

في أصول اللغة الجزء الرابع

القرارات التي صدرت في الدورات
من الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين

تقديم ومراجعة
الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر
عضو المجمع

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

اهداءات ٢٠٠٣

أ.د / شوقي ضيف
رئيس مجمع اللغة العربية

اعده وراجع تجاربه

نادر صلاح الدين

مدير إدارة المعجمات اللغوية

تم صفه وإخراجه للطباعة

بمركز الحاسب الآلي بمجمع اللغة العربية

القاهرة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

سبق أن أصدر مجمع اللغة العربية ثلاثة أجزاء من كتاب " في أصول اللغة " ضمت أعمال لجنة الأصول، والقرارات التي أصدرها المجمع بشأنها. وقد غطت هذه الأجزاء الثلاثة ما صدر من قرارات حتى الدورة السابعة والأربعين التي عقدت عام ١٩٨٠ - ١٩٨١م، وكان صدور الجزء الثالث عام ١٩٨٣م.

وبعد أن قطعت لجنة الأصول شوطا كبيرا في عملها، وقدمت عشرات القرارات والاقتراحات لمجلس المجمع - في الدورات من الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين - رأى مجلس المجمع أن يكلف الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر - عضو اللجنة، ومقررها منذ نهاية الدورة السابعة والستين - بالإشراف على جمع هذه الأعمال من خلال محرر اللجنة الأستاذ نادر صلاح الدين مدير إدارة المعجمات اللغوية وبالتعاون مع إدارة التحرير والشؤون الثقافية .

وقد بذلت إدارة التحرير جهدا خارقا لجمع ما تفرق من أعمال لجنة الأصول منذ الدورة الثامنة والأربعين، وبخاصة تلك الدورات التي كانت قد عقدت بالمبنى القديم للمجمع، والتي تفرقت جذائتها في أثناء الانتقال إلى المبنى الجديد، وحفظ بعضها بطريقة غير منظمة اقتضت إنفاق أوقات طويلة في محاولة جمعها، وترتيبها، واستكمال الناقص منها . وبجهد إضافي من محرر اللجنة أمكن حصر معظم القرارات على مستويات اللجنة، والمجلس، والمؤتمر؛ وبقي بعضها ناقصا في واحد أو أكثر من هذه المستويات الثلاثة .

ومنذ اختارني مجلس المجمع لحمل مسؤولية الأمانة العامة للمجمع وضعت نصب عيني إنجاز ما تأخر إنجازه ونشره من أعمال اللجان، وقد وفقت في ذلك إلى حد كبير؛ إذ تم في أقل من عام إصدار أعداد من المصطلحات العلمية والفنية، وثلاثة أعداد من مجلة المجمع كذا تم طبع معجم مصطلحات في الحديث النبوي الشريف وإعادة طبع الجزء الثاني من معجم المصطلحات الطبية إضافة إلى إعادة طبع أربعة أجزاء من كتاب الأفعال للسرقسطي . وإعادة طبع الأعداد من السادس إلى العاشر من المجلة، كما بدأ العمل في جمع أعمال لجنة البحوث واللهجات وإعدادها للنشر، ونأمل في إصدارها خلال الدورة المجمعية الحالية .

والآن .. يسعدني في بداية الدورة التاسعة والستين أن أقدم للمهتمين بشؤون اللغة، والمتابعين لأنشطة المجمع الجزء الرابع من أعمال لجنة الأصول، وهو جزء يضم نشاط اللجنة والمجلس والمؤتمر على امتداد واحد وعشرين عاماً، ولذا جاء هذا الجزء ضخماً إلى حد ما، إذ يبلغ ما يقرب من تسعمائة صفحة .

ومما كان لكل هذه الأعمال وغيرها أن ترى النور لولا حرص السيد الأستاذ الدكتور شوقي ضيف رئيس المجمع على إخراج هذه المادة المتراكمة منذ أكثر من عشرين عاماً .

وهكذا تتضافر الجهود، وتتوالى إصدارات المجمع لتشكل في النهاية منظومة متألقة تحقق الهدف من إنشاء المجمع، وتضع أمام المهتمين بأمور لغتنا العربية، الحريصين على تقدمها ومواكبتها روح العصر — خلاصة تجارب الشيوخ، وعصارة اجتهاداتهم في خدمة هذه اللغة العريقة، لغة القرآن الكريم الذي تكفل سبحانه وتعالى بحفظه .

دكتور كمال بشر

الأمين العام للمجمع

مُتَكَلِّمَاتُ

هذا هو الجزء الرابع من أعمال لجنة الأصول، وهي إحدى اللجان اللغوية الفعّالة في مجمع اللغة العربية، والتي لا تخلو دورة من مقترحات لها تقدمها إلى مجلس المجمع .

وقد ضم هذا الجزء أعمال اللجنة التي امتدت لواحد وعشرين عاما شملت الدورات الثامنة والأربعين حتى الثامنة والستين .

وقد مثل إصدار هذا الجزء صعوبة ما، إذ إن جمع مادته، والرجوع إلى قرارات المجلس ثم قرارات المؤتمر بشأنها قد استغرق وقتا وجهدا طويلا نظرا لغياب بعض المادة، ووجود نقص في محاضر المجلس والمؤتمر . ولكننا استطعنا - وبجهود محرر اللجنة وإدارة التحرير والشؤون الثقافية وبحفز مستمر من الأمين العام للمجمع - استكمال معظم النواقص، وإن نددت بعض الأعمال عن الحصر مثل :

١- رأى المؤتمر في الدورة الثامنة والأربعين، وكان اعتمادنا في جبر النقص على كتاب مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما .

٢- لم نستطع الحصول على رأى المؤتمر في أعمال الدورات الحادية والخمسين، والثالثة والخمسين، والرابعة والخمسين والخامسة والخمسين واقتصرنا على رأى المجلس فقط .

٣- اعتمدنا على البيان الختامي السنوي لإثبات رأى المؤتمر في الدورتين الثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين .

٤- اعتمدنا على كتاب الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة للدكتور محمد حسن عبد العزيز في الدورة السابعة والخمسين .

وقد ضمت لجنة الأصول خلال هذه الدورات الإحدى والعشرين عددا كبيرا من الأعضاء والخبراء والمحريين، كما تتابع على مقرريتها أو رياستها كل من الأساتذة أو الدكاترة : مهدي علام، محمد شوقي أمين، شوقي ضيف، عبد الرحمن السيد ، أمين السيد ، أحمد مختار عمر ، المقرر الحالي للجنة (هناك بيان تفصيلي بأسماء الأعضاء والخبراء والمحريين من الدورة الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين) .

وقد تولي إعداد مادة هذا الجزء، وتجهيزها للطباعة، ومراجعة تجاربها الأستاذ نادر صلاح الدين مدير إدارة المعجمات اللغوية فله الشكر على ما بذل من جهد، كما لا ننسى توجيه الشكر إلى كل من إدارة التحرير والشئون الثقافية ومركز الحاسب الآلي بالمجمع على سرعة إنجازها لهذا العمل — على الرغم من ضخامته — والله يجزيها جميعا خير الجزاء على ما نبذله في خدمة لغتنا العربية، وفي قواعدها وأحكامها .

دكتور أحمد مختار عمر

مقرر اللجنة

الدورة الثامنة والأربعون

١٩٨١م - ١٩٨٢م

ضبط عين المضارع من ماضي الثلاثي المفتوح العين*

بعث الأستاذ محمد الباشا من لبنان إلى المجمع — برسالة ضمّنها مقترحاً بضبط عين المضارع .. ولما كان هذا الموضوع من المشكلات التي تعوق شدة العربية عند تعلمها والتحدث بها ، لذا أحال مجلس المجمع هذا المقترح إلى لجنة الأصول لدراسته وإبداء الرأي فيه .

وقد تدارست اللجنة ما قدّم في الموضوع من مذكرات وما عُرض عليها من مقترحات ، ورأت أن جمهرة من اللغويين والنحاة كأبي زيد والمبرّد وثعلب وابن درستويه وأبي علي الفارسي وغيرهم يقولون بجواز ضمّ مضارع فعَلْ وكسره فيما

* عرض هذا الموضوع على مجلس المجمع في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ من فبراير ١٩٨١ فوافق عليه، ثم غرض على المؤتمر في جلسته الثامنة فوافق عليه . (مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً) .
* رأى الأستاذ مصطفى مرعي أن المسألة مسألة حس لغوي وأن الأمر يتعلق بالمتكلم وتساؤل من منا حين يرتجل يحتكم إلى القواعد ؟ ورأى أن يترك الأمر على ما هو عليه لأن ما فعلته اللجنة ليس تبسيطاً .
* علق الدكتور مهدي علام قائلاً بأن اللجنة قد سترت حين قالت : لا يؤخذ بهذا الترخيص فيما نحرره من المعاجم .

* وعلق الأستاذ محمد شوقي أمين قائلاً بأن اللجنة لا تعرض نيسيراً مبتدعاً وإنما تعرض حصيلة دراسة جعلتها تنتهي إلى استخلاص ما ييسر القواعد المدرسية السائدة التي تقرر أن مضارع الفعل الماضي لا باب له وإنما هو موقوف على السماع .

* كما علق الدكتور الشيخ محمد رفعت فتح الله قائلاً بأن ذكر المستثنيات فيه شيء من التعب وأن اللجنة سهلت بعض التسهيل وأن التساؤل هو هل نقر التسهيل غير الكامل أو لانقره ؟ .

* ورأى الدكتور حسن إبراهيم أن ما جاءت به اللجنة تسهيل يُقبل .
* كما رأى الأستاذ محمد عبد العني حسن أن الموضوع عظيم وأن المجهود الذي بُذل مجهود كبير (مجلس) .
* ومع هذا الموضوع — رسالة الأستاذ محمد الباشا إلى المجمع .

— تعليق على محاولة لضبط عين الفعل الثلاثي في المضارع للأستاذ الدكتور شوقي ضيف .
— مذكرة بعنوان : « أبنية الفعل الثلاثي المجرد » للدكتور محمد حسن عبد العزيز .
— مذكرة بعنوان : « رأي في الفعل وصوره في العربية وبعض اللغات الأخرى » للأستاذ الدكتور مهدي علام .
— مذكرة بعنوان : في تصريف الأفعال : ضبط عين المضارع من ماضي الثلاثي المفتوح العين للأستاذ : محمد شوقي أمين .

— مذكرة بعنوان ضبط عين المضارع من ماضي الثلاثي المفتوح العين للأستاذ الدكتور : شوقي ضيف .

لم يشتهر من الأفعال، ويُستأنس في الجواز بأن الكسر والضم يتعاقبان في الفعل الواحد كثيرا، ولهذا تقترح اللجنة ما يأتي :

يجوز في فعل المفتوح العين ضم عين مضارعه وكسرها باستثناء :

أ- ما شاع بين المتكلمين فلا يكادون يخطئون فيه مثل : يضربُ ويقتلُ فيبقى على الوجه الشائع .

ب - ما اشتهر من ألفاظٍ حلقيّة العين أو اللام بالفتح فالوجه فيها الفتح مثل :
فَتَحَ يَفْتَحُ وَسَبَحَ يَسْبَحُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَرَأَى يَرَى وَنَأَى يَنأَى .

ج - ما كان لمعنى الغلبة مثل خصمته أخصمه فالباب فيه الضم .

د - ما كان واويّ الفاء كوعد أو يائيّ العين أو اللام كباع ورمى ، والمضاعف
اللازم مثل حنّ فالباب فيه الكسر .

وترى اللجنة :

أولا : ألاّ يتبع ذلك في تحرير المعاجم .

ثانيا : ألاّ يرخص في استعماله للمتكلم العادي إلا حين لا يكون هناك

نص صريح على باب الفعل الذي نريد أن نترخص في ضبطه .

رسالة الأستاذ محمد الباشا*

سيادة العلامة رئيس مجمع اللغة العربية المحترم

سيدي الرئيس،،

تيسير درس العربية أصبح واجبا قوميا يفرضه واقع راهن يقوم عليه ألف دليل وكان الجهد الذي بذلتم وتبذلون على هذا الصعيد خيرا مشكورا، لكنني أحسب أن واجبنا نحوكم، نحن البعيدين عنكم، يجب ألا يقتصر على شكر نزجيته، أو إعجاب بكم نكتبه أو نبديه، بل يجب أن نعرب عنه بإسهام فعلي بين أيديكم، ولو أنه جهد المقل، فلعل في هذا الوعل منهلا لعطشان .

من المصاعب التي يقف أمامها شدة العربية حائرين مشفقين، إطلاق القياس في مواطن لغوية كثيرة تتجافى عن كل اطراد، وتخرج عن أي سنن يوصف فيصرف فيتبع ، وتبقى رهن السماع فحسب، فتكل الأذهان عن الإحاطة بحفظها ، فتتداولها الأفلام والألسنة على فساد ، فساد هو سقم في جسم العربية يجب أن نجد له الدواء .

ومن ذلك حركة عين الفعل الثلاثي في المضارع، انك لتقف أمام كل فعل فلا تدري أتقول يبسط أم يبسط ، ويربط أم يربط، ويخفر أم يخفر، وتعتمد الذاكرة وحدها ، وهذه قلما تسعف إلا في بعض مشاهير الأفعال ، ويطول وقوفك ، فتنتطق أخيرا ، والله ولي أمرك في أن تصيب، أو في ألا يظن السامعون إلى خطئك ، أو قد تكون ممن وهبهم الله القدرة على التمويه والتليبس ، فتميل الحركة حتى هي كقواء حرب، لا يميز السامع أهى ضم أم هي كسر .

إننا نعلم إنه ما من أحد يستطيع أن يغير شيئا من واقع اللغة العربية، فما جاء مضموما سيبقى على ضمه، وما جاء مكسورا سيبقى على كسره ، وليس هذا ما قصدنا إليه بهذه الرسالة ، بل أردنا أن نقترح منهاجا ثابتا ، لا نفرضه على عين

* محمد الباشا - بيروت في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٠ م .

الفعل ، ولا على قواعدها المعروفة ، فلا نغير شيئاً من هذه ولا شيئاً من تلك ، بل نفرضه على أنفسنا كما نفرض القواعد، ونلتزم بها لكي نستطيع التعاطي مع عين الفعل ببسر واطراد .

أبواب الفعل الثلاثي، من حيث حركة العين في المضارع، جمعها القدماء في قولهم ١ = فتح كسر، فتح ضم، فتحتان كسر فتح، كسر كسر، ضمتان ثم قالوا — لا يعول في معرفة هذه الأوزان إلا على كتب اللغة .

غير أن البحث يجد أن الصرفيين وضعوا ضوابط تناولت بعض الأفعال، ولبت بعضها طليقاً وهو الأكثر، وهذه القواعد نستعيدّها معاً في ما يلي:

— الباب الأول « فتح كسر » تكسر عين فعل المضارع في :

١- المثال الواوي = " وجد يجد " .

٢- الأجوف والناقص اليائين = " باع يبيع — رمى يرمى " .

٣- المضاعف اللازم — « خف يخف » (باستثناء بعض الأفعال مثل يمر ويشد) .

— الباب الثاني = " فتح ضم " تضم عين فعل المضارع في :

١- الأجوف والناقص الواويين = قام يقوم ، " نما ينمو " .

٢- ما هو للغلبة = " ضاربني فضربته فأنا أضربُه " .

٣- المضاعف المتعدي = " مد يمد " (باستثناء بعض الأفعال مثل يود

ويشد ويشم) .

— الباب الثالث = " فتحتان تفتح عين في المضارع " إذا كانت عين الفعل أو لامه

حرف حلق (الهمزة والحاء والياء والعين والغين والهاء) " يذهب ويمنح "

(باستثناء بعض الأفعال مثل : يبلغ ويرجع) .

— الباب الرابع = « كسر فتح » تفتح عين فعل في المضارع إطلاقاً « غضب يغضب » .

— الباب الخامس — « كسر كسر » تكسر عين فعل في المضارع في خمسة عشر فعلاً

مثل وثق يثق منها ثلاثة تفتح فيها أيضاً = حسب يحسب، وواحد اجتمع له فتح وضم

وكسر " نعم ينعم " وهذا الباب يكاد يكون ممتاً وأفعاله تعد نادرة عن الباب الرابع .

— الباب السادس = " ضمتان " تضم عين فعل في المضارع إطلاقاً " كرم يكرم " .

لئن أنعمنا النظر في هذه القواعد فانتنا نلاحظ أنه ليس فيها اطراد ، وأن البابين الأول والثاني (فعل -) لبثا طليقين تقريبا من القيود والضوابط، وهما رئيسان في الموضوع لأن منهما تأتي أكثر الأفعال الثلاثية .

نحن إذا بعد كل هذه القواعد، ما برحنا أمام الإبهام شبه التام في حركة عين الفعل ونحسب أن هذه القواعد، إما أن تؤدي مهمة ما في خدمة العربية فتستحق عناء الإبقاء عليها وحفظها ، وإما يجب إلغاؤها لكي تكون ضغثا على إبالة .

إن إلغائها مع ما فيه من نكر ، لا يخرجنا مما نحن فيه ، بل نرى ضرورة استكمالها لتكون شاملة ينتظم فيها كل الأفعال، وهذا نقترحه كما يلي :

١- اطراد هذه القواعد .

٢- إجراء فعل - السالم مجرى المضاعف، أي الضم مع التعدي، والكسر مع اللزوم.

يستثنى مما ذكرنا مشاهير الأفعال، يلتزم بها من عرفها، وعلى من جهلها أن يلزم القاعدة .

هذا الاقتراح على بساطته ، يحل مشكلتنا لأن فيه معيارا يؤخذ به ، وإماما يبنى عليه :

فأئن بلغتك شهرة الفعل نطقت به بحسب ما حفظت، وإذا كانت شهرته قد فاتتك أخضعت له هذه القاعدة فكنت في حل من أمرك، ولا غرو، فقد تحلل منه من قبل أبو زيد الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥ هـ بقوله " إذا جاوزت المشاهير من الأفعال فأنت بالخيار بين الضم والكسر . " وروى الإمام السيوطي في المزهري " أن أبا زيد طاف في هوازن وهذيل يسألهم عن كل فعل ثلاثي مفتوح العين وليس ثانيه أو ثالثه من حروف - الحلق أو من الحرف الهاوي ، أبا لضم هو أم بالكسر، فلم يره يفرقون بين الحركتين بل يلفظ لافظهم كما يتهيا له . فيقولون ضرب يضرب ونفر ينفر وينفر ونصر ينصر وينصر بالضم أو بالكسر .

فإذا كانت الحال كذلك في القبائل التي عنها أخذت العربية، وإذا كان هذا التساهل قد أجزى منذ أكثر من ألف سنة ، ولمن شأنهم الوحيد الاشتغال بالعربية دون

أي شاغل آخر، فلماذا نعت طلابنا اليوم ونلزمهم ما لم يلتزمه الأوائل ، مع الفرق الشاسع في الوقت الذي كان متوافرا للأقدمين ، ونراه ضاغطا على هؤلاء يزحمهم زحما دراكا ، لا كن فيه ولا هواة ، في مزدحم المواد الجمة في المناهج المدرسية التي هي أبلغ من عين الفعل أثرا في تكوين شخصيتهم العلمية، وتوطيد مستقبلهم، وخصوصا أن حركة العين في الثلاثي لم تستقر في يوم من الأيام، وما برحت قلقلة حتى الآن ، والمعجمات لم تجمع على الكثير منها ، فحيث يكسر هذا قد يضم ذاك ، وكثيرا ما ترد الحركتان معا ، وأحيانا الحركات الثلاث .

للحركات المتعددة مسوغ غالبا، إلا أن المعجمات أهملت الإشارة إلى هذا المسوغ إلا قليلا حتى يخيل أن هذا التعدد هو كفي، وأنه يجوز التصرف بهذه الحركات كيفما اتفقت الحال، لكن الاقتراح الذي نقدمه يعطى التحليل المنطقي لهذا التعدد ويرشد إلى استعمال صحيح له = فإذا كانت عين الفعل مثناة فإننا نضمها إذا جاء الفعل بمعنى المتعدي ، ونكسرهما إذا جاء بمعنى اللزوم ، فنقول هبط يهبط من الجبل وهبط يهبط الكتاب إذا أنزله ، وحلج يحلج القطن ، وحلج يحلج في سيره إذا باعد للخطي ، ودرس يدرس الكتاب ، ودرس يدرس الرسم ، إذا امحى ، وخرق يخرق الثوب ، وخرق يخرق الرجل إذا كذب ، ونثر ينثر الحب ، ونثر ينثر الرجل إذا امتخط .. الخ .

أما الأفعال المثلثة العين مثل هنا ونغب ونحت ومحي -، وهي مما عينه أو لامه حرف حلق، فتستطيع فيها الضم مع التعدي، والكسر مع اللزوم ، والفتح مراعاة لحرف الحلق ، لكننا نرجح الفتح لأنه الأعمل ، وفي ذلك التزام بالاطراد الذي نقترحه.

قال بعضهم إن الضم في المثلث العين جاء من امتزاج اللغات، أي الامتزاج مع فعل المضموم العين، إلا أن هذا الامتزاج الذي نسب إلى أفعال كثيرة لا يجوز القبول به ولا نحن بحاجة إلى الإبقاء عليه، ولا يعقل وجود أي امتزاج بين فعل الدال على حدث وفعل الدال على اكتساب صفة، إلا إذا أردنا أن نتحمل للخطأ عذرا للإبقاء عليه بدلاً من أن نعمل للتخلص منه .

وأخيرا نسائل النفس ما قيمة عين الفعل هذه لتبقى شوكة في جنب العربية
ومن قال ان البلاغة على التزامها، ومع ذلك فإننا لا ندعو إلى إطلاقها إطلاقا يبلبل
استعمالها ، بل ندعو إلى وضع ضوابط نلتزم بها ، فيصبح لدى المتكلم دليل يسير
بهديه ولا يتبدل في الواقع شيء من الأفعال .

إنه مجرد اقتراح متواضع مقتضب نسوقه إليكم لعل فيه ما يستحق اهتمامكم
فستدرجوه في جداول أعمال المجمع الموقر ، فقد ينظر بعين العطف إلى عين الفعل
ويمن عليها بالإبصار بعد هذا العمى الطويل .



تعليق

على محاولة لضبط عين الفعل الثلاثي في المضارع*

حاول الأستاذ محمد الباشا في بحثه الذي قدمه إلى مجمعنا اللغوي أن يضع قواعد مطردة لضبط عين الفعل الثلاثي في المضارع ، وقدم لذلك بيان كثرة الضوابط التي وضعها الصرفيون في ذلك ونقف معه في جوانب من قواعده، فقد ذكر أن عين فعل المضارع تكسر في :

١- المثال الواوى مثل وجد يجد . وفاته أنها تفتح في مثل وهب يهب ووضع يضع - ووزع يزّع ووقع يّقع .

٢- المضاعف اللازم في مثل خف يخف (باستثناء بعض الأفعال مر يمر) . ونظيرها كثر في اللغة مثل كر يكر وعم يعم وذو قرن الشمس يذو وذو يذب وهب يهب وهم يهم ومن يمين . ولا يقال لكل ذلك وأمثاله أنه استثناء ، وذكر أن عين فعل المضارع تضم في :

مضاعف المتعدى مثل مد يمد (باستثناء بعض الأفعال) والمستثنى كثير مثل يشد بكسر العين وفاته :

أن المضارع المضعّف العين المتعدى كثيرا ما يأتي مكسور العين ومضمومها مثل بت الحبل يبتّه ويبتّه ويرشّف الماء ويرشّفه ونمّ الحديث ينمّه وينمّه . وأيضا فإن المضارع المضعف العين اللازم كثيرا ما يأتي مكسور العين ومضمومها مثل در اللبن يدرّ ويذرّ وشطّ الدار تشطّ وتشطّ .

وذكر أن عين فعل تفتح في المضارع إطلاقا وهي تكسر في أفعال من أشهرها وثق يثق وورث يورث وومق يوق وورم يرم ووعى يعي (يعجل) ووقه يقه (يطبع) ووفق يقوق (يصح) (ووكم يكم) (يغم) وذكر أن ثلاثة على وزن فعل تفتح في المضارع جوازا منها حسب بحسب بفتح السين وكسرها، والمعروف

* للدكتور شوقي ضبيب عضو المجمع .

أنه يكسر جوازا في هذا الباب بئس ونعم وورى وورع ووحم وبئس ووحر (وغر)
 ووجد وييس ولعل فيما قدمنا ما يوضح أن الضوابط التي ذكرها الأستاذ محمد الباشا
 لأبواب عين الفعل الثلاثي في المضارع لا نحصرها حصرا دقيقا . وقد انتهى من
 عرض تلك الأبواب وما يتصل بها من ضبط عين المضارع في الفعل الثلاثي إلى
 ما روى عن أبى زيد اللغوي من أنه رجع إلى بعض القبائل يسألهم عن كل فعل
 ثلاثي مفتوح العين وليس ثانيه أو ثالثه من حروف الحلق أو من الحرف الهاوى
 بالضم هو أم بالكسر فلم يفرقون بين الحركتين، بل يلفظ لفظهم كما يتهيأ له
 فيقولون ضرب يضرب ويضرب ونفر ينفر وينفر ونصر ينصر وينصر كل ذلك
 بالضم أو بالكسر، وخلص الأستاذ الباشا من كل ما سبق إلى وضع قاعدة هي : ضم
 عين المضارع إذا كان متعديا وذلك في الفعل الثلاثي، وكسرها إذا كان لازما .
 ورتب على ذلك أن يقال :

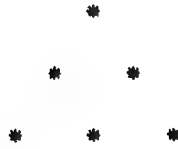
هبط من الجبل يهبط (بالكسر لازما) وهبط الكتاب يهبط إذا أنزله (بالضم
 متعديا) وحلج يحلج في سيره إذا باعد الخطى (بالكسر لازما) وحلج القطن يحلجه
 (بالضم متعديا) ودرس الرسم يدرس إذا امحى (بالكسر لازما) ودرس الكتاب
 يدرسه . (بالضم متعديا) وخرق الرجل يخرق إذا كذب (بالكسر لازما) وخرق
 الثوب يخرقه . (بالضم متعديا) ونثر الرجل ينثر إذا عطس (بالكسر لازما)
 ونثر الحب ينثر . (بالضم متعديا) .

والأفعال الخمسة في المعاجم لازمة ومتعدية بضم عين المضارع وكسرها،
 فحتى الأمثلة التي جاء بها الأستاذ الباشا تشذ عن القاعدة التي وضعها مما يدل
 بوضوح على أن العربية لا تجري عليها . ومعروف أن في اللغة أفعالا كثيرة من
 باب فعل يفعل بكسر العين المضارع وهي متعدية مثل ضرب، ولم يضبطها لغوى
 بضم الراء ولا قيل إنها لغة فيها .

وقاعدته بذلك قاعدة غير صحيحة ومن شأنها أن تحدث اضطرابا في الضبط اللغوي
 العام . مثل هذه القاعدة في الخطأ القاعدة التي رتبها عليها في مضارع الفعل الثلاثي
 إذا كانت عينه أو لامه حرف حلق، وذلك أن الصرفيين قالوا إن هذا الفعل يغلب فيه

أن تفتح عينه في المضارع مثل منع يمنَع وفتح يفتح وسحر يسحر وبعث يبعث .
ورجح في مثل هذه الأفعال الفتح لأنه الأصل كما يقول، وأجاز حسب قاعدته السالفة
الضم فيها لأنها متعددة كما أجاز الكسر في مثيلاتها اللازمة مثل جمع وبرع ورحل
ونجح .

وواضح أن القاعدة لا يمكن قبولها لأنها تؤدي إلى لحن واسع في اللغة مع خلل في
الضبط للمضارع لا يمكن رتقه ولا تداركه .



أبنية الفعل الثلاثي المجرد*

حصر الصرفيون أبنية الفعل الثلاثي المجرد تبعا لشكل عين الماضي والمضارع في تسعة أبواب أخرجوا منها ثلاثة قالوا أنها لم ترو عن العرب وهي فعل يفعل وفعل يفعل وفعل يفعل .

وقد روى أبو عبيدة فعلا على فعل يفعل هو فضل وقال سيبويه : بلغنا أن بعض العرب يقول : نعم ينعم مثل فضل يفضل^(١)، وقد زعم ابن جنى أن هذا من تداخل اللغة أي أن الذين يقولون فضل يفضل أخذوا الماضي المكسور العين من لغة والمضارع المضموم العين من لغة أخرى^(٢).

ولم أستبن مما ذكره الصرفيون واللغويون عن الأبواب السابقة الواردة عن العرب قاعدة مطردة بل الأمر في النهاية إلى السماع ، وكل ما حاولوه أن وضعوا ضوابط تقيد الأبنية فحسب . وقد استخلصت مما ذكره الصرفيون واللغويون الضوابط الآتية :

الباب الأول فعل يفعل (فتح فضم)
ويجئ مما يأتي :

- ١- المضاعف المتعدى مثل مَدَّ يمدُّ^(٣)
- ٢- الأجوف الواوي مثل قال يقول^(٤)
- ٣- الناقص الواوي مثل سما يسمو^(٥)

* للدكتور : محمد حسن عبد العزيز (خبير لجنة الأصول) .

(١) انظر : أدب الكاتب ٣٧٢ ، ٣٧٣

(٢) يقول ابن جنى : نعم في الأصل ماضي ينعم وينعم في الأصل مضارع نعم ثم تداخلت اللغتان . انظر الخصائص ٣٧٨/١ .

(٣) استثنى الفراء من ذلك ثلاثة أفعال جاءت بضم عين المضارع وكسرها وهي : شد وضم وعل وزاد غيره بت . انظر أدب الكاتب ٣٦٩ وزاد المبرد هره أي كرهه ، وجاء في بعض اللغات حيه . انظر إصلاح المنطق ٢١٥ وشرح الشافعية ١٣٤/١ .

(٤) استثنى ابن قتيبة من ذلك ستة عشر فعلا جاءت بالكسر أيضا: فلح ولاط وساع انظر أدب الكاتب ٣٧٠، ٣٦٩

(٥) استثنى ابن قتيبة من ذلك طما ونما وطبا فقد جاءت بالكسر أيضا انظر أدب الكاتب ٣٦٩ ، ٣٧٠ . وذكر ابن درستويه في نما وإنما ذكر تغلب نمي ينمي، لأن العامة تقولها بالواو بنمو ، وهي لغة لبعض العرب ، وليست بخطأ، ولكن الباء أعلى (انظر في كلام الفصحاء تصحيح الفصح ١١٧) .

الباب الثاني : فعل يفعل (فتح فكسر)

ويجئ مما يأتي :

١- المثال الواوي مثل وَزَن يَزِنُ^(١)

٢- الأجوف اليائي مثل باع يبيع

٣- الناقص اليائي مثل رمى يرمى^(٢)

٤- المضاعف اللازم مثل حن يحن^(٣)

الباب الثالث : فعل يفعل (فتح ففتح)

يجيء فعل على يفعل بفتح العين إذا كانت عينه أو لامه من حروف الحلق، وهي

عندهم ستة : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء^(٤)

الباب الرابع فعل يفعل (كسر ففتح)

يقول الرضى : اعلم أن القياس في مضارع فعل المكسور العين فتحها مثل علم

يعلم^(٥)

(١) استثنى ابن قتيبة فعلا واحدا هو وجد إذ يحيى بالضم وقال هو حرف شاذ لا نظير له انظر أدب الكاتب ٣٦٩ وقال الرضى هي لغة بنى عامر انظر : شرح الشافية ١/١٣٢ . وإذا كان المثال الواوي حلقى العس أو اللام ففتح عين مضارعه نحو : وهب يهب ، وضع يضع وقع يقع ، ولغ بلغ . وانظر نصحيح الفصيح ١/ ١١٤ .

(٢) إذا كان الناقص اليائي حلقى العين يفتح عين المضارع مثل سعى يسعى .

(٣) استثنى ابن قتيبة من ذلك ستة أفعال تجيء بالضم أيضا هي جدّ وشبّ وحَمّ وصَدّ وشَحّ انظر أدب الكاتب ٣٦٩ وانظر إصلاح المنطق ٢١٥ .

(٤) يرى ابن يعنى أن فتح عين مضارع فعل ليس عينها أو لامها حرف حلق عدوا منها أبى يابى وفلى بفلى وعما يغمى وسلا يسلى وركن يركن (عن أبى عمرو) وهلك يهلك ، وزاد البطليوسى حبا يحيا وحكى كراع عتا يعتى مفلوب عاث يعث إذا فسد، انظر شرح المفصل ٧/١٥٤، ١٥٣ وأدب الكاتب ٣٧٢ والاقتضاب ٢٣٢ .

وقد استثنى اللغويون من الضابط السابق أفعالا عينها أو لامها من حروف الحلق وتروى بفتح عين المضارع وكسرها ومنها : منح ونبح ونطح ... الخ انظر أدب الكاتب ٣٧١ .

واستثنوا أفعالا أخرى رويت بالضم أو الكسر نحسب رجع ونزع ودخل وصلح وصبغ وطبخ . . الخ وانظر أدب الكاتب ٣٧١ وشرح المفصل ٧/١٥٣ - ١٥٤ .

(٥) استثنى اللغويون من ذلك أفعالا صحيحة رويت بالفتح والكسر وهي حسب وبس ونعم وبس . انظر أدب

الكاتب ٣٧٢ ونصحيح الفصيح ١/١٤٣ وشرح الشافية ١/١٣٥ وزاد البطليوسى، انظر الاقتضاب ٢٣٢

واستثنوا من المثال الواوى أفعالا لم يرد في مضارعها الفتح عد منها ابن قتيبة ثمانية هي ورم، ولى، وثق،

ورع، ورث، ورى، وفق وزاد ابن درستويه وسع، وطئ .

انظر أدب الكاتب ٣٧٢ ونصحيح الفصيح ١/١٤٣ وشرح الشافية ١/١٣٥ .

الباب الخامس فعل يفعل (كسر فكسر)

أما فعل يفعل مثل حسب يحسب فقد جعله اللغويون فرعا عن باب فعل يفعل بفتح عين المضارع وجعله بعضهم باباً مستقلاً وأدخلوا فيه ما استثناه اللغويون من الباب السابق .

الباب السادس : فعل يفعل (ضم فضم)

وقياس فعل أن يجيء على يفعل بضم العين ولا يجيء إلا لازماً ، لأنه موضوع للغرائز والهيئة مثل كرم يكرم^(١)

نتبين مما ذكرنا أن أبواب الثلاثي المجرد لا تخضع لقاعدة مطردة، فلم يخل باب منها من استثناء ، ومن غير المعقول كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس أن تنسب للغة موحدة كاللغة النموذجية الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم ، وجاءت بها الآثار الجاهلية ، ويظهر أن الرواة قد تلقفوها من لهجات عربية متباينة خضعت كل منها لقاعدة خاصة في اشتقاق المضارع من الماضي أو العكس^(٢).

ويقول الدكتور أحمد علم الدين الجندي : أن الصرفين حشدوا في هذه التقسيمات صيغ اللهجات جميعها دون عزو لهذه الخلافات، كما أنهم لم يراعوا الفصل بين لهجة وأخرى^(٣) ومما يروى من ذلك :

- جاء في نوادر يونس أن تميما تقول : يبطش وأهل الحجاز يقولون يبطش بكسر الطاء .

- ولغة هذيل في مضارع عرج هو يعرج بكسر الراء .

- ومضارع عرش عند الحجازيين هو يعرش بكسر الراء، وغيرهم يضمها .

- ومضارع نشز عند الحجازيين هو ينشز بضم الشين ، وغيرهم بكسرها .

انظر أدب الكاتب ٣٧٢ وتصحيح الفصح ١٤٣/١ وشرح الشافية ١٣٥/١ .

(١) استثنى اللغويون من ذلك كدت بالضم أكاد والقياس أكود . وانظر أدب الكاتب ٣٧٣ .

وشرح المفصل ١٥٣/٧ وشرح الشافية ١٣٨/١ .

(٢) أبواب الثلاثي مجلة مجمع اللغة العربية ١٧٢/٨ ، ١٧٣ .

(٣) اللهجات العربية في التراث .

وقد استشعر اللغويون الأوائل ما في هذه الأبواب من الاستثناءات فأتاحوا للمتكلم أن يختار ما يستحسن مما سمع عن العرب ، بل أجازوا له حين لا يعرف المروي عن العرب أن يضم أو يكسر .

يقول ابن درستويه معلقا على اختيار ثعلب الكسر في ينفر ويشتم : إنه لا علة له ولا قياس ، بل هو نقص لمذهب العرب والنحويين جميعا في هذا الباب ... قال أبو زيد : طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان منه بالضم أولى وما كان منه بالكسر فلم أعرف لذلك قياسا ، وإنما يتكلم به كل امرئ على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك^(١)

ويقول أيضا فيمن فضل الكسر : ونظن المختار للكسر هنا وجد الكسر أكثر استعمالا عند بعضهم فجعله أفصح من الذي قل استعماله عندهم وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال ولا قلته ، وإنما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلة ، وإن كان ما كثر استعماله أعرف وأنس بطول العادة له^(٢)

ويقول ابن يعيش : والمضارع من فعل يجئ على يفعل ويفعل بالكسر والضم ، ويكثران فيه حتى قال بعضهم ليس أحدهما أولى من الآخر ، ويكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله ، وقال بعضهم إذا عرف أن الماضي فعل بفتح العين ولم يعرف المستقبل فالوجه أن يكون يفعل بالكسر ، لأنه أكثر والكسر أخف من الضم ، وقيل هما سواء^(٣) ومن الواضح أن باب فعل وفعل يكاد يطرد مضارعهما والاستثناء فيهما قليل ، ويبقى باب فعل المفتوح العين مع ضم مضارعه وكسره وفتحه .

وأعتقد أنه من الممكن أن نضع له ضابطا .

(١) تصحيح الفصيح ١٠٩/١ ، ١١٠ ،

(٢) نصحيح الفصيح ١١٠/١

(٣) شرح المفصل ١٥٢/٧ ، ١٥٣ ،

إذا لم نعرف ضبط عين مضارع فعل يجوز لنا أن نضمها أو نكسرهما إذا لم يكن عينه أو لامه حرف حلق . فإن كان حلقى العين أو اللام ولم نعرف أنه مضموم أو مكسور فهو مفتوح دائما .

وليس ما أقترحه بعيدا عما ذكره أبو زيد وابن درستويه وابن يعيش وغيرهم من النحاة واللغويين .

- أدب الكاتب : ابن قتيبة ص ٣٦٧-٣٧٤ .

- إصلاح المنطق : ابن السكيت ص ١١٨ - ١٢٥ .

- تصحيح الفصيح : ابن درستويه ص ١٠٥ - ٢٣٩ .

- الخصائص : ابن جنى ١/٣٧٧ - ٣٨٥ .

- ديوان الأدب : الفارابي ٢/٩٨ وما بعدها .

- شرح الشافية : الرضى ١/١١٤ - ١٤٥ .

- شرح المفصل : ابن يعيش ٧/١٥٢ - ١٥٥ .

- الأفعال : السرقسطي ١/٥٦ - ٦٢ .

- الاقتضاب : البطليوسي ٢٣١ - ٢٣٣ .

- المزهر : السيوطي ٢/٣٧ - ٤٠ .

*

* *

* * *

رأى فى الفعل وصوره فى العربية وبعض اللغات الأخرى*

" الفعل " فى كل لغة ، وفى كل لغة راقية على وجه الخصوص ، هو مصدر التعبير عن أفكار المتحدثين بهذه اللغة ، هو اللفظ الذى يصور النشاط والحركة وكل ما تموج به حياة البشر من فكر ووجدان . ويدلنا على هذا أن اللغات البدائية ، التى لا تتعدد فيها صور الحياة المتطورة ، تعتمد — أكثر ما تعتمد — على " الأسماء " ، وتستعين بقدر قليل من " الأفعال " . وحينما يرتفع مستوى تفكيرها إلى الحاجة إلى مزيد من التمييز بين صور نشاطها التى يعبر عنها بصيغ " الأفعال " ، تستعين عندئذ بإضافة ألفاظ إلى مجموعة " الأفعال " التى لديها — ألفاظ تعدل معاني هذه الأفعال ، وتنوع دلالاتها ، كإلحاق ما يقابل عندنا فى العربية " الظرف " أو الحال " . ومن أمثلة ذلك " الأفعال " التى تنتمي إلى أصل " أنجلو سكسونى " فى اللغة الإنجليزية ، قبل أن تثرى هذه اللغة بالأفعال التى استعارتها من اللغتين العريقتين ، اللاتينية واليونانية .

وإن نظرة سريعة إلى بعض تلك الأفعال " الأولية " فى أى معجم إنجليزي ، لتدل على مدى تنوع الدلالات للفعل الواحد ، بإضافة هذه المكملات النحوية إليه . ففعل (Get) مثلاً يعبر عن عشرة معانٍ (أى ما يساوي عشرة أفعال مختلفة) بسبب الإضافات التى تلحقه ، مثل (N , IN) (Away – out) الخ . وفعل (Look) يدل ، بسبب مثل هذه الإضافات على سبع دلالات . وفعل (Set) على سبع كذلك ، وفعل (Put) على نحو عشرين .

وقد كان اختيار النحاة العرب المصطلح " فعل " لهذا الجزء من الجملة اختياراً موفقاً ، وهو لا شك اختيار مستوحى من معناه ووظيفته فى اللغة ، فهو — كما أشرت — مصدر الفعل والنشاط والحياة فى التعبير .

وشبيه بهذا التوفيق فى اختيار مصطلح ذي إحياء لمعنى هذا اللفظ النحوي ، أى " الفعل " المصطلح الذى تستعمله له اللغات الأوروبية جميعها ، وهو لفظ (verb)

* للدكتور مهدى علام (عضو المجمع) .

و (verbe) المستعار من اللفظ اللاتيني (verbuw) ، ومعناه " الكلمة " كأن وظيفة " الفعل " فى الجملة هي " الكلمة المعبرة " ، هي اللفظة المؤدية لأهم معنى في الجملة .

وهنا أشعر بميل للمجازفة بهذه الدعوى : وهى أن الجملة الاسمية التي يقتصر عليها التعبير في اللغات الهندية والأوربية (فليس في هذه اللغات ما يقابل الجملة الفعلية في اللغات السامية) ليست فى جوهرها وأدائها إلا جملة فعلية ذات ترتيب خاص في وضع ألفاظها، بحيث لا يبدأ فيها بالفعل ، ولكنها لا تستغني أبداً عن الفعل في مناط الإسناد، حتى في أبسط صورها ، عندما يكون مناط الإسناد هو مجرد فعل الكينونة، أو ما يسمى في اصطلاحنا النحوي " الكون العام " .

ونظراً لأهمية هذا الجزء من التركيب اللغوي، أي الجملة، وهو « الفعل »، قد اهتم به علماء اللغة والنحو في جميع اللغات، حصراً وتوضيحاً، وجدولة، وتأليفاً. ولكل لغة مواضع اهتمامها بضبط " الأفعال " فيها، من حيث اشتقاقها، وتصريفاتها، وما هو مطرد منها على نسق واحد (وهو قليل في معظم اللغات) ، وما هو غير مطرد على قياس، بل يختلف اختلافاً قليلاً أو كثيراً عن القياس، وما هو شاذ شذوذاً كاملاً .

وطالب اللغات، من أهلها ومن غيرهم، يجدون أن أهم صعوبة تواجههم هي إتقان صيغ الأفعال وتصريفاتها . وحسبي أن أشير — تمثيلاً لا حصراً — إلى الجداول والمعجمات التي تحصر أنواع التصريفات المختلفة للأفعال في كل من اللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية .

أما لغتنا العربية، بمالها من تطور عظيم، واتساع وتقديم، فلها نصيبها من هذه الميزة التي هى في حقيقتها صعوبة — صعوبة المجد والرقى — فمن ذلك تحديد صيغ الفعل الثلاثى الذي هو أساس لصيغ الزيادة (إذا استثنينا القلة العددية للفعل الرباعي الأصل) . وأفعالنا الثلاثية تحتاج إلى علم واسع ، وجهد عظيم ، لتحديد ما — في صيغتها ومعانيها — " فالبطاقة الشخصية « لكل فعل تحتوى على بنيته أو

صبيغته في أحد الأبواب الستة المعروفة (وأحيانا خارج نطاقها) ، كما تحتوى على تحديد وظيفته ، لزوما وتعديا ، ثم على الدلالات التي يعبر عنها .

وأشير هنا إلى ضبط بنية الفعل بقليل من الأمثلة التي تدل على مدى الحاجة إلى حصر الأفعال وتحديد ضبط كل منها ، ولو لم يكن لكل فعل إلا بنية واحدة في أحد الأبواب الستة للفعل الثلاثي لكان هذا كافيا في وجوب تحديد هذه البنية أو الصيغة التي لا سبيل إلى معرفتها إلا بالتوقيف والتعليم ، (وإن يكن هناك ما يشبه الضوابط للاهتداء إلى بعضها) فكيف الحال ومئات الأفعال لها أكثر من صيغة واحدة في أحد الأبواب الستة !

فمما يأتي من بابين مثلا : نشأ ينشأ (من باب فتح) ، ونشؤ ينشؤ (من باب شرف) وهزأ يهزأ (من باب سمع) ، وهزأ (من باب منع) ، وبصر يبصر (من باب شرف) وبصر يبصر (من باب فرح) .

وما يأتي من ثلاثة أبواب : بطر (من باب فرح ، ومن باب نصر ، ومن باب ضرب) ، وفطن (من باب فرح ، ونصر ، وشرف) ، ونعم (من باب فرح ، ونصر ، وضرب) ، وفضل (من باب نصر ، وفرح ، ثم فضل يفضل من غير باب) . ومما يأتي من أربعة أبواب : حسب (من باب نصر ، وشرف ، وفرح ، وورث) ومثله برأ يبرأ (من باب فتح) وبرئ يبرأ (كفرح) ، وبرأ يبرؤ (كنصر) ، وبرئ يبرؤ (على غير باب) ، وملح (كفتح ، ونصر ، وشرف ، وفرح) .

وقد تنبه علماء اللغة العربية لأهمية " الفعل " في بنائه ومصدره ومعناه ، فألفوا الرسائل ثم الكتب في ذلك .

في تصريف الأفعال

ضبط عين المضارع من ماضى الثلاثى المفتوح العين*

١- الفعل الثلاثى المجرد كثير الأبواب ، فإن عين ماضيه أو مضارعه نهب للحركات الثلاث ، ومن ثم كان الضبط له غير ميسور ، واللعن فيه غير مأمون ، وكان التدبير معه اللياذ بالمعجمات للتثبت والاستيثاق .

وما بنا أن نقتحم العقبة بوثة، فحسبنا هذه العجالة أن نعالج جانباً منها هو باب فعل المفتوح العين ، وليس من شك في أنه أكثر الأبواب عدد ألفاظ .

٢- وعلى وفرة ما أفاض فيه النحاة في هذا الباب ، أرى أن « الخصري » قد أوجز ضوابطه وأحكمها في قوله : " فعل المفتوح العين قياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كنصر ينصر ، فيخير بينهما، إذا لم يشتهر أحدهما ، وشذ الفتح في أبى يابى وصلى يصلى . إلا إذا كان حلقى العين أو اللام ، فقياسه الفتح كسأل يسأل، ومنع يمنع . ويتعين الكسر في يائي أحدهما كباع يبيع ورمى يرمى، والضم في واويه كقال يقول ودعا يدعو " .

٣- وبالرجوع إلى المظان النحوية المبسطة، يتبين لنا أن « أبا زيد » بين متقدمى النحاة — وهو من لقبه " سيبويه " بالفقه ، هداه التقصّي إلى أن يجهر بقوله : " طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم، لأعرف ما كان منه بالضم أولى وما كان منه بالكسر، فلم أعرف لذلك قياساً، وإنما يتكلم به كل امرئ على ما يستحسن وما يستخف لا على غير ذلك " .

ولم يجتريء " أبو زيد " بهذا الإخبار الذي كان ثمرة تقصيه، بل أصدر حكماً في قوله : " إذا جاوزت المشاهير من الأفعال نحو دخل وضرب، وما أشبه ذلك من مشهور الكلام ، فقل إن شئت يفعل وإن شئت يفعل ، إلا ما كانت عينه أو لامه من حروف الحلق فإنه يأتي على فعل يفعل، وربما جاء على يفعل ويفعل " .

٤- ولم ينفرد " أبو زيد " بهذه المقالة، فقد حكى عن محمد بن يزيد المبرد ، وأحمد بن يحيى ثعلب أنه يجوز الوجهان في مستقبل فعل في جميع الباب ونقل عن « أبي على الفارسي قوله : " هذان المثالان - يعنى يفعل ويفعل جاريان على السواء في الغلبة والكثرة ط .

وكان " أبو الحسن الأخفش " يرى أن يفعل بالكسر أغلب من يفعل بالضم فعقب عليه " الفارسي " بأن ذلك ظن منه، إنما توهم ذلك من أجل الخفة، فحكم بأن يفعل أكثر من يفعل ، ولا سبيل إلى حصر ذلك ، ليعلم أيهما أكثر وأغلب غير أننا وجدنا الكسر أفصح للخفة . ويقول " ابن سيده " : " وأما فعل فمستقبله يجيء على يفعل ويفعل، ويكثران فيه، حتى قال بعض النحويين انه ليس أحدهما أولى به من الآخر ، فانه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله » . وبعد أن أورد " ابن سيده " جملة من الأفعال، قال : « وأشباه هذا في الكلام كثير جداً، ولكنني ذكرت منه عامة ليدلك على أن المثالين يكثران في هذا الباب ، وجعلت لك تعاقبهما على الكلمة الواحدة تعليلاً على كثرتهما واشتراكهما في هذا البناء » .

تلك أقوال متقدمي النحاة في هذا الباب، وقد اعتمدها متأخروهم، فتناقلوها منسوبة أو غير منسوبة، مبسوبة أو مجملة، في شرح الشافية وشرح المفصل وغيرهما من الشروح والحواشي .

٥- بقي في باب فعل ما كانت عينه أو لامه حرف حلق، فقد تواردت أقوال النحاة على أن المضارع منه على يفعل بفتح العين، وعللوا ذلك بأن العرب إنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق ، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها ، وهو الألف ، فإذا كانت حروف الحلق عينات أو لامات ثقل عليهم الضم والكسر ، وإن فتحوا فالفتحة من الحلق ، على أنهم يكررون التعبير بأن ذلك جاء غير الأصل ، الذي هو الضم أو الكسر، حتى أن " ابن سيده " يقول : قد يكون الآتي من فعل : يفعل إذا كانت لامه أو عينه حرف حلق ، وليس هذا الموضع كلياً، فقد يجيء بعض ذلك على الأصل، وذلك كثير، وبعد أن يسوي " ابن سيده " طائفة مما جاء مضموماً، وحقه الفتح ، أو

ما جاء فيه الاشتراك، قال : " ولعله قد حكى غير هذا ، فإن المجيء على القياس والأصول لا يحاط به ، وإنما يحصر النادر من هذا الضرب " .

٦- ولنا بعد هذا الذي أسلفناه ، من أقوال فقهاء اللغة وصيارفتها ، وما هدى إليه الإحصاء والاستقصاء لألفاظها، أن نأنس برفع الحرج عن عين مضارع فعل المفتوح العين ، على النحو الآتي :

باب فعل المفتوح العين يجوز في مضارعه ضم العين وكسرها، باستثناء:

أ - ما شاع بين المتكلمين، فلا يكادون يخطئون في ضبطه، مثل : يضرب ويقتل فيبقى على الوجه الشائع .

ب - ما اشتهر من ألفاظ - حلقية العين أو الفاء، فيؤثر فيها الفتح المشهور كيسبج وينجح .

ج - ما كان واوي العين أو اللام كقال ودعا، أو كان لمعنى التغلب مثل خصمته أخصمه ، فقياسه الضم ، وما كان واوي الفاء كوعد أو يائي العين أو اللام - كباع ورمى ، فقياسه الكسر .

ويلاحظ أن الخطب في هذه المستثنيات عين، إذ أن مدركها مألوف قريب.

مراجع البحث

- المخصّص لابن سيده : الجزء الرابع في مواضع متفرقة ، وبخاصة الصفحات من ١٢٣ وما بعدها . والصفحات من ٢٠٥ وما بعدها . وفي الجزء الخامس عشر (الأمثلة) .
- الأفعال للسرقسطي - الجزء الأول - مقدمة المؤلف .
- دروس في التصريف - للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد إلى جانب أمهات الكتب النحوية والصرفية وكتب فقه اللغة .

ضبط عين المضارع من ماضي الثلاثي المفتوح العين *

درس الأستاذ الجليل محمد شوقي أمين عضو المجمع هذا الموضوع دراسة وافية من خلال ما كتبه أئمة العربية في العصور الماضية وانتهى إلي أنه يجوز في فعل المفتوح العين ضبط مضارعه بكسر العين أو ضمها، واستثنى منه ذلك :

١- ما استهريين المتكلمين فلا يكادون يخطئون في ضبطه مثل ضرب يضرب ويقتل يقتل .

٢- ما كان حلقى العين أو اللام فإن مضارعه يضبط غالبا بفتح العين مثل قرأ يقرأ - نجح ينجح .

٣- ما كان واوي العين أو اللام أو لمعنى التغليب فان مضارعه بضم العين مثل قال يقول، دعا يدعو - خصمه يخصمه .

٤- ما كان يائي العين أو اللام فإن مضارعه بكسر العين، مثل : شاع يشيع - رمى يرمى . واستند في القاعدة العامة إلي ما جاء عن أبي زيد من أنه طاف في عليا قيس وتميم فوجد ضبط عين المضارع لفعل مفتوحها يدور في السنة القوم على الاستحسان والاسترواح مما جعله يضع لفعل مفتوح العين قاعدة عامة قائلا :

« إذا جاوزت المشاهير من الأفعال مثل ضرب يضرب ودخل يدخل جاز لك في عين المضارع الكسر أو الضم إلا ما كانت عينه أو لامه من حروف الحلق فإنه يأتي على فعل يفعل بفتح عين المضارع وربما جاء على يفعل مثل هنا يهنيئ أو على يفعل مثل برأ يبرؤ، وأبو زيد يستثنى من القاعدة المشاهير من الأفعال وما كان حلقى العين أو اللام واستثناها معه الأستاذ محمد شوقي أمين . وذكر بعض النحاة أن يفعل بكسر عين المضارع أكثر من يفعل بضمها فرد عليه أبو علي الفارسي بأنهما على السواء في الغلبة والكثرة . ومما يدل على جواز الكسر والضم في الباب أنهما كثيرا ما

يتعاقبان في الفعل الواحد . فيقال : " خَفَقَ الفؤاد يَخْفِقُ ويخْفُقُ وحجَل الغرابُ يحجِل ويحجُل وبرد الماء يبرِدُ ويبرُد " . ومما يسند القاعدة المذكورة من أنه يجوز في عين مضارع فعل المفتوح العين الكسر أو الضم ما حكى عن إمامي البصرة والكوفة المبرد وثعلب من أنه يجوز الوجهان في مستقبل فعل في جميع الباب مع ذلك فقد أضاف الأستاذ محمد شوقي أمين إلي القاعدة الاستثناءين اللذين ذكرهما أبو زيد واستثناءين آخرين ، وبكل ذلك أصبحت القاعدة أكثر سدادا ، ويمكن أن يضاف إليها أيضا أنها إنما تجرى في فعل الذي لا يعرف ضبطه أي في غير ما دار ضبطه على الألسنة وشاع استعماله ، وليس ذلك استثناء يضاف إلى استثناءات الأستاذ محمد شوقي أمين بل هو تأكيد لاستثناءه الأول . وإذا كان أئمة اللغة والنحو الذين يحتاج بهم أجازوا هذه القاعدة ونهبوا عليها، فحري بنا أن نأخذ بها للتخفيف والتيسير .



الدورة التاسعة والأربعون

١٩٨٢م - ١٩٨٣م

قامت اللجنة بدراسة المسائل اللغوية التالية * خلال الدورتين الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين .

- ١- صيغة فاعل للدلالة على المشاركة والموالة .
- ٢- الرأي في مثل قولهم أمينُ عام الجامعة .
- ٣- الفصل بين المتضايين بالعطف .
- ٤- إضافة المتضايين .
- ٥- مما يعد من الإضافة اللفظية .
- ٦- عن حفيد وأحفاد .
- ٧- إضافة حيثُ إلى الاسم المفرد .
- ٨- جواز وقوع الشرط ماضياً في مثل « مهما فعل » .

* عرضت هذه المسائل على مجلس المجمع بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٣/٢/٧م فوافق عليها جميعها. وكانت هذه المسائل مؤجلة من الدورة السابقة حيث عرضت على مجلس المجمع في جلسته الثلاثين المنعقدة بتاريخ ٢٦ من جمادى الأولى ١٤٠٢هـ الموافق ٢٢ من مارس ١٩٨٢ فوافق عليها جميعها ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته السابقة المنعقدة بتاريخ ١٦ من جمادى الأولى ١٤٠٣هـ الموافق ١ من مارس ١٩٨٣ فوافق عليها عدا أمين عام الجامعة ، كما أرجأ اتخاذ القرار اللازم بشأن جواز وقوع الشرط ماضياً في مثل مهما فعل إلى الدورة التالية (الخمسين) (تقرير فُذِمَ لمقرر لجنة الأصول أ. محمد شوقي أمين عن أعمال اللجنة خلال دورتها التاسعة والأربعين، ساهم في تحريره أ. أيمن مصطفى (المحرر بالمجمع) وأشرف عليه د. ضاحى عبد الباقي المراقب العام بالمجمع آنذاك) .

الموضوع الأول

صيغة فاعل للدلالة على المشاركة والموالة*

عرضت لجنة الفيزيقا على لجنة الألفاظ والأساليب كلمتى المعاوقة والمحاثّة للدلالة على أصل الفعل وتواليه، ولوحظ أن المعاجم لم تثبت هذين الفعلين عاق وحات ، ، وأن اللجان العلمية في حاجة إلى قياسية فاعل في المواد التي لم ترد فيها - وقد تدرّست لجنة الأصول هذه المسألة وانتهت فيها إلى القرار التالي :

يستخلص مما أثبتته علماء الصرف أن من أمهات معاني فاعل الدلالة على الموالة ، والمتابعة ، وفي متن اللغة عشرات الأمثلة على ذلك ، ومن ثم ترى اللجنة صوغ فاعل للدلالة على الموالة والمتابعة إذا أريد إبراز هذه الدلالة عند الحاجة ، وعلى هذا يجاز في المصطلح العلمي مثل المعاوقة والمحاثّة بمعنى تابع التعويق والحث .

* رأى د. إبراهيم السامرائي أن قصر بناء فاعل على الموالة هو تضييق لهذا البناء وذلك لأن في الكثير مما جاء فاعل لا يؤدي المفاعلة ولا الموالة ومنها طالع وجاهر .

* وعلق أ. محمد شوفي أمين فائلا بأن صيغة الزوائد ليست مقصوره على معنى واحد، فلكل صيغة عدة معانٍ وكذلك صيغ فاعل وتفعّل وتفاعل واستفعل .

وقد وافق المؤتمر على القرار على أن ينص على التوالى بدلاً من الموالة .

* مع الموضوع بحث للأستاذ الدكتور شوقي ضيف بعنوان : قياسية فاعل للدلالة على المشاركة والموالة .

الموضوع الثاني :

الرأي في مثل قولهم : " أمين عام الجامعة " .*

يشيع في اللغة العربية المعاصرة قولهم : أمين عام الجامعة ومجلس محلي بنها وغيره مما يأتي فيه الموصوف مضافاً إلى صفته — وقد جاءت أمثلة عن العرب مثل مسجد الجامع وحبّة الحمقاء . الخ — وقد رأى البعض أن الفصل بينهما وارد في العربية بالجار والمجرور والظرف والمفعول به والنداء والمعطوف والجملة بل والنعت . وقد تدرّست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

شاع في اللغة العربية المعاصرة مثل قولهم : أمين عام الجامعة ، ومجلس محلي بنها والوجه الفصيح أن يقال الأمين العام للجامعة ، والمجلس المحلي لبنها وترى اللجنة إجازة هذا التعبير المعاصر بأحد توجيهين :

١- أن يكون من قبيل إضافة الموصوف إلى صفته، وفي العربية أشباه له من نحو قولهم مسجد الجامع، وصلاة الأولى . ومع أن البصريين يمنعون ذلك ويؤولون ما جاء منه على أنه صفة لموصوف محذوف أي مسجد الوقت الجامع ، فإن من الكوفيين وعلى رأسهم القراء وابن الطراوة والسهيلى من يجيز الإضافة بلا تأويل ووافقهم ابن مالك .

٢- أن يكون من قبيل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت ، وله شواهد قديمة في العربية ويتبع النعت منعوته في الإعراب وفي الجنس وفي العدد ويحذف منه التنوين تخفيفاً .

* مع الموضوع بحث بعنوان « في إضافة الموصوف إلى صفته » للأستاذ : محمد شوقي أمين .
 — وببحث بعنوان : « الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف » للأستاذ الدكتور : شوقي صيف .
 * علق .. د. السامرائي قائلاً بأن هذا الأسلوب ليس من العربية، بل فرضنه علينا اللغات الأجنبية، والوجه فيه أن يقال : الأمين العام للجامعة — كما رأى ألا يفتح هذا الباب لأن يجعل العربية فطنة ردة أساليب لا تفعل .
 * ورأى د. عمر قروخ أن الاحتجاج والقياس كان ضعيفاً جداً .
 * ورأى د. محمد عبد الغني حسن أن اللجنة حاولت أن تأني بنخرجات وتجاوزات لا داعي لها، وأن المحافظه على اللغة تكون بالترام فواعدها وضوابطها .
 * وأوضح د. مهدي علام أنه لا يقر هذا التعبير بيد أنه يجد أنها عملية من عمليات الإصلاح التي لم يستغفها شخصياً ولا أقل من أن يتركها .

الموضوع الثالث :

الفصلُ بين المتضايقين بالعطف

شاع على الألسنة والأقلام : مدير ومحررو المجمع ، ومكان وموعد الحفل وغير ذلك . وفقهاء العربية قد درسوا هذه المسألة ومثّلوا لها بشواهد من فصيح العربية شعرها ونثرها وإن اختلفوا في التأويل والتوجيه . وقد تدارست اللجنة هذه المسألة وما قدم فيها من بحوث وانتهت إلى القرار التالي :

يجرى في الاستعمال الحديث قولهم : مكان وموعد الحفل ، ومدير ومحررو المجمع ، وغير ذلك مما يجئ فيه الفصل بين المتضايقين بالعطف ، وقد ورد من ذلك شواهد كثيرة من فصيح الكلام العربي ، وترى اللجنة ألا حرج من هذا الاستعمال .

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : « في الفصل بين المتضايقين بالعطف »
— وبحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان : « رأي في الفصل بين المتضايقين بالعطف » .

الموضوع الرابع :

إضافة المتضايقين *

تتابع الإضافات لا تأباه العربية ، إذ يقال : كتاب نحو البصرة ، وكتاب أحكام الفقه ، بيد أن أمثلتها عند المعاصرين ما يأبى التأويل والتخريج نحو قولهم : محكمة استئناف طنطا وكلية آداب الزقازيق ...

وقد رأى الأستاذ محمد شوقي أمين في توجيه ذلك أن الإضافة في المضاف الثاني على معنى (في) أو (اللام) - وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

يجرى في الاستعمال العصري قولهم : محكمة استئناف طنطا وكلية آداب الزقازيق وغير ذلك مما يجري فيه اسمان منكران متضايقان إلى مضاف إليه معرفة بغية التعريف والتحديد ، وترى اللجنة إجازة مثل هذه الإضافة على أنها من إضافة الأول إلى الثاني والثاني إلى الأخير على معنى في أو اللام مما له في العربية نظائر. والإضافة بهذا المعنى لغة مقبولة ولا حرج في استعمالها .

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : " إضافة المتضايقين في اللغة المعاصرة " .

الموضوع الخامس :

مما يعد من الإضافة اللفظية *

شاع في العربية المعاصرة ثلاثة أساليب هي قولهم : إنك الرجل بعيد النظر - صادق الفراسة - حميد السيرة - وفي هذه الأساليب موصوف وصفة، الموصوف معرف بالألف واللام، والصفات مضافة إلى معرف بالألف واللام ولكنها لم تستفد من إضافتها تعريفاً أو تخصيصاً؛ لأن إضافتها في هذه الحالة لفظية لا معنوية ولا محضة ، وقد تدارست اللجنة هذه الأساليب وانتهت إلى القرار التالي :

يشيع في العربية المعاصرة مثل قولهم : إنك الرجل بعيد النظر صادق الفراسة، محمود السيرة، فتجئ (بعيد وصادق ومحمود) صفات لمعرف بالألف واللام وهي مضافة إلى معرف بالألف واللام ولكن إضافتها إليه إضافة لفظية لا تفيد تعريفاً ولهذا اعترض على وقوعها صفات للمعرفة .

وترى اللجنة قبول هذا الأسلوب من الإضافة بأحد توجيهين :

١- أن الخليل ويونس وسيبويه يجيزون في اسم الفاعل المضاف إلى معرفة أن تعدده معرفة وأن تعدده نكرة - وترى اللجنة أن الصفة المشبهة أقرب إلى أن تكون إضافتها معنوية . وذلك لما فيها من معنى الدوام وذلك ما يسوغ مجيئها صفة لمعرفة في المثال السابق .

٢- أن الوصف في اسم الفاعل في المثال يقصد به الاستمرار ومن ثم تكون إضافته معنوية فتفيده التعريف إذا لوحظ فيها معنى الحال والاستقبال .

* مع الموضوع :- بحث للأستاذ على النجدي باصف بعنوان : " إنك الرجل بعيد النظر ، صادق الفراسة .

محمود السيرة " وقد قدمه للجنة الأصول يستفتى فيه اللجنة .

- وبحث بعنوان « في الإضافة اللفظية » للدكتور محمد رفعت فتح الله .

- وبحث للأستاذ عبد السلام محمد هارون بعنوان : « فيما ظاهره أنه إضافة لفظية في مثل قولهم : أشتري من

محمد بائع الفاكهة » .

الموضوع السادس :

عن حفيد وأحفاد*

« لأحفاد » نظائر في جمع مفردا بهذا الجمع مثل : أشباه وأمثال وأنصار، مما يرد في مفرد « فعيل » .. وقد رأى الأستاذ الدكتور مهدي علام أننا لسنا بصدد إلزام الجمع « حفدة » أن يكون جمعاً لحفيد وأن « أحفاد » جمع مقبول لمفرد يدل على حفيد وإن كان بلفظ حافد — وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت إلى القرار التالي :

يجرى على أقلام الكتاب قولهم " الأحفاد " بمعنى أبناء الأبناء وقد عرض بعض النقاد لذلك فأنكروا هذا الجمع، مستندين إلى أن " الحفدة " هو الجمع المأثور. وترى اللجنة :

أن " الحفدة " إنما هي جمع حافد وأن " الأحفاد " جمع لحفيد ، وكلا المفردين مأثور في اللغة ، وكذلك الجمع " حفدة " ، فأما " الأحفاد " فهو جمع مألوف لـ " حفيد " استناداً إلى أن صيغة فعيل تجمع على أفعال . وبناء على ذلك تقرر اللجنة سلامة استعمال لفظ " أحفاد " جمعاً " لحفيد " وتوضح أن الجمع " حفدة " هو " لحافد " .

* مع الموضوع : بحث للأسناد الدكتور محمد مهدي علام بعنوان : " عن حفيد وأحفاد " . تضمن رسالة للأستاذ محمد خلف الله أحمد إلى سيادته في هذا الموضوع.

الموضوع السابع :

إضافة حيث إلى الاسم المفرد *

قدم الأستاذ الدكتور شوقي ضيف مذكرة جوز فيها أن تضاف حيث إلى الجملة اسمية وفعلية وأنها تضاف أيضاً إلى الاسم المفرد أخذاً برأي الكسائي وما ورد في الشعر . ومع ذلك يجاز أن يقال ألقاك حيث الجامعة ، وأشهد من حيث الحق .

وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

يأنس بعض المتحدثين بمثل قولهم الكتاب رخيص من حيث ثمنه بجر ثمن والمعتمد من القواعد إضافة حيث إلى الجمل اسمية وفعلية ، واللجنة ترى إجازة إضافتها إلى الاسم المفرد وجره بعدها قياساً في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية ، أخذاً برأي الكسائي وما احتج به من الشعر فيجوز أن يقال بادر إلى حيث العمل الجاد ، ولا تماري الحكم من حيث العدل وعلى ذلك فإضافة حيث إلى الاسم المفرد بعدها سائغة قياساً واستعمالاً .

* مع الموضوع بحث بعنوان : « إضافة حيث إلى الاسم المفرد » . للأستاذ الدكتور شوقي ضيف .

الموضوع الثامن :

جواز وقوع الشرط ماضياً في مثل : « مهما فعل » *

بعض نقاد اللغة ينكرون وقوع الشرط ماضياً في مثل قول الكتاب (مهما فعل فإنه غير موفق) بيد أنه في المأثور من الشعر والمنقول عن الفصحاء من مرسل الكلام - دخول مهما على الفعل الماضي - وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

يجري على أقلام الكتاب مثل قولهم " مهما تحدثت فأنت مجيد ، ومهما فعلت فأنت موفق ، بدخول مهما على فعل شرط ماضٍ ، ويتحرّج بعض نقاد اللغة من ذلك لشهرة دخول مهما على الفعل المضارع ، وظناً منهم أنها لا تدخل على الماضي - ولكن نصوصاً فصيحة متعددة تشهد بجواز هذا الاستعمال ومثلها في ذلك مثل أخواتها من أدوات الشرط .

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : جواز وقوع الشرط ماضياً في مثل : مهما فعل .
- وبحث للأستاذ الدكتور شوقي ضيف بعنوان : مهما يكن - مهما كان .

قياسية فاعل

للدلالة على المشاركة والموالة *

وردت كلمتا المعاوقة والمحائثة في مصطلحات الفيزيقا للدلالة على أصل الفعل وتواليه أو تتابعه؛ ولما كانت المعاجم لم تثبت الفعلين : « عاوق — حاث » رأى مجلس المجمع إحالتهما إلى لجنة الألفاظ والأساليب لمحاولة تسويغهما إذا أمكن. وعرضتا على لجنة الألفاظ والأساليب ورأت أن ذلك يقتضي الأخذ بقياسية فاعل في المواد التي لم ترد فيها مع إضافة دلالاتها على الموالة إلى دلالاتها على الاشتراك التي تستخدم فيها بكثرة .

وبالرجوع إلى كتب الصرف وجدنا أن الصرفيين ينصون على أن الاشتراك أظهر معاني فاعل وأن من معانيها أيضا المتابعة والموالة (نص على ذلك شرح لامية الأفعال لابن مالك والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابه دروس التصريف والشيخ عزيمة في كتابه المغني وغيرهم) وإذن فالمعنى الذي أرادته لجنة الفيزيقا لفاعل معنى صحيح من معانيها ، وتزخر المعاجم بألفاظ لها نفس الدلالة مثل " تابع — والى — ثابر — حاصر — دافع — ذاكر — رابط — داوم — زاول — سامح — طاول — عامل — عاج — عاود — عاون — غامر — ناضل — مارس — ماطل — لاطف — لازم — حاضر — واصل — واظب " .

ولما كانت لجنة الفيزيقا في حاجة إلى استخدام كلمتي : « المعاوقة — المحائثة » بمعنى تتابع الإعاقة والحث وكان المجمع قد أجاز من قبل قياسية فعل للدلالة على التكاثر والمبالغة وقياسية استفعل للدلالة على الطلب والصيرورة وقياسية صيغة التفاعل للدلالة على المساواة والاشتراك والتماثل فإني أقترح قياسية فاعل للدلالة على المتابعة والموالة لشدة حاجة لجنة الفيزيقا إليها في كلمات أخرى كثيرة تقترحها مثل مواسعة من واسع ومقاصرة من قاصر وهلم جرا وهي أفعال لم

* للدكتور شوقي صيف - عضو المجمع.

تثبتها المعاجم . وأرى أن يضاف إلى دلالة الموالاة في هذا القياس دلالة الاشتراك لأنها أظهر معاني فاعل وتحتاج اللجان العلمية إلى تسويغها بدورها ولذلك أرى الاتساع في قياسية فاعل التي لم تثبتها المعاجم للدلالة على الاشتراك وعلى الموالاة وأن الفعل يتلو بعضه بعضاً أخذاً بتيسير اللغة العلمية وإمدادها بما يعوزها من المواد اللغوية .



" نحو تيسير النحو "

في إضافة الموصوف إلى صفته *

١- تأنس اللغة المعاصرة ، بغية التخفيف والتيسير ، بأمثلة تجري فيها إضافة الموصوف إلى صفته ، نحو :

- أمين عام الجامعة .
- وكيل أول الوزارة .
- مدير فني المصنع .
- قائد عام الجيش .
- سكرتير خاص الوزير .
- مجلس حسبي مصر .
- مجلس محلي " بنها " .
- مجلس قروي " قها " .

وقد شاع في وزارة المعارف لعهد مضى منصب " مفتش أول اللغة العربية " والوجه في هذه الأمثلة أن يقال : الأمين العام للجامعة ، والوكيل الأول للوزارة والمدير الفني للمصنع ، والقائد العام للجيش ، والسكرتير الخاص للوزير ، ومجلس مصر الحسبي ومجلس بنها المحلي ، ومجلس قها القروي ، أو يقال غير ذلك ، بحيث يتحرر التعبير من إضافة الموصوف إلى الصفة ، نحو أمين الجامعة العام ، وسكرتير الوزير الخاص والمجلس المحلي لبنها .

٢- وقد عرض النحاة لذلك في مباحث الإضافة ، ونقلوا عن العرب أمثلة يضاف فيها الشيء إلى نفسه ، ومنها إضافة الموصوف إلى صفته فذكروا مسجد الجامع ، وجانِب الغربى وماء البارد ، وحبّة الحمقاء ، ودار الآخرة ، ومكر السيئ ، ونساء المؤمنات ، وغرابيب سود ، إلى غير ذلك مما وثقه السماع .

* للأستاذ محمد شوقي أمين - عضو المجمع .

٣- فأما البصريون فلم ينكروا ما ورد من أمثلة عن العرب ، ولكنهم أبوا أن يستخلصوا منها إجازة " أن يضاف الموصوف إلى صفته ، بل تأولوا في هذه الأمثلة وقد ردوا من المحذوف ما يصل الأمثلة بالوجه الفصيح في الكلام فهي على هذا ليس مناطها القياس . والتأويل الذي سبق في تقدير الأمثلة المسموعة لا يسوغ اعتباره ارتكاب تلك الإضافة وإنما هو تخريج للمسموع على وجه جائز .

٤- وأما الكوفيون فقد استخلصوا من الأمثلة الإجازة بإطلاق ، دون تأويل فهم يجيزون إضافة الموصوف إلى صفته استشهاده بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي ، يقولون إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف الكلام ، وذلك من باب إضافة الشيء إلى نفسه مع اختلاف اللفظين، كما هو مذهب الفراء .

٥- وبين النحاة في القرنين الخامس والسادس ينجح - ابن الطراوة " وتلميذه السهيلي إلى تأييد المذهب الكوفي في هذا الصدد، فنرى ابن الطراوة ويسمى هذا النوع من الإضافة إضافة تخصيص ولكن السهيلي يشترط للإجازة في إضافة الاسم إلى الصفة، ويأخذ عليه توجيهه لما جاء في القرآن شرطين : تعريف المضاف إليه، وأمن اللبس . ويقول إن الوصف إذا كان لازماً نحو مسجد الجامع وماء البارد فالمضاف إليه أفاد معنى ليس في الموصوف، وهو الصفة فصرت كأنك تضيف إلى هذا المعنى، وعلى ذلك لا يجيز السهيلي إطلاق قياس الكوفيين في هذه الإضافة، إذ أن قياسهم يجيز أن يقال في نحو رأيت رجلاً قائماً : رأيت رجل قائم، على حين أن الوصف ليس بمعرفة وليس ب لازم .

٦- أما أخلاف النحاة فلم يفتهم تسجيل المسموع مما جاء فيه الموصوف مضافاً إلى صفته وقد أفاضوا في تأويله ، طوعاً للقاعدة العصرية في المنع، بيد أنهم إزاء القول بالإجازة لم يجدوا مناصاً من تعداد المجيزين من أئمة النحو، وهم الكوفيون، وعلى رأسهم الفراء ، ومن بعده ابن الطراوة والسهيلي، والظاهر من

كلام ابن مالك في التسهيل وشرحه الموافقة . وصرح الخصري بأن إجازة الكوفيين لذلك بلا تأويل .

٧- وفي العصر الحديث عرض " إبراهيم اليازجي لهذا ، وساق شاهدين من الشعر المولد ، أحدهما لابن النحاس ، إذ يقول :

الجود بحر وهو در يقيمه والمجد بيت وهو فيه قوام

والآخر للأمير أحمد بن معصوم ؛ إذ يقول :

هو الحسن بل حسن الوري منه مجتدى وكلهم يعزى لجوهر فرده

وهذان الشاهدان يجريان على المذهب الكوفي ، ولا مساغ فيهما لتأويل بصري . ونبه « أسعد داغر » في كتابه « تذكرة الكاتب » على خطأ قولهم « مجلس حسبي مصر ، ومفتش أول مصلحة التليفونات ، ونحو ذلك مما يفشو في الدواوين ، فهم يفصلون بين المضاف والمضاف إليه بوصف المضاف ، والصواب أن يقال : مجلس مصر الحسبي ، ومفتش مصلحة التلغرافات الأول .

٨- ولا أحسب بعد هذا الذي عول عليه الكوفيون في القياس من الكلم الفصاح أن إجازة الاستعمالات العصرية لا تعدو سنة العربية في مرونتها وطواعيتها للتصرف وقبولها لأنماط التخفيف والتيسير في صور التعبير ؟ .

بعض المراجع :

- ١- السهيلي في أماليه .
- ٢- ابن الطراوة مآثره في النحو .
- ٣- ابن الحاجب والرضي في الكافية .
- ٤- الزمخشري وابن يعيش في المفصل .
- ٥- الأشموني والصبان في شرح الألفية والحاشية .
- ٦- الخصري في حاشيته على ابن عقيل .
- ٧- اليازجي في السنة الرابعة من مجلة الضياء .
- ٨- أسعد داغر في تذكرة الكاتب .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف *

تجرى عل السنة المعاصرين صيغ كثيرة يفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف ، ومن أمثلة ذلك :

وكيل أول الوزارة .

مفتش أول اللغة العربية .

أمين عام الجامعة .

مجلس حسبي طنطا .

مجلس قروي طلخا .. وهلم جرا .

والصحيح المتبادر في الأمثلة السابقة على الترتيب : وكيل الوزارة الأول، مفتش اللغة العربية الأول، أمين الجامعة العام ، مجلس طنطا الحسبي ، مجلس طلخا القروي .

وبذلك يتخلص التعبير من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف ويجري على النسق المعتاد للعربية . وفي رأيي أنه يمكن إساغته عربيا بعرض ما يلي

١- أجاز نحاة الكوفة في باب الإضافة أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وبالظرف والجار والمجرور . ومن أمثلة الفصل بالمفعول به قول شاعر في وصف راحلة :

فزجبتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده

أي زج أبي مزادة القلوص ، ومن ذلك قول الطرماح في وصف بقر الوحش :

يَطْفَنُ بِحُوزَى الْمَرَاعِ لَمْ يُرْعَ بُوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكَنَائِنُ

والجوزى : الفحل . ومن أمثلة الفصل بالظرف قول أبي حية النميري :

كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب أو يزيل

ويزيل : يباعد . وكلمة " يوما " فاصلة بين المضاف والمضاف إليه أي " بكف يهودي " .

ومن أمثلة الفصل بالجار والمجرور قول ذى الرمة في وصف الإبل :

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريح

إيغال : شدة السير — الميس : شجر . وأراد ذو الرمة بأواخر الميس الرجل المنحو منه .

٢- ذكر النحاة واللغويون أمثلة شعرية مختلفة للفصل بين المضاف والمضاف إليه

بغير ما مر بنا آنفا . من ذلك الفصل بالنداء في قول الشاعر :

كأن برذون أبا عصام ، زيد حمار دق باللجام

أي كأن برذون زيد — يابأ عصام — حمار دق باللجام — ومن ذلك الفصل في قول تأبط شرا :

هما خطتا إما إसार ومنة وإمادم وللقتل بالحر أجدر

فصل تأبط شرا بين كلمتي « خطتا » و « إसार » بكلمة « إما » . ومن ذلك الفصل بمعطوف على المضاف كقول الفرزدق :

يامن رأى عارضا أرقّت له بين ذراعي وجبهة الأسد

والعارض : السحاب . وذراعي الأسد وجبهته من منازل القمر . وتتردد هذه الصيغة بين المضاف والمضاف إليه في لغتنا العصرية . ومن ذلك الفصل بالنعته بينهما وهو ما يتفق تمام الاتفاق مع الصيغ العصرية التي ذكرنا بعض أمثلتها . كقول معاوية بن أبي سفيان :

نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

والمرادي : عبيد الرحمن بن ملجم قاتل على بن أبي طالب . وأوصل التعبير في الشطر الثاني : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، ففصل معاوية بين المضاف والمضاف إليه بالنعته ، ومن ذلك قول الفرزدق :

ولئن حلفت على يديك لأحلفن بيمين أصدق من يمينك مقسم

وأوصل التعبير في الشطر الثاني بيمين مقسم أصدق من بيمينك ، ولم يفصل الفرزدق بين المضاف والمضاف إليه بنعت فحسب ، بل فصل بنعت ومعه متعلق .

٣- قد يقال إن هذه الأمثلة إنما جاءت في ضرورة الشعر فلا يعتد بها في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر ، غير أنه بالرجوع إلى قراءات الذكر الحكيم نجد بينها قراءة تفصل بين المصدر المضاف وفاعله المضاف إليه بالمفعول في قوله تعالى في سورة الأنعام : ﴿ كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ وهي قراءة ابن عامر أحد القراء السبعة . ونجد أيضا بين القراءات قراءة تفصل بين اسم الفاعل المضاف ومفعوله الأول المضاف إليه بالمفعول الثاني ، وذلك من آية سورة إبراهيم ﴿ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ﴾ . وبجانب ذلك نجد كتب اللغة والنحو تحكي عن العرب قولهم : قطع الله يد ورجل من قالها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف كبيت الفرزدق آنف الذكر ؛ يقول ابن جني : " ومنه قولهم هو خير وأفضل من هناك " ويقول بعد أن أنشد أمثلة شعرية كثيرة لفصول بين المضاف إليه : « هذا الفصل بينهما كثير ، وفيما أوردناه منه كاف بإذن الله » ويقول ابن الجوزي في تعليق طويل له على قراءة ابن عامر لآية سورة الانعام : " هذا الفصل " بين المضاف والمضاف إليه « الذي ورد في هذه القراءة منقول في كلام العرب في فصيح كلامهم .. فقد ورد في أشعارهم كثيرا ، أنشد من ذلك سيبويه والأخفش وأبو عبيد وثعلب وغيرهم .. وقد صح من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فهل أنتم تاركو لي صاحبي » ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله ... وقد فصلوا بين المضافين بالجملة في قول بعض العرب : " هذا غلام - إن شاء الله - أخيك " فالفصل بالمفرد أسهل .

٤- واضح مما سبق أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت له شواهد قديمة في العربية ، وبدون ريب هو أكثر الفصول المذكورة بين المضاف والمضاف إليه

التصاقا بالمضاف وهو بذلك أحق منها جميعا بأن يقبل استخدامه في بعض الصيغ العصرية حين تشيع وتدور على الألسنة . وقد يقال كيف يعرب في الصيغ المذكورة وهل ينون أولا ينون مثل المضاف إلى منعوته ؟ أما حكمه الإعرابي فمعروف وهو أن النعت يتبع المنعوت في إعرابه وتذكيره وإفراده وأرى أن يحذف منه التنوين تخفيفا ، ولذلك نظائر متعددة في قراءات الذكر الحكيم ، فقد كان يعقوب أحد القراء العشرة يقرأ ﴿ فلا خوفُ عليهم ﴾ بضم خوف دون تنوين تخفيفا في سورة البقرة وحيث وقعت في الذكر الحكيم وكان أبو عمرو بن العلاء برواية تلميذه هارون بن موسى يقرأ : ﴿ قل هو الله أحدُ ﴾ بضم أحد دون تنوين تخفيفا . وقرأ بعض القراء آية سورة يس ﴿ ولا الليلُ سابقُ النهارَ ﴾ بدون تنوين سابق ونصب النهار ، وروى على مثالها لأبى الأسود الدؤلي قوله :

فألَفَيْتَهُ غير مستعْتَب ولا ذاكَر الله إلا قليلا

بنصب لفظ الجلالة بـ ذاكر « على المفعولية مع حذف التنوين منها . وسمع عن العرب " سلامٌ عليكم " بدون تنوين " سلام " كما يشيع في لغتنا اليومية . وكل ذلك قصد به إلى التخفيف ، مما يتيح لنا قياسا عليه حذف التنوين من النعت الفاصل بين المضاف والمضاف إليه في الصيغ العربية السالفة .

ونستطيع أن نضيف مسوغا ثانيا لحذف التنوين في نعت المضاف على هدى ما ذهب إليه الفراء من أن المضافين المتعاطفين مضافان معا إلى ما بعدهما في مثل " هو كريم وشجاع القوم " ولذلك لا ينون المعطوف . وفي رأينا أن نعت المضاف في الصيغ العصرية المذكورة أولى بهذا الحكم لأن التحام النعت بمنعوته أقوى وأوثق من التحام المعطوف بالمعطوف عليه ؛ إذ هو من حيث المعنى مضاف إلى ما بعده بنعته .

٥- لعل في كل ما أسلفت ما يبين بوضوح أن الأمثلة المذكورة الجارية على الألسن والتي فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بنعت غير منون سائغة وتجري على هدى من صياغات العربية في باب الإضافة . ونحن إنما نسوغ الأمثلة التي

ذكرناها ونظائرها في لغتنا العصرية دون أن نجعل من ذلك قاعدة عامة لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت في الكتابة الأدبية ؛ إذ كل ما نريده إنما هو إجازة الأمثلة العصرية المذكورة وما يجرى على غرارها في الألسنة وبيان قبولها وصحتها في العربية .

المراجع

كتب نحوية :

- الخصائص لابن جني
- الرضي على الكافية
- همع الهوامع للسيوطي
- الصبان على الأسموني .

كتب قراءات :

- السبعة في القراءات لابن مجاهد
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري .



" نحو تيسير النحو "

في الفصل بين المتضايفين بالعطف *

١- وجه الكلام في فصيح العربية ألا يفصل بين المتضايفين بالعطف فيقال مثلاً :
أسماء الأعضاء وألقابهم ، مكان الحفل وموعده ، مدير المجمع ومحرروه الرد
على برقيات التهاني ورسائلها .

ولكن اللغة المعاصرة يكثر فيها الفصل بين المتضايفين بالعطف ، وذلك
التخفيف ، بالتحذر من الضمير العائد على المعطوف ، وتوصلاً إلى اقتران
المتعاطفين بلا فاصل إضافي يطول أو يقصر . فيقال في الأمثلة : أسماء وألقاب
الأعضاء ، مكان وموعد الحفل ، مدير ومحررو المجمع ، الرد على برقيات
ورسائل التهاني ، إثارة لما هو أيسر في العبارة ، وأسرع في الإفادة .

٢- وبالرجوع إلى المصطلحات وتعريفاتها في المجمع ، تبين أن نظائر هذه
الاستعمالات قد وردت بها ، ومن أمثلة ذلك مديريات ومحافظات مصر (في
مجلس الدورة الرابعة والعشرين) وفقدان أو إعاقة القدرة ، أسس وقوى الغازات ،
زيادة أو نقصان الكمية لها طعم ورائحة الكافور (المصطلحات ٧٨-٦٨-٩٥ في
مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين) .

٣- وقد عرض فقهاء العربية لذلك ، وأثبتوا له الشواهد المحتج بها ، وإن اختلفوا
في التوجيه والتأويل ، على ثلاثة أنحاء ؛ نحو يقول بتقدير محذوف من الأول ،
وثان يقدر الحذف من الثاني ، والثالث ينفي تقدير المحذوف ، ويعد الاسمين
مضامين والأنحاء الثلاثة للمبرد وسيبويه والفراء . فمن الشواهد قول الفرزدق :

يامن رأى عارضا أرقّت له : بين ذراعي وجبهة الأسد

وقول الأعشى :

لسنا نقاتل بالعِصِيَّ ولا نرَامِي بالحِجَارِ
إلا غلالةً أو بُداً هةً سابحٍ نهْدِ الجُزَارِ

* للأستاذ محمد شوقي أمين — عضو المجمع .

وحين عرض ابن هشام لقول أبي نواس :

كأن صغرى وكبرى من فقاقتها : حصباء در على أرض من الذهب
سجل أن بعضهم يقول ! إن (من) زائدة وأن صغرى وكبرى مضافان إلى فقاقتها
ولم يمنعه من قبول ذلك إلا أن (من) لا تقحم في الإيجاب ولا مع تعريف
المجروره .

٤- وقد أورد الفيومي في المصباح المنير أمثلة لتعدد المضاف معطوفا في غير
موضع من معجمه ، ففيها (يقال له نصف وربع درهم) وعقب على ذلك في
مادة نصف بأنه كثير في كلامهم وأن الأول مضاف في النية .

٥- والذين يترجمون للصولى يذكرون من تصانيفه كتاب سؤال وجواب رمضان .
٦- وقصارى القول أن ما ألفه المعاصرون في تعبيرهم من إضافة مفردين متعاطفين
إلى اسم ليس بدعا في العربية وأن النحاة حين يعرضون له ويسوقون شواهد
ويستألفون في تأويله لا يصمون بالندرة أو الشذوذ وأقل ما يقال فيه : إنه كثير
في الكلام ومن ثم يسوغ لنا ألا نتخرج من قبوله عند اقتضاء المقام .

بعض المراجع

- ١- سيبويه ج ١-٩٢
- ٢- الخصائص ٢-٩٣
- ٣- سر الصناعة
- ٤- المغني ٢١-٤٢٥٠
- ٥- غيث الوليد ٨
- ٦- خزانة الأدب (في موضعين) .
- ٧- المصباح (ضيف ونصف وغير هذا)
- ٨- أمهات كتب النحو كالكافية والمفصل والهمع وغيرهما .
- ٩- محاضر مجلس المجمع (د ٢٤)
- ١٠- محاضر مؤتمر المجمع (د ٣٧)

رأي في الفصل بين المتضايقين بالعطف*

قدم الأستاذ محمد شوقي أمين إلى اللجنة بحثاً ضافياً في الفصل بين المتضايقين بالعطف من نحو قولنا : مدير ومحررو المجمع وغير ذلك مما يشيع على الألسنة والأقلام ، وقد اطمئن سيادته إلى جواز هذا الفصل واستشهد له بعدد من الأمثلة من فصحى العربية شعرها ونثرها ، وذكر أن فقهاء العربية قد أثبتوا هذه الشواهد — وإن اختلفوا في التوجيه والتأويل ، وانتهى إلى أن ما ألفه المعاصرون من إضافة مفردين متعاطفين إلى اسم لم يوصم بالندرة أو الشذوذ بل قيل لمن كثير الكلام ، ومن ثم يسوغ لنا ألا نتخرج من قبوله عند اقتضاء المقام .

وفى أثناء عرض الموضوع على اللجنة قلت في نفسى : ماوجه الحرج في التعبير السابق إذا كانت أدلة تسويغه بهذه القوة ؟

وقد استشرت عدداً من أمهات كتب النحو فوجدت أن النحاة يعدون الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير مستساغ إلا في ضرورة ، وإن كان في العربية شئ منه في الشعر والنثر ؛ لأن فيه فصلاً بين متضايقين ، ومع ذلك فهم يجوزونه وإن اختلفوا في التأويل والتوجيه .

فسيبويه يستفبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر وغيره — على ما فهمت من عبارته في " الكتاب " يقول : ومما جاء مفصلاً بينه وبين المجرور قول الأعشى :

لسنا نقاتل بالعصيِّ ولا نرامى بالحجارة
إلا غلالة أوبداً همةً سابح نهد الجزاره

وقال ذو الرمة :

كأن أصوات — من ايغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريح

فهذا قبيح

* للدكتور محمد حسن عبد العزيز (خبير لجنة الأصول)

ولعل هذا ما جعل بعض المصنفين يرى قبح الفصل ، فالشيخ خالد يقول تعليقا على قولهم : خذ ربع ونصف ما حصل : وقال هذا سيبويه ، والجمهور لا يجوز إلا في الشعر .

ومن الطريف أن سيبويه ومن وافقه - مع استقباحهم هذا الفصل يؤولون ما جاء منه . فهم يقولون : إن علالة مضاف إلى قارح وفصل بينهما ببداهة . أما المبرد فيرى أن الشاعر أراد الا علالة قارح أو بداهة قارح فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني .

وقد اختار ابن مالك ذلك ومن ثم فلا فصل ويكون الكلام جائزا قياسا وسماعا . وهكذا يكون الجواز أو عدمه متوقفا على تأويل الكلام على وجه من الوجوه . وهذا غريب .

وقد فصل السيوطي القول في هذه المسألة ومما قاله فيها : ويحذف المضاف إليه منوياً ، ويكثر هذا الحذف في الأسماء التامة ويقل في غيرها كقبل وبعد ونحوهما ، وقال ابن عصفور : لا يقاس إلا في مفرد مضافه زمان . وقد يبقى المضاف بلا تنوين إن عطف على المضاف لمثله ، أو عطف عليه لمثله ؛ فالأول نحو حديث البخاري عن أبي برزة " غزوت مع الرسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : بتحضير في علم الله ستة أو سبعة أيام " ، وخصه الفراء بالمصطحبين كاليد والرجل نحو قطع الله يد رجل من قالها ، والنصف والربع ، وقبل وبعد الخلاف ، دار و غلام فلا يقال اشتريت دار و غلام زيد ، ،

ولا شك أن في إجازة التعبير السابق تسهيلا في التعبير مع الوفاء بالمعنى وفي ذلك أيضا رفع لخرج قد يستشعره بعض العارفين بدقائق العربية . ولكني أردت أن تضع اللجنة قرارها بالإجازة وتحت نظرها وجه الحرج في هذا التعبير .

مراجع البحث :

- سيبويه : الكتاب (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، جـ ١ ص ١٧٩ ، ١٨٠)
- ابن جنى : الخصائص جـ ٢ ص ٤٠٧
- المبرد: المقتضب ٢٢٧/٤ - ٢٣٠
- ابن يعيش : شرح الكافية ٢٩٣/١ ، ٢٩٢
- ابن هشام : المغني (تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد) ص ٣٨٦
- الأشموني / منهج السالك (تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد) ص ٣٢٦
- الشيخ خالد : شرح التصريح ٥٦ ، ٥٧/٢
- البغدادي : خزانة الأدب (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون) ص ٤٠ ، ٤٠/٤



نحو تيسير النحو

إضافة المتضايفين في اللغة المعاصرة *

١- في تركيب الجمل ما تتتابع فيه الإضافات على وجه لا تأباه أوضاع الفصحى
مثل : كتاب نحو البصرة، وكتاب أحكام الفقه .

ولكن هناك من التراكيب ، في لغتنا المعاصرة، ما يعتبر فيه المتضايفان
كالكلمة الواحدة، ترتكب فيها الإضافة مع إرادة معنى المتضايفين معا، مثل : محكمة
جنايات القاهرة، وقسم شرطة الجيزة، وليس بالعسير تسويغ هذين المثالين ومالفا
لفهما في فصح العربية، على معنى أن جنايات القاهرة هذه محكمتها ، وأن شرطة
الجيزة هذا قسمها .

٢- بيد أن ثمة من أمثلة التركيب الإضافي عند المعاصرين ما يتأبى على هذا
التخريج اليسير ، مثل : محكمة استئناف أسيوط ، وكلية آداب الزقازيق . وما
يستقيم المعنى بأن استئناف أسيوط له محكمة ، وأن آداب الزقازيق لها كلية ،
وإنما المقصود الحق بالإضافة هو إضافة محكمة الاستئناف إلى أسيوط ، وكلية
الآداب إلى الزقازيق .

فكيف السبيل إلى توجيه أشباه هذين المثالين ، اللذين يضاف فيهما اسمان
متضايفان مقترنان ؛ كأنهما مضاف واحد إلى المضاف إليه ؟
٣- أشير بادئ بدء إلى أن مسموع الفصحى ليس بمألوف فيه هذا النحو من التعبير ،
فيما أحق .

ولكنني أحفظ للشاعر العباسي " أبي نواس " - وهو ممن يستشهد بهم ثقات
النحاة - قوله من أبيات يتشفع فيها إلى الخليفة أن يعفو عن جريرته ؛ إذ يقول له :
من ذا يكون " أبا نواسك " إن قتلت " أبا نواسك "

وواضح أن المضاف هنا علم مركب تركيبا إضافيا ، وقد أجرى الشاعر إضافته
بجزأيه إلى مضاف ؛ إذ لا معنى لإضافة الجزء الثاني وحده ، فالمراد لا يتعين

بإضافة " نواس "، بل بإضافة الجزأين المتضايقين، كالشيء الواحد، وهما "أبو نواس".

وإذا عنّ للخاطر أن العلمية في "أبي نواس" تسوغ اعتبار المتضايقين كالكلمة الواحدة فإن مثل " محكمة الاستئناف " و " كلية الآداب " مشرب معنى العلم المفرد أو مقارب له ، وإن ليكن إياه ، فلا ينكر أن يجري مجراه. على أن العلم المفرد لا يضاف إن أضيف إلا بتأويل فإن قلت : هذا زيدنا وهذا زيدكم ، لم يجز التعبير بذلك إلا على نية إخلاء الاسم من تعريف العلمية أو سلبه إياه ، وإكسابه التعريف بالإضافة؛ إذ لا تجوز في أصل القاعدة إضافة "المعرفة" إلى مضاف إليه.

٤- كذلك أذكر مما يضاهي استعمال المعاصرين أو يتصل به ، ما نصادفه في استعمال قدامى المولدين ، من ازدواج كلمتين متضايقتين ، تعاملان معاملة الكلمة الواحدة فيجري تعريف المصدر أو الجزء الأول منهما بالألف واللام . وأكثر ما يجيء من ذلك في الألقاب على صيغة المنسوب ؛ نحو : الخيرارزي الشاعر ، والدارقطني المحدث ، والماوردي - صاحب " أدب الدنيا والدين " . وما دخلت الألف واللام على هذه الأعلام إلا من حيث اعتبار المضاف والمضاف إليه في كل منهما جزأين لكلمة واحدة ، فشأنهما شأن الاسم المفرد غير المعروف في صلاحيته لدخول الألف واللام عليه .

وعلى غرار المولد القديم، جاء في المولد الحديث مثل : السنامكي، أي السنالكي، وما زهره أي ماء زهر، بحسبان كل منهما اسماً واحداً، وإن كان مركباً من جزأين .

ولولا أن التركيب المزجي في مسموع الفصحى مقصور على أعلام الأشخاص والأعلام والأجناس والظروف والأحوال والأصوات والمركبات العددية، لكان الأحرى أن يكون ذلك النمط من التعبير من قبيل ما ركب بمزج .

٥- ربما وسعنا في تخريج مثل " محكمة استئناف القاهرة " أن يقال إن هناك مضافاً إليه محذوفاً مفهوماً من المقام، وهو لفظ قضايا ، فالتقدير : محكمة استئناف قضايا " القاهرة " .

ولكن هذا التقدير الذي يتيسر في ذلك المثال قد يتعذر في غيره من الأمثلة كما في "كلية آداب الزقازيق" .

٦- أولى بنا أن نتجه في التخريج اتجاها يستغرق ذلك النمط من التعبير على اختلاف الأمثلة التي تجري عليه ، وهو أن الإضافة في المضاف الثاني على معنى " في " أو على معنى اللام ، وكلاهما من عمد معنى الإضافة ومدلولها، فيكون التقدير في ذينك المثالين السالفين :

" محكمة استئناف في أسبوط أو القاهرة " ، "كلية آداب للزقازيق أو في الزقازيق" .
بذلك يتسنى في العربية قبول أمثلة هذا التعبير الذي تؤثره أقلام الكاتبين وعيا لما فيه من خفة وإيجاز ، لا جهلا بما يقتضيه وجه الكلام في ذلك المقام .



إنك الرجل بعيد النظر ، صادق الفراسة ، محمود السيرة*

هذه أساليب ثلاثة يقولها الناس فيما يقولون من لغة العصر، وإنها لنتشابه صياغة وتتفق حكما .

ففي الصياغة يشتمل كل منها على موصوف وصفة، والموصوف فيها كلها واحد ، وهو الرجل أما الصفات فهي بعيد في الأول ، وصادق في الثاني، ومحمود في الثالث : والموصوف معرف بالألف واللام، وكل من الصفات مضاف إلى المعرف بالألف واللام ، لكن ثلاثتها لا تستفيد تعريفا ولا تخصيصا من إضافتها إلى المعرفة ؛ لتشبهها بالفعل ، لذلك لا تعد إضافتها معنوية ولا محضة ، بل لفظية لا تفيد إلا التخفيف الذي يحدثه حذف التنوين منها .

ويدل لبقائها على التذكير مع الإضافة إلى المعرفة وصف النكرة بها في قوله تعالى في سورة المائدة ﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة ﴾ ، فبالغ اسم فاعل مضاف إلى مقرون بأل وهو الكعبة ، ووقع صفة لـ (هديا) ، وهو اسم نكرة .

وكذلك وقوعها حالا في قوله تعالى : ﴿ ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ثانی عطفه ليضل عن سبيل الله ﴾ ، فثاني حال من فاعل يجادل ، والأصل في الحال أن تكون نكرة ، وهي مضافة إلى مضاف إلى ضمير .

فالأساليب الثلاثة إذن مدخولة، قد وصف في كل منها المعرفة وهي الرجل بالنكرة ، وهي الصفة التالية له . غير أن إعرابها على هذا الوجه ليس حتما مقضيا، فإن لنا عنه مندوحة في البديل ، أي جعل كل من هذه الصفات بدلا من الرجل قبلها ولا يشترط في البديل أن يطابق المبدل ، عنه في التعريف والتذكير . وهو في الأساليب الثلاثة من قبيل بدل النكرة من المعرفة كالذي في قوله تعالى : ﴿ لئن لم

* للأستاذ على النجدي ناصف — عضو المجمع .

ينته لنسفا بالناسفة ، ناصفة كاذبة خاطئة ﴿ .

على أن ابن عصفور يرى أن بدل المشتق قليل في العربية ، ولم أر هذا القول لأحد غيره ، ولا رأيت له سببا مسوغا، ولا شاهدا مؤيدا فيما رجعت إليه من المصادر .

ومهما يكن من أمر فقلة الشيء لا تنفي وجوده ولا توجب منعه وخاصة في مثل ما نحن بسبيله هنا ؛ فالأساليب الثلاثة (تحظى) برضا اللغوى، وقد أورثها شيوع استعمالها كثيرا من الصلاحية والقبول .

وإذن تكون أساليب صحيحة الاستعمال ولا مانع من تداولها بين الناس .



بحث في الإضافة اللفظية*

في مثل قولهم : أشترى من محمد بائع الفاكهة

سأل سائل عن مثل قوله " أشترى من محمد بائع الفاكهة " .

هل يجوز جر (بائع) على النعت (محمد) ؟ أولا يجوز ؟

وظاهر ما قاله كثير من النحاة أنه لا يجوز الجر على النعت ؛ لأن نحو (بائع الفاكهة) يعد عندهم نكرة — وإن أضيف إلى معرفة — فلا تنعت به المعرفة نحو (محمد) ؛ لعدم المطابقة بين النعت والمنعوت ، وتسمى الإضافة في نحو (بائع الفاكهة) الإضافة اللفظية .

والإضافة اللفظية تحصل إذا كان المضاف صفة تشبه الفعل المضارع في إفادة الحال أو الاستقبال ، وتبدو في إضافة اسم الفاعل واسم المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة ؛ فإضافة هذه الصفات عندهم لا تفيد المضاف تعريفاً إن أضيف إلى معرف ، بل يعد مضافها نكرة دائماً ؛ قال ابن مالك في ألفيته :

وإن يشابه المضاف (يَفْعَلُ) وصفا فعن تنكيره لا يُعَزَلُ

وهذا التنكير بالنظر إلى الأصل ؛ إذ يكون المضاف في حكم المنفصل ، والأصل في هذه الصفات أن تكون عاملة ، فقولنا (بائع الفاكهة) يرجع في أصله إلى (بائع الفاكهة) بتثوين (بائع) منكراً ونصب (الفاكهة) على المفعولية والمفعول يعد منفصلاً عن عامله الوصف ، فإذا حدثت الإضافة في (بائع الفاكهة) كان الوصف بمنزلة المنون المنفصل النكرة .

قال سيبويه^(١) : ويزيد هذا عندك بيانا قوله عز وجل « هديا بالغ الكعبة » و« عارض مطرنا » ، فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتثوين لم توصف به النكرة .

* للدكتور محمد رفعت فتح الله — عضو المجمع .

(١) الكتاب ج ١ ص ٨٤

ونحن لا نجادل في أن المضاف إضافة لفظية يجيء في الاستعمال العربي وله حكم النكرة ، ولكننا نقول هل هذا واجب أو جائز ؟

ذكرنا في أوائل هذا البحث أن ظاهر ما قاله كثير من النحاة أن هذا واجب لا يجوز غيره ، كما ذكرنا توجيه التنكير عندهم بالنظر إلى الأصل .

والتحقيق عندنا أن هذا كثير جائز لا واجب ، فيجوز في الوصف المضاف إلى معرفة أن نعه معرفة ؛ كما يجوز أن نعه نكرة ، وإذا عدناه نكرة وصف به النكرة أو حالا للمعرفة ، وإذا عدناه معرفة وصفت به المعرفة كما في المثال المذكور أولا .

وهذا التعريف الذي ذكرناه — في الوصف المضاف إلى معرفة — يتجه بالنظر إلى حال الإضافة الحاصلة لا بالنظر إلى الأصل الذي فرضوه ؛ فإن من شأن الإضافة إلى معرفة إفادة التعريف .

ويؤيد ما ذكرناه تظاهر قوله عز وجل : ﴿ الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين ﴾ وقوله : ﴿ تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ﴾ .

وليس التجويز الذي حققناه مخترا ، بل ذكره قدامى النحويين ؛ فقد نقل سيبويه عن أستاذه يونس والخليل « أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة ، وذلك معروف في كلام العرب يدل على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك ... » (١)

وهذا نص صريح يهدي إلى الجواز .

وذكر الزجاج في تفسير سورة هود من كتابه معاني القرآن وإعرابه (٢) أنه لو قرئ ﴿ مجريها ومرسيها ﴾ بصيغة اسم الفاعل لجاز جرهما على النعت ونصبهما على الحال ؛ فالجر على النعت إذا عدا معرفتين وصفين للمعرفة ، والنصب على الحال إذا عدا نكرتين حالين للمعرفة بالعطف .

(١) الكتاب ج ١ ص ٢١٣

(٢) معاني القرآن للزجاج مخطوط ، وطبع منه جزءان .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ^(١) : إن (عالم الغيب) يجوز أن يتعرف ، وكذا كل ما أضيف إلى معرفة مما كان لا يتعرف بذلك يجوز أن يتعرف بالإضافة إلا الصفة المشبهة فلا تتعرف بإضافة ، ذكره سيبويه في كتابه ، وقل من يعرفه .
وقال في موضع آخر من البحر المحيط ^(٢) : ذهب الخليل إلى أن ما كانت إضافته غير محضة قد يصح أن يجعل محضة فتتعارف ، إلا ما كان من الصفة المشبهة فلا يحض إضافتها فتتعارف ، إلا ما كان من الصفة المشبهة ، فلا تمحض إضافتها .

فقد تنبه أبو حيان على ما ذكره سيبويه في كتابه من تجويز التعريف — كما جاز التنكير — في الصفات المضافة إلى معرفة وكانت إضافتها لفظية . وقال : قل من يعرفه ، ولكنه استثنى من الصفات المشبهة ، ونحن نرى أن استثناءها غير مقبول ، لأنها أقرب من غيرها — لما في معناها من الدوام — إلى أن تكون إضافتها محضة غير لفظية ، وهي الإضافة التي يتعارف فيها المضاف بإضافته إلى معرفة .
قال الشهاب في كتابه عناية القاضي ^(٣) : جعل (عالم الغيب) وصفا لـ (ربي) ؛ لأنه أريد به الدوام ، فأضافته محضة .

وعقب الألوسي ^(٤) على أبي حيان بقوله : والجمهور على أنها تتعارف به .
يستطيع الخاطر أن يطمئن — بما ذكرناه — إلى أن الوصف المضاف إلى معرفة إضافة لفظية يجوز أن يعد معرفة كما جاز أن يعد نكره ، فيجوز أن تصف به المعرفة في قولك (أشتري من محمد بائع الفاكهة) .

كما يجوز أن تصف به النكرة في قولك (أشتري من رجل بائع الفاكهة) .
ولا حاجة بعد هذا إلى تكليف العلماء التأويل لما يخالف الذي ذكره من الاقتصار على التنكير .

(١) ج ٧ ص ٥٧

(٢) ج ٥ ص ٣٢٥

(٣) ج ٧ ص ١٨٩

(٤) روح المعاني ج ٢٢ ص ١٠٥

بحث فيما ظاهره أنه إضافة لفظية في مثل قولهم :
أشترى من محمد بائع الفاكهة

من المقرر أن الإضافة اللفظية في الصفات يقصد بها مجرد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين أو نون المثني والجمع، أو رفع القبح في الصفة المشبهة في رفعها أو نصبها لما بعدها .

وهذه الإضافة تجعل المضاف باقيا على تنكيره إن كان نكرة، لا يكتسب التعريف مما بعده . وقد جعلوا علامتها أن يكون الوصف مشبها للمضارع أي بمعنى الحال أو الاستقبال، مضافا إلى مفعوله . أو يكون صفة مشبهة مضافة إلى فاعلها .

ومن المقرر أيضا أن الإضافة المعنوية هي إضافة الشيء أو الوصف إلى ما بعده بتقدير اللام أو من ، والوصف فيها يكون بمعنى المضي فقط ، وهذه الإضافة تكسب المضاف تعريفاً أو تخصيصاً مما بعده .

وعلى هذا ينظر في (محمد بائع الفاكهة) من أي الضربين هو ؟ ونحن نريد أن نصل به إلى الإضافة المعنوية التي تكسب المضاف تعريفاً مما بعده ، ليصح وصف (محمد) المعرفة بالوصف (بائع) .

فلننظر بدءا إلى ما قاله سيبويه قال سيبويه (١) : "وزعم يونس الخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة ..، وذلك معروف في كلام العرب ؛ يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك . فجعلت ضاربك بمنزله صاحبك .

فهذا نص في جواز اعتبار التعريف في اسم الفاعل النكرة المضاف إلى معرفة . ويقول الرضي (٢) مفسرا كلام سيبويه هذا : " قال سيبويه تقول مررت بعبد الله

* للأستاذ عبد السلام هارون - عضو المجمع .

(١) سيبويه ١ : ٤٢٨ هارون

(٢) شرح الكافية ١ : ١٢٧٥ .

ضاربك كما تقول بزيد شبيهك أي المعروف بشبهك. فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل — يعنى اسم الفاعل في محل المجرور به نصبا في صاحبك وإن كان أصله اسم فاعل من صحب ، بل تقدره كأنه جامد ، قال الله تعالى : ﴿ حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ﴾ .

وفي هذا النص توضيح للإجازة التي نص عليها سيبويه بناء على أن الإضافة معنوية وكأن: ضاربك في مثال سيبويه اسم جامد كما أن صاحب اسم جامد أيضا، فإذا انتقلنا إلى حاشية الصبان ^(١) تجده يذكر نصا عن شرح الكشاف لليميني — يقول فيه :

(اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضي فقط، كانت إضافته حقيقية لنفي مشابهة المضارع التي هي العلة في عمله. وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت إضافته غير حقيقية؛ لتمام المشابهة. وأما إذا كان بمعنى الاستمرار ففي إضافته اعتباران: اعتبار الماضي فتكون محضة ، فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه) .

وبناء على هذا النص الأخير الذي جعل للاستمرار دخلا في الاعتبار ، نجد أن " بائع الفاكهة " من قبيل الوصف المقصود به الاستمرار؛ لأنه بلا ريب قد نصب نفسه لهذا العمل قبل حدوث الشراء ، وفي أثناء حدوث الشراء ، وبعد حدوث الشراء ومن الميسور فيه اعتبار الماضي ، لا يمنع عن ذلك مانع ، فتكون إضافة " بائع " إضافة معنوية محضة ، تكسبه التعريف مما بعده وهو الفاكهة " .

فقد صح بذلك أن تتحقق المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف ، فإن محمدا معرفة بنفسه ، وبائع الفاكهة معرفة بالإضافة .

وهكذا نُجري القاعدة في كل اسم فاعل يفيد الاستمرار باعتبار صلاحيته للأزمنة الثلاثة .

(١) الصبان على الأسموني ٢: ٢٣٩ الحلبي .

وبناء على هذا أيضا يكون إجماع النحاة بدءا من سيبويه ، على لفظية
 الإضافة في الصفة المشبهة التي تفيد بطبيعتها معنى الاستمرار — لا يعطينا منفذا
 إلى الإضافة المعنوية بهذا الاعتبار المنصوص عليه ، فإن اعتبار المضي وحده فيها
 مخالف لطبيعتها ؛ إذ أن قولنا مررت برجل حسن الوجه لا يمكن فيه اعتبار الحسن
 لوجهه فيما مضى فقط ، بخلاف نحو بائع الفاكهة ، أو صانع الخبز ، أو صائغ
 الذهب ونحوها .



عن حفيد وأحفاد*

أستأذن في أن أعرض على اللجنة نقطة نتصل باللغة ، وقد تناولتها أنا وصديقي الأستاذ محمد خلف الله أحمد في مراسلاتنا ، فقد كان يحدثني عن أحفاده فذكرت له في ضميمه لخطابي أنني أستعمل لفظ «الأحفاد» مع شعوري بأن الجمع المستعمل للفظ "حفيد" هو "حفدة" ؛ كما جاء في القرآن الكريم ﴿ وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ﴾ النحل ٧٢ ، فعلق على هذا في رده بقوله :

" وبعد فأنا أشكر لكم توجيهكم في « بنين وحفدة » ، والاستعمال القرآني على الرأس والعين ، وهو أعرب وأمثلة ، ورجائي المزيد من الإيضاح في تخريج " أحفاد " ولعل الأقيس في جمع مفردتها - بعد الاستعمال القرآني - حفداء ، أو لعل الشك حول " أحفاد " أت من عدم انطباقها على الضوابط المشهورة في جموع العصر الحديث .

وقد ورد على ذهني لهذا الجمع مثل : أشباه وأمثلة وأنصار وأعراف، وأنباء جمع نبيّ مما يرد في مفردة فعيل ، وقد يعترض الذهن أن مفرد أحفاد حافد وله نظائر .

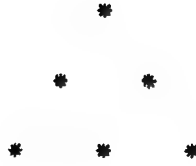
وفي بعدى عن المراجع المطولة ، والقرارات الجمعية ومناقشتها في لجنة الأصول حول جمع التكسير (أفعال) ، رجعت إلى الوسيط في طبعته الثانية وهو على علته يصلح للاستئناس به ، فوجدته يورد في مادة حفد والحافد العون والخدم وولد الولد والجمع حفدة وحفد وأحفاد ، والحفيد ولد الولد وجمعه حفداء .

وأخيرا ما قولكم - دام فضلكم في أحباب ، وأغراب وأشباههما ؟ وأنا أعرض هذا على اللجنة مع التعليق الآتي :

وهو أنني وجدت في المصباح المنير في مادة سري : " السرى الرئيس والجمع سراة وهو جمع عزيز لا يكاد يكون له نظير ؛ لأنه لا يجمع فعيل على فعلة .

* للدكتور مهدي علام - عضو المجمع.

وأرى أننا لسنا بصدد إلزام « حفة » أن تكون جمعاً لحفيد ، وإنما يكفي أن أجد في اللغة أحفاد جمعاً مقبولا لمفرد يدل على حفيد وإن كان بلفظ حافد . والأمر أمام اللجنة الموقرة .



إضافة حيث إلى الاسم المفرد*

حيث ظرف مكان مبني على الضم ومحلّه النصب إلا أن يجز بمن وإلى ،
ودائماً يضاف إلى جملة اسمية أو فعلية ، فيقال : رأيتك حيث زيد جالس — رأيتك
حيث جلس زيد — جئت من حيث تعلم — اذهب إلى حيث يذهب زيد . وجاء عن
العرب مثل : قمت حيث زيد . وحينئذ يرفع البصريون لفظ زيد ، ويعربونه مبتدأ
محذوف الخبر والتقدير قائم أو موجود ونحو ذلك .
وذهب الكسائي إلى أن الاسم المفرد عقب حيث في مثل قمت حيث زيد
مجرور بإضافة حيث إليه ، وجعل ذلك قياساً مطرداً لمجيئه عن العرب في قول
بعض الشعراء .

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب ساطعا
وأنشد ابن الأعرابي تلميذ الأصمعي لأحد الشعراء :
ونطعنهم حيث الكلبي بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم
أي حيث الرءوس . وأنكر ذلك البصريون ، وافترقوا فريقين : فرقة أنكرت
رواية " سهيل " في البيت الأول بالجر ، ورفعته على أنه مبتدأ محذوف الخبر ،
وبالمثل أنكرت رواية " لي " في البيت الثاني بالجر ورفعته على أنه أيضاً مبتدأ
محذوف الخبر ؛ وفرقة لم تنكر رواية الكلمتين بعد حيث بالجر ، غير أنها قالت : إن
ذلك نادر ، والنادر لا يقاس عليه .

ويرجع الأخذ برأى الكسائي ومن تابعه من الكوفيين مثل تلميذه الفراء أن
ظروف المكان أخوات حيث جميعاً تضاف إلى الاسم المفرد رجوعاً بها إلى الأصل
المأخوذ به في نظائرها من ظروف المكان وكان الكسائي أدق من البصريين
وأرهم حساً لغوياً حين جوز - إضافتها إلي الجمل .

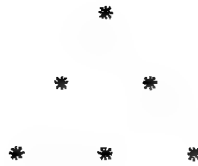
ونخلص من كل ما سبق إلي أن حيث تضاف إلي الجمل : اسمية وفعلية

* للدكتور شوقي ضيف - عضو المجمع .

خارجة بذلك على القياس على أخواتها من ظروف المكان وأنها تضاف إلى الاسم المفرد ، فيجر بالإضافة إليها قياسا في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية ، وأخذا برأي الكسائي وما احتج به من الشعر فيقال : ألقاك حيث الجامعة أو حيث الأهرام ، وبادر إلى حيث العمل الجاد ، وسافر إلى حيث المعيشة الهنيئة ، ولاتمار في الحكم من حيث العدل ، واشهد من حيث الحق ، ومن كل ما تقدم يتضح أن إضافة حيث إلى الاسم المفرد بعدها سائغة قياسا واستعمالا .

المراجع

- ابن يعيش على المفصل
- الرضي على الكافية
- المغني لابن هشام
- همع الهوامع للسيوطي
- الصبان على الأشموني
- لسان العرب .



جواز وقوع الشرط ماضيا

في مثل : مهما فعل*

١- منذ عهد بعيد، يتناقل بعض النقاد اللغويين أفكارهم عن وقوع الشرط ماضيا، في مثل قول الكتاب : مهما قال فإنه غير مصدق، أو: مهما فعل فإنه غير موفق . وقد فكرت مليا فيما عسى أن يكون من أوجه التكرير لأمثال هذا التعبير فاستخلصت الأوجه الآتية :

الوجه الأول : أن محل الشرط هو الاستقبال ، فذلك هو الأصل فيه ، وما جاء على غير وضعه احتاج إلى تأويل .

الوجه الثاني : أن النحاة حين يسردون أمثلة استعمال أدوات الشرط ، لا يذكرون من الأمثلة على « مهما » بوجه خاص إلا ما كان الشرط فيه مضارعا .

الوجه الثالث : أن رواة الأدب قلما يعلق بذاكرتهم شاهد على دخول « مهما » على فعل مضى . وأما دخولها على أفعال مضارعة فأمثله لا تند عن الذاكرة .

٢- والحق أن جمهرة النحاة في ضوابطهم العامة لأدوات الشرط، يطبقون على أن الأصل في الشرط والجزاء أن يكونا مضارعين، ومحلهما الاستقبال لفظا ومعنى، أو يكونا ماضيين مصروفا معناهما عن المضى إلى الاستقبال تقديرا لمخالفتهما الأصل، وحسنهما وجود التشاكل . وأما أن يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فقد وافقوا عليه كذلك ، وفي هذا يقول « المبرد » : « وأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة؛ لأنه يعربها ، ولا يعرب إلا المضارع » . فأما أن يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا فقد استضعفه النحاة ، ولكن « المبرد » يجوز « بحمل المضى على معنى الاستقبال ؛ إذ الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع ، فموضعه مجزوم وإن لم يتبين إعرابه . وقد عرض « ابن مالك » أمثلة لذلك من الحديث ومن الشعر ، وحكم بصحة جوازه على الإطلاق .

٣- وعلى سعيد الاستشهاد بالمأثور من الشعر ، والمنقول من الفصحاء من مرسل الكلام ، نذكر البيت الذي أورده الأستاذ الدكتور شوقي ضيف ، منسوباً للمتخل الهذلي مالك بن عويمر ، وهو :

إذا سدته سدت مطواعة ومهما وكلت إليه كفاه

وهذا البيت من شواهد النحاة في صدد الخلاف على اسمية « مهما » أو حرفيتها ، وهنا عاد الضمير في « كفاه » على « مهما » فهي اسم ، وليس من المؤلف عود الضمير على الحروف .

على أن البيت كما ورد في الشعر والشعراء لابن قتيبة ورد في " مختار أشعار القبائل " منسوباً لذي الإصبع العدواني . ونضيف إلى هذا البيت ، قول الأسود بن يعفر :

ألا هل لهذا الدهر من متعل عن الناس مهما شاء بالناس يفعل

وهو من أبيات سيبويه في كتابه .

ومن شعر " البحري " قوله :

فمهما رأوا من غبطة في اصطلاحهم فمك بها النعمى خرت ولك الفضل *

ومن المنثور قول « الجاحظ » في رسالة القيان : « فمهما أطنبنا فيه فللشرح والإفهام ، ومهما أدمجنا وطوينا فليخف حملة » .

وقول "ابن سيده" في المخصص ج ١٤ ص ٦٥ : « فمهما رأيت الباء بعدها سألت »

وقول « ابن هشام » في المغني : ١٤٧ ج ٢ : " ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن .. " .

وفيما سلف لإطلاق الإجازة بلاغ .

بعض المراجع

١- المقتضب ٤٦/١ - ٥٨ . ٢- شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٧ .

٣- الهمع للسيوطي في مواضع . ٤- كتاب سيبويه ١-٤٣٧

٥- ديوان البحري مج ٣

مهما يكن — مهما كان*

مهما : اسم شرط جازم يليه فعلا شرط وجزاء ، ومعروف أن الفعلين في باب الشرط أو باب الجوازم قد يكونان مضارعين مثل : ﴿ وإن تعودوا نعد ﴾ أو ماضيين مثل : ﴿ وإن عدتم عدنا ﴾ أو ماضيا فمضارعا مثل : ﴿ من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ﴾ أو مضارعا فماضيا مثل الحديث النبوي : (من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له) .

وهذا الحكم العام لفعلي الشرط والجزاء يقتضي أن يجري على مهما كما جرى على أخواتها غير أن جماعة توقفت في طرد هذا الحكم على الفعلين التاليين لمهما بحجة أن فعل الشرط دائما معها مضارع؛ كقوله تعالى : ﴿ مهما تأتتا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ ، وقول زهير :

ومهما تكن عند امرئ من خليفة وإن خالها تخفى على الناس تعلم
والنحاة يقرنونها بما ويقول بعضهم إنها مكررة ووصلها بما يجعلها أدنى إلى أن يأخذ حكمها في باب الشرط ، وخاصة أنها مثلها قد تكون غير زمانية كما في الآية وبيت زهير ويقابلهما مثل : ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾ وقد تكون زمانية كما في قول حاتم :

وإنك مهما تعط بطنك سؤله ونفسك نالا منتهى الذم أجمعا
ويقابلها حينئذ مع ما مثل : ﴿ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ﴾ .
معنى ذلك أنه ينبغي في رأينا أن تأخذ مهما الشرطية حكم ما الشرطية فيليها تارة فعل شرط مضارع وتارة فعل شرط ماض ، فكما يجوز مهما يكن يجوز مهما كان . وجزاؤها في بيت حاتم ماض ، مما يرشح فعلها الشرطي؛ ليكون ماضيا مثله. ويقطع بذلك أنه جاء فعلا ماضيا على لسان شاعر هذلي.
قديم هو المتنخل بقوله يرثي أباه :

إذا سدته سدت مطواعة ومهما وكلت إليه كفاه

* للدكتور شوقي ضيف - عضو المجمع.

واضح أن فعلي الشرط والجواز بعد مهما في البيت ماضيان ، مما يدل بوضوح على أن مهما مثل أخواتها من أسماء الشرط الجازمة قد يليها مضارعان أو ماضيان، أو مخالفان كببت حاتم . ونخلص من ذلك إلى أن ما يدور على السنة الأدباء في عصرنا من قولهم " مهما كان " صحيح لغويا صحة « مهما يكن » .

المراجع

- ١- في مهما : ابن يعيش على المفصل — الرضي على الكافية — المغني لابن هشام — الأشموني على الألفية .
- ٢- في بيت المتنخل : ديوان الهذليين ٢:٣٠ والأغاني ١٤٦/٢٠ وأمالى المرتضى ٣٠٦/١ طبعة الحلبي .

*

* *

* * *

الدورة الخمسون

١٩٨٣م - ١٩٨٤م

قامت اللجنة بدراسة المسائل اللغوية التالية خلال الدورة الخمسين :

- ١- حذف " أن " في بعض الأساليب المعاصرة.
- ٢- " إن " وأخواتها النونيات إذا اتصل بها الضمير (نا).
- ٣- جمع " فَعْلَة " على " فِعْل "

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/١/٣٠ م فوافق عليها جميعها ، على أن يزداد على نصّ قرار حذف « أن » والأصل في التعبير هو إتيان أن وذكرها . وفيما يتعلق بالنونيات رأى المجلس أن يكتفي بنشر قرار اللجنة والمجلس في مجله المجمع . تم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ٢٦ من جمادى الأولى ١٤٠٤ هـ الموافق ٢٥ من فبراير ١٩٨٤ م فوافق عليها جميعها .

الموضوع الأول :

حذف أن في بعض الأساليب المعاصرة *

من النحاة مَنْ اختصَّ " أن " بجواز الحذف اكتفاء بالصلة ، وذكر بعضهم أن رفع المضارع بعد حذف «أن» غير شاذ وساق أمثلة كثيرة من القرآن والحديث والشعر والمنثور على حذف «أن» قبل المضارع ، كما أن حديث الناس يجري في يسر بإسقاط أن في الجملة المصدرية. وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع واتخذت فيه القرار التالي :

يشيع في الاستعمالات المعاصرة ، مثل قولهم : يحب يأكل ، ويريد يضحك — ، مما يتوارد فيه فعلا ماضيا متصلا بالأول مما عهد فيه ذكر أن ، وترى اللجنة أن حذف " أن " باب من أبواب العربية واسع ، وأن هذا الاستعمال له نظائر في مسموع العربية وذلك في مثل قول الله تعالى : ﴿ أفغير الله تأمروني أعبد... ﴾ ، وفي الحديث النبوي : « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها » . وفي الشعر العباسي لابن الرومي :

" كل حر يريد يظهر حاله " ، وفي القرن الثالث الهجري أمثلة متعددة في كتاب أخبار القضاة لوكيع . منها : " تحسن تتوضأ " و " أحب تقطن عندي " و " تتجراً تشهد عندي " ومن ثم لا ترى اللجنة مانعا من قبول ذلك الاستعمال إذا شاع وقبله الذوق . (والأصل في التعبير هو إثبات " أن " وذكرها) .

-
- * - مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان: « موقع أن في الجملة المصدرية وجواز إسقاطها ».
 - * وبحث للأستاذ الدكتور تمام حسان بعنوان : « توالي المضارعين مع حذف أن المصدرية ».
 - * وبحث للأستاذ : محمود شاكر بعنوان : « شواهد التوضيح لتقدير أن في بعض الأساليب ».
 - * وبحث للأستاذ : عبد العليم السيد فودة بعنوان : « تقدير أن في بعض الأساليب بين فعلين مضارعين » .
 - * وبحث ثان له بعنوان : إضمار أن قبل المضارع والقول فيه : « مواضع إضمار أن وجوباً ».
 - * ذكر الأستاذ محمد شوقي أمين أن هذه الإضافة الأخيرة أضافها مجلس المجمع بعد أن نظر الموضوع ووافق عليه.

* وذكر الأستاذ سعيد الأفغاني أن للأستاذ محمد عبد الغني حسن بحثاً مجمعيًا في هذا الموضوع من قبل ، جمع فيه كثيرًا من الأقوال القديمة والحديثة.

الموضوع الثاني:

إِنَّ وأخواتها النونيات إذا اتصل بها الضمير (نا) *

إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ إذا اتصلت بالضمير (نا) . هل تبقى نوناتها كلها أو تحذف إحداها ؛ ولأن جمهور النحويين لم يذكروا بياناً يوضح حكم هذا مع علمهم بما ورد في القرآن والشعر المستشهد به مما نراه ينطق بالحكم، وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع واتخذت فيه القرار التالي :

عرض النحاة للنونيات من الحروف الناسخة ، وهي إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وانتهوا إلى حكم فيما يتعلق بحذف إحدى النونين أو النونات عند اتصالها بياء المتكلم . ولكنهم لم يجهرُوا بالحكم في جواز حذف إحدى النونين عند اتصالها بالضمير (نا) بيد أنهم حين ناقشوا أي النونات هي المحذوفة عند الاتصال بياء المتكلم ، نظروا بينهما وبين اتصالها بالضمير (نا) وإذا أضيف إلى ما يدل عليه ذلك من الإجازة ما سمع من فصيح الكلام وبخاصة القرآن الكريم؛ إذا ورد فيه ذلك بالحذف والإثبات ومن ثم فإنَّ اللجنة ترى إضافة الضابط النحوي لذلك ، وهو أن اتصال الضمير (نا) بتلك النونات يستوي فيه إثبات كل النونات وحذف إحداها .

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد رفعت فتح الله بعنوان : " (إِنَّ) وأخواتها النونيات إذا اتصل بها الضمير (نا) "

* وبحث للأستاذ : عبد العليم السيد فودة للرد على البحث المقدم من الأستاذ محمد رفعت فتح الله .

* رأي المجلس أن يكتفي بنشر القرار في مجلة المجمع .

الموضوع الثالث :

جمع فَعْلَة على فَعَلَ *

ناقشت اللجنة هذا الموضوع واستندت إلى ما ذهب إليه الفراء ونحاة مدرسته، وهو يرى فَعْلًا جمع فَعْلَة يأتي العين، كما أن النحاة ذكروا من أمثلة جمع فَعْلَة على فَعَلَ ما يكاد يعد شاذًا، وقد تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

لم يذكر الصرفيون في أقيسة الغالب من جموع التكسير جمع فَعْلَة بفتح الفاء على فَعَلَ بكسرها . ولكن مسموع اللغة العربية فيه من ذلك أمثلة كثيرة ، وطوعا لهذا يقال فيما شاع في الاستعمال العصري من إطلاق كلمة الفصلة على المستل أو المنتزع أو المستخرج من كتاب أو مجلة في صورة مستقلة أن وجه ذلك هو أن اللغة تثبت الفصلة بفتح الفاء لمعنى النخلة المنقولة وجاء جمع الفصل في عنوان كتاب ابن حزم : " الفصل في الملل والنحل " ، وذلك في القرن الخامس الهجري ، وعلى هذا تجيز اللجنة استعمال الفصلة مفتوحة الفاء وجمعها بكسرها، لتلك الدلالة العصرية . *

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان « جمع فَعْلَة على فَعَلَ في مثل: فَصْلَة وفَصْل » .
* علق الأستاذ محمد شوقي أمين قائلًا بأن اللجنة درست ما في مسموع اللغة في المعجمات المتداولة من ورود فَصْلَة (بالفتح) وقد ورد على لسان ابن حزم فِصْلَة بكسر الفاء وعليها جمع الفصل. وقد تدارست اللجنة جمع فَصْلَة بالفتح عنى فِصْل وهناك من أئمة اللغة من يجيز ذلك كالفراء. وقد قامت اللجنة بجمع أمثلة كثيرة وشائعة لذلك.

* وعلق الدكتور إبراهيم مذكور قائلًا بأن ليس هناك ما يمنع من الإضافة وأن ذلك قياسي.
* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان « جمع فَعْلَة على فَعَلَ في مثل: فَصْلَة وفِصْل » .

موقع أن في الجملة المصدرية وجواز إسقاطها*

١- قبل خمسين عاما ، ظهر للشاعر المصري « محمود أبو الوفا » ديوان ، عنوانه «أنفاس محترقة ..» ويومئذ كتبت في نقده ما كتبت ونشرته في صحيفة كوكب الشرق وكان مما توقفت فيه قوله :

أريد أضحكك للدنيا فيمنعني أن عاقبتني على بعض ابتساماتي

وعلة التوقف أن الشاعر أسقط أن المصدرية بين العامل ومعموله الفعلين بيد أن طرافة معنى البيت بعثتني فيما بعد على أن أنظر في تصويب ذلك الاستعمال ، ولا سيما أنه ليس من ابتداع الشاعر ، بل أن حديث الناس يجرى به في يسر .

٢-والحق أن النحاة في مباحث متفرقة يعرضون في الجملة المصدرية لما يسمونه حذف « أن » أو إضمارها ، وقد كثر تعرضهم لذلك في تأويل استعمالات شتى منها ما لا يخلو من تكلف وافتعال، حتى أن بعض الشعراء النحويين ، نظم أبياتا يبيت فيها نجواه وشكواه ، وجعل ختامها قوله :

أكاد لإضمار " أن " أن أجن .

على أن من النحاة من يقول بأن رفع المضارع بعد حذف " أن " غير شاذ ، ويعلل ذلك بأن الحرف عامل ضعيف ، فإذا حذف بطل عمله ، وآية ذلك أن الحرف الخافض ينصب الاسم بعده إذا حذف كما في قوله تعالى: ﴿واقعدوا لهم كل مرصد﴾ أي على كل مرصد .

وللنحاة قدامى ومحدثين في حذف الموصول الحرفي ، آراء فيما يجوز منه وما لا يجوز ، أو ما يطرد منه وما يشذ ، وبينهم من اختص " أن " بجواز حذفه اكتفاء بصلته، وفيهم من يرى أن الحرف إنما جيء به لمحض الوصل بين فعلين ، أو لجعل الفعل في موقع الاسم ، وإقامته مقامه ، ليعمل عمله في مساحة الكلام .

* للأستاذ محمد شوقي أمين - عضو المجمع.

٣- ولا يفوت النحاة الاستشهاد بما ورد في القرآن، فيما يستظهر فيه حذف « أن » فيذكرون قوله تعالى : ﴿ ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أفغير الله تأمروني أعبد ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزون ﴾ . وفي هذه الآية قال الزمخشري قيل في أصله : أن سبقوا فحذفت "أن".

٤- ويضاف إلى ذلك من الحديث النبوي كما وعته الصحاح قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب على ميت فوق ثلاث » . وقوله عليه السلام : « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها » وقوله صلوات الله عليه : « ما حق امرئ يبني بيت بليلتين .. »

٥- وأما في الشعر الجاهلي فقد أورد النحاة قول طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي - .. وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

ونزيد عليه قول جميل من الشعراء الأمويين :

« وحق لمثلي يابئنة يجزع »

وقول ابن الرومي من الشعراء المولدين :

وهو عيب يكاد يسقط فيه كل حر يريد يظهر حاله .

٦- وأما في المنثور المأثور ، فقد جاء حذف « أن » في مثل سائر هو :

" تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " .

٧- وأما في استعمال الفصحاء اللبينة في القرن الثالث وما بعده ، فهذه أمثلة منه معدودة .

في كتاب أخبار القضاة للقاضي « وكيع » في القرن الثالث .

" أحب تقطن عندي " ٤١٤ - ٢

" أحسن تتوضأ " ٣٠٠ - ٢

" فكيف تلومني أعجب بنفسي " ٣٤٧

" فأبيت أجيز مشهاده " ٣٥٩

" تتجراً تشهد عندي " ٧٢ - ٢

" إن العقاب إذا يحسن يفصل " ٦٩ - ٢

- " تكتب تدمه " ٩٦
- " لا والله ما يحسن يتوضاً " ١٩١ .
- ويلاحظ أن هذه الجمل ليست جميعها لقائل فرد؛ فكل واحد منها لقائل على حدة.
- وفي تاريخ بغداد " نجد قوله :
- " يأمر بمال الصدقات يصير ... " ١٧٥-١٠ .
- وقوله " ما أحسن أصف ... " ٢٠١ - ١٤ .
- كذلك نجد في المنتظم (لابن الجوزي) قوله : " فلما جئت أقوم ، أخذ قرطاً ما
- ٩-٢٣ .
- ٨- وفي هذه الشواهد ، في ضوء الضوابط ، ما يكفي به للقول بإجازة إسقاط أن الواقعة بين فعلين مضارعين في الجملة المصدرية .

بعض المراجع

- ١- السيرافي على سيبويه ج ٣ - ٦٤٤ - ٦٥٣ .
- ٢- غيث الوليد للمعري ٣٠ ، ٧٢ .
- ٣- شواهد التوضيح لابن مالك ١٥٥ .
- ٤- المغني لابن هشام ٢- ١٦٥ .
- ٥- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٢- ٥٩ .
- ٦- نحو القرآن لعبد الستار الجواني ٧٤ .
- ٧- أخبار القضاة لوكيع .
- ٨- المنتظم لابن الجوزي .
- ٩- الألف المختارة من البخاري لعبد السلام هارون .
- ١٠- كتب النحو المعروفة .

توالي المضارعين مع حذف أن المصدرية*

في القواعد النحوية جواز حذف أن قليلا بعد عسى، وكثيرا مع كاد وأفعال الشروع ولكن حذف أن المصدرية يكثر في الاستعمال الفصيح، فيتوالى الفعلان المضارعان مع رفع ثانيهما، وليس معناه الحال .
والمقصود أن يكون الكلام هنا عن الحذف لا عن الإضمار؛ لأن إضمار أن إنما يكون بعد اللام ونحوها .

ويكثر ذلك حين يكون المضارع الأول من الأفعال التي فيها القول أو من أفعال النزوع ، كقوله تعالى : ﴿ قل أغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون ﴾ .
ولعل مسوغ الحذف هنا أن المصدرية هي المعنى الوحيد الذي يرد على المضارع الثاني، وأن هذا المعنى لو تطرق إليه الاحتمال للزمت أن ولم يجز حذفها اتقاء اللبس وقد يفصل بين المضارعين تنمة أولهما ويقع حذف أن من ثانيهما فيرتفع كما في قوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث » . وقوله : « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها » .

أما بعد عصر الاستشهاد فقد وقع ذلك في قوله ابن الرومي :

وهو عيب يكاد يسقط فيه كل حر يريد يُظهر حاله

وكذلك ورد في كتاب أخبار القضاة لو كيع القاضي في القرن الثالث :

أحب تقطن عندي - أحسن تتوضأ - فأبيت أجز شهادته - أن العقاب لمن لم يحسن يغتسل - لا والله ما يحسن يتوضأ .

وهذه عبارات يرد بها وكيع عن رواة متعددين يروون عن قائلين مختلفين

وفي تاريخ بغداد عبارات مشابهة من أمثال :

١- يأمر بمال الصدقات يصير - مما أحسن أصف .

الاقتراح :

إجازة حذف أن في هذا الموقع عند أمن اللبس قياسا على ما سبق .

* للدكتور تمام حسان - عضو المجمع.

شواهد التوضيح لتقدير أن في بعض الأساليب*

وما حذف فيه (أن) واكتفي بصلتها قوله تعالى: ﴿ ومن آياته يريكم البرق ﴾ والأصل (أن يريكم) لأن الموضع موضع مبتدأ ، خبره « ومن آياته » ^(١) . ومثله قوله عليه السلام : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث (البخاري في الجنائز) » باب حد المرأة على غير زوجها « (الفتح ٣ : ١١٧)

- وقوله عليه السلام " لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها " .
(البخاري ، في النكاح ، باب الشروط التي لا تحل في النكاح) (الفتح ٩ : ١٩) ^(٢) - (أراد أن تحد ، وأن تسأل) .
قال هذا تعليقا على الخبر « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، بيد كل أمة أوتو الكتاب من قبلنا » ^(٣)

- والأصل في الرواية من روى « بيد كل أمة » (بيد أن كل أمة ، فحذف (أن) وبطل عملها ... وهذا الحذف في (أن) نادر ، لكنه غير مستبعد في القياس على حذف « أن » فإنهما أختان في المصدرية ، وشبيهان في اللفظ .
- في حديث معاذ بن جبل قال :

« لو كنت أمرا بشرا يسجد لبشر ، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » . ^(٤)
- في حديث أنس بن مالك :
(الأدب المفرد رقم ٢٧٨)
« جاء أعرابي فأخذ بثوبه ، فقال إنما بقي من حاجتي يسيرة ، وأخاف أنساها » .

* للأستاذ محمود شاكر - عضو المجمع.

(١) شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ١٥٥

(٢) الفتح ٣/١١٧ ، ٩/١٩٠ .

(٣) الفتح ٦/٣٨١ .

(٤) مسند أحمد بن حنبل ٥/٢٨٨

- في حديث لهشام بن عامر : (رقم ٤٠٧)
 « لا يحل لمسلم يصارم مسلماً فوق ثلاث ليال » .
- حديث حرملة بن عبد الله قال :
 « قلت يا رسول الله : ما تأمرني أعمل » . (رقم ٢٢٢)
- ليس يحسن يكتب " . (١)
- حديث سعد بن أبي وقاص ، قال عمر بن الخطاب :
 « لقد شكاك أهل الكوفة في كل شيء ، حتى زعموا أنك لا تحسن تصلي بهم » (٢)
- حديث جابر بن عبد الله ، عبد الله بن أنيس : (٣)
 « إن الملك ، لا ينبغي لأحد يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة ولا ينبغي
 أحد من أهل النار يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة » .



(١) في مسند أحمد بن حنبل ٢٩٨/٤ ، تاريخ الطبري ٨٠/٣ .
 (٢) مسند الحميدي ٣٨/١ ، ومسند أحمد رقم ١٥١٨ ، ١٥٤٨ ، ١٥٥٧ .
 البخاري (الفتح ١٩٦/٢) في الأذان (باب وجوب القراءة للإمام والمأموم) .
 (٣) الألب المفرد رقم ٩٧٠ ، المسند ٤٩٥/٤ .

تقدير أن في بعض الأساليب بين فعلين مضارعين *

يجري في الاستعمال الآن أساليب : أحب أسافر ، نود نلعب ، نتمنى تنجح
و أريد أضحك للدنيا فيمنعني أن عاقبتني على بعض ابتساماتي
في شعر محمود أبي الوفا الشاعر المعاصر ، وفي كل ذلك توالى مضارعان
ونرى مثل تلك الأساليب في القرآن الكريم :
في قوله تعالى : ﴿ قل أغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون ﴾ (٦٤ الزخرف)
وفي الحديث الشريف : « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها » .
وفي وصف الإمام علي للرسول — صلى الله عليه وسلم — : « وكان لا يحسن
يكتب » .

وفي شعر ابن الرومي :

وهو عيب يكاد يسقط فيه كل حر يريد يظهر حاله

وفي استعمال الفصحاء في القرن الثالث وما بعده ،

ففي كتاب أخبار القضاة لوكيع

أحب تقطن عندي ، أتحسن تتوضأ ، لا والله ما يحسن يتوضأ ، فكيف تلومني
أعجب بنفسى ، تتجراً تشهد عندي ، وفي تاريخ بغداد : ما أحسن أصف .

وفي ضوء الشواهد يمكن القول بجواز مثل هذه الأساليب على تقدير " أن " قبل
الفعل الثاني الذي خط تحته ، وذلك أن جماعة من النحاة يجوزون حذف أن قبل
المضارع في غير مواضع الحذف إن وجوباً وجوازا وهي المواضع المشهورة .

المضارع الذي قدرت قبله (أن) هو المذهب ، ويرى أبو الحسن الأخفش
وكثير من النحاة وجوب رفع هذا الفعل^(١) ؛ لأن العامل الناصب ضعيف لا يعمل إلا
مذكوراً . فأما نصب هذا الفعل فشاذ لا يقبل منه إلا ما رواه العدول^(٢)

ونلاحظ في الأمثلة التي أوردناها أن المعنى مستقيم على تقدير (أن) ، ويكثر ذلك
والفعل الأول يطلب الثاني معمولاً :

* للأستاذ : عبد العليم فودة — خبير اللجنة .

(١)المقرب لابن عصفور .

(٢) الاسموني ٣٦٤/٢ ، التصريح ٣٤٥/٢ .

إما فاعلا في: لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها. أي لا يحل سؤال امرأة طلاق أختها وإما مفعولا به في: يريد يظهر حاله. أي: يريد إظهار حاله،

أحب تقطن عندي أي: أحب قptonك عندي.

أتحسن تتوضأ أي: أتحسن التوضؤ.

ما أحسن أصف أي: ما أحسن وصف.

وإما مفعولا ثانيا في: ﴿تأمروني أعبد...﴾ أي: أتكلفونني عبادة غير الله.

فإذا لم يطلب الفعل الأول الفعل الثاني معمولا كما في:

تتجراً تشهد ، تلومني أعجب

فالمصدر منصوب بنزع الخافض أي تتجراً على أن تشهد ، تلومني على أن أعجب

فإذا لم يصح المعنى على تقدير أن قبل الفعل الثاني:

في مثل (تكتب تدمه) من كتاب أخبار القضاة .

فالأسلوب صحيح كذلك على اعتبار الفعل الثاني صدر جملة تعرب حالا من فاعل الفعل الأول .

وخلاصة ما سبق ، أن الأساليب التي تشتمل على مضارع يتلوه مثله أساليب

صحيحة سواء صح تقدير أن بينها أو لم يصح ، وتخريج ذلك ميسور كما سبق ،

ولا يجوز في الفعل الثاني إلا الرفع أما نصبه فلا يجوز إلا إذا نقله العدول؛ كما في

قراءة ﴿ قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون ﴾ ، في قراءة النصب لذا نرى أنه

يسوغ في الاستعمال مثل الأساليب الآتية :-

١- تريد تأكل ، أحب أسافر ، نود نلعب ^(١) وكذا .

٢- محمد يقف ينتظر السيارة ، ويجلس يستمع إلى المذيع .

(١) الكشف ، البحر المحيط .

إضمار أن قبل المضارع والقول فيه مواضع إضمار أن وجوبا*

في المواضع الآتية :

١- بعد لام الجحود التي تفيد النفي ، وهى حرف جر وتسبق بكون ماض لفظا أو معنى منفي بما مثل : ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾ ، أو ﴿ لم يكن الله ليغفر لهم ﴾

٢- بعد كي التعليلية عند البصريين وهى حرف جر بمعنى اللام مثل جئت كي تكرمني إذا قدّرت النصب بأن .

٣- بعد حتى الجارة التي تفيد التعليل ، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها مثل أسلم حتى تدخل الجنة ، أو تفيد الغاية إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها مثل سرتُ حتى أدخل المدينة أو التي تفيد معنى « إلا » مثل ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ وكقول الشاعر :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

٤- بعد أو بمعنى حتى التي تفيد (إلى أن) وهى التي يسبقها فعل ينقضي شيئا فشيئا مثل :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

أو تفيد معنى (إلا أن) وذلك إذا كان الفعل قبلها لا ينقضي شيئا فشيئا مثل :

وكننت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

٥- بعد فاء السببية في جواب النفي المحض ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾

أو جواب الطلب ، أمرا مثل :

سيرى عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا

* للأستاذ عبد العليم فودة - خبير اللجنة .

- أو نهيا مثل : ﴿ لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ﴾ .
- أو دعاء مثل : (رب انصرني فلا أخذل) .
- أو استفهاما مثل : ﴿ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾ .
- أو عرضا مثل : (ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا) .
- أو تخصيصا مثل : ﴿ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق ﴾ .
- أو تمنيا مثل : ﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ﴾ .
- أو ترجيا - عند الكوفيين - مثل : ﴿ لعلّي أبلغ الأسباب أسباب السماوات ... ﴾ .
- ٦- بعد واو المعية في جواب النفي مثل : ﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾ أو الطلب ، أمرا مثل :
- فقلت ادعى وأدعو إن أندى لصوت أن ينادي داعيان
- أو نهيا مثل :
- لأنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
- أو استفهاما مثل :
- ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء
- ٧- إذا وقع المضارع بعد الفاء أو الواو أو ثم أو أو بين الشرط والجزاء فإن من وجوه إعرابه أن ينصب بأن مضمره وجوبا .
- مثل إن تأتني فتحدثني أحسن إليك ، ومن يأتني ويحدثني أحسن إليه ، ﴿ ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله رسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله ﴾ ، في قراءة من نصب (يدرك) ...، وإن تزرني أو تحسن إلى أحسن إليك ،
- ٨- المضارع السابق الواقع بعد تمام الشرط والجزاء
- فإن من وجوه إعرابه أن ينصب بأن مضمره وجوبا .
- مثل : ﴿ وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ... ﴾ وكذا ﴿ وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم ﴾ قريء (بالجزم والرفع والنصب) في (يغفر ويكفر) .

مواضع إضمارها جوازا

- ١- بعد لام التعليل التي لم تعقبها (لا) : مثل جئتك لأراك أو لأن أراك .
 ٢-٣-٤-٥ بعد عطف بالواو أو الفاء أو ثم أو أو على اسم خالص أي غير مقصود به معنى الفعل .

وأمثلتها على الترتيب السابق :

لللبس عباءة وتقرعيني أحب إلي من لبس الشفوف
 لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوتر أترابا على تسرب
 إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر
 ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا﴾ ومثله:
 ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما

استعمال أن في خبر أفعال المقاربة

أفعال هذا الباب أربعة أقسام :

- ١- ما يجب اقتران خبره بأن وهو: حرى واخلولق
 مثل : فحرى أن يكون ذاك وكانا، اخلولقت السماء أن تمطر .
 ب- ما يغلب اقترانه بها وهو: عسى وأوشك، مثل ﴿فعسى الله أن يأتي بالفتح﴾
 وقول الشاعر :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
 وذلك أن عسى طمع ، وهو لا يكون إلا فيما يستقبل فناسب الخبر أن يدل على
 الاستقبال ، فلزمته أن التي تخلص المضارع للاستقبال .
 وقد تشبه عسى بكاد فتسقط أن من الخبر ويرفع الفعل كما هو مع كاد ، وبعض
 المستقبل أقرب إلى الحال من بعض ، فإذا قال: عسى زيد يقوم، فكأنه قرب حتى
 أشبه قرب كاد مثل :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

وكذا أوشك في :

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها
جـ وما يجب تجرد خبره من أن وهو أفعال الشروع لأنها للأخذ في الفعل ؛
فخبرها في المعنى حال وأن تخلص للاستقبال ، فوجودها ينافي معنى الفعل مثل :
أنشأت أعرب عما كان مكنونا أخذت أسأل والرسوم تجيبني
دـ وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب ، وجرد خبر كاد من أن لأنهم أرادوا قرب
وقوعه في الحال وأن تصرف المعنى إلى الاستقبال ، فلم يأتوا بها لتدافع
المعنيين . مثل :

﴿ فذبوها وما كادوا يفعلون ﴾ ، ﴿ يكاد زيتها يضيء ﴾
كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب
وقد تشبه كاد بعسى فيقترن خبرها بأن مثلما ورد في الحديث كاد الفقر أن يكون
كفرا ، وقد كربت أعناقها أن تقطعا
قال ابن يعيش وإذا أدخلوا أن في خبر كاد فكأنه بعد عن الحال حتى أشبه عسى .

حذف أن

١- حذف أن في غير مواضع إضمارها وجوبا وجوازا - وقد سبقت - مع نصب
المضارع شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول من مثل :
قراءة الحسن بنصب (أعبد) في ﴿ قل أفغير الله تأمروني أعبد ﴾
وفي قراءة بنصب (يدمغه) في ﴿ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ﴾
وفي قراءة الأعرج بنصب (يسفك) في : ﴿ ويسفك الدماء ﴾ .
وفي قول طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى
وقول الشاعر :

وهم رجال يشفعوا لي فلم أجد شفيعا إليه غير وجود يعادله

خذ اللص قبل يأخذك ، تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، ومن يحفرها، ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله.

ولا يجوز القياس على النصب مع حذف أن ، وأجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم، وذهب أبو العباس إلى أنه إذا حذفت أن بقي عملها؛ لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في رب وأكثر العوامل .

قال أبو حيان : والصحيح قصره على السماع ؛ لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرناه وهو نزر فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانونا كلياً يقاس عليه .

فحذف أن في غير مواضع إضمارها مع رفع الفعل بعدها ليس بشاذ وذلك مذهب أبي الحسن ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح التسهيل فإنه جعل منه ﴿ ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ فيريكم صلة لأن ؛ الواو حذفت وبقي يريكم مرفوعاً وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله . وقد روى ذلك في مواضع النصب من الأمثلة السابقة .

وبناء على ذلك وتأييداً له ، قال ابن يعيش (١١٧/٠٧) :

إن الفعل في خبر عسى إذا تجرد من أن كان مرفوعاً وإنما يرفع الفعل بوقوعه موقع الاسم مثل :

عسى الله يعفى عن بلاد ابن قادر بمنهم جرن الرباب سكوب

وأشباهه كثير .

٣- وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقاً فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع وإلى ذلك ذهب متأخرو المغاربة قيل وهو الصحيح .

حذف أن قبل المضارع في الاستعمال اللغوي

أولا : بعد قبل ، وقبل ، سبق في المثل (خذ اللص قبل أن يأخذك)
وقال المتنبي يرثى أبا الهجاء عبد الله بن سيف الدولة وقد توفي بميارفارقين سنة
٣٣٨هـ :

وقبل يرى من جدده ما رأيتَه ويسمع فيه ما سمعت من العدل
- وقال تميم بن المعز الفاطمي :

ويمنعني من الشكوى إلى الله علمه بجملة ما ألقاه قبل أقول
وقال أيضا : لا ادعى الفضل قبل يشهد لي به أداني الدنيا وأقصاها
وقال الشريف العقلي (من أشراف الطالبين في مصر القرن الرابع والخامس
الهجري) :

فكن لداعي التقى مجيبا من قبل تدعى فلا تجيبا
وقال أيضا : فاسبق الشمس قبل تبدد بشمس سرها في غمامة الكأس جهر
وقال أيضا : فأشرب على مذهب أزهاره من ذهب في فضة تجري
قبل يريك الصبح بلوره يلمع في فيروز الفجر
وقال ابن حيوس الدمشقي (٤٧٣هـ) :

لا زلت تحكم في الأنام مخولا ملكا يزول الدهر قبل يزول
وقال ظافر الحداد الإسكندري (القرن السادس) :

من قبل يبسم أو تنهل عيناه
ومن أساليب الرسالة للإمام الشافعي تحقيق الأستاذ أحمد شاکر :
قبل تكمل الصلاة
قبل يحل عليك

وجاء في شعر المحدثين : إيليا أبي ماضي
تشناق عيني قبل يغمضها الردى لو أنها اكتحلت ولو بر مالها

وفي قول الشاعر المهجري ، زكى قنصل :

ما كنت أعلم قبل يجمعنا الهوى أن النعيم على مدى خطوات
ومثال قبيل قول المتنبي
ياحبابي غيرها وأحسبني أوجد ميتا قبيل أفقدها

ثانيا : في غير أسلوب قبل

من الحديث :

قوله عليه السلام : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث ^(١) » وقوله : « لا يحل لامرأة أن تسأل طلاق أختها » ^(٢) .
وحديث عوف بن مالك : فلقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط سوطه فما يسأل أحدا يناوله إياه ^(٣)
وحديث أبي ذر : أوصاني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا أسأل الناس شيئا ^(٤)
وحديث معاذ : لو كنت أمرا بشرا يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ^(٥)
وحديث أنس : ... إنما بقى من حاجتي يسيرة وأخاف أنساها ^(٦)
وحديث هشام بن عامر (لا يحل لمسلم يصارم مسلما فوق ثلاث ليال) . ^(٧)
وحديث حرملة (قلت يا رسول الله ما تأمرني بعمل) . ^(٨)
وحديث جابر : لا ينبغي لأحد يدخل الجنة ، وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة ، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار ، وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة . ^(٩)

(١) البخاري : باب حد المرأة على غير زوجها (الفتح ٣: ١١٧)

(٢) البخاري : باب الشروط التي لا تحل في النكاح (الفتح ٩: ١٩٠)

(٣) تهذيب الآثار : الخبر ٣٩ .

(٤) تهذيب الآثار : الخبر ٤٩

(٥) سند أحمد ٢٨٨/٥

(٦) الأدب المفرد رقم ٢٧٨

(٧) الأدب المفرد رقم ٤٠٧

(٨) (الأدب المفرد رقم ٢٢٢) .

(٩) الأدب المفرد رقم ٩٧٠

وحديث عمر بن الخطاب لسعد بن أبي وقاص : " لقد شكاك أهل الكوفة في كل شيء حتى زعموا أنك لا تحسن تصلي بهم " (١).
وفى مسند أحمد : « ليس يحسن يكتب » (٢).

من الشعر والنثر

مع فعل الإرادة : أريد أخاطب الأمير (٣)

وقال ابن الرومي:

وهو عيب يكاد يسقط فيه كل حر يريد يظهر حاله

وقال ابن حيوس يمدح أكبر الجيوش:

أراد يرينا الله جاهك عنده ومن منك أولى بالمحبة والزلفى

وقال تريد ... في كل وقت وذلك عند أمثالي عزيز .

وقال محمود أبو الوفا :

أريد أضحك للدنيا فيمنعني أن عاقبتني على بعض ابتساماتي

وبعد أفعال متعدية غير فعل الإرادة

أحب تقطن عندي ، أتحسن تتوضأ ، ما يحسن يتوضأ ، تكتب تذمه (٤) ، ما أحسن

أصف (٥) ، أحتاج أحفظ ، أخاف لا يقبل مني (٦) .

لا شتتت تصفع نفسك (٧) .

وبعد أفعال لازمة

فما قدرنا نقابله () ، تتجراً تشهد عندي (١)

(١) مسند الحميري ٣٨/١

(٢) مسند أحمد ٢٩٨/٤

(٣) سيرة أحمد بن طولون تحقيق الأستاذ كرد علي .

(٤) من أخبار القضاة للقاضي وكيع

(٥) تاريخ بغداد

(٦) أخبار سيبويه المصري لابن زولاق (القرن الرابع)

(٧) المغرب لابن عصفور

ومره يحفرها () فكيف تلومني أعجب بنفسي (١)

فَعَقَدَ على أبيه لا يعمل الصرف (٣)

وفي موقع المصدر المجرور بحرف الجر أو الإضافة

لا بد من يتتبعها (٤)

فتهاربت منه خوف يطوف عليه (٣)

... على شريطة تعطيني (٣)

وفي موقع المصدر المرفوع

عليه يتعلم الصلاة .

﴿ ومن آياته يريكم البرق ﴾ .

وقد تحذف أن والمضارع معا كما في قول المتنبي:

ولو أني استطعت خففت طرفي فلم أبصر به حتى أراكا

أي لو استطعت (أن أخفى)

- وقوله تعالى : ﴿ قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ﴾ .

أي لو شاء الله (أن أتله) .

﴿ ولو شاء ربك ما فعلوه ﴾ .

ولو شاء ربك ألا يفعلوه ما فعلوه .*

*

* *

* * *

التخريج النحوي لتلك الأساليب

نلاحظ في المواضع التي حذفت فيها أن أنها كلها في مقام يتطلب المصدر اما فاعلا في مثل : لا يحل لامرأة تحد على ميت أي لا يحل لامرأة حدها على ميت . ومثله لأن " تسؤلها ، لا يحل لمسلم مصارحة ... ، لا ينبغي لأحد دخول .. وإما مفعولا به بعد الفعل المتعدى ولا سيما فعل الإرادة أريد مخاطبة الأمير ، كل حرٌ يريد إظهار حاله أريد الضحك للدنيا ، ما أحسن وصف .. إلخ لا تحسن الصلاة ، يحسن الكتابة وكأخاف نسيانها وإما منصوبا على نزع الخافض إذا كان الفعل لازما في مثل : فما قدرنا على أن نقابله ، تتجراً على أن تشهد ، تلومني على أن أعجب :

ومره بأن يحفرها ، أوصاني بعدم السؤال وإما مجرورا بحرف الجر : في لابد من (أن تتبعا) أو بالإضافة بعد قبل ، قبيل (قبل يرى) قبل رؤيته .. إلخ ومظاهر ذلك استعمالها القرآني قد وردت مضافة للمصدر مؤولا وصريحا ثلاثين مرة من جملة استعمالاتها مضافة (٣٩) مرة ، وإما مرفوعا على أنه مبتدأ في : عليه تعلم الصلاة (أي تعلم الصلاة) ، ﴿ ومن آياته يريكم البرق ﴾ (أي إراعتكم البرق من آياته) ، أو خبر ، في : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه . - وخلاصة القول أن الاستعمال اللغوي جوز حذف أن في نصوص كثيرة وبخاصة إذا قامت أدلة على حذفها من وجود أن أخرى كما في (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) .

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

أو أن يقتضي المقام المصدر الذي يعرب فاعلا ومفعولا به أو منصوبا بنزع الخافض أو مجرورا بمن أو الإضافة أو مرفوعا مبتدأ أو خبرا وحق هذا الفعل أن يكون مرفوعا بعد حذف أن .

بعض المراجع

- ابن عقيل وحاشية الخضري .
- حاشية الصبان على الاشموني .
- التصريح .
- همع الهوامع .
- المفصل لابن يعيش .
- مذكرة للأستاذ شوقي أمين عضو المجمع .
- مذكرة للأستاذ محمود شاكر عضو المجمع .
- مقال " محمد عبد الغني حسن في مجلة المجمع ج ٤٣٩ .
- ديوان المتنبي من بحوث مؤتمر الدورة ٤٥ .



(إن) وأخواتها النونيات إذا اتصل بها الضمير (نا) *

(إنَّ وأخواتها) من أبواب النحر المعروفة .

ونعني بالنونيات منها ما كان في آخره نون مشددة ، أي نونان أدغمت إحداهما في الأخرى ، وهى : **إنَّ** و**أَنَّ** و**كأنَّ** و**لكنَّ** ، ويجري مجراها ما جاء من لغات (لعل)^(١) في آخره نون مشددة كذلك مثل (**لأن**) و (**لعن**) و (**لغن**) .

فإذا اتصل الضمير (نا) بهذه الأحرف النونيات اجتمع في كل منها ثلاث نونات ، أي ثلاثة أمثال ، فهل تبقى النونات الثلاث فيقال (كأننا) ونحوها ؟ أو تحذف نون وتبقى نونان فيقال (كآنا) ونحوها .

هذا سؤال يورده بعض السائلين .

ولم يذكر جمهور النحويين بيانا يوضح حكم هذا ، مع علمهم بما ورد في القرآن الكريم والشعر المستشهد به مما نراه ينطق بالحكم ، وقد يستشهدون ببعض هذه الشواهد لغير هذا الشأن المقصود هنا .

نرى أن الشواهد كثيرة ، وهى تنطق بجواز الأمرين ، فيقال (**إننا**) و (**إنّا**)^(٢) و (**أننا**) و (**أنا**) ، و (**كأننا**) و (**كأنا**) و (**لكننا**) و (**لكنّا**) وكذلك ما جرى مجراها .

ونذكر من الشواهد الكثيرة بعضا وهو كاف لاطمئنان النفس في الاحتجاج.

* للدكتور محمد رفعت فتح الله - عضو المجمع .

(١) لغات نون (لعل) جاءت في المفصل وشروحه ، وقال ابن يعيش في شرحه (٨٧١٨) : اعلم أن العرب قد تلعبت بهذا الحرف كثيرا لكثرة في كلامهم ، وجاءت في شرح الرصعي للكافية ٣٣٥١٢ ، وهمع الهوامع ١٣٤/١ ، والإنصاف ١،٢٢٤ - ٢٢٥ ، وخزانة الأدب ٣٦٩/٤ والقاموس والتاج (لعل) .

(٢) (**إنّا**) قد حذفت فيها نون مفتوحة ، ولعل الراجح أن تكون المحذوفة ثانية النونين في (**إن**) ونحوها لأنها قد عهد حذفها في تخفيف (**إن**) ، وأما (**نا**) فلم يعهد حذف نوبه ، وإذا حذفت النون المفتوحة في (**إن**) قامت مقامها في الإدغام نون (**نا**) .

شواهد (إنا) و (إنا) بكسر الهمزة فيهما .

﴿ ربنا إنا آمنة ﴾ ^(١) .

﴿ ربنا إنا سمعنا مناديا ينادي للإيمان ﴾ ^(٢) .

قال سعد بن ناشب يخاطب بلالا الخارجي :

لا توعِدنا يا بلال فإننا وإن نحن لم نشقِّ عصا الدين أحرار ^(٣)
﴿ إنا آمنة برينا ﴾ ^(٤)

﴿ إنا سمعنا قرءانا عجباً ﴾ ^(٥)

﴿ إنا فتحنا لك فتحا مبينا ﴾ ^(٦)

قال بشامة النهشلي :

إنا محيوك ياسلمى فحييننا وإن سقيت كرام الناس فاسقينا
إنا لنرخص يوم الروح أنفسنا ولو نسام بها في الأمن أغلينا ^(٧)

شواهد (أننا) و (أنا) بفتح الهمزة فيهما

﴿ ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة ﴾ ^(٨)

﴿ واشهد بأننا مسلمون ﴾ ^(٩)

(١) الآية ١٦ في سورة آل عمران .

(٢) من الآية ١٩٣ في سورة آل عمران .

(٣) الحماسة بشرح المرزوقي ٦٦٧/٢ .

(٤) من الآية ٧٣ في سورة طه .

(٥) من الآية ١ في سورة الجن .

(٦) الآية ١ من سورة الفتح .

(٧) الحماسة بشرح المرزوقي ١٠٤/١ .

(٨) الآية ١١١ من سورة الأنعام .

(٩) من الآية ٥٢ في سورة آل عمران .

قال ذو الإصبع العدواني :

أزرى بنا أننا شالت نعمتنا فخالني دونه وخلته دوني (١)

وقال عوف بن عطية بن الخرع :

... ألم تر أننا مردى حروب تسيل كأننا دُفَّاعُ بحرٍ (٢)

﴿ وأنا لما سمعنا الهدى آمنا به ﴾ (٣) ، ﴿ واشهد بأننا مسلمون ﴾ (٤) .

قال عمرو بن كلثوم :

بأننا العاصمون بكل كحل وأنا الباذلون لمجتدينا

وأنا المانعون لما يلينا إذا ما البيض زailت الجفونا

وأنا المنعمون إذا قدرنا وأنا المهلكون إذا أتينا

وأنا الشاربون الماء صفوا ويشرب غيرنا كدرا وطينا (٥)

شواهد (كأننا) و (كأننا)

قال جرير يصف خيمة أقامها له ولأصحابه فنفذ اليهم الحر الشديد من خلالها :

ظللنا بمستنّ الحرور كأننا لدى فرس مستقبل الريح صائم (٦)

قال الجعدى :

حتى لحقنا همو تعدى فوارسنا كأننا رعى قف يرفع الآلا (٧)

قال عوف القوافى الفزارى :

بلغ النفوس بلاؤه فكأننا موتى وفيها الروح والأجساد (٨)

(١) المفضلية ٣١ .

(٢) المفضلية ٩٥ .

(٣) الآية ١٣ من سورة الجن .

(٤) الآية ٥٢ آل عمران .

(٥) شرح الفصائد العشر للتبريزي ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٦) سيبويه ٢١١/١، الهمع ١٨٨/٢ وديوان جرير ٥٥٤ .

(٧) في (أول) من الصحاح واللسان والتاج .

(٨) الحماسة بشرح التبزيلى .

قال ذو الاصبع العدوانى ، أبو نخيلة :

كأنا يوم قرئى انما نقتل ايانا (١)

قال ذو الرمة :

كأنا والرجال على صوار برمل حزاق أسلمه الصريم (٢)

قال الحارث بن وعدة :

كأنا وقد حالت حدوفة دوننا نعام تلاه فارس منواتر (٣)

شواهد (لكننا) و (لكنا) :

قال طهمان بن عمرو :

وما كان غض الطرف مناسجية ولكننا في مذبح غربان (٤)

قال معبد بن علقمة :

فقل لزهير ان شتمت سراتنا فلسنا بشتامين للمتشم
ولكننا نأبى الظلام ونعتصى بكل رقيق الشفرتين مصمم (٥)

قال المرقشى الأكبر :

لكننا قوم أهاب بنا في قومنا عفاة وكرم (٦)

﴿ قالوا ما أخلفنا موعدك بملكنا ، ولكننا حُمَلْنَا أوزاراً من زينة القوم ﴾ (٧)

﴿ ولكننا أنشأنا قرونا فتطاول عليهم العمر وما كنت ثاويًا في أهل مدين تتلو عليهم
آياتنا ولكننا كنا مرسلين ﴾ (٨)

(١) سيبويه ٢٧١/١ ، ٣٨٣/١ ، وابن يعيتش ١٠١/٣ ، والخصائص ١٩٤/٢ وأمالى ابن الشجرى ٣٩/١ ،
والانصاف ٦٩٩/٢ ، والخزانة ٤٠٦/٢ .

(٢) ديوان ذي الرمة ١٦٨٠/٣ .

(٣) الحماسة شرح المرزوقى ١٢٧٦/٣ .

(٤) عزب في أمالى ابن بري واللسان والتاج .

(٥) الحماسة بشرح المرزوقى ٧٥٢/٢ .

(٦) المفضلية ٥٤ .

(٧) من الآية ٨٧ في سورة طه .

(٨) الآية ٤٥ في سورة القصص .

قال حجر بن خالد الثعلبي :

فلو أنا شهدناكم نصرنا بذى لجب أرب من العوالي (١)

شواهد لبعض لغات لعل :

قال امرؤ القيس :

عوجا على الطلل المحيل لأننا نبكى الديار كما بكى ابن خدام (٢)

قال الفردق :

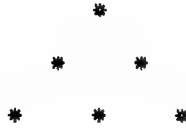
ألستم عائجين بنا لعنا نرى العرصات أو أثر الخيام (٣)

قال أبو النجم :

أغد لغنا في الرصان نرسل (٤)

فهذه شواهد ناطقة بجواز الوجهين ، وتجعلنا نطمئن الى الحكم الآتى :

إذا اتصل الضمير (نا) بأن وأخواتها النونيات جاز بقاء النونات الثلاث ، وجاز حذف إحدى النونات .



(١) الحماسة بشرح التبريزي .

(٢) الهمع ١٣٤/١ ، والدرر ١١١/١ ، والخزانة ٢٣٤/٢ - ٢٣٥ ، وابن يعيش ٨٩/٨ ، ولصحاح واللسان

(خدم) ، والناج (خدم) و (لعل) والديوان ص ١١٤ .

(٣) ديوانه / ٨٣٠ ، والنقائض / ١٠٠٤ ، وشرح شواهد الشافية / ٤٦٤ والانصاف ٢٢٥/١ ، واللسان (لغن)

وأمالى القالى ١٣٤/٢ والسمط ٧٥٨/٢ ، وخزانة الأدب ٣٩/٤ ، ٣٦٩/٤ .

(٤) الهمع ١٣٤/١ ، والعقد الفريد ١٧٢/١ ، وسمط اللالى ٣٢٧/١ ، وابن يعيش ٨٩/٨ ، والأمالى

للقالى ١٠٨/١ ، ١٣٤/٢ .

مذكرة مقدمة من :

الأستاذ عبد العليم السيد فودة ، الخبير بالمجمع للرد على البحث المقدم
من فضيلة الأستاذ محمد رفعت فتح الله ، عضو المجمع ولجنة الأصول عن بحثه
" إن وأخواتها النونيات إذا اتصل بها الضمير (نا) " *

جاء فيها " نعى بالنونيات ما كان في آخره نون مشددة :- (إن) ، (أن) ،
(كأن) (لكن) ويجرى مجراها .

ما جاء من لغات في (لعل) تعن ، لأن ، عن ، لغن .
فإذا اتصل بهذه الأحرف (نا) اجتمع في كل منها ثلاث نونات ، فهل تبقى الثلاث
نونات أو تحذف إحداها ؟ هذا سؤال .

لم يذكر جمهور النحاة بياناً يوضح حكم هذا ثم ساق أمثلة كثيرة من القرآن والشعر
القديم جاء فيها :

إننا ، أننا ، كأننا ، ولأننا (لعلنا)

في قول امرئ القيس :

عوجا على الطلل المحيل لأننا نبك الديار كما بكى ابن خدام

— الحذف (إننا) ، (أنا) ، (كأننا) ، (لكننا) ، لغنا) في قول أبي النجم :
أغد لغنا في الرهان نرسله .

وبعد أن انتهى من إيراد الشواهد قال :

فهذه الشواهد ناطقة بجواز الوجهين وتجعلنا نطمئن إلى الحكم الآتى :
إذا اتصل الضمير (نا) بان وأخواتها النونيات جاز بقاء النونات الثلاث ، وجاز
حذف إحدى النونات .

٢- وبعد أن قرأت ما سبق سألت نفسى وماذا يشبه الظاهرة السابقة في توالى
النونات فوجدتها تأتى من اتصال هذه الأحرف النونية الناسخة بياء المتكلم ، فإن

* للأستاذ عبد العليم السيد فودة — الخبير بالمجمع .

نون الوقاية تسبقها فتكون هذه الأحرف :

- إني ، وأنني ، كأنني ، لكنني (باثبات النونات الثلاث) ، أو تحذف إحدى النونات فتكون :

- إني ، أني ، كأنني ، لكنني ، بحذف واحدة منها .

وعدت إلى القرآن الكريم والشعر فجمعت شواهد كل منها :

فأمثلة : إني : ﴿ (إني) أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني ﴾ ١٤ / طه .
وقول علقمة :

فإن تسألوني بالنساء (فإنني) بصير بأدواء النساء طبيب
ومالك بن الريب :

ولا تنسيا عدي خليلي (إني) تقطع أوصالي وتبلى عظاما .
وأمثلة : (إني) : ﴿ قال (إني) جاعلك للناس إماماً ﴾ . ٢٤ / البقرة
ومثلها في القرآن كثير .
وقول حسان :

وإني لمزج للمطى على الوجي و (إني) لثراك لما لم أعود .
وقول مالك بن الريب :

هيا صاحبي رحلي دنا الموت فانزلا برأيتي (إني) متيم لياليا .
وبقول ذي الأصبع :

اني لعمرك ياباني بذى غلق على الصديق ولا خيرى بممنون
(إني) أبى ذو محافظة وابن أبى أبى منى أبين
وقول عدي بن زيد :

للوارث الباقي من المال فاتركي عتابي (فإنني) مصلح غير مفسد
وأمثلة (أنني)

قول امرئ القيس :

أصبحت ودعت الصبا غير (أنني) أراقب خلات من العيش أربع .

كقول عبد يغوث :

وقد علمت عرس مليكة (أننى) أنا الليث معدوا على وعاديا

كقول عنتره :

يخبرك من شهد الواقعة (أننى) أغشى الوغى وأعف عند المغنم

كقول دريد بن الصمة :

وطيب نفسى (أننى) لم أقل له كذبت ولم أبخل بما ملكت يدي

وأمثلة (أنى)

قول امرئ القيس :

ليقتلنى (أنى) شغفت فؤادها كم شغف المهنوءة الرجل الطالى

وكقول متمم :

وحسبك (أنى) قد وجدت فلم أجد بكفى عنه للمنية مدفعا

وكقول أحيحة بن الجلاح :

ولو (أنى) أشاء نعمت حالا وياكرنى صبح أو نشيل

وقد علمت بنو عمرو (بأنى) من السرارات أعدل ما أميل

وكقول أبى ذؤيب :

وتجلدى للشامتين أريهم : أنى لريب الدهر لا أتضعضع

وأمثلة (كأننى)

قول امرئ القيس :

فظلت في زمن الديار (كأننى) نشوان باكره صبح مدام .

وأمثلة (كأنى) :

كقول امرئ القيس :

(كأنى) غداة البين يوم تحملوا لدى سمرات الحى ناقف حنظل

وكقول عبد يغوث :

(كأنى) لم أركب جواد ولم أقل لخليلى كرى نفسى عن رحالك

وقول أبي ذؤيب :

حتى (كَأْنَى) للحوادث مروية بصفا المشقر كل يوم تفرع

وأمثلة (لكننى) :

قول زهير :

وأعلم علم اليوم والأمس قبله و (لكننى) عن علم ما فى غد عم

وكقول النابغة :

و (لكننى) كنت امرءاً لى جانب من الأرض فيه مُستَراد ومذهبُ

وكقول عبد يغوث الحارثى :

و (لكننى) أحصى ديار أبيكم وكان الرماح يختطفن المحاميا

وأمثلة (لكننى) :

قوله تعالى : ﴿ ولكنى أراكم قوما تجهلون ﴾ (٢٩ / هود) .

وكقول عنتره :

إذ ينقون بى الأسنة لم أحم عنها و (لكننى) تضايق قدلى

٣- وعدت الى كتب النحو لأرى ماذا قال النحاة .

فوجدت الأشمونى عند شيخه لقول ابن مالك :

وليتنى (فشأ) وليتنى نهدرا ومع لعل اعكس وكن مخيرا

فى الباقيات ، واضطرارا خففا منى وعنى بعض من قد سلفا

يقول : (وكن مخيرا فى الباقيات ، فنقول إنى وإننى ، وأنى أو أننى ، كأنى ، أو

كأننى ، لكنى أو لكننى)

فثبتتها (نون الوقاية : الأخيرة) لوجود المشابهة (يقصد مشابهة هذه الأحرف

الناسخة للفعل كان وحذفها لكراهة توالى الأمثال .

ثم قال الصبان معقبا : " قوله حذفها لكراهة توالى الأمثال مبنى على أن

النون المحذوفة فى (إنى) نون الوقاية لأنها منشأ النقل وقبل النون المحذوفة هى

الأولى المدغمة لأنها ساكنة والساكن يسرع إليه الإعلال وقبل الوسطى المدغم فيها

لأنها في محل اللامات التي يلحقها التغيير، وبعض هذا الخلاف يجرى في (إنا) فقليل المحذوفة الأولى، وقيل الثانية، ولم يقل أحد يعتد به أنها الثالثة لأنها اسم". كذا في الردواني.

ومما سبق يتضح أمران :

أن ظاهرة توالي النونات في الحروف الناسخة النونيات تتحقق في موضعين :

١- عند اتصالها بـ (نا) ب - وكذا عند اتصالها بباء المتكلم .

جـ يجوز في الموضعين السابقين حذف إحدى النونات ، ويصح إلغاء الثلاث كما

ظهر في الشواهد التي ساقها الأستاذ محمد رفعت فتح الله في اتصال هذه

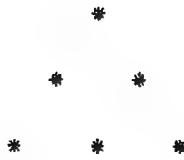
الحروف (بنا) والتي سبقتها في اتصال هذه الحروف بباء المتكلم .

٢ - وأن النحاة لم تفتهم هذه الظاهرة بل لاحظوها وسجلوها ويفهم من كلامهم

حكمها وهو إثبات النونات الثلاث على الأصل. لم حذف إحدى النونين في إن

تخفيفاً، والمتكلم مخير بين الاستعمالين وكلاهما صحيح فصحيح كما تظهره

الشواهد .



جمع فَعْلَة على فِعْل في مثل : فَصْلَة وفِصْل *

١- أكثر الأحكام شيوعاً على ألسن الباحثين في اللغة والمؤلفين فيها أن جمع التكسير أغلبه موقوف على السماع . وأن القليل منه ما يغلب في بعض أوزان المفرد .

وقد عالج " مجمع اللغة العربية " هذا الموضوع في جملة من أوزان مجموع التكسير ، فقال بقياسيتها ، جريا مع ما ذهب إليه أئمة النحاة في الحكم عليها بأنها الغالب أو الكثير أو الباب .

وفي خصوصية جمع فَعْلَة بفتح الفاء وسكون العين على فِعْل بكسرها ، لم يجد المجمع في أقوال النحاة ما يطمئن به إلي القول بإجازته ، بل انتهى إلى أن هذه الصيغة تجمع على فَعَلَات جمع قلة ، وفِعَال بكسر الفاء جمع كثرة ، ومثل للمفرد بَقْصَعَة ورَوْضَة وضَيْعَة .

٢- وفي هذا العصر ، جرت في استعمال المتقنين كلمة " الفِصْلَة " يدللون عليها بأنها المقال أو البحث المنقول من مجلة ، المطبوع على حدة ، وهم يجمعونها على فِصَل ، ويضبطون المفرد بكسر الفاء وسكون الصاد ، والجمع بكسر الفاء وفتح الصاد .

ثم المريب في أن الكلمة مستحدثة بدلالاتها تلك ، وأجمع الظن أنها ترجمة لمقابل أجنبي .

وأما أن ضبط مفردها وجمعها على هذا النحو الذي اسلفناه ضبط يتفق مع الألسن اللغوية ، فلا خلاف على أن الفَعْلَة بكسر الفاء وسكون العين تجمع على فِعْل بكسر الفاء وفتح العين جمع كثرة ، قياسا مطردا .

٣- ولكن السؤال الذي يجب أن يطرح نفسه في هذا المقام : هل الفصلة بهذا الضبط من مسموع العربية ، وهل جمعت هذا الجمع الذي يجرى به الاستعمال ؟

وإذا رجعنا إلى معجمات اللغة وما فيها نستخبرها ، فإننا لا نجد فيها إلا " الفصلة " بفتح الفاء وسكون العين ، ومعناها : النخلة أو الفسيلة المنقولة المحولة التي أقيمت عن موضعها . وتجمع على فصلات .

ومن الواضح أن الباحث الذي تطلع إلى ترجمة الكلمة الأجنبية بمعناها العصري ، كان موفقاً كل التوفيق في الاهتداء إلى كلمة " الفصلة " ونقل دلالتها النباتية إلى الدلالة الثقافية على سبيل المجاز .

وعلى الرغم من شيوع كلمة " الفصلة " - أيا كان ضبطها - لهذه الدلالة العصرية ، نهضت كلمات أخرى تزاخمها في هذه الدلالة ، فإننا نجد من المستعمل بقلة أو كثرة ، كلمات : سلية ، مسئلة ، مفرز ، مستخرج . وكلها مرادف الفصلة بالمعنى العصري .

٤- بقى جواب لسؤال عن الجمع ، وهو " الفصل " ومكان من مسموع اللغة . والحق أن هذا الجمع لم تنص عليه المعجمات ، ولكنه مشهور بكونه عنوان كتاب " ابن حزم " : " الفصل في الملل والنحل " . منذ القرن الخامس الهجري .

٥- يخلص لنا من حصاد البحث المعجمي أن " الفصلة " مسموعة فصيحة بفتح الفاء وسكون الصاد ، كما يخلص لنا من الترصد للكلام المولد أن جمع " الفصل " بكسر الفاء وفتح الصاد معروف منذ القرن الخامس الهجري على أقل حساب .

ومن ثم يخطر للناقد اللغوي أن يتوقف فيما يجرى على السنة المعاصرين من ضبط الفصلة بكسر الفاء ، إذ أن هذا الضبط لا وجود له في مسموع الفصحى ، وليست الصيغة التي هو منها مقيسة في أبنية الأسماء .

وعلى افتراض جواز هذا الصوغ ابتداء ، يتساءل الناقد : ما الحاجة إلى ارتجال صيغة على سبيل الجواز ، وهناك في مسموع الفصحى ما يقوم مقامها ، ويغنى غناءها ؟

٦- الإشكال إذن يتحدد في جمع الفَصْلَة بفتح الفاء على فِصْل بكسر ها . وفي صفحة عنوان كتاب " الفصل " لابن حزم ، نجد ما يأتي :

" الفصل بكسر ففتح جمع فَصْلَة لمن يفتح فسكون ، كَقَصْعَة وقَصْع : النخلة المنقولة من محلها إلى محل آخر " ولا أدري لمن هذه المقولة ، ولكنها تفتح الباب للنظر فيما نشير إليه ، وهو جمع فَعْلَة على فعل . وذلك بيت القصيد في هذه العجالة .

٧- خلاصة ما يتفق عليه جمهور النحاة أن فَعْلَة بكسر على فِعال غالبا الصحيح وغيره ، كَقِصَاع . وقد يجيء على فِعل ، وكأنه مقصور فِعال ، وجاء فيه أيضا : فعول لأن فعولا وفعالا أخوان ، وذلك مثل مائة ومئون وبذرة وبور . وعلة غلبة فِعال في جمع فَعْلَة أنه أخف من بناء فعل وفعول .

وفي هذا ما يسمح شيئا ما بقبول ما يجمع من فَعْلَة على فعل ، ولكن الفراء يزيد الأمر سماحا ، فهو يرى أن فعلا ينقاس في جمع فَعْلَة يأتي العين .

٨- وقد ذكر النحاة من أمثلة جمع فَعْلَة على فعل ما يكاد يعد شاذا ، إذ يقتصرون على مثالين أو ثلاث . ولكني ببعض الجهد في الترصّد والتلفظ للأمثلة من فصيح العربية تسنى لي أن أجمع ما يزيد على العشرين ، والكثرة الكاثرة منها ما ليس يأتي العين ، وما يقول بعض النحاة أنه مما يحفظ حين يوقون منه ما يوقون .

والأمثلة هي :

بذرة - بطة - حلقة - هضبة - قصعة - لزبة - مرة - رفقة - عبرة - أزمة
- سحنة - صبحة - سبخة - قامة - حاجة - تارة - دولة - عولة - ضيعة
- صيفة - عيبة - حبيضة - بيعة .

٩- دسنة - بدلة - جنية - جلسة - جزمة - فردة - لوزة - جوزة - موزة .
وفى الكلمات الأربع في اللوحة الأخيرة ينطبق المفرد باشمام فائه الصحيحة لمناسبة الواو في عينه .



الدورة الحادية والخمسون

١٩٨٤م — ١٩٨٥م

الموضوعات التي عرضت فيها * :

- ١- التصرف المحدث في أساليب الاستفهام .
 - أ - حذف همزة الاستفهام .
 - ب - خروج ماذا عن الصدر .
 - ج - تسويغ أساليب في ظاهرها خروج أدوات استفهام عن صدارتها .
- ٢- حذف تمييز كم
- ٣- جواز دخول الألف واللام على كل وبعض .
- ٤- دخول إذا على الجملة الاسمية .

* عرضت هذه الموضوعات على مجلس المجمع في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ / ١ / ١٩٨٥ م .

الموضوع الأول :

١- التصرف المحدث في أساليب الاستفهام .

أ- حذف همزة الاستفهام *

بعد أن تدارسته اللجنة انتهت فيه إلى القرار التالي :

يجرى في الاستعمال المعاصر حذف همزة الاستفهام في مثل قولهم :

كتبت الدرس ؟ محمد في الفصل ؟ اكتفاء بالنبر وطريقة الأداء

أو بوضع علامة الاستفهام عقب الجملة .

وترى اللجنة :

جواز ذلك لما ورد من أمثله في المأثور اللغوي شعره ونثره

ولما نص عليه جمهرة النحاة * .

ب - خروج ماذا عن الصدر

تدارسته اللجنة وانتهت فيه إلى القرار التالي :

يكاد النحاة يجمعون على أن أسماء الاستفهام لها الصدارة في جملتها

ولكن البحث في آراء الأئمة وشواهد العربية يجيز لنا في شأن (ماذا)

أن يقال : (فعلت ماذا) ؟ و (قرأت ماذا ؟) ونحوهما .

لذا ترى اللجنة :

أنه لا تثريب على هذا الاستعمال حيث تكون (ماذا) معمولة لما قبلها.

أ - رده المجلس إلى اللجنة لاستيفاء الكلام في حذف همزة الاستفهام بالمجال الحقيقي أو الانكاري .

ب - أعيد إلى اللجنة لإعادة النظر فيه .

قدم الأستاذ عبد العليم فودة خبير اللجنة تلك المذكرات :

١- حذف همزة الاستفهام . ٢- التصرف المحدث في أساليب الاستفهام وموقف الفصحى منه .

٣- في صدارة أسماء الاستفهام .

جـ - تسويغ أساليب في ظاهرها خروج أدوات استفهام عن صدارتها :

انتهت فيه اللجنة إلى القرار التالي :

يشيع قولهم : محو الأمية مسئولية قومية . كيف ؟

وأنت من ؟ منزلك . أين ؟ السفر . متى ؟

ظاهرة خروج أداة الاستفهام عن صدارتها ؟

ولهذه الاستعمالات نظائر منها :

قوله تعالى : ﴿ كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة ﴾ (التوبة/)

وقول محمد بن كعب الغنوي :

وحدثتاني إنما الموت في القرى فكيف وهاتا روضة وقليب

وقول زياد الأعجم :

ومن أنتم أنا نسينا من انتم وريحكم من أى ريح الأعاصر .

وتخرج على أن أسماء الاستفهام وقعت صدرا في جملتها التي حذفت ركنها ، أو

حذفت برمتها

وترى اللجنة

إجازة هذه الاستعمالات استشهادا بالمأثور ، واستئناساً بهذا التخريج .

الموضوع الثانى :

حذف تمييز كم *

ورد في الفصيح حذف تمييز كم استفهامية أو خبرية فى حين أن جمهرة النحاة لا يصرحون بجوازه وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع واتخذت فيه القرار التالى :

يجرى في الاستعمال حذف تمييز كم استفهامية أو خبرية في مثل قولهم :
 كم بقى من الشهر ؟ وكم نصحت لك ؟
 . وقد ورد مثل ذلك في الفصيح : كقوله تعالى :
 ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾
 " وقول معن بن أوس :

وكم علمته نظم القوافى فلما قال قافية هجاني
 ولما كان جمهرة النحاة لا يصرحون بجواز الحذف في كلا الاستعمالين ،
 وكانت كتب القواعد التعليمية تغفل ذلك ، ترى اللجنة :
 ضرورة النص على ذلك تعويلا على المأثور في الفصيح
 وعلى ما ذكره ، بعض النحاة .

* وقد وافق المجلس عليه على أن يزداد في عجز القرار ... على أن يوجه هذا بمذكرة فى المرحلة المناسبة .
 * مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : " تمييزكم ووجوب النص على جواز حذفه " .
 — وبحث للأستاذ عبد العليم فودة بعنوان : " تمييزكم وجواز حذفه " .

الموضوع الثالث :

جواز دخول الألف واللام على " كل " و " بعض " *

جمهرة النحاة يمنعون دخول الألف واللام على كل وبعض . ومنهم من أجازهم كابن درستويه والزرجاني ، كما أن له أمثلة من مآثور الشعر .. تدارست اللجنة هذا الموضوع واتخذت فيه القرار التالي :

يجرى في الاستعمال دخول (أل) على (كل) و (بعض) فيقال : الكل موافق أو البعض موافق وجمهرة النحاة يمنعون ذلك ، على أن منهم من أجازهم ومن بينهم ابن درستويه والزرجاني ، وثمة من المآثور أمثلة لورود ذلك في الشعر ، وقد جرى بذلك استعمال المولدين من قديم .

ولذا ترى اللجنة :

إجازة دخول الألف واللام على (كل) و (بعض) .

* وافق المجلس عليه .

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : " جواز دخول الألف واللام على كل وبعض .

الموضوع الرابع :

دخول إذا على الجملة الاسمية *

في القرآن الكريم شواهد كثيرة لدخول إذا على الجملة الاسمية وكذا في الشعر العربي .. وللنحاة آراء في تخريج ذلك .. لذا تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

يجرى كثيرا في الاستعمال دخول إذا على الجملة الاسمية في مثل قولهم :

إذا المطر انقطع فأخرج .

وللنحاة في تخريج مثل هذا رأى بصرى شائع ، وهو أن الاسم الذي بعدها فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور .

وهناك رأى يقول إنه مبتدأ وينسب إلى الأخفش والفراء ، وغيرهما من نحاة الكوفة ويعزى إلى سيبويه فيما ذكره السيرافي أيضا .

ولما كانت أمثلة القرآن الكريم من ذلك تزيد على عشرين ، ومن الشعر تزيد على ستمائة ، وظاهرها دخول إذا على جملة اسمية خبرها ماض لفظا أو معنى ، فإن اللجنة ترى :

أن إعراب الاسم فاعلا ، وإن كان أقيس في الصناعة النحوية ، فإن الرأى الذى يجعله مبتدأ ، فيه أخذ بالظاهر ، وتيسير في الإعراب ، وبعد عن افتراض فعل محذوف .

* وافق المجلس على القرار وبأن ينص على هذا القيد في دخول إذا الشرطية.

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : " دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية " .
وبحث للأستاذ عبد العليم فوده بعنوان : إيلاء إذا الجملة الاسمية .

حذف همزة الاستفهام *

شاع في الاستعمال الآن حذف همزة الاستفهام من جملته فتكاد لا تظهر واكتفى عنها بالنبر ، فيقال قام القطار ! سافر محمد ! تكتب الدرس ! حسن جاء ! كتبك معك ! هذا شغل ! على معنى أقام القطار ...

وإذا عدنا الى كتب النحاة وجدناهم يقفون منها موقفا مختلفا ، فمنهم من يتشدد فلا يجوز حذفها كسيبويه وابن يعيش والرضي وابن الحاجب وأبي جعفر النحاس ، وأبي عمرو بن العلاء الذي خطأ عمر بن أبي ربيعة في قوله :

ثم قالوا تحبها ؟ قلت بهرا عدد الرمل والحصى والتراب

إذ حذف همزة الاستفهام في (تحبها)

وخروجا من تخطئة ابن أبي ربيعة قال المبرد : " إن الجملة خبر لا استفهام لأن حذفها في البيت لا دليل عليه فهو خطأ فاحش " .

ومسئهم من جوز حذفها في الاختيار أمنا من اللبس ، كابن فارس الذي يقول وربما حذفت العرب ألف الاستفهام .

وعلاء الدين الإربلي يقول : " وكثر حذفها ؛ مع إرادة معناها متى وجدت أم المتصلة في أسلوبها ، بل ورد حذفها بدون أم في قول الكميت :

طربت وما شوقا الى البيض أطرب ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب

على معنى : (أذو الشيب يلعب)

والزمخشري يقول : " قد يستغنى عنها بهمزة سبقتها " .

وابو الحسن الأخفش وتابعه قطرب جوزوا حذفها من أساليب (تراك ، تظنك ...)

وعدت إلى الأساليب الفصيحة وآراء العلماء فوجدتها

تحذف حيث يكون في الكلام همزة أخرى وذلك في أساليب (إذا) تصحبها (أنا)

سابقة كما في ﴿ إذا ضللنا في الأرض أنا لفي خلق جديد ﴾ ١٠ / السجدة .

أو متأخرة كما في ﴿ أينا لمردودون في الحافرة إذا كنا عظاما نخرة ﴾ ١١، ١٠ /
النازعات .

فنافع قرأ بإثبات همزة الاستفهام الأولى وحذفها من الثانية .

وابن عامر قرأ بالعكس فحذف الأولى وأبقى الثانية .

وأبو عمرو وحزمة أثبتا الهمزة في الموضعين .

وفى ﴿ اصطفى البنات على البنين ﴾ ١٥٣ / الصافات ، قرأ أبو جعفر من غير
همزة .

﴿ قال أبشرتمنى على أن مسنى الكبر ﴾ ٥٤ / الحجر قرأ الأعرج بحذفها .

﴿ لولا فصلت آياته أعجمي وعربي .. ﴾ ٤٤ / فصلت . " الحسن "

وفي ﴿ إذا متنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد ﴾ . قرأ الأعرج وابن عامر وغيرهما
(بحذف الهمزة)

﴿ قال فرعون آمنتم به قبل أن آذن لكم ﴾ ١٢٣ / الأعراف ، قرأ حفص (بحذفها)

﴿ قالوا أن لنا لأجراً إن كنا نحن الغالبين ﴾ ١٢٣ / الأعراف ، قرأ نافع (بهمزة
واحدة) . (إن لنا .)

ورأى علماء التفسير تقديرها في مواضع من القرآن ، فقندروها في :

﴿ وتلك نعمة تمنها على أن عبدت بنى إسرائيل ﴾ ٣٢ / الشعراء . فالأخفش والفراء
يقولان إن الهمزة محذوفة والتقدير (أو تلك نعمة ...)

وكذا قال الأخفش بحذفها من (هذا ربى) على معنى الإنكار في قصة

إبراهيم .

﴿ فلما جن عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربى ﴾ ٧٤ / الأنعام وفى ﴿ قال موسى ما

جئتم به السحر ﴾ (٨١ / يونس) قال العكبرى في التبيان ؛ يجوز أن يكون المعنى
على همزة الاستفهام (السحر ؟) أى أهو السحر ؟

وفى ﴿ والله فضل بعضكم على بعض في الرزق فما الذين فضلوا برادى رزقهم

على ما ملكت أيماهم فهم فيه سواء ﴾ (٧١ / النحل) ، في البحر أن ، ومن العلماء
من قدر الهمزة في جملة (أفهم فيه سواء) .

وفى ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ ... ﴾ كمن هو خالد في النار " (١٥ / محمد) .

يرى الزمخشري أن همزة الاستفهام محذوفة والمعنى : أمثل الجنة .. كمن هو في النار . وحذفت في أسلوب أم المتصلة التي تدل عليها .

في ﴿ أَتَخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْبَصَارُ ﴾ .

وفى ﴿ أَسْتَكْبِرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ .

يقول الزمخشري حذفت همزة (اتخذناهم ، استكبرت) بدلالة أم المتصلة ومما اطردها حذفها فيه أساليب أم المنقطعة .

فقد ذهب العلماء إلى أن معنى أم المنقطعة (الهمزة وبلى) أى الاستفهام والإضراب معا .

ورأيت كما رأى الكوفيون : " أن معنى أم بل فقط ، والاستفهام في أساليب أم المنقطعة أت من الهمزة المقدرة وذكرت من أدلتى على ذلك أنه من غير المؤلف أن يتضمن الحرف معنيين مختلفين كالإضراب والاستفهام .

ومن مواضع حذفها في رأيي أساليب الخبر الإنكارى .

- في قول امرأة للنبي - صلى الله عليه وسلم - وقد أجهضت امرأة أخرى فحكم عليها بغرة ندى من لأصلح ولا أكل ، ولا شرب ولا استهل ، ومثلُ دمه يُطل .

- وقول حضر مى بنى عامر لجزء الذى ادعى عليه أنه فرح بموت أخيه لأنه يرثه:

إن كنت أرنتنى بها كذبا جزء فلاقيت مثلها عجلا

أفرح أن أرزأ الكرام وأن أورث ذودا اشصائصا نبلا

وقد نص الزمخشري في الكشف على أن الهمزة محذوفة من (افرح) على

أن المعنى استفهام إنكارى .

ومن أمثلة ذلك في رأيي ما جاء في المثل :

تعلمنى بضب أنا حرشته .

وقول النمر بن تولب :

لعمري لقد أنكرت نفسي ورأيتني مع الشيب أبدالي الذي أتبدل
وتسميتني شيخا وقد كان قبله لي اسم فلا أدعى به وهو أول
أى (أفلا ادعى به)

وقول عفراء :

ألا أيها الركب المخبون ويحكم بحق نعيم عروة بن حزام .
أى (أبحق نعيم)
وقول المقنع الكندي :

يعاتبني في الذين قومي وإنما ديوني في أشياء تكسبهم حمدا .
أى : (أيعاتبني .)
وقول خدّاش بن زهير :

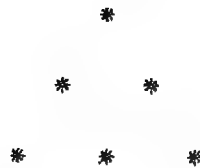
أكلف قتلى معشر لست منهم و لا أنا مولاهم ولا نصرهم نصرى
وأمثال ذلك كثير .

من كل هذا نعلم : ان حذف همزة الاستفهام لقرائن لفظية أو معنوية تدل
عليها كهمزة أخرى وأم المتصلة والمنقطعة ، ودلالة الانكار في الكلام — أمر سائغ
وكثير تظاهره النصوص الفصيحة شعراً ونثراً .

وأن الاستعمال الحديث في الاستفهام عن مضمون الجمل بحذف الهمزة دائما
اكتفاء بالنبر الذي هو دلالة معنوية في نظرنا على حذفها — لم يخرج على مألوف
اللغة .

بعض المراجع التي اعتمدت عليها

- ١- كتب النحو واللغة والبلاغة والتفسير .
- ٢- الأشموني - المفضل - التدويل .
- ٣- الجنى الدانى
- ٤- الصاحبى .
- ٥- جواهر الأدب .
- ٦- أمالى المرتضى .
- ٧- الكشف .
- ٨- البحر المحيط .
- ٩- التبيان في إعراب القرآن للعكبرى .
- ١٠- إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس .
- ١١- اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر .
- ١٢- الكامل للمبرد .



التصرف المحدث في أساليب الاستفهام وموقف الفصحى منه

أولاً : في الاستفهام عن الجملة :

شاع حذف همزة الاستفهام من جملته فتكاد لا تظهر ، اكتفى عنها بالنبر
فيقال : قام القطار ، سافر محمد ، تكتب الدرس ، حسن جاء ، كتبك معك ،
هذا شغل على معنى أقام القطار ؟ ...

وإذا عدنا إلى كتب النحاة نجدهم يختلفون في حذف همزة الاستفهام فمنهم من
منعوا حذفها في غير الشعر كسيبويه وابن يعيش والرضى وابن الحاجب .
ومنهم من منع حذفها حتى في الشعر كأبي عمرو بن العلاء الذي أخذ على
عمر بن أبي ربيعة قوله :

ثم قالوا تحبها قلت بهرا عدد الرمل والحصى والتراب

أى أتحبها ؟

لذا جعل المبرد الجملة خبراً لا استفهاماً لأن حذفها في البيت لا دليل عليه
فهو خطأ فاحش ومنهم من يجوز حذفها في الاختبار عند أمن اللبس كابن فارس
الذي يقول : وربما حذفت العرب ألف الاستفهام . (١)

وعلاء الدين الإربلى يقول : وكثر حذفها مع إرادة معناها متى وجدت أم المتصلة
في أسلوبها وورد حذفها بدون أم في قول الكميت :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً منى وذو الشيب يلعب

والزمخشري يقول قد يستغنى عنها بهمزة سبقتها (٢) والاختصار يقول والمختار حذفها
في تراك وتظنك ، وتابعه قطرب في ذلك بل أجاز في غير ذلك (٣)

* بحث للأستاذ عبد العليم السيد فودة - الخبير بالمجمع .

(١) الصاحبى ١٥٤

(٢) جواهر الأدب

(٣) أمالى المرتضى ج ٢

وقد انتهيت فسي دراستي لهذا الموضوع^(١) إلى إن همزة الاستفهام حذفت وتحذف في السعة عند وجود قرائن لفظية تدل عليها وهي محذوفة .

وتلك القرائن لفظية كوجود همزة أخرى في الكلام أو وجود أم المتصلة أو أم المنقطعة ومن القرائن المعنوية أن يكون في الكلام معنى الهمزة الذي كثرت دلالتها عليه وهو الإنكار وما يتبعه من تعجيب وتوبيخ .

وأمثلة هذا الخبر الإنكاري الذي نراه من معاني الهمزة الأصلية ونرى في أسلوبه همزة محذوفة قول امرأة للنبي " ص " وقد أجهضت امرأة أخرى فحكم عليها بغرة : نَدَى من لا صلح ولا أكل ، ولا شرب ولا استهل ، ومثل دمه بطل .
وقولهم في الأمثال : تعلمني بضرب أنا حرشته
وقول الربيع بن أبي الحقيق :

ترجو الغلام وقد أعياك والده وفي أرومته ما ينبت العود .
المقنع الكندي (٢، ٣) :

يعاتبني في الدين قومي وإنما ديوني في أشياء نكسبهم حمداً .
خداش بن زهير :

أكلف قتلى معشر لست منهم ولا أنا مولاهم ولا نصرهم نصري

(الجمهرة ١٩٤)

وقول حضرمي بن عامر لجزء الذي ادعى عليه انه فرح بموت أخيه لانه يرثه
اللسان (٤٠-١)

إن كنت أرنتني بها كذبا جزء فلاقيت مثلها عجلا

أفرح أن أرزأ الكرام وأن أورث ذودا شصائصا نبلا

ومن أمثلة الخبر الإنكاري في القرآن : (٤)

﴿ يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾ (٢٢/ التوبة) .

(١) الكشف ٥٥٥/٣

(٢) الجني الداني ص ٥

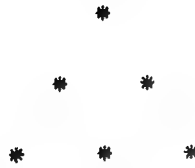
(٣) التذييل ٩٠٤/٢ .

(٤) أساليب الاستفهام في القرآن ص ٤١٩ .

﴿ يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها وأكثرهم الكافرون ﴾ (٨٣ / النحل) .

﴿ تدعونني لأكفر بالله وأشرك به ما ليس لي به علم ﴾ (٤ / غافر) .

ومن القرائن المعنوية النبر : وهو ما شاع في الاستفهام الحديث ، واستغنى به عن الهمزة أصلاً ، وهذا يدل على أن الاستعمال الحديث في الاستفهام عن الجملة من غير همزة له أصله في فصيح العربية الراسخ .



صدارة أسماء الاستفهام *

أ- شاع في لغة الصحافة المعاصرة وبعض الكتب المدرسية أن يقال مثل الأساليب الآتية :

لوسائل الاعلام دور ثقافي مهم . كيف ؟

محو الأمية مسئولية قومية . كيف ؟

ونسلم في اللغة الدارجة :

يقام الاحتفال . أين ؟

وتدخل الامتحان . متى ؟

اشتريت الحقيبة . بكم ؟

جئت من بلدتك . كيف ؟

أكلت في الفطور . أي شيء ؟

قرأت في المكتبة . أي كتاب ؟

رأيت . من ؟

لعبت . مع من ؟

وذلك بتأخير أسماء الاستفهام عن جمل كاملة ، وهذا يوهم أن أسماء الاستفهام لم تعد صوراً فهل لهذه الاستعمالات وجه في العربية ؟ وما تخريجها ؟ وما الشواهد عليها ؟ في رأيي أنه يجوز ذلك ، ويخرج على أن في الكلام حذف جملة للعلم بها ودل عليها ما سبق أداة الاستفهام من كلام .

والتقدير : يقام الاحتفال . أين يقام الاحتفال ؟

تدخل الامتحان . متى تدخل الامتحان ؟

وكذا بقية الأمثلة .

ب - وفي أمثلة (كيف) : لوسائل الإعلام دور ثقافي مهم . كيف يكون لوسائل

الإعلام دور ثقافي مهم ؟

فما تحته خط من الجمل السابقة حذف للعلم به .

ويؤيد هذا ما جاء في القرآن الكريم في أساليب (كيف إذا .) .

﴿ فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً ﴾ (٤ / النساء) .

﴿ فكيف إذا أصابتهم بعض مما قدمت أيديهم ﴾ (٦٢ / النساء) .

﴿ فكيف إذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه . ﴾ (٢٥ / آل عمران) .

﴿ فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم ﴾ (٧٧ / محمد) .

فالمفسرون يقدرّون بعد كيف في المواضع السابقة (يصفون) أو (يكون حالهم) .

ومما شاع في الاستفهام في اللغة الدراجة أيضاً مثل قولهم :

أنت . من ؟ ، معك . كم قرشاً ؟ ، كتابك . أين ؟ ، الامتحان . متى ؟

حيث نجد اسم الاستفهام ركن جملة وقد تأخر ؛ وهذا يوهّم أنه خرج عن صدارته

فهل يجوز ذلك وما تخريجه وهل له شواهد ؟

في رأي أنه يجوز أيضاً ، ويخرج على أن في الكلام حذفاً من جملتين وأصل

الكلام : من أنت ؟ من أنت ؟ ، متى الامتحان ؟ ، متى الامتحان ؟

فحذف من الجملة الأولى الخبر . ومن الثانية المبتدأ .

وليس ذلك بدعاً ولا غريباً ، فأسلوب الاستفهام كأساليب الخطاب تكثر فيه الحذف

وتتنوع (١)

وقد وجدت شاهداً يؤيد هذا الاستعمال في قول زياد الأعجم يهجو قوما :

ومن أنتم ؟ إنا نسينا من أنتم وريحكم من أي ريح الأعاصر

حيث آخر اسم الاستفهام (من أي ريح الأعاصر) وهو خبر على مبتدئه (ريحكم)

وما سبق من تخريج لتلك الاستعمالات يبقى أسماء الاستفهام على صدارتها في

جملتها ، ولكن الأقدمين قالوا بإخراج (ماذا) الدالة على الاستفهام عن صدارتها ؛

فالكوفيون يجوزون أن يعمل فيها ما قبلها (٢) .

وقال الدماميني : (خصت ماذا بجوار عمل ما قبلها فيها ، والكلام العربي

على ذلك)

(١) انظر (أساليب الاستفهام في القرآن) ص ٤٤٣ .

(٢) حاشية الصبان ٢٥/١

وقد ذكر ابن هشام هذه المسألة في توضيحه الموضوع للكلام على مشكلات الجامع الصحيح .

وأستشهد عليها بقول عائشة رضى الله عنها - في حديث الإفك : « أقول ماذا؟ وأفعل ماذا ؟ » ، وقول بعض الصحابة (فكان ماذا ؟) .

وقال الشيخ يسين : وعلى هذا بتخريج ما وقع في الكشف في سورة آل عمران (فيقولون ماذا) وقد وقع في شعر ابن المرحل (وكان ماذا) فأنكره ابن أبى الربيع فرد عليه ابن المرحل :

عاب قوم (كان ماذا ؟) ليت شعري لم هذا ؟

وإذا عابوه جهلا دون علم (كان ماذا ؟)

وقد وجدت شواهد تؤيد هذا الاستعمال .

منها ما جاء في الأمالي : قال هشام بن الملك لإسماعيل بن أبى الجهم (وقد طلب منه ألف دينار) . قال هشام : ألف دينار لماذا ، فقال إسماعيل أقضي بها دينا فدحنى حملة ، وأرهقنى أهله . وما جاء في ذيل الأمالي :

" مر نوفل بسعيد بن المسيب فسلم عليه ثم قال له : ياأبا سعيد : من أشعر ؟ أصحابنا أم صاحبكم ، يريد ابن أبى ربيعة وقيس بن الرقيات ، فقال له ابن مساحق : حين يقولان ماذا .. " ، وما جاء في أمثال الميداني :

قال سعيد بن النعمان بن ثواب العبدى لصديقه خزيم بن نوفل : إنى قتلت فلانا وهو الذى تراه مُسجى ، فقال له خزيم : أيسر خطب . فتريد ماذا ؟ من كل ذلك نعلم أن التصرف فى أسلوب الاستفهام بتأخير اسمه فى الجملة أمر سائغ يؤيده الاستعمال اللغوى من أقدم العصور .

بعض المراجع

- التصريح على التوضيح

- الأشمونى

- الأمثال للميداني .

- الأمالي وذيله

- أساليب الاستفهام .

في صدارة أسماء الاستفهام *

سبق أن قلنا في (ماذا) : أنها خصت بجواز استعمالها ، وليست صدرا في جملتها بمعنى أن ما قبلها يعمل فيها ، فهل يجوز ذلك في غيرها من أدوات الاستفهام ؟

وقبل الإجابة على ذلك نعرض لموضوع : تجرد أدوات الاستفهام من معناها : ومتى يحدث ذلك ؟ وبالرجوع إلى كتب النحاة نجدهم يتعرضون لذلك .

١- ففي الهمزة يقولون :

أن همزة التسوية في مثل : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ... ﴾ الكلام معها خبر والهمزة هنا لا تدل على الاستفهام ، كما قال الرضى ^(١) ، وابن يعيش ^(٢) ، والسيرافي ^(٣) ، والطبري ^(٤) ، والزمخشري ^(٥) ، وأبو حيان ^(٦) والسبكي ^(٧) .

٢- وفي (هل) قالوا أنها بمعنى " قد "

قال ابن خالويه : كل ما في القرآن من (هل أتاك) فهي بمعنى قد ^(٨) وفي : " هل أتى على الإنسان حين من الدهر) .
قال القرطبي نقلاً عن الكسائي ، والفراء وأبو عبيدة أنها معنى قد .

* بحث للأستاذ : عبد العليم السيد فودة — الخبير بالمجمع .

(١) شرح الكافية ٣٧٥/٢ .

(٢) المفصل ٩٣/١ .

(٣) المفصل ٦١/٣ .

(٤) المفصل ٤٥/١ .

(٥) المفصل ٢٦/١ .

(٦) البحر ٢٧/١ .

(٧) عروس ٢٤٧/٢ .

(٨) إعراب ثلاثين سورة ٦٤ .

وقال ابن مالك : يتعين أن تكون بمعنى قد إذا وقعت هل بعد الهمزة في مثل ،
(أهل رأونا) (١) .

وكذا إذا وقعت بعد أن ، كما في :

أم هل كبير بكى لم تقض عبرته إثر الأوبة يوم البين مشكوم .

يقول ابن يعيش : خلع الاستفهام من هل ، ولولا ذلك لم يجمع بين استفهامين وهما :
(أم ، وهل) وإنما حكمنا على خلع دليل الاستفهام من هل دون أم لأن هل قد
استعملت غير استفهام في نحو (هل أتى على الإنسان)

ونحو : هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ، والمراد النفي أي ما جزاء ؟

٣- ما قالوا في (أم) المنقطعة .

قال الرضى : هي بمعنى بل ، والهمزة كما في : ﴿ أم يقولون افتراه ﴾ ،
﴿ أم اتخذ مما يخلق بنات ﴾ ، وقد تجئ بل فقط كقوله تعالى : ﴿ أم أنا خير ﴾ إذ لا
معنى للاستفهام هنا .

ومثل ذلك : إذا جاءت بعدها أداة استفهام كما في : ﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾ ،
﴿ أم من هذا الذي هو جند لكم ﴾ .

وقول الشاعر :

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به رثمان أنف إذا ماض باللبن

يقول ابن يعيش في (أم كيف) (٢) :

ينبغي أن يعتقد نزع دليل الاستفهام من أم ، وقصرها على العطف لا غير .

أي ترى أنا لو نزعنا الاستفهام من كيف للزوم إعرابها .

٤- ما قالوه في (من) في باب الحكاية . قال ابن يعيش :

ما حكى من قولهم (ضرب من منا) فهي حكاية نادرة لا يؤخذ بها وقد استبعدها

سيبويه فقال : لا يتكلم به العرب ، ووجهه من القياس أنه جرد من الدلالة على

الاستفهام حتى صارت اسما كسائر الأسماء يجوز إعرابها وتثنيها وجمعها .

(١) التذييل ١٩١/٥

(٢) المفصل ١٨/٤

٥- ما قالوا في (أي) الدالة على الكمال :

أ- وتأتى صفة للنكرة كما في : زيد رجل أي رجل ؟

ب - وتأتى حالا من المعرفة في : مررت بعبد الله أي رجل ؟

وكذا : فأومأت إيماء خفيا لحبتر فله عينا حبتر أيما فتى .

قال ابن يعيش (١) :

جردوا من الدلالة على الاستفهام في باب الحكاية كما جردوا أيا من الاستفهام .

حين وصفوا بها فقالوا : مررت برجل أي رجل .

ج - وفي باب الحكاية (٢)

يقال : جاءني رجل فتقول : أي هذا

جاءني رجلان فتقول : أيان هذا

جاءني رجال فتقول : أيون هذا

٦- وما قالوه في (ما)

ذهب إليه الفراء ولبن درستويه إلى أن ما التعجبية استفهامية ، ودخلها التعجب

وتأوله ابن درستويه عن الخليل .

ونسب ابن مالك كونها استفهامية إلى الكوفيين . (٣)

٧- وما قالوه في حقيقة الاستفهام في باب التعليق قال الرضى :

ليست أداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو (علم زيد أيهم قام) مفيدة لاستفهام

المتكلم للزوم التناقض في نحو علمت أيهم قام ، وذلك لأن علمت يفيد أن القائل

عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعين ، فلو كان استفهام المتكلم حقيقة لكان دالاً

على أنه لا يعرف انتساب القيام إليه ، لأن أيهم قام ، استفهام عن مشكوك فيه ، وهو

تناقض فتكون أدلة الاستفهام لمجرد الاستفهام (٤)

(١) المغنى .

(٢) المغنى ٧٢/١ .

(٣) الارتشاف ١٠٣/٩ .

(٤) شرح الكافية ٢٨٢/٢ .

وقال ابن مالك :

فهذا كلام تدافع أوله وآخره لأن حصول العلم ينافي طلب العلم ، فالجواب إن هذا مما صورته صورة الاستفهام .

فإذا قلت : علمت (أيهم في الدار) . فمعناه : علمت الذي هو في الدار . وكذلك جميع الاستفهام الذي علق عنه الفعل ليس معناه على الاستفهام ^(١) ، وقال سيبويه : ^(٢) " إذا قلت قد علمت أزيد ثم عمرو ، أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم أردت أن تسوي علم المخاطب بهما ، وقد سأل مروان بن سعيد المهلبى أبا الحسن الأخفش : إذا — قلت قد علمت أزيد عندك أم بكر " أفليس علمت أن ثم كونا ثابتا ، ولكن لا تدري من أيهما . قال : بلى قال : فلم جئت بالاستفهام قال جئت لألبس عن المخبر من علمت فقال له مروان : إذا قلت قد علمت من أنت . فأردت أن تلبس عليه أنه لا يعرف نفسه . فسكت الأخفش . قال المازني عندي أنه لا يريد أن يلبس عليه لأنه لا يعرف نفسه ولكن أراد قد علمت من أنت أخير أمرك أم شر كما نقول قد علمت أمرك .

مما سبق نعلم أن أدوات الاستفهام في المواضع السابقة تتجرد من الدلالة على معناها وبناء على ذلك يمكن أن تخرج عن صدارتها ، ويعمل فيها ما قبلها أسوة بأي الدالة على الكمال التي أصلها استفهام ، فلما تجردت عن معناها الأصلي فيها ما قبلها فتكون في باب التعليق .

١- مفعولا به لما قبلها .

في مثل قوله تعالى : ﴿ ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ﴾ .

﴿ فانظروا كيف كان عاقبة المجرمين ﴾ .

﴿ قل انظروا ماذا في السموات والأرض ﴾ .

﴿ .. أدع لنا ربك يبين لنا ما هي .. ﴾ .

(١) النذيل على النسهيل ٩٦/٢ .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ١٣٠/١ .

٢- أو فاعلا :

في مثل قوله تعالى : ﴿ .. وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾ .
﴿ أَوْ لَمْ يَهْدِلَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ ﴾ .

٣- أو نائب فاعل :

ففي قسراءة ^(١) (لِيُعْلَمَ) بدل (لنعلم) في قوله : ﴿ ثم بعثناهم لِيُعْلَمَ أَى الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ .

يقول الرضى ^(٢) . وقد تجيء الجملة (بقصد الاستفهامية في مقام الفاعل ونائب الفاعل ، وهى في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته) .

فالمعنى في ﴿ تبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾ : (تبين لكم فعلنا بهم) .

والمعنى في ﴿ أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ : (أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ إِهْلَاكَنَا) .

٤- أو بدل اشتغال في مثل قوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الساعة أيان مرساها ﴾ .

و ﴿ وانظر إلى العظام كيف ننشرها ﴾ . و ﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ﴾ .

و ﴿ فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيى الأرض بعد موتها ﴾ .

و ﴿ ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ﴾ .

وكذلك في قول الفرزدق :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

وكون اسم الاستفهام بدلا مما قبله على أنه دال على مضمونه الأسمى فَحَسَبُ بعد أن

تجرد من معنى الاستفهام فتكون (أيان) بمعنى وقت وكيف بمعنى حال أو الكيفية

أولى وأقرب مما قالوا حيث جعلوا جملة الاستفهام هي البذل ^(٣) .

* * *

(١) انظر البحر ١٠٣/٦

(٢) شرح الكافية ٨٣/١

(٣) (انظر) أيان مرساها البحر ٤٣٤/٤ ، وفي (كيف ننشرها) المغنى ٢٨٤/٢ ، وفي (كيف خلقت)

المغنى ٢٩٩/١ .

تميز " كم وجوب النص على جواز حذفه

منذ بضع سنوات أخرجت وزارة التربية في مصر كتاباً جامعاً في اللغة العربية ، سمته " القواعد الأساسية في النحو والصرف " وحرصت على أن توزعه في مطلع العام على طلاب المدارس الثانوية ، ليكون مرجعاً عاماً شاملاً ، لا منهجاً جزئياً لسنة دراسية معينة . وقد توالى طبعات هذا الكتاب ، لما تبين من عموم الانتفاع به .

وقد أتيت لي أن أقف على بحثه في كنايات العدد ، فألفيته قاصراً على النص على جزئية فيه لها شأنها في الاستخدام ، ولها سندها في مأثور الشعر والنثر ، وفي المطولات من كتب النحاة .

وليس الكتاب المصري بدعاً في هذا القصور ، فقد شاركه في ذلك الكثير من الكتب الدراسية في أوطان العروبة .

وأعنى بهذه الجزئية حذف مميز " كم " ، فإن الكتب الدراسية لا تنص على ذلك من قريب أو بعيد ، ولا تسوق مثلاً يشير إليه ، ويدل عليه .

هذا على حين أن الاستعمال المصري يشيع فيه مثل قولك : كم معك ؟ وكم نهيئك ؟ فيدور التساؤل بين الطلاب ومعلميهم عن جواز هذا الاستعمال وعن توجيهه .

والحق أن تميز " كم " الاستفهامية أو الخبرية يجوز حذفه ، باعتبار أنه محذوف مقدر إذ هو مفهوم من المقام ، بحسب ما يدل عليه الجواب في الاستفهام ، أو ما يوصى به التعبير في الأخبار

ومن أمثله في الشعر ، قول أبي العلاء :

فكم أعانك قوم ما استعنت بهم أو استعنت بقوم لم يعينوكا

وقول الآخر :

وكم علمته نظم القوافي فلما قال قافية هجاني

وقول التميمي :

كم ذا رأيت بصيرا أعمى وأعمى بصيرا

وفي النثر المثل السائر : " كم ترك الأول للآخر "

ومن الشعر المحدث قول حافظ :

كم ذا يكابد عاشق ويلاقى في حب مصر كثيرة العشاق .

وقد ألمح إلى جواز الحذف غير واحد من قدامى النحاة ومن ثم وجب توجيه

النظر إلى ضرورة النص على ذلك في الكتب التعليمية ، حتى لا يضل السائل

والمجيب في الحكم على الاستعمالات العصرية الشائعة .

*

*

*

*

*

*

تمييز كم وجواز حذفه*

١- لاحظ في كتب النحو التعليمية وبخاصة الكتب المدرسية في مختلف المراحل التعليمية في جمهورية مصر العربية وغيرها من الدول العربية خلوها من التنبيه إلى جواز حذف مميز كم الاستفهامية الخبرية، ولكن مطولات كتب النحو تشير إلى ذلك :- ففي الأشموني (١) " ويجوز حذف مميزها إذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييزكم الخبرية " .

وقال السيوطي (٢) : ويجوز حذف تمييزكم الخبرية نحو (كم ضربت رجلاً) ورجلاً مفعول به ، كم رجل جاءك (ورجل مبتدأ) . أي كم مرة أو يوماً . ويؤيد ما قاله النحاة في جواز حذف مميزها ما ذكر في الفصيح شعراً ونثراً .
أ-فما أثر فيه من حذف مميز الاستفهامية قوله تعالى :
﴿ قال كم لبثت قال لبثت يوماً أو بعض يوم ﴾ .
وقول جعفر بن عُلْبَةَ : (٣)

ولم ندر أن جفنا عن الموت جيضة كم العمر باق والمدى متناول
ويكثر في الاستعمال الصحيح .

كم معك ؟ وكم مر من النهار ؟ وكم بقى من الوقت ؟ وكم حضر ؟ وكم غاب ؟
ب - ومن أمثلة حذف مميزكم الخبرية : قولهم : كم ترك الاول للآخر .
وقول الفرزدق (٤) يمدح هشام بن عبد الملك :
وكم أنعمت كفاً هشام على امرئ له نعمة خضراء ما يستثيبها

* بحث للأستاذ عبد العليم السيد فودة - الخبير بالمجمع .

(١) ٨٠/٤ .

(٢) الهمع ٢٥٥/١ .

(٣) الحماسة ١٩/١ .

(٤) الديوان ٦٧/١ .

وقول الشاعر ، معن بن أوس :

وكم علمته نظم القوافي فلما قال قافية هجاني

وترى اللجنة بناء على ما سبق :

أنه يجوز حذف تمييزكم استفهامية وخبرية إذا دل عليه دليل وتقتصر
أن يضمن ذلك كتاب النحو التعليمي في المرحلة المناسبة .

*

* *

* * *

جواز دخول الألف واللام على كل وبعض*

١- كثر التساؤل عن دخول الألف واللام على كل وبعض ، في مثل قولنا : عرفت السبعين أو أنكرت الكل ، هل يجوز ذلك أو لا يجوز ؟ وذلك لأن المتعارف من قاعدة العربية أن هذين اللفظين معرفتان ، فلا يتعرفان بالألف واللام .

وكان التساؤل من قبل يرد على لفظ " غير " هل يجاز دخول الألف واللام عليه ؟ وقد حسم الخلاف منذ سنين في ذلك ، إذ بحث المجمع فيه ، وانتهى قراره إلى الإجازة تعويلاً على ما أسفر عنه البحث من آراء جمهرة من النحاة .

وبين لفظ " غير " ولفظي " كل " و " بعض " من التشابه ما ليس فيه خفاء .

٢- والمتتبع للأساليب الفصاح يعز عليه الوقوف على استعمالات من عهد الاستشهاد فيه دخول الألف واللام على " كل " و " بعض " ولكن أمثله واردة فيما هو مأثور عن عليّة الكتاب والعلماء ، في أزهى عصور الفصحى .

وبعض نقذة اللغة تصدوا لهذا الاستعمال ، وأنكروا ورود أمثاله في كلام العرب نظيمة ونثيرة ، ومنهم من عده لحناً ، كما يروى عن " الأصمعي " قوله " قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيها لحناً إلا قوله " العلم أكثر من أن يحاط به الكل منه فاحفظوا البعض .

بيد أن هذا التصدي لذلك الاستعمال ، والنعي عليه ، واجهة بعض العلماء فدفعه بالاستشهاد على الاستعمال والتوجيه له ، فهذا " أبو العلاء " في رسالة الغفران ينقل عن " أبي علي الفارسي " أنه كان يجيزه في " كل " وينسب ذلك إلى " سيبويه " ، وليس بشائع في كلام العرب ، وأنشد لسحيم شاهداً عليه وهو قوله :

رأيت الغنى والفقر كليهما إلى الموت يأتي الموت لكل معمداً

وأما " البعض " فأنشد عليه في " الشرح الهادي لمجنون ليلى قوله :

لا تنكر البعض من ديني فتجده ولا تحدثني أن سوف تقضييني

وينقل (النووى) عن " أبى الحسن " في شامله قوله :
 " وعندي لا مانع من دخول الألف واللام على كل وبعض وغير ، لأن اللام
 فيها ليست للتعريف ، ولكنها اللام المعاقبة للإضافة ، وقد يحمل الغير على الضد
 والكل على الجملة والبعض على الجزء ، فيصبح دخول اللام عليها بهذا المعنى "
 ويثبت " الفيروز ابادى " مشهور القول في منع دخول الألف واللام على كل
 وبعض ، ويعقب بقوله : خلافا لابن درستويه والزجاجي فإنهما قالا : " البعض
 والكل " .

وفي شوارد الصغانى أن ابن درستويه يجيز الكل والبعض فيخالفه نحاة عصر حتى
 قال فيه " الناقدى " :

فتى درستوى إلى خفض أخطأ في كل وفي بعض
 دماغه عفته نومه قصار محتاجا الى نفص

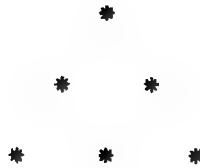
٣- ذلك مجمل ما أوجاه أئمة اللغة في الموضوع تأييدا وتفنيدا، وأما ورود في ذلك
 الاستعمال في كلام المولدين منذ أواخر القرن الثاني الهجري، فكثير يتعاصى
 على الإحصاء، وهو بذلك في غنية عن التمثيل، وفي هذا المقام لا أنسى أن "
 الصبان " كرر كلمة (البعض) في حاشيته عشرات المرات، مريدا بها
 التعريض بقريعة العالم النحوي " الحفني " إذ يقول : " وأخطأ البعض ، أو وهو
 خطأ كما يقول البعض " وليس (الصبان) أول نحوي استخدم هذا الاستعمال، فقد
 أفادني الصديق الزميل الدكتور رمضان عبد التواب أن ممن جرت به أقلامهم
 من النحاة : الفراء ، وابن جني : فالأول يقول في معاني القرآن: لا إن شئت
 ذهبته به إلى أن البعض مفرد، وإن شئت جعلت البعض جمعا في المعنى "
 والآخر يقول : في " الخصائص " : (واقتضت الصورة رفض البعض واستعمال
 البعض) ويقول : " وترك البعض " ، ويقول : " سمعت البعض فقسست عليه " .

٤- رعا لما أسلفناه، من الاستئناس بشعر مأثور، والاستناد إلى توجيه نحوي
 مذكور، والتمثيل باستعمالات نحاة لهم قدر مقدور، لا تتربى على القول بإجازة

دخول الألف واللام على كل وبعض إضافة إلى ما بينهما وبين غير من وجوه التنظير.

بعض المراجع

- ١- الشوارد للصغاني.
- ٢- درة الغواص للحريري مع شرحي الخفاجي والألوسي.
- ٣- شرح الأشموني وحاشية الصبان.
- ٤- اللسان والتاج في غير كل وبعض.
- ٥- في أصول اللغة ج (٢) ط. المجمع.
- ٦- المزهر للسيوطي ١٥٨/١
- ٧- معاني القرآن ٤٩/١
- ٨- الخصائص لابن جني ٦٤/١ ، ٦٥ ، ٣٥٧.



دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية*

١- ما برح سمعي تتخايل فيه أصداء محاضرة شهدتها للأستاذ الدكتور طه حسين ، ألقاها في جلسة مجمعية علنية ، عقدت خارج المجمع في قاعة إحدى الجمعيات العامة ، وذلك قبل سنين طويلة. وكان موضوع المحاضرة (مشكلة الإعراب) وانتهت المحاضرة حتى تعاقب على التعقيب عليها جملة من الأساتذة والدارسين. وقد استرعى انتباهي من توجيهات المحاضرة، الاعتراض على تأويل إضافة

اسم الشرط إلى الجملة الاسمية، في مثل قوله تعالى :

﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره ... ﴾ ، فإن جمهور النحاة يؤولون الجملة الاسمية بأنها جملة فعلية محذوفة الفعل والتقدير: إن استجارك أحد من المشركين استجارك ، فأفاض المحاضر في إنكار هذا التأويل ، لأنه عدول بالكلام عن وجهه الظاهر، دون حاجة داعية، والوجه الظاهر أن الاسم الواقع الشرط مبتدأ، ولا ضير في أن يضاف الشرط إلى جملة اسمية كما هو نص الآية الكريمة.

وكان قصاري ما عقب به المعقبون على هذا الجانب من المحاضرة أن هذا التوجيه يخالف المتعارف من الضابط النحوي الذي يقرر أن اسم الشرط إذا دخل على اسم فإن الاسم ركن جملة فعلية محذوفة الفعل ، وليس من هذا التأويل بد.

٢- والحق الذي يخلص من البحث الواسع المستفيض أن ذلك التوجيه العاري من التأويل في إعراب مثل قوله تعالى : ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ ، له سنده فيما ارتآه أعلام النحاة فالمسألة خلافية، بيد أن الرأي القائل بالتأويل استمسك به جمهرة من النحاة البصريين فاشتهر واستقر، وانزوي التوجيه الآخر أو كاد .

وعلة استمساك جمهرة البصريين بالتأويل فيما يرد فيه اسم الشرط داخلا على اسم ، أن ذلك يحقق اطراد الضابط النحوي، وهو إضافة اسم الشرط إلى جملة فعلية في كل حال .

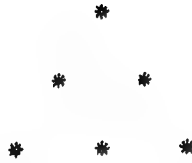
على أن المنقول عن أئمة النحو والمؤلفين فيه يثبت أن الفول بجواز دخول اسم الشرط على الجملة الاسمية وإعراب الاسم مبتدأ ينسب إلى الفراء والأخفش وغيره من نحاة الكوفة، ومع ابن مالك يقول في (ألفيته) : وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال " فقد قال في كتابه " التسهيل " : ولا يضاف اسم زمان إلى جملة اسمية غير ماضية (الخبر) إلا قليلاً " ، بل إن ابن عقيل ينسب إلى السيرافي قوله : " لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد (إذا) " .

والموازنة بين وجهتي النظر في إعراب تلك العبارة تبيح لنا إجازة الأخذ بأن ما بعد أداة الشرط جملة اسمية فيها الخبر ما ضوى، فإن الغناء عن التأويل أولى من الافتقار إليه، ولا سيما حين يدعم ذلك رأى نحوي عريق وثيق.

٣- والأمر الذي حداني إلى عرض هذا الموضوع الذي أثارته محاضرة الأستاذ الدكتور طه حسين منذ سنين وسنين والحرص اليوم على تقديمه لالانتهاء إلى قرار فيه ، أننا تلقينا في الأسبوع الماضي كتاباً عنوانه نظرية النحو القرآني وضعه عالم نحوي تحرير تراحب أفقه وتعمق بحثه في مناقشة الضوابط النحوية والمقارنة بينهما وبين النصوص القرآنية، ذلك هو الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، أستاذ الدراسات النحوية بقسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى (بمكة المكرمة) ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة (فرع الخرطوم) سابقاً .

فلقد عرض واضع الكتاب لظاهرة التأويل النحوي في القرآن، وخص بالبحث موضوع إضافة أداة الشرط " إذا " إلى الجملة الاسمية، وبسط القول بسطاً علمياً كافياً في الموازنة بين القول بإعراب الاسم مبتدأ، وإعرابه فاعلاً لفعل محذوف ، واستند إلى المأثور عن النحاة في وجهتي النظر كلتيهما ولم يقف واضع الكتاب عند هذا بل زاد عليه ما جاء في القرآن من أمثلة وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا) فأربى العدد على العشرين ، وعمد مع ذلك إلى النقاط ما في الشعر المستشهد به من النظائر، فزاد ما جمعه من الأبيات على ست مئتين.

٤- وأحسبني بعد ذلك غير غالٍ إذا جنحت إلى ضرورة تأكيد القول بإجازة دخول أداة الشرط على جملة اسمية خبرها ما ضوى ، وفي ذلك أخذ بالظاهر وتيسير في الإعراب، وبعد عن تكلف افتراض جملة فعلية محذوفة الفعل فإن هذا الوهم من التقدير، ليس له في مأثور العربية نصير.



إيلاء إذا الجملة الاسمية*

أ- ورد هذا الاستعمال في القرآن الكريم أكثر من عشرين مرة :

في سورة التكوير (١٢) ﴿ إذا الشمس كورت ﴾ .

وفي سورة الانفطار (٤) ﴿ إذا السماء انفطرت ﴾ .

وفي سورة الانشقاق (٢) ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ .

ب- وورد أيضا في الشعر الفصيح وروداً الا يكاد يحصى كثرة .

وعلى سبيل المثال ورد في المفضليات نيفاً وخمسين مرة .

منها قول تأبط شرا :

ولا أقول إذا ما خلة صرمت ياربح نفسي من شوق وإشفاق .

وقول الكلبة :

إذا المرء لم يغش الكريهة أو شكت حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا .

وقول الشنفرى :

وإني لحلو إن أريدت حلاوتي وممر إذا نفس العزوف استمرت .

وقول عبد يغوث :

وكننت إذا ما الخيل شمصها القنا لبيقا بتصريف القناة بناينا .

وقول سويد :

وزن الأحلام إن هم وازنوا صادقوا اليأس إذا اليأس نصع .

وقول المرقش :

إذا علم خلفته يهتدى به بدا علم في الآل أغبر طامس .

وقول أفنون :

لعمرك ما يدري أمرؤ كيف يتقى إذا هو لم يجعل له الله واقيا .

* بحث للأستاذ عبد العليم السيد فوده (الخبير بالمجمع) .

وقول متمم :

وكان إذا ما الضيف حل بمالك تضمنه جار أشم منيع .

وقول ربيعة بن مقروم :

وفتيان صدق قد صبحت سلافة إذا الديك في جوش من الليل طربا
وشجوجه بالماء ينز حبابها إذا المسمع الغريد منها تحببا
وقول أبي ذؤيب :

وإذا المنية أنشبت أظفارها أفيت كل تميمة لا تتفع .

وجاء في جمهرة أشعار العرب كثير من هذا الاستعمال :

منه قول امرئ القيس :

إذا ما الثريا في السماء تعرضت تعرض أثناء الوشاح المفصل .
وقول النابغة :

إذا الركاب دنت عنها ركائبها تشذرت ببعيد الفتر خطار

وقول لبيد :

وإذا الأماني قسمت في معشر أو في بأعظم حظنا قسامها .

وقول عمرو بن كلثوم :

وإذا ما الملك سام الناس خسفا أبينا أن نقر الذل فينا .

وقول طرفة :

إذا أنت لم تتفع بودك أهله ولم تُنك بالبؤس عدوك فابعد .

ومن كل ذلك يمكن القول أن (إذا) تستعمل استعمالا فصيحا صحيحا بأن يليها

الاسم ، وبعده فعل ماض أو مضارع منفى بلم .

وتخريج ذلك عند جمهرة البصريين أن الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ،

وقالوا بذلك ليكون باب الشرط على وتيرة واحدة ، وهي أن التعليق يكون على

الأحداث التي تدل عليها الأفعال ، والأخفش والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة

يجعلون الاسم مبتدأ ، والجملة الفعلية بعده خبر له فتكون (إذا) مضافة إلى الجملة

الاسمية ، وليس بل لازم حصر إضافتها إلى الجملة الفعلية، بل أن الفراء جوز أن يفع بعدها اسمان (مبتدأ وخبر) من غير تقدير فعل .
كقول الشاعر :

إذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذاك المزرع
فابن عقيل ينسب إلى السيرافي قوله :
" لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا " .



الدورة الثانية والخمسون

١٩٨٥م - ١٩٨٦م

المسائل التي عرضتْ

- ١- إعراب الاسم المرفوع بعد إن الشرطية.
- ٢- إعراب الاسم المرفوع بعد لو الشرطية.
- ٣- أفعال بصيغة (تمفعّل) قديمة وحديثة.
- ٤- قياسية صيغ المبالغة.
- ٥- صيغ المبالغة والنقائض بصيغ الصفة المشبهة.
- ٦- أحكام العدد تيسيراً للتذكير والتأنيث في أدنى العدد.
- ٧-

أ — تحقيق أفعال المطاوعة.

ب — قياسية أفعال المطاوعة.

٨- في ضوابط الخبر.

٩- في ضوابط الحال.

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته النامنة عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٠ ووافق عليها المجلس جميعها على أن تعدل عبارة المسألة الثالثة .. " لا يجرى على قاعدة العربية " لنكون " لا يجرى على الفواعل المروية، عن علماء اللغة ".
ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ١٠ مارس ١٩٨٦ فوافق عليها جميعها بـصـ قراراتها .

الموضوع الأول :

إعراب الاسم المرفوع بعد إن الشرطية *

بحثت اللجنة هذا الموضوع لأن علماء اللغة ونقادها في هذا العصر الحديث تناولوا مسألة إعراب الاسم المرفوع بعد أن الشرطية ، وبعد استعراض آراء النحويين اتخذت اللجنة القرار التالي :

يجيء الاسم مرفوعا بعد إن الشرطية أحيانا في نصوص كثيرة في القرآن والشعر وللنحاة في إعرابه رأيان :

أ- رأى البصريين وهو أن هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور .

ب- ورأى الأخفش والكوفيين انه مبتدأ .

واللجنة تؤثر الأخذ بالرأي الثاني ، لأن فيه أخذاً بالظاهر واستغناء عن تقدير

ما لا يحتاج إليه الكلام ، وتيسيرا على المعلمين والمتعلمين

وتنظيرا بين إن ، وإذا الشرطيتين في مثل هذا الاستعمال .

* مع الموضوع بحث للأسناد عبد العليم فودة بعنوان : " إن الشرطية تدخل على الاسم المرفوع " .

الموضوع الثاني :

إعراب الاسم المرفوع بعد لو الشرطية *

استعرضت اللجنة آراء النحاة على اختلاف مدارسهم وانتهت بعد البحث إلى القرار التالي :

يقع بعد لو الشرطية الاسم الصريح مرفوعاً بفعل ، وذلك كثير في القرآن والشعر القديم .

- أ- وكثير من النحاة يرون هذا الاسم فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور .
 - ب - وآخرون (منهم سيبويه وغيره) يرون إعرابه مبتدأ .
- واللجنة تؤثر الرأي الأخير، لأن فيه استغناء عن تقدير مالا يحتاج إليه الكلام ، وأخذاً بالظاهر وتيسيراً على المتعلمين ، وتنظيراً (للو) بأن وإذا في مثل هذا الاستعمال .

* مع الموضوع بحث للأستاذ عبد العليم فودة بعنوان : " لو الشرطية يليها الاسم للمرفوع . "

الموضوع الثالث :

أفعال بصيغة تمفعل قديمة وحديثة *

استعرضت اللجنة آراء فقهاء العربية فيما ورد من صيغ على وزن تمفعل باستبقاء الحرف الزائد عند الاشتقاق وبعد البحث انتهت إلى القرار التالي :

تدعو الحاجة إلى اشتقاق صيغ على وزن (تمفعل) من كلمات مزيد فيها الميم على حسابان الميم أصلية مثل :
(تمحور - تمركز - تمفصل) ...

وعلى الرغم من أن ذلك لا يجرى على قاعدة العربية التي تلزم بالرجوع إلى الفعل المجرد للصوغ منه ، فقد ورد في مسموع العربية ما روعي فيه استبقاء الحرف الزائد وبخاصة الميم عند الاشتقاق كما في : (تمسكن - تمندل - تمنطق) ...
وقد علل فقهاء العربية ذلك بأن فيه استبقاء للمعنى ، وصيانة له من الاشتراك ، يضاف إلى هذا أن المجمع قد اتخذ من قبل قراراتين بالإجازة ؛ باعتبار توهم الحرف الزائد أصليا وطوعا لذلك لا ترى اللجنة بأسا في إجازة ما يشيع في التعبير العلمي من هذا القبيل ...

* ووفق على القرار على أن تعدل عبارة " لا يجرى على قاعدة العربية " لتكون : " لا يجرى على القواعد المروية عن علماء اللغة " .

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : " أفعال بصيغة تمفعل قديمة وحديثة " .

الموضوع الرابع :

قياسية صيغ المبالغة *

بحثت اللجنة مدى إجازة صوغ أمثلة المبالغة من الأفعال الثلاثية متعدية ولازمة وبعد استقراء ما سبق للمجمع أن عرض له من قبل من القول بقياسية صوغ " فَعَال " " وفَعُول " من اللازم والمتعدى ، وما نقل عن البصريين في هذا الصدد انتهت إلى القرار التالي :

درج المؤلفون المحدثون في نحو العربية على القول بأن صيغ المبالغة سماعية كلها ، كما جرت على ذلك كتب القواعد التعليمية في معظم البلاد العربية ، وبخاصة مصر ، وفي جمهرة كتب النحو المتداولة أنها تصاغ من الأفعال المتعدية .

ورعيا لما عرض له المجمع من قبل من القول بقياسية صوغ فَعَال وفَعُول من اللازم والمتعدى وهما من صيغ المبالغة الخمس المشهورة ، وكذلك قياسية صوغ فَعِيل من اللازم والمتعدى ، وصوغ فُعْلَة بإطلاق ، وهما من صيغ المبالغة غير المشهورة ، واستظهرا بما نقل عن البصريين من أن الأمثلة الخمسة منقاسة في كل ثلاثي متعد ، وبما ورد به السماع بكثرة من اللازم .

ترى اللجنة :

إجازة القول بقياسية صوغ أمثلة المبالغة من الأفعال الثلاثية متعدية ولازمة .

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : " قياسية صيغ المبالغة " .

الموضوع الخامس :

صيغ المبالغة والتقاؤها بصيغ الصفة المشبهة :
 صيغتا فَعِيل وفَعِل من صيغ الصفة المشبهة *

ترى اللجنة مع تسليمها بأن صيغ المبالغة الخمس قياسية في اللازم والمتعدى :

أن صيغتي فَعِيل وفَعِل من صيغ الصفة المشبهة الدالة على الثبوت
 والاستمرار لا طراد قياسها فيها ...

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان " صيغ المبالغة والتقاؤها بصيغ الصفة المشبهة " .

الموضوع السادس :

أحكام العدد تيسيراً للتذكير والتأنيث في أدنى العدد

رأت لجنة الأصول أنها بهذا الموضوع تعرض من ألوان التيسير ما استقر عليه رأى النحاة ، وأن مشكلة أحكام العدد أضعف ما فى الاستخدام العصرى للغة العربية وقد بحثت اللجنة هذه المسألة وانتهت إلى ما يأتى :

السائد المتعارف فى قواعد العربية فى أحكام العدد هو المخالفة فى التذكير والتأنيث بين أدنى العدد — وهو من الثلاثة إلى العشرة — ومعدوده ، فيقال : ثلاثة رجال وثلاث بنات . ولكن الاستظهار لما قال به جمهرة النحاة فيما أثر عنهم يبين منه أن ما كان لفظه مذكراً ومعناه مؤنثاً ، وكذلك ما كان لفظه مؤنثاً ومعناه مذكراً ، يجوز معه الوجهان : المطابقة والمخالفة بين أدنى العدد ومعدوده فى التذكير، والتأنيث . فيقال مثلاً: خمسة عيون أو خمس عيون ، ويقال: ثلاث شخص أو ثلاثة شخص ، ويقال مثلاً : أربع بطات وأربعة بطات . وفى إجازة ذلك ما يرفع الحرج عن يده فى مراعاة قاعدة المخالفة .

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان " فى أحكام العدد نبسیر التذكير والتأنيث فى أدنى العدد "

الموضوع السابع :

تحقيق أفعال المطاوعة وقياسيتها

سبق للمجمع أن وضع ضوابط لأفعال المطاوعة، وقد أعادت اللجنة النظر في هذا ، وقام الأستاذ الدكتور شوقي ضيف بمراجعة أفعال المطاوعة في كل مطولات النحو واستطاع أن يضبط الباب بصيغ قياسية وغير قياسية — وعلى هذا فالمسألة مراجعة لقرارات جمعية سابقة ، أضافت إلى ما سبق . وفيها بعض ما كشفت عنه المراجعة في تحقيق الدقة في بيان المقيس وغير المقيس .. وبعد مناقشة اللجنة لهذه المسألة اتخذت فيها القرار التالي :

عبر جمهرة النحاة بأفعال المطاوعة — عن الأفعال التي تدل على قيام الفاعل بالفعل وقبول أثره — فهي بهذا التعبير تتناثر أحكامها وضوابطها في أبواب من النحو والصرف وفقه اللغة ، ومن ناحية التعدي واللزوم ، ومن ناحية صيغها المتعددة ، ومن ناحية دلالة الحروف الزائدة فيها .

ولما كان بعض النحاة قد عبر عن المطاوعة باللزوم فإن ذلك التعبير أجمع لشتات موضوعها وأبين في الدلالة عليها ، إذ أن الفعل المسمى بالمطاوع ليس إلا فعلا تحول من فعل متعد إلى فعل لازم ، ودلالة اللزوم هي قيام الفاعل بالفعل وحدوث أثره فيه .

وعلى هذا يتسنى تحديد ضابط المطاوعة بأن الفعل المتعدى ينقاس تحويله إلى اللزوم في صيغ متعددة ، تنحصر في ضوابط مقررّة .

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان " أفعال المطاوعة " .

— للأسناد محمد شوقي أمين بعنوان : " قول في تحقيق ما يسمى أفعال المطاوعة " .

— ومذكورة له بعنوان : " تنمة القول في تحقيق أفعال المطاوعة " .

أ- صيغ قياسية :

١- انفعّل لكل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية ما لم تكن فاء الفعل أحد حروف (ولنمر)

٢- افعلّ لكل فعل ثلاثي متعد إذا أريد به الدلالة على أصل الفعل مثل : حبست الماء فاحتبس ، وكذلك لكل فعل ثلاثي دال على معالجة حسية إذا كانت فاؤه أحد حروف (ولنمر)

٣- تفعلّ لكل فعل ثلاثي مضعف العين مطلقا مثل : علمته فتعلم .

٤- تفعلّل لكل فعل على فعلل وما ألحق بها مثل : دحرجته فتدحرج .
ب - صيغ غير قياسية .

١- تفاعلّ لكل فعل على صيغة فاعل مثل : باعدته فتباعد وهي نادرة .

٢- فَعَّلْ مثلثة العين : لكل فعل مضعف العين مثل : قعدته فقعد وشجعته فشجع وعلمته فعلم ، وهي صيغة نادرة تلتبس بدلالة الفعل الأصلية .

٣- أفعلّ مثل : قشعت الريح السحاب فأقشع ، وقد أنكرها الزمخشري وقال إنها للصيرورة .

٤- استفعلّ مثل أحكمه فاستحكم ، وأنكرها ابن هشام وقال إنها للصيرورة أيضا .

الموضوع الثامن :

ضوابط الخبر

بعد البحث والمناقشة انتهت اللجنة إلى القرار التالي :

تجمع الكتب النحوية التعليمية أو تكاد على أن الخبر يجب أن يطابق
مبتدأه في أمرين ، النوع والعدد ، وهذا الضابط على إطلاقه يعارض
ما يجرى به الاستعمال الفصيح في منثور ومنظوم كما في قولك :
الحياة نظام والبيت طبقات

ولكي تتضمن ضوابط الخبر معظم الأمثلة من هذا القبيل
يجب أن يحصر شرط التطابق في الخبر المشتق (وحده) أو ما هو بمنزلته ،
كما جاء ذلك في أقوال بعض النحاة .

* وافق المؤتمر على نص القرار على أن تحذف كلمة (وحده)
مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : " ضوابط الخبر " .

الموضوع التاسع :

في ضوابط الحال

بعد البحث والمناقشة انتهت اللجنة إلى القرار التالي :

المشهور في كتب النحو التعليمية والدراسية في تعريف الحال أنه
 لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أو كليهما أو ما في معناهما وهذا الضابط
 النحوي لا يستوعب من الجملة الحالية ما رابطه الواو وحدها ، كما في قولك
 تسلك اللص وأهل البيت نيام . فالحال هنا ليست نفس صاحبها في المعنى ، كما
 يقول بذلك أئمة من النحاة ، والأمثلة على هذا تفوق الإحصاء ، وهي سائغة
 ليس في فصاحتها جدال وعلى هذا يجب أن تتسع ضوابط الحال ، فيقال :
 إن الحال لبيان ما انبهم من هيئة تصاحب أو تلايس صاحب الحال من الفاعل أو
 المفعول أو كليهما .

إن الشرطية تدخل على الاسم المرفوع

من القرآن الكريم :

﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فَأَجِرْهُ ﴾ . (٦ / التوبة)

﴿ وإن امرؤ هلك ليس له ولد ﴾ (١٧٦ / النساء)

﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما فيما أن يُصلحا بينهما صلحاً ﴾ (١٢٨ / النساء)

ومن الشعر :

قال طرفة (١)

وإن ناصح منك يوماً دنا فلاتنأ عنه ولا تقصه

وإن باب أمرى عليك التوى فشاور لببياً ولا تعصه

المتوكل الليثي (٢)

لسنا وإن أحسابنا كرمت يوماً على الأحساب نكل

العباس بن مرداس (٣)

رسول امرئ يهدى إليك رسالة فإن مَعشراً جادوا بعرضك فابخل

أبو تمام بن عازب الضبي (٤)

وإن منطق زل عن صاحبي تعقبت آخرذا معتقب

العباس بن مرداس (٥)

وحارب فإن مولاك حادر نصره ففي السيف مولى نصره لا يحادر

المساور بن هند (٦)

* للأستاذ عبد العليم فودة — الخبير بالمجمع .

(١) ديوان طرفة

(٢) الحماسة ٣٣٩/٢

(٣) الحماسة ١٧٢/١

(٤) الحماسة ٢٣٠/١

(٥) الحماسة ١٧٤/١

(٦) الحماسة ١٨٢/١

ولتعلمن ذبيان إنْ هي أعرضت أنا لنا الشيخ الأغر الأكبر

أوس بن حبناء (١)

فإنْ أنت لم تقدر على أن تُهينه فذره إلى اليوم الذي أنت قادره

سعد بن ناشب (٢)

لا توعدنا يابلال فإننا وإن نحن لم نشقق عصا الدين أحرار

العديل بن الفرخ العجلي (٣)

وإن نحن نازلنا هم بصوارم رَدَوْا في سراييل الحديد كما نَرُدِّي

عروة بن الورد (٤)

فإن نحن لم نملك دفاعا بحادث تلم به الأيام فالموت أجمل

عاود هراة وإن معمورها خربا (٥) فإن أنت لم ينفحك علمك فانتسب

السموأل بن عاديات :

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل

ونلاحظ في تلك الأساليب ان الاسم وليه فعل ماض بكثرة أو مضارع منفى بلم وهو

في حكم الماضى وهذا هو الاختيار (٦)

وكونه مضارعا دون لم ضرورة (٧)

كقول الشاعر :

يثنى عليك وأنت أهل ثنائيه ولديك إن هو مستزدك مزيد

ورأى البصريين (٨) في هذه الأساليب أن الاسم مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف

(١) الحماسة ٢٧١/١

(٢) الحماسة ٢٢٧/١

(٣) الحماسة ٣٠٩/١

(٤) الحماسة ٢٦/٢

(٥) الحماسة ٣١/٢

(٦) المفصل ١٠/٩

(٧) الهمع ٥٩/١

(٨) الاشمونى ١٢/٤٢ ، همع ٥٩/١

يفسره المذكور ^(١) لأن حرف الشرط لا يليه إلا الفعل ويفتح إن تقدم الاسم فيه على الفعل . فأما أن خاصة فلفوتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط الى غيره توسعوا فيها فأجازوا فيها الفصل بالاسم ، فإن كان بعدها فعل ماض في اللفظ لا تأثير لها فيه فالفصل حسن ، وجاز في الكلام ، وحال السعة والاختيار وشبهته بما ليس يعامل من الحروف نحو همزة الاستفهام ^(٢)

وإن كان بعدها فعل مضارع مجزوم قبح تقدم الاسم إلا في الشعر لأنها قد جرت بعد الأعمال وظهره مجرى لم ولما فكما لا تقول :

لم زيد يقم إلا في ضرورة الشعر لا تقول إن زيد يقم أقم إلا في ضرورة الشعر ، فعلى هذا نقول إذا وليها الفعل الماضي إن زيد ركب ركبت ، وقال تعالى: ﴿ إن امرؤ هلك ﴾ ^(٣)

وأبو الحسن الأخفش : يجعل هذا الاسم مبتدأ ^(٤)

ترى اللجنة إعراب الاسم في هذه الحالة مبتدأ أخذا بالظاهر وتيسيرا في الإعراب واستغناء عما لا يحتاج إليه الكلام .

وإجراء لان مجرى إذا في إبلائها الجملة الاسمية .

وهذا الرأي يبسر الأمر فيما إذا وقع الاسم التالي لحرف الجزاء وكان بعده فعل واقع على ضميره ، فالنحاة يقولون بإضمار فعل ناصب لهذا الاسم وهذا النصب لازم ، كما في قول النمر بن تولب ^(٥)

لا تجزعي إن منفسا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وعلى القول بأنه مبتدأ لا يلزم إضمار هذا الناصب ^(٦)

(١) همع ٥٩/٢ ، الاشموني ١٢/٤ (٦)

(٢) الانصاف المسألة ٨٥ ص ٣٥٩

(٣) المفصل ٩/٩

(٤) الانصاف المسألة ٨٥/ ص ٣٥٩

(٥) المفصل ٣٨/٢

(٦) قال ابن يعنث ولو على رفع تقدير ان هلك منفس لجاز لأنه اذا أهلكه فقد هلك .

ومثل ذلك وجدته في الأغاني^(١) وهو قول أبي الطمحان القيني :

إذا كان في صدر ابن عمك إحنة فلا تستثرها سوف يبدو دفينها
وإن حمأة المعروف أعطاك صفوها فخذ عفوه لا يلتبس بك طينها
فيمكن إعراب (منفسا) ، (حمأة) مبتدأ لا مفعولا به لفعل محذوف .



لو الشرطية يليها الاسم المرفوع

يقع بعد لو اسم مرفوع يليه فعل يقع عليه ، وأمثلة ذلك كثيرة :
 قوله تعالى : ﴿ قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق ﴾ .
 قول حاتم : لو ذات سوار لطمتنى .
 وقول عمر لأبى عبيدة : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة .
 وقول الشاعر :

لو غيركم على الزبير بحبله أدى الجوار إلى بنى العوام
 وقول الآخر :

أخلأى لو غير الحمام أصابكم وكلن ما على الموت معتب
 وقول المتنبي :

ولو قلم ألفيت في شق رأسه من السقم ما غيرت في خط كاتب
 وللنحاة في تخريج هذا الاسم المرفوع رأيان :

أ- أن يكون مرفوعاً لفعل محذوف يفسره المذكور وذلك رأى البصريين .
 ب - ويرى غير البصريين أنه مبتدأ ، ففي الهمع ٦٦/٢ " ويليهما جزأ ابتداء اختياراً
 فيقال لو زيد قام خلافاً للبصرية " .

وتؤيد اللجنة هذا الرأي لأن فيه استغناء عن تقدير مالا يحتاج إليه الكلام ، وأخذاً بما
 هو ظاهر ، وتيسيراً على المتعلمين وتنظيراً (للو) بأن وإذا في مثل هذا
 الاستعمال ، ولأن الجملة الاسمية غير المشتتة على فعل قد وليها .
 في مثل :

لو في طهية أحلام لما عرضوا دون الذى أنا أرميه ويرمينى
 ولأنه وليها كثيراً المصدر من (أن واسمها وخبرها) من مثل
 قوله تعالى : ﴿ ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ﴾ (١٠٣ / البقرة)

ورأى النحاة لهذا المصدر أنه مرفوع عند الجميع .
فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء ولا يحتاج إلى خبر لاحتمال صلتها على
السند والمسند إليه .
وقيل الخبر محذوف يقدر أي _ ولو ثابت إيمانهم
وقال ابن عصفور مقدر مؤخرا أي ولو إيمانهم ثابت
وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري أنه فاعل لثبت مقدر .
ويؤخذ من ذلك أن لو يليها الاسم المرفوع ويعرب مبتدأ إذا كان مصدرا مؤولا كما
سبق .
والقول بذلك إذا كان اسما صريحا غير مصدر في مثل (لو ذات سوار لطمتنى)
يجعل الباب على وتيرة واحدة .

*

* *

* * *

أفعال بصيغة " تمفعّل " قديمة وحديثة*

من المعروف أن العربية تميزت من بين أخواتها الساميات بكثرة التفنن في صيغ الأفعال والتنويع فيها، على نحو ما نرى في الفعل الثلاثي ومزيداته، وهي عند سيبويه اثنتا عشرة صيغة على هذا النمط، أفعال - فعّل - فاعل - تفعلّ - تفاعل - افتعل - انفعّل - أفعّل - استفعّل - افعّول - افعّول - افعّال. واستدرك النحاة واللغويون عليه سبع صيغ ، هي:

أفعل ومثالها : أدبج إذا لبس الديباج.
 افعلّى ومثالها : اجأوى الفرس إذا علتة كدرة.
 افعلّل ومثالها : اهبيخ الرجل إذا تبختر في مشيته.
 افعّول ومثالها : اعثرجج البعير إذا أسرع.
 افوئعل ومثالها : اخوئصل الطائر إذا أخرج حوصلة.
 افعلّلى ومثالها : اسلنقى الرجل إذا نام على ظهره.
 افعلّال ومثالها : اسحنكك الليل إذا اشتدت ظلمته.

ولفتني في هذه الصيغ السبع المستدركة على سيبويه أن النحاة واللغويين عزّ عليهم أن يجدوا لكل منها في اللغة أكثر من مثال واحد، وهو مثال - كما نرى - نادر وشديد الغرابة ، ولعل ذلك ما جعل سيبويه يهملها جميعاً. وكان أولى باللغويين والنحاة أن يستدركوا على سيبويه صيغة " تمفعّل " التي ساق لها ابن جني في كتابه الخصائص ستة أمثلة واحتج لها قائلاً :

" جاء تمسكن وتمذرع وتمنطق وتمنذل وتمخرق وتمسلم، فتحملوا ما فيه تبقيّة الزائد مع الأصل في حالة الاشتقاق ، كل ذلك توفية للمعنى وحراسة ودلالة عليه ألا ترى إذا قالوا تدرّع وتمسكن عرّضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم: أمن الدرع والسكون أم من المدرعة والمسكنة .. وفي هذا حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقروه إقرار الأصول".

* للدكتور شوقي ضيف - عضو المجمع .

وابن جني لا يثبت وهذه الأمثلة صيغة " تمفعّل " فحسب ، بل يضيف احتجاجا لها ذا شقين، أما الشق الأول فهو أن العرب لجأت إلى هذه الصيغة للفرقة بين دالّتين = دلالة الفعل المشتق من الحروف الأصلية ودلالة الفعل المشتق منها ومما زيد معها من الميم . ويوضح ابن جني ذلك في الفعلين: تدرع وتمسك فإن مجردهما تدرع وسك، ودلالة المجرد فيهما تغاير دلالة المزيد، فتدرع لبس درع الحرب وتمدرع: لبس مُدرعة أو قميصا من الصوف؛ وسكن من السكون ضد الحركة، وتمسك من المسكنة أي الفقر؛ وبالمثل تنطقت المرأة إذا شدّت شقة إلى وسطها ترخى بها أعلى ثوبها إلى الأرض، وتمنطق الرجل إذا لبس منطقة، ويقال تتدل الرجل إذا أزال الوسخ عن نفسه وتمنل إذا تمسح بالمنديل كما يقال تخرق الرجل إذا أكثر من الكذب وتمخرق في الكرم إذا أسرف فيه قولهم هو مخراق في الجود، ويقال أسلم الرجل إذا دخل في الإسلام وواضح أن صيغة تمفعّل في الأمثلة كلها تعبر عن دلالة خاصة بجانب دلالة الفعل قبل زيادة الميم فيه، وأثبتت المعاجم القديمة من هذا الباب: تَمَرَأَ الرجل: إذا نظر في المرأة بجانب رأى إذا نظر بالعين. وفي الحديث لا يَتَمَرَأُ أحدكم في الماء أي ينظر وجهه فيه. تَمَرَّقَ الرجل: إذا اتكأ على مرفقة أي مخدة بجانب رفق به وترفق إذا تلطّف به وحسن صنيعه .

تمكحل الرجل: إذا تناول مكحلة ليكتحل بها بجانب كحل العين إذا فيها الكحل. تمولى الرجل: إذا تشبه بالموالي أي السادة بجانب ولي الشيء وتولده إذا تقلده وواضح أن تلك الأفعال مثل سابقتها اشتقت من كلمات مزيدة بالميم لدلالات جديدة بجانب دلالات كلماتها المجردة من الميم.

ويكمل ابن جني احتجاجه للصيغة التي بنيت على أساسها هذه الأفعال؛ وهي صيغة " تمفعّل " فيقول أن للحرف الزائد في الكلمة عند العرب كحرف الميم في هذه الصيغة ما للحرف الأصلي من حرمة في الاشتقاق. وواضح من الشق الأول في الاحتجاج أن العرب تصنع ذلك حين تريد التعبير عن دلالات جديدة بجانب دلالات الكلمات

المجردة ؛ مما يجعل الحرف الزائد في الألفاظ يأخذ حكم الحروف الأصلية ؛ وبذلك كله يكون ابن جني أول من سجل هذه الصيغة " صيغة تمفعّل " بما ذكر لها من أمثلة؛ ولم يكتف بذلك فقد وضع في يدها احتجاجاً قوياً سديداً. ولعل من الطريف أنه تبنى من هذه الصيغة أفعال كثيرة تشيع في اللغة العصرية مما يدل على أنها لا تزال حية في السليقة العربية إلى اليوم، ومن أمثلتها الأفعال التالية:

تمألت عليه: إذا سخر منه وأسمعه مالا يرضيه بجانب ألتة إذا نقصه.

تمحلس له: إذا تقرب إليه وتزلف بجانب حلس به إذا لزمه.

تمخطر: إذا مشى في بطاء مدلاً معجباً بنفسه بجانب خطر في مشيه إذا اهتز.

تمحورت الدولة: إذا كونت مع دولة أو دول محورا سياسياً بجانب حور الكلام وتحاور فيه.

تمرّج: إذا ركب مرجوحة أو أرجوحة بجانب رجح الشيء إذا ثقل وترجح إذا تحرك.

تمرّج: إذا اصطنع المرجلة أو الرجولة بجانب ترجل إذا مشى على رجليه ومثلها ترجّل .

تمرقع: إذا أفرط في المرقعة والصفافة بجانب رقع أي حمق.

تمركزت الأفكار في السلام: فهو مركزها الذي تلتقي عنده بجانب ركز الرمح إذا ثبتته وعرّزه.

تمسخر به: إذا اتخذ مسخرة بجانب سخر منه.

تمروح بالمروحة: إذا حركها لتجلب إليه نسيم الهواء بجانب راح وراوح ضد غدا.

تمسمر الباب: إذا شدّ شدّاً قوياً بمسمار بجانب سمّر لأن أهم معانيها تحدث مع آخرين ليلاً ، ولها معان أخرى.

تمشور : إذا سار مشواراً طويلاً أو مشاوير متعددة بجانب شار إذا سار مسرعاً.

تمطوح : إذا بعد جداً كأنما ألقى بمطواح بعيداً جداً، بجانب طلح بمعنى تاه وضل.

تمظهر: إذا عني بمظهره بجانب ظهر.

تمعجن : الدقيق إذا اشتد عجنه، بجانب عجنه.
 تمعظم : إذا ادعى العظمة بجانب عظم أي صار عظيماً.
 تمعلم : إذا ادعى المعلمة بجانب علم وعلم.
 تمفصل : تحرك بما يشبه التحرك بمفاصل بجانب فصل.
 تمكرم : إذا أصنع مكرمة بجانب كرم وتكرم إذا تكلف الكرم.
 تملعن : إذا ازدادت ملعنته بين عارفيه بجانب لعنه ولعنه.
 تمنظر : إذا أعجب بمنظره أو بفكره أكثر مما ينبغي بجانب نظر الشيء وتنظره إذا تأمله ببصره.

ويمكن للعلميين أن يستخدموا هذا الفعل في النظر بالمنظار.
 تمهزأ به : إذا جعل منه مهزأة وسخرية، بجانب هزأ به إذا سخر.
 تمهمز : كأنما يتحرك بمهماز، بجانب همزه إذا دقق وحركه.
 ووراء هذه الأفعال العشرين أفعال أخرى بصيغتها تتداول في اللغة المعاصرة، وحرى بنا أن ندخل أمثاتها ومشتقاتها في معاجمنا الحديثة، وتفرض علينا ذلك سنن العربية التي تفتح أبوابها - وطالما فتحتها - لاشتقاقات كثيرة في المواد اللغوية، سواء في باب الأفعال أو في باب الأسماء، رغبة متأصلة فيها لتعيين المدلولات والصفات وتخصيصها وتحديدتها تحديداً دقيقاً؛ ومعروف أنها كانت تجيز قديماً للشعراء أن يشتقوا الأسماء والأفعال ويرتجلوها حسب حاجاتهم الدلالية على نحو ما نعرف عن ربيعة - وينبغي أن نستغل دائماً هذه الظاهرة في العربية لتتميمها باشتقاقات مستحدثة بُنيت على غرار اشتقاقات قديمة، وعلى نحو ما نرى الآن فيما استحدثته اللغة المعاصرة من أفعال مشتقة على غرار أفعال قديمة وجميعها من بناء واحد أو صيغة واحدة هي صيغة " تمفعّل ".

وحرى بنا أولاً أن ندخل هذه الصيغة مع صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة الاثني عشر التي أحصاها سيبويه، لوفرة ما جاء على بنائها قديماً وحديثاً، وبدون ريب هي أولى أن تسلك مسلك تلك للصيغ من صيغة " افعلول " التي أثبتها سيبويه في صيغ

الثلاثي المزيد الاثنى عشر ذاكراً لها مثالين هما اجلوّد البعير إذا أسرع في السير واعلوّط الرجل البعير إذا ركبه ، ومثلهما أخروّط بهم السير إذا اشتد. والكلمات الثلاث من غريب اللغة المهجور ، ومع ذلك فتح لها سيبويه باباً في أبنية، الفعل الثلاثي المزيد ، ولا شك في أن صيغة تمفعّل أولى منها في الانتظام بين تلك الأبنية وأيضاً أمثلتها القديمة والحديثة أولى من أمثلة صيغة افعلول المهجورة بأن تدرج في المعاجم الحديثة. ويفيدنا ذلك فائدة مهمة في تصحيح لغة العامة لأنها تنطق الأفعال الحديثة الصيغة "تمفعّل" بتسكين التاء، فنقول: اتمألت - اتمحّلس - اتمخّطر - اتمرّجح وهلم جرا - ولابد أن أشير إلى أن المجمع كان قد درس الاعتماد بالحرف الزائد في اشتقاق بعض الكلمات وانتهى في سنة ١٩٦٥ إلى إجازة معاملته معاملة الحرف الأصلي مستضيئاً في ذلك ببعض كلام ابن جني الذي أثبتناه، ومشترباً أن يتداول المعاصرون أمثلته وأن تتضح الحاجة إليها، وأفعال صيغة "تمفعّل" العصرية التي ذكرناها متداولة وتحس إليها الحاجة في الأداء اللغوي إذ جميعها مشتقة من الفاظ وأمّهات مزيدة بالميم، ولا توجد في اللغة أفعال تؤدي حيزها بمادتها في الدلالة والصفة . ونخلص من كل ما قدمنا إلى أنه ينبغي أن تضاف صيغة "تمفعّل" إلى أبنية الفعل الثلاثي المزيد في كتب التصريف واللغة ، كما ينبغي أن يضاف ما صيغ على أساسها حديثاً إلى معاجمنا المعاصرة وإلا كان مثلنا مثل من يريد الحجر على العربية وحرمانها من النمو والتطور، وهما حقان ثابتان من حقوقها اللغوية وجوهران أصيلان في بنيتها وبنية اللغات جميعها.

المراجع :

- كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ٢/٢٣٠ وما بعدها.
- الاستدراك على سيبويه للزبيدي (طبع روما) ص ٣٩.
- الخصائص لابن جني (طبع دار الكتب المصرية) ١/٢٢٨.
- شرح الشافية للرضي (طبعة القاهرة) ١/٨٣ وما بعدها.
- المزهر للسيوطي (طبعة دار احياء الكتب العربية) ٢/٤١.
- جمع الهوامع للسيوطي (طبع دار البحوث العلمية بالكويت) ٦/٢٢ وما بعدها.
- كتاب في أصول اللغة لمجمع اللغة العربية ١/٤٤ وما بعدها و ٣/٣٢٦ وما بعدها.

*

*

*

*

*

*

نحو تيسير النحو

قياسية صيغ المبالغة*

١- إذا نقصينا ما سلف للمجمع من قول في صيغ المبالغة ، بان لنا أنه طرق بابها غير مرة تودد إليها ، وتردد عليها حيناً بعد حين، وكان في جملة ذلك يترجى أمرين: تطويع الدلالة ، وتوسيع الاستخدام. وموجز ذلك ما يأتي:

- أ- صحة صوغ " فعالة " اسماً للآلة.
- ب- صحة صوغ " فعال " للصانع.
- جـ - صوغ " فعال " للمبالغة من اللازم والمتعدي.
- د- صوغ " فَعِيل " بكسر الفاء وكسر العين المشددة لإفادة المبالغة من اللازم والمتعدي.

هـ - صوغ " فُعلة " بضم الفاء وفتح للدلالة على الكثرة والمبالغة.

و- مجيء صيغة " فعول " للمبالغة من الأفعال اللازمة أو المتعدية.

ويلاحظ في قرارات المجمع حول هذه الصيغ أنه كان بين أن يطلق القول بصحة الصوغ، دون قيد التعدي في الأفعال، وأن ينص على صحة الصوغ من اللازم والمتعدي، ويلاحظ أن من لبين هذه الصيغ صيغة فَعَل بكسر الفاء وتشديد العين وصيغة فُعلة بضم الفاء وفتح العين، وكلاهما من صيغ المبالغة غير الخمسة المشهورة.

٢- ومع ذلك كله، مازال أمام الباحث سؤال يعرض له، دون أن يستظهر الجواب عنه في يسر، ذلك السؤال هو مقطع الرأي في صيغ المبالغة. أيقاس صوغها أم هو مقصور على السماع ؟ وهل يعم ذلك صيغ المبالغة جميعاً وهي قرابة عشرين صيغة، هل يشترط التعدي في الأفعال للصوغ منها ؟

* للأستاذ : محمد شوقي أمين - عضو المجمع .

لم يكن ذلك جلية في الظاهر من الضوابط ، بل شاع بأن صيغ المبالغة لما
تجىء من الأفعال المتعدية ، وأنها كلها سماعية . وفيما أذكر أن ذلك ما سجله كتاب
القواعد الأساسية الذي أخرجته وزارة التربية والتعليم شاملا لأبواب النحو
والصرف .

وأصدرت منه طبعات تلو طبعات .

٣- على أن تصفح أقوال النحاة ومن خلفهم من أصحاب الشروح والحواشي وغيرها
يتيح لنا أن ننتهي في الحكم على صيغ المبالغة إلى رأي جميع وهنا بعضها:-

أ- يقول ابن هشام في " شذور الذهب " وشرحه : " ما حول : من فاعل إلى فعالة
أو مفعال أو مفعول أو فعول بكثرة أو فعيل أو فعل بقلة "

ب - وفي " ألفية ابن مالك " :

فعال أو مفعال أو فعول في كثرة من فاعل بديل

فيستحق ما له من عمل وفي فعيل قل ذا وفعل

يقول " الأشموني " :

" كثيرا ما يحول اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة بقصد المبالغة والتكثير .

وفي الصبان :

قوله : " كثيرا ما يحول ، أخذ الكثرة من قوله " بديل " ، لأنه صيغة مبالغة
وأحسن منه أن يقال : أخذها .

من قوله : " وفي فعيل قل ذا وفعل " .

ج - وفي حاشية " يسر " على شرح الشيخ خالد لأوضح المسالك " .

ما قاله " أبو حيان " ، وهو : " هذه الأمثلة الخمسة على مذهب البصريين منقاسة في

كل فعل ثلاثي متعد " ، وعقب عليه " الدنوشري " .

بقوله : " وتقييده بمذهب البصريين فيه نظر " .

٤- يستخلص من هذه الآراء ، ومما رجع إليه المجمع من آراء في قراراته السابقة ما يأتي :

- أ- أن بعض النحاة رأى أن صيغ المبالغة كلها سماعية .
- ب - وأن بعضهم يرى كثرة صوغ فعال ومفعال وفعل ، وقلة فاعل وفعل .
- ج - أن بعضهم يرى الصوغ من الأمثلة الخمسة .
- د - أن النحاة يكادون يجمعون على شرط التعدي .
- هـ - أن المجمع أقر قياسية الصوغ لفعال وفعالة وفعل من الأمثلة الخمسة ، وكذلك أقر قياسية فَعِيل بكسر الفاء وكسر العين المشددة وفُعْلة بضم الفاء وفتح العين من صيغ المبالغة غير المشهورة .
- و - أن المجمع تجاوز عن شرط التعدي في بعض ما أقر نصًّا ، وفي بعضه تضيُّمًا . وذلك استنادًا إلى المسموع بكثرة .
- ٥ - ويتضح من حصيلة ذلك ، كما يتضح من القرارات الجمعية والمذكرات التي كتبها حول هذه القرارات أعضاء المجمع - أنه قد آن لنا أن نحسم القول في صيغ المبالغة جميعًا من حيث قياسية الصوغ ، أولاً ومن حيث الإطلاق في لزوم الفعل أو تعديه أخيراً . ولنا فيما قال به بعض النحاة وفيما أثر عن العرب من الشواهد منادح شتى لا مندوحة واحدة .

بعض المراجع :

- ١- الكتاب لسيبويه .
- ٢- الشذور وشرحه .
- ٣- التصريح وحاشية يس .
- ٤- الأشموني وحاشية الصبان .
- ٥- مجموعة القرارات الجمعية .
- ٦- في أصول اللغة - الأول والثاني .
- ٧- القواعد الأساسية (كتاب وزارة التربية والتعليم) .

صيغ المبالغة والتقاؤها بصيغ الصفة المشبهة

(أ) - صيغ المبالغة

هي أبنية متعددة محوَّلة عن اسم الفاعل المشتق من أفعال ثلاثية متعدية أو لازمة للدلالة على المبالغة والكثرة ، وأوسعها دورانا في اللغة خمس حكاها كلها سيبويه ، هي :

١- فَعَّال مثل : رَزَقَ - وَهَّبَ - فَتَّاحَ - ضَرَّابَ - غَدَّارَ - شَرَّابَ - نَوَّامَ - نَمَّامَ - أَكَّالَ - نَهَّابَ .

ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم لتدلَّ على الصانع صاحب الحرفة مثل : نَجَّارَ - بَنَاءَ - حَدَّادَ - سَبَّاكَ .

٢- مِفْعَال مثل : مِطْعَانُ - مَهْذَارُ - مِعْطَارُ - مَنَحَارُ - مَضْحَاكُ - مَفْسَادُ - مَصْلَاحُ - مَكْثَارُ .

ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم للدلالة على اسم الآلة مثل : مَضْرَابُ - مِيزَانُ - مَنَشَارُ - مِفْتَاحُ - مَنَقَاشُ .

٣- فَعُول مثل : غَفُورٌ - فَخُورٌ - شَكُورٌ - ضَحُوكٌ - حَقُودٌ - صَبُورٌ - هَجُومٌ - أَكُولٌ طَهُورٌ . ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم للدلالة على اسم المفعول مثل : رَسُولٌ - ذَلُولٌ .

٤- فَعِلَ مثل : حَذَرَ - مَزَقَ - جَزَعَ - طَرَبَ - عَجَلَ - قَنَعَ - غَضِبَ وتستخدم هذه الصيغة كثيرا في الصفة المشبهة حتى لتكون قياسية فيها على نحو ما سينصح عما قليل .

٥- فَعِيل مثل : رَحِيمٌ - قَعِيدٌ - شَرِيدٌ - فَتِيْتُ - عَنِيدٌ - سَحِيقٌ - قَدِيرٌ - عَلِيمٌ - سَمِيعٌ . وتستخدم هذه الصيغة كثيرا في الصفة المشبهة ، حتى ليطرده القياس فيها

على نحو ما سنرى عما قريب .

ويذكر سيبويه أن العرب تستعمل الصيغ الأربعة الأولى في المبالغة أكثر من استعمالها لصيغة فعيل ، إذ يقول : " إن الأصل الذي تجرى عليه دلالة المبالغة هو فعول ومفعال وفَعَّال وفَعِّل ، وقد جاءت فيها صيغة فعيل " أي أنها أقل أخواتها استعمالاً فيها . ووافقه ابن مالك في الثلاثة الأولى وسوى بين صيغتي فَعَّل وفَعِّل في ندرة الاستعمال للدلالة على المبالغة . ووضح من الأمثلة السابقة أن صيغ المبالغة جميعاً تصاغ من الأفعال المتعدية وكذلك من الأفعال اللازمة كما في مثل : نَمَّام — مضحاك — ضحك — جَزَع — قعيد .

وفي رأى سيبويه وأصحابه من البصريين أنها حين تصاغ من الأفعال المتعدية تعمل عملها ، فيليها المفعول به ، وأنشد في ذلك أبياتاً مسموعة ، وساق النحاة بعد سيبويه للصفة المشبهة صيغاً أخرى نكتفى بأن نذكر منها :

١- فَعِّل مثل : سَكَّيت (كثير السكوت) — سَكَّير (كثير شرب الخمر) — شَرَّيب (كثير الشرب) صِدِّيق (دائم التصديق) .

٢- فُعِّل مثل : خُدَّعة (كثير الخداع) — لُعبَة (كثير اللعب) — قُعْدَة (كثير القعود) — أَمَنَة (كثير الثقة بالناس) — نُومَة (كثير النوم) وفي القرآن الكريم : (وَيَلْ لكل هُمْزَة لُمزَة) وهو العَيَاب للناس .

وهاتان الصيغتان — مثل صيغ المبالغة السالفة — تبنيان من الأفعال المتعدية واللازمة . وفي اللغة أمثلة للصيغ الخمس الأولى من أفعال غير ثلاثية مثل درَّاك من أدرك — معطاء من أعطى — زهوق (أى بعيد من أزهق في سيره) — نذير من أنذر .

(ب) النقاء صيغ المبالغة بصيغ الصفة المشبهة :

للصفة المشبهة صيغ كثيرة تختص بها مثل : أبيض — حسن — ضخم — سيّد — غضبان — جبان — شجاع . وتلتقى أمثلتها — في رأى النحاة — بأمثلة المبالغة في الصيغ الثلاث التالية :

١- فَعُول :

مرت بنا هذه الصيغة بين صيغ المبالغة ، وقد أدخلها النحاة في صيغ الصفة المشبهة ممثلين لها بكلمة حصور ، وأمثلتها عندهم في الصفة المشبهة قليلة جدا ، بينما أمثلتها الدالة على المبالغة كثيرة ، ولا حظ ذلك سيبويه من قديم . وطرده النحاة البصريون بعده قياسها من الأفعال المتعدية كما ذكر ذلك أبو حيان ، وفي ذلك شيء من التحكم لأن أمثلتها عند سيبويه مشتركة بين الأفعال المتعدية واللازمة ، ومن أمثلة الأخيرة عنده : هجوم — هيج .

وحرى — لذلك — أن نطرد قياسها من الأفعال المنعدية واللازمة جميعا وأن نقصرها على دلالة المبالغة ، لأن من الصعوبة بمكان أن نميز بين صيغها دالة عليها مرة وعلى الثبوت الذي تدل عليه الصفة المشبهة مرة ثانية — وبذلك نخرجها من باب الصفة المشبهة ونقصرها على باب المبالغة مع صيغتيه القياسيتين : فَعَال ومفعال .

٢- فَعِل :

هذه الصيغة تختلف مع الصيغة السالفة في أنه لا يوجد لها قياس في الدلالة على المبالغة بينما تنقاس في الصفة المشبهة — كما نص النحاة — قياسا مطردا من فَعِل اللزوم الدال على الأدواء والعيوب والهيجانات والفرح والحزن مثل : وَجِع — حَذِب — عَطِس — بطر — نكد — شكس — مَرِح — شهب — لهف — قلق — قنع — جزع — طرب .

وما دامت هذه الصيغة مطردة القياس في باب الصفة المشبهة ولا قياس لها في الدلالة على المبالغة فينبغي أن نخرجها من باب صيغ المبالغة ونقصرها على باب الصفة المشبهة ، وخاصة أن ما ساقوه من أمثلة لها في الدلالة على المبالغة قليل جدا كما لا حظ ذلك ابن مالك .

٣- فَعِيل :

هذه الصيغة — مثل سابقتها فَعِل — ليس لها قياس في الدلالة على المبالغة بينما

تَنقَاس في الصفة المشبهة — باعتراف النحاة قياساً مطرداً من فَعَل مضموم العين الدال على الغرائز والأوصاف الخَلْقِيَّة والخَلْقِيَّة مثل : كريم — قبيح — جميل — حليم — رعوف — شريد — ظريف — كبير — صغير .

ولاحظ سيبويه من قديم أن هذه الصيغة من صيغ المبالغة نادرة الاستعمال

فقال :

"فمما هو الأصل الذي عليه أكثر المبالغة فعول ومفعال وفَعَّال وفَعِّل وقد جاء فعيل " .

وفى ذلك ما يشير إلى ندرة مجيئ فعيل واستعماله ، وتبعه ابن مالك فذكر أنه قليل السورود . وقد يقال إن فعيل تشتق أحياناً من أفعال متعدية مثل : رحمه فهو رحيم ؛ وعلمه فهو عليم ، وكأنه معدولة في هاتين الصيغتين وما يماثلها عن فاعل للمبالغة ، إذ يقال : راحم ورحيم كما يقال عالم وعليم .

وفى رأينا أن تُحْمَلَ هاتان الصيغتان المعدولتان عن فاعل وما يماثلهما على دلالة الصفة المشبهة المفيدة للثبوت والاستمرار ، لأن حَمَلَ تلك الأمثلة على المبالغة شذوذ في قياسية صيغة فعيل وخروج على أصلها ، وفي اللسان لابن منظور = الرحمن الرحيم = بنيت الصفة الأولى على فعلان لأن فعلان من أبنية المبالغة ؛ ورحيم فعيل بمعنى فاعل كما قالوا : سميع سامع وقدير بمعنى قادر " .

ومما يؤكد أن صيغة فعيل من الأفعال المتعدية إنما تدل على معنى فاعل دون مبالغة استخدام القرآن لكلمتي : عليم وعالم في وصف الذات العلية بهما دون أي فارق في مثل : ﴿عالم الغيب والشهادة ، — والله عليم بالمتقين ، — وكان الله بكل شيء عليمًا﴾ .

وفى رأينا أن ذلك كله يشهد لما نزع من أنه ينبغي إخراج صيغة فعيل من

صيغ المبالغة وحمل أمثلتها جميعاً على القياس المطرد في صيغة الصفة المشبهة.

ويلاحظ أنها قد تأتي بمعنى مفعول مثل : قَتِيل — جريح — سليب . وبذلك تصبح

للمبالغة صيغ أساسية هي : فَعَّال — مَفْعَال — فعول وثلاثتها مقيسة في الدلالة على

المبالغة عند سيبويه والنحاة . وتُبنى جميعاً من الأفعال الثلاثية المتعدية واللازمة كما تدل على ذلك أمثاتها عند سيبويه وغيره من النحاة .

ونضم إليها صيغتين ضمهما المجمع في قرارات سابقة إلى صيغ المبالغة القياسية هما : فَعِيلٌ حَرِيْفٌ ، وفُعْلَةٌ بَفَتْحِ العَيْنِ مِثْلُ هُزَاءٍ (لكثير الهاء بالناس) - ونخلص من ذلك كله إلى النتيجة التالية :

" صيغ المبالغة القياسية التي تصاغ من الفعل الثلاثي المتعدى واللازم القابلة للمبالغة خمس هي :

فَعَّالٌ — مِفْعَالٌ — فَعُولٌ — فِعْعِيلٌ — فُعْلَةٌ — أما صيغتا فَعِلٌ وفَعِيلٌ فمن صيغ الصفة المشبهة الدالة على الثبوت والاستمرار .

المراجع

- كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ٥٦/١ ، ٣٦٦ /٢
- شرح الشافية للرضي (تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ٧١/١ وما بعدها ١٤٣/١ ، ١٧٢/٢
- المزهري (طبعة دار إحياء الكتب العربية) ٢٤٣/٢
- التصريح على التوضيح مع تعليقات يسن (طبع المطبعة الأزهرية ٦٧/٢ وما بعدها .
- الصبان على الأشموني (طبع دار الكتب العربية الكبرى) ٢٣٤/٢ ، ٢٢٠ ، ٢/٣ وما بعدها .
- مجموعة القرارات العلمية للمجمع في خمسين عاما ص ٥١، ٤٩-٥٣.

*

* *

* * *

نحو تيسير النحو

في أحكام العدد

تيسير التذكير والتأنيث في أدنى العدد*

١- لا مشاحة في أن أحكام العدد على تباين وجوها فيها من التنوع والتشابه ما يدق أو يجل عن جمهرة القارئ أو الكاتبين من المتعلمين ، وذلك أدى إلى تفشى الخطأ فيما جرى به الأقلام ، أو تنطق به الأفهام ، بل أدى إلى أن يعتمد غير الخاصة بين الخطباء والمتحدثين والمذيعين إلى اللهجة العامية في العدد ، للمقصود عن استظهار ضوابطه المقررة في القواعد التعليمية الفصحى درءا لذلك من بعض الوجوه التي عالجتها في جملة من الأبحاث فروع ضوابط العدد، بغية التيسير والتسهيل ، وانتهت فيها إلى توجيهات فيها افتتات على العربية الخالصة ، فنظر فيها المجمع ، وأقر منها ما أقر مستندا من مآثور الفصحى وآراء نحاتها إلى ركن شديد .

٢- وفي هذه العجالة ، أرى أن أعالج طرفا آخر من ضوابط العدد وأحكامه، متوخيا ما يرفع الحرج عن متحدث أو كاتب . ومناطق ذلك أن السائر في القواعد هو المعاكسة في التذكير والتأنيث بين أدنى العدد ومعدوده، فيقال مثلا : أربعة أشخاص وأربع أنفس .

والذين يرددون النظر في مآثور العربية شعره ونثره ، يعرض لهم مثل قول عمر بن أبي ربيعة :

وكان نصيرى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فإذا رابهم ذلك أسعفهم الشراح والمعقبون بأن ذلك على تأويل الشخص بالمرأة معنى، ولطالما وقفنا على أمثلة من شبيه ذلك ، وكان الجواب عنها في تعقيب المحققين أنها مؤولة ، حتى لقد شاع بين الباحثين أن قاعدة المخالفة أو العكس بين

* للأستاذ : محمد شوقي أمين - عضو المجمع .

العدد ومعدوده في التذكير والتأنيث قاعدة تطرد في أدنى العدد ، دون تفصيل ، وأن ما يرد من الأمثلة مجانباً لذلك ، محمول على التأويل .

٣- بيد أن المراجعة لما أفاض فيه النحاة خلفاً عن سلف يحدونا إلى الاطمئنان بأن هذه الأمثلة التي ترد على غير القاعدة المتعارفة ليست شاذة ، بحيث تفتقر إلى التعليل والتأويل ، بل إنما تستند إلى بيان نحوي غير مرجوع .

وقد تناقل أئمة النحو القدامى والمحدثون هذا البيان على نحو يجعله ضابطاً أصيلاً فيه مندوحة للتيسير ، لا مجرد تأويل لما ورد من الشوارد أو الشواذ في مسموع الشعر أو النثر ، يحفظ ولا يقاس عليه .

٤- وقصارى هذا البيان أو الضابط النحوي غير المشهور عند الخاصة ، أنه يجوز تذكير اسم العدد وتأنيثه على السواء إذا كان لفظ المعدود مذكراً ومعناه مؤنثاً على الحقيقة أو على المجاز ، ويسرى هذا الجواز كذلك إذا كان اللفظ مؤنثاً يدل على مذكر ، ففي مثل : العين للباصرة ، والعين للسيد ، والمرضع للمرأة ، والرابعة للرجل المتوسط الطول ، والنابعة للرجل ، والبطّة أو الوزّة واحدة البط أو الوز للذكر والأنثى ، والشخص للرجل أو المرأة ، والقرء للحبيضة ، مما هو مذكر لفظاً مؤنث معنى حقيقة أو مجازاً ، أو ما هو مؤنث لفظاً مذكر معنى ، فيه جواز تذكير أدنى العدد ، وهو من الثلاثة إلى العشرة أليس في ذلك خلاف بين بصرى أو كوفى بإطلاق ، وإن علله بعضهم بالتأويل .

٥- لا مسوغ للتكاثر بتتبع أقوال النحويين وآرائهم منذ فجر الدراسات النحوية للتأصيل والتفعيد ، وحسبنا الاقتصار على نبذ ما أجمل فيه أئمة النحو المتأخرين ما سبقهم إليه أقطاب العلماء من النحاة في شأن ذلك الضابط النحوي الميسر .

أ- في باب العدد من " الهمع " نقل السيوطي عن ابن هشام وغيره ، قوله : " إن ما كان لفظه مذكراً ، ومعناه مؤنثاً ، أو العكس ، فإنه يجوز فيه الوجهان "

ب- وفيه أيضاً :

" والعبرة في التذكير والتأنيث باللفظ غالباً ، لا بالمعنى ، وقد يعتبر في ذلك المعنى

بقلة ، فيجاء بالتاء مع لفظ مؤنث لتأويل بمذكر ، ويترك مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث . والعبرة في الصفة النائية عن الموصوف بحاله ، أي بحال الموصوف لا بحال الصفة فيقال : " رأيت ثلاثة ربعات بالتاء إذا أردت رجالا وثلاث ربعات بحذف التاء إذا أردت نساء " .

ج - وفي شرح التسهيل للدماميني :
" تحذف تاء الثلاثة وأخواتها إذا كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازاً . والاعتبار بالمعنى لا باللفظ "

٦- ومما جرى في استعمال المتقدمين من عليّة الكتاب قول الجاحظ في رسالته " مناقب الترك " : " وللتركي أربعة أعين "

وحبها بما صنعه الأستاذ عبد السلام هارون ، حين عقب على الجملة بأنها وجه جائز في العربية ، حيث ذكر ابن هشام " أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا ، أو بالعكس فإنه يجوز فيه وجهها له " وزجة الثناء على الأستاذ المحقق أنه لم يبادر إلى تصحيح الجملة لا جرائها على القاعدة المتعارضة ، بل أحسن توجيهها .

٧- فمن التحقيق بنا نحو تيسير النحو أن ننوه بهذا الضابط النحوي الميسر ، بأن نجيز التذكير والتأنيث لاسم العدد ، إذا كان لفظ المعدود مذكرا والمعنى مؤنثا ، أو كان العكس ، وفي ذلك من تيسير الدرس ما تطمئن به النفس .

المراجع

١- باب العدد من أمهات كتب النحو . بدءا بسيبويه وختاما ، بالصبيان .

٢- رسالة مناقب الترك للجاحظ .

*

* *

* * *

أفعال المطاوعة

المطاوعة في اللغة ؛ الموافقة والقبول ، وفي اصطلاح النحاة تأثر فعل لازم بفعل متعد متفق معه اشتقاقاً مثل : كسرت الإناء فانكسر، ففعل انكسر اللازم فعل مطاوع لفعل كسر المتعدى، وسمى الفعل اللازم مطاوعاً لقبوله أثر الفعل المتعدى إذ أصبح فاعلاً للفعل اللازم، وكأنهم سموا الفعل اللازم المسند إلى الفاعل مطاوعاً مجازاً .

صيغ أفعال المطاوعة

أفعال المطاوعة في اللغة متعددة، وقد اختار المجمع منها قديماً خمس صيغ قرر اطراد القياس فيها؛ نعرضها فيما يلي ونعرض معها تعليقاتنا عليها وصيغاً أخرى للمطاوعة .

١- صيغة انفعّل :

قرر المجمع قياسية هذه الصيغة للمطاوعة على هذه الصورة : " كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسي " انفعّل " ما لم تكن فاء الفعل واوا أو لاما أو نونا أو ميماً أو راء ويجمعها قولك : " ولنمر " فالقياس فيه افتعل : والمجمع في هذا القرار يأخذ برأي الرضى في شرحه على الكافية لابن الحاجب، إذ قال : " هذا الباب : باب انفعّل موضوع للمطاوعة، وهي قبول الأثر، وهو في الأغلب مطاوع فعل بشرط أن يكون فعل علاجاً أي من الأفعال الظاهرة للعيون كالكسر والقطع والجذب " .

وإنما احتاط الرضى بقوله إن الأغلب فيه أن يكون مطاوع فعل ثلاثي لأنه جاءت منه أمثلة مطاوعة لأفعال الرباعي مثل : أزعجته فانزعج ولفعلّ مضعف العين مثل :

فَحَمَّتْهُ فأنفحم ، وأيضاً جاءت على هذه الصيغة المطردة للمطاوعة أفعال لازمة لا تدل عليها مثل : انطلق - انكمش .
 وقرار المجمع سديد، والأفعال المستثناة في طَرْد القياس في الباب أشار إليها الرضى، والقرار بذلك قرار محكم .

٢- صيغة افتعل :

رأي المجمع اطراد القياس في هذه الصيغة للمطاوعة لكل فعل ثلاثي متعد دال على معنى حسيّة إذا كانت فاؤه واو أو لاما أو نونا أو ميما أو راء . وبذلك جعل المجمع قياس المطاوعة في صيغة افتعل خاصاً بالأفعال الثلاثية المتعدية المبتدئة بحرف من حروف كلمة : " ولنمر " وأصل هذا القرار عند الرضى قوله : " ويكثر اغناء افتعل عن انفعل في مطاوعة ما فاؤه لام أو راء أو نون أو ميم مثل : لأمت الجرح فالتأم، ومثله رميت به فارتمى، ووصلته فاتصل، ونقيته فانتقى، ومحوته فامحى، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها، ونون "انفعل" علامة المطاوعة فكره طَمَسُهَا . ويقول الرضى : قال سيبويه : الباب في المطاوعة انفعل، وافتعل قليل مثل جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج . وعلق على ذلك الرضى بقوله : فلما لم يكن افتعل موضوعاً للمطاوعة كانفعل جاز مجيئه لها في غير العلاج مثل غمته فاغتم . وأطلق ابن الحاجب القول في الصيغة فقال : " افتعل للمطاوعة غالباً " وحققاً قد تأتى للمشاركة مثل اقتتلوا وبمعنى فعلوا مثل اقتدروا؛ وبمعنى التخير مثل :

انتخب واصطفى، وللتصرف مثل : اكتسب، وبمعنى تفعل كابتسم وتبسم وبمعنى استفعل كاعتصم واستعصم؛ وبجانب ذلك يأتى للمطاوعة غالباً كما قال ابن الحاجب : " إذا أريد وصف الشئ بأصل فعله مثل : خبزت الذقيق فاخبز، وشويت اللحم فاشتوى وطبخت الطعام فاطبخ، وغذوت الصبي فاغذى، ورشا الرجل فارششى، وشعل النار فاشتعلت وجذبه صاحبه فاجتذب ومن أجل ذلك أرى أن يعدل قرار المطاوعة لهذه على هذه الصورة التالية :

" يطرد قياس المطاوعة لصيغة افتعل من كل فعل ثلاثي متعد إذ أريد الدلالة على أصل فعلها المتعدى مثل : حبست الماء فاحتبس - نقصت الشراب فانقص . وكذلك يطرد هذا القياس للمطاوعة في الصيغة من كل فعل ثلاثي متعد دال على معانٍ حسية إذا كانت فاؤه واوا أو لاما أو نونا أو ميمًا أو راءً على نحو ما مرَّ ."

٣- صيغة تفعل :

قرر المجمع قياسية هذه الصيغة لمطاوعة صيغة فعل أو بعبارة أخرى لمطاوعة كل فعل ثلاثي مضَعَّف العين ما لم يكن تضعيفه للتعدية، وعبارة ابن الحاجب في الشافية: " وتفعل لمطاوعة فعل نحو كسَّرتَه فتكسَّرَ وللتكلف نحو تشجَّع وتحلَّم ، وللاتخاذ نحو توسَّدَ وللتجنب نحو تأثَّم وتحرَّجَ وللعمل المتكرر في مهلة نحو تجرَّعته ، ومنه تفهم، وبمعنى استفعل نحو تكبَّرَ وتعظَّم .

وجميع هذه المعاني التي أضافها ابن الحاجب إلى معنى المطاوعة علق عليها الرضى بقوله : إن ابن الحاجب يريد بمطاوعة فعل أن ذلك يجرى فيه سواء كان للتكثير مثل : قطَّعته فنقطع أو للنسبة نحو قيسَّته نسبة إلى قيس فتقيس أو للتعدية نحو علَّمته فتعلم، أو للتكلف نحو شجَّعته وحلَّمته فتشجَّع وتحلَّم، أو للاتخاذ مثل : وسَّدته الحجر فتوسده أو للتجنب مثل أثَّمته وحرَّجته بمعنى جنبته الإثم والخرج فتأثم وتحرج أو للعمل المتكرر في مهلته مثل : جرَّعته الماء فتجرَّعه وحسيَّته المرق فتحسَّاه . وذكر الرضى أن ابن الحاجب قال : ومنه تفهم لأن معنى الفعل المتكرر في مهلة ليس بظاهر فيه؛ لأن الفهم ليس بمحسوس كما في التجرع والتحسى فبيِّن بذلك أن الفهم من الأفعال الباطنة المتكررة في مهلة، وحتى الفعلان الأخيران في كلمة ابن الحاجب وهما : تكبَّرَ وتعظَّم يمكن أن يُردَّا أيضا إلى كبر وعظم . ومعنى ذلك إن جميع المعاني الإضافية التي ذكرها ابن الحاجب لصيغة تفعل يمكن أن ترد إلى المطاوعة بحيث لا نبعد إذا قلنا إنها دلالة مطردة في صيغة تفعل .

وواضح أن المجمع لم يستثن في قراره الفعل الثلاثي المضعف العين للتعدية، ومرَّ بنا آنفا أن الرضى لم يستثنه، بل ذكر صراحة أن مثله مثل الأفعال الأخرى .

وضرب لذلك مثلا هو : عَلَّمَتْهُ فَتَعَلَّمَ . وعلى شاكلته فَهَمَّتْهُ فَتَفَهَّمَ — فَفَهَّمَتْهُ فَتَفَقَّهَ — بَصَّرَتْهُ فَتَبَصَّرَ — أَدَبَتْهُ فَتَأَدَّبَ — وَجَّهَتْهُ فَتَوَجَّهَ . وإذن ينبغي تعديل قرار المجمع في مطاوعة صيغة تَفَعَّلَ بحيث لا يكون فيها استثناء لما تَضْعِيفُهُ للتعدية، وبحيث يصبح على هذه الصورة :-

" يطرد قياس المطاوعة لصيغة تَفَعَّلَ من كل فعل ثلاثي مضعف العين " . وجاءت على هذه الصيغة — كما جاءت على صيغة انفعل السابقة — أفعال لازمة لا تدل على مطاوعة مثل : تَأَيَّمَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا صَارَتْ عَزْبًا — تَصَدَّى — تَجَبَّنَ اللَّبَنُ . غير أن مثل ذلك في هذه الصيغة وأختها السالفة قليل، ولا ينقض قاعدتها العامة المطردة .

٤- صيغة تَفَعَّلَ :

قرر المجمع قياسية هذه الصيغة لصيغة فَعَّلَ وما ألحق بها مثل : دَحْرَجَهُ فَتَدَحْرَجُ — سَلَّسَلَهُ فَتَسَلَّسَلُ — بَعَثَرَهُ فَتَبْعَثُرُ — قَلَقَلَهُ فَتَقَلْقَلُ — زَحْرَحَهُ فَتَزْحَرْحُ — جَلَبَبْتَهُ فَتَجَلْبِبُ — شَمَّلَهُ فَتَشْمَلُ . وهو قرار سديد لأن قياسيته في الدلالة على المطاوعة لصيغة تَفَعَّلَ قياسية مطردة .

٥- صيغة تَفَاعَلَ :

رأى المجمع قياسية هذه الصيغة لدلالة المطاوعة من صيغة (فاعل) حين يراد بها وصف مفعولها بأصل مصدرها مثل : بَاعَدَتْهُ فَتَبَاعَدَ . وليست هذه الدلالة لصيغة تَفَاعَلَ هي الأصل أو الأكثر في بابها على نحو ما رأينا لدلالة المطاوعة في الصيغ الأربع السالفة؛ والأصل في دلالتها هو المشاركة؛ مثل :

تَجَادَلَ زَيْدٌ وَعَمْرُو — تَحَاوَرَا — تَسَابَقَا — تَصَارَعَا — تَشَاجَرَا — تَرَاهُنَا — تَعَاوَنَا — تَصَالَحَا تَقَاسَمَا — تَجَالَسَا — تَحَادَثَا — تَخَاصَمَا؛ وتأتى تفاعل كثيرا للدلالة على ادعاء الفعل والتظاهر به مثل : تَغَافَلَ — تَجَاهَلَ — تَبَالَهَ — تَمَارَضَ — تَعَامَى —

تفاصح، تنادم - تغابى - تصامم - تعارج؛ وللدلالة على فَعَل مثل : توانى - وونى - تعالى وعلا - تناوح وناح - تقارب وقرب - تقاعد وقعد، وللاستغناء عن فَعَل الثلاثي مثل : تئاءب - تماذى - تمارى - تذاءبت الرياح .

ويذكر ابن الحاجب أخيراً من دلالات هذه الصيغة للمطاوعة؛ بأعدته فتباعده، ويقيدها الرضى بقيد مماثل للقيد الذي صاغه المجمع في قرارها، وهو قيد ينطبق على كل فعل مطاوع في هذه الصيغة وغيرها من صيغ أخرى لم يتخذ المجمع فيها قرارات لقياسية دلالتها على المطاوعة، لأنها ليست أصلاً في دلالتها وأمثلتها فيها قليلة، بالضبط كصيغة تفاعل، إذ هي مثلها لها دلالات أصلية، ودلالات أخرى ثانوية بينها دلالة المطاوعة وأمثلتها قليلة جداً .

٦- صيغ أخرى :-

(أ) صيغة فعل مثلثة العين .

ذكر الرضى أن الأغلب في مطاوعة فعل الذي للتعدية؛ أن يكون الفعل بصيغته الثلاثية فهو في مثل : قَعَدَ - شَجَّعَ - عَلَّمَ هكذا على الترتيب : قَعَدَتَهُ فَقَعَدَ - شَجَّعْتَهُ فَشَجَّعَ - عَلَّمْتَهُ فَعَلِمَ . ولما كانت المطاوعة في هذه الأفعال ثانوية بالقياس إلى معانيها الكثيرة التي ذكرها سيبويه فإنها لا تصلح لأن تصبح قاعدة قياسية مطردة لدلالة المطاوعة .

(ب) صيغة فَعَل :

معروف أن هذه الصيغة للفعل الماضي كثيرة الدوران في اللغة، ويغلب أن تستخدم في العلل الحسيّة والمعاني الباطنة والألوان والعيوب مثل : قَرِضَ - فَرِحَ - فَزَعَ - عَوَرَ، حَمَرَ ، ومثل : علم - فهم - زهد - نشط - ظمئ - طرب - وجل - قوى .

وقد تدل هذه الصيغة على مطاوعة فَعَل بفتح العين في أمثلة قليلة؛ إذ يقال : جَدَّعْتَهُ إِذَا حَبَسْتَ عَنْهُ الْخَيْرَ فَجَدَعَ - عَقَرْتَ (اسقطت) البعير فعَقِرَ - تَلَمَّتْ الإناء إِذَا كَسَرْتَ حَرْفَهُ فَتَلَمَّ - ثَرَمَ الغلام (كسر) من صاحبه فثَرِمَ ؛ والأمثلة من

النكرة بحيث لا تبيح لنا أن نتخذ منها قاعدة لدلالة فعل على المطاوعة .

(ج) صيغة أفعل :

الدلالة الغالبة في هذه الصيغة هي دلالة التعدية مثل كرم وأكرم وعلم وأعلم، وجاءت عليها أمثلة قليلة دالة على مطاوعة الفعل لأصله الثلاثي مثل : قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَأَقْشَعُ كِبَّ الرَّجُلِ فَأَكْبُ — وانكر الزمخشري في تفسيره لسورة الملك أن تخرج صيغة أفعل عن دلالة التعدية إلى دلالة المطاوعة، وقال إن الصيغة في المثالين المذكورين إنما تدل على الصيرورة فمعنى أقشع صار ذا قشع ومعنى أكب صار ذا كب، والمطاوع الصحيح للفتلين إنما هو انقشع وانكب . وتابعه الرضى في تعليقه على المثال الثاني في حديثه على دلالات صيغة أفعل قائلاً : " إنها لا تدل على المطاوعة بحالٍ وإنما قد تدل على الصيرورة فيظن أنها تدل على المطاوعة " وبذلك كله تخرج صيغة أفعل من صيغ المطاوعة .

(د) صيغة استفعل :

الأصل في هذه الصيغة أن تفيد أحد معنيين، إما الصيرورة والانتقال من حال إلى حال مثل : استحجر الطين إذا صار حجراً — استنسر البغاث (طير ضعيف) أي صار كالنسر في القوة وإما الطلب مثل : استفهم إذا طلب الفهم — استكتب إذا طلب الكتابة .

وفي الهمع أن هذه الصيغة قد تدل على المطاوعة مثل : أحكمه فاستحكم ؛ وواضح أن الصيغة في هذا المثال إنما تدل على الصيرورة ولا مطاوعة ولا ما يشبهه .

ونقل ابن هشام في المغنى عن ابن بَرَى أن الفعل ومطاوعه في باب استفعل قد يتفقان في التعدى لاثنتين مثل : استفهمته الحديث فأفهمنى . ورد عليه ابن هشام بأن صيغة استفعل هنا لا علاقة لها بالمطاوعة، وإنما هي طلبية ومعها الإجابة؛ وبذلك تخرج صيغة استفعل الدالة على الطلب والصيرورة — مثل صيغة أفعل — من باب المطاوعة .

وواضح أنه يخرج من هذه الصيغ الأربع الأخيرة للمطاوعة صيغة أفعل لأن الأمثلة التي ذكروها لها لا تتصل بمعنى المطاوعة وإنما تتصل بمعنى الصيرورة كما لاحظ الزمخشري، وبالمثل تخرج صيغة استفعل لأن الأمثلة التي ساقوها فيها لا تتصل أيضا بدلالة المطاوعة وإنما تتصل بدلالاتها الأصلية من الصيرورة والطلب .
والصيغتان : فعل مثلثة العين وفعل بكسرها أمثلتهما نادرة الاستعمال، ومثلهما صيغة تفاعل التي قرر المجمع قياسيةً شروطه لها على دلالة المطاوعة لندرة أمثلتها ولأنها تغنى عنها في الدلالة على المطاوعة صيغة تفعل كما يلاحظ في مثل : عاهدته فتعاهد أو تعهد .

وتبقى إذن للدلالة على المطاوعة القياسية الصيغ الأربع السالفة، وهي : صيغة انفعّل بقياسها الذي قرره المجمع مستضيئاً بعرض ابن الحاجب والرضي لها، وصيغة افتعل بقياسها المجمع المستمد من كلام الرضي، مع إضافة قياس ثان لدلالاتها على المطاوعة مستمد أيضا من كلام الرضي حين تدل على أصل فعلها المتعدى مسندة إلى مفعوله . وصيغة تفعل مع طرد القياس فيها وتعميمه دون استثناء لما أخرجه المجمع منها مما تضعيفه في أصله — وهو فعل — للتعدية . وصيغة تفعل بقياسها المجمع المطرد .

* * *

المراجع

- الكتاب لسيبويه (طبعة بولاق) ٢١٤/٢ ، ٢٤٠ ، ٢٥٢ — ٢٥٤ ، ٣٨٠ — ٣٨٣ .
- تفسير سورة الملك للزمخشري .
- شرح الشافية للرضي — (تحقيق محمد نور الحسن وزميلييه) ٧١/١ — ١١١ المغنى لابن هشام (تحقيق سعيد الأفغاني وزميلييه) ص ٥٧٤
- الهمع للسيوطي (تحقيق د. عبد العال سالم مكرم — طبع الكويت) ٦/ ٣٠-١٥ .

نحو تيسير النحو

قول في تحقيق ما يسمى (أفعال المطاوعة)

١- لثبت دهرًا من الدهر سائل النفس فيما يسمى " أفعال المطاوعة " وطالما صرفت

القلم من القول فيها : ولكني آثرت أن أعلن ما علن لي في شأنها .

لقد تمالأت صيارفة النحو والتصريف على تعاقد التصانيف في القول بأن الأفعال

الثلاثية المجردة لها مطاوعها : الانفعال أو الافتعال ، وإن المضعف مطاوعه

تفعل : وما كان تضعيفه للتعدية مطاوعة ثلاثية ، وإن فاعل الذي أريد به وصف

مفعوله بأصل مصدره مطاوعه تفاعل ، وأن فاعل وما ألحق به مطاوعه تفعل.

تقول : كسرتَه فانكسر ، ولأمتَه فالتأم ، وقدمته فتقدم وشرفته فشرف ، وباعدته

فتباعد ، مع تفصيل في الضوابط وتفرع في الشروط.

وعلى هذا الغرار كلن للمجمع في قياسية أفعال المطاوعة ، منذ دورته الأولى

قرارات محكمة مرت عليها حتى اليوم سنون خمسون .

٢- وقد رابنتي في تسمية " أفعال المطاوعة " شبهة غير عابرة ، وكنت أذاكر فيها

أهل الذكر الفينة بعد الفينة ، حتى كان حديث بيني وبين لغوى العراق الأستاذ

مصطفى جواد منذ عشرين عاما وعاما في بغداد ، فكان الى وفاتي في الرأي

وإقراي عليه أسرع مني في المجاهرة به ، وكانت منه لي عدة بأن يكتب الى

بماله من قول فيه ، ولكن وافته منيته قبل الوفاء بما وعد وهكذا حال الجريض

دون القريض .

٣- والأمر الذي رابني يفي " أفعال المطاوعة " أني لم ألتذوق أن يقال مثلا : كسرتَه

فانكسر إذ أن الفعل المبدوء به يدل أصالة على حدوث الكسر في زمن مضى ،

وقولنا بعد ذلك " انكسر " لا يزيدنا شيئا فيه جديد ، فهو تعبير عن حدوث الانكسار

وهو في حقيقته عين المعنى المستفاد من الفعل المبدوء به في قولنا " كسرتَه " .

وهذه الشبهة تتجلى أيما جلاء، حين يجرى تسليط النفي على الفعل الآخر، فهل يصح أن يقال : كسرتَه فلم ينكسر ، أو هدمته فلم ينهدم ، أو هضمته فلم ينهضم ، أو هزمتَه فلم ينهزم ، أو نقلته فلم ينتقل ، أو حسنته فلم يتحسن أو داوَيْته فلم يتداو ؟

ألا ن ذلك معناه أنك تتفى بالفعل الآخر ما أثبتته من الحدث في ذلك الفعل أو لا وفي ذلك من التناقض قدر ملحوظ .

إذ كيف تجمع بين النفي والإثبات في مقام واحد من الكلام ، فتثبت الكسر وتنفيه في آن .

ولا أحسب أن هناك سبيلا للخلاص من هذا التناقض الظاهر إلا أن يكون الفعل الذي دل على حدث مضى محمولا في دلالاته على المجاز ، فليس مرادا به وقوع الحدث بل مجرد الهم به ، أو الشروع فيه ، أو المعالجة له . فحقيقة القول في مثل كسرتَه فانكسر هو الهم بالكسر أو الأخذ فيه على سبيل المحاولة والتجريب وفي هذا التخريج والتأويل من التكلف والتعمل مافيه .

٤- على أنى لم أدخر وسعا في الترصد للمأثور من التعبير ، عسى أن أتصيد أمثلة يجئ فيها ما يعبر به النحاة من مثل قولهم: كسرتَه فانكسر، أو كسرتَه فلم ينكسر، فعز العثور على شئ منها على طول التتبع والترقب ، ولكنى أصبت مثالا في شعر محدث ، هو عجز بيت من قصيدة شوقية مغناة ، وذلك قول أحمد شوقي :

عطفته رقة فانعطفا

فإذا كان معنى " عطفته رقة " أوقعت عليه عطا أو جعلته يعطف ، كما هي دلالة الفعل الماضي، لم يكن قوله " انعطف " بعد ذلك إلا توكيدا وتثبيتا، ان لم يكن لونا من الإطناب .

أو هو حمل دلالة " عطفته " على أنها مجاز حقيقته المعالجة أو المزاولة أو المحاولة ، ليس الإحداث الفعلي والإيقاع العملي .

٥- لا أبغي بهذا البحث إنكار الأفعال التي هي محتوى " باب المطاوعة " ولا التهوين من شأن ما ترتب على الباب من أحكام ، فما جال ذلك لي بخاطر ، وانما أبغي إغلاق باب المطاوعة أو على الأصح إلغاء الاصطلاح عليه ، على أن يكون التدبير في شأنه إلحاق محتواه بما هو به أحق ، وعليه أدل ، وما هو فيه أبعد عن الإغماض ، وأنفي للإلباس .

بيان ذلك أنى تقربت أمثلة أفعال المطاوعة ، فإذا هي في جملتها صيغ أفعال تحولت من التعدي إلى اللزوم .

فأنت تقول : هضمت الطعام ، أي أوقعت عليه أو أحدثت فيه هضما ، وتقول انهضم الطعام أي حدث له هضم أو انهضام ، والمعنى العام في كلا الفعلين واحد ، لا أن أولهما متعد ، لإفادة الاحداث والإيقاع ، والآخر لازم لإفادة الحدوث والوقوع والآخر لازم ، وما يقال في هذا المثال يصدق على غيره من الأمثال في كل مجال .

وإذا تدبرنا العلاقة بين الأفعال المتعدية ، وما يجيء لازماً مما يسمى بأفعال المطاوعة ، ألفيناه قريب الشبه بما بين الفعل المتعدي وما يستحيل لازماً بالبناء للمجهول كما تقول : هضم فلان الطعام ، وهضم الطعام ..

٦- وبعض ظني أن النحاة لم يفهم أن يدركوا علاقة ما يسمى : أفعال المطاوعة : بموضوع التعدي واللزوم ، فهم على اطباق بأن الفعل المتعدي يستحيل لازماً اذا صيغ على أوزان المطاوعة .

والحق ان التزام النحاة بذكر " المطاوعة " وهم بصدد ضوابط الفعل اللازم والمتعدي إنما هو انسياق مع المؤلف في الأعراف النحوية ، ولست أدري ماذا جنح بهم إلى الفصل بين محتوى باب المطاوعة وباب التعدي واللزوم ، ولو اقتصرنا على باب التعدي واللزوم لكان فيه معنى ، ولسلمت الأمثلة مما يعترضها من التناقض ، أو مما تفتقر اليه من التعليل ..

٧- هذا إلى أن في معجم العربية الكثرة الكاثرة من الأفعال الثلاثية مجردة أو مضعفة أو مزيدة ومن مادتها يرد المتعدى واللازم ، كما في شَقَّقَهُ ، وانشق هو ومددته وامتد هو ، وعودته فتعود هو ، ويأمنه فتيا من هو ، ولا يفهم من كلتا الصيغتين في أمثال هذه الأفعال إلا أن الصيغة الأولى للدلالة على أحداث الفاعل وإيقاعه على المفعول ، وأن الصيغة الأخرى للدلالة على أن الفاعل وقع منه الفعل أو عام به ، فالفارق بينهما هو الفارق بين الإيقاع والوقوع . وما المطاوعة في ذلك إلا مجرد مطاوعة لاصطلاح نحو ليس فيه صلاح بل ان فيه ما أسلفنا نظر .

٨- ولست أنسى أن محتوى باب المطاوعة في العربية ، ترتبت عليه أحكام وضوابط ، وهو بهذا يعد باباً من أبواب تنمية اللغة وتطويع أفعالها للتوسع في الصوغ ، وتوفير الدلالات بحسب حاجة الاستعمال ، وذلك من ناحية انقياس تحويل صيغ الأفعال الثلاثية المجردة أو المزيدة إلى أفعال تحمل معاني ودلالات خاصة.

ولا مشاحة في أن ما أدعو إليه من نقل باب المطاوعة إلى باب التعدى واللزوم في أفعال لا يحرم فقه العربية تلك المرونة المستفادة مما في باب المطاوعة من أقيسة في الصوغ لاكتساب ما ينجم عن تطبيقها من معان ودلالات ..

٩- وربما عن لسائل أن يواجه ذلك كله بقوله " ما ضرر أن يكون موضوع المطاوعة في بابين أحدهما للعلاقة المعنوية ، والآخر للعلاقة النحوية ، والجواب عن ذلك أن أفراد المطاوعة بباب خاص لدلالاتها المعنوية ليس من النحو في شيء وأن أمثلته المسوقة لبيانه يرد عليها ما يشوبها من التناقض . هذا إلى الاقتصار على باب واحد ، في الموضوع الواحد خير من الثنائية فيه . ومن المسلم أن فتح باب لغير حاجة فضول . غير مقبول .

١٠- وغاية القول أن إغلاق باب المطاوعة ميسور إذ يغني عنه أن تساق في باب التعدى واللزوم صيغ الأفعال المتعدية التي ينقاس تحويلها إلى اللزوم في صيغ

معينة ، وفق شرائط وضوابط متعالمة بسطها النحاة .
وما تفقد العربية بذلك طرفاً من أوضاعها وخصائصها ، بل يفيد النحو به
اختصاراً في التبويب ، ويسر في التعيد ، وتبيناً للمقصود ، وعناء عن التجوز
والتأويل فيما يعرض من تعقيد .



تنمة القول في تحقيق أفعال المطاوعة *

سبق لي القول في تحقيق أفعال المطاوعة ، وقد بدا لي من تقليب النظر أن أسوق له تنمة فيما يلي :

١- أبدأ هذه التنمة بما أرشدني إليه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف ، وهو أنه جاء في مادة " طوع " من اللسان قوله :

"وربما عبر النحاة عن المطاوعة وبالفعل اللازم " .

وهذا القول هو جوهر ما ذهبت إليه إثارة منى لوضع هذا الباب في نصابه ، وهو مواضع تحويل الفعل المتعدي إلى اللازم لإفادة قيام الفاعل بالحدث أو قيام الحدث به ، بدلا من إيقاف الفعل عليه أو احداثه به ، وفي ذلك من الإيضاح والتيسير قدر كبير .

٢- يتردد في الشواهد قول الراجز : جبر الدين الإله فجير .

وفي هذا الشاهد وضوح انتقال الفعل المتعدي إلى اللازم لإفادة حدوث الفعل ، بعد أن كان بالتعدية مفيدا لإيقاع الفعل على الفاعل واحداثه به ، وما التعبير بالمطاوعة في هذا إلا تأييدا للإيقاع والاحداث بصيغة اللازم الدالة على الحدوث والوقوع .

٣- قول النحاة في الفعل المضعف أو المضاعف للتعدية أن مطاوعة ثلاثية ، إفصاح صريح عن أن الفارق بينهما هو التحويل من التعدي إلى اللزوم . فإذا كان التضعيف أو المضاعفة لغير التعدية فلا ينقاس عليها كما هو الشأن في التعدية .

٤- على أن النحاة لا يكادون يتفقون فيما بينهم حول اعتبار التضعيف لغير التعدية من المطاوعة أو ليس منها ، كما في علمته فتعلم ، أو كسرته فتكسر ، ولو قصرنا الأمر على التحويل من التعدي إلى اللزوم لا يقطع النزاع ، إذ لا شبهة

* للأستاذ محمد شوقي أمين - عضو المجمع .

في فصاحة قولك : تعلم وتكسر .

٥- أن التقري للأفعال المزيدة يستبين منه أن منها المزيد ابتداء فلا مجرد له ، كما تقول : انطلق ، ومنها ما مزيده كمجرده كما تقول : (اقترب) . فهي زيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى ، وإن لم يكن إلا التأكيد ، كما يقول " الرضى " وغيره من أقطاب النحو والتصريف ، وليس لها من مفهوم في المدارك النحوية إلا دورانها حول اللزوم والتعدي .

٦- وفي الحق أن الأفعال الثلاثية سواء منها المجرد والمزيد لها مقام نحوي صرف ، هو مقامها من حيث التعدي واللزوم ، وهو مقام ضابط شمولي ، وفي الوقوف عليه تبين وتيسير ولها مقام آخر صرفي ، أو بتعبير أدق : دلالي معنوي ، هو مقام معاني حروف الزيادة في مواقع الصيغ ، ومن ذلك الباب معاني الحروف التي ينتقل بها الفعل من التعدي إلى اللزوم ، وعلى هذا ليس على سبيل المعاندة للمطاوعة ترجيح ما ذهب إليه بعض النحاة من التعبير عن المطاوعة باللزوم ، وهو ما أفضت في بيانه ، والمظاهرة له في بحثي السابق وفي هذه العجالة المثمة .

٧- ولا غناء عن التنويه بما كتبه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف من بحث في أفعال المطاوعة فقد عرض للقرارات الجمعية فيها وناقشها وعقب عليها ، ولم يقف عندها ، بل أجرى ما أسميه " مسحاً " للباب في مبسوط ما أفاض فيه النحاة ، واستخلص منه ضوابط سمحة لها إسنادها من مآثور المسموع ، وليس من ريب في أنها جديرة بالنظر ، للاستفادة منها في توسيع الأقيسة وتبسيط الإجازات .

بيد أن البحث في جملته وتفصيله لا يصادر القول بأن ذلك كله يندرج في باب التعدي واللزوم ، فهو منصب على ما يجوز فيه تحويل الفعل المتعدي إلى اللزوم ، وما وراء ذلك من تحديد الصيغ وتحرير الضوابط .

نحو تيسير النحو ضوابط الخبر

المؤلفات العصرية في النحو تكاد تتفق على أن الخبر يجب أن يطابق مبتدأه في أمرين :

النوع ، والعدد . وذلك ما سجله كتاب قواعد اللغة العربية لحفني ناصف ورفاقه ، وما سجله كتاب وزارة التربية والتعليم الرسمي في القواعد الأساسية في اللغة العربية وعلى ذلك يسود هذا القول عند جمهرة المعلمين وجمهور المتعلمين في مصر وفي غيرها من بلاد العروبة .

ويقف في وجه هذا الضابط النحوي أن الاستعمال لا يجرى عليه في العبارات الفصاح، في المأثور وغير المأثور أو في المنظوم والمنثور .

ومن أمثلة ذلك أن يقال : (الحياة معبر قصير) و (القيادة ذوق ، والصوم جنة) و (المطر رحمة) وأن يقال : (الكتاب فصول ، والنحو أبواب ، والكلام قسمان) والبيت طبقات وإلى غير ذلك مما لا يعلق بفصاحته غيار .

على أن أحد علمائنا المعاصرين، وهو الأستاذ / عباس حسن، لم يخل كتابه " النحو الوافي " من التنبيه لذلك، والتنبيه عليه، فجاء قوله في الزيادة والتكميل :

" يجب أن يكون الخبر مطابقاً للمبتدأ في الأفراد والتذكير وفروعهما بشرط أن يكون الخبر مشتقاً ... " ، وقال بعد ذلك : " ولا يجب التطابق في مثل : زينب إنسان ولا في مثل : الدنيا إقبال وإدبار " .

ومع أني أميل إلى تجاوز شرط الاشتقاق لإجازة مثل قولنا : " الجبل ثالثة الأثافي، أجتري بالدعوة إلى تقييد التطابق بأن يكون الخبر مشتقاً، وبذلك تسلم الأمثلة التي قلناها من شبهة الخروج إلى شرط التطابق الذي يتناقله مؤلفو النحو ومعلموه " .

وهذه طائفة لبعض أمثلة الخبر غير المطابق بين المبتدأ والخبر، وجاء فيها :-

- | | |
|--------------------------|-------------------------|
| ١- المبتدأ مذكر | ٢- المبتدأ مؤنث . |
| (١) - أمرهم شورى | - القمر آية مبصرة |
| - القرآن سور وآيات | - شعبنا مسلمون وغيرهم |
| - المصريون شعب كريم | - الحقوق بقضاء |
| - الصدق فضيلة | - الشباب نعمة |
| - القضاء والقدر مشكلة | - الوضوء غسلتان ومسحتان |
| - العمل عبادة | - العمر أطوار |
| - الطريق مرحلتان | - السلم درجات |
| - الأموال نهب | |
| (٢) - الصلاة سجدة وركعات | - الصلاة فرض |
| - الزكاة نماء | - النيابة مخاصم شريف |
| - الشكوى عيب | - فلانة شاهد بكذا |
| - الشرذمة قليلون | - الصورة لوان |
| - الفاكهة أنواع | - السماء طبقات |
| - الغالبية مؤيدون | - الشمس سراج |
| - الشوارع زحام | - الدنيا يومان |



ضوابط الحال

لا يختلف المؤلفون في قواعد العربية في أن الحال اسم نكرة منصوب يأتي بعد الكلام لبيان هيئة منتقلة أو مؤقتة في الفاعل أو المفعول وما في معناهما أو هما معا . وقد جرى على ذلك المحدثون من المؤلفين حسبي أن أذكر منهم الطهطاوى في التحفة المكتبية، وحفني ناصف ورفاقه في قواعد اللغة العربية، والدكتور أحمد شلبى في قواعد اللغة العربية ، وأخيراً وزارة التربية والتعليم المصرية في كتابها الرسمي " القواعد الأساسية " والمجمع في دراساته .

ويبدو لى أن هذا الضابط للحال لا يستوعب صورته في الاستعمال . سواء منها ما هو كثير غزير ، وما هو قليل ضئيل . وهو مثل قولنا، تسلل اللص وأهل البيت نيام . فهذا المثل ليس هيئة للفاعل، وعلى ذلك لا يصح فيه القول بأن الحال هي نفس صاحبها في المعنى ولا القول بأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، كما يقول جمهرة النحاة بهذا وبذاك وفيها التعريف لصاحب الحال، والتكثير للحال، وكونها مؤقتة أو منتقلة قيود مدفوعة بآراء بعض النحاة طوعا لشواهد غير محدودة ، وإن كانت عند المخالفين للمستدلين بها مجال تأويل وليس بين الدارسين للنحو من لم يصادف ذلك ومبسوطا في المطولات ، ولكن ما يهدى إليه من التيسير مذكور وغير مذكور. وإنى أقترح أن يكون تعريف الحال فيما يتعلق ببيان الهيئة خاصة أن يقال أنه لبيان ما انبهم من هيئة الفاعل أو المفعول وما في معناها أو هما معا ، وكذلك لبيان هيئة تصاحب أو تلابس أحدهما أو كليهما ضد الحدث .

الدورة الثالثة والخمسون

١٩٨٦م - ١٩٨٧م

موضوعات الدورة *

- ١- لزوم الفعل الثلاثي وتعدّيه .
- ٢- التضمين .

** عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢م فوافق المجلس عليها كما عرضتها اللجنة ، ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣م .

* مع الموضوع بحث للدكتور : شوقي ضيف بعنوان " لزوم الفعل الثلاثي وتعدّيه " .

الموضوع الأول

لزوم الفعل الثلاث وتعدّيه

درست اللجنة موضوع لزوم الفعل الثلاثي وتعدّيه ، وأخذت برأي النحاة القائلين بأن الفعل المتعدى قسمان . متعد مباشرة ، ومتعدّ بواسطة حرف جر ، كما نظرت اللجنة فيما لاحظته أبنّي جنى من كثرة تحويل الفعل اللازم في العربية إلى فعلٍ متعدّ بنفس صيغته واستشهاده ، ولاحظت أمثلة تحويل الفعل المتعدى بنفسه إلى فعل متعدّ بحرف من حروف الجر ، وأمثلة تحويل الفعل المتعدى بحرف الجر إلى فعل متعدّ مباشرة .. واتخذت القرار التالي :

١- يجوز أن يتعدى الفعل الثلاثي اللازم بنفس صيغته إلى مفعول به منصوب إذا تطلبت ذلك حاجة علمية أو بلاغية .

٢- يجوز تحويل الفعل الثلاثي المتعدى بنفسه إلى فعل متعدّ بحرف من حروف الجر إذا دعت إلى ذلك حاجة علمية أو بلاغية .

٣- يجوز تحويل الفعل الثلاثي المتعدى بحرف من حروف الجر إلى فعل متعدّ مباشرة إذا تطلبت ذلك حاجة علمية أو بلاغية .

الموضوع الثاني :

التضمين

التضمين - في رأى نحاة البصرة - إشراب فعل معنى فعل آخر فيأخذ حكمه في التعدي واللزوم - وله صورتان : الأولى : صورة تضمين فعل متعد بحرف جر معنى فعلٍ متعدٍ بحرف جر آخر - والثانية : تضمين فعل متعد بنفسه معنى فعل يتعدى بحرف من حروف الجر فيتعدى مثله بحرفه .
وقد استعرضت اللجنة آراء البصريين ، وآراء الكوفيين - كما درست رأى ابن قتيبة في ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

- ١- تنوب حروف الجر بعضها عن بعض مع المفاعيل نيابةً مطردة لغرض بلاغي.
- ٢- تزيد حروف الجر أحياناً مع مفاعيل الأفعال المتعدية مباشرة لغرض بلاغي .

لزوم الفعل الثلاثي وتعديته

الفعل اللازم : هو ما وليه فاعل فقط إما انه قائم به مثل: حسن زيد — قبح عمرو ، وإما على أنه واقع منه مثل : قعد زيد — جلس عمرو . وسمى ابن هشام هذا الفعل قاصرا .

الفعل المتعدى : هو ما وليه فاعل مرفوع ومفعول به منصوب أو جار ومجرور ، وهو بذلك قسمان : قسم يلي الفاعل المرفوع بعده مفعول به منصوب مثل كتب زيد رسالة ، ظننت زيدا مسافرا " وقسم يلي الفاعل المرفوع بعده جار ومجرور مثل : " مر زيد بالدار — أذنت له — عكف على القراءة " . وسمى بعض النحاة الفعل المتعدى واقعا لوقوعه على ما بعد الفاعل من مفعول أو مجرور ، وسماه آخرون مجاوزا لتجاوزه الفاعل إلى ما بعده . واختلف النحاة في القسم الثاني من الفعل المتعدى ، فبعضهم جعله قسما ثانيا له كما صنعت ، وبعضهم ضمه إلى اللازم ، وقال انه إما أن يكتفي بفاعل ، وإما أن يضم إلى الفاعل جار ومجرور . ورجحت الرأي الأول لأن الفعل مع الجار والمجرور يقع على المجرور كما يقع المفعول به على المفعول ، فإذا قلت مثلا ، " لفظ زيد بالكلام — لفظ زيد الكلام " كان اللفظ أي النطق في الجملتين واقعا على الكلام . فمن التحكم أن نسمى الفعل في الجملة الأولى لازما وفي الثانية متعديا ، والعلان متساويان في المعنى . وهو ما جعلني أضم الفعل مع الجار والمجرور إلى الفعل المتعدى ، وبذلك يكون الفعل المتعدى قسمين : قسما يتعدى بنفسه أو مباشرة ، وقسم يتعدى بواسطة أو بحرف الجر . ويتضح ذلك في فعل ، " ذهب زيد " اللازم فانك إذا أردت أن تحوله من باب اللزوم إلى باب التعدى كنت بالخيار ، إما أن تقول : " أذهب زيد عمروا وإما أن تقول " ذهب زيد بعمرو " وقد يقال أن الباء في الجملة الثانية تفيد معنى " مع أو مع المصاحبة ، وهو مالا تفيده الجملة الأولى ، وينقض هذا الفهم قوله عز شأنه في سورة البقرة :

﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ . وهى قاعدة لا تتخلف ، أن الفعل المتعدى كما يقع على المفعول به يقع على المجرور دائما أبداً .

تحويل الفعل اللازم إلى فعل متعد بنفس صيغته :

يكثر في العربية كثرة مفرطة أن يتحول الفعل اللازم إلى فعل متعد إلى مفعول به بنفس صيغته وسمى ذلك ابن جنى في كتابه الخصائص " تسوية بين المتعدى وغير المتعدى " وساق منه سبعة وعشرين فعلا ، وهذا بيانها كما جاءت عنده :

" غاض المتاء وغضته — وجبرت يده وجبرتها — وعمر المنزل وعمرته — وسارت الدابة وسرتها — ودان الرجل ودنته — وهلك وهلكته — وهبط وهبطته — ورجنبت الدابة بالمكان إذا أقامت فيه ورجنبتها — وعاب الشئ وعبته — وهجمت على القوم وهجمت غيري عليهم — وعفا الشئ كثر وعفوته كثرته — وفغر فوه وفغر فاه — وشحا (فتح) فوه وشحاه — وعثمت يده أى جبرتها على غير استواء — ومد النهر ومددته — وسرحت الماشية وسرحتها — وزاد الشئ وزدته — وذرا الشئ وذروته طيرته — وخسف المكان وخسفه الله — ودلع لسانه ودلعه زيد أى أخرجه وهاج القوم وهاجهم زيد — وطلح الرجل وطلحته أى لطخته بالقبيح — ووفر الشئ ووفرته — ورفع البعير في السير المرفوع ورفعته — ونفى الشئ أى لبعد ونفيته — ونكزت البئر ونكزتها أى أقللت ماءها ونزفت الدماء ونزفتها — . ونسوق بجانب هذه الأفعال التي ذكرها ابن جنى أفعالا مماثلة ليتضح مدى صنيع العربية في التحول بالفعل اللازم إلى فعل متعد بنفس صيغته . فمن ذلك : " أتى القوم وأتاهم — أزل زيد وأزله عمرو أى وقع في ضيق — أكر البئر وأكره أى حفره — بت الحبل وبتته أى قطعه — وبرد الماء وبرده — وبرع زيد وبرعه — وبلغ الأمر وبلغه — وثل الماء في الحوض وثلله أى أبقاه — وحذر زيد وحذره عمرو — وحر الماء وحره أى سخنه — وحسر الكم وحسره أى كشفه وحشد القوم وحشدهم وحاش زيد وحاشه أى أفزعه — وخضب الشعر وخضبه — وخاس زيد وخاسه أى أدله —

ورعى الماشية ورعاها — ورغم زيد ورغمه أي أذله — ورفت الإناء ورفته أي كسره — وسفح الدم وسفحه — وفطر الشيء وفطره أي شقه — وقطر الماء وقطره — ولزم العمل ولزمه — ونبط الماء ونبطه أي أظهره — ونشف الشيء ونشفه — ونضد الشيء ونضده أي حسنه — ونقص الماء ونقصه — وهزل الفرس وهزله — أي أضعفه — ووقف العمل ووقفه — ووهجت النار ووهجها أي أوقدها — ووهن زيد ووهنه " . ولم يقف النحاة من قديم في تعدية الفعل الثلاثي اللازم عند هذه الصورة والنظر في قياسها اكتفاء بأن تعديه ينقاس — كما هو معروف — بزيادة همزة أفعل عليه مثل : " خرج زيد وأخرجه " وبتضعيف وسطه مثل : " فرح زيد وفرّحه " وبزيادة ألف المفاعلة مثل : " جلس زيد وجالسه وبصوغه على استقل للطلب وللصيرورة مثل : " نبط الماء واستنبطه " . وأرى أن تضم إلى هذه الصور الأربع القياسية في تعدى الفعل الثلاثي اللازم جواز صورة تعديه بنفس صيغته التي أوضحناها مع تقييد ذلك بأن تتطلبه — أو تستلزمه — حاجة علمية أو بلاغية .

التسوية بين الأفعال المتعدية بواسطة حرف جر والمتعدية مباشرة :

ذكرنا آنفا أن الأفعال المتعدية قسمان : قسم يتعدى بواسطة حرف جر ، وقسم يتعدى بنفسه مباشرة . ويكثر في العربية أن يجتمع في الفعل الثلاثي الواحد القسمان معا ، كأن يقال مثلاً :

" نزل زيد المكان — نزل زيد بالمكان " فمدلول الجملتين واحد ، والفعل فيهما واقع على " المكان " ولا فرق بين الجملتين في شئ ، مما جعل بعض النحاة يسمي كلمة " بالمكان " المكونة من جار ومجرور في الجملة الأولى : " نزل زيد بالمكان " مفعولاً به بالحرف أو بحرف الجر، وكأن هذه التعدية بحرف الجر تماثل تعدية اللازم بالهمز أو التضعيف، فكما تقول في تعدية الفعل اللازم في مثل : " خرج زيد وأخرجه عمرو " تقول في التعدية بحرف الجر : " خرج زيد وخرج عمرو به " فالفعل يتجاوز في صورتين فاعله إلى ما وراءه من مفعول به منصوب ومفعول به مجرور بحرف الجر . وهذا إنما يقال في تحليل صيغة " خرج زيد بعمرو " أما في

إعرابها للناشئة فتعرب كلمة " بعمره " جار ومجرور متعلقين بالفعل " خرج " تيسيرا عليهم وتخفيفا . ونحن نسوق طائفة من الأمثلة لتعدى الفعل الثلاثي بواسطة حرف الجر تارة وب نفسه مباشرة تارة ثانية لتتضح هذه الظاهرة في العربية وضوحا بيانا .

" بحث في الموضوع وبحثه — جدد بالدين وجدده — حفل بالشيء وحفله — حلم بالشيء وحلمه — خشي من زيد وخشيه — خفر بالعهد وخفره — درى بالشيء وداره — دان له ودانه — رضى وعليه وعنه ورضيه — رقم على الصفحة ورقمها أي كتبها — سالك بالطريق وسلكه — شكر له وشكره، شكا من الداء وشكاه — صدف عن الشيء وصدفه — سعد في السلم وصعده — فعل عن الطريق وفيه وضله — ضم من ماله وضمه — عد له وعدة — عاد إليه وعاده — غض من بصره وغضه — غفر له وغفره — غفل عن الشيء وغفله — قبض على النقد وقبضه — قذح بالزند وقذحه قذف بالحجر وقذفه — لغز في أبياته ولغزها — كال له وكاله — مد في سيره ومدته — مل عن الشيء وملته — مكر به ومكره — نصح له ونصحه — نظر إليه ونظره — نص على الشيء ونصه — نقط على الحرف ونقطه — نأت عنك ونأتك — هد في الحائط وهده — هرج في النوم وهرجه أي كثره — هز بالشيء وهزه — همز في الكلام وهمره أي أكثر منه — وشى بالكلام ووشاه أي افتراه وصل إلى المكان ووصله .

ومعاجم اللغة لتكتظ بكثير من نظائر هذه الأمثلة للفعل الثلاثي المتعدى بصيغة واحدة تارة بواسطة حرف الجر، وتارة مباشرة بدون واسطة . وإنما ذكرنا هذه الطائفة من الأمثلة ليتضح مدى التواصل بين هاتين الصورتين للفعل الثلاثي المتعدى وأن اللغة لم تضع بينهما أسوارا حادة كما تبادر إلى بعض النحاة من القدماء والمحدثين . ومعروف أن النحاة القدماء توقفوا إزاء أفعال يكثر دورانها في العربية متعدية بنفسها ، وإذ وجدوا لها أمثلة قرآنية وغير قرآنية تتعدى فيها بواسطة حرف الجر، فقالوا إن ذلك حادث في استخدامها ، وسوغه أن الأفعال في تلك الأمثلة ضمننت — في رأيهم — معاني أفعال أخرى تتعدى بنفس الحروف وخالفهم الكوفيون

فقالوا إن تلك الحروف الداخلة على مفاعيل الأفعال المتعدية حروف جر زائدة ، توقف النحاة البصريون ازاء أفعال يكثر دوراتها في العربية متعدية بواسطة حرف الجر ، إذ وجدوا لها أمثلة قرآنية وغير قرآنية تتعدى فيها بنفسها مباشرة دون واسطة ، فقالوا إن ذلك أيضا حادث في استعمالها ، ولم يستطيعوا النفوذ إلى تعليل لهذا النوع أو ما يشبه التعليل ، فقالوا : إن المجرور نصب بإسقاط الجار توسعا إما على المفعولية وإما على التشبيه بالمفعول به وإما بنزع الخافض . وحقا ذكروا التضمين هنا ، ولكن مع أمثلة قليلة - كما سنرى - ولم يعمموه على نحو ما عموه مع الأفعال المتعدية بنفسها حين تتعدى بواسطة حرف الجر . ونحن نتوقف قليلا بازاء التضمين واسقاط الجار والنصب على نزع الخافض لعله يتضح لنا استخدام العربية لصيغ البابين اتضاحا دقيقا .

التضمين في الفعل الثلاثي المتعدى مباشرة :

التضمين هنا هو أن يؤدي فعل متعد بنفسه معنى فعل يتعدى بحرف الجر فيأخذ حكمه في التعدية غير المباشرة .

ونسوق أمثلة لأفعال ثلاثية متعدية بنفسها استحالمت متعدية بواسطة الحروف الجارة.

أولا : في القرآن الكريم :-

١- قال تعالى في سورة الأعراف : ﴿ أو لم يهد للذين يرثون الأرض من بعد أهلها

أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ﴾ . وفعل : " يهدى " متعد بنفسه ، فقال النحاة إنه

ضمن في الآية معنى " يتبين " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو : " اللام "

٢- قال عز شأنه في سورة إبراهيم في إحدى القراءات : ﴿ فاجعل أفئدة من الناس

تهوى إليهم ﴾ وفعل " تهوى " بفتح الواو متعد بنفسه ، فقال النحاة إنه ضمن في

هذه القراءة معنى " تميل " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر ، هو : " إلى " .

٣- قال تعالى في سورة الكهف : ﴿ ولا تعد عيناك عنهم ﴾ وفعل " تعدو " في الآية

بمعنى تتجاوز وهو متعد بنفسه ، فقال النحاة إنه ضمن فيها معنى " تنبو " ولذلك

تحول مثله متعديا بحرف جر هو : " عن " .

٤- قال عز شأنه في سورة الحج : ﴿ ومن يرد فيه بإلحاد ﴾ . وفعل " يريد " متعد بنفسه فقال النحاة إنه ضمن في الآية معنى " يهم " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو : " الباء " .

٥- قال تعالى في سورة سليمان (النمل) : ﴿ ردف لكم ﴾ وفعل " ردف " متعد بنفسه فقال النحاة إنه ضمن في الآية معنى " اقترب " ولذلك تحول متعديا بحرف جر هو : " اللام " .

٦- قال تعالى في سورة الإنسان : ﴿ عينا يشرب بها عباد الله ﴾ وفعل " يشرب " متعد متعد بنفسه فقال النحاة إنه ضمن في الآية معنى " يروى " ولذلك تحول متعديا بحرف جر هو : " الباء " .

ثانيا : في النثر والشعر

ساق النحاة لتحول الأفعال الثلاثية المتعدية مباشرة إلى أفعال متعدية بواسطة الحروف الجارة أمثلة محدودة من النثر في دعاء الصلاة والحديث النبوي وأيضا أمثلة محدودة من الشعر .

١- في النثر :

أ- دعاء الصلاة في القيام : " سمع الله لمن حمده " : قال النحاة : أن سمع فعل يتعدى بنفسه ، وقد ضمن في الدعاء معنى " استجاب " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو : " اللام " .

٢- جاء في حديث نبوي روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم : « من حلف على يمين » وفعل " حلف " يتعدى بنفسه ، فقال النحاة إنه ضمن في الحديث معنى " جسر " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر ، وهو : (على) .

ب - في الشعر :

١- قال أبو ذؤيب الهذلي في وصف سحب :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

وقال النحاة : إن " شربن " فعل متعد بنفسه ، وضمن في البيت معنى " روين " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو " الباء " ومتى في البيت بمعنى من .

والنتيـج : مر السحاب السريع مع ما فيه من ضجيج الرعد .

٢- قال الراعي :

هن الحرائر لا رباب أحمره سود المحاجر لا يقرأن بالسور
قال النحاة : إن فعل " يقرأ " متعد بنفسه ، وضمن في البيت معنى " يتبرك " ولذلك
تحول مثله متعديا بحرف جر ، هو " الباء " .

٣- قال ذو الرمة في وصف ناقة :

وأن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقبيها نصلى
قال النحاة : إن فعل " يجرح " متعد بنفسه ، وضمن في البيت معنى " يعيث " ولذلك
تحول مثله متعديا بحرف جر هو : " في " والمحل : الجذب . ذي ضروعها :
لبنها .

٤- قال راجز من بني ضبة :

نحن — بني ضبة — أصحاب الفلج
نضرب بالسيف ونرجو بالفرج
قال النحاة : إن فعل " نرجو " متعد بنفسه ، وضمن في البيت معنى " نطمع " ولذلك
تحول مثله متعديا بحرف جر ، هو " الباء " . والفلج ، النصر .
ويلاحظ على أمثلة التضمين السابقة ما يلي :
أولا : في الآيات القرآنية

نبدأ بالآيتين : الأولى والخامسة ، لأن الحرف الذي حول الفعلين فيهما من
التعدي المباشر إلى التعدي غير المباشر هو : " اللام " . وذكر المبرد في كتابه
المقتضب أن السلام في الآية رقم ٥ زائدة وحري أن تحمل في الآية الأولى على
الزيادة أيضا، بل لعل ذلك فيهما أولى وأوضح . ونقل ابن هشام في المعنى عن
الفراء أن " إلى " في الآية الثانية زائدة في قراءة من قرأ : ﴿ تَهَوَّى إِلَيْهِمْ ﴾ بفتح
الواو . والآية الثالثة يقرنها النحاة بآية سورة النور ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن
أمره ﴾ إذ يقولون إن فعل " يخالف " متعد بنفسه وضمن في الآية معنى " يخرجون
" ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر ، هو " عن " وذكر السيوطي في عرضه

لحرف الجر : " عن " ومعانيه واستعمالاته بكتابه " الهمع " أن أبا عبيد اللغوى المعروف ذهب إلى جواز زيادة حرف الجر " عن " في الاختيار مستدلاً على ذلك بمجيئها زائدة في آية سورة النور السالفة . وأوضح أن تحمل في الآية الثالثة المذكورة مع الفعل " تعدو " على الزيادة لا على أن الفعل ضمن معنى " تنبو " والآية الرابعة استشهد بها ابن هشام في كتابه " المغنى " على زيادة حرف الجر : " الباء " بين الفعل ومفعوله ، ثم أضاف أنه : قيل إن الفعل في الآية ضمن معنى " يهم " وتعبيره إزاء عرضه لهذا الرأي بكلمة قيل تضعيف له وأنه يرجح عليه القول بأن الباء زائدة في كلمة " بالحاد " . وذكرنا مع الآية السادسة الرأي القائل بأن دخول الباء على مفعول " يشرب جعله يتضمن معنى " يروى " وذهب ابن هشام في كتابه " المغنى " إلى أن الباء في الآية للتبعيض وبذلك تخلص من التضمين .

ثانيها : في النثر والشعر

إذا تركنا الآيات القرآنية إلى أمثلة النثر والشعر لاحظنا أن فعل " سمع " في دعاء الصلاة كما يأتي متعدياً بنفسه كما في قوله تعالى : ﴿ إنا سمعنا قرآنا عجبا ﴾ يأتي متعدياً بواسطة اللام الجارة كما في قوله جل شأنه : ﴿ وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن ﴾ وهو ما فات القائلين بأن دعاء الصلاة : " سمع الله لمن حمده " فيه تضمين . والمثال النثري الثاني وهو الحديث النبوي « من حلف على يمين » مثل " على " فيه مثل " اللام " في دعاء الصلاة إذ ذكر السيوطي في كتابه " الهمع " أن ابن مالك جوز زيادة " على " بين الفعل ومفعوله مستشهداً على ذلك بالحديث النبوي المذكور . وحملها على الزيادة في الحديث أولى وأوضح من حمل " حلف " على معنى " جسر " الذي لا يتبادر إلى الذهن . والباء الواقعة في البيت الأول بين كلمتي " شربن " و " بماء البحر " التي جعلت بعض النحاة يقولون أن الفعل ضمن معنى " روين " ذكر ابن هشام في كتابه " المغنى " أنها للتبعيض مثلها مثل أختها في الآية رقم ٦ السالفة أي إنه لا تضمين فيها ولا ما يشبه التضمين . وذكر ابن هشام أيضاً في مبحث الباء الجارة بكتابه " المغنى " أن الباء الواقعة بين الفعل ومفعوله في البيتين : الثاني والرابع زائدة مثل الباء في الآية رقم (٤) . وبقي البيت

الثالث بيت ذي الرمة ، وقول ابن هشام فيه إن فعل يجرح في معنى " يعيث " لا يتضح ، وأولى منه وأكثر وضوحا الأخذ برأي أبي عبيد القائل بأن " في " قد تأتي زائدة مستدلا على ذلك بمجيئها زائدة في قوله تعالى على لسان نوح عن السفينة في سورة هود : ﴿ وقال اركبوا فيها باسم الله ﴾ أي اركبوها . وأوضح أن جميع الأمثلة القرآنية وغير القرآنية التي ساقها بعض النحاة للدلالة على تضمين الفعل المتعدى بنفسه فعلا متعديا بواسطة حرف من حروف الجر ليس شئ منها قاطعا في هذه الدلالة بشهادة نحاة آخرين ذهبوا إلى أن تلك الحروف الواقعة بين تلك الأفعال المتعدية مباشرة ومفاعيلها حروف زيادة ، وقد رأينا أنها شملت عندهم الباء واللام وإلى وعن وعلى وفي . ومثل هذه الحروف في الزيادة بين الأفعال والمفاعيل . من الجارة وتطرد زيادتها مع المفعول به إذا كان نكرة وتقدمها نفي أو استفهام مثل قولك " لا تؤذ من أحد " وقوله سبحانه : ﴿ فارجع البصر هل ترى من فطور ﴾ .

ومعنى ذلك أن حروف الجر قد تأتي زائدة بين الفعل ومفعوله ، وليس المعول في ذلك على تضمين الفعل معنى فعل آخر سواء الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية ، إنما المعول على الظاهرة اللغوية الكبرى في العربية ، ظاهرة مجيء الفعل المتعدى مباشرة متعديا بواسطة حرف من حروف الجر . ومن المؤكد أن النحاة الكوفيين الذين تنبهوا إلى أن حروف الجر الداخلة على المفاعيل مع الأفعال الثلاثية المارة بحروف زائدة كانوا أدق فقهها واحساسا بطبيعة العربية وليس معنى زيادتها أنها لا تفيد معنى " فهي دائما تفيدنا تأكيد الفعل ، وقد تقوى عمله كما لاحظ النحاة ، وأيضا قد تضيف إليه شيئا من معناها وهو عادة معنى لا يكاد ينضبط في استخدامه مع الأفعال المتعدية بنفسها ، ولذلك عدد النحاة الكوفيون ومن تابعهم معاني تلك الحروف ، ونضرب لذلك مثلا الباء التي قد تضاف إلى المفاعيل فإن سببويه لم يذكر لها إلا معنى واحدا هو الإلصاق ، ويقول ابن هشام إنه المعنى الأساسي الذي لا يفارقها بينما النحاة الكوفيون ومن تابعهم بعده أضافوا إلى هذا المعنى ثلاثة عشر معنى من مثل الاستعانة والسببية والمصاحبة ، وكلها ترد إلى معنى الإلصاق الأساسي بصورة أو بأخرى . ومثل الباء حرف الجر " عن " فمعناه الأساسي

المجاورة ولم يذكر البصريون سواه ، وأضاف غيرهم إليه تسعة معان أخرى .
ومثل عن والباء حرف الجر " على " فأصل معناه الاستعلاء وأضاف إليه النحاة
ثمانية معان .

وإذا أخذنا الحرف الأخير وأضفناه إلى فعل حمل وجدنا المعاجم تثبت له حينئذ
طائفة من المعاني المختلفة بجانب معناه الحسي الأصلي في مثل " حمل كتابا معه "
إذ قد يفيد الجهد الشاق في مثل " حمل على نفسه " وقد يفيد الكر في الحرب في
مثل " حمل عليه في ساحة القتال " وقد يفيد الذم في مثل " حمل عليه ولم يذكره
بخير " وقد يفيد النقد العنيف في مثل : " حمل على شعره في مقاله " . وارجع إلى
الفعل نفسه بدون استخدام حرف الجر " على " مع مفعوله فانك ترى المعاجم تثبت
له معاني متعددة بجانب معناه الحسي الأصلي في مثل : " حمل حقييته " إذ قد يفيد
ستر الشيء مثل " حمل الضغينة لخصمه " وقد يفيد الكفالة والضمان في مثل :

" حمل عنه ذنبه " وقد يفيد الحمل على ظهر دابة في مثل قوله تعالى : ﴿ ولا على
الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه ﴾ وقد يفيد الحفظ في مثل "
حمل القرآن الكريم " وقد يفيد الفهم في مثل : " حمل العلم " . وكل فعل متعد بنفسه
وبحرف من حروف الجر — على هذا النحو — له ظلال تمتد في معناه بصور
مختلفة في جميع اللغات ، ومن التحكم ما ذهب إليه بعض النحاة — إذن في بعض
أمثلة الفعل المتعدى بنفسه زاعمين أنه ضمن معنى فعل آخر وأخذ حكمه في التعدية
غير المباشرة فان فكرتهم إذا طبقناها بدقة شملت استعمالات جميع الأفعال المتعدية
مباشرة وبواسطة حروف الجر ، وأصبحنا إزاء تضمين في الأفعال المتعدية لا
حدود له ولا ضفاف . وهو ما يدفع إلى القول بالتوقف عند الأخذ بفكرة التضمين
وما ترتب عليه من أخذ المجمع بقياسيته مع ما اشترط له من تحقق المناسبة بين
الفعل في معناه قبل التضمين ومعناه شرحا لمعناه الجديد إذ الحقيقة أن لكل فعل في
اللغة استخدامات مختلفة سواء كان متعديا بنفسه أو بواسطة، بل سواء كان متعديا
أو لازما ، وهو جانب واسع في اللغة ... ولذلك نرجح قاعدة التضمين في ذلك
وقياسيتها . جواز الأخذ بقاعدة تحول الفعل المتعدى مباشرة إلى فعل متعد بواسطة

حرف من حروف الجر وقياسية هذا التحول ما دام يلائم الذوق العربي، ويؤدي حاجة علمية أو بلاغية .

إسقاط الجار للمفاعيل :

عرضنا - فيما أسلفنا - مجموعة غير قليلة من أفعال ثلاثية تتعدى تارة مباشرة وتارة بواسطة أحد الحروف الجارة ، وهي أكثر من أن يحاط بها في العربية، مما يؤكد أن سليفة العرب اللغوية اعتدت - من قديم - بصيغة الفعل الثلاثي المتعدى إلى المفعول بنفسه تارة وبحرف الجر تارة ثانية ، وأنها أكثرت من استخدام هذا الفعل . ويلاحظ في استخدام العربية لهذا الفعل أنها آثرت أحيانا - في التداول على الألسنة إحدى الصورتين من التعدى مع عدم الإهمال نهائيا للصورة الثانية .

وقد رأينا آنفا أن بعض النحاة تبادر إليهم حين رأوا بعض الأفعال الثلاثية التي يشيع تداولها متعدية مباشرة إلى مفاعيلها تعدت بواسطة حرف من حروف الجر فقالوا أنها تضمنت معاني أفعال مماثلة ، ولذلك أخذت حكمها في النعدي بتلك الحروف ، وناقشنا الرأي في تصور هذا التضمين ذاهبين إلى أن تحول الفعل المتعدى مباشرة إلى التعدى بحرف جر صورة أصيلة في العربية ، ولا تصور تضمين ولا ما يشبه التضمين . ويقابل هؤلاء للنحاة من أصحاب قاعدة التضمين نحاة توقفوا إزاء الصورة المقابلة للفعل الثلاثي المتعدى بواسطة حرف الجر الذي يدور كثيرا في الألسنة حين رأوا حرف الجر يسقط معه أو يحذف من المجرورية ويتحول منصوبا مثل : " رضى عن الأمر - رضى الأمر " وقالوا كيف تعرب " الأمر " التي كانت مجرورة بحرف الجر " عن " في المثال الأول وتحولت منصوبة بعد فعل " رضى " في المثال الثاني ؟ فقليل تعرب منصوبة على التشبيه بالمفعول به، وقليل تعرب منصوبة بنزع الخافض أي الجار . وهو بعد في التصور لأن فعل " رضى " واقع في المثال الثاني على كلمة " الأمر " المنصوبة بالضبط كما يقع الفعل المتعدى مباشرة على المفعول به في مثل : " فقه الدرس - حفظ القصيدة " . ولذلك كنا نرد الرأيين المذكورين : نصب الاسم الذي سقط عنه الجار بنزع الخافض أو

على التشبيه بالمفعول به ، إذ هو مفعول به على الحقيقة كما ذكر ذلك سيبويه في تعليقه على بيت عمرو بن معد يكرب الذي سنذكره بعد قليل وعلى آية سورة الأعراف : ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا ﴾ أي من قومه . وتبعه المبرد في هذا الرأي قائلا إنه لما حذف حرف الإضافة أي الجر في الآية وصل الفعل إلى الاسم المنصوب فعمل فيه النصب ، وصرح سيبويه بأن الفعل عدى مباشرة . ونتوقف قليلا لعرض أمثلة ذكرها النحاة سقط فيها الجار للمفاعيل مع أفعال ثلاثية في القرآن الكريم وفي الشعر أفعال مسموعة .

أولا : في القرآن الكريم .

١- قال تعالى في سورة البقرة : ﴿ ويمدّهم في طغيانهم يعمهون ﴾ فقال النحاة إن فعل " يمدّهم " في الآية متعد بنفسه ، وهو يتعدى باللام الجارة ، يقال : " يمد لهم " وسقطت " اللام " في تقدير النحاة كما سقطت في آية سورة الأعراف : ﴿ وإخوانهم يمدّونهم في الغي ﴾ أي يمدّون لهم .

٢- قال عز شأنه أيضا في سورة البقرة : ﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح ﴾ أي الزواج فقال النحاة أن فعل " تعزموا " في الآية متعد بنفسه ، وهو يتعدى بعلي الجارة أي على عقدة النكاح ، وسقطت " على " الجارة .

٣- قال تعالى في سورة آل عمران : ﴿ لم تصدون عن سبيل الله من آمن تبغونها عوجا ﴾ أي تطلبون لسبيل الله العوج والميل عن الحق ، وقال النحاة إن فعل : " تبغون " متعد بنفسه في الآية إلى مفعولين ، وهو يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد ويتعدى إلى الثاني باللام الجارة فيقال مثلا : " تبغون لإخوانكم الخير " وفي تقديرهم أن اللام الجارة سقطت من الضمير في " تبغونها " ومثل هذه الآية في سقوط اللام الجارة مع الفعل " بغى " سقوطها في آية سورة الأعراف : ﴿ ويبغونها عوجا ﴾ وهى تطابق الآية السالفة ، ومثلها آية سورة التوبة : ﴿ يبغونكم الفتنة ﴾ أي يبغون لكم الفتنة .

٤- قال جل شأنه في سورة آل عمران : ﴿ لا يألونكم خبالا ﴾ أي لا يمنعونكم فسادا يقدرون عليه ، فقال النحاة إن فعل " يألونكم " في الآية لا يتعدى بنفسه إلى مفعولين

إنما يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد ، ويتعدى إلى الثاني باللام الجارة مثل فعل "بغى" واستعمالاته في الآيات السالفة ، وفي تقديرهم أن اللام سقطت من الضمير في الفعل "يألونكم" أي لا يألون لكم خبالا .

٥- قال تعالى في سورة الأعراف : ﴿ لأقعدن لهم صراطك المستقيم ﴾ فقال النحاة إن فعل " أقعد " في الآية متعد بنفسه إلى مفعول به ، وهو يتعدى إليه بحرف الجر : " على " أي لأقعدن لهم على صراطك المستقيم ، وسقطت " على " الجارة. ومثل هذه الآية في سقوط " على الجارة آية سورة التوبة : ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ أي على كل مرصد .

٦- قال عز شأنه في سورة الأعراف أيضا : ﴿ أعجلتم أمر ربكم ﴾ أي أسبقتموه ، وقال النحاة إن فعل " أعجلتم " في الآية متعد بنفسه ، وهو إنما يتعدى بحرف الجر " عن " يقال : " أعجلت عن الأمر " وسقطت من الآية : عن الجارة .

٧- قال تعالى في سورة سبأ : ﴿ ولقد صدق عليهم إبليس ظنه ﴾ بدون تضعيف الدال في " صدق " كما جاء في قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر من السبعة، وقال النحاة إن فعل " صدق " في الآية متعد بنفسه ، وهو إنما يتعدى بحرف الجر : " في " أي في ظنه وفي تقديرهم أن " في " سقطت من الآية .

٨- قال عز شأنه في سورة الإنسان : ﴿ إنا هديناه السبيل ﴾ فقال النحاة أن فعل " هدى " في الآية متعد بنفسه ، وهو يتعدى بالي الجارة ، أي هديناه إلى السبيل ، فسقطت من الآية " إلى " .

ثانيا : في الشعر

١- قال عمرو بن معد يكرب :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

فقال سيبيويه والنحاة : إن فعل " أمر " في البيت تعدى بنفسه إلى مفعولين هما الضمير و " الخير " وهو يتعدى بنفسه إلى مفعول به واحد ، ويتعدى إلى الثاني بواسطة الباء الجارة ، فيقال " أمرتك بالخير " وسقطت من البيت " الباء " .

٢- قال ساعدة بن جؤية الهذلي في وصف رمح :

لدن بهز الكف يعدل متته فيه كما عسل الطريق الثعلب

لـدن : لين . يعسل : يهتز . وقال النحاة أن فعل " عسل " في البيت متعد بنفسه ، وهو إنما يتعدى بواسطة " في الجارة . يقال " عسل في الطريق " أي اهتز ، وسقطت من البيت : " في " .

٣- قال عروة بن حزام العذري :

نحن فتبدى ما بها من صباة وأخفى الذي لولا الأسى لقضاني

قال النحاة ان فعل " قضى " في البيت متعد بنفسه . وهو إنما يتعدى بحرف الجر : " على " أي : " لقضى على " فسقطت من البيت " على " الجارة .

ثالثا : في أفعال مسموعة

ذكر السيوطي بكتابه " همع الهوامع " في حديثه عن العوامل طائفة من الأفعال سمع فيها حذف الجار من المفعول الثاني ، ومما ذكره من الأفعال الثلاثية فعل أمر الذي مر بنا في بيت عمرو بن معد يكرب وفعل كنى تقول " كنيته بأبي الحسن — كنيته أبا الحسن " وفعل دعا " تقول : " دعوته أحمد — دعوته بأحمد " وفعل " هدى " ومثل له بآية سورة الإنسان التي مرت بنا . وسنعود إلى هذا المثال عما قليل . وبجانب ذلك ذكر السيوطي طائفة من الأفعال المتعدية بحرف جر إلى مفعول به واحد قائلا انه سمع فيها حذف الجار ، وبدأها بفعل صدق " تخفيف الدال عند من قرأها مخففة في الآية الكريمة التي مرت بنا : ﴿ ولقد صدق عليهم إبليس ظنه ﴾ أي في ظنه وأضاف السيوطي إلى هذا الفعل الثلاثي الذي سقط حرف الجر من مفعوله في تقدير النحاة ثمانية وأضاف ثلاثة مماثلة له في سقوط الجار من مفعولها ، وهي : " فرق " يقال : " فرق منه — فرقه أي خافه خوفا شديدا ، وفرع يقال : فرع إليه — أي أغاثه ، و" جاز بالطريق — جاز الطريق : أي قطعه ، " وشاق " يقال : " شاق إليه — شاقه " أي اشتاقه ، و" راح " يقال : " راح إلى القوم — راح القوم " أي ذهب إليهم ، ونأى " يقال : " نأى عن زيد — نأى زيدا " أي بعد عنه ، و" مل " يقال : " مللت من الشيء — مللت الشيء " وخشى " يقال : " خشي من زيد — خشي زيدا "

أي خافه.

ويلاحظ على أمثلة إسقاط الجار السابقة من مفعول الأفعال الثلاثية ما يلي :

أولا : في الآيات القرآنية

نبدأ بالآية الأولى وما قاله النحاة فيها من أن فعل " يمدهم " فيها متعد بنفسه وهو يستعدى باللام وسقطت معه من المفعول به وهو قول غير دقيق لأن المعاجم نصت على أنها متعدية بنفسها حيناً وبحرف الجر : اللام " حيناً آخر قائلة " مده في الغى والضلال - مد له . فمن التحكم أن يقال في المثال الأول أن اللام الجارة سقطت منه ، لأن هذا هو الاستعمال اللغوي للفعل بشهادة القرآن ، إذ تارة تحذف اللام الجارة مع المفعول الثاني له ، وتارة تذكر كما في قوله تعالى : ﴿ ونمد له من العذاب مدا ﴾ . وبذلك مضى القرآن ومضت العربية . ومثل فعل " مد " في التعدي إلى المفعول بنفسه ، وبحرف الجر فعل : تعزموا " في الآية الثانية إذ في المعاجم أنه يقال : " عزمتم على الأمر وعزمتمه " .

وقال الأسود بن عمار :

وقولا لها هذا الفراق عزمته فهل موعد قبل الفراق فيعلما .

وبذلك تخرج الآية مثل سابقتها من القول بأن الفعل فيها متعد بنفسه وهو يتعدى بعلى ، إذ يتعدى بالصورتين جميعا . ومثل الفعلين في الخروج من تصور سقوط الجار مع المفعول به فعل . " بغى - تبغون - يبغون " في الآية الثالثة فقد ذكر النحاة أنه يتعدى إلى مفعوله الثاني بواسطة اللام الجارة وأنه حذف من الآيات المذكورة في رقم ٣ ، وفي المعاجم يقال . " بغى له الخير - بغاه الخير " وقال كعب بن زهير يشكو جده وحظه وأنه إذا نتج له أربع نوق في عام بغى لها حظه خناسير أى دواهي فأهلكتهن : .

إذا ما نتجنا أربعاً عام كفأة بغاها خناسيرا فأهلك أربعاً .

والكفاءة نتج العام الواحد . وكما أن بغى مثل أختيها السابقتين تتعدى بنفسها وبالجار كذلك فعل " يألونكم " في الآية الرابعة ، إذ تذكر المعاجم أنه كما يقال : " لا يألون لكم جهدا " يقال : " لا يألونك جهدا " . وفعل " قعد " في الآية الخامسة لا

يتعدى بنفسه ، وإنما يتعدى بحرف جر كما ذكر النحاة ، غير أنه في الآية : ﴿ لأفعدن لهم صراطك المستقيم ﴾ وكذلك في الآية الثانية : ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ ليس متعديا كما ظن النحاة ، إذ المنصوب بعدهما ، وهو " صراطك — كل مرصد " ليس مفعولا به وإنما هو ظرف مكان في رأى الزجاج وابن الطراوة الأندلسي ، ولذلك حذفت معهما " في " إذ تحذف مع الظروف كثيرا . ومثل الأفعال السابقة في التعدى بنفسها وبواسطة حرف الجر فعل " عجل " في الآية السادسة : ﴿ أعجلتم أمر ربكم ﴾ فقد ذكرت المعاجم أنه يتعدى بحرف الجر فيقال " عجل عن الأمر " ويتعدى بنفسه فيقال " عجل الأمر " أي سبقه وذكر ابن جني في الآية السابعة أن الفراء ذهب إلى أن كلمة " ظنه " على معنى " في ظنه " وقال هذا تحل للإعراب وتحريف للمعنى ، وبذلك رفض ابن جني ما ذهب إليه الفراء وبعض النحاة في الآية من أنه حذف من مفعولها ، ظنه " حرف في وقال ان قراءة صدق في الآية بالتخفيف مثل قراءة صدق بتشديد الدال أي أنه تحقق لإبليس ما كان ظنه فيهم من طاعتهم له وعصيائهم لربه . والآية الثامنة فعلها : " هديناه السبيل " كالأفعال السابقة يأتي في اللغة متعديا بنفسه وبحرف جر . ومعنى ذلك أنه لا يبقى للنحاة مثال قرآني من أمثلة الأفعال الثلاثية التي ذكروها يتعين فيه أن الفعل كان حقه أن يتعدى بحرف جر وتعدى بدونه . إذ الحق الصحيح في العربية لجميع الأفعال القرآنية في الأمثلة المذكورة أن تتعدى تارة تعديا مباشرا ، وتارة تتعدى بواسطة حرف من حروف الجر .

ثانيا : في الشعر

فعل " أمر " المتعدى إلى مفعوله الثاني في البيت الأول ، وهو الخير " ذكر النحاة أنه لا يتعدى إلا بواسطة حرف الجر الباء " وأنه سقط منه أو حذف ، غير أن المعاجم ذكرت أنه يأتي متعديا إلى المفعول الثاني بنفسه وبحرف جر ، فيقال : " أمره بالصدقة كما يقال " أمره الصدقة " . وبيت ساعدة بن جؤية نصب فيه " الطريق " وتبادر إلى بعض النحاة أنه مفعول به ، وهو ظرف مكان كما في الآية رقم ٥ . وفعل " قضى " في بيت عروة مثل فعل " أمر " ذكرت المعاجم أنه يتعدى

بنفسه وبحرف الجر : " على " فيقال : " قضاني - قضى على " . وإن لا يبقى في أيدي النحاة شاهد شعري مما تمثلوا به لسقوط الجار من مفعول الفعل الثلاثي ، عدا الأفعال الثلاثية التي استشهدوا بها في تلك الأبيات كالأفعال الثلاثية التي استشهدوا بها في الآيات القرآنية المارة تعدية الفعل فيها بنفسه كتعديته بواسطة الجار تعدية أصلية .

ثالثا : الأفعال المسموعة عند السيوطي

رأينا السيوطي يذكر نحو عشرة أفعال ، ويقول انه سمع فيها حذف الجار ، وذكر من بينها فعل " هدى " في آية سورة الإنسان : ﴿ إنا هديناه السبيل ﴾ التي مرت بنا ، ومن يرجع إلى هذا الفعل ووصله بالمفعول في أي الذكر الحكيم مباشرة وبواسطة حرف الجر مهتديا بالمعجم المفهرس لمحمد فؤاد عبد الباقي يجد أن الفعل ماضيا ومضارعا جاء نحو عشرين مرة متعديا بنفسه ونحو ثلاثين مرة متعديا بحرف جر ويكثر أن تأتي الصيغة الواحدة مرة مع هذا الفعل ومرة مع ذاك ، ففي سورة النساء : ﴿ ولهديناهم صراطا مستقيما ﴾ وفي سورة الأنعام ﴿ وهديناهم إلى صراط مستقيم ﴾ وفي سورة الصافات : ﴿ وهديناهم الصراط المستقيم ﴾ وفي رأيي أن النحاة لو تنبهوا في هذا الفعل إلى استخدام القرآن الواسع له بصورتيه في التعدية بنفسه وبحرف الجر لما قالوا أن حرف الجر " إلى " حذف من آية الإنسان : ﴿ إنا هديناه السبيل ﴾ ، بل لتنبهوا أكثر من ذلك إلى أن بقية الأفعال التي لاحظوا أنها تأتي في القرآن وفي الشعر مرة متعديا مباشرة ومرة بواسطة الجار أن ذلك جزء لا يتجزأ من طبيعتها اللغوية وبذلك تلغى فكرة إسقاط الجار مع الأفعال المتعدية التي كان يظن النحاة أفعالها لا تتعدى إلا بجار ، لتحل محلها فكرة أن تلك الأفعال جميعا تدخل في الدائرة الكبرى للأفعال التي جاءت متعديا بنفسها تارة وبحروف الجر تارة ثانية .

وكما ألغينا قاعدة التضمين وقياسيتها وأثبتنا مكانها قاعدة استعمال الفعل المتعدي مباشرة إلى فعل متعد بواسطة حرف من حروف الجر وقياسيتها ما دام هذا الاستعمال يستوفي حاجة علمية أو بلاغية كذلك نلغى هنا قاعدة إسقاط الجار مع

الأفعال المتعدية بواسطة ونثبت مكانها قاعدة تحويل الفعل المتعدى بواسطة حرف من حروف الجر إلى فعل متعد بنفسه وقياسية هذا الاستعمال إذا استوفي غرضاً علمياً أو بلاغياً ولا يعرب الاسم المنصوب بعد هذا الفعل منصوباً بإسقاط الجار أو حذفه ولا منصوباً بنزع الخافض ولا منصوباً بأعلى الاتساع بالمفعولية ، كما قال بعض النحاة ، وإنما يعرب مفعولاً به منصوباً كما أعربه سيوبه والمبرد . ونستطيع أن نلخص نتائج كل ما قدمناه في اقتراح الجواز في ثلاث قواعد : قاعدة تضيف صورة إلى الصورة القياسية التي أثبتتها النحاة لتعدى الفعل الثلاثي اللززم ، وقاعدة ثانية تجيز قياسية تحويل الفعل الثلاثي المتعدى مباشرة إلى متعد بحرف من حروف الجر ، وقاعدة ثالثة تجيز قياسية تحويل الفعل الثلاثي المتعدى بواسطة حرف جر إلى متعد بنفسه ، وفيما يلي بيانها :

- ١- يجوز أن يتعدى الفعل الثلاثي اللززم بنفس صيغته إلى مفعول به منصوب إذا استلزمت ذلك حاجة علمية أو بلاغية .
- ٢- يجوز أن يتحول الفعل الثلاثي المتعدى بنفسه إلى متعد بحرف من حروف الجر إذا تطلبت ذلك حاجة علمية أو بلاغية .
- ٣- يجوز أن يتحول الفعل الثلاثي المتعدى بحرف من حروف الجر إلى متعد مباشرة بنفسه إلى مفعول به إذا دعت إلى ذلك حاجة علمية أو بلاغية .

المراجع

- ١- كتاب سيوبه ١٥/١ وما بعدها . ٢- ابن يعيش على المفصل ٦٢/٧ .
- ٣- المقتضب للمبرد ٣٦/٢ و ٣٢١/٢ و ٣٣٠/٤ .
- ٤- المحتسب لابن جنى (في أكثر الآيات القرآنية المذكورة) .
- ٥- الخصائص لابن جنى ٢١٠/٢ وما بعدها .
- ٦- الرضى على الكافية (طبعة استانبول) ٢٧٣/٢ .
- ٧- المغنى لابن هشام (في أبواب حروف الجر ولزوم الفعل وتعديه) .
- ٨- الهمع للسيوطي (طبعة الكويت) ٢٥٦/٢ ، ١٢/٥ ، ١٧ وما بعدها .
- ٩- حاشية الصبان على الأشموني (في باب تعدى الفعل ولزومه) .

الأفعال اللازمة

تعريفها — وضوابطها — ودلالاتها — وما يجعلها متعدية

الفعل اللازم — ويسمى القاصر وغير الواقع وغير المجاوز وهو الذي لا يتجاوز فاعله إلى المفعول به ، أما المتعدى فهو الذي يقع بنفسه لا بحرف الجر على مفعول به أو أكثر سواء ذكر المفعول أو لم يذكر .

وعلامه الفعل اللازم أنه لا يجوز أن يليه ضمير غير المصدر أو الظرف ولا أن يصاغ منه اسم مفعول تام ، فالفعل (خرج) مثلاً لا يقال فيه زيد خرج عمرو ولا هو مخرج .

ضوابطه : يعرف لزوم الفعل بأحد شيئين .

الأول : معنى الفعل

بأن يدل على سجية (أي طبيعة لازمة) كحَسُنَ وقَبِحَ وجبن وفهم أو على عَرَضَ (أي وصف غير لازم) كَنَشِطَ وكسل وحزن وفرح ، وصَحَّ ومرض أو على لون (مثل أَدِمَ ، حَمَرَ ، أبيض) .

أو على حلية (أي صفة يمتدح بها) مثل كحل ونجل ودعج وبلج أو على غيب : مثل عَوِرَ وعَمِشَ وحَوِلَ .

أو على نظافة مثل طهر ونظف .

أو على دنس مثل قَذِرَ ووسخ ودنس .

أو يدل على مطاوعة فعل متعد لواحد مثل انكسر مطاوع (كَسَرَ) وامتد مطاوع (مد) وتدرج مطاوع (دحرج) .

أو يضمن معنى فعل قاصر مثل " أذاعوا به " فقد ضمن معنى (تحدثوا به) ﴿ لا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ فقد ضمن معنى (لا يصغون) .

الثاني : الوجه الثاني من ضوابط الفعل اللازم أن يكون من الصيغ الآتية :

(١) صيغة (فَعَلَ) وهي نوعان :

أ- ما كان من أفعال السجايا كظُرْفَ وَحَسَنَ

ب- ما حُوِّلَ إلى فَعَلَ للمبالغة والتعجب مثل فَهَمَ الرجل وضَرَبَ بمعنى ما أفهمه وما اضربه .

(٢) صيغة (فَعَلَ) الذى وصفه على فَعِيلٍ مثل (ذَلَّ) والوصف منه (ذَلِيلٌ)

(٣) صيغة (فَعَلَ) الذى وصفه على فَعِيلٍ مثل (قَوَّى) والوصف منه (قَوِيٌّ)

(٤) صيغة (أَفْعَلَ) التى تفيد الصيرورة مثل (أَغَذَّى البعير) أى صار فى أخذه أو

الاستحقاق مثل " أَزَوَّجْتَ هذه " أى استحققت الزواج و (أَحْصَدَ الزرع) أى

استحق الحصاد .

(٥) صيغة (أَفْعَلَ) مثل اغْبَرَّ وازوَّرَ .

(٦) صيغة (أَفْعَلَ) مثل أَوْهَمَ .

(٧) صيغة (انفعل) مثل (انطلق) وانشعب .

(٨) صيغة (افعلل) مثل اقشعر واشمأز .

(٩) صيغة (أَفْوَعَلَ) مثل اكْوَهْدَ الفرخ (أى ارتعد) .

(١٠) صيغة (افتعلل) بأصالة اللامين مثل (أمر نجم) أى اجتمع أو بزيادة

أحدهما - اقعنس الجَمَلُ (أبى أن ينقاد)

(١١) صيغة (افعلنى) مثل احرينى الديك أى انتفضن للقتال

وشذ قول الشاعر :

قد جعل النعاس يعرندينى اطرده عني ويسرندينى

فالعلان (يعرندينى ويسرندينى) متعديان وهما من اعرندى واسرندى ولا ثالث لهما.

(١٢) صيغة (استفعل) الدال على التحول مثل استحجر الطين أى تحول حجرا.

واستنسر البغاث (تحول نسرا)

(١٣) صيغ مزيد الرباعى مثل تدحرج ، احرنجم ، اقشعر ، اطمأن

والصيغ السابقة ذكرها العلماء فى كتبهم ، وأضيف إليها ما وجدته وما لم

يذكروه وهي الصيغ التالية (١)

(١٤) صيغة (أفْعَلَ) التي تفيد الدخول في شئ مكانا كان أو زمانا مثل أشأم وأعرق وأصبح وأمسي (أى دخل في الشام والعراق والصبح والمساء)
(١٥) صيغة (فَعَلَ) التي تدل على توجه شئ إلى شئ مثل شرقت وغربت وكَوُفْتُ وفَوَّزْتُ أي توجهت إلى الشرق والغرب والكوفة والمفاضة والغور .

(١٦) صيغة (فَعَلَ) التي تدل على صيرورة شئ شبة شئ .

كقوَّس زيد (صار كالقوس) وحَجَّرَ الطين (صار كالحجر)

(١٧) وصيغة (فَعَلَ) التي تدل على صيرورة شئ أصله المشتق منه

كروَّض المكان (أي صار روضا) وعَجَّزَت المرأة وثَيَّبَت وعَوَّنت

(١٨) وصيغة (فَعَلَ) التي تدل على عَمَلَ شئ في الوقت المشتق هو منه

مثل هَجَّرَ وصَبَّحَ ومَسَى وغَلَّسَ أي فعل في الهاجرة والصبح والمساء والغلَّس .

(١٩) وصيغة (فَعَلَ) التي تدل على التكثير في الفعل مثل جَوَّلَ وطَوَّفَ

(٢٠) صيغة (تفاعل) التي تدل على حصول شئ تدريجا مثل تزايد النِّيل وتَوَّارَدَت الإبل .

أسباب تعدى الفعل اللازم :

(١) دخول همزة التعدية : ﴿ أذ هبتم طيِّباتكم في حياتكم الدنيا ﴾ ، والتعدية بالهمزة قياسية وأقرها المجمع (٢) .

(٢) تضعيف عين الفعل : ﴿ قد أفلح من زكاها ﴾ ، وأقر المجمع قياسية ذلك (٣) .

(٣) دخول حرف الجر — وليس ذلك خاصا بحرف معين فيكون الباء (مررت بزيد) وعلى (نزلت على عمرو) وفي (رغبت فيك) وإلى (نظرت إليك) وغير ذلك من الحروف .

(١) الشافية .

(٢) القرار (٧١) من مجموعة القرارات العلمية .

(٣) القرار (٧٢) من مجموعة القرارات .

قال ابن يعيش ^(١) : " فهذه الحروف إنما دخلت على الاسم للتعدية وإيصال معنى الفعل إلى الاسم " لأن الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه .

وقال ابن جني ^(٢) : إن هذه الحروف بعض الفعل من حيث كانت وموصلة له كما أن همزة النقل في أفعلت وتكرير العبن في فعلت يأتيان لنقل الفعل وتعديته "

(٤) زيادة ألف المفاعلة بعد فائه مثل جالست زيدا وماشيته

(٥) زيادة الهمزة والسين والتاء الدالة على الطلب أو المصادفة مثل

استخرجت الذهب (طلبت خروجه) واستعظمت الأمر (صادفته عظيما)

(٦) تحويل الفعل إلى باب (نصر) للدلالة على الغلبة مثل

فاخرت زيدا ففخرته فأنا أفخره (أغلبه في الفخر) .

(٧) أن يضمن اللازم معنى فعل متعد فيتعدى تعديته .

مثل : رَحَّبْتُكم الدار بمعنى : وسعتكم

مثل : من سفه نفسه بمعنى : امتهنها

مثل : فَرَّقْتُ زيدا بمعنى : خفته

(٨) ومما يعدى الفعل عند الكوفيين تحويل حركة عينه :

يقال (شَتَرْتُ عَيْنَهُ) انقلب جَفْنُها (بكسر العين فعل لازم فإذا فتحت صار

متعديا فيقال شَتَّرَ الله عَيْنَهُ

ومثل ذلك كَسَى زيد بمعنى (اكتسى) فإذا فتحت العين صار متعديا (كَسَّاهُ الله)

قال الشاعر :

وأركب في الرُّوع خِيفَانَةً كَسَا وجهها سَعَفٌ مَنشَرٌ

تعقيب على أسباب تعدى الفعل اللازم

نلاحظ أن أسباب التعدى كلها يحدث تغييرا في صيغة الفعل وتجعله متجاوزا أي واقعا على المفعول به إلا التعدية بحرف الجر فلم يحدث معها تغيير في صورة الفعل ، ونلاحظ أن لحرف الجر معنى أفاده وظلا القاه على ارتباط الفعل بمدخول

(١)المفصل .

(٢)الخصائص ٣٤١/١ .

حرف الجر . ونوضح ذلك فيما يلي :

— في ﴿ آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلْخْ مِنْهَا ﴾ ١٧٥ / الأعراف نرى ارتباط " انسلخ " بمفعوله (منها) مراعى فيه معنى (من) وهو (الابتداء) .

ومثله : ﴿ وكلما مرَّ عليه مَلَأْ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ ﴾ .

— وفي ﴿ استوت على الجودى ﴾ نرى ارتباط الفعل بمفعوله (الجودى) مراعى فيه معنى (على) وهو الاستعلاء .

ومثل ذلك يقال في ﴿ نطبع على قلوب المعتدين ﴾ ، ﴿ ومن ضل فإنما يضل عليها ﴾ ﴿ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ ﴾ .

— وفي ﴿ ففِرُّوا إِلَى اللَّهِ ﴾ نرى ارتباط الفعل (ففروا) بمفعوله " الله " مراعى فيه معنى إلى وهو الانتهاء .

— وفي ﴿ سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَب ﴾ نرى ارتباط الفعل (سكت) بمفعوله (موسى) مراعى فيه معنى (عن) وهو التجاوز .

ومثله : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ ﴾ ﴿ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾ ٢١ / هود .

— وفي ﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا ﴾ نرى ارتباط الفعل (خرجوا) بمفعوله مراعى فيه معنى (في) وهو الظرفية .

ومثل ذلك يقال في ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ ، ﴿ وَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ . ، ﴿ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ ﴾ .

— وفي ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ نرى ارتباط الفعل (استمعوا) بمفعوله (له) مراعى فيه معنى اللام وهو الملكية وشبهها .

— وفي ﴿ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ نرى ارتباط الفعل (حاق) بمفعوله (بهم) مراعى فيه معنى الباء وهو الإلصاق .

وفي ﴿ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ ﴾ المعنى الذى أفادته الياء السببية ، وكذا ﴿ فَبِذَاكَ فَلَيْفَرَحُوا ﴾ ، ﴿ أَلْهَمُ أَرْجُلَ يَمْشُونَ بِهَا ﴾ .

وفي ﴿ أَعُوذْ بِكَ ﴾ الاستعانة .

وفي قول المتنبي يرثى :

خرجوا به ولكل باك حوله صعقات موسى يوم ذك الطور
معنى الباء في خرجوا به " المصاحبة " .
وفي قوله :

المجد عوفي إذ عوفيت والكرم و زال عنك إلى أعدائك الألم
في جملة " زال عنك إلى أعدائك الألم " ارتبط الفعل زال مرة بـ (عنك) ويفيد "
عنه التجاوز " ، بـ (إلى أعدائك) وتفيد (إلى) الانتهاء .

ومما سبق يمكن القول إن المتعدى بحرف الجر يختلف معنى التعدى فيه عن
المعاني التي تفيدها أسباب التعدية الأخرى .

وذلك أن التعدية بالأسباب الأخرى تعدية مباشرة تجعل الفعل يقع على مفعوله في
حين أن التعدية بحرف الجر غير مباشرة بل تفيد الربط بين الفعل ومفعوله على
المعنى الذي يفيدده حرف الجر كما رأينا آنفا .

ولعل ذلك هو الذي جعل بعض النحاة يقول أن التعدية بالحرف غير مقيسة ويقصد
بذلك أن أي حرف من حروف الجر ليس صالحا لتعدية كل فعل لازم ، وإنما ذلك
موقوف على السماع ، فلكل فعل لازم حرفه المناسب الذي يعديه حسب دلالة
الكلام ومقتضى الحال .

وإذا كان الأمر على ما بيناه من التباين بين المعنى في التعدية بكل أسبابها وبين
التعدية بحرف الجر فلماذا جمع النحاة بينها ؟

والذي يظهر لي أنهم راءوا الناحية الإعرابية إذ كان المجرور بالحرف موضعه
نصب ويقول ابن يعيش " المعمول المجرور ظاهره جر وموضعه نصب "

ويقول ابن جنى " وأما وجه اعتداده (الاسم المجرور بالحرف) " كجزء من الاسم
فمن حيث كان مع ما جره في موضع النصب ألا تراك تعطف على مجموعهما
بالنصب فتقول مررت بزيد وعمرا ، ورغبت فيك وجعفر ، ونظرت إليك وسعيدا .
ولأنه كذلك فإن المعمول إذا حذف حرف الجر منه نصب كما جاء في الألفية .

وعَدَّ لازما بحرف جر . وان حذف فالنصب للمنجر

والأمثلة على ذلك كثيرة ﴿ ولكن لا تواعد وهن سرا ﴾ أي على سر ، ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ أي على كل مرصد .

وقول المتلمس :

آليت حبَّ العراق اليومَ أطعمه والحب يأكله في القرية السوس
أي آليت على حب العراق
﴿ أعجلتم أمَرَ ربكم ﴾ ، أي عن أمره

وقول ساعدة :

لأن بهزَّ الكف يغسل مَنته فيه كمّا عسل الطريق الثعلب
أي في الطريق
وقول جرير :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذن حرام
(أي تمرون بالديار) .

وحذف الجار سماعي فيما سبق ، وقياسي مع أن وان عند أمن اللبس
تقول عجبت أن تفعل كذا أو أنك فعلته على معنى من فعلك إياه
وعند الالتباس لا يجوز الحذف فلا تقول رغبت أن أصافي من جافاني
لاختلاف المعنى المقصود مع تقدير حرف الجر المحذوف أهو (عن) أم (في)
أما إذا كان الإبهام مقصودا فيجوز الحذف كما في " وترغبون أن تتكوهن "
كما قال بعض المفسرين فالمعنى يراد به على معنى الحرفين ليرتدع من يرغب
فيهن لجمالهن وأموالهن ، ومن يرغب عنهن لدماتهن وفقرهن .

ومثل ذلك يقال في قول الشاعر :

ويرغب أن يبني المعالي خالد ويرغب أن يرضي صنيع الالائم
فان قدرت (أن يبني) في ، وقبل (أن يرضي) عن فالبيت مدح
وإن عكس فهو ذم وهذا مما يسمى عند علماء البيان التوجيه
كمن قال في خياط أعور

خلط لي عمرو قباء آيت عينيه سواء

والأخفش الأصغر (على بن سليمان) جوز حذف حرف الجر في مثل بریت
السكين .

ملحوظات :

(١) ليس من الأفعال اللازمة :

أ- الأفعال الناقصة من باب كان وكاد وأخواتها لأنها ليس لها مفعول به تقع عليه فهي أفعال لا متعدية ولا لازمة .

ب - الأفعال التي يحذف مفعولها لغرض بلاغى كالفعل الذي يراد وصف فاعله به من غير أن يراد وقوعه على مفعول مثل الله يحيى ويميت ويعز ويذل وفلاں يعطى ويمنع .

وكذا الفعل الذي يحذف مفعوله للفاصلة مثل ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾ وما حذف مفعوله الذي هو عائد الصلة .

في مثل ﴿ هذا الذي رزقنا من قبل ﴾ أي رزقناه ، وفعل المشيئة الذي حذف مفعوله كثيراً في ﴿ ولو شاء ربك ما فعلوه ﴾ أي عدم فعله ﴿ ولو شاء الله لهدى الناس جميعاً ﴾ أي يشاء هدايتهم .

فهذه الأفعال متعدية لأن تعريف المتعدى يصدق عليها

(٢) الأفعال التي تستعمل واقعة على المفعول به مرة بنفسها ومرة بحرف الجر

فهل نصحته ونصحت له وشكرته وشكرت له ، بلغتك وبلغت إليك ، رحت القوم ورحت إليهم نأيت القوم ونأيت عنهم ، طرحت الشيء وطرحت به ، وكلت الشيء وكلت له وأحفله وأحفل به أويت الرجل وأويت إليه ، مددت الشيء ومددت به ، وطرحت الشيء وطرحت به (١) .

هي أفعال متعدية لأن حد المتعدى يصدق عليها أيضا .

(٣) والأفعال التي تستعمل لازمة مرة ومتعدية مرة أخرى

مثل نقص الحال ، ونقصته ، ووقف العود ووقفته ، جبر العظم وجبرته ، عفا الشعر وعفوته ، عفا المنزل وعفت الريح المنزل ، فغر الفم وفغره صاحبه ، سرحت الماشية وسرحتها وزاد الماء وزدته ، حضر الشيء وحضرته ، حسرت الدابة حسرها السير ، دحضت حجته ، ودحضتها ، خسف القمر وخسفه الله ،

كسفت الشمس وكسفها الله ^(١) . والمتأخرون يقولون إنه يتعدى ولا يتعدى وهو في رأيي متعد أيضا.

(٤) الأصل في الثلاثي اللازم أن مزيدة بالهمزة متعد .

مثل دخلت وأدخلت ونمت وأنمت

وجاء عكس المشهور فكان (أفعل) لازما وفعل (متعديا) .

ففي أجفل الطائر وجفلته — وأفشع الغيم وقشعته ، ونسل ريش الطائر ونسلته ، — وأمخض اللبن ومخضته ، أبشر الرجل وبشرته وأكب الرجل لوجهه وكبه الله — أجلي الشيء وجلوته — أعرض الشيء وعرضته (ظهر) أنزفت البئر ونزفتها — أمرت الناقة (درّ لبنها) ومريئتها (استدررتها بالمسح) ^(٢)

(٥) وجاءت أفعال (أفعل) منها كفعل وكلاهما لازم مثل :

أشكل الأمر وشكل — وأعذر الليل وعذر (أظلم) ، (أبرقت السماء وبرقت — وأبان الأمر وبان) .

أشرقت الشمس وشرقت وأبقلت الأرض وبقلت .

ثرى القوم وأثروا — وثلجت السماء وأثلجت .

أبطأ الرجل وبطؤ — وأسرى وسرى .

أجنب الرجل وجنب — أحرّم الرجل وحرّم .

وأسرع وسرع — أجفأ الوادي وجفأ (رمى بغشائه) .

أجذب البلد ، جذب — أجلب الجرح وجلب .

(٦) وجاءتنا أفعال أفعل منها كفعل وكلاهما متعد بحرف جر .

مثل بل من مرضه وأبل — جد في الأمر وأجد ، طاف به وأطاف .

جلا عن الموضع وأجلى — وذعن له وأذعن ، زحف في المشى وأزحف .

لوى برأسه وألوى — لا ذ به وألاذ ، فسح له وأفسح — بكر الرجل في حاجته وأبكر، ثوى في المكان وأثوى .

(١) المخصص ٤٥،٥٥/١٥

(٢) المخصص ٥٦/١٥ ، المصباح المنير

(٧) وجاءت أفعال أفعال منها كفعل وكلاهما متعد ومنها (١) .

أويت الضيف وأويته — أجره الله وأجره .

بشرت الرجل وأبشرتة — وبدأ الله الخلق وأبدأهم .

بنثته سرى وأبثته — ألتة ماله وآلتة (نقصته) .

باع الرجل الفرس وأباعه — وبشرت الأديم وأبشرتة .

تبع الرجل وأتبعه — جنه الليل وأجنه .

وجننت الميت وأجننته — وجهدت الفرس وأجهدتة — وجدعت أنفه وأجدعتة .

أدمت الثريد وأدمته — أمرت الشيء وأمرته (أكثرته)

بعض المراجع

- ١- الألفية — ابن عقيل — الأشموني .
- ٢- القطر .
- ٣- التصريح على التوضيح .
- ٤- المغنى وحواشيه
- ٥- همع الهوامع .
- ٦- المفصل
- ٧- دروس التصريف للشيخ محيي الدين عبد الحميد
- ٨- الشافية .
- ٩- شذا العرف
- ١٠- القاموس .
- ١١- المصباح المنير .
- ١٢- المخصص لابن سيده .
- ١٣- الخصائص لابن جني .
- ١٤- كتاب فعلت وأفعلت للزجاج .
- ١٥- مجلة المجمع اللغوي العدد ٣٦ .
- ١٦- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما .

التضمين

التضمين في اللغة إيداع الشيء في داخل شيء آخر كإيداع المتاع في الوعاء والطعام في الإناء ، وهو في اصطلاح علماء العربية إشراب فعل معنى فعل آخر فيأخذ حكمه في التعدي واللزوم . وقد دار هذا المصطلح من قديم بين النحاة ، إذ ذكر السيوطي في باب المفعول معه بإزاء بيت الراعي :

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا

أن كلمة " العيون " في البيت لا تصلح أن تعرب عطفًا على الحواجب ، كما لا تصلح أن تعرب مفعولًا معه ، لأن العيون لا تزجج أو تزين ، وإنما تكحل ، ولذلك أعربها النحاة مفعولًا به لفعل محذوف هو " كحلن " . وعقب على ذلك بقوله : " ذهب جماعة منهم أبو عبيدة والأصمعي وأبو محمد اليزيدي والمازني والمبرد إلى جواز عطف العيون على الحواجب بتضمن العامل أي " زججن معنى يتسلط به على المتعاطفين ، واختاره الجرمي ، وقال يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد نحو : " أكلت خبزًا ولبنا ، فيضمن زججن معنى حسنٌ . والثلاثة الأولون في هذا النص من نحاة القرن الثاني وأوائل الثالث للهجرة . والثلاثة الآخرون من نحاة القرن الثالث ، وفي ذلك ما يدل على أن كلمة التضمين بمعنى إشراب فعل معنى فعل آخر تداولها النحاة منذ القرن الثاني الهجري .

ومن يرجع إلى كتب النحاة واللغويين منذ القرن الثالث الهجري يجدهم يذكرون أمثلة وشواهد لثلاث صور من التضمين : الصورة الأولى حين يكون الفعل لازماً أو بعبارة أدق بصيغة يطرد فيها اللزوم مثل صيغة فَعَلْ ، فجميع أفعالها في العربية لازمة ، وحكى عن نصر بن يسار آخر ولاية الأمويين على خراسان أنه عدى من هذه الصيغة فعل رَحَّبَ ، فقال : " أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرمانى " فعدى رحب وليست متعدية عند النحاة ، فقيل : هي كلمة شاذة منه لا يؤوبه لها ،

وقيل إنه ضمن " رحبكم " معنى وسعكم ، وعداها مثلها ، ومعروف أنه يطرد في كثير من الأفعال أن تأتي تارة لازمة وتارة متعدية ، ولم يحاول النحاة حين تتعدى أن يطبقوا عليها فكرة التضمين ، وبذلك تخرج تلك الصورة من الباب .

أما الصورتان الأخريان ، وهما صورة تضمين فعل متعد بحرف معنى فعل متعد بحرف لآخر فيتعدى بهذا الحرف كأن تقول : " شربت بماء النيل " مضمنا " شربت " معنى " رويت " فتعدت مثلها بالباء فكأن الباء معها حلت محل من الجارة ، إذ الأصل أن تقول شربت من ماء النيل ، تدور هذه الصورة بأمثلة لها متعددة في كتب النحاة . ومثلها الصورة الثانية : صورة تضمين فعل متعد بنفسه معنى يتعدى بحرف الجر ، فيتعدى مثله بحرفه كقولك " آمل في النجاح " وآمل فعل متعد ضمنته معنى أطمع فتعدى مثله بفي الجارة ، ويورد النحاة لهذه الصورة وسابقتها أمثلة وشواهد متعددة قرآنية وغير قرآنية ، وهو ما يدفعنا إلى مناقشة التضمين فيهما مستضيئين بآراء أئمة العربية من اللغويين والنحاة .

تضمين فعل متعد بحرف معنى فعل آخر مماثل فيتعدى بنفس حرفه .

أول من بسط القول في هذه الصورة من صور التضمين ابن قتيبة في كتابه : " أدب الكاتب " متخذا لها عنوانا هو : " دخول بعض الصفات مكان بعض " متابعا الكوفيين في هذه التسمية لحرف الجر لأنها تنوب عن صفاتها في مثل : زيد في الدار " إذ أصل التعبير في تقديرهم " زيد كائن أو مستقر في الدار " فحذفت الصفة ، وهي : " كائن أو مستقر " وناب عنها الجار والمجرور فقول " زيد في الدار " . ويمضي ابن قتيبة في عرض الباب وبيان أمثلته التي تنوب فيها الحروف الجارة بعضها عن بعض ، ومما يذكره من هذه الأمثلة :

١- قول القحيف العقيلي :

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاهم

وفعل " رضى " إنما يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر " عن فيقال : " رضى عنه — رضوا عنه " غير أنه في البيت ضمن معنى " أقبل " إذ تقول " أقبلت على زيد بودي " بمعنى رضيت . وكان الكسائي يقول إنما تعدى الفعل " رضى " بعلی في البيت

حملا على ضده وهو "سخطت" لأن العرب قد تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره .

٢- وقول دوسر بن غسان اليربوعي :

إذا ما امرؤ ولى على بوده وأدبر لم يصدر بإدباره وُدّى

يصدر : يرجع . يقول دوسر : إذا أجفاه امرؤ لم يطلب وده . وقد عدى فعل " ولى " في البيت بحرف الجر : " على " وهو إنما يعدى إلى مفعوله بحرف الجر : " عن " فيقال : " ولى عنى ، غير أنه ضمن " ولى " معنى ضَنَّ عليه وبخل ، فأجرى التولسي بالود مجرى الضنائة والبخل ، مما جعله يعدى الفعل بعلي الجارة مثل بخل وضمن . وجوز ابن السيد أن يكون الفعل " ولى " ضمن معنى " سخط " فتعدى مثلها بعلي الجارة في مثل قولك : سخط عليه — سخطوا عليه .

٣- وقول زيد الخيل :

ويركب يوم الروع فيها فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلى

الأباهر : الشرايين . و " بصيرون " في البيت تعدت بالفاء ، وهى إنما تتعدى بالباء في مثل قولك " هو بصير بالطب " فكان الوجه — كما يقول ابن السيد — في شرحه لأدب الكاتب — أن يقول : " بصيرون بطعن الأباهر " غير أنه ضمن " بصيرون " معنى " متصرفون في تسديد الطعن " ولذلك عداها بفي الجارة بدلا من الباء .

٤- وقول طرفة :

وإن يلتق الحى الجميع تلاقني إلى ذروة البيت الرفيع المصمد

يقول طرفة إذا اجتمع الحى للافتخار لقيتنى أنسب في ذروة البيت الرفيع المصمد أي الكريم المقصود من كل مكان فكان ينبغى أن يقول : في ذروة البيت " منتسبا فيه ، وكأنه ضمن فعل أنتسب المنوى معنى " أوى " أي أوىا إلى ذروة كما قال تعالى : ﴿ سَأْوِى إِلَى جِبَلٍ يَعْصَمُنِى مِنَ الْمَاءِ ﴾ ولذلك جاء طرفة بإلى الجارة بدلا من " في " الجارة .

ويتبع ابن السيد البطلاني شرحه لمسائل هذا الباب في أدب الكاتب وما أورد من أمثله بكلام لابن جنى فيه بكتابه الخصائص يزيده بيانا وإيضاحا ، ان سقد له فصلا

استهله بقوله : " أعلم أن الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف جر والثاني بحرف جر آخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه مجازا وإيدانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ، وذلك في قول الله عز اسمه : ﴿ أَجِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة ، وإنما تقول : رفث بها أو معها ، ولكن لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدى أفضيت بالجار " إلى " كقولك أفضيت إلى المرأة جئت بالي مع الرفث إيدانا وإشعارا أنه بمعناه " ويذكر ابن جني من هذا الباب قوله عز شأنه : ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾ فإن الأصل - في رأيه - أن يقال : " هل لك في كذا " ، لكن لما كان ذلك دعاء وإرشادا صار تقدير الآية " أدعوك وأرشدك " ولذلك جاءت " إلى " الجارة مكان " في " لتنفيذ الإرشاد والدعوة . ويمضي في عرض الباب مقتبسا من ابن قتيبة جميع ما أورده فيه من أمثلة وشواهد ، وقد أضاف إليها قول بعض الطائيين :

نلوذ في أم لنا ما تغتصب من الغمام ترتدى وتنتقب

ويريد ناظم البيت بلفظة " أم " فيه جبل سلمى أحد جبلي طيء " ، سماه أما لاعتصامهم به ، ويقول إنها منيعة لا تغتصب لعلوها الشاهق مما يجعلها ترتدى بالسحاب وتنتقب - وفعل " نلوذ " في البيت يتعدى بالباء ، فكان الوجه أن يقول الشاعر نلوذ بأم ، غير أنه عدى الفعل بفي لأنه ضمنه معنى ننزل ونسكن لسكناهم فيه ونزولهم . فهم دائما فيه لائذون ومعتصمون . وقد توقف ابن جني في أثناء عرضه لهذا الباب أو لهذه الصورة من التضمين ، فقال : " وجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما ، وقد عرفت طريقه فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به ، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهاة فيها " . ولم يصرح ابن جني بقياسية هذه الصورة من التضمين ولا بأنها سماعية يقتصر على ما جاء به السماع منها ، غير أن تنويها بكثرتها المفرطة في اللغة حتى يمكن أن يضع في أكثرها - فضلا عن جميعها - كتابا ضخما يؤذن بأنه يرى قياسيتها ، ويؤكد ذلك قوله في فاتحة تعريفه

بها : إن العرب تتسع في استخدامها مجازاً أو على سبيل المجاز مما يفتح الأبواب لقياسيتها ، غير أن كثرة النحاة لا تقول بقياسيتها ، وترى الاقتصار فيها على السماع . وقد أعد ابن جنى البلاغيين بعده بقوله أن هذا التضمين يقوم على التوسع في التعبير مجازاً إلى اختلافهم في نوع مجازه ، فقل أنه مجاز مرسل ، لاستعمال اللفظ في غير معناه لعلاقة اللزوم ، إذ يدل الفعل فيه على معنى الفعل الذي تضمنه عن طريق اللزوم بذكر قرينة هي الحرف الجار ، وقيل بل هو مجاز عقلي في النسبة بين الفعل ومتعلقاته . وهو في رأينا قول لا يتجه ، لأن النسبة أي نسبة الفعل إلى الفاعل حقيقة في مثل : " رضي عليه لا عنه " المارة ، وقيل : بل هو كناية ، إذ المعنى الأصلي في قولك : " رضي عليه " مراد مع إرادة المعنى المضمن الجديد وهو الإقبال كما مر بنا . وهو أيضاً قول لا يتجه لأن الفعل " رضي " فقد معناه الأصلي بتضمنه معنى جديداً . وبلغنا بجانب هذه الأقوال جميعاً القول بأن التضمين في هذه الصورة استعارة تبعية ، ويجريها أصحاب هذا القول إما في الفعل وإما في الحرف ولا يوضح ذلك نذكر قوله جل شأنه على لسان فرعون لسحرته : ﴿ ولأصلبكم في جذوع النخل ﴾ أي عليها ، والاستعارة التبعية عند أصحاب هذا القول إما في الفعل (لأصلبكم) بمعنى لأضعنكم وإما في الحرف (في) بمعنى على .

وحتى هذا الرأي الأخير في التضمين وأنه مجاز على طريقة الاستعارة التبعية يتضح فيه التكلف الشديد ، لأن الفعل في مثل الآية الكريمة : ﴿ لأصلبكم في جذوع النخل ﴾ مستعمل في معناه الوضعي الحقيقي ، وبالمثل " في " لأنهم حين يصلبون على جذوع الشجر يصبحون مستقرين فوقها وكأنها أصبحت ظرفاً لهم ، ولذلك استعملت (في) الدالة على الظرفية بدلاً من على . وابن جنى — في الواقع — هو الذي جعل بعض البلاغيين يتصورون فكرة الاستعارة التبعية في التضمين لقوله — كما أسلفنا — إن العرب تتسع فتوقع الحرف موقع صاحبه مجازاً ، وهو في ذلك يتابع البصريين الذين لا يقولون بنبابة الحروف بعضها عن بعض قياساً ، فالحرف الجار عندهم ليس له إلا معنى وضعي واحد ، وما خرج عن ذلك يحمل — كما مر

بنا — على التضمين توسعا — أو كما قال ابن جنى مجازا — وإن لم يتجه فيه التضمين عد شذوذاً أو ضرورة كقول ذي الإصبع العدواني :

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديانى فتخزوني

لاه ابن عمك أى لله در ابن عمك . ديانى : مالكى . تخزوني : تسوسنى . والفعل " أفضل " يتعدى إلى مفعوله بعلي فيقال : أفضل عليه ، وعدّاه ذو الإصبع يعنى الجارة بمعنى على لضرورة الشعر ، وإنما يقال في مثل ذلك أنه ضرورة لأن من الصعب أن يخرج فعل " أفضلت على صورة من التضمن في هذا البيت .

وواضح من كل ما قدمت أن البصريين هم الذين دفعوا إلى كل ما ذكرت من أمثلة وشواهد للتضمن ومن بحوث وآراء دارت حول طبيعته وأنه يقوم على التوسع في التعبير ، مما جعل ابن جنى يذهب إلى أنه مجاز . ويضطرب البلاغيون بعده في نوع مجازيه كما أسلفنا . والتكلف بل التعسف بيّن في كثير من تخرجات التضمن في العبارات الماضية وأيضاً في تصور أنه قائم على المجاز وكان حرياً بابن جنى ، وقد أكد أن نيابة الحروف بعضها عن بعض كثير في اللغة كثرة مفرطة ، أن يجعل ذلك قانوناً لغوياً عاماً لا يحتاج إلى تفسير مجازى أو غير مجازى . ولا تحتاج عباراته إلى تخرج ولا تأويل .

وهو ما يجعل رأى الكوفيين القائلين بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض بطريق الوضع قياساً مطرداً لا تجوّز ولا تضمن ولا ما يشبه التضمن — أكثر سداداً من رأى البصريين ، ومعنى ذلك أن حرف الجر ليس موضوعاً لمعنى واحد كما تصور البصريون ، بل هو موضوع لأكثر من معنى وبذلك أخذ أكثر النحاة بعد ابن جنى مرجحين على رأى البصريين رأى الكوفيين ملغين كل ما ترتب على رأى الأولين من أمثلة التضمن على نحو ما نجد عند ابن هشام في الجزء الأول من كتاب المغنى — إذ عرض فيه حروف الجر عرضاً مفصلاً مبيناً بياناً وافياً تعدد معانيها وتبادلها لمواضعها بعضها مع بعض ، فالباء الجارة مثلاً يذكر لها أربعة عشر معنى ويذكر أنها تأتى بمعنى " في " وبمعنى " عن " وبمعنى " على " وبمعنى " من " وبمعنى " إلى " ومع هذه المعاني الخمسة أمثلتها ، وهى على الترتيب :

﴿ ولقد نصركم الله ببدر ﴾ ، ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ ، ﴿ ومنهم من إن تأمنه بقنطار ﴾ ﴿ عينا يشرب بها عباد الله ﴾ ، ﴿ وقد أحسن بي ﴾ وبعبارة أخرى يصبح من معاني الباء ، كما ذكر ابن هشام حسب ترتيب الأمثلة : الظرفية والمجازة والاستعلاء والتبعيض والغاية . وجميع هذه المعاني تدل عليها الباء بطريق الوضع ، ولا تضمين وما يشبه التضمين . ومثل الباء في ذلك حروف الجر الأخرى ، تتبادل مع المفاعيل مواضع شقيقاتها ، وهو ما أطال ابن هشام بيانه في كتابه " المغنى " مما جعله يعدل — كما عدل كثيرون غيره من النحاة عن فكرة التضمين التي دفعت إليها المدرسة البصرية، مؤثرين عليها فكرة المدرسة الكوفية أو رأيها في نيابة الحروف بعضها عن بعض بطريق الوضع اللغوي ، ولا توسع ولا مجاز ولا ما يشبه المجاز .

تضمين فعل متعدد معنى فعل متعدد بحرف جر .

لعل أول من عرض هذه الصورة للتضمين عرضا مفصلا ابن قتيبة إذ عقد لها بابا في كتابه أدب الكاتب باسم " زيادة الصفات " أى حروف الجر ، وهى تسمية كوفية لا بصرية كما مر بنا في حديثنا عن صورة التضمين السابقة ، لأنها تحل محلها في مثل " رأيت زيدا في الدار " على معنى " رأيت زيدا كأننا أو مستقرا في الدار " فحذفت الصفة وهى كائن أو مستقر ، وحل الجار والمجرور محلها . ويقول ابن السيد في فواتح تعليقاته على الباب عند ابن قتيبة أن حروف الجر تنقسم من حيث الزيادة وعدّها لها ثلاثة أقسام قسم لا خلاف بين النحويين في زيادته وقسم لا خلاف بينهم في عدم زيادته وقسم ثالث فيه خلاف ، وهو ما فتح له ابن قتيبة الباب ، ويقول ان جميع أمثله وشواهد التى أوردها فيه إنما هو الباء الجارة إلا ما ذكره من بيت حميد بن ثور في آخره . ونذكر أولا ما عرضه من آى الذكر الحكيم ثم نذكر ما عرضه من الشعر .

أولا : من القرآن الكريم

١- قوله عز شأنه في سورة مريم : ﴿ وهزّأ إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا ﴾ . فالباء في لفظة " بجذع " زائدة . وجوز ابن السيد أن تكون الباء

غير زائدة أي على أصلها من عدم الزيادة وأضاف ابن سيده أن " هزى " ضُمَّن معنى جُرِّي فعُدِّي مثله بالباء .

٢- وقوله عز اسمه في سورة المؤمنون : ﴿ وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن ﴾ في قراءة ابن كثير وأبى عمرو (تنبت) بضم التاء . والباء في لفظه (بالدهن) زائدة يقول ابن السيد : في هذه الباء ثلاثة أقوال : أحدها ما ذكره ابن قتيبة من زيادة الباء ، والثاني أنها للمصاحبة على معنى الحال أي تنبت نباتها والدهن فيه — أو كما قال ابن هشام مصاحبة للدهن — والقول الثالث أن تنبت في القراءة من أنبت بمعنى نبت .

٣- وقوله جل ذكره في سورة الإنسان : ﴿ عينا يشرب بها عباد الله ﴾ فالباء بالآية في رأى قتيبة زائدة . ويضيف ابن السيد فيها رأيين : أن تكون على الأصل غير زائدة بمعنى الإلصاق أو بمعنى من الجارة أي للتبعيض كما في قول أبى ذؤيب في وصف سحاب عاصف :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نثيج

متى : من . نثيج : سريع مع صوت أو رعد قوى . وقال ابن جنى — كما في اللسان — عندي أنه ضمنت " شربن " في البيت معني روين ولذلك عدت مثلها بالباء ، وهو ما يمكن أن توجه به (يشرب) في الآية وأنها ضمنت معنى يروى .

ثانيا : في الشعر

١- قال الراعي :

هن الحرائر لا ربات أحمره سود المحاجر لا يقرأن بالسور

والباء في لفظة " بالسور " زائدة في رأى ابن قتيبة لأن فعل " يقرأن " متعد . وقال ابن السيد أنه قيل ان الباء في البيت غير زائدة وأنها على أصلها من معنى الإلصاق . وقال بعض النحاة أن الفعل " يقرأن " في البيت ضمن معنى " يتبركن " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو الباء .

٢- وقال الأعشى :

ضمنت برزق عيالنا أرماحنا

وعند ابن قتيبة أن الباء في لفظة " برزق " زائدة لأن فعل ضمننت متعد ، ورأى ابن السيد أن الفعل " ضمننت " في البيت ضمَّن معنى " تكفلت " والتثقل يتعدى بالباء .

٣- وقال راجز من بني ضبة :

نحن — بني ضبة — أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج

والباء في لفظة " بالفرج " زائدة في رأى ابن قتيبة . ورأى ابن السيد أن الباء غير زائدة وأن فعل " نرجو " في البيت ضمن معنى نطمع ، ولذلك تعدى مثله بالباء .

٤- وقال حميد بن ثور :

أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاة تروق

العضاة : من أشجار البادية . سرحة : شجرة عظيمة . قال ابن السيد : انما جعل ابن قتيبة " على " في البيت زائدة لأن الفعل : راق يروق لا يحتاج في تعديه إلى حرف جر ثم أضاف : وقد يمكن أن يكون " على " غير زائدة بتقدير محذوف ، وقال ابن هشام في باب على الجارة أن فعل " تروق " في البيت بمعنى تعلق وترتفع ، وكأنما جعله هذا المعنى أو هذا التضمين يتعدى بحرف الجر : " على " وواضح من كل هذه الأمثلة التي تضمن فيها فعل متعد معنى فعل متعد بحرف جر فتعدى مثله بحرفه أنها تخلو في رأى ابن قتيبة من فكرة التضمين ، فالحروف فيها جميعا عنده حروف زيادة .

ومن ينعم النظر في تعليقات ابن السيد على الأمثلة التي استشهد بها ابن قتيبة على زيادة الحروف مع المفعولات يلاحظ أنه ذكر مع الآيات القرآنية وبيتي الراعي وحميد بن ثور أن بين النحاة من ذهب إلى الباء وعلى الجارتين مع تلك الأمثلة ليستا زائدتين وخاصة في آى الذكر الحكيم لما يرى من أن القرآن ليس فيه شيء زائد . وقد سقنا في الآيتين الأولى والثالثة رأى ابن السيد ، وابن جنى من أنهما يدخلان في باب التضمين ، وكأن التضمين — بدوره — يتحاشى نفس الفكرة ، وهى أن يقال أن في القرآن حروفا زائدة . ونسوق أمثلة قرآنية ذهب النحاة إلى أن حروف الجر فيها

ليست زائدة وأنها من باب التضمين لتتضح هذه الصورة فيه عندهم اتضاحا تاما ،
فمن ذلك :

١- قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ قالوا ضمن
فعل (تُلْقُوا) في الآية وهو متعد معنى فعل " تفضوا " فَعُدَّى بالباء مثله .

٢- وقوله عز وجل في سورة النساء : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ
أَذَاعُوا بِهِ ﴾ وفعل (أذاعوا) متعد بنفسه فقالوا ضمن معنى " تحدثوا " فتعدى
مثله بالباء .

٣- وقوله عز اسمه في سورة الأعراف : ﴿ أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ
بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ وفعل " يهدى " متعد بنفسه ، فقالوا
ضمن في الآية معنى يتبين فتعدى مثله باللام . ومثل هذه الآية آية سورة طه :
﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ ﴾ .

٤- وقوله تعالى في سورة إبراهيم : ﴿ فَاجْعَلْ أَفْتَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ ﴾ في
قراءة من فتح الواو في فعل : (تهوى) وهو فعل متعد بنفسه ، فقالوا ضمن في
هذه القراءة معنى " تميل " فتعدى مثله إلى الجارة .

٥- وقوله عز ذكره في سورة الكهف : ﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ : وفعل " تعدو " متعد
بنفسه فقالوا ضمن في الآية معنى " تنبو " فتعدى مثله بحرف الجر " عن " .
٦- وقوله عز وجل في سورة الحج : ﴿ وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ ﴾ " يريد " متعد بنفسه
فقالوا إنه ضمن في الآية معنى " يهم " ولذلك تعدى مثله بالباء .

٧- وقوله عز اسمه في سورة النور : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ وفعل
(يخالفون) متعد بنفسه فقالوا : ضمن في الآية معنى " يخرجون " فتعدى مثله
بعن .

٨- وقوله تعالى في سورة النمل : ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي
تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ وفعل (ردف) متعد بنفسه ، فقالوا : ضمن في الآية معنى
" اقترب " فتعدى مثله باللام الجارة .

٩- وقوله عز ذكره في سورة الصافات : ﴿ لا يسمعون إلى الملأ الأعلى ﴾ وفعل (يسمعون) متعد بنفسه ، فقالوا : ضمن في الآية معنى " يصغون " ولذلك تعدى مثله إلى الجارة .

١٠- وقوله عز وجل في سورة الأحقاف : ﴿ وأصلح لي في ذريتي ﴾ وفعل (أصلح ، متعد بنفسه ، فقالوا : ضمن معنى " بارك : فتعدى مثله بفي الجارة . ولو أن النحاة أخذوا بفكرة زيادة هذه الحروف مع أفعالها في الآيات الكريمة جميعا كما أخذ ابن قتيبة قديما في شواهد مماثلة لأغناهم ذلك عن عنت كثير بل عن غير قليل من التكلف والتعسف أحيانا . ويدل بوضوح على أن فكرة زيادة الحروف في هذه الصورة من التضمين لفعل متعد معنى فعل متعد بجار هي الفكرة السديدة أنها تطرد في جميع الشواهد سواء ما خرج النحاة من آي القرآن والأشعار على أساس التضمين وما استعصى عليهم تخريجه وسلموا بأن الحروف الجارة فيه حروف زائدة ، ونسوق من ذلك طائفة من الآيات القرآنية هي : قوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ بزيادة الباء — ﴿ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ ، ﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ بزيادة اللام — ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ بزيادة من — ﴿ وَفَالْأَرْكَبُ فِيهَا ﴾ ، بزيادة في ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ بزيادة إلى . وكل هذه الحروف الجارة زائدة . ونسوق أيضا من ذلك — بجانب هذه الآيات — أبياتا مما أنشده ابن هشام في المغنى شاهدا على مجيء الحرف الجار زائدا بين الفعل المتعدى ومفعوله ، ونكتفى بما أنشده مع الباء واللام الجارتين ، أما الباء الجارة الزائدة فأنشد لها قول قيس بن زهير :

ولا يؤاتيك فيما ناب من حدثٍ إلا أخو ثقةٍ فانظر بمن تتثق

أراد قيس : " فانظر من تتثق " فزاد الباء الجارة .

تبليت فؤادك في المنام خريدةً تسقى الصديق ببارد بسام

تبليت : أسقمت . الخريدة : الشابة الحسناء . أراد حسان : " تسقى الصديق بارداً "

وأنشد لعمر بن ملقط :

مهما لي الليلة مهما ليه أودى بنعلّى وسرّ باليه

مهما لي : مبتدأ وخبر ، ومهما ليه الثانية تأكيد . أودى : أهلك . أراد عمرو :
"أودى الطريق فعلى وسرّ باليه . وأما اللام الجارة الزائدة فأنشد لها ابن هشام قول
ابن ميادة مادحا :

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد

أراد ابن ميادة : " أجار مسلما ومعاهدا " أى أراح أفئدة المسلمين والذميين
المعاهدين . وأنشد لحسان :

هذا سراقّة للقرآن يدرسه يقطعّ الليل تسبيحا وقرآنا

أراد حسان : " القرآن يدرسه " . وأنشد لليلى الأخيلية في مديح الحجاج :

أحجاج لا تعطى العصاة مناهم ولا الله يعطى للعصاة مناهم

أرادت ليلى : " ولا الله يعطى العصاة "

والحروف الجارة في كل هذه الأبيات — مثل الحروف الجارة في الآيات الكريمة
قبلها — حروف زائدة وكان حريا بالقائلين بفكرة التضمين في أفعال مماثلة لها أن
يعدلوا عنها لأنها لا تطرد في الباب إنما الذي يطرد قول ابن قتيبة — من قديم —
بزيادة تلك الحروف ، وهو جانب من ظاهرة كبرى في العربية ظاهرة الحروف
جارة وغير جارة مع المفاعيل وغيرها ، ونضرب مثلا لذلك زيادة الباء الجارة ،
فإن من يرجع إلى بابها عند ابن هشام يجده يقول إنها تأتي زائدة في خمسة مواضع
بالإضافة إلى زيادتها مع المفعول به ، وهى مواضع الفاعل والمبتدأ والخبر والحال
المنفية والتوكيد بالنفس . وكل ذلك يؤكد صواب الفكرة القائلة بأن الحروف الجارة
للمفاعيل حروف زائدة ولا تضمين فيها ولا ما يشبه التضمين . أما أن القول بذلك
قد يؤدي إلى وصف الذكر الحكيم بأن فيه شيئا زائدا لا حاجة إليه فمردود بأنها مع
زيادتها يحتاجها التعبير في القرآن الكريم وفي الشعر والنثر لتأكيد الأفعال وأحكام
صيغ الكلام ، كما تقضى بذلك سنن العربية .

وكما أن ابن قتيبة ومن سلكوا مسلكه يعفوننا في هذا الباب من فكرة التضمين كذلك

يعفينا الكوفيون بفكرتهم عن نيابة حروف الجر بعضها عن بعض مع المفاعيل مما أذهب إليه البصريون من أن لكل حرف جر عندهم معنى وضعيا واحدا لا يتجاوزه إلا عن طريق التوسع ، مما دفع إلى فكرة التضمين وما اتصل بها من البعد في تأويلات للكلام لا تدعو إليها حاجة . وبكل ما قدمناه نستطيع أن نخلص إلى ما يلي:

- ١- تنوب حروف الجر بعضها عن بعض مع مفاعيل الأفعال المتعدية بحرف قياسا على الاستعمالات اللغوية الماثورة لغرض بلاغى .
- ٢- تدخل حروف الجر زائدة على مفاعيل الأفعال المتعدية قياسا على الاستعمالات الماثورة لغرض بلاغى .

المراجع

- الكتاب لسيبويه (طبعة بولاق) ٣٠٤/٢ .
- المقتضب للمبرد ١٤٢/٤ .
- أدب الكاتب لابن قتيبة (المكتبة السلفية) ص ٣٨٤ وما بعدها .
- الخصائص لابن جنى ٣٠٨/٢ وما بعدها .
- الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي (الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٦٢/٢ وما بعدها)
- المغنى لابن هشام (ط. دار الفكر) أبواب حروف الجر ولزوم الفعل وتعدّيه .
- همع الهوامع للسيوطى (طبع الكويت) ١٥/٣ ، ١٥٤/٤ - ٢٢٠ .
- لسان العرب : مواد : الباء - شرب - هز .

*

* *

* * *

الدورة الرابعة والخمسون

١٩٨٧م - ١٩٨٨م

موضوعات الدورة *

- ١- دلالة الفعل المبني للمعلوم بصيغته على الفاعل .
- ٢- دلالة الفعل المبني للمجهول بصيغته على نائب الفاعل .
- ٣- جواز إثبات الياء في المنقوص النكرة مثل قاضى ومنحنى .

* عرضت هذه الموضوعات على مجلس المجمع في جلسته الحادية والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٢/١ فوافق المجلس عليها وعلى القرارات كما عرضتها اللجنة ، ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته التاسعة المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٣/١م فوافق عليها المؤتمر كما هي دون إبداء ملاحظات .

الموضوع الأول :

دلالة الفعل المبني للمعلوم بصيغته على الفاعل

درست اللجنة هذا الموضوع وأخذت برأي ابن مضاء الذي يرى أن الفعل قد يستغني بمادته عن الفاعل دون حاجة إلى تكلف فاعل محذوف .. وكذلك يطرد هذا في أبواب الاستثناء والتعجب والأفعال المكفوفة بما ، ومع الفعل الأول في باب التنازع واتخذت القرار التالي :

يستغني الفعل في العربية عن ذكر الفاعل باطراد في أفعال الاستثناء والتعجب وكلما وكثر ما وطالما، وكذلك في الفعل الأول من باب التنازع .

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : " دلالة الفعل بصيغته على الفاعل " .

الموضوع الثاني :

دلالة الفعل المبني للمجهول بصيغته على نائب الفاعل

استعرضت اللجنة باب الفعل المبني للمجهول وصيغته ونياية المفعول به عن الفاعل ، ونياية غير المفعول به من مصدر وظرف متصرفين مختصين ، وما جاء في اللغة من ظروف غير متصرفة مع الفعل المبني للمجهول ، وكذلك ناقشت اللجنة محاولة كثرة من النحاة تصور أن نائب الفاعل ضمير مستتر يعود على مصدر الفعل المذكور ، هذا التصور الذي لا يضيف جديداً إلى معنى الجملة مما يدل على استغناء الفعل بمادته وصيغته عن نائب الفاعل .. وبعد دراسة ذلك انتهت اللجنة إلى القرار التالي :

يستغني الفعل المبني للمجهول بمادته عن نائب الفاعل ، إذا تلاه فقط ظرف غير متصرف أو جار ومجرور .

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : " استغناء الفعل المبني للمجهول بصيغته عن نائب الفاعل "

الموضوع الثالث:

جواز إثبات الياء في المنقوص النكرة مثل قاضى ومنحنى *

قامت اللجنة بدراسة جواز إثبات الياء في المنقوص النكرة مثل قاضى ومنحنى واستعرضت أمثلة ما جاء من إثبات الياء معه في قراءات القرآن الكريم ، وكذلك ما ذهب إليه النحاة من جواز الإثبات والحذف مع ترجيحهم الحذف على الإثبات وانتهت بعد ذلك إلى القرار التالي .

يجوز إثبات الياء في اسم الفاعل المنقوص النكرة
في حالتى الرفع والجر عند الحاجة .

* مع الموضوع مذكره للدكتور محمد بايل بعنوان " جواز إثبات الياء في المنقوص نحو قاضى ومنحتنى " .

دلالة الفعل بصيغته على الفاعل *

رأى ابن مضاء في دلالة الفعل بصيغته على الفاعل

ذهب ابن مضاء في كتابه : " الرد على النحاة " إلى أن الفعلين الماضي والمضارع يدلان بصيغتهما على الفاعل المضمر الذي يقدره النحاة مستترا جوازا مع الفعل الماضي للغائب المفرد وكذلك للغائبة المفردة في مثل : زيد قام — هند قامت " إذ هذان المثالان لا يفترقان — في رأيه — عن قولك : " زيد قائم — هند قائمة " وكما أنك لا تقدر في " قائم — قائمة " ضمير كذلك ينبغي أن لا تقدر في " قام — قامت " ضميرًا مستترا وتعربه فاعلا ، لأن الفعلين : " قام — قامت " يدلان على الفاعل تماما كما تدل كلمتا " قائم — قائمة " . وبذلك يصبح الفعل الماضي للغائب المفرد والغائبة المفردة دالاً على الفاعل بصيغته كما يدل بها — عند النحاة — على الحدث والزمان وبالمثل يدل الفعل المضارع على الفاعل بصيغته حين يكون للمتكلم المفرد في مثل : " اكتب " وللمتكلمين في مثل : " نكتب " وللمخاطب المذكر في مثل : " تكتب " والغائبة المفردة في مثل : تقرأ " مما يقال معه إن الفاعل ضمير مستتر ، تقديره على الترتيب أنا ، نحن ، أنت ، هي .

وكل ذلك في رأى ابن مضاء تمحل لا داعي له إذ الواقع أن الفعل يعبر بصيغته عن فاعله . فإذا قلت " قام " دلت بنفسها على أن شخصا قام . وبالمثل المضارع من الضمائر المستترة فيه فبمجرد أن نسمع شخصا يقول : " أكتب " نعلم أنه يتكلم عن نفسه وأنه يكتب ، وبالمثل أفعال المضارع الأخرى التي يضمّر النحاة فيها الفاعل فجميعها تدل عليه بصيغتها . حتى ليظن بعض علماء الساميات أن همزة المضارع في مثل : " أكتب " مقتطعة من الضمير " أنا " والنون من الضمير " نحن " والتاء من الضمير " أنت " . وفي هذا دليل قوى على سداد رأى ابن مضاء في أن الفعل المضارع يدل في الصيغ السابقة على الفاعل تماما مثل قام في قولك " زيد

قام" ونستطيع أن نمد رأيه ليشمل الأمر للمفرد والمخاطب في مثل : " اكتب " فهو يدل بصيغته على الفاعل، بل ربما كانت دلالته أقوى، لأن الفاعل معه في تقدير النحاة ضمير مستتر وجوبا مثل فواعل المضارع حين تكون ضميرا مستترا وجوبا فإنها واجبة الاستتار دائما مثله، وعدم ظهور الفاعل بأي صورة في الأمر، وأمثلة المضارع المذكورة من أقوى الأدلة على صحة رأى ابن مضاء إذ لا يوجد بحال من الأحوال . أما مع الماضي للغائب والغائبة فقد يوجد في مثل : " زيد قام - قام زيد " ولذلك قال النحاة إنه مستتر في صيغة : " زيد قام، جوازا لا وجوبا لأنه قد يلي الفعل في مثل : " قام زيد " ووجود الفاعل الظاهر مع الماضي للغائب في مثل هذا التعبير لا يجوز أن يحتج به أو يعترض به على رأى ابن مضاء في مثل : " زيد قام " وأن الفعل دال بصيغته على الفاعل ، لأن ذلك مقيد بأن يكون الماضي للمفرد الغائب أو الغائبة . وليس معه اسم ظاهر فاعل ، أما حين يكون الفاعل ضميراً أو اسماً ظاهراً مع قام في مثل : " قام زيد - قاما - قاموا - قام الزيدون " فإن الفعل حينئذ يليه فاعل كما يلي المضارع والأمر الفاعل ضميراً أو اسماً ظاهراً في مثل : " يقومان - يقومون - تقومين - يقمن يقوم الرجال - قومي - قوما - قوموا - قمن " فكل هذه فواعل وليت الفعل، أما مثل : " زيد قام " فلم يل الفعل فاعل ولا ضمير ولا اسم ظاهر ، لذلك نقول - مع ابن مضاء - إن الفعل دل بصيغته عليه، كما دل على فاعله بصيغته في مثل : أقوم - قم "

ولا ريب في أن ابن مضاء كان دقيقاً منتهى الدقة حين قرر هذه القاعدة مع الفعل الماضي للغائب والغائبة ومع المضارع للمتكلم والمتكلمين والمخاطب والغائبة، ومثل الأمر للمخاطب وهي قاعدة تحل مشاكل غياب الفاعل في صيغ يطرد فيها هذا الغياب على نحو ما يتضح في الأفعال التالية :

أولا : صيغ يطرد فيها غياب الفاعل .

١- أفعال باب الاستثناء : خلا - عدا - حاشا - لا يكون - ليس فقول القائل :

قام القوم خلا - عدا - حاشا - زيدا . وقد تسبقها ما المصدرية فيقول القائل قام

القوم ما خلا — ما عدا — ما حاشا زيدا . وفي الصورتين جميعا لا تذكر فواعل لهذه الأفعال واختلف النحاة في تصورهما ، فقال البصريون إنها فيها جميعا ضمير مستتر وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلام . والتقدير في مثل : " قام القوم خلا زيدا " هو : " قام القوم عدا هو أي بعضهم زيدا " وهو تقدير متكلف غاية التكلف . وقال الكوفيون إنها ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل السابق، والتقدير في مثل أمثال السالف هو : " قام القوم خلا هو أي قيامهم زيدا " وهو تقدير متكلف مثل سابقه . وقيل الفاعل ضمير يعود على اسم فاعل الفعل السابق أي : " قام القوم خلا هو أي القائم زيدا " . وأولى من هذه الآراء جميعا ما ذهب إليه الفراء في مثل : " قام القوم حاشا زيدا " من أن حاشا فعل لا فاعل له ، قال أبو حيان : ويمكن القول بذلك في : خلا وعدا ، وبذلك تصبح الأفعال الثلاثة : " حاشا — خلا — عدا " لا فواعل لها، وهو رأى سديد ، إذ من الصعب إيجاد فواعل لها . وهى تدل بوضوح على صحة رأى ابن مضاء في أن الفعل إن لم يكن معه فاعل ضمير أو اسم ظاهر كان دالا على فاعله بصيغته ولا حاجة إليه إذ هو مستغن عنه بصيغته .

ونفس التقدير السالف مع خلا وأختيها قدره النحاة في اسمي : " لا يكون وليس " في مثل " قام القوم لا يكون زيدا " — قام القوم ليس زيدا " فقال البصريون : " اسم " لا يكون وليس " ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام " قام القوم لا يكون هو أي بعضهم زيدا " و " قام القوم ليس هو أي بعضهم زيدا " وقال الكوفيون بل هو المصدر المفهوم من الفعل السابق أي " قام القوم لا يكون هو أي قيامهم زيدا " و " قام القوم ليس هو أي قيامهم زيدا " . وهو تأويل متكلف عند الكوفيين والبصريين جميعا ، والأولى أن تطرد فيه قاعدة الفراء في " حاشا " وأختيها ، ونقول إن الفعلين " يكون وليس " في العبارتين السالفتين لا اسم لهما أو كما يعربهما الكوفيون لا فاعل لهما أو نأخذ برأى ابن مضاء . وهو أن الفعلين استغنيا بصيغتهما عن الفاعل . وبذلك يحل لنا ابن مضاء مشاكل إعراب أفعال الاستثناء جميعا : ليس

ولا يكون وحاشا وخلا وعدا .

وطبيعي أن يعفينا الأخذ بأن ليس فعل ولا اسم لهما أو فاعل من التقدير في مثل قولهم : " قبضت عشرة ليس غير أو ليس إلا " فليس في المثالين لا تحتاج إلى اسم على رأى البصريين ولا إلى فاعل على رأى الكوفيين ، وكان أصل التعبير " ليس هو أي المقبوض أو القبض — غير أو إلا — ذلك " وفي رأينا أن فعل ليس في المثالين دال بصيغته على اسمه أو على فاعل وغير محتاج إليهما أي احتياج .

٢- فعلا التعجب : ما أفعله وأفعل به .

أ- ما أفعله.

هذه هي صيغة التعجب الأساسية التي يكثر دورانها في العربية ، فيقال : ما أحسن الرياض تعجبا من حسنها . وقدّر البصريون أن " ما " في مثل هذا التعبير نكرة تامة مبتدأ بمعنى " شئ " وأحسن فعل ماض به ضمير فاعل يعود على " ما " و " الرياض " مفعول به منصوب والفعل وفاعله ومفعوله خبر " ما " ولم يوافق الأخفش الأوسط على أن تكون " ما " نكرة تامة ، وقال : إما أن تكون " ما " نكرة موصوفة وجملة : " أحسن السماء " بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير : " شئ أحسن السماء عظيم " وأما أن تكون " ما " اسم موصول بمعنى الذي وما بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير : " شئ أحسن السماء عظيم " وأما أن تكون " ما " اسم موصول بمعنى الذي وما بعدها صلة لها والخبر أيضا محذوف ، والتقدير : " الذي أحسن السماء عظيم " . والتقديران اللذان قدرهما الأخفش يحملان غير قليل من التكلف وأولى منهما الرأي السالف لغيره من البصريين القائل بأن " ما " التعجبية نكرة تامة بمعنى شئ ، وتقدير العبارة السالفة معها : شئ حسن الرياض " ولا بد أن نعترف بأن هذا التقدير يحمل أيضا شيئا من التكلف ، لأنه يجعل العبارة " ما أحسن الرياض " خبرية بينما هي تعجبية إنشائية ، ولا ريب في أنه يسقط منها معنى التعجب . ولعل ذلك ما جعل الكسائي إمام المدرسة الكوفية يذهب إلى أن " ما " تعجبية ولا موضع لها من الإعراب ، فهي ليست مبتدأ كما رأى البصريون

والأخفش ، إذ ليست في عبارة التعجب اسما ، إنما هي حرف للدلالة على التعجب كدلالتها في مثل : " ما جاء أحد " على النفي ، وإذا ما أخذنا برأي الكسائي في " ما " التعجبية كان الفعل الماضي بعدها لا يحمل ضميرا مستترا وجوبا فاعلا لها ، بل كان فارغا تماما من الضمير ، فكيف نحل مشكلة هذا الفعل الذي ليس له فاعل في تقدير الكسائي لما التعجبية ، والحل مفتاحه بسيط هو رأى ابن مضاء في أن الفعل قد يستغني عن الفاعل لدلالته عليه بصيغته ، ففعل " أحسن " في قولنا " ما أحسن الرياض " لا فاعل له و " الرياض " مفعول به .

ب — أَفْعَلُ بِهِ

هذه هي صيغة الفعل الثاني المطردة في باب التعجب إذ يقال : " أجملُ بالروض " بمعنى ما أجمل الروض ، واختلف النحاة إزاء هذا الفعل : فقال البصريون إن " أجملُ " وما يماثل صيغتها في التعجب فعل ماض جاء على صورة الأمر ، فأصل " أجمل بالروض " : " أجمل الروض " والهمزة فيه للصيرورة أي " صار الروض ذا جمال " وَغُيِّرَتْ صيغة الماضي إلى صيغة الأمر وقبح إسناد الفاعل إلى ما هو أمر في الصورة فزيدت عليه الباء ليصير على المفعول به ، وهو في حقيقته فاعل للماضي السابق له الذي حول إلى صيغة الأمر ، وهي لَفَّةٌ طويلة ، وليؤديها ظاهر التعبير وقال الفراء الإمام الكوفي وابن كيسان البغدادي والزمخشري : " أجمل " في قولك : أجمل بالروض " فعل أمر حقيقي ، والباء في كلمة " بالروض " زائدة داخلية على المفعول به ، وضمير الفاعل وهو أنت للفعل أجمل — يعود في رأى كثيرين إلى المخاطب ، ولزم الأفراد لأن العبارة تجري مجرى الأمثال — ويقولون كأن قائل العبارة يقول : " اجعل أيها المخاطب الروض جميلا أي صفة — أو احكم عليه — بالجمال كيف شئت . ويجعل ابن كيسان الضمير عائداً على المصدر الذي يدل عليه الفعل ، فكأن قائل العبارة يقول : " أحسنُ يا حُسنُ يزيد " أي دُمُ به والزمه وفي التوجيهين جميعا لَفَّةٌ طويلة لا يؤديها ظاهر التعبير . والسبب في هاتين اللَّفَّتَيْنِ الطويلتين عند البصريين والفراء وابن كيسان

والزمخشري البحث عن فاعل فعل " أجمل " وما يماثله في صيغة التعجب الثانية، وإذا افترضنا من ابن مضاء رأيه في أن الفعل قد يستغني بصيغته عن الفاعل — كما افترضناه في صيغة التعجب السابقة — وقلنا إن " أجمل " في قولنا " أجمل بالروض " فعل تعجب لا فاعل له أرحنا النحاة جميعا من اللف المتكلف حول إيجاد فاعل للفعل أجمل دون حاجة إلى البحث عنه — إذ هو محاولة لإيجاد ما ليس بموجود فعلا — وبذلك نعرب مثل " أجمل بالروض " هكذا " أجمل " فعل تعجب لا فاعل له ولا يعيننا أن كان أمرا على حقيقته أو جاء ماضيا بصيغة الأمر، فحسبنا أنه فعل تعجب والباء بعده زائدة — ويمكن أن لا تكون زائدة — وما بعدها إما منصوب محلا على أنه مفعول به لفعل التعجب وإما مجرور، وهو مع الجار متعلق بالفعل وسواء أكانت الباء زائدة أو غير زائدة فما بعدها هو المتعجب منه .

٣- أفعال مكفوفة بما لا فواعل لها : قلّ ما — كثر ما — طالما

يلي الأفعال : قل — كثر — طال فواعل : فيقال : " قلّ الشيء — كثر العمل — طال الطريق " . وإذا وليتها جميعا " ما " منعته من العمل في فواعل بعدها، إذ لا تليها أسماء، إنما يليها أفعال، فيقال مثلا : " قلما يحدث ذلك — كثر ما تحقق ظنك — طالما نهيتك " ومعنى ذلك أن التحاق " ما " بها جميعا كفها عن العمل ، على نحو ما تكف " رب " عن الجر حين تدخل عليها، إذ تحولها من الدخول على الأسماء في مثل " ربّ عجلة جرّت ندامة " إلى الدخول على الأفعال في مثل " ربما يود على لقاءك " فكما فارقت رب حكمها في جر المبتدأت النكرة بعدها حين لحقت بها " ما " وجعلت الفعل لا الاسم يقع بعدها كذلك فارقت الأفعال " قلّ — كثر — طال " حكمها في وقوع أسماء فواعل بعدها حين لحقت بها " ما " فلم تعد تليها إنما تليها أفعال فحسب ، بحيث لا يصح أن تقول : " قلما وفاء في الناس — كثر ما حديث عن المتنبّي — طالما برّ في الأبناء " .

كل ذلك لا يجوز ، لأنه لا يقع بعدها أسماء ، إنما يقع بعدها أفعال فقط ، وهو ما

جعل سيبويه يذهب في قول المرار الففْعسى :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصالً على طول الصدود يدوم

إلا أن مجيء اسم مرفوع بعد " قلما " إنما هو ضرورة شعرية لجأ إليها المرار، إذ حَقُّ " قلما " مثل أختيها : كثر ما " و " طالما " أن يليها فعل لا اسم . وأعرب سيبويه كلمة " وصال " التالية للفعل " قلما " في البيت فاعلا مرفوعا بفعل " يدوم " محذوفا مفسرا بفعل " يدوم " في آخر البيت .

وهذه الأفعال الثلاثة : قلما — كثر ما — طالما " تعد برهانا قويا — مثل أفعال التعجب والاستثناء — على صحة ما ذكره ابن مضاء من أن الفعل حين لا يليه فاعل ظاهر منطوق به يدل على فاعله بصيغته ، وحين نعربها بأن كلا منها فعل ولا نذكر له فاعلا .

٤- الفعل الأول في صيغة التنازع حين لا يذكر معه فاعل :

معروف أن باب التنازع فيه فعلا ن اسما واحدا يطلبانه إما على فاعل لكل منهما مثل " جلس وكتب زيد " فجلس وكتب يطلب كل منهما زيدا فاعلا له ، وإما على أنه مفعول به لكل منهما مثل : " زيد كتب وقرأ القصيدة " فكتب وقرأ يطلب كل منهما " القصيدة " مفعولا له، وإما على أن الفعل الأول يطلبه فاعلا ويطلبه الفعل الثاني مفعولا به، مثل " أكرمني وأكرمت الأخلاء " وإما على أن الفعل الأول يطلبه مفعولا والفعل الثاني يطلبه فاعلا ، مثل : " لقيت ولقيني زيد " والصيغتان الأولى والثالثة غاب فيهما الفاعل ، وأنشد سيبويه مثالا من أمثلة الصيغة الثالثة هو قول طفيل الغنوى يصف خيلاً كُمتًا مدمّة أي أن لونها مشرب بالحمرة :

وكُمتًا مدمّة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لونَ مذهب

يقول إن ظهور هذه الخيل الضارب لونها إلى الحمرة كأنما جرى فوقها لون مذهب أو لون ذهبي واستشعرت أي لبسته شعارا . وواضح أن طفيل جعل كلمة " لون مذهب " مفعولا به للفعل استشعرت " بينما الفعل " جرى " يطلبها فاعلا له ، وإنه فهو في البيت لا فاعل له . ويقول سيبويه في هذه الصورة من صور التنازع وما

يمثلها في بابه مما يغيب فيها الفاعل مع الفعل الأول إنهم استغنوا بالفعل الثاني ومعموله عن الفعل الأول لعلم المخاطب به من الكلام وهو يلتقي في ذلك مع الكسائي القائل بأن الفاعل حذف مع الفعل الأول لوجود ما يدل عليه ويرى الفراء أن الفاعل حينئذ يكون فاعلا للفعلين معا ، ورأى الكسائي وسيبويه يلتقي مع ابن مضاء وما يقوله من أن الفعل حينئذ استغنى بصيغته عن الفاعل . ومما جاء على صيغة التنازع الأولى التي يطلب فيها إعلان أو أكثر فاعلا متأخرا قول أحد الشعراء :

ما صاب قلبي وأضناه وتيممه إلا كواعب من دهل بن شيبانا

فالفعلان : صاب وأضناه يطلبان كلمة " كواعب " فاعلا ، وعمل فيها فعل " تيممه " وإما أن نقول مع سيبويه والكسائي : حذف الفاعل مع الفعلين الأولين لدلالة القرينة اللفظية عليه ، وإما أن نقول مع ابن مضاء إنه لا فاعل للفعلين الأولين إذ استغنيا بصيغتهما عنه . ومثل هذا البيت قوله بعض الشعراء :

ما جاد رأيا ولا أجذى محاولة إلا امرؤ لم يضع دنيا ولا دينا

فالفاعل غاب مع الفعل الأول : جاد ، وإما أن نقول مع سيبويه والكسائي إنه محذوف لدلالة القرينة اللفظية عليه وإما أن نقول مع ابن مضاء إن الفعل استغنى عنه بصيغته ، ورأيه أوسع تطبقا على نحو ما رأينا في الصيغ السابقة التي يطرد مع أفعالها غياب الفاعل .

ثانيا : أفعال بدون فواعل في قراءات قرآنية وأمثلة نثرية وشعرية

* * *

وواضح من كل ما سبق أن في العربية أفعالا ليس معها فواعل ، أو بعبارة أخرى لا توجد معها فواعل أبداً ، وهي أفعال الاستثناء ، والتعجب ، " وقلما " وأختاها : كثر ما وطالما ، والفعل الأول في باب التنازع في مثل : " وقف وجلس الطلاب " وحاول النحاة أن يضيفوا ضميراً ظاهراً فاعلاً للصورة الأخيرة ، إذ قال البصريون : يقال : وقفوا وجلس الطلاب " وهي صيغة لم ترد عن العرب ، إنما وردت الصيغة السالفة ، ولذلك ألحقناها بأفعال الاستثناء والتعجب وقلما ؛ لأن الفاعل لا يذكر معها ،

ولذلك كان يصدق عليها ما قلناه عن تلك الأفعال من أن الفعل استغنى عن فاعله فيها جميعًا واستغناؤه في صيغة التنازع المذكورة واضح بدلالة السياق .

ونجمل ما تقدم في اقتراح القاعدة التالية :

يستغنى الفعل في العربية عن الفاعل باطراد في أفعال الاستثناء والتعجب

وقلما وكثرما وطالما، وكذلك في الفعل الأول بباب التنازع .

المراجع :

- كتاب سيبويه ١/١٥، ١٤/٣٧ وما بعدها .
- المقتضب للمبرد ٢/٥٥، ٣/٦١، ٤/٧٢، ٣٩١، ١٧٣، ٤٢٦ وما بعدها .
- كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي .
- (الطبعة الثانية بدار المعارف) ص ٩٠ وما بعدها
- وانظر المدخل ص ٣٠ وما بعدها .
- شرح الرضى على الكافية (إستانبول) ١/٢، ١٧٩، ٧٠، ٣٠٧/٢٦٩ .
- ابن يعيش على المفصل ١/٧٤ وما بعدها ، ٢/٧٧ وما بعدها ، ٧/١٤٢ ، ١٤٩ ، ٨/٤٧ .
- المغنى لابن هشام ١٢٩ ، ١٤٣ ، ١٥٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣٩ ، ٣٦٩ ، ٤٤٧ ، ٤٦٠ ، ٦٢٢ ،
- الهمع للسيوطي (الكويت) ٣/٢٨٢ وما بعدها ، ٥/٢١ ، ٥٤ ، ١٣٧ ، وما بعدها .

*

* *

* * *

استغناء الفعل المبني للمجهول بصيغته عن نائب الفاعل

الفعل المبني للمجهول

يسمى النحاة الفعل حين يذكر معه فاعله مبنيًا أو مصوغًا للمعلوم مثل : " كتب على المحاضرة - مرَّ خالد بالجامعة " . أما حين لا يذكر معه فاعله فيسمونه مبنيًا أو مصوغًا للمجهول مثل : " كُتِبَت المحاضرة - مرَّ بالجامعة " . والفعل المبني للمجهول إما أن يكون ماضيًا كما في المثالين المذكورين وإما أن يكون مضارعًا مثل : تُكْتَب المحاضرة - يُمرُّ بالجامعة " .

صيغ الفعل المبني للمجهول

أ- صيغ الفعل الماضي للمجهول

يصاغ الفعل الماضي للمجهول بضم أوله إذا كان ثلاثيًا مثل : كُتِبَ ، ويضم مع الأول الحرف الثاني في مثل : تُعَلِّم - تتوقَّش ، وتضم مع الحرف الثالث في مثل : امْتَحَن - اسْتَخْرِج . ويستثنى من ذلك الفعل الماضي المعتل العين فإن أوله يكسر مثل : قِيل - اخْتِير - اسْتَفِيد . ودائمًا يكسر ما قبل آخر الماضي في الفعل الصحيح ويقلب حرف العلة ياء في الفعل المعتل العين كما في الأمثلة

ب- صيغ الفعل المضارع للمجهول

يصاغ الفعل المضارع للمجهول بضم أوله وفتح ما قبل آخره مثل : يُكْتَب - يتعلَّم - يُتَنَاقَش - يُمْتَحَن - يُقَال - يُخْتَار - يُسْتَفَاد

نيابة المفعول به عن الفاعل

ينوب المفعول به عن الفاعل مع الفعل المبني للمجهول ، ويرفع مثله بعد أن كان منصوبًا ، ويتطابق الفعل معه تذكيرًا وتأنيثًا مثل : كُتِبَ الدرس - أُلْقِيَتْ

المحاضرة — امتحَن الطلاب — وإذا كان الفعل المبني للمعلوم الذي صيغ منه الفعل المبني للمجهول متعديا إلى أكثر من مفعول به واحد أقيم المفعول الأول مقام الفاعل مثل : أعطى زيد عمرا كتابا — ظن زيد الشمس طالعة ، فيقال : أعطى عمرو كتابا — ظنَّت الشمسُ طالعةً . وأجاز بعض النحاة نيابة المفعول به الثاني للفاعل ، فيقال : أعطى كتابٌ عمرا — ظنَّت طالعة الشمس ومنع ذلك بعض النحاة ورأيهم أكثر سدادا . وإذا كان الفعل المبني للمعلوم متعديا إلى ثلاثة مفاعيل تحتم — حين يبنى للمجهول — إنابة المفعول الأول ففي مثل : أعلمت زيدا عمرا مسافرا يقال : أعلم زيد عمرا مسافرا

إنابة غير المفعول به

ليس المفعول به وحده الذي ينوب عن الفاعل مع الفعل المبني للمجهول، إذ يرى النحاة — حين لا يوجد مفعول به مع الفعل — أنه يمكن أن ينوب منابه المصدر التالي للفعل أو الظرف أو الجار والمجرور مع تقييدها جميعا بقيود ينبغي تفصيل القول فيها جميعا .

نيابة المصدر

ينوب المصدر عن الفاعل — في رأى النحاة — بشرطين أولهما أن يكون متصرفا بمعنى مفارقتة للنصب على المصدرية، فما يلزمه النصب مثل : سبحان الله — معاذ الله لا يجوز أن يكون نائب فاعل، إنما يجوز ذلك في مثل : سير — كتابة لأنهما يقعان تارة مفعولا مطلقا منصوبا في مثل : سار سيرا — كتب كتابة، ويمكن أن يقعا مرفوعين أو مجرورين في مثل : سَيرُك سَير متند — كتابتك جميلة — في سيرك بطء — في كتابتك خطأ . والشرط الثاني لنيابة المصدر أن لا يكون مرادا به التأكيد للفعل مثل : سار — سيرا — كتب كتابة فلا يقال : سَير سَير — كُتِبَت كتابة لعدم الفائدة من ذكر مثل هذا التعبير ، ولذلك اشترط النحاة هذا الشرط الثاني، وهو أن يكون المصدر مختصا حتى تتم الفائدة، والاختصاص إما ببيان

النوع عن طريق الإضافة أو الصفة مثل : زُحِف زحف السلحفاة — زُحِف زَحَفٌ بطيئاً ، وإما ببيان العدد مثل : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ . وواضح أن المصدر بهذه الصورة من بيان العدد والصفة والإضافة أضاف فائدة إلى المفهوم من الفعل ، وبذلك يصبح صالحاً للنيابة عن الفاعل حين لا يوجد المفعول به .

نيابة الظرف

ينوب الظرف عن الفاعل — في رأى النحاة — بشرطين مماثلين لشرطي المصدر ، أولهما أن يكون الظرف متصرفاً بمعنى أنه يفارق النصب على الظرفية والجرب من ، فما يلزم النصب من الظروف مثل سَحَرَ — ثَمَّ — دون — عند — بين لا يجوز أن يكون نائب فاعل ، لأنه ملازم النصب ، ونيابته للفاعل تستلزم رفعه ، ولذلك لا يصلح أن يكون نائب فاعل ، إنما يصلح مثل : زمان — وقت — مكان — قلعة — ضاحية — يوم ، إذ يمكن أن يقع مثل هذه الظروف مرفوعاً مثل زمان الربيع بهيج — مكان الجامعة بديع . والشرط الثاني لنيابة الظرف عن الفاعل أن يكون مختصاً ، والاختصاص إما بالضافة مثل : يوم الخميس — مسجد الحسين إذ يمكن أن يقال : أمْطِرَ يوم الخميس — ملئَ مسجد الحسين بالمصلين ، وإما بالوصف مثل : أمطر يوم كامل — ملئَ مسجد كبير بالمصلين ، وإما بالعلمية مثل : صِيَمَ رمضان — نهبت نابلس . وواضح أن ظرف الزمان والمكان في هذه الصور من الاختصاص بالضافة والوصف والعلمية أصبح يؤدي عبارة واضحة مفهومة بخلاف لو قلت مثلاً أمطر يوم — ملئَ مسجد فإن العبارة لا تؤدي معنى مضبوطاً مفهوماً . وقد أضاف النحاة إلى التصرف أن الظرف غير المتصرف إذا جُرِ بمن لا يعد بذلك متصرفاً على نحو ما هو معروف عن الظرفين غير المتصرفين : عند ، فوق إذ يقال مثلاً : هذا من عندك ، سقط من فوق المنزل . يريدون أن دخول " من " الجارة عليهما في بعض العبارات لا يخرجهما من دائرة الظرف غير المتصرف إذ لا يقعان مرفوعين أبداً

مجرى ظروف غير متصرفة تالية لأفعال مبنية للمجهول

ذكرنا أن النحاة اشترطوا لنيازة الظرف عن الفاعل مع الأفعال المبنية للمجهول أن يكون متصرفا حتى يمكن رفعه مثل : سير يوم الخميس ، أما غير المتصرف فلا يصلح أن يكون نائب فاعل لأنه يلزم الظرفية ، فهو منصوب دائما ولا يرفع أبدا . غير أننا إذا رجعنا إلى القرآن الكريم والشعر الجاهلي وغير الجاهلي وجدنا ثلاثة ظروف غير متصرفة تلي الأفعال المبنية للمجهول باطراد ، وهى : بين — دون — عند . ونقف عند بعض أمثلتها قليلا :

١- بين

بين ظرف مبهم منصوب دائما ولا يتبين معناها إلا بإضافتها إلى اثنين فصاعدا مثل : بين الظهر والعصر — بين القاهرة والجيزة — بين زملائه — بين الطلاب . وقد جاءت في القرآن الكريم تالية بفعل مبنى للمجهول في قوله تعالى : ﴿ وحيل بينهم وبين ما يشتهون ﴾ و (حيل) فعل مبنى للمجهول وتلاه الظرف : (بين) وهو ملازم للظرفية والنصب وحقا قد يجز بالحرف من مثل : أقبل من بين القوم زيد ولكنه لا يأتي مرفوعا أبدا ، ومن أجل ذلك لا يتجه في الآية الكريمة أن يكون نائب فاعل لأن نائب الفاعل مرفوع دائما ، وسرى عما قليل تخريج النحاة لمثل ذلك .

٢- دون

دون نقيض فوق ، وهو ظرف مبهم منصوب للزمان والمكان مثل (بين) يقال مثلا : دون العصر — دون القاهرة أي قبلهما بقليل . ودون يلزم الظرفية والنصب ، وقد يُجرّ بمن الجارة مثل أختها " بين " كما جاء في القرآن الكريم : ﴿ ووجد من دونهم امرأتين تذودان ﴾ وقد تدخل على "دون" الباء الجارة ، فيقال مثلا : زيد في زملائه من ليس بدونه ، إلا أنها لا تأتي مرفوعة أبدا ، وقد جاءت تالية لفعل مبنى للمجهول في قول طرفة بن العبد :

فيالك من ذي حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

وهو يستغيث شخصا من أجل صاحب حاجة . وفعل حيل مبنى للمجهول ، وتلاه الظرف : " دون " وهو ملازم للظرفية والنصب إلا أن يدخل عليه حرفا الجر : من والباء . ولا يتجه في البيت أن يكون نائب فاعل لأن نائب الفاعل يكون دائما مرفوعا وهو منصوب على الظرفية .

٣- عند

عند تفيد حضور الشيء ودنوه ، وهي ظرف مبهم مثل دون وبين تكون تارة ظرف زمان في مثل : عند الفجر — عند العصر ، وتارة ظرف مكان مثل : عند الحائط — عند المدرسة . وهي دائما منصوبة على الظرفية ، وقد تُجر بمن مثل أختيها : دون وبين وفي القرآن الكريم : ﴿ رحمة من عندنا ﴾ . ولا ترفع مثلهما البتة ، وقد تجيء تالية للفعل المجهول كما في قول أحد الشعراء :

ويُبَشُّ بالترحيب عند قدومه ويُقام عند سلامة ويقربُ

وفعلا يُبَنُّ ويقام في البيت مبنيان لمجهول وتلاهما الظرف " عند " وهو ملازم للظرفية والنصب إلا أن يدخل عليه حرف الجر " من " كما تقدم ، غير أنه يظل غير متصرف إذ لا يرفع أبدا ، ولذلك لا يتجه أن يكون نائب فاعل في البيت ، إذ نائب الفاعل مرفوع دائما مثل الفاعل الذي أخذ حكمه .

رأى النحاة في هذه الظروف الثلاثة التالية لأفعال مبنية للمجهول

اتفق النحاة جميعا على أن الظروف : عند — دون — بين ظروف غير متصرفة وعادوا فاختلفوا هل الظروف غير المتصرفة تصلح أن تكون نائب فاعل وهي منصوبة وليست مرفوعة ولا يمكن رفعها ؟ وأجاب الأخفش بأن كلا منها يصلح أن يكون نائب فاعل ومثلها بقية الظروف غير المتصرفة مثل : سحر فيمكن أن يقال : سِيرَ سحرَ ، كما يقال — سير عند الفجر — سير دون العصر — سير بين العصر والمغرب ، وجميعها — في رأيه — ظروف غير متصرفة منصوبة لفظا مرفوعة محلا ، منصوبة لأنها ظروف غير متصرفة ومرفوعة لأنها في

موضع نائب الفاعل المرفوع ، وهى مباينة واضحة للظاهر الملفوظ والمضمر الخفي ، ولذلك لم يأخذ جمهور النحاة بهذا الرأي ، وطرّدوا الشرط في الظرف غير المتصرف فقالوا إن بين - دون - عند - سحر جميعا حين تلي الأفعال المبنية للمجهول لا تعرب نائب فاعل ، بل تظل تعرب من جهة الظرفية وحدها على أنها ظروف منصوبة ، أما نائب الفاعل معها فضمير مستتر في الفعل المبنى للمجهول قبلها يعود على مصدره المفهوم من بنيته . وعلى هذا الأساس قالوا إن نائب الفاعل مع الفعل المبنى للمجهول : " حيل " في الآية الكريمة والبيت التالي لها ضمير مستتر تقديره هو يعود على المصدر المفهوم من الفعل وهو الحول . وكأن تقديره في الآية الكريمة وحيل الحول بينهم وبين ما يشتهون . وبالمثل تقديره مع يبش ويقام أي تبش البشاشة ويقام القيام ، وكذلك تقديره مع سحر أي سير السير سحر .

وواضح ما في رأى الجمهور من تحمل شديد أرادوا به أن يدرءوا عن العبارة في مثل : " حيل بين زيد وبين التفوق " و " حيل دون حاجة زيد " و " يُبَشُّ عند لقائه " و " سير سحر " غياب أو فقدان نائب الفاعل فقَدُّوه ضميرا يعود على مصدر الفعل، وفاتهم أن النائب للفاعل حين يكون مصدرا لا يضيف للسامع فائدة ، إلا إذا خُصَّص بشيء من أنواع الاختصاص كما قرروا ذلك في حديثهم عن نيابة المصدر مناب الفاعل إذ اشترطوا له إما الإضافة وإما الوصف وإما العدد على نحو ما مرّ بنا . وكأن ما قرروه في نيابة المصدر عن الفاعل أن لا يكون لمجرد التوكيد مثل : قيم قيام لعدم الفائدة عادوا مع الظروف غير المتصرفة المارة فأقروه ، وهو إقرار صوري ، لأن العبارات السالفة في الآية الكريمة والبيتين ليست في حاجة إليه ، إذ لا يفيد مثلا تصور أن فى قولهم : سير سحر : سيرَ سير سحر ، وهو ما لم ينطق به العرب لأن كلمة سير المصدرية لا تفيد إضافة جديدة إلى ما يفيد الفعل . وهم إنما قدروا ذلك اضطرارا حتى لا تفقد عبارة الفعل المبنى للمجهول نائب الفاعل كما أسلفنا ، غير ملتفتين إلى أن الفعل المبنى للمجهول يدل على المصدر الذي يقدرونه ببنيته وأنه لا حاجة له إليه ، ولو أنهم التفتوا إلى ذلك لبادروا إلى القول

بأن الفعل المبني للمجهول مع الظروف غير المتصرفة يستغني عن نائب الفاعل بمادته .

نيابة الجار والمجرور

ينوب الجار والمجرور عن الفاعل بشرطين ، أولهما أن لا يلزم الحرف الجار طريقة واحدة في الاستعمال كأن يكون مختصا بجر الزمان مثل : مذ - منذ أو مختصا بجر المقسم به وهي حروف القسم . وهي ثلاثة : الباء والتاء والواو ، أو مختصا بجر المستثنى وهي ثلاثة : خلا وعدا وحاشا على تقدير أنها أحرف جارة . والشرط الثاني أن لا يدل حرف الجر على تعليل ، كما يلاحظ أحيانا في اللام والباء ومن مثل : يتجر للربح - يؤخذ بالذنب - يعاقب من الخطأ ، إذ جميع هذه التعليلات كأنها مبنية على سؤال مقدر . وكأن حرف التعليل ومجروره من جملة أخرى . ومعنى ذلك أن الحروف الثلاثة إذا لم تكن للتعليل لم تمتنع إنابتهما مع مجرورها عن الفاعل .

واختلف النحاة في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، فقال البصريون النائب هو المجرور وحده ، إذ هو - في رأيهم - مع الفعل المبني للمعلوم محله النصب على المفعولية فلما بنى الفعل للمجهول أصبح محله الرفع أو بعبارة أخرى نائب فاعل لفعله . وذهب الفراء إلى أن حرف الجر مع الفعل المبني للمعلوم في محل نصب مفعول به ، فإذا بُنى الفعل للمجهول أصبح حرف الجر في محل رفع نائبا للفاعل ، وهو مذهب - كما قال بعض الأسلاف - في غاية الغرابة - لأن حروف الجر لاحظ لها في الإعراب . وذهب ابن مالك إلى أن الجار والمجرور معا هما نائب الفاعل ، فليس النائب الجار وحده ولا المجرور وحده بل هو مجموعهما ، وهما بذلك في محل رفع .

والمذاهب الثلاثة في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل محل نظر ، لأنهما يذكران مع الفعل المبني للمعلوم في مثل " يحتفل الناس بالعيد " كما يذكران معه حين يحول الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول في مثل :

"يُخْتَفَلُ بالعيد " دون أي تغيير إعرابي في اللفظ كما يحدث للمصدر والظرف المتصرفين حين يصبح أحدهما نائباً للفاعل . إذ يرفعان كما يرفع الفاعل الذي حلاً محله . وهو ما جعل بعض أئمة النحو على مدى القرون الماضية ينكر أن يكون المجرور أو الجار أو مجموعهما معا نائب فاعل ، وقبل أن نعرض آرائهم نذكر ما قالوه من اعتراضات في ذلك .

اعتراضات الأسلاف على نيابة الجار والمجرور عن الفاعل .

وجه الأسلاف إلى نيابة الجار والمجرور عن الفاعل اعتراضات متعددة حاولوا بها نقص نيابته ، منها ما ينقض في رأيهم مذهب الفراء وما ينقض مذهب البصريين وما ينقص مذهب ابن مالك وما ينقصها جميعا .

أما ما ينقض مذهب الفراء فهو أن حرف الجر لا تتغير حركته أو حركاته تبعا لإعرابه مفعولا به مع الفعل المبني للمعلوم ونائب فاعل مع الفعل المبني للمجهول ، كما يحدث للأسماء المعربة ، وهو لا يدل على معنى يمكن أن يتغير معه إعرابه بحيث يصبح تارة مفعولا به وتارة نائب فاعل ، إذ يلزم طريقة واحدة وهو أن يجر اسماً يتعلق معه عادة بفعل وهو لا يصلح للإسناد بتاتا فلا يقع مبتدأ ولا فاعلا ولا خبرا .

وأما ما ينقض أن يكون الاسم المجرور بالحرف نائب فاعل فأمران :

١- أنه لو كان محله الرفع - كما يقول البصريون - وقيل مثلا : مُرَّ بزيد الظريف - مُرَّ بزيد وعمرؤ لأمكن أن يقال " الظريف وعمرؤ " بالرفع مراعاة لمحل نائب الفاعل وهو ما لا يجيزه النحاة بحال ، وإن فالقول بأن المجرور مع الفعل المبني للمجهول نائب فاعل منقوص وغير مقبول .

٢- أنه لو كان المجرور مؤنثا مع الفعل المبني للمجهول مثل : " مُرَّ بهند " وكان حقا نائب فاعل له لأنَّ الفعل كما يؤنث مع كل نائب فاعل مؤنث مثل : " كرمت هند " غير أن ذلك ممنوع بإجماع النحاة ، وإن فليست هند في صيغة : " مُرَّ بهند " نائب فاعل لأن الفعل المبني للمجهول يتحتم تأنيثه مع نائب الفاعل المؤنث .

وفي ذلك ما ينقض مذهب البصريين نقضا .

وأما ما ينقض أن يكون الجار والمجرور نائب فاعل فأمران أيضا :

١- أنه " يجوز تقدم الجار والمجرور على الفعل المبني للمجهول مثل : " منه يخاف — عليه يخشى " . ولو كان منه — عنه في العبارتين نائبى فاعل لما جاز تقدمها ، لأن نائب الفاعل لا يتقدم على فعله المبني للمجهول كما أن أصله — وهو الفاعل — لا يستقدم على فعله المبني للمعلوم . وفي جواز هذا التقدم للجار والمجرور على الفعل المبني للمجهول ما ينقض وقوعهما نائب فاعل له .

٢- أنه لا يجوز إعراب الجار والمجرور حين يتقدمان على فعلهما المبني للمجهول مبتدأ في مثل : به يتفأعل ، بينما لو قدم نائب الفاعل الحقيقي على فعله مثل : زيد علّم لأعرب مبتدأ . وفي ذلك دليل واضح أنه لا يقع على الجار والمجرور إسناد كما يقع على نائب الفاعل سواء تقدم أو تأخر عن فعله ، مما يقطع بأن الجار والمجرور لا يمكن أن يُعدّا نائب فاعل على الحقيقة .

وواضح من ذلك كله أن الجار والمجرور لا يستقيم لهما أن يكونا نائب فاعل سواء قيل إن النائب هو الجار وحده أو المجرور وحده أو مجموعهما معاً ، وهو ما جعل أئمة من النحاة يحاولون جاهدين أن يوجدوا ولل فعل المبني للمجهول معهما نائب فاعل مضمّر ، وانقسموا إزاءه قسمين على النحو التالي :

أ- قسم في مقدمته ابن هشام قال إن نائب الفاعل في مثل : " يحذر منه " ضمير مبهم مستتر في الفعل ، يتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان . وإذا كان عائد الضمير ما يدل عليه الفعل من ظرف الزمان أو المكان أو المصدر ففيم هذه المشقة في التصور ولماذا لا نقول إن الفعل استغنى عنه ، إذ لو كان في حاجة إليه ما تحمل ضميره كما يقول ابن هشام ومن تابعه في رأيه ، ولأظهره المتكلم بالعبرة ليتعين مراده وهل هو المصدر أو ظرف المكان أو ظرف الزمان .

ب - قسم ثان - في مقدمته ابن درستويه والرُّندى الأندلسي - ذهب إلى أن نائب الفاعل - حين لا يكون مع الفعل المبني للمجهول إلا جار ومجرور ضمير مبهم عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، ففي مثل " يخاف منه " نائب الفاعل ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل " يخاف " وهو الخوف . وهو تعسف في التقدير يلتقي مع الضمير المبهم المستتر العائد على المصدر أو ظرف المكان أو ظرف الزمان الذي قدّر ابن هشام ومن تابعه أن الفعل المبني للمجهول يتحمّله حين لا يكون معه إلا جار ومجرور . وكل ذلك ليتفادى ابن هشام وابن درستويه ومن تابعوهما ما في هذه الصيغة من خلل في رأيهما إذ تخلو من نائب فاعل الفعل المبني للمجهول ، وفاتهم جميعاً أن الفعل يدل على المصدر والظرف التزاماً ، وبعبارة أخرى يدل عليهما بصيغته فهو في غنى عن ذكرهما ، ولو ذكرا ما أفاده شيئاً في معناه ، وأولى من ذلك وأكثر سداداً أن نقول - مع الفعل المبني للمجهول حين لا يكون إلا جار ومجرور - ما قلناه حين لا يكون معه إلا ظرف غير متصرف مثل : لا يخشى عليه - لا يحتاج إليه " إنه استغنى بصيغته عن نائب الفاعل .

* * *

وواضح من كل ما قدمت أن الفعل المبني للمجهول إنما يكون له نائب فاعل إذا تلاه مفعول به أو مصدر أو ظرف متصرفان مختصان ، أما إذا لم يأت بعده سوى ظرف غير متصرف أو جار ومجرور فإن صيغته - حينئذ - تغنيه عن نائب الفاعل .

وبذلك يمكن وضع القاعدة التالية :

يستغني الفعل المبني للمجهول بصيغته عن نائب الفاعل إذا لم يذكر معه مفعول به وتلاه ظرف غير متصرف أو جار ومجرور .

المراجع :

- كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ١٩/١ .
- المقتضب للمبرد ٥٠/٤ وما بعدها .
- ابن يعيش على المفصل ٦٦/٧ وما بعدها .
- الرضى على الكافية (طبعة إستانبول) ٨٣/١ .
- التسهيل لابن مالك (طبع دار الكاتب العربي بالقاهرة) ص ٧٧ وما بعدها .
- همع الهوامع للسيوطى (طبع الكويت) ٢٦٢/٣ وما بعدها .
- التصريح على التوضيح (طبعة المطبعة الأزهرية) ٢٦٨/١ وما بعدها .
- الصبان على الأشموني (طبع دار الكتب العربية الكبرى) ٤٢/٢ وما بعدها .

*

* *

* * *

جواز إثبات الياء في المنقوص نحو قاضى ومنحنى *

نقل سيبويه عن أبى الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يثبت الياء ، فيقول : قاضى وغازى وعمى . وقد جاء الوقف بالياء عند ابن كثير وورش في أحرف من القرآن الكريم ، منها قوله تعالى : ﴿ إنما أنت منذر ولكل قوم هادى ﴾ (٧ سور الرعد) .

كما نقل القرطبي في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾ (٧٢ سورة طه) أن سيبويه يرى أن إثبات الياء في " قاض " جيد ، وإن كان يقرر أن الحذف أجود وأكثر .

وقد جاء في كتب النحو الأولى ما مضمونه : أن الاسم المنقوص المنون إذا وقف عليه جاز فيه أن تحذف الياء وهو أجود وأكثر استعمالاً ، فنقول : هذا قاض وهذا رام وغاز ، وجاز إثباتها وهو جيد وقليل ، فنقول : هذا قاضى وهذا رامى وغازى . وعللوا للحذف والإثبات بأن ياء المنقوص — وهى ساكنة — حين يدخل عليها التنوين يجتمع ساكنان ، الياء والتنوين ، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين ، فإذا وقفنا على الكلمة حذفنا التنوين ، فتزول علة حذف الياء فتعود إلى مكانها كما كانت . نخلص من هذا إلى أنه يجوز في المصطلحات العلمية والفنية ، أن نشأت الياء في الأسماء المنقوصة في مثل منحنى ومتوازي ومتساوي وما يشبهها . وفي هذا على سنن العرب وقواعد النحاة .

أهم مراجع البحث

- ١- ابن يعيش حـ ٩ ص ٧٤ ، ٧٥ .
- ٢- شرح التسهيل لابن عقيل ، حققه وعلق عليه الدكتور محمد كامل بركات حـ ٤ ص ٣٠٨ ، ط جهة دار المدنى .
- ٣- هدية القارى إلى تجويد كلام البارى ، تأليف عبد الفتاح المرصفى وتقديم الشيخ مخلوف ص ٥٤٤ ، طبعة سعودية ، وقد أورد المؤلف ٣٠ اسماً منقوصاً وردت في القرآن في ٤٧ موضعاً .

الدورة الخامسة والخمسون

١٩٨٨م - ١٩٨٩م

موضوعات الدورة :

- ١- جمع الجمع .
- ٢- الصدارة لأدوات الاستفهام .
- ٣- إخراج غير وسوى من باب الاستثناء .
- ٤- بعض مسائل النسب .

(*) عرضت هذه الموضوعات على مجلس المجمع في جلسته العشرين المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٢/٦ م ، ووافق على الموضوعات وقراراتها .. وقد سبق أن ألقى بحث جمع الجمع للأستاذ محمد شوقي أمين في مؤتمر الدورة الرابعة والخمسين - ألفاه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف بيانه عنه ورأى المؤتمر إحالته إلى لجنة الأصول. مع ملاحظة أبقاها الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي بأن يوضع قيد على مسألة أن جمع الجمع يدل على الكثرة .

الموضوع الأول :

جمع الجمع *

رجعت اللجنة في موضوع " جمع الجمع " إلى قرار قديم للمجمع منذ خمسة وأربعين عاما نصّ على أن : جمع الجمع مقيس عند الحاجة — وقد رأت اللجنة أن هذا القرار مجمل فأعادت دراسة الموضوع ومناقشته وانتتهت فيه إلى القرار التالي :

ينقاس عند الحاجة جمع الجمع المذكور — جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم .

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : " قول في قضية جمع الجمع " .
 وبحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان " جمع الجمع " .
 وبحث للأستاذ عبد العليم فودة بعنوان : " جمع الجمع " .

الموضوع الثاني :

الصدارة لأدوات الاستفهام *

قامت اللجنة بدراسة بعض أساليب الاستفهام والشرط التي تجرى على السنة الكتاب مثل : الامتحان متى ؟ تحديد النسل مشكلة اقتصادية كيف ؟ ورجعت إلى ما سبق للمجمع أن قرره في هذا الموضوع كما أخذت بما قرره النحاة من أن أدوات الاستفهام لها الصدارة دائما في جملتها ولا يعمل فيها ما قبلها ، وبالمثل تتصدر أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة جملتها ولا يعمل فيها عامل قبلها .. وانتهت اللجنة إلى القرار التالي :

تتصدر أدوات الاستفهام جملتها، ولا يعمل فيها عامل قبلها، من فعلٍ وغير فعل ، وكذلك أدوات الشرط تتصدر جملتها، ولا يعمل فيها عامل قبلها .

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : " الصدارة لأدوات الاستفهام والشرط " .

الموضوع الثالث :

إخراج غير وسوى من باب الاستثناء*

استعرضت اللجنة المواضع التي تجئ فيها " غير " موضع " إلا " في القرآن الكريم والحديث الشريف ولغة العرب ، كما استعرضت قرارات المجمع السابقة حول استخدام " غير " في باب الاستثناء - وقد تدارست اللجنة تلك المواضع وانتهت إلى القرار التالي :

" غير " اسم يتأثر بالعوامل النحوية المختلفة، شأنه في ذلك شأن بقية الأسماء وثرى اللجنة :

إخراجه من باب الاستثناء وإعرابه في المواضع التي يمكن توجيهه فيها على أنه مستثنى منصوب، حالا منصوبة، أخذا برأي أبي على الفارسي .
ومثل " غير " في ذلك " سوى " .

* - مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : " إخراج غير وسوى من باب الاستثناء " .

- وبحث للدكتور كمال بشر بعنوان " الرأي في غير " .

الموضوع الرابع :

بعض مسائل النسب *

قامت اللجنة بدراسة بعض مسائل النسب ورجعت فيها إلى ما قرره علماء النحو القدامى ، كما رجعت إلى قرارات المجمع السابقة وانتهت في هذه المسائل إلى القرارات التالية :

القرار الأول :

كل ثلاثي حذفت فاؤه أو لامه ، سواء عوض عنها بحرف التاء مثل عدة — سنة أو ألف الوصل مثل : ابن . أم لم يعوض مثل : أب ، يرد المحذوف واواً قبل ياء النسب، وتستثنى كلمة اسم فينسب إليها من غير رد ، فيقال : " اسمي "

القرار الثاني :

يجوز في النسب حذف الياء والواو من فعيل (بفتح الفاء وضمها) مذكرة ومؤنثة، ومن فعولة (بفتح الفاء) كما يجوز بقاؤهما ، ما لم تكن العين فيهما مضعفة أو معتلة ، فلا حذف ، وما لم يؤد الحذف أو الإبقاء إلى لبس ، فإنه يلتزم مالا لبس معه حذفاً أو إبقاء .

القرار الثالث :

يُنسب إلى جمع المذكر السالم إذا سُمي به على صورته التي جاء بها من غير حذف.

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : " رد المحذوف من فاء الثلاثي ولامه في النسب " وبحث للدكتور محمد نايل بعنوان : " النسب إلى فعيل بفتح الفاء وضمها مذكرو ومؤننه وفعولة بفتح الفاء " ومذكرة بعنوان : " النسب إلى جمع المذكر السالم إذا سُمي به " .

قول في قضية جمع الجمع *

(١) كان فيما أسلف المجمع من قضايا لغوية طرحها على بساط البحث وأصدر فيها قراره، قضية جمع الجمع، ولقد كان قراره فيها موجزاً غاية الإيجاز، مقتصرأ على جملة واحدة قصيرة، نصّها : " جمع الجمع مقيس عند الحاجة " . وللناظر أن يترنح نظره في هذه الجملة إذ تتخيل له أوجه احتمالات عدّة في مدلول كلمة الجمع المكررة فيها، وذلك لأن الجموع كما هو معروف ثلاثة، جمع تكسير، وجمع تأنيث ، وجمع تذكير، فأبي هذه الجموع مراد بكل من الكلمتين ؟ على أن إنعام النظر في أوجه الاحتمالات يتيح للتذوق اللغوي أن ينفي من تلك الاحتمالات أن جمع التفسير يجمع جمع تذكير، وكذلك ينفي أن جمع التذكير يجمع جمع تأنيث أو جمع تكسير . وعلى هذا لا يبقى من الاحتمالات إلا أن جمع التفسير يجمع جمع تكسير أيضاً، وأن جمع التفسير يجمع بعد ذلك جمع إناث .

(٢) في ضوء هذا التحديد يتبين أن المجمع كان يعنى بقراره أحد هذين الوجهين، وظاهر أن هذا الوجه المعنى هو أن جمع التفسير يجمع لفظه جمع تكسير أيضاً وذلك لكثرة ما ورد من أمثله في القديم وأثبتته المعجمات . ومن الأمثلة في المأثور : الأعاريب جمع اعراب والمفرد عرب ، والأقاول جمع أقوال والمفرد قول ، والأزاهير جمع أزهار والمفرد زهر،

وقد انقضت عشرات السنين على هذا القرار وهو في جملته مقصور على جانب واحد في شأن جمع الجمع ذلك الجانب هو أن جمع التفسير ينقاس جمعه جمع تكسير أيضاً . وظل الجانب الآخر وهو أن جمع التفسير يجمع جمع إناث واقفاً بباب المجمع ينتظر الإذن له في أن يعرض على البحث وأن يصدر فيه قرار .

(٣) شغلني هذا الجانب حقبة من الدهر، فترصدت له في مسموع اللغة، وفيما جرى به الاستعمال العصري ، فاستبان لي أنه خليق بالنظر ، للحاجة إليه في ذاته،

ولأنه استكمال للجانب الآخر في قضية جمع الجمع وليس من الإنصاف إغفاله . وعلى الرغم من أن القصور في صحتي يحول بيني وبين الرجوع إلى أوراقي ، أو تصفح المراجع المطلوبة ، فإنني استعين بالذاكرة فيما اخترنته من أمثلة ذلك الجانب ، فإن لم يكن فيها كفاية وغنية ، فهي فتح لباب النظر في الموضوع واستيفاء الرأي فيه ، وما بعثتني على ذلك إلا اطمئناني بأن تتبعني للموضوع في المعجمات وفي كتب فقه اللغة يدعوني إلى تصويب القول بقياسية هذا الجانب تنظيراً بينه وبين الجانب الآخر الذي أصدر المجمع فيه قراره .

(٤) من المأثور في أن جمع التكسير يجمع جمع تأنيث ما يأتي :

- جمالات ، جمع جمال والمفرد جمل .
- أعطيات ، جمع أعطية ، المفرد عطاء .
- البيوتات ، جمع بيوت والمفرد بيت .
- الديارات ، جمع ديار والمفرد دار أو دير .
- الرجالات ، جمع رجال والمفرد رجل .
- السادات ، جمع سادة والمفرد سيد .
- الطرقات ، جمع طرق والمفرد طريق .

ولا بد من وقفة عند كلمة جوزات ، فقد نص الفيروزابادي على أن الجوز جمعه جوزات ، والجوز جمع جوزة — ولكن صاحب تاج العروس تدخل في النص القاموسي بحيث يجعل الجوزات جمع جوزة ولم يكن ذلك مراداً لصاحب القاموس ولا يمكن أن يكون مراده لأن جمع جوزة على جوزات لا يحتاج إلى نص معجمي . كذلك لا بد من وقفة عند قول النحاة إن جمع فعلة بضم الفاء يجمع على فعلات بضم العين وسكونها وفتحها ، ولكن ابن جنى فقيه اللغة ونحريها لم يرتض فتح العين فلا يقال غُرَفَات بفتح الراء ، إلا على اعتبار أن غرفات بفتح الراء جمع بعد جمع فالمفرد عرفة والجمع غرف وجمع الجمع غرفات وبناء على ذلك تصبح كلمة الغرفات بفتح الراء من أمثلة أن يجمع جمع التكسير جمع إناث .

(٥) فإذا انتقلنا من المسأثور إلى المولد أو ما هو في حكمه وما هو دائر في

الاستعمالات العصرية صادفنا ما يأتي :-

يرد في تعبيرات الصوفية كلمة الفيوضات وهي جمع فيوض التي مفردها فيض

— كذلك نجد تعبير رد الغصوبات في مهمة رجال الشرطة إذ أن عليهم رد

الغصوبات وقد ورد هذا التعبير في نهاية الأرب للنويرى وواضح أن

الغصوبات جمع غصوب ومفردها غصب .

كذلك ترد كلمة الفتوحات وهي جمع فتوح والظاهر أن الفتوح هنا جمع فتح

وبهذا الجمع عنوان كتاب فتوح البلدان للبلاذرى

كذلك ترد كلمة الجراحات وهي جمع جراح * ومفردها جرح كما لا يخفى وأما

في وادي الاستعمالات العصرية فمن الأمثلة ما يأتي :

- الخصومات (في المحاسبة) جمع خصوم والمفرد خصم .

- القيودات ، جمع قيود والمفرد قيد .

- الوفورات (في الموازنة) ، جمع وفور والمفرد وفر .

- الحجوزات (في التقاضى) ، جمع حوز والمفرد حوز .

- الأذونات ، جمع أذن والمفرد إذن .

- الرسومات ، جمع رسوم والمفرد رسم .

- الأهرامات ، جمع أهرام والمفرد هرم .

- الشحومات ، جمع شحوم والمفرد شحم .

- الفحومات ، جمع فحوم والمفرد فحم .

- الرهونات ، جمع رهون والمفرد رهن .

(٦) تلك عجالة القول في قضية جمع الجمع تتناول أحد الجناحين في هذه القضية

وهو جناح جمع التكسير جمع تأنيث تنظيراً بينه وبين جناح جمع التكسير وقياس

جمعه جمع تكسير أيضاً . وليس من ريب في أن هذه التوسعة في كل من

(*) ويحتمل أن تكون جمع جراحة .

الجناحين ليست لغواً ولا فضولاً وإنما المقصود بجمع الجمع في كلا الجناحين بيان الكثرة في العدد أو الكثرة في النوع . والمعتمد في هذه التوسعة هو سنة العربية وما ورد فيها من أمثلة ثقل أو تكثر .

(٧) قصارى ذلك أنه لا افتئات على اللغة إذا سوند قرار المجمع السابق في قضية الجمع بقرار مكمل له " وهو أن جمع التكسير ينقاس جمعه جمع تأنيث بحسب الحاجة " .

*

*

*

*

*

*

جمع الجمع *

ناقش المجمع قاعدة جمع الجمع منذ خمسة وأربعين عاما وانتهى إلى قرار مجمل غاية الإجمال فيها ينص على أن : " جمع الجمع مقيس عند الحاجة " ناظرا في ذلك إلى قول الأشموني في شرحه على الألفية : " قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع ، فكما يقال في جماعتين من الجمال جمالا ، كذلك يقال في جماعات من الجمال جمالات ، وإذا قصد إلى تكسير مكسر نُظر إلى ما يشاكله من الأحاد فيكسر بمثل تكسيره كقولهم في أعبد (جمع عبد) أعابد ، وفي أسلحة (جمع سلاح ، أسالِح .. وما كان من الجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجز تكسيره لأنه لا نظير له في الأحاد فيحمل عليه ، ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم في نواكس : نواكسون وفي أيامن أيامنيون أو بالألف والتاء كقولهم في حدائد حدائدات ، وفي صواحب صواحبات " .

ومقتضى كلام الأشموني أن جمع التكسير قد يجمع مرة ثانية جمع تكسير أيضا كما في أعبد جمعا لعبد وأعابد جمعا لأعبد ، واستثنى من ذلك صيغتي مفاعل ومفاعيل ، فإن ما جاء على زنتهما يجمع إما جمع مذكر سالم مثل : ناكس (مطأطي الرأس) — نواكس — نواكسون ومثل : أيمن (ميمون) — أيامين — أيامينون ، وإما جمع مؤنث سالم مثل : حديد — حدائد — حدائدات ومثل : صاحبة — صواحب صواحبات . ولا يفضى كلام الأشموني — كما هو واضح — إلى قرار المجمع تماما ، مما جعل بعض من ناقشوا القاعدة حينذاك يقول إن جمع الجمع إنما ينقاس في جموع القلة فحسب ناظراً إلى ما جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني من أن أبا حيان قال : إن جموع الكثرة لا تجمع قياسا اتفاقا ، واختلف في جمع القلة فالأكثر أنه ينقاس واختار ابن عصفور عدم انقياسه . غير أن المجمع

* بحث للدكتور شوقي ضيف — عضو المجمع .

انتهى من مناقشة القاعدة إلى التعميم في قياسية جمع الجمع مطلقاً .
ومن يرجع إلى كتاب سيبويه يجده يقول : " ليس كل جمع يجمع " وكأنه يعمم
عدم القياس في جمع الجمع مطلقاً سواء كان مكسر جمع قلة أو جمع كثرة وبذلك
أخذ ابن عصفور كما يقول أبو حيان ، غير أن قوله إن جموع الكثرة لا تجمع قياساً
اتفاقاً ، غير دقيق ، إذ ذكر السيوطي في كتابه : " همع الهوامع " أن مذهب المبرد
والرمانى وغيرهما قياسية الجمع لجمع الكثرة مثل جمع القلة ، وبذلك يكون فريق
من النحاة على رأسه المبرد سبق المجمع إلى القول باطراد القياس في جمع الجمع .
على أن القاعدة لا تزال تحتاج إلى فضل من النظر ، ويؤكد ذلك الرجوع إلى
المسموع من العرب في الجمع للجموع الثلاثة : المذكر السالم والمكسر والمؤنث
السالم وهل هو من الكثرة فيها جميعاً بحيث يقاس فيها باطراد أو هو يقل في بعضها
قلة تدفع إلى منع القياس فيه ، وتوضح ذلك الصيغ والأمثلة في الجموع الثلاثة ،
وفيما يلي ما وقفت عليه منها في كتب النحاة واللغة .

أولاً : جمع المذكر السالم وتبادلته مع جمع التكسير .

تقل الصيغ والأمثلة في هذا الباب حتى لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة
سواء فيما يتصل بجمع التكسير المجموع جمع مذكر سالم أو ما جمع من جمع
المذكر السالم جمع تكسير ، وقد ذكرت كتب النحو من الضرب الأول صيغتين هما
كما ذكر الأشموني :

صيغة فواعل مثل : ناكس (مطأطي الرأس) — نواكس — نواكسون .

صيغة أفاعيل : أيمن (ميمون) — أيامين — أيامينون .

وقلما نجد مثالا للضرب الثاني ولقلة الأمثلة الواردة في كتب اللغة من هذا الباب بل
ندرتها نرى أن جمع الجمع لا ينقاس فيه .

ثانياً : جمع التكسير جمعاً ثانياً في بابهِ .

سجلت كتب النحو واللغة في هذا الباب جموعاً كثيرة سمعت لجموع تكسير

نسوق منها ما وقفنا عليه موزعاً على صيغ مختلفة لجمع التكسير :

صيغة أفعال مثل : عبد — أعبد أعابد

يد — أيد — أياد

وطب (سقاء اللبن) — أوطب — أواطب

كلب — أكلب — أكالب

صيغة أفعلة مثل : سقاء (وعاء ماء) — أسقية — أساق

إناء — أنية — أوان

خوان — أخونة — أخاوين

مكان — أمكنة — أماكن

سلاح — أسلحة — أسالح

سوار — أسورة — أساور

صيغة أفعال مثل : نصي (مختار) أنصاء — أناض

اسم — أسماء — أسام

نضو (مهزول) — أنضاء — أناض

عرب — أعراب — أعاريب

قول — أقوال — أقاويل

ظفر — أظفار — أظافير

جواد — أجواد — أجاود

نعم — أنعام — أناعيم

صيغة فعل مثل : أصل — أصائل

جزور (ناقة الذبح) — جزر — جزائر

طريق — طرق — طرقات

صيغة فُعُول مثل : حظ — حظوظ — أحاظ

صيغة فعال مثل : جمل — جمال — جمائل — أجامل

صيغة فُعْلان مثل : غراب — غربان — غرابين

عُقَاب — عَقَبَان — عَقَابِين

صِيغَةُ فُعْلَانِ مِثْلُ : حَش (البَسْتَان) حُشَّان — حَشَاشِين

مَصِير (مَعَى) — مُصْرَان — مَصَارِين

وَتِلْكَ سِتَّةٌ وَعَشْرُونَ مِثَالًا مَوْزَعَةً عَلَى ثَمَانِي صَيَغٍ لَجْمَعِ التَّكْسِيرِ سَمِعْتَ عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِ مِنْ قَدِيمٍ جَاءَ فِيهَا الْجَمْعُ مَرَّةً ثَانِيَةً لِكَثْرَةِ الْعَدَدِ أَوِ الْمَبَالِغَةِ أَوِ التَّعْظِيمِ وَالتَّقْخِيمِ ، وَهِيَ تُوَكِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَبْرَدُ وَغَيْرُهُ مِنَ النَّحَاةِ مِنْ قِيَاسِيَّةِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ " ثَانِيَةً عِنْدَ الْحَاجَةِ " .

ثَالِثًا : جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ مَعَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ .

لَمْ تَصِلْنَا عَنِ الْعَرَبِ صُورَةَ لَجْمَعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ مَجْمُوعًا جَمْعُ تَكْسِيرٍ ، إِنَّمَا الَّذِي وَصَلْنَا كَثِيرًا هُوَ جَمُوعُ تَكْسِيرٍ مَجْمُوعَةٌ جَمْعُ مُؤَنَّثِ سَالِمٍ ، وَنَحْنُ نَسُوقُ مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحَاةِ وَاللُّغَةِ مَوْزَعًا عَلَى صَيَغٍ جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُخْتَلِفَةِ ، بِنَفْسِ صَنِيعِنَا فِي الْبَابِ السَّابِقِ :

صِيغَةُ أَفْعَلٍ مِثْلُ : عَيْن — أَعَيْن — أَعْيُنَات

صِيغَةُ أَفْعَلَةٍ مِثْلُ : عَطَاء — أُعْطِيَةٌ — أُعْطِيَات

سَقَاء — أُسْقِيَةٌ — أُسْقِيَات

صِيغَةُ أَفْعَالٍ مِثْلُ : ابْن — أَبْنَاء — أَبْنَاوَات

صِيغَةُ فُعْلٍ مِثْلُ : عَائِذ (نَائِقَةٌ نَتُوجِ) — عَوِذ — عَوِذَات

مَعِين — مُعْن — مُعْنَات

دَار — دُور — دُورَات

صِيغَةُ فُعْلٍ مِثْلُ : غُرْفَةٌ — غُرْفٌ — غُرَفَات

رَكَب — رُكَب — رُكَبَات كَمَا يَرَى ابْنُ جَنِي

حَجَرَةٌ — حُجَرٌ — حُجَرَات

صِيغَةُ فُعْلٍ مِثْلُ : طَرِيقٌ — طُرُقٌ — طُرُقَات

جُزُور — جُزُرٌ — جُزُرَات

حمار — حمر — حمرات

صيغة فعول مثل : بيت — بيوت — بيوتات

صيغة فعال مثل : جَمَل — جمال — جمالات

رجل — رجال — رجالات

دار — ديار — ديارات

صيغة فواعل مثل : مولى — موالٍ — مواليات

صاحبة — صواحب — صواحيات

صيغة فعائل مثل : حديدة — حدائد — حدائدات

تلك عشرون مثالا موزعة على عشر صيغ لجموع تكسير جاءت عن العرب
مجموعة بالألف والتاء جمع مؤنث ، وهى — بدورها — تؤكد ما ذهب إليه المبرد
والرمانى وغيرهما من النحاة من قياسية جمع الجمع المكسر جمع مؤنث سالم .
وبما قدمت أرى تعديل قرار المجمع القديم القائل بقياسية جمع الجمع مطلقا
بحيث يخرج منه جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ، وبحيث تُقَصَّر القاعدة
على جمع التكسير وأنه ينقاس جمعه ثانية جمعا مكسرا أو جمع مؤنث سالما ،
واقترح أن تصبح القاعدة بهذه الصورة : ينقاس عند الحاجة جمع الجمع المكسر
جمع تكسير ثانيا أو جمع مؤنث سالما .

*

* *

* * *

جمع الجمع*

كان من قرارات المجمع القرار رقم ٦٩ (١) ونصه " جمع الجمع مقيس عند الحاجة " وهذا القرار مجمل ويحتاج إلى تفصيل .

وإذا نظرنا إلى الجموع وجدناها إما سالمة لمذكر أو المؤنث ، وإما مكسرة للقلّة أو للكثرة ، فالجموع السالمة لمذكر أو لمؤنث لم يسمع لها جمع، ولم أقف له على شاهد وذلك راجع في نظري إلى أن هذه الجموع مختومة بلواحق تدل على الجمع (الواو والنون والياء والألف والتاء) وهذه اللواحق لا تقع حشوّ فلم يبق إلا جمع التكسير لقلّة أو لكثرة .

والذي يطلع على مذكرة فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين الذي احتج بقرار المجمع السابق يفهم منها أن المقصود جمع القلّة حيث قال " فللمجمع أن يقرر قياسية جمع جموع القلّة حيث ذهب الأكثرون من النحاة إلى أنه ينقاس " (٢) فما الرأي في جمع التكسير ؟

وبالرجوع إلى المراجع اللغوية والنحوية نجد شواهد لمثل هذه الجموع :

أولاً : في جموع الكثرة .

قالوا في (جمال) جمع جَمَلٍ - جمائل (حملا على شمال وشمائل لأنه مثله في الزنة
قال ذو الرمة :

وَقَرَّبَ بِالرِّزْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غَرْبَانٍ أَوْرَاكَهَا الْخَطَرُ (٣)

وفي (مصران) جمع مصير (مصارين) وفي (حشّ) بمعنى بستان جمعوه على (حُشَّان) ثم جمعوا الجمع على (حَشَّاشِينَ) وفي (غراب) جمعوه على (غربان) ثم جمعوا الجمع على غرابين)

* للأستاذ عبد العليم السيد فودة - الخبير بالمجمع .

(١) صدر في حلقة ٤ دورة ١٠

(٢) مجلة المجمع - ص ٦٥ ص ٧٥

(٣) شرح المفصل ٧٦/٥

ثانيا : ما جاء منه في صيغ جمع المؤنث السالم كثير ومنه .
 (عائذ) وهى الناقة القريبة العهد بالنتاج جمعوها جمع تكثير على (عُوذ) ثم
 جمعوا هذا الجمع على (عوذات) قال الراعى :
 لها بحقيل فالنميرة منزل ترى الوحش عوذات به ومتاليا (١)
 وقالوا (جمل) وجمعه (جمال) وجمعوا الجمع على (جمالات) .
 وفي القرآن الكريم ﴿ كأنه جمالات صفر ﴾ ٣٣ / المرسلات .
 وقالوا (رجالات) جمع (رجال) ومفردها (رجل) .
 وقالوا (كلابات) جمع (كلاب) ومفردها (كلب) .
 وقالوا (بيوتات) جمع (بيوت) ومفردها (بيت) .
 قال ابن يعيش لأنها جموع مكسرة مؤنثة فجمعوها بالآلف والتاء كما يجمع المؤنث .
 وقالوا (حُمُرَات) جمع (حُمُر) ومفرده (حمار) .
 وقالوا (جُزُرَات) جمع (جُزُر) ومفرده (جزور) .
 وقالوا (طُرُقَات) جمع (طُرُق) ومفرده (طريق) .
 وقالوا (مُعْنَان) جمع (مُعْن) ومفرده (معين) = ماء جار .
 وقالوا (دُورَات) جمع (دُور) ومفرده (دار) .
 وقالوا (صَوَاحِبَات) جمع (صَوَاحِب) ومفرده (صاحبة) .
 وقالوا (حَدَائِدَات) جمع (حَدَائِد) ومفرده (حدائد) .
 وقالوا (مَوَالِيَات) جمع (مَوَال) ومفرده (مولى) .
 وقالوا (غُرَفَات) جمع (غُرَف) ومفرده (غرفة) كما يرى ابن جنى (٢) .
 وكذا قال الخوارزمي في روايته لبيت المتنبي :

إنى على شغفى بما فى خمرها لأعف عما فى سراويلاتها
 فإنهما جمع سراويل أو سراويل ومفردها سراويل أو سراويل .

(١) شرح المفصل ٧٦/٥ .

(٢) مع ١٨٣/٢ .

ثالثاً : ما جاء في صيغ جمع المذكر السالم قليل منه

- (أيامنون) جمع (أيامن) ومفرده (أيمن)
 (أناكثون) جمع (أناكث) ومفرده (أنكث)
 (نواكسون) جمع (نواكس) ومفرده (ناكس)

قال الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار
 روى بجمع نواكس جمع سلامة (نواكس الأبصار) فيكون منصوباً بالياء .
 وروى (نواكس) جمع تكسير (نواكس الأبصار) فيكون منصوباً بالفتحة ^(١)
 ومن ذلك جميعه يمكن القول : إن جمع التثنية يجوز جمعه جمع تكسير آخر ويكون
 الغرض زيادة المعنى نتيجة زيادة المبنى ويكون ذلك في صيغ جمع المؤنث السالم
 بكثرة أما في صيغ جمع المذكر السالم فنادر .
 أما جموع القلة التي جمعت جمعاً آخر فأمثلتها أولاً في جموع التثنية :
 قالوا في (أيد) جمع (يد) (أياد) .
 قال الراجز : قطن سخام بأيادي عزل
 وقال عدى :

ساءها ما تأملت في أيادينا وأسيفنا إلى الأعناق

وأنشد أبو زيد :

فأما واحد فكفاك مثلى فمن ليد تطاوحها الأيادي ^(٢)

- وقالوا (أواطب) جمع (أوطب) ومفرده (وَطْب) وعاء اللبن .
 قال الراجز : تحلب منها ستة الأواطب
 وقالوا (أكالب) جمع (أكلب) ومفرده (كلب) حكاة الجوهري .
 وقالوا (أسام) جمع (أسماء) ومفرده (اسم) .

(١) شرح المفصل ٥ / ٥٦ .

(٢) شرح المفصل ٥ / ٧٥ .

- وقالوا (أقاويل) جمع (أقوال) ومفرده (قو) .
 وقالوا (أبيات) جمع (أبيات) ومفرده (بيت) .
 وقالوا (أعراب) جمع (أعراب) ومفرده (عرب) .
 وقالوا (أنعام) جمع (أنعام) ومفرده (نَعَم) .
 وقالوا (أنصاء) جمع (أنصاء) ومفرده (نصو) .
 وقالوا (أساق) جمع (أسقية) ومفرده (سقاء) .
 وقالوا (أساور) جمع (أسورة) ومفرده (سوار) .
 ويقول أبو عمرو بن العلاء : قد يكون (أساور) جمع (إسوار) بمعنى سوار .
 وخفف بحذف الياء لأن حقه أن يكون (أساوير) فلا تكون من صور جمع الجمع .

ثانيا : جموع القلة التي جمعت جمعا سالما بالالف والتاء .

قالوا في (أعين) جمع عين (أعينات) .

وجاء منه بأعينات لم يخالطها القذى .^(١)

ومثله (أعطيات) جمع (أعطية) التي مفردتها (عطاء) .

ومثله (أسقيات) جمع (أسقية) التي مفردتها (سقاء) .

لذا نقترح أن يعدل قرار (٦٩) ليكون في الصورة الآتية :

جمع التكسير الذى يفيد قلة والذى يفيد كثرة يجوز أن يجمع جمعا سالما بالالف والتاء وكذا جمعا مكسرا في صورة أخرى .^(٢)

المراجع :

— شرح الأشموني وحاشية الصبيان . — شرح المفصل .

— همع الهوامع . — شرح الشافية . — النحو الوافى .

(١) شرح المفصل .

(٢) عند تكسير مكسر ينظر إلى ما يشاكله من المعردات فيكسر مثل تكسيره ، والمراد بما يتساكله أى يماثله في عدد الحروف والحركات والسكنات من غير اعتبار لنوع الحركة .

الصدارة

(لأدوات الاستفهام والشرط) *

الصدارة مأخوذة لغويا من الصدر وهو أعلى مقدم الشيء ، ويقال منها هذا الشيء في الصدارة أي يتصدر كل ما عداه ، ويجمع النحاة على أن لأدوات الاستفهام والشرط الصدارة أي المجئ في أول جملتها أو عبارتها ، ومن الخير أن نتناول ذلك بشيء من الشرح والبيان .

١- صدارة أدوات الاستفهام

للاستفهام حرفان وأسماء متعددة ، أما الحرفان فهما الهمزة وهل في مثل : أزيد جاء - هل جاء زيد " . وأما الأسماء فإنها تستخدم في الاستفهام وغيره ، وهى : من " للسؤال عن العاقل في مثل : " من جاء ؟ " وما للسؤال عن غير العاقل في مثل : " ما معك ؟ " و " أين " و " أنى " للسؤال عن المكان في مثل : " أين (أنى) سافرت ؟ " و " متى " و " أيان " للسؤال عن الزمان في مثل : " متى (أيان) عدت " و " أي " في مثل : " أيكم مسافر ؟ " وكم في مثل : كم كتابا معك " وكيف في مثل " كيف جئت ؟ "

وكل هذه الأسماء وما يلي " الهمزة وهل " يعرب مع تاليه من جملته ، وهذا هو معنى صدارة أدوات الاستفهام . فلا تعرب ألبتة مع ما يسبقها إذ يخرجها ذلك عن الصدرية ، إنما تعرب في داخل جملته المقترن بها ، ففي مثل آية يونس ﴿ قال موسى ما جئتم به السحر ... ﴾ لا تعرب (ما) مفعولا به لقال وإنما تعرب مبتدأ و (جئتم به) خبر ، والجملة مقول القول ، وفي مثل آية سورة يس : ﴿ ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون ﴾ لا تعرب (كم) مفعولا به لفعل (يروا) السابق لها إنما تعرب مفعولا به للفعل التالي لها في جملتها : (أهلكنا) .

و فقط تخضع هذه الأسماء للجر أحيانا إما بحرف جر وإما بإضافة اسم إليها ،

ويكثر دخول حروف الجر عليها في مثل : " بمن تؤيد كلامك ؟ لمن تسند هذا الكلام ؟ عن تنقل ما ذكرت ؟ — فيمن تعلم ما ظننت ؟ — بم تستشهد من الشعر ؟ لم تقول ذلك ؟ — عما تستفهم ؟ — فبم أنت من ذلك ؟ — بأي دليل تقول قولك ؟ — لأي غاية تذهب هذا المذهب ؟ — عن أي السؤالين أجبت ؟ — في أي كتاب قرأت ؟ — بكم اشتريت كتاب الأدب ؟ — إلى كم تظل متكاسلاً . وكل هذه الحروف الجارة ومجروراتها من أسماء الاستفهام تعلق بما يليها من أفعال ، فإن وليها اسم كان مبتدأ وأنت خبراً مقدماً له وإن لم يسبقها جار أعربت حسب مواقعها من الكلام . وواضح أن " ما " تحذف ألفها حين يدخل عليها الجار كما في الأمثلة السابقة . و " من " قد تأتي مضافة في مثل " كتاب من تقرأ ؟ وكتاب مضافة إلى من وهى مفعول به لتقرأ التالية " ومن " الاستفهامية في محل جر بإضافتها إليها . ومثل من في ذلك " أي " في قولك " صباح أي يوم سفرك ؟ "

ولصدارة أدوات الاستفهام وأنها لا تعرب مع ما قبلها وإنما تعرب مع ما بعدها فتح النحاة في باب ظن وأخواتها مبحثاً سموه مبحث التعليق قالوا فيه إن أفعال القلوب الثلاثة عشر ، وهى ظن وخال وحسب ودرى وتعلم ورأى وعلم وجعل وحجا وعد وزعم ووهب ووجد ، حين تدخل على جملة استفهامية تعلق عن العمل فيها بحيث تعرب أداة الاستفهام مع جملتها ، ثم يقال فيما بعد إنها — مع جملتها — سدّت مسد مفعولى هذه الأفعال لأنها تتطلب دائماً — كما هو معروف — جملتين ، ويتضح ذلك في مثل آية التنزيل : ﴿ وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون ﴾ فلو أن أدري كانت تعمل فيما بعد همزة الاستفهام لقرئت الآية : أقرباً أم بعيداً مفعولاً به ثانياً للفعل أدري : وهى قراءة ممنوعة بحكم قانون الصدارة لأدوات الاستفهام وأن ما بعد همزته لا يعرب مع ما قبله وإنما يعرب مع ما بعده ، فكلمة (قريب) خبر مقدم مرفوع و (أم بعيد) معطوفة عليها و (ما) اسم موصول مبتدأ مؤخر و (توعدون) صلة الموصول . ومن آية سورة طه : ﴿ ولتعلمن أينما أشد عذابا ﴾ فقد علق الفعل (ولتعلمن) عن الجملة الاستفهامية بعده ، وتعرب (أينما) مبتدأ و

(أشد) خبر ، ولو كان الفعل غير معلق لُنصِبَت " الكلمتان " أينما — أشد " مفعولين له . ومن ذلك آية سورة الشعراء : ﴿ وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ﴾ و " أي " في الآية ليست منصوبة بالفعل قبلها ، لأنها استفهامية واسم الاستفهام له الصدر دائما في عبارته ، كما قلنا مرارا ، وإنما هي مفعول مطلق منصوب لفعل (ينقلبون) بعدها ، وقُدِّمت من تأخير لأن الأصل ينقلبون أي منقلب ، لأن اسم الاستفهام دائما له صدر الكلام . ومثل ذلك قولك : " علمت متى المحاضرة " فمتى خبر مقدم والمحاضرة مبتدأ مؤخر ، ويقال الجملة سَدَّت مسد مفعولي " علمت " .

وبالمثل : " علمت أين كان زيد ؟ " فأين خبر مقدم وكان وليست معمولة لفعل علمت " . ولاحظ النحاة أن في الذكر الحكيم أفعالا ليست من الأفعال الثلاثة عشر المارة التي سموها أفعال القلوب وليها جمل استفهامية وعلقت عنها ، فألحقوها بها في التعليق ، وهى : سأل كما في سورة الذاريات : ﴿ يسألون أيا يوم الدين ﴾ فأيان ظرف مقدم خبر و (يوم) مبتدأ مؤخر ، ولو كان الفعل سأل غير معلق لنصبت كلمة (يوم الدين) ومثل هذا الفعل في التعليق فعل أبصر ومشتقاته كما في آية القلم : ﴿ فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون ﴾ ف (المفتون) مبتدأ مؤخر و (بأيكم) جار ومجرور خبر مقدم ، والعلان قبل الجملة الاستفهامية معلقان وإلا لنصبت كلمة (المفتون) . ومن ذلك فعل نظر في آية الغاشية : ﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ﴾ وكيف حال وليست منصوبة بفعل ينظرون لأنه معلق وإنما هي منصوبة بفعل (خلقت) بعدها لأنها استفهامية واسم الاستفهام له صدر الكلام ولا يعمل ما قبله فيه .

ومن ذلك آية سورة الكهف : ﴿ فلينظر أيها أركى طعاما ﴾ ففعل فلينظر معلق و (أيها أركى) مبتدأ وخبر . ومن ذلك فعل استتبأ في آية يونس : ﴿ ويستنبئونك أحق هو ﴾ والفعل في الآية معلق لدخول همزة الاستفهام على الجملة بعدها ، و (حق) خبر مقدم و (هو) مبتدأ مؤخر .

ومن ذلك فعل فكر مثل : " فكرت أهذا صحيح أم غير صحيح ؟ " وفعل فكر في العبارة معلق لأن همزة الاستفهام حذرت بينه وبين جملتها الداخلة ، وزاد ابن مالك على هذه الأفعال فعل نسي كما في قول زياد الأعجم هاجيا :

ومن أنتم إنا نسينا من أنتم وريحكم من أي ريح الأعاصر

و " من " التالية لنسينا في البيت استفهامية ، وهو لذلك فعل معلق ، و من أنتم " مبتدأ وخبر . وقال ابن مالك : كل ما قارب أفعال القلوب يجرى مجراها في التعليق . والمسألة - في رأينا - أوضح مما كان ، إذ يلاحظ أن هذه الأفعال السالفة غير القلبية التي نصوا على إلحاقها بالأفعال القلبية الثلاثة عشر منها ما يتعدى إلى مفعولين مثل : " سأل " وما يتعدى إلى مفعول واحد مثل : " أبصر - نظر استنبأ - نسي " ومنها فعل لازم هو " فكر " . ومن أجل ذلك كان ينبغي الأخذ برأي العالم النحوي القديم يونس في أن التعليق لا يقتصر على أفعال القلوب وحدها ولا على ما ألحق بها من الأفعال فحسب ، بل هو يتناول الأفعال جميعاً قلبية وغير قلبية .

ولعل في كل ما قدمت ما يوضح معنى صدارة أدوات الاستفهام وأنها دائماً تكون في صدر جملتها فلا يعمل فيها ما قبلها بحال ، وأنها حين يسبق جملتها فعل قلبي أو غير قلبي فإنها لذلك تعلق عن العمل أو قل تعطله فلا يمتد إليها بأى صورة من الصور ، وبذلك نخلص إلى القاعدتين التاليتين :

١- تتصدر أدوات الاستفهام جملتها ولا يعمل فيها ولا في أى جزء من أجزاء جملتها ما قد يسبقها من أفعال وغير أفعال .

٢- تعلق الجملة الاستفهامية الفعل قلبيا وغير قلبيا عن العمل فيها ، ويعرب اسم الاستفهام دائما مع ما بعده .

العدول عن قراراتين مجعيين .

اتخذ مؤتمر المجمع سنة ١٩٨٥ قراراتين يخالفان مخالفة صريحة قاعدة صدارة أسماء الاستفهام هما :

أ- خروج (ماذا) في الاستفهام عن الصدر .

ب - تسويغ أساليب في ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها . ويحسن أن نتوقف قليلا لمناقشة القرارات .

أ- خروج (ماذا) في الاستفهام عن الصدر .

والقرار يمضى بإجازة أن يقال : " فعلت ماذا ؟ وقرأت ماذا ؟ ونحوهما بحيث تكون " ماذا ؟ " معمولة لما قبلها .

والتعبير المقترح ، وهو " فعلت ماذا ؟ قرأت ماذا ؟ تعبیر مقبول لكن لا على أن ماذا مفعول به للفعل السابق ، وإنما على أن " ما " مبتدأ و " ذا " خبر ، كما نص على ذلك النحاة مرارا ، " ما " لا تزال في صدر جملتها لا كما توهم صانعو القرار . والأولى أن يقال : " ماذا فعلت ؟ - ماذا قرأت ؟ " حتى لا يتوهم متوهم أن الفعلين عملا في جملة : ماذا ؟ وحولاهما من باب الجمل إلى باب المفردات . وبذلك يتضح أن القرار الذي اتخذته المجمع في صيغة (ماذا ؟) الاستفهامية جدير بالإلغاء لأنه يناقض القاعدة العامة لصدارة أدوات الاستفهام .

ب - تسويغ أساليب في ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها : وضعت لهذا القرار مقدمة تحاول أن تقيس الاستفهام في الفصحى على الاستفهام في العامية وما يجرى فيها أحيانا من خروج أدوات الاستفهام عن الصدارة في الظاهر مثل قول القائل : محو الأمية مسئولية قومية كيف ؟ وأنت من ؟ منزلك أين ؟ السفر متى ؟

ووضع القواعد في الفصحى على أساس ما يجرى في السنة العامة غير مقبول، وقيل إن لذلك نظائر في العربية ، واستشهد على ذلك ببيتين وآية قرآنية ، وأحد البيتين بيت زياد الأعجم المار :

ومن أنتم إنا نسينا من أنتم وريحكم من أي ريح الأعاصير

" من أنتم " مبتدأ وخبر كما مر ، والفعل " نسي " معلق في البيت كما ذكر ذلك ابن مالك فيما أسلفنا ، إذ تليه جملة استفهامية .

والاستفهام في الشطر الثاني جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف لا خبر لكلمة " ربحكم " كما ظن والتقدير ربحكم من أي ريح الأعاصير هي والبيت الثاني المستشهد به على هذه القضية المخطئة قول محمد بن كعب الغنوي :

وحدثتني إنما الموت في القرى فكيف وهاتنا روضة وقليب

وكأنما ظن أن " كيف " الاستفهامية في البيت معمولة لفعل " وحدثتني " وهو ظن مخطئ لأن اسم الاستفهام له الصدر دائماً ، وكيف في البيت خبر مقدم لمبتدأ محذوف ، أي فكيف ذلك ، وإذاً فلا شاهد في البيت على ما يقال عن أن الاستفهام فيه أو اسم الاستفهام خرج عن صدارته . والشاهد الثالث لقاعدة خروج أدوات الاستفهام عن الصدارة آية سورة التوبة : ﴿ كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة ﴾ . وكأنما ظن أن (كيف) الاستفهامية في الآية خرجت عن الصدارة ، وقبلها مباشرة ﴿ كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم إن الله يحب المتقين ﴾ وإحدى اثنتين إما أن تكون (كيف) في أول الآية التالية تؤكد لكيف الأولى المصدرة بها الآية وكيف فيها حال من كلمة (العهد) في الآية ، وإما أن تكون حالاً أخرى من صيغة مماثلة أي كيف يكون لهؤلاء الناكثين عهد عند الله وعند رسوله والحال أنهم إن يظفروا بكم لا يرقبوا فيكم عهداً ولا ذمة . وإذن فكيف في الآية المستشهد بها لم تخرج — كما ظن — عن الصدارة . ويتضح من كل ذلك أن ما قرره المجمع من تسويغ أساليب خرجت فيها أدوات الاستفهام عن صدارتها قرار ينبغي العدول عنه مثل سابقه ، والصحيح ما قرره القاعدة السابقة من أن أدوات الاستفهام لها الصدر أو الصدارة دائماً في جملتها وأن ما قبلها لا يعمل فيها البتة .

ب — صدارة أدوات الشرط .

تتنوع أدوات الشرط ، فمنها حرفان هما إن وإذ ما في مثلى : ﴿ وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ﴾ و " إذ ماتأتنا نكرمك " و " إذ ما " مهجورة من قديم في الاستعمال . ويقابل هذين الحرفين أسماء شرط كثيرة ، وجمهورها مشترك بين

الشرط والاستفهام وفي مقدمتها " من " وهى للعاقل في مثل آية النساء : ﴿ من يعمل سوءاً يجز به ﴾ و " ما " وهى لغير العاقل في مثل آية البقرة : ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾ وأحتها : " مهما " وهى بمعناها كقول زهير :

ومهما تكن عند امرئ من حليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم
و " متى " في مثل : " متى تقم أقم " وأيان في مثل : " أيان تجلس أجلس " وهما ظرفا زمان ، و " أين - أينما في مثل : " أين تطلبنا تجدنا " وآية النساء : ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾ و " أنى " في مثل : " أنى تجئه تجده كريما " وحيثما في مثل : " حيثما تستقم تنجح " وكل هذه الظروف للمكان والزمان تتعلق بجواب الشرط لا بفعله . ومن أسماء الشرط أيضا " أي " في مثل : " أى عمل تعمل أعمل " و " كيفما " وهى للحال في مثل : " كيفما تجلس أجلس " . وكل هذه الأدوات يليها جملتان تسمى اولاهما فعل الشرط والثانية الجواب أو الجزاء كما توضح ذلك الأمثلة السالفة ، والمضارع بعدها يجزم بالسكون إذا كان لمفرد وبحذف النون إذا كان لمثنى أو جماعة .

وتلحق بتلك الأدوات ثلاث أدوات اسمية ظرفية وأداة حرفية ، أما الأدوات الاسمية الظرفية فهي : إذا ولما وكلما ، والجملتان بعدها تكونان ماضيتين ، ولذلك لا تعد جميعا أدوات شرط جازمة كالأدوات السالفة بل هي أدوات شرط غير جازمة — وإذا جاء مضارع في جوابها لا يجزم ، وأولاهما إذا وهى ظرف للمستقبل مثل : " إذا دعوته أتى — إذا دعوته يأتي أو يجئ " وهى تحول زمن الماصي بعدها إلى المستقبل أي " إن تدعه يأت أو يجئ " . وثانية هذه الأدوات الظرفية الشرطية غير الجازمة لما وهى ظرف وجود لوجود أي وجود الجواب لوجود الشرط مثل آية الإسراء : ﴿ فلما نجاكم إلى البر أعرضتم ﴾ وإذا كان جوابها مضارعا لم يجزم كآية سور هود ﴿ فلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشرى يجادلنا ﴾ برفع (يجادلنا) وهى الجواب ، وإذا كان جوابها جملة اسمية اقترنت — مثل بقية أدوات الشرط جازمة وغير جازمة أو إذا الفجائية مثل آية لقمان : ﴿ فلما نجاهم إلى البر

فمنهم مقتصد ﴿ ، وآية العنكبوت : ﴿ فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون ﴾ .
وثالثة هذه الأدوات الشرطية غير الجازمة " كلما " وهي مثل " لما " منصوبة على
الظرفية ويليهما دائما ماضيان مثل : " كلما ذهبوا عادوا " أما الأداة الحرفية فهي لو
الشرطية، وهي مثل الأدوات الظرفية الثلاثة غير جازمة ، وتختص مثلها بالدخول
على فعلين ماضيين ، وقال سيبويه : وهي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره "
وصور ذلك النحاة بعده بقولهم إنها حرف امتناع لامتناع أي امتناع الجواب لامتناع
الشرط مثل : " لو قام زيد قام عمرو " فامتنع قيام عمرو لعدم قيام زيد وقال ابن
هشام في المغنى : " فهم الامتناع في لو كالبديهي فإن كل من سمع كلمة : لو فعل
فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد . وإذا كان جوابها ماضيا مثبتا غلب اقترانه
باللام كآية الأنفال : ﴿ ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا ﴾ فلا
يقترن جوابها الماضي المثبت باللام مثل آية الواقعة : ﴿ لو نشاء جعلناه أجاا ﴾ .
أما إذا كان جوابها ماضيا منفيًا فالغالب عدم اقترانه باللام مثل آية الأنعام (لو شاء
الله ما أشركنا) وقد يقترن بها مثل : " لو كان الخيار لما حضرت " .

وأدوات الشرط كأدوات الاستفهام لا يعمل فيها عامل قبلها إلا إذا وقعت بعد
حرف جر أو اسم مضاف فإنها تجر مثل : " بمن تستعن أستعن — إلى من تذهب
أذهب — عما تسأل أسأل — فيما تقرأ أقرأ — في أي يوم تسافر أسافر — صبيحة
أي يوم تعمل أعمل " واسم الشرط المجرور وجاره يتعلقان بالجواب ، وبالمثل
الظرف : " صبيحة أي يوم " معمول للجواب ، وبالمثل جميع أسماء الشرط الزمانية
والمكانية العامل فيها دائما الجواب ، أما من فبحسب مواقعها من الكلام فقد تكون
مبتدأ في مثل : " من يقيم أقم معه " وقد تكون مفعولا به في مثل آية الأعراف :
﴿ من يضل الله فلا هادي له ﴾ . و " ما " تكون مفعولا به مثل آية البقرة : ﴿ وما
تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾ وقد تكون مفعولا به أو مفعولا مطلقا في مثل : " ما
تعمل أعمل " وعلى الأول أي ما تعمله أعمله " وعلى الثاني : أي عمل تعمل أعمل،
وقد تكون مصدرية زمانية في مثل آية التوبة : ﴿ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ﴾

أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم . و " أي " إن أضيف إلى ظرف زمان في مثل :
 " أي يوم تسافر أسافر " أو إلى ظرف مكان في مثل : " أي مسجد تصل فيه أصل "
 فهي منصوبة على الظرفية ومتعلقة بالجواب ، وإن أضيف إلى مصدر في مثل :
 أي عمل تعمل عمل " فهي مفعول مطلق وقد تكون مبتدأ في مثل : " أي شخص
 يستغفر به يغفر له ، ومفعولا به في مثل : " أي عمل عمله تحسنه " .

* " كيفما " تعرب حالا في مثل : " كيفما تجلس أجلس " وخبرا لكان في مثل " كيفما
 تكن أكن .

وقاعدة عامة لا تعرب أدوات الشرط مع ما قبلها إنما تعرب مع ما بعدها إذ
 هي جزء لا يتجزأ من جملتها وهذا هو معنى ما يقوله النحاة ويرددونه من أن لها
 الصدر أو الصدارة في عبارتها فهي تنصدرها وتتمها في الإعراب أو بعبارة أخرى
 في تشكيلها كجملة ، ولكي يتضح ذلك وضوحاً بيّنا نستعرض فيما يلي طائفة من
 الصيغ التي قد توهم أن اسم الشرط معمول لما قبله ، فمن ذلك آية يوسف : ﴿ إنه
 من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ﴾ فاسم الشرط " من " في الآية
 ليس خبراً لأن ، وإنما هو مبتدأ وخبره فعل الشرط : " يتق " وجملة الجواب اسمية
 ولذلك اقترنت بالفاء ، و " من " وجملتها خبر إن . ومن ذلك بيت القطامي :

الناس من يلق خيراً قائلون له ما يشتهي ولأم المخطئ الهبل

و " الناس " في البيت مبتدأ مرفوع و " من " اسم شرط في محل رفع مبتدأ ثان
 وجملة فعل الشرط خبر ، والجواب " قائلون له " بتقدير محذوف أي فهم قائلون له و
 " من " مع جملتيها الشرطيتين خبر " الناس " . ومن ذلك قول المتنبي :

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق

و " من " في الشطر الثاني اسم شرط جازم ، ومن الخطأ أن يقال إنها اسم " لكن "
 فاسمها ضمير شأن محذوف ، و " من " شرطية مبتدأ مبنى على السكون في محل
 رفع وخبرها فعل الشرط و " يعشق " الجواب ، و " من " وما بعدها خبر لكن .

ومن ذلك قول بعض الشعراء :

أرى العمر كنزاً ناقصاً كل ليلة وما تنقص الأيام والدهر ينفد .

و " ما " في أول الشطر الثاني اسم شرط جازم ، وخطأ أن يقال إنها معطوفة على كلمة " العمر " مفعول أرى ، إنما هي مفعول للفعل الثاني لها وهو فعل الشرط و " ينفذ " الجواب ، وهما مجزومان . ومن ذلك :

بنفسي سقام لست أحسن وصفه على أنه ما كان فهو شديد

و " ما " في الشطر الثاني اسم شرط ، وليست — كما يظن خطأ — خبر لأن ، وإنما هي خبر مقدم لكان التالية — واسم كان ضمير مستتر يعود على سقام وقرن جوابها بالفاء لأنه جملة اسمية ، وهي وما يليه من فعل الشرط والجواب خبر أن . ومن ذلك آية الأعراف : ﴿ وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ و " مهما " في الآية اسم شرط جازم ومن الخطأ أن يظن أنها مفعول للفعل (قالوا) وإنما هي مبتدأ خبره فعل الشرط ، وهي وجملتا الشرط والجواب يقول لقالوا . ومن ذلك قول امرئ القيس في معلقته :

أغرك مني أن حبك قاتلي وأنك مهما تأمري القلب يفعل

و " مهما " في البيت اسم شرط جازم ومن الخطأ أن يقال إنها خبر : " أن قبلها إنما هي مفعول مطلق للفعل بعدها بمعنى " أي أمر تأمري القلب يفعل " وهي وفعل الشرط والجواب خبر أن . ومن ذلك آية البقرة : ﴿ فاستبفوا الخيرات أينما تكونوا يأت بكم الله جميعا ﴾ و (أينما) في الآية اسم شرط جازم منصوب على الظرفية المكانية ، وليس متعلقا بالفعل : (فاستبفوا) إنما هو متعلق بالجواب (يأت) وإلا اختل المعنى واختل نسق الكلام إذ تلاه فعلا مجزومان مرتبط بعضهما ببعض . ومن ذلك قول بشر بن أبي حازم .

وينصرنا قوم غضاب عليكم متى ندعهم يوما إلى النصر يركبوا

و " متى " في أول الشطر الثاني اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية ، وليس متعلقا بالفعل السابق " ينصرنا " وإنما هو متعلق بالجواب يركبوا ، وهو وجملتا الشرطيتان في محل رفع صفة ثانية لقوم .

ومن ذلك قول زهير في المديح:

جرئ متى يظلم يعاقب بظلمه سريعا وإلا يبد بالظلم يظلم

و " متى " في البيت كسابقته اسم شرط جازم مبنى في محل نصب على الظرفية الزمانية ، وليس متعلقا بكلمة " جرئ " السابقة له وإنما هو متعلق بالجواب " يعاقب " وإلا اختل نسق الكلام وسياقه . ومن ذلك آية الإسراء : ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيّامًا تدعو فله الأسماء الحسنى ﴾ و " ما " في أيّامًا زائدة والمعنى أى اسم من أسماء الله تسمونه الله أو الرحمن فادعوه به " وأيّامًا مفعول ثان لا للفعل السابق : (ادعوا الرحمن) إنما للفعل التالي ، وجملة (فله الأسماء الحسنى) جواب (أيّامًا) .. ومن ذلك قول الحسين بن الحمام المرى :

ولكن خذوني أن يوم قدرتم على فحزوا الرأس أن أتكلما

و " أن يوم " في البيت اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية الإضافية إلى يوم و قدرتم " فعل الشرط ودخلت الفاء على الجواب : " فحزوا " لأنه فعل أمر . ومن ذلك بيت الشنفرى في الثناء على زوجته :

أمية لا يخزى ثناها حليها إذا ذكر النسوان عفت وجلّت

و " إذا " في البيت اسم شرط غير جازم مبنى في محل نصب على الظرفية ، وليس معمولًا للفعل قبله " يخزى " وإنما هو معمول لجوابه " عفت " ولذلك يقول النحاة في إعرابه : إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه (لأنه يضاف إليه) منصوب بجوابه . ومن ذلك قول راشد الشكري في هجاء قيس بن خالد الشيباني وقراره عن الأخذ بثأر صديقه قيس حين تحقق منهم وأنهم جنّاته :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس — ياقيس عن عمرو

و " أن " في البيت زائدة ، و " لما " اسم شرط غير جازم مبنية في محل نصب على الظرفية الزمانية وهى ليست معمولة للفعل قبلها : رأى ، وإنما هي معمولة لحواشيها : " صددت " . ومن ذلك آية البقرة : ﴿ يكاد البرق يخطف أبصارهم كلما أضاء لهم مشوا فيه ﴾ . و " كلما " في الآية اسم شرط غير جازم ، و " كل " منصوبة على

الظرفية ، وعاملها أو ناصبها ليس فعل (يخطف) قبلها وإنما عاملها جوابها : " مشوا " وما في (كلما) مصدرية ظرفية وهي والفعل بعدها في تأويل مصدر مضاف إلى كل أي في كل وقت إضاءة .

ولعل في كل ما ذكرت من أمثلة ما يبين في وضوح معنى صدارة أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة وأنها تتصدر دائما جملتها ولا تعرب مع ما قبلها بحيث يتسلط عليها في العمل بل تعرب دائما مع ما بعدها ، وبذلك نخلص إلى القاعدتين الآتيتين :

- ١- تتصدر أدوات الشرط جازمة وغير جازمة جملتها .
- ٢- لا يعمل فيها عامل — من فعل وغير فعل — قبلها .

المراجع :

- الكتاب لسيوييه ٤٣٢/١ وما بعدها ، ٩٣ وما بعدها و ١٠٩ وما بعدها و ٢٨١ وما بعدها .
- المقتضب للمبرد ٤٦/٢ وما بعدها و ٢٩٧/٣ و ١٢٨/٤
- الرضى على الكافية ١٤/١ ، ٥٣/٢ وما بعدها
- المغنى لابن هشام : انظر أدوات الاستفهام والشرط
- العبارة على الأشموني ٢/٤ وما بعدها .

*

* *

* * *

إخراج غير وسوى من باب الاستثناء *

١- غير .

غير اسم ملازم للإضافة في المعنى ، وقد ورد عشرات المرات في القرآن الكريم ، تارة اسما وتارة صفة ، وقد جاء مجرورا مرارا وتكرارا في مثل : ﴿ إن الله يرزق من يشاء بغير حساب ﴾ وجاء مرفوعا خبرا لمبتدأ مثل : ﴿ وهو في الخصام غير مبين ﴾ وخبراً لأن في مثل : ﴿ إن عذاب ربهم غير مأمون ﴾ وجاء منصوباً اسماً لأن في مثل : ﴿ وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ﴾ ومفعولاً به في مثل : ﴿ أغير الله أخذ ولياً ﴾ ومفعولاً مطلقاً في مثل ﴿ يظنون بالله غير الحق ﴾ وظرف زمان مثل : ﴿ ما لبثوا غير ساعة ﴾ . وجاءت نعنا مرارا مثل : ﴿ إنه عمل غير صالح ﴾ و ﴿ من إله غير الله يأتيكم بضياء ﴾ و ﴿ لاتدخلوا بيوتا غير بيوتكم ﴾ و ﴿ نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل ﴾ . ولم تأت مبتدأ في القرآن ، وجاءت عن العرب في مثل : " غيرك يبخل " وقول المتنبي :

غيري بأكثر هذى الناس ينخدع إن قاتلوا جنبوا أو حدثوا شجعوا
وجاءت " غير " منصوبة كثيرا في مواضع لا تتدرج في هذه الوجوه من الإعراب كما في قوله عز شأنه : ﴿ إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ﴾ ، أي من اضطر إلى أكل هذه الأشياء المحرمة لا باغيا طلبها ولا متجاوزا سد الجوع فلا إثم عليه ، ومثل غير في هذه الآية : ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ﴾ في قراءة من قرأ الآية بنصب : (غير) ومثل هاتين الآيتين قوله عز سلطانه :

﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ ﴾

ومعنى الآية واضح وهو أنه أحلت لكم بهيمة الأنعام من الإبل والبقر والغنم إلا ما يتلى عليكم تحريمه ، غير محلين أو مجوزين الصيد وأنتم محرمون بحج أو عمرة .
وقد توقف سيبويه عند " غير " في كتابه ، وأفرد لها فصلاً قصيراً ذكر فيه عبارة تماثل العبارات القرآنية السالفة هي : " أتانى القوم غير زيد " وقال إن معنى العبارة أن غير زيد جاءوا فصارت غير فيها معنى إلا فجرت الاسم الذي بعد إلا يقول : " وكل موضع جاز فيه الاستثناء بالإجاز بغير وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا ، لأنه اسم بمنزلة ، وفيه معنى " إلا " . وفسر المبرد في كتابه المقتضب كلام سيبويه ، فقال : " اعلم أن كل موضع جاز أن تستثنى فيه بالإجاز الاستثناء فيه بغير .. وكل موضع وقع الاسم فيه بعد إلا جرى على ضرب من الإعراب كان حالاً في " غير إلا أن تكون نعتاً " . وفسر النحاة كلام المبرد وسيبويه بأن " غير " تعرب إعراب الاسم التالي لا ، بمعنى أنها تأخذ حكم ما بعد إلا فإذا كان الكلام قبلها تاماً موجباً نصبت في مثل :

جاء القوم غير زيد " بنصب " غير " على الاستثناء كما تنصب " زيدا " في مثل : " جاء القوم إلا زيدا " وإذا كان الكلام تاماً غير موجب مثل : " ما جاء القوم غير زيد " جاز في " غير " النصب على الاستثناء والرفع على البدلية تماماً كما في مثل : " ما جاء القوم إلا زيدا أو إلا زيد " بنصب زيد ورفعها ، وإذا كان الكلام غير موجب وغير تام أعربت إعراب الاستثناء المفرغ حسب ما يطلبها من العوامل ، ففي مثل : " ما جاء غير زيد " تعرب فاعلاً مرفوعاً مثل " زيد " في قولك " ما جاء إلا زيد " وتعرب مفعولاً به في مثل " ما رأيت غير زيد " مثل زيد في قولك : " ما رأيت زيدا " .

وخالف أبو على الفارسي سيبويه والمبرد وغيرهما من النحاة في إعراب " غير " حين لا تأتى على وجه من وجوه الإعراب التي ذكرناها في صدر هذه الكلمة ، وتكون في الوقت نفسه منصوبة كما في الآيات الثلاث التي مثلنا بها وكما في المثال الذي ذكره سيبويه ، وهو قول القائل : " جاء

القوم غير زيد " . وقال إن غير " ليست منصوبة على الاستثناء في هذه الأمثلة إنما هي منصوبة على الحالية ، وهي واضحة في الآية : ﴿ فَمِنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ ﴾ وكذلك في الآيتين التاليتين لهما وأيضا في مثال سيبويه . واعترض على أبي علي الفارسي بأن " غير " جامدة والأصل في الحال أن تكون مشتقة ، غير أنها جاءت جامدة في أحد عشر موضعا نص عليها النحاة كما في مثل الآيات : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا - أَسَجَدَ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا - وَتَحْتُونَ الْجِبَالَ بَيْوتًا - وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا - وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا ﴾ ويدور من ذلك كثير في العربية مثل : " هو الحق صدقا - هو علما أبرع منه أدبا - صام رمضان ثلاثين يوما - أقبل زيد أسدا " إلى غير ذلك . وبذلك يسقط هذا الاعتراض على رأى أبي علي الفارسي . ويرجع رأيه لما يلي :

أولا : أن الأصل في " غير " الوصف وأنها تخرج عنه إلى الاستثناء حملا على إلا ، وهو حمل يعفينا منه أبو علي الفارسي إذ تحول الكلمة من الوصفية إلى الحال كثير في العربية إذ نقول مثلا : " صادفني طالب غاضب " و " صادفني على غاضبا " فتحول الكلمة من الوصف أو النعت إلى الحال والعكس كثير في العربية " بالضبط كما نقول : " هذا كتاب غير جيد " و " هذا الكتاب غير جيد لا يفيد " فترفع " غير " في العبارة الأولى ، وتنصبها في العبارة الثانية حالا ، وكلنا نقرأ يوميا مرارا وتكرارا في الصلاة آية سورة الفاتحة ﴿ صرّاط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ بكسر راء " غير " صفة أو نعتا للذين وهي قراءة حفص عن عاصم أحد القراء السبعة وبها قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي أي ستة من القراء السبعة ، واختلف عن ابن كثير سابعهم قارئ مكة فروى عنه بكسر الراء في غير ، وروى عنه بفتحها " غير " والأقرب حينئذ أن تعرب حالا لا أن تعرب استثناء ، لأن المغضوب عليهم ليسوا من جنس الذين أنعم الله عليهم إلا أن يكون استثناء منقطعا ، وهو تكلف لا داعي إلى اللجوء إليه ما دام إعرابها حالا متجها ، بل

هو الوجه ، لأن التبادل بين الصفة والحال كثير في العربية كما أسلفنا .
 ثانياً : أن إعراب " غير " مستثنى ، في مثل " قال القوم غير زيد " إعراب فيه كثير من التجاوز إن لم يكن " الخلل ، إذ ليست هي المستثنى وإنما هي وسيلة إليه ، إذاً المستثنى الحقيقي هو ما تضاف إليه ، ففي المثال المذكور المستثنى هو زيد وليس لفظه " غير " وبذلك يتضح أن القول بأن " غير " مستثنى فيه مخالفة واضحة للواقع والمنطق مما يرجح الأخذ برأي أبي على الفارسي أن " غير " حين تنصب ويكون فيها شئ من معنى الاستثناء تعرب حالا لا مستثنى أخذاً بمعناه الأساسي الذي وضعت له وهو الوصف أو الوصفية .

ثالثاً : أن إعراب " غير " مستثنى ، فيه غير قليل من الصعوبة في تعليم الناشئة " إذ يحاولون في إعرابها على تصور إعراب المستثنى بعد إلا في أحواله الثلاث حين تكون العبارة قبله تامة موجبة ، وحين تكون تامة غير موجبة وحين لا تكون تامة ولا موجبة . ولا يوقعنا إعراب الفارسي لها حالا في شئ من هذا كله أو بعبارة أدق لا يجعل الناشئة في حاجة إلى شئ من ذلك ألبتة .

رابعاً : إعراب " غير " حالا يردها إلى أصلها ، لأن الأصل فيها أن تكون صفة ، والحال في واقعها صفة ، ولذلك عرفها ابن هشام في التوضيح بأنها " وصف لبيان الهيئة " وكل ما بينها وبين الصفة حين تكون نعتاً أنها فيه ثابتة والحال صفة غير ثابتة أو بعبارة أخرى مؤقتة " مثل " جاء محمد مبتسماً " فالابتسام صفة له حين مجيئه . وكل ذلك معناه أن إعراب " غير " مستثنى في بعض الأحوال إعراب عارض لها بينما إعرابها حالا — كما رأى ذلك الفارسي — رجوع بها إلى الأصل في استعمالها .

وكل ما قدمت ينتهي بإخراج غير من باب الاستثناء كما يقضى بذلك المرجحات السابقة وإعرابها حالا حينما تكون صالحة له ، إذ تأتي — كما ذكرنا — في صدر هذه الكلمة — غير وجوه كثيرة من التعبير فقد تكون مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً فيه أو مجرورة ، ويكثر أن تجيء صفة كما في آية سورة

الفاثحة ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ فغير بالجر صفة للذين، وسمعت عن ابن كثير بالفتح كما أسلفنا ، وهي حينئذ تعرب حالا ، ولا داعي لأن يقال إنها يمكن أن تعرب مستثنى لأننا لسنا محتاجين إليه ، فضلا عن أنه يلزمنا أن نقول إنه استثناء منقطع لأن المغضوب عليهم ليسوا من جنس المنعم عليهم ، وتوضح ذلك أيضا الآية السالفة : ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ﴾ فقد قرئت فيها غير بالرفع ، قرأها بذلك أربعة من القراء السبعة وهم ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة ، وهي حينئذ نعت للفظ (القاعدون) وقرئت بالنصب كما مثلنا بها ، قرأها بذلك نافع والكسائي وابن عامر بقية السبعة وهي حينئذ حال ، ومن التكلف إعرابها مستثنى ، لأن التبادل بين النعت والحال كثير في العربية إذ كلاهما وصف . ولعل في ذلك كله ما يؤكد أن إعراب " غير " المنصوبة حالا حين تفيد بحكم معناها الاستثناء ، هو الوجه الصحيح لأنه رجوع بها إلى أصلها وهو الوصف ، وبذلك يبقى إخراجها — دون تردد — من باب الاستثناء .

" وغير " في كل الأمثلة لا تقطع عن الإضافة وذكر لها النحاة مثلا قطعت فيه عن الإضافة وبنيت على الضم مثل قبل وبعد ، وهو قولهم : " قبضت عشرة ليس غير " ويعربون اسم ليس ضمير يعود على المفهوم مما قبلها أي ليس المقبوض غير ذلك ، وغير خبر ليس مبنية على الضم في محل نصب . وللنحاة كلام كثير في تعريفها هل يجوز أن يقال " الغير " أولا يجوز ، ولم يرد عن العرب شواهد في تعريبها كما تجرى في الاستعمال الحديث مثل " الغير لا يوافق على ذلك " . والقياس على غيرها من النكرات لا يمنع ذلك الاستعمال .

ب — سوى

اختلف النحاة في سوى " فذهب سيبويه والمبرد وجمهور البصريين أنها ظرف مكان ، وذهب الكوفيون إلى مثلها " غير " تماما فتخرج عن الظرفية ، وتشهد لرأيهم شواهد في اللغة كثيرة، إذ تقول العرب : " قاموا سواك " كما تقول : " قاموا

غيرك " . وقد جاءت مثلها مجرورة في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ما أنتم في سواكم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود » وجاءت مضافة في قول أحد الشعراء :

وإننى — والذي يحج له النا س بجدوى سواك لم أثق
وجاءت مرفوعة مبتدأ في قول القائل :
وإذا تباع كريمة أو تشتري فسواك بائعها وأنت المشتري
واسما لليس في قول مجنون ليلي :
أترك ليلي ليسرع بيني وبينها سوى ليلةٍ إنني — إذن — لصبور
وفاعلا في قول الفند الزماني :

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا
وجاءت منصوبة اسما لأن في قول القائل :
لديك كفيل بالمنى لمؤمل وإن سواك من يؤمله يشقى
ومجيء " سوى " بهذه الوجوه من التعبير مجرورة ومرفوعة ومنصوبة يشهد بأنها تخرج عن الظرفية المكانية كما ذهب إلى ذلك الكوفيون وأنها تتصرف في وجوه من الإعراب مثل غير تماما ، وأيضاً فإنها مثلها في صور من التعبيرات تأتي فيها حالا ، وقد توجه فيها على أنها مستثنى ، كما صنعوا بأختها " غير " تماما ، ومن شواهد ذلك قول قيس بن ذريح :

وكل مصيبات الزمان وجدتها سوى فرقة الأحباب هينة الخطب
فلفظة " سوى " في البيت حال قياسا على أختها " غير " ومن التكلف إعرابها مستثنى وأن نجرى عليها مايقولون من سبقها بكلام تام موجب حتى تكون منصوبة أو بكلام تام غير موجب حتى يجوز فيها النصب والبدلية أو بكلام لا تام ولا موجب حتى تعرب حسب حاجة العوامل ومواقعها في الكلام ، فضلا عما يقولونه من الاستثناء المنقطع والمتصل ، فكل ذلك لا حاجة إليه ، اكتفاء بأنها حال منصوبة ، وقطع ابن مالك بأنها لا تكون ظرفا أبداً وأنها تلزم الإضافة . وواضح أنه ينبغي

إخراجها مثل أختها " غير " من باب الاستثناء وإعرابها في المواطن التي يمكن توجيهها فيها على أنها مستثنى حالا منصوبة . والنتيجة لكل ما أسلفنا في " غير " و " سوى " أنه ينبغي إخراجها من باب الاستثناء ، وإعرابها حالا في جميع المواضع التي يدلان فيها على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم .

المراجع :

- الكتاب لسيبويه (طبع بولاق) ٢٠٢/١ وما بعدها ، ٣٧٠/١ ، ٣٧٤ وما بعدها .
- المقتضب للمبرد ٢٧٣/٢ — ٢٧٤ ، ٣٤٩/٤ ، ٤٢٢ ، ٤٢٩ .
- الإنصاف لابن الأنباري في الخلاف بين البصريين والكوفيين في سوى ١٨٥ وما بعدها
- التسهيل لابن مالك (نشر وزارة الثقافة) ص ١٠٧ وما بعدها .
- الصبان على الأشموني (طبعة الحلبي ١١٨/٢)
- همع الهوامع (طبع الكويت) ٢٧٧/٣ وما بعدها .
- لسان العرب في مادة (غير) .

*

* *

* * *

الرأي في " غير " *

ترى اللجنة إخراج " غير " من باب الاستثناء وحسبانها اسما كسائر الأسماء لتمثيلها معها شكلا ووظيفة .

أما من حيث الشكل فهي " اسم " (في مقابل الفعل والأداة) ، إذ يجوز تنوينها ودخول حرف الجر عليها . وتقع مضافة إلى ما بعدها ، شأنها شأن الأسماء في العربية . وأجاز بعضهم دخول " ال " عليها .

و " غير " أيضا اسم من حيث الوظيفة ، فقد تقع فاعلا ومبتدأ أو خبرا ومفعولا به وصفة وحالا وظرفا ﴿ فما لبثوا غير ساعة ﴾ الخ .

وقد جاء جُل استعمالاتها في العربية على هذا النحو المذكور . على أنه قد وردت آيات كريمة واستعمالات عربية (شعرية ونثرية) قد يفهم منها أنها تفيد معنى الاستثناء كما في قوله تعالى : ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون ... ﴾ في قراءة من قرأ بنصب غير .

والأولى — في رأينا حسبان "غير" هنا (وفي كل الأمثلة المشابهة) حالا ، وفقا لرأى أبي على الفارسي في مثل هذه الحالات .
ويؤيد اقتراحنا هذا ما يلي :

- ١- أكثر استعمالات " غير " في العربية يخرج عن هذا النمط من التركيب .
- ٢- عد " غير " أداة استثناء في مثل هذه الحالات انما بنى على أساس معنى لفظة " غير " بذاتها (المغايرة أو الإفراج) ، وعلى أساس صحة وقوعها موقع " الا " . وهذا غير مقبول . لأن كثيرا من الصيغ الأخرى يمكن أن تقع هذا الموقع وتفيد هذا المعنى ، ولم تحسب أداة استثناء ، مثل " بيد ، استثنى — أخرج — ليس — لا يكون الخ " .

ومعلوم أن هناك فرقا كبيرا بين دلالة الكلمة بصيغتها ودلالاتها في الصنعة

النحوية ، أى موقعها في التركيب وعلاقتها بسائر الكلم في هذا التركيب .
 ٣- عد " غير " أداة استثناء وإعرابها إعراب الاسم الواقع بعد إلا يخالف المنطق والواقع ، لأن المستثنى هنا ليس " غير " وإنما هو ما يقع بعدها ، فكيف إذن تعرب إعراب هذا المستثنى ؟

٤- إعراب " غير " إعراب الاسم الواقع بعد " إلا " فيه تكلف ظاهر وتعسف في التحليل الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة بالغه على المتعلمين والمعلمين جميعا .
 لذا ترى اللجنة إخراج " غير " من باب الاستثناء ، وحسابها " اسما " كسائر الأسماء تتعاوره المواقع النحوية المختلفة . وتعرب حالا في تلك الحالات التي ظن النحاة أن " غير " فيها أداة استثناء ، ونستند في ذلك إلى رأي أبي على الفارسي .



رد المحذوف من فاء الثلاثي ولامه في النسب *

(أ) - رد فاء الثلاثي

للفظ الثلاثي المحذوف الفاء صورتان: صورةٌ، لام اللفظ فيها صحيحة مثل: عدة - جهة، وصورة ثانية اللام فيها معتلة مثل: شية . والصورتان جميعا عَوَّضٌ فيهما عن الفاء بها التأنيث .

١- الصورة الأولى مثل : عدة - جهة

يرى سيبويه أن لا ترد إلى هذه الصورة في النسب فاء اللفظ الثلاثي ، فيقال في عدة - جهة وما يماثلها : عِدَى - جِهَى - ويرى الفراء أن ترد فاءه إليه في النسب ولكن لا في موضعها من أول اللفظة ، وإنما في موضع لما سمع عن العرب من قولهم : عِدَوِي في عدة ، وجعل ذلك قياسا مطردا في مثلهما ، فيقال في جهة : جِهَوِي .. إلى غير ذلك .

٢- الصورة الثانية مثل : شية .

يرى سيبويه أن ترد إلى هذه الصورة في النسب فاء اللفظة في أولها ويفتح ثانيها وتقلب ياءها واوا فيقال في شية : وشَوِي . ويرى الفراء أن ترد الفاء في موضع اللام مثل : عدة فيقال في النسب إلى شية : شِيَوِي .

(ب) - رد لام الثلاثي مثل سنة - ابن

للفظ الثلاثي المحذوف اللام ثلاث صور : صورة حذفت فيها لام اللفظ الثلاثي وعَوَّض عنها بهاء التأنيث مثل : سنة - فئة - مئة . صورة ثانية حذفت فيها لام اللفظ الثلاثي وعوض عنها بألف الوصل مثل : اسم - ابن . وصورة ثالثة حذفت فيها لام اللفظ الثلاثي دون تعويض عنها لا بهاء التأنيث ولا بألف الوصل مثل : أب - يد - أخ .

* بحث للدكتور شوقي ضيف - عضو المجمع .

١- الصورة الأولى مثل : سنة - فئة - مئة - شقة .

يرى النحاة جميعا أن ترد إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثي المحذوفة فيقال فيها: سنوي - فتوي - متوي - شفوي .

٢- الصورة الثانية مثل : اسم - ابن

اختلف النحاة في النسب إلى هاتين اللفظتين ، فقل ترد إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثي المحذوفة ، فيقال فيهما : سموي - بنوي (وتحمل على ابن لفظة بنت فيقال فيها أيضا : بنوي) وقل تظل اللفظتان في النسب كما هما فيقال : اسمي - ابني (ويقال في بنت : بنتي) .

٣- الصورة الثالثة مثل : أب - يد - أخ .

يرى النحاة جميعا أن ترد إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثي المحذوفة فيقال فيها: أبوي - يدوي - أخوي (وقل ينسب إلى أخت مثل أخ فيقال أخوي - وقل بل تظل كما هي مثل بنت فيقال أختي كما يقال بنتي) .

وتيسيرا لما تقدم أرى الأخذ برأي الفراء في صورتني (أ) وتضم إليها الصورة الأولى في (ب) ولفظة ابن في الصورة الثانية وألفاظ الصورة الثالثة بحيث تصبح للنسب في الألفاظ المحذوفة الفاء واللام قاعدة واحدة هي رد المحذوف واوا في النسب ما عدا كلمة اسم فتبقى كما هي في حالة النسب ، فيقال فيها اسمي - أما بقية الألفاظ فتصبح في النسب كما يلي :

عدوي - جهوي - شوي - سنوي - فتوي - متوي - شفوي - بنوي
(لابن وبنت) - أبوي - يدوي - أخوي (لأخ وأخت) .

*

* *

* * *

النسب إلى فعيل بفتح الفاء وضمها مذكرة ومؤنثة وفعولة بفتح الفاء *

النسب إلى الأسماء يُحدث فيها تغييرات كثيرة ، لتتلاءم مع الزيادة الطارئة عليها ، وهى الياء المشددة ، فتارة يكون التغيير في الحركات ، وتارة يكون في الحروف ، بالحذف أو القلب ، كما يكون بالزيادة أحيانا .

لكن هذا التغيير محكوم بثلاثة أمور (١) ألا يغير من بنية الاسم تغييرا يبعده عن هذه البنية ، بحكم أن الحروف في الأعلام وما في حكمها من أسماء الأجناس ، لها حصانة تحميها من الحذف إلا لعلة ، كما ذكر صاحب الهمع وغيره من أئمة اللغة .

(٢) وألا يؤدي هذا التغيير إلى إحداث لبس يتوه معه المعنى المراد .

(٣) وألا يؤدي إلى ثقل في النطق ، فإن سنة العربية جرت على التماس الخفة بكل سبيل .

وتطبيقا لهذه الأصول الثلاثة ، أجازوا حذف الواو والياء ، من صيغ فعيل وفعولة أو بقاءهما ، فقالوا في قریش : قُرَشِيّ وقُرَيْشِيّ وفي شُوءة : شَنَئِيّ وشَنُوئِيّ ، وهكذا في باقى الصيغ .

لكنهم لم يقولوا في تميم سوى تميمي بدون حذف ، لأنه مضعّف العين ، فلو حذفوا الياء لأدى الحذف إلى الثقل بتكرار حرف الميم ، ولم يقولوا في جليل أو جليلة : جَلَلِيّ بالحذف فرارا من هذا الثقل ومن اللبس بالنسب إلى جَلَل إذا سمّي به ، وهكذا الحال في سلولة وملولة وضرورة ، من كل مضعّف العين إذا سمى به .

وكما منعوا الحذف في المضعّف منعوه في معتل العين أيضا ، ولكن لعلة أخرى ، فلو قالوا في مثل طويل أو طويلة : طَوَلِيّ ، لقلبت الواو ألفا على القاعدة ، لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت : طَالِيّ ، فتشبه بالنسب إلى " طال " لو سميّا به رجلا أو بلدا كمدينة فاس مثلا فيكون النسب إليها طَالِيّ وفاسِيّ .

ومما يقع فيه الالتباس في هذه الصيغ كلمتا حنيف وحنيفة ، فاذا أردت النسب إلى صاحب المذهب الفقهي المعروف بأبي حنيفة النعمان ، قلت : حنفي بحذف الياء ، إذ لو أبقيتها لألبست بالنسب إلى الدين الحنيف والملة الحنيفة ، كما يجب أن تثبتتها في هاتين لتمييز بينها وبين الأولى .

ومما يصح الاستئناس به في التماس الخفة في هذا الباب ، أن العرب لم يقولوا في نمير سوى نميري بالاثبات دون الحذف ، مع أن القاعدة تجيز الحذف ولم يقولوا في النسب إلى البادية سوى بدوي ليلائموا بين الكلمة ونقيضتها فحيث قالوا : حضري رأى ذوقهم أن يقولوا بدوي ، وكما قالوا في طيئ — وإن لم تكن مما نحن فيه — طائي ، دون طيئ فرارا من الثقل والتماسا للأخف .
لهذا أرى أن يكون القرار على الوجه التالي :

يجوز في النسب حذف الياء والواو من فعيل بفتح الفاء وضمها مذكرة ومؤنثة ومن فعولة بفتح الفاء ، كما يجوز بقاءهما ، ما لم تكن العين فيهما مضعفة أو مقلة فلا حذف ، وما لم يؤد الحذف أو الإبقاء إلى لبس ، فإنه يلتزم ما لا لبس معه حذفاً أو بقاء .

* يراجع ابن يعيش حـ ٥ ص ١٤٦ وصـ ١٠، ١١ حـ ٦

وشرح الرضى على الشافية حـ ٢ ص ٢٠ — ٢٦

* ملحوظة : يراجع قرار المجمع رقم ١١١ ص ١٣٥ من كتاب " مجموعة القرارات العلمية في ٥٠ عاما "

*

* *

* * *

النسب إلى جمع المذكر السالم إذا سمي به *

اضطرب النحاة في النسب إلى جمع المذكر السالم إذا صار علما ، فيرى بعضهم أن ينسب إلى مفردة ، ويرى آخرون النسب إليه على صورته التي هو عليها فلا يحذف منها شيء ، على ما ورد في شرح المفصل لابن يعيش (١٤٤/٥) — (١٤٥) .

ونحن نميل إلى هذا الرأي الأخير ، إذ تسنده استعمالات اللغة ، فقد جاء فيها النسب إلى المثنى وجمع المؤنث السالم كما هي من غير حذف ، وقد جاء في الهمع: أن العلمية تسجل الاسم ، وتحصره من أن يزداد فيه أو ينقص ، كما يستأنس بما جاء في كتاب سيبويه في باب ما لا ينصرف من قوله : إذا سميت رجلا ببنت أو أخت تحصنت التاء وصارت جزءا من الاسم .

وبهذا تتحصن الألف والنون في صيغة المثنى ، والواو والياء مع النون في صيغة جمع المذكر السالم حين يسمى بهما .

وقد سبق للمجمع أن أقر عدم الحذف في المثنى وجمع المؤنث السالم عند التسمية بهما والنسب إليهما ، فينبغي أن يقر هذا في جمع المذكر السالم ليطرد الحكم في الجميع .

" ينسب إلى جمع المذكر السالم إذا سمي به على صورته التي جاء بها من غير حذف " .

المراجع :

١- شرح الرضى على الشافية ج٢ ص١٠، ٧٧، ٨١ .

٢- ابن يعيش على المفصل ح٥ ص١٤٤ .

٣- كتاب سيبويه ح٢ ص١٣ .

٤- مجموعة القرارات العلمية للمجمع قرار رقم ١١٢، ١١١، ١١٤ .

الدورة السادسة والخمسون

١٩٨٩م - ١٩٩٠م

موضوعات الدورة * :

الموضوع الأول : إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر من النحو التعليمي للناشئة.

- الموضوع الثاني : الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف .
- الموضوع الثالث : جواز المطابقة وعدمها في اسم التفضيل المقترن بـأل
- الموضوع الرابع : زيادة النون في فعلن وما يشتق منها .
- الموضوع الخامس : دخول ربما على الجملة الاسمية والاسم المفرد .

* عرضت هذه الأعمال على مؤتمر المجمع في جلسته الثامنة بتاريخ ٦ من مارس ١٩٩٠ فبوفشت المسائل الأولى والثانية مع إبداء الملاحظات وعرضت المسائل الثلاث الأخرى دون مناقشة أو إبداء ملاحظات ولم يُنص في المحضر على قبول أو رفض تلك المسائل .

الموضوع الأول :

إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر *

قسم النحاة المتأخرون المبتدأ إلى قسمين : قسم له خبر ، وهو الأساس المطرد مثل زيد " كاتب " وقسم له فاعل أو نائب فاعل يغنى عن الخبر وهو الوصف مثل : أحاضر أخواك ؟

ورأت اللجنة بعد دراسة متأنية أن القسم الثاني والمستغنى عن الخبر، ليست له شواهد في القرآن الكريم، ولا في الشعر الجاهلي والإسلامي واستشهد له النحاة بأربعة أبيات لا يعرف قائلوها ولا تصلح لكي توضع على أساسها قاعدة نحوية فضلاً عن أنها تحدث خللاً كبيراً في قواعد المبتدأ والخبر — لذا كله فقد رأت اللجنة ...

إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر من كتب النحو التعليمي .

* علق الدكتور أبو القاسم — سعد الله في جلسة المؤتمر قائلاً بأن هذا الاقتراح يبدو أنه مرتبط بقضية تربوية وأن لجنة البرامج في وزارة التربية هي التي تحدد هذه الأشياء متى تدرس ؟ أما اقتراح الحذف فهذا مالا أرضى للمجمع أن يقوم به لأنه قد يتخذ حجة ضد العربية نفسها .

واقترح الأستاذ منير البعلبكي وضع كلمة إغفال بدلاً من إلغاء وأبده في ذلك د. كمال بشر واقترح أ.د. أمين السيد وضع تبشير .. كما اقترح د. كمال بشر أن يعد موضوع المبتدأ توصية فقط وليس قراراً . وعلق د. شوقي ضيف قائلاً بأنه يريد بإلغاء هذه القاعدة أن يخلص الناسئة من مشكلة رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة أنها مهمة وتعتبر جزءاً من مهام المحامع .

ومع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : " إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر " .

الموضوع الثاني :

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف *

درست اللجنة الأحوال التي يفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه في الأساليب العربية شعراً ونثراً — ورأت في نصوص القرآن الكريم والشعر والنثر أن الفاصل بينهما يكون مفعولاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو منادى أو نعتاً — والفصل بالنعت أكثرها — ولذا فهو أحقّ منها بقبول استخدامه في الصيغ العصرية حيث تشيع وتدور على الألسنة في مثل : وكيل أول الوزارة — أمين عام الجامعة ..

وانتهت إلى :

إجازة هذه الأمثلة العصرية التي تدور على الألسنة والتي تفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت قياساً على ما جاء في النصوص الوثيقة .

* اعرض الدكتور كمال بشر على الفصل بين المضاف والمضاف إليه باعتباره نوعاً من العجمة وأنا لانسير وراء العامة .

ينظر بحث الدكتور شوقي ضيف وعنوانه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف ضمن موضوعات الدورة التاسعة والأربعين .

الموضوع الثالث :

جواز المطابقة وعدمها في اسم التفضيل المقترن بأل *

رجعت اللجنة في دراسة هذا الموضوع إلى قرار المجمع الذي يقول بجواز جمع أفعال التفضيل المقترن بالالف واللام على الأفاعيل ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة وجواز تأنيثها على الفعلى — كما رجعت إلى رأى النحاة القائلين بحتمية المطابقة في اسم التفضيل المعروف بأل ، الأشموني وابن عقيل والسيوطى وغيرهم . وغيرهم .. والنحاة القائلين بجواز المطابقة وعدمها (كالجزولى والزبيدى وابن يعيش والمجمع في المؤتمر الثالث والثلاثين) ورأت الأخذ بقرار المجمع القديم وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز الأفراد والمطابقة في استعمال اسم التفضيل المحلى بأل .

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد خرس عبد العزيز بعنوان : " من مسائل اسم التفضيل " .

— وبحث للدكتور أمين السيد بعنوان : " أفعال التفضيل المقترن بأل " .

الموضوع الرابع :

زيادة النون في فعلن وما يشتق منها *

شاع على السنة بعض الكتاب وأقلامهم صيغ الفعل التي زادت فيها النون من نحو : يعلمن ويعقلن — كما أنهم اشتقوا صفات منها مثل معلمن ومعلمن وجعلوها مصدرًا مثل علمنة وعقلنة — وقد رجعت اللجنة إلى ما قاله النحاة واللغويون في هذا الشأن وما سبق أن قرره المجمع من قبل من إجازته النسب بالآلف والنون في المصطلحات العلمية ، وبعد أن تدارست كل هذا انتهت إلى القرار التالي :

تري اللجنة :

قبول ما يشيع على السنة المثقفين ، من نحو : عَلَّمَنَ ، وَعَضَّنَ ، وَعَقَّلَنَ ، ومصادرهما وما يشتق منها ، على أن تعد النون زائدة ، ويحمل ذلك على ما ورد من أشباهه في القديم ، وما ذكره النحاة من زيادتها في ذلك .

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان : " زيادة النون في فعلن وما يشتق منها " .

الموضوع الخامس :

دخول ربما على الجملة الاسمية والاسم المفرد *

من النحاة من يمنع دخول ربما على الجملة الاسمية والاسم المفرد ومنهم من يجيزه، كما أنه يجري في اللغة المعاصرة دخول ربما على الاسم المفرد . ولذا فقد تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز دخول ربما على الجملة الاسمية بغير تأويل ، كما يجوز دخولها على الاسم المفرد فيما شاع في اللغة المعاصرة ، على أن تكون لفظاً معترضاً للدلالة على الاحتمال .

(*) مع الموضوع بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان : " ربما في بعض تعبيرات عصرية " .

إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر*

يقسم النحاة المتأخرون المبتدأ قسمين : قسما له خبر وهو القسم الأساسي المطرد مثل : " زيد كاتب " وقسما له فاعل أو نائب فاعل يغنى عن الخبر ، وهو الوصف سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو اسما منسوباً مثل : " أحاضر أخاك ؟ — أقرأ الكتابان ؟ أكرّم الرجلان — أسرى أصدقاؤك ؟ .

واشترط النحاة البصريون في الوصف أن يتقدمه استفهام كما في الأمثلة أو نفى مثل : " ما قائم الزيدان — غير قائم الزيدان — غير معروف الرجلان " . والزيدان فاعل لقائم سد مسد الخبر ، وكذلك الرجلان نائب فاعل لمعروف سد مسد الخبر .

وهذا المبتدأ المستغنى عن الخبر ليس له شواهد في القرآن الكريم ولا في الشعر الجاهلي والإسلامي ، واستشهد له النحاة بأربعة أبيات لا يعرف قائلوها ، وهى :

خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقطع
وهم يعربون لفظ واف مبتدأ وأنتما فاعل له سد مسد الخبر . والبيت الثاني الذي لا يعرف قائله هو :

أمنجز أنتم وعدًا وثقت به أم اقتفيتم جميعاً نهج عرقوب
وعرقوب يضرب المثل به في إخلاف الوعد . ومنجز في البيت مبتدأ و " انتم " في رأى النحاة فاعل سد مسد الخبر . ويمضى البيت الثالث على هذا النحو :

أقاطن قوم سلمى أم نواظعنا أن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا
فقاطن تعرب مبتدأ وقوم " فاعل " سد مسد الخبر . والبيت الرابع :

غير لاه عداك فاطرح الله — ولا تغترر بعارض سلم
وهم يعربون " غير " مبتدأ مضاف إلى لاه، و " عداك " فاعل لاه سد مسد الخبر .

ومثل هذا البيت قول أبي نواس :

غير مأسوف على زمنٍ ينقضي بالهم والحزن

* بحث للدكتور شوقي ضيف — عضو المجمع .

ولفظ " غير " في البيت مبتدأ مضاف إلى " مأسوف " و " على زمن " جار ومجرور نائب فاعل لمأسوف سد مسد الخبر . وأبو نواس شاعر عباسي لا يتخذ شعره شاهداً على صحة قاعدة نحوية . والأبيات التي احتجوا بها للقاعدة مجهولة القائل ، وهي — اذلك — لا تصلح لكي توضع على أساسها قاعدة نحوية .

والقاعدة تحدثت خلافاً كبيراً في قواعد المبتدأ والخبر ، إذ تضيف إلى حكم المبتدأ المعروف في العربية مبتدأ جديداً لا يستند إلى نصوص وثيقة ، وهي تنقض قاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر أفراداً وتثنية وجمعاً ، فالمبتدأ فيها دائماً مفرد ويليه فاعله أو نائبه مفرداً أو مثنى أو مجموعاً فيقال : " ما سافر زيد ، كما يقال : " ما مسافر الزيدان أو الزيدون " ويقال ما معروف الرجل ، كما يقال ما معروف الرجلان أو الرجال والصحيح أن يقال : " ما مسافران الزيدان — ما مسافرون الزيدون " و " ما معروفان الرجلان — ما معروفون الرجال " والعبارات بذلك تتألف من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، وبذلك ترفع هذا الخلل الذي أدخله النحاة المتأخرون على باب المبتدأ أو الخبر ، فجعلوا المبتدأ تارة له خبر له فاعل أو نائب فاعل سد مسد الخبر ، وليس ذلك فحسب فإننا نتلافى ما أدخلوه على قاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر أفراداً وتثنية وجمعاً من إخلال لا داعي إليه ، وهو إخلال أقاموه على أبيات مجهولة القائل كما رأينا ، ومثلها لا تستحق منه القواعد فما بالناس إذا كانت تقسد قاعدة لغوية مطردة ، ولذلك ينبغي أن تلغى — دون تردد هذه القاعدة من كتب النحو التعليمي .

من مسائل اسم التفضيل *

من أعقد مسائل النحو على الناشئة مسائل اسم التفضيل وبخاصة ما يتصل بمطابقته لموصوفه . يجدون في فهمها عسراً وفي مراعاتها مشقة، بل إن الذين يعملون النحو يترددون في بعض الحالات بين ما قيل إنه قياسي وسماعي، بل إن كثيراً من الكتاب الذين ينشدون الصواب ويتحامون الخطأ نجدهم قبل أن ينطقوا أو يكتبوا يفكرون ويدبرون فيقعون في المحذور .

ومن أكثر مسائل المطابقة وعورة وصعوبة وأحوجها إلى التعبيد والتيسير مسألة اسم التفضيل المقترن بـأل .

يرى السحاة أن اسم التفضيل إن كان بـأل طابق موصوفه حتماً في الأفراد والتذكير وغيرهما .

وفي ذلك يقول ابن يعيش : وأما النوع الثاني فإنك تثنيه وتجمعه وتؤنثه وتدخل فيه الألف واللام فتقول زيد الأفضل أبا والأكرم خالا ، وتقول في التثنية هما الأفضلان وفي الجمع هم الأفضلون والأفاضل ، قال الله تعالى : ﴿ قل هل أنبئكم بالأخسرين أعمالا ﴾ ، ويكون بناء المؤنث على غير بناء المذكر فتقول : هند الفضلى وفي التثنية الفضليان وفي الجمع الفضليات والفضل كما تقول الفاضل والفاضلة والفاضلان ^(١) ويفسر المطابقة بأنك حين أدخلت الألف واللام خرج عن أن يكون بمعنى الفعل وصار بمعنى الفاعل ^(٢) .

ومقتضى ذلك أن يقال في وصف المفرد المذكر هو الأكرم والأفضل والأمجد والأجمل والأظرف والأذكى والأقوى والأكثر الخ .

ويقال عند التأنيث هي الكرمى والفضلى والمجدى والجملى والظرفى والذكيا

* بحث للدكتور : محمد حسن عبد العزيز - الحبير بالمجمع .

(١) شرح المفصل ٦/٣

(٢) شرح المفصل ٩٦/٦

والقويا والكثرى . . . الخ وبعض ذلك لم يسمع .

فإذا ما جمعنا المفرد المذكر قلنا الأكرمون والأفضلون والأمجدون .. الخ
ويجوز أن نقول الأكارم والأمجد والأطراف والأشرف ... الخ وبعضه مسموع
وبعضه غير مسموع .

وإذا جمعنا المفرد المؤنث قلنا الكرميات والفضليات والمجديات والجماليات
والظرفيات والذكيات والقويات والكثريات .. إلخ وبعضه مسموع وبعضه غير
مسموع .

ولم يتفق النحاة على قياسية المطابقة في الفعلى والأفعال .
فالرضى يقول بالقياس ، جاء في شرح الكافية : وفعلى إما صفة ^(١) أو غير
صفة ، والصفة إما مؤنث أفعال التفضيل كالأفضل والفضلى وهو قياس " ويقول في
شرح الشافية ومن المقصور القياس كل مؤنث لأفعال التفضيل ^(٢) " وأبو سعيد يقول
بالسمع ، جاء في شرح التصريح : قال أبو سعيد على بن سعيد في كفاية المستوفي
ما ملخصه :

ولا يستغنى في الجمع والتأنيث عن السماع فإن الأشرف والأطرف لم يقل
فيهما الأشارف والشرفى والأطراف والظرفى كما قيل في الأفضل والأطول وكذلك
الأكرم والأمجد قيل فيهما الأكارم والأمجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى ^(٣)
وقد استشعر المجمع ما يجده الناس من حرج عند استعمال أسلوب التفضيل
فدرس الموضوع برمته وخرج ببعض القرارات . يعيننا هنا القرار الخاص بجمع
الأفعال على الأفعال وصوغ مؤنثه على الفعلى وصيغه القرار " يختلف النحاة في
جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفعال وفي تأنيثه على الفعلى فمنهم من
ذهب إلى أن جمعه على الأفعال وتأنيثه على الفعلى مقصوران على السماع ، ومنهم
من ذهب إلى أن ذلك قياس ، مستندي إلى أن اقترانه بأل يبعده عن الفعلية من حيث

(١) شرح الكافية ١٦٦/٢

(٢) شرح الشافية ٣٢٥/٢

(٣) شرح التصريح ١٠٣، ١٠٤/٢

إن الأفعال لا تدخلها الألف واللام ، وذلك بدنيه من الاسمية . ولما كان هذا الرأي أقرب إلى التيسير فإن اللجنة تقرر أنه يجوز جمع أفعل التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفاعل ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة وأنه يجوز تأنيثهما على الفعلى " (١)

وقرار المجمع يتيح لنا أن نقيس فنقول في وصف المفرد المؤنث هي الجملى والشرفى والذكيا والمجدى والظرفى قياسا على الفضلى . وإذا جاز المفرد على الفعلى فقياس جمعه الفعليات فنقول الفضليات والشرفيات والذكيات والظرفيات.

ويجيز لنا أن نقول في جمع الأفعال على الأفاعل الأاجمل والأشرف والأظرف، ولست أدري كيف تقبل الأذان قولنا الأذكى والأقوى هذه سبيل المجمع في التيسير، أما سبيل الناس فيما يقولون أو يكتبون فقد نحا نحوا جديدا وهم يقولون : هي الأذكى والأجمل والأقوى والأظرف والأشرف . ويقولون في الجمع : هن الأذكى والأجمل والأقوى ... الخ . فلا يطابقون في شيء من هذا .

وفي سلوكهم هذا اطراد للقاعدة في الوصف باسم التفضيل إذ انه لا يطابق حين يكون مجرداً من أل والإضافة وحين يضاف إلى نكرة ، وتجوز المطابقة وعدمها حين يضاف إلى معرفة .

وأقترح هنا أن يتسع الأمر فنجيز المطابقة وعدمها في اسم التفضيل المقترن بـأل . وفي ذلك تسهيل لا شك فيه ومراعاة للشائع المستعمل ، وفي الإجازة كذلك رفع لحرص التوقف عند المسموع القليل وفي ذلك تضيق أو لا يقبله الذوق .

المراجع :

- شرح المفصل لابن يعيش .
- شرح الكافية للرضى .
- شرح الشافية للرضى .
- شرح التصريح للشيخ خالد .
- وانظر أيضا : - همع الهوامع ١٠٣/٢ .
- شرح ابن عقيل ١٣٥/٣ .

أفعل التفضيل المقترن بال *

قرأت مذكرة قدمها للجنة الأصول خبير اللجنة الأستاذ الدكتور محمد حسن عبد العزيز في الدورة الثامنة والأربعين في عام ١٩٨٠-١٩٨١ ، تحت عنوان : " من مسائل اسم التفضيل " وقد اقترح فيها إضافة إلى قرار المجمع بجواز جمع أفعل التفضيل المقترن بالالف واللام على الأفعال ، ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة ، وجواز تأنيثهما على الفعلى^(١) اقترح سيادته أن يتسع الأمر ، فنجيز المطابقة وعدمها في اسم التفضيل المقترن بالالف واللام .

وقد تفضل فقدم لى بطاقة بها خمسة أمثلة أخذها من كتابات معاصرة هي :

- ١- تعوزه التفصيلات الأكثر عمقاً .
 - ٢- تقدم إلى المسابقة الفتيات الأرشق قامة .
 - ٣- حصلت الطالبات الأذكى على درجات أعلى .
 - ٤- إن القوة الأعظم الثانية ينبغي أن تكون معنا .
 - ٥- كانت له الكلمة الأعلى في هذا الموضوع .
- هذا وقد استألفت نظرى ما جاء في صحيفة الأهرام الصادرة بتاريخ (١٢/٣/١٩٨٩م) في الصفحة الرابعة في العمود السادس تحت عنوان " على هامش القمة العائمة " فقد ختمت الكلمة بالعبارة الآتية :
- وقد علق أحد الصحفيين على ذلك بقوله : رغم قوة الدولتين العظميين إلا أن الطبيعة تثبت كل يوم أنها " الأقوى " .

ومن عجب أن هذا الصحفي قد وضع كلمة الأقوى بين قوسين ، وقد فسّرتُ وضع هذه الكلمة بين قوسين بأنه إشارة من الكاتب إلى أنه يعرف

* بحث للدكتور : أمين السيد - عضو المجمع .

(١) كتاب أصول اللغة الجزء الأول : ١٥١ .

القاعدة النحوية التي توجب المطابقة بين أفعل التفضيل المقترن بأل وبين ما هو له سواء أكان صفة أم خبراً . وكلمة الأقوى في هذه العبارة خبر أن ، واسم أمثلة المطابقة مستوفاة ، وأتبعها بقوله : فلا نقول : الزيدان الأفضل ، ولا الزيدون الأفضل ، ولا : هند الأفضل ، ولا : الهندان الأفضل ، ولا : الهندات الأفضل .

وابن هشام في أوضح المسالك ^(١) يقرر القاعدة كما قررها غيره ممن ذكرنا، ولكن صاحب التصريح ^(٢) يرد على ذلك بما سبقت الإشارة إليه في مذكرة السيد الخبير في الصفحة الثانية منها .

وابن مالك يقرر القاعدة في كتابه التسهيل ، فيقول :

" إن قرن أفعل التفضيل بحرف التعريف أو أضيف إلى معرفة مطلقاً له التفضيل أو مؤولاً بما لا تفضيل فيه طابق ما هو في الإفراد والتذكير وفروعها . " ثم ينقل رأياً للمبرد بقوله :

واستعماله عارياً دون " من " مجرداً عن معني التفضيل مؤولاً باسم فاعل أو صفة مشبهة مطردٌ عند أبي العباس . والأصح قصره على السماع . ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة .

وفي شرح المفصل لابن يعيش جاء قوله : ^(٣)

فأما إذا أدخلت الألف واللام نحو أزيد الأفضل . خرج عن أن يكون بمعنى الفعل ، وصار بمعنى الفاعل ، واستغنى عن " من " والإضافة ، وعلم أنه قد بان بالأفضل ، فحينئذ يؤنث إذا أريد المؤنث ويثنى ويجمع ، فنقول : زيد الأفضل والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون والأفاضل ، وهند الفضلى والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات والفضل .

إن شئت تثني وتجمع وتؤنث ، كما تفعل بالفاعل لأنه في معناه .

(١) أوضح المسالك تحقيق محي الدين : ٤٦٥

(٢) شرح التصريح ١٠٤، ١٠٣ : ٢

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦ : ٩٦

ثم يربط ابن يعيش بين أفعال المضاف وأفعال المقترن بأل بقوله : وإنما جاز الأمران فيما أضيف ، لأن الإضافة تعاقب الألف واللام وتجرى مجراها ، فكما أنك تؤنث وتثنى وتجمع مع الألف واللام كذلك تفعل الإضافة التي هي بمنزلة ما فيه الألف واللام . وأما علة الإفراد فلأنك إذا أضفته كان بعض ما تضيفه إليه .. فهو مضارع للبعض الذي يقع للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع بلفظ واحد فلم يثن ولم يجمع ولم يؤنث كما أن البعض كذلك .

وفي المقدمة الجزولية ، يقول الجزولى في باب أفعال :
أفعال اسما يجمع على أفاعل، فإن استوفي الشروط جازت الواو والنون، صفة مقرونة بمن لفظا أو معنى لا تجمع .
فالصفة المقرونة بمن لفظا أمرها بيّن . أما الصفة التي تقدر معها " من " وهي المقرونة بها معنى فهي المضافة والمقرونة بأل ، وقد سوى الجزولى بينهما بقوله (لا تجمع) أي ولا تثنى ولا تؤنث ، وإنما تلزم الإفراد والتذكير .
هذا تفسير كلام أبي موسى الجزولى .

أما أبو بكر الزبيدي فيقول في كتابه الواضح (١)
وكذلك أفعال التي توصل بمن لا تنصرف أيضا لأنها نعت مثل أحمر وأخضر، وإن كانت لاتتم نعتا إلا بمن، نقول : مررت برجل أكرم من زيد ، فأكرم نعت لرجل، ولكنه لا ينصرف لأنه على مثال أفعال صفة ...

ويفهم من قول الزبيدي (وإن كانت لاتتم نعتا إلا بمن) أن هذا هو استعمالها الجارى على سنن العربية، ويفهم من سكوته عن التفضيل في أحوال أفعال أن جواز الإفراد والتذكير هو الأصل في أفعال التفضيل .

وقد كان المبرد أول من ذكر هذه القاعدة التي نحن بصدد الحديث عنها ، فقد جاء في المقتضب (٢) :

(١) ص : ١٤٩ ، ١٥٠

(٢) ج ١ : ١٦٨

فإن قلت : الأفضل والفضلى تثبت وجمعت، كما فصلت بين المؤنث والمذكر، ولهذا باب مفرد مستقصى فيه مسائله .

ثم يجئ باب مسائل أفعال مستقصاة ^(١) ، ولكن المبرد لم يتعرض في هذا السباب لمسألة المطابقة التى قرررها من قبل ، وإنما ذكر مسائل إعمال أفعال التفضيل مستقصاة .

ومن قبل قال المبرد في المقتضب :

أفعل يقع على وجهين :

أحدهما : أن يكون نعنا قائما في المنعوت نحو أحمر وأصفر وأعور .

والوجه الآخر : أن يكون للتفضيل نحو : هذا أفضل من زيد وأكبر من عبد الله . إن أردت هذا الوجه لم يكن إلا أن تقول : من كذا أو كذا ، أو بالألف واللام نحو : هذا الأصغر والأكبر ١٠هـ .

وليس لهذه القاعدة ذكر في كتاب سيبويه ، فقد صنع الشيخ عضيمة فهارس للكتاب على طريقة التكمشيف سنة (١٩٧٥ م) ولم يرد فيها عند ذكر أفعال التفضيل — حديث ما عن مطابقة أفعال المقترن بالألف واللام ، اللهم إلا في عبارة جاءت بعيدة عن الباب، وجاء فيها أفعال مقترنا بأل مطابقا لموصوفه في التأنيث وهى قوله: " فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ... والحجازية هي اللغة الأولى القدمى " . ^(٢)

وقد التقط الشيخ عضيمة العبارة الأخيرة ، ووضعها مع مسائل أفعال التفضيل ثم جاء من بعده الأستاذ هارون سنة (١٩٧٧ م) وصنع الفهارس التحليلية للكتاب وذكر فيها أفعال التفضيل على طريقة العناوين ، وليس فيها شيء عن اقتران أفعال التفضيل بالألف واللام ^(٣)

(١) المقتضب ٢٤٨:٣

(٢) الكتاب ٢٧٨:٣ تحقيق هارون

(٣) الكتاب ٢٥٩:٥ الفهارس التحليلية للكتاب لها وفهارس كتاب سيبويه لعضيمة ٢٣٢، ٢٣١

ومن مراجعة الكتاب كله تبين لي أن سيبويه لم يعرض للقاعدة التي توجب مطابقة أفعال التفضيل المقترن بآل لما هو له تذكيرا وتأنينا وتنشئة وجمعا . فإذا كان كتاب سيبويه قد خلا من ذكر هذه المسألة فإن على المشتغلين بالدرس النحوي أن ينعموا النظر فيها ، وأن ينتفعوا بما وصل إليهم من آراء السابقين وأن يبتغوا إلى اليسر سبيلا .

ولعل في قول الجاحظ : ما على الناس شيء آخر من قولهم : ما ترك الأول للأخر شيئا . وفي قول المازني : وإذا قال العالم قولا متقدما ، فللمتعلم الاقتداء به الانتصار له ، والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلا .

لعل في هذين القولين ما يبيح لنا أن نقول : إن سيبويه قد ترك هذه المسألة وعلينا بيانها ، وإذا كان هو إمام النحاة فنحن دارسو علمه والآخذون عنه وعلينا أن ننظر في آراء الذين جاءوا من بعده فنقتدي ببعضها وننتصر له أو نعارض بعضها ونحتج لخلافه إن وجدنا إلى ذلك سبيلا .

وقد خطأ ابن جني الجاحظ حين أخذ على النحاة مجيء " من " بعد أفعال المقترن بآل في بيت الأعشى :

واستَ بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكائر

وقد نقل ابن مالك عن المبرد رأيه في اطراد استعمال أفعال بمعنى فاعل وبمعنى الصفة المشبهة ، وأتبع ذلك بقوله : " ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة " .

وقد كان المبرد أول من ذكر هذه القاعدة في المقتضب كما مر ، ولكنه ذكرها دون تعليق ، مكثفيا بتعليل التنشئة والجمع بأنهما كالفصل بين المؤنث والمذكر ولم يستشهد ، ولم يستكمل الأمثلة كما استكملها الذين جاءوا من بعده .

فإذا قال ابن مالك : " ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة " ^(١) فإن قوله حجة لنا في اتباع الأكثر وفي جواز الأمرين .

وإذا قال ابن يعيش : " إن شئت تثنى وتجمع وتؤنث كما تفعل بالفاعل لأنه في معناه " (١) فإن قوله حجة لنا أيضا في جواز المطابقة وعدمها .

وإذا رجعنا إلى كلام الأستاذ عباس حسن ، وبخاصة قوله عن الأمثلة الخاصة بالمطابقة (لكثرتها التي تتجاوز المائة) وكذا إشادته بقرار المجمع الذي أجاز أفعال التفضيل المقترن بأل .. إذا فعلنا ذلك وجدنا أن الأستاذ معنا فيما نحن بسبيله ، لأن هذا من أجل تفسير كلمة (يجوز جمع أفعال) تفسير يبيح الاستعمال دون حرج . وإذا أعدنا النظر فيما قدمناه في صدر المقال من كلمة أحد الصحفيين التي وضعها بين قوسين ، وهي كلمة الأقوى من قوله (إلا أن الطبيعة تثبت كل يوم أنها " الأقوى ") وقد جاء بها الكاتب على الأفراد والتذكير وأحاطها بالقوسين خشية أن يكون أخل بقاعدة المطابقة — إذا فعلنا ذلك أمكننا أن نقول له : احذف القوسين لأن الأقوى جاءت على اللغة الفصحى .

هذا ولو حاولنا المطابقة في هذه الصيغة لجئنا بما يخرج عن الإلف في عرف اللغة العربية . ماذا نقول في تأنيث الأقوى على فُعْلى وفي جمعها على أفاعِل أو على فُعْليات أو فُعَل ؟

ليس هذا عسيرا ، ولكن تطبيق قواعد التصريف على هذه الصيغة وما يشبهها ستجعلنا نضيف إلى متن اللغة قوالب يتندّر بها من يستمع إليها .

إن مثل أفعَل التفضيل المأخوذ من القوة أفعُل التفضيل المأخوذ من كل مادة لغوية من اللفيف المقرون ، وقد زادت على خمسين مادة في المعاجم . ولو تكلف متكلف صوغ المؤنث والجمع من أفعَل التفضيل المصوغ من هذه الأصول اللغوية لأتى بما يرفضه الذوق اللغوي السليم .

من أجل ذلك ينبغي الأخذ برأي الذين أجازوا الإفراد والتذكير في كل استعمالات أفعَل التفضيل ، شريطة ألا نعدو على الصيغ التي سمعت فيها المطابقة ، فلا نقبل قول القائل : " كانت له الكلمة الأعلى في هذا الموضوع " ، وذلك لورود

الكلمة العليا، كما لا نقبل قول الآخر: "إن القوة الأعظم الثانية ينبغي أن تكون معنا "

والاقتراح الذي أتقدم به هو الآتي :

يجوز الأفراد والتذكير في استعمال أفعال التفضيل المحلى بأل كما تجوز مطابقتها لما هو له ، وتلزم المطابقة فيما سمعت فيه .

وذلك أخذاً برأي ابن مالك وابن يعيش ، واعتماداً على شرح كلام الجزولي والزبيدي ، واستجابة لمن قصرُوا المطابقة على السماع كما في شرح التصريح، واستئناساً بقرار المجمع السابق المشار إليه فيما تقدم .

والله هو الولي الحميد .

المراجع :

- ١- التسهيل لابن مالك ، تحقيق كامل بركات .
- ٢- الجمل للزجاجي ، تحقيق على توفيق الحمد .
- ٣- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل .
- ٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني .
- ٥- الخصائص لابن جنى .
- ٦- شرح المفصل لابن يعيش .
- ٧- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له صنع عضيمة .
- ٨- الفهارس التحليلية للكتاب الجزء الخامس لهارون .
- ٩- في أصول اللغة — من مطبوعات المجمع .
- ١٠- الكتاب لسيبويه ، تحقيق هارون .
- ١١- المقتضب للمبرد ، تحقيق عضيمة .
- ١٢- المقدمة الجزولية تحقيق شعبان عبد الوهاب .
- ١٣- من مسائل اسم التفضيل — محمد حسن خبير اللجنة .
- ١٤- النحو الوافى لعباس حسن .
- ١٥- همع الهوامع للسيوطى .
- ١٦- الواضح للزبيدي ، تحقيق أمين السيد .

زيادة النون في " فعلن " وما يشتق منها *

يشيع على ألسنة الناس وعلى أقلامهم قولهم : " يُعَلِّمْنَ وَيُعَضِّنْنَ وَيُعَقِّلْنَ وَيُطَبِّعْنَ ... الخ ويجيئون بالمصدر من هذه الأفعال فيقولون : " علمنة وعضونة وعقلنة وطبئنة .. الخ ومن ثم يشتقون صفات ويقولون : معلمن ومعضونن ومعقلن ومطبعن .. الخ وقد أصبح ذلك كله مألوفا بعد أن صقلته الألسنة والأقلام ، وإن أنكره بعض النقذة بحجة أن العرب لم تعرف من الكلام على مثال (فعلن) إلا كليمات .

وقد تتبعت هذه الكلمات وأمثالها في مظانها فوجدت الحاجة قد مست إليها ووجدت الكتاب لا يجدون عن بعضها معدلا .

فالذين يقولون (يعلمن) يريدونها بإزاء الفعل secularize بمعنى يجرّد العلم عن صفته الدينية — كما يقول معجم أكسفورد — أو ينزع عنه الصفة أو السيطرة الاكليريكية — كما يقول معجم المورد . وكذلك الحال في المصدر (علمنة) فقد وضع بإزاء secularization وكذا ما يشتق منه نحو : (معلمن) secularized والحق أنه لا معدل عن هذه الكلمة ومشتقاتها في أدائها لهذا المعنى ، فلا يقوم مقامها : (علّم) أو (تعلّم) أو معلّم) .

والذين يقولون (يعضون) يريدونها بإزاء الفعل organize بمعنى يجعله عضوا ، وكذا الحال في المصدر : عضونة organization وما يمكن أن يشتق منه نحو معضون organized ولا يقوم مقام هذه الكلمة (يعضّي) التي وضعها المجمع بمعنى يجعله ذا بنية عضوية ، فثمة فرق بين المعنيين .

والذين يقولون (يعقلن) يريدونها بإزاء الفعل rationalize بمعنى يجعل الشيء عقلانيا وكذا الحال في المصدر (عقلنة) الذي وضع بإزاء rationalization

* بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز — الحبير بالمجمع .

* يستوى في هذا الأمر أن تكون " علمنة " من " العلم " ومن ثم تكون بكسر العين ، أو من " العَلَم " بفتح العين .

وما يمكن أن يشتق منه نحو (معقلن) rationalized .

ثمة حاجة إذاً إلى هذه الكلمات وأمثالها ، فبعضها لا يؤدي غيره مؤداه ، وبعضها يؤديه على نحو أدق .

ونضيف إلى ذلك ما بدأنا به الحديث من شيوعها بين الكتاب وانصقالها على الألسنة والأقلام ، ومع ذلك فسوف نمضي في البحث ، ولا نكتفي بهذه الحجج المتينة ونقول وهل ثمة ما يمنع من قبول هذه الكلمات ؟ .

النون في هذه الأمثلة زائدة فعلمن من (ع ل م) وعضون من (ع ض و) وعقلن من (ع ق ل) ... الخ وقد رأينا الكتاب يتصرفون في هذه الصيغة تصرفاً واسعاً فيستعملون منها أفعال وصفات ومصادر ، وهذا يجعلنا — إذا ما كان الرجوع إلى القديم واجباً — نسأل : أصبح زيادة النون في هذا وأمثاله ؟ وهل له من نظائر ؟ وهل يجوز القياس عليه أو نكتفي بتسويغ ما يستعمل منه ويشيع ؟ وفيما يأتي بيان لذلك :

أولاً : تجيء النون زائدة رابعة في الأسماء :

فما زيدت فيه وزن (فعلن) بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام .

رعشن : الذي يرتعش وهى من (رعش) . ومن ذلك قول الشاعر :

* من كل رعشاء وناج رعشن *

وضيفن : الذى يحضر مع الضيف ، وهى من (ضيف) ومنه قول الشاعر :

إذا جاء ضيف جاء للضيف ضيفن فأودى بما تُقرى الضيوف الضيفان

وخلبن : المرأة الخرقاء ، وهى من (خلب)

وعلجن : الناقة الغليظة ، وهى من (علج) وأنشد لرؤبة :

وخلطت كل دلائل علجن تخليط خرقاء اليمين خلبن (١)

وزيدت كذلك في كلمات على وزن (فعْلَن) أو (فعْلَنَة) بكسر الفاء وفتح

العين وسكون اللام .

خلفنة : في خلق فلان خلفنه أى خلاف .

وبلغن : الرجل الذى يبلغ بعض الناس أحاديث بعض .

وبلغن : الرجل النمام .

وعرضنة : ناقة عرضنة من الاعتراض — كما يقول سيبويه ، وامرأة عرضنة :

ضخمة قد ذهبت عرضا — كما يقول الأزهرى — .

وقفينة : الشاة مذبوحة من قفاها . (٢)

وجاءت زائدة كذلك على وزن (فُعْلَنَّة) بضم الفاء وتسكين العين وضم اللام وتشديد

النون، عن أبى زيد . وعلى وزن (فِعْلَنَّة) بكسر الفاء وتسكين العين وفتح اللام

وتشديد النون . عن غير أبى زيد ، وعليهما قيل : سمعنة ونظرنة للمرأة إذا تسمعت

أو تبصرت فلم تر شيئاً تظنت ، وأنشد عبيد الله :

أَنْ لَنَا لَكِنَّةٌ سَمْعَنَةٌ نَظْرَنَةٌ

مَعْنَةٌ مَفَنَةٌ كَالذَّنْبِ وَسَطُ الْقُنَّةِ

إِلَّا تَرَهُ تَظْنَهُ

وزاد أبو حيان :

وِشْحَنٌ : للوشاح . وَقَشُونٌ : للقليل اللحم . وَقَرَطَنٌ وَمَرَطَنٌ : للقرط . (٣)

وجاءت زائدة أيضاً في (فِعْلَن) بكسر الفاء وتسكين العين وفتح اللام أو كسرهما .

فرسن : للبعير كالحافر من الدابة، قال الخليل بزيادة النون في هذه الكلمة وأقره

المازنى ومثالها عنده فِعْلَنٌ بكسر الفاء واللام .

وجعثن : لأصل الشجرة . (٤)

ولا خلاف بين النحاة في زيادة النون فيما ذكرناه من أمثلة إلا حرفاً واحداً سيجيء

الحديث عنه .

قال سيبويه : وأما العرضنة والخلفنة فقد تبينا ، لأنهما من الاعتراض

والخلاف ، وكذا الرعشن ، لأنه من الارتعاش ... والضيفن ، لأنه من الضيف ،

والعلجن لأنه من الغلظ . (٥)

وقال المازني : فإذا وجدت حرفا من حروف الزيادة سوى الواو والياء والألف في شئ يشتق من معناه ما يذهب فيه فاجعله زائدا نحو رعشن لأنه من الرعشة يدلك على ذلك قوله :

* من كل رعشاء وناج رعشن *

فهذا ثبت . (٦)

وقال ابن السراج : والنون تزداد رابعة في رعشن والعرضنة ونحوهما . (٧)
ويطول القول لو ذكرنا ما رجعنا إليهم من النحاة المتقدمين والمتأخرين في ذلك .
وخالف أبو زيد في زيادة النون في (ضيفن) وفي ذلك يقول المازني :
و (ضيفن) النون فيه زائدة ، لأنه من الضيف ، وزعم أبو زيد أنه يقال (ضفن
الرجل يضمن) إذا جاء ضيفا مع الضيف ، و (ضيفن) في هذا المذهب (فيعل)
وقد رجح ابن جنى قول المازني وهو قول سيبويه وقال : والقول الأول أوجه لأنه
— وإن كان ضيفاً ضيفاً — فهو على كل حال ضيف ، فينبغي أن تكون نونه
زائدة . (٨)

ثانيا : وجاءت النون في بعض الأفعال ، من ذلك :

عرجنه بالعصا أى ضربه ... والعرجنة أيضا تصوير عراجين النخل ، وهو أن
يجعل عرجونا عرجونا ، وعرجنه : ضربه بالعرجون . (٩)
وفرجت الدابة حسستها ، والأمر من هذا فرجن وأصل الكلام : فرجن يفرجن
فرجانا . (١٠)

وعربنته إذا أعطيته العربون . (١١)

وتشيطن الرجل وشيطن إذا صار كالشيطان وفعل فعله . (١٢)

ومما جاء على الوصف :

المحلقن : من البسر أن يبلغ الإرباط ثلثيه ، وهذا مما زيدت فيه النون وإنما هو
من الحلق كأن الإرباط إذا بلغ ذلك منه فقد بلغ إلى حلقه . (١٣)
والمفرسن الوجه بفتح السين : الكثير لحمه . (١٤)

ومما جاء على المصدرية :

والرهينة فعلة منه أو فعلة على تقدير أصلية النون أو زيادتها . (١٥)
والسحاة مختلفون في هذه الأمثلة ، بعضهم يقول بأن النون أصل ، ومن ثم فمثالها
(فعل) وبعضهم يقول بزيادتها ومن ثم فمثالها (فعلن) .

ومصدر الخلاف أن سيبويه يجعل التصريف والكسرة النسبية دليلا على
الأصلية ، يقول : فأما الدهقان والشیطان فلا تجعلها زائدتين (يقصد النون فيهما)
لأنهما ليس عليهما ثبت ، ألا ترى أنك تقول : تشيطن وتدهقن وتصرفهما ، فإنما
كثرتهما فيما ذكرت لك . (١٦)

واستدل بذلك ابن جنى حين جعل النون في عرجون أصلية ، يقول في بيت
رؤية :

* في خدر مياس الدمى معرجن *

فقوله (معرجن) يشهد بكون النون من (عرجون) أصلا ، وإن كانت من
معنى الانعراج ، فقد كان على هذا الفياس يجب أن يكون نون (عرجون) زائدة
كزيادتها في (زيتون) غير أن بيت رؤية منع هذا ، وأعلمنا أنه أصل رباعي ...
ألا ترى أنه ليس في الأفعال (فعلن) وإنما ذلك في الأسماء نحو (علجن) و
(خلبن) . (١٧)

وهذا ابن عصفور يدعم قول سيبويه بكثرة تدهقن وتشيطن ويقول : فأما
تدهق وتشيط فليس في قوة تدهقن وتشيطن ، لأن أبا على قد دفعهما من طريق
الرواية . (١٨)

أما الذين قالوا بزيادة النون فيرون أن (عرجن) من (عرج) كما صرح بذلك أبو
حيان ، وعربن من (عرب) كما صرح بذلك الصاغانى عن الفراء ، (فرجن) من
(فرج) و (فرسن) من (فرس) كما صرح به الخليل والمازنى ، و (محلقن) من
(حلق) كما صرح به ابن فارس والأزهري ، ورهينة من (رهب) كما ذكر ابن
الأثير و (شيطن) و (تشيطن) كما ذكر ابن منظور .

والخلاف في هذه الأمثلة صناعي مؤداه أن هذه الصيغ على (فعلل) أو (فعللة) عند من قال بالأصلية ، و (فعلن) و (فعلنة) عند من قال بالزيادة .
وإذا كان التصرف مدعاة للقول بالأصالة فهذه الأمثلة تتصرف كذلك ، وقد ورد منها أفعال وصفات ومصادر في فصحح العربية .

أما إذا كان الأمر مردودا إلى قلة استعمال صيغة أو كثرتها بالقياس إلى صيغة أخرى فهذا لا يدفع صحة الاستعمال ما دام عن العرب .
ثالثا : جواز القياس على هذه الأمثلة .

لم يصرح أحد من النحاة بقياس أو سماع ، ويفهم من اتفاقهم على الأمثلة الأولى من نحو رعشن وعرضنه وسمعنة .. الخ أنها مقيسة ، بيد أن أبا حيان بعد أن ذكر هذه الأمثلة ونحوها مما لا خلاف في زيادة النون فيه قال : وزيدت النون سماعا في سرجون وفرجون والرساطون وعربون وعرجون وديدبون وحيزبون وفيلكون . (١٩)

رابعا : معنى الزيادة .

ليس من الضروري أن يكون لها معنى مطرد ينسب إليها ، بيد أن ابن فارس قد صرح بأنهما قد تكون للمبالغة ، ومثل لها بـ (خلبن) . (٢٠)
وهذا واضح في بعض الأمثلة وقد تكون الزيادة — كما هو الحال في الإلحاق للتوسع في اللغة بتكثير الصيغ لا بمعنى من المعاني . (٢١)
وأخيرا ، مما سبق نتبين :

— أن النون تجيء زائدة باتفاق في الأسماء والصفات بلغن وخلفنة . الخ
— وردت كذلك في أفعال ومصادر نحو عرجن وعرجنة وعربن وعربنة وشيطن وشيطنة .

والنحاة مختلفون في ذلك فبعضهم يعدها أصلية وبعضهم لا يعدها ، ولكن ذلك لا يطعن في صحة الأمثلة الواردة عن العرب .

— أن الكتاب المحدثين قد توسعوا في زيادة النون فقالوا : علمن وعلمنة وعقلن

وعقلنة .. إلخ واشتقوا من ذلك صفات فقالوا معلمن ومعقلن إلخ ويحمل استعمالهم هذا على ما ورد من فصيح العربية ، وعلى ما ذكره النحاة كالخليل والمازني والفراء وابن فارس وابن الأثير من زيادة النون فيما يناظر هذه الأمثلة ومن ثم نقترح أن يجاز استعمال النون زائدة في الأمثلة السابقة وما يناظرها .
توجيهان آخران :

اقترحت في الصفحات السابقة التي سبق أن قدمتها أمام لجنة الأصول أن تكون النون في نحو (علمن) و (عقلن) وما يشتق منهما — زائدة . وأكذ في نفس هذا التوجيه أن النون فيهما لا يمكن أن تكون أصلا .

وقد عن لي توجيهان آخران ، أولهما هداي إليهما صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى : ﴿ ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم... ﴾ ، إذ قال : الرهبانية ومعناها الفعلة المنسوبة إلى الرهبان ، وهو الخائف (فعلان) من (رهب) كخشيان من (خشى) . (٢٢)

فقلت ألا يجوز أن يكون المحدثون قد أخذوا العلمانية من (علّمان) وهي من (علم) وعقلانية من (عقلان) وهي من (عقل) ؟

ويدعم هذا الرأي أن النحاة قالوا بكثرتهما في (فهلان) ، قال المازني : وكل ما وجدت في آخره ألفاغ ونونا مما لم يشتق منه ما يذهب فيه فهي زائدة . (٢٣)

وقال ابن عصفور : وأما النون الواقعة آخر الكلمة بعد ألف زائدة ، فإنه يقضى عليها بالزيادة فيما لم يعرف له اشتقاقه أو تصريحه ، فيحمل ما لا يعرف على الأكثر . (٢٤)

وثانيهما : ألا يمكن أن يكون الفعل قد أخذ من المصدر الصناعي (علمانية) على أن تكون الألف والنون فيه من زيادات النسب . ؟

والنسب بالألف والنون ليس مقيسا عند النحاة ، كما صرح بذلك سيبويه . (٢٥)
مع أنه ذكر أمثلة كثيرة منه نحو : زبّاني في زبينة ، وصنعاني في صنعاء ،

وبهراني في بهراء ، ودستواني في دستواء وبحراني من (بنو البحر) وروحاني
من روح .. الخ (٢٦)

وذكر غيره أمثلة أخرى مثل : جُمَانِي ورقبَانِي وأنفَانِي ولحيَانِي ومنظرَانِي
ومخبرَانِي ... الخ (٢٧)

وقد جمع شيئاً كثيراً منه الدكتور رمسيس جرجس (٢٨) وقد أجاز المجمع
النسب بالألف والنون في المصطلحات العلمية وأقر مثل غرواني وسمسماني فيما
يشبه الغراء والسمسم . (٢٩)

الهوامش

(١) انظر في هذه الأمثلة : سيبويه : الكتاب ٣٢٠، ٣٢١/٤ ، ابن جني المنصف في شرح

التصريف للمازني : ١٦٦/١ ، ابن السكيت : الابدال ص ١٤٩ ، الفارابي ديوان الأدب

٣٤/٢ ، ابن عصفور : الممتع في التصريف ٢٧١/١ .

(٢) انظر في هذه الأمثلة بالاضافة إلى ما سبق . أبو حيان : ارتشاف الضرب ١٠١/١ ، ١٠٢

والأزهرى : تهذيب اللغة (عرض)

(٣) انظر : أبو حيان : ارتشاف الضرب ١٠١، ١٠٢/١ ، السيوطي ٢٦٠/٢

عن شرح التسهيل .

(٤) ابن قتيبة : أدب الكاتب ٤٨٤ .

(٥) سيبويه : الكتاب ٣٢٠، ٣٢١/٤ .

(٦) المازني : المنصف ١٦٦-١٦٨ .

(٧) ابن السراج : الأصول ٣٤٠/٣ .

(٨) ابن جني : المنصف ١٦٦-١٦٨ .

(٩) الفارابي : ديوان الأدب ٤٨٦/٢ ، الجوهرة : الصحاح (عرجن) الأزهرى :

تهذيب اللغة ٢٦٨/٣ .

(١٠) الفارابي : ديوان الأدب ٤٨٦/٢ ، الجوهري : الصحاح (فرجن) الأزهرى :

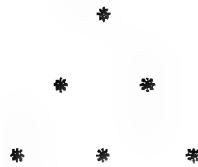
تهذيب اللغة ٢٥٦/١١ .

(١١) الصاغاني : التكملة والذيل والصلة ٢٠٧/١ ، والجوهري : الصحاح (عربن) .

- (١٢) الأزهرى : تهذيب اللغة ٣١٢/١١ ، الجوهري : الصحاح (شطن) وابن منظور : لسان العرب (شيط) و (شطن)
- (١٣) ابن فارس : المقاييس ١٤٣/٢ ، والأزهرى : تهذيب اللغة ٣٠١/٥ .
- (١٤) الفيرزبادى : القاموس المحيط (فرسن)
- (١٥) الأزهرى : تهذيب اللغة ٢٩٠/٦ ، وابن منظور : لسان العرب (رهب)
- (١٦) سيبويه : الكتاب ٣٢٠/٤ ، ٣٢١ .
- (١٧) ابن جنى : الخصائص : ٣٥٩/١ ، ٣٦٠ (
- (١٨) ابن عصفور : الممتع في التصريف ٢٦١/١ ، ٢٦٢ .
- (١٩) أبو حيان : ارتشاف الضرب ١٠٢/١ .
- (٢٠) ابن فارس : المقاييس ٣٣٢/١ .
- (٢١) عبد الله أمين / الاشتقاق ٤١٥ .
- (٢٢) الزمخشري : الكشف ٦٩/٣ .
- وأبو حيان : البحر المحيط ٢٢٨/٨ .
- (٢٣) المازنى : المنصف ١٣٣/١ .
- (٢٤) ابن عصفور : الممتع ٢٥٨/١ .
- والرضى : شرح الشافية ٣٧٦/٢ .
- (٢٥) سيبويه : الكتاب ٣٣٥/٣ ، ٣٣٦ .
- (٢٦) السابق .
- (٢٧) ابن سيده : المخصص ٢٤١،٢٤٢/١٣ .
- (٢٨) رمسيس جرجس : النسب بالالف والنون مجلة المجمع ١٨١/١١ — ١٩٨ .
- (٢٩) مجمع اللغة العربية بالفاخرة : مجموعة القرارات العلمية ص ٧٩ .

ومن المصطلحات التي وضعها بعض العلماء ، وشاعت في المعجمات الحديثة
 بزيادة النون للدلالة على وجود المادة نفسها في الشيء .

Bilirubinemic	تصفّرن الدم	Acidification	حمضنة
Bilirubinurie	تصفّرن البول	Acidifier	حمضن
Carotenemie	تجررن الدم	Acidifier (s)	تحمضن
Gelalinisation	تَهْلَمَن ، هلمنة	Acidose	تَحمضن الدم
Glycemie	تَحْلُونُ الدم	Alcaleseent	مَتلُون
Glycigene	مُحلُون	Alcalisation	قَلَوَنَة
Hematogene	مُدمَنون	Alcaliser	قَلَوَن
Hemocrinie	تَحْنُونُ الدم	Alcalose	نَقَلُونُ الدم
Lipenie	تَشْحَمُنُ الدم	Alcoolemic	تَغُولُنُ الدم
Uremie	تَبُولُنُ الدم	Oxycarbonsmie	تَفْحَمُنُ الدم
Ureogenese	تَبُولُن	Oxycarbonisme	تَفْحَمِيَّة



ربما في بعض تعبيرات عصرية *

في أثناء قراءتي في الأدب العربي الحديث ومطالعتي للصحف كان يستوقف نظري بعض تعبيرات محدثة، كنت — حين أعرضها على ما أعرف من قواعد النحو — أجدها مخالفة لها على نحو من الأنحاء . وكنت أحاول ما استطعت أن أجد بديلا عنها فكنت أنجح أحيانا وأخفق أحيانا ، ولكني تفكرت فيما يكون شأن الآخرين ممن لا يتوافر لهم قدر من النحو يسعفهم عند الاختيار ، ومن ثم فقد رأيت أن أعرض بعضها في هذا التقرير ، وأقدم أمام لجنة الأصول ما أراه في تفسيرها عليها.

المجموعة الأولى :

ربما قابل التحية بمثلها .

ربما يؤدي عمله جيدا .

يقول ابن هشام في (رب) : " واذا زيدت (ما) بعدها فالغالب أن تكفيها عن العمل وأن تهيئها للدخول على الجملة الفعلية ، وأن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى " . (١)

وسيبيويه يعالج (ربما) وكأنها كلمة ، وهي في هذا تشبه (قلما) يقول : وجعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة ، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل ، ويقول في تفسير ذلك : لأنهم لهم سبيل إلى (رب يقول) ولا إلى (قل يقول) فألقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل . (٢)

لكن النحاة يختلفون في مدخولها من الفعل ، فقد أبى بعض النحاة دخولها إلا على الماضي ، يقول ابن السراج : ولما كانت (رب) إنما تأتي لما مضى ، فكذلك (ربما) لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضيا .. ولا يجوز : رب رجل سيقوم . (٣)

* للدكتور محمد حسن عبد العزيز — الخبير بالمجمع .

ويتبارى النحاة في تفسير وقوع المضارع بعدها، يقول الفراء في قوله تعالى: "ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين"، يقال: كيف دخلت على فعل لم يكن، لأن مودة الذين كفروا إنما تكون في الآخرة؟ فيقال: إن القرآن نزل وعده ووعيده، وما كان فيه فإنه عيان، فجرى الكلام فيما لم يكن كمجراه في الكائن. (٤)

وابن السراج يضمن (كان) ويقول: فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثم إضمار كان"، فكأن الأصل هو: ربما كان يود. (٥)

وقد دفع هؤلاء النحاة إلى ذلك أنهم ربطوا (ربما) بـ (رب)، و(رب) لا تجيء إلا لماض، ولا تجيء لمستقبل، كما يقول ابن السراج، ويعتذر الرضى عن هؤلاء بقوله: والعذر عندهم في قوله (ربما يود) أن مثل هذا المستقبل أى الأمور الأخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضى نحو ﴿وسيق الذين﴾ و ﴿نادى أصحاب الجنة﴾. (٦)

أما بقية النحاة فيجيزون دخولها على المضارع، فالرضى يجيزه بلا تأويل. (٧)

وأبو حيان يرى أنها تدخل على المستقبل لكنه قليل بالنسبة إلى دخولها على الماضى. (٨)

وابن هشام يرجح ذلك أيضا، ويرى أن تأويلها بما فيه تكلف. (٩)

ومن ثم نخرج من هذا بأن (ربما) في المثاليين المحدثين يجريان على سنة العربية في التعبير، ولا حرج من استعمال المثال الثانى وما يناظره على القول بجواز دخولها على المضارع.

المجموعة الثانية:

ربما الرئيس في مكتبه.

ربما البرد الشديد صرفه عن الخروج.

في المثاليين السابقين تجيء ربما وبعدها جملة اسمية، فما القول في ذلك؟

يقول الرضى: ورب المكفوفة لا تدخل إلا على الفعل كما قال سيبويه وقوله:

وربما الجامل المؤبّل فيهم وعناجيج بينهن المهار

شاذ عنده . (١٠)

ويقول ابن هشام : وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية . (١١)
ومع ذلك فنحاة آخرون يرون رأيا آخر ، يقول أبو حيان : وزعم المبرد أنه يلي
(ربما) الجملة الابتدائية كما قال :

ربما ظاعن بها ومقيم

فتصير نحو (انما) . (١٢)

وقد تبارى النحاة في تأويل ما ورد من الفصيح من دخولها على الجملة الاسمية بما
لا يتسع له هذا البحث ، بيد أن كثيراً منهم صرح بالجواز دون تأويل ، فالزمخشري
يقول : وتكف بما فتدخل على الاسم والفعل كقولك : ربما قام زيد وربما زيد في
الدار ، ويقول ابن يعيش : وإذا كفت بما صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة
من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر — (١٣)

وأصرح من ذلك أن الرضى يقول تعليقا على من قال بشذوذ دخولها على
الاسمية : ومثله قياسي عن الجز ولى ، فيجيز : ربما زيد قائم . (١٤)
ومن ثم فلا حرج من استعمال (ربما) وبعدها جملة اسمية ولا حاجة إلى
التأويل .

المجموعة الثالثة :

لو نجح لاستطاع ربما تخفيف الأمر عليها

تجاهل الموقف ربما تسليما بالواقع

أما أمرها في هذين المثالين فأعقد من أمرها فيما سبق ، فلست أظن أن
لاستعمالها فيهما نظيراً في كلام العرب .

ولو تفرسنا المستعمل جيداً لوجدنا (ربما) تخالف مألوف استعمالها في
القديم ، فمدخولها ليس جملة — كما قرروا — بل اسم مفرد ، وليس لدخولها تأثير
فيما بعدها ، فالكلمة (تخفيف) مفعول به للفعل (استطاع) والكلمة (تسليما)
مفعول لأجله للفعل (تجاهل) .

المجموعة الرابعة :

كانت المباحثات صعبة وربما مستحيلة

يستطيع التحكم فيها وربما التلاعب بها

يميل إلى مهادنة أو ربما مداراة الشعوب الإفريقية .

ومن هذه الأمثلة المعاصرة نتبين أنها وقعت فاصلة بين حرف العطف والمعطوف ، وما بعدها يتعلق بالمعطوف عليه ، ويتبعه في إعرابه ، ومعها حرف عاطف ، ومن ثم فليس لها دور إعرابي في الجملة .

وقد حاولت أن أضع في موضعها (بل) في هذه الأمثلة فاستقام الإعراب ، ولكن ما استقام المعنى ، فالكاتب لا يريد أن يضرب عما قبلها بل يريد أن يقول أن ما بعدها محتمل أو متوقع . ومن ثم عدت (ربما) في هذه الأمثلة وفي التي قبلها (أداة) للاحتمال أو التوقع ، وهي أداة لا عمل لها من الناحية النحوية ، وهي في هذا تشبه (إلا) في قولنا ما خرج إلا زيد .

وقد عنّ لي توجيه آخر في الأمثلة الأخيرة ، فعددت ما بعدها بقية جملة محذوفة تماثل الجملة الموجودة ، فكأن الجملة الأولى كانت على النحو التالي : كانت المباحثات صعبة وربما كانت المباحثات مستحيلة ، وكأن الجملة الثانية على النحو التالي : يستطيع التحكم فيها أو ربما يستطيع التلاعب بها ، وكأن الجملة الثالثة : يميل إلى مهادنة الشعوب الإفريقية أو ربما يميل إلى مداراة الشعوب الإفريقية .

والحذف باب واسع في العربية، وقد أجاز النحاة حذف الفعل بعد (ربما)

عند القرينة، ومثل له الرضى بقول الشاعر:

فذلك إن يلق الكريهة يلقها حميدًا وإن يستغن يوما فربما

وقال أبو حيان : ويجوز حذف الفعل بعد (ربما) لأن (رب) قد كفت عن

العمل وصارت داخلة على الجملة، فالحذف واقع عليها لا على المفرد، يقول القائل:

أزرت زيدا ؟ فتقول : ربما أي ربما زرت زيدا، فطول الكلام بالتركيب عوض من

الفعل المحذوف.^(١٦) ولكنني أرجح التوجيه الأول : لأنه يفسر الأمثلة الواردة في المجموعة الثالثة والرابعة ولا يكلفنا تأويلاً.

هوامش البحث

- (١) ابن هشام : المغنى ص ١٣٧
- (٢) سيبويه : الكتاب ١١٥/٣
- (٣) ابن السراج : الأصول ٤١٩/١ ، ٤٢٠
- (٤) الفراء : معاني القرآن ٨٢/٢ الزمخشري : الكشاف ٣٣٣/٢
- (٥) ابن السراج : الأصول ٤١٩/١
- (٦) الرضي : شرح الكافية ٣٣٣/٢
- (٧) السابق : ٣٣٣/٢
- (٨) أبو حيان : البحر المحيط ٤٤٤/٥
- (٩) ابن هشام : المغنى ١٣٧
- (١٠) الرضي ضرح الكافية ٣٣٣/٢
- (١١) ابن هشام : المغنى ١٣٧
- (١٢) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٤٦٤/٢
- (١٣) الزمخشري : المفصل ٢٩،٣٠/٨ وابن يعيش ، شرح المفصل : ٢٩/٨ ، ٣٠
- (١٤) شرح الكافية : ٣٣٣/٢
- (١٥) الرضي : شرح الكافية ٣٣٣/٢ ، البغدادي : خزنة الأدب ١٠-٩-١٣
- (١٦) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٤٦٤/٢

*

* *

* * *

الدورة السابعة والخمسون

١٩٩٠م - ١٩٩١م

موضوعات الدورة :

١- فَعْلَة وَفَعْلَة .

٢- فُعْلَة .

٣- فَعُول .

* * *

* وافق مؤتمر المجمع المنعقد في فبراير ١٩٩١م على هذه الموضوعات وقد اعتمدنا في إثبات ذلك على كتاب
الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة - للأستاذ الدكتور محمد حسن عبد العزيز ص ص ١٤٧ - ١٥٩

درست اللجنة بعض صيغ الأفعال والأسماء، من جملة ما لا يكاد يُحصى في العربية، لطبيعتها المرنة التي تتميز بها على سائر اللغات .

ورجعت اللجنة في ذلك — بجانب كتب اللغة المختلفة — إلى بحوث المجمع وقراراته، التي عنى فيها بطرد القياس من بعض الصيغ؛ كزيادته في الأفعال (فَعَلْنَ) صيغة رابعة، لصيغ الثلاثي المزيد بحرف : و (تَمَفَّلَ) صيغة سادسة، لصيغ الثلاثي المزيد بحرفين .

وكإجازته — في الأسماء — قياسية الاشتقاق من أسماء الأعيان للحاجة العلمية . وإجازته للنحت في المصطلحات العلمية .

وإقراره قياسية أوزان لم يُقل بالقياس فيها، فصاغ وزن فعالة للدلالة على الحرفة، ووزن فُعال للدلالة على الداء، وفُعال أو فَعِل للدلالة على الصوت ... إلخ.

وقد اختارت اللجنة — من جملة ما درسته — أربع صيغ جديدة تصلح لطرد القياس عليها في المصطلحات العلمية ، هي :

الموضوع الأول :

فَعْلَةٌ (بفتح الفاء) وفِعْلَةٌ (بكسر الفاء)

تأتى صيغة فَعْلَةٌ (بفتح الفاء) لعدة استعمالات، منها : المصدر (رحم
رحمة) واسم المرة من الفعل الثلاثي المجرد (جال جَوْلَةٌ)، واسم الجنس (بلدة -
قرية) والعلم (طلحة - حمزة) .

كما أنها دارت مراراً في أسماء الأمراض على لسان أسلافنا كالخوارزمي
في كتابه مفاتيح العلوم ، وابن سينا في القانون ، والفارابي في ديوان الأدب ؛
فأوردوا : السَّعْفَةُ ، السَّكْتَةُ ، السلعة ، الشهوة الكلبيّة ، الشوصة ، الطَّرْفَةُ ، القَرْوَةُ ،
اللَّقْوَةُ ، بحّة الصوت ، البردة ، الدمعة ، الشجة ، النزلة ، البَثْرَةُ ، الحصبة ،
السحفة ، العَرْفَةُ ، القطرة ... الخ .

وجاء من تلك الصيغة في المعجم الموحد صيغ كثيرة، فذكر منها : بَثْرَةٌ ،
سلعة ، غيبة ، قرحة ، نقطة بالجلد ... الخ .

وتستخدم صيغة فِعْلَةٌ (بكسر الفاء) لعدة وجوه، منها : المصدر (حَجَّ حِجَّةٌ)
واسم الهيئة من الفعل الثلاثي المجرد (جلس جِلْسَةٌ الأمير) ومن غير الثلاثي
(احتشم حِشْمَةً) وبمعنى الجزء من الشيء (قطعة وفِلْدَةٌ) والجمع (إخوة وصِبيّة)
واسم الجنس (حِنْطَةٌ) والعلم (كِنْدَةٌ) .

وصيغة فِعْلَةٌ مثل فَعْلَةٌ سمى بها أسلافنا كثيراً من الأمراض، وهو ما ذكره
أيضا : الخوارزمي وابن سينا والفارابي، فأوردوا - مثلاً - : الخلفَةُ ، وإِكْلَةُ الرحم ،
الحِكَّةُ ، البِطْنَةُ ، البِلَّةُ ، الحَرِمَةُ ، القِرْفَةُ ، النَّفْخَةُ... الخ .

وجاء من تلك الصيغة في المعجم الطبي الموحد : إِبْرَةٌ ، إِبْطَةٌ ، بِنْيَةٌ ، حِدَّةٌ ... الخ .
وليس ذلك استقصاء لما جرى عليه استعمال الأسلاف على صيغتي فَعْلَةٌ
وفِعْلَةٌ في أسماء الأمراض والأدوية وإنما هي نظرات سريعة في بعض كتبهم .

وبعد أن استعرضت اللجنة هاتين الصيغتين وكثرة استخدام الأسلاف والمعاصرين عليهما في وضع مصطلحات الأمراض والأدوية رأّت ضرورة القياس عليهما ووضعت القرار التالي :

ابتغاء للتيسير في استخدام اللغة يجيز المجمع أن تكون صيغتا فَعلة وفِعلة قياسيَّتين فيما يحتاج إليه من معانٍ مستحدثة وبخاصة في مجال العلوم . *

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : صيغ أكثر من أن تُحصى في العربية .

الموضوع الثاني :

فُعْلَة

درست اللجنة صيغة فُعْلَة والمعاني التي تستخدم فيها، والتي بلغت عشرين وجهاً عند ابن القطاع، من أظهرها : الاسم (بُسْرَة) والصفة (حُرَّة) والمصدر (أَدْمَة) وبمعنى مفعول (لُعْنَة وَسْبَة) وأسماء الألوان (الحمراء والصفرة) والعيب (البُحْرَة) ... الخ .

كما درست اللجنة المعاني المنقولة لها والمقترح صوغها قياساً فيها مثل :

(أ) اسم جمع للطائفة المجتمعة من الشيء (الصَّبْرَة من الطعام) (والعُدْرَة من

الدابة) (والحزْمَة) (والكُثْبَة) (والجملة) (والكُدْسَة) (والرُّكْمَة) ... الخ .

(ب) ما يتوسط الشيء مثل : (الوُصْلَة) (الكلية) (الجِبَّة) (الصَّفَّة) ... الخ .

(ج) موضع الفعل في الأعضاء وغيرها، مثل :

(البُقْعَة) (النبْذَة) (العُدْوَة) (الرُّحْلَة) (البُهْرَة) ... الخ .

(د) الشيء القليل أو بقية الشيء :

(الغُرْفَة) (الجرْعَة) (النُّقْطَة) (الكُثْبَة) (الغدْرَة) ... الخ .

وقد يستعمل لفظ من تلك الألفاظ ويراد به معنيان أو أكثر من تلك المعاني،

كالْكُثْبَة، التي تعنى الطائفة المجتمعة من التراب أو الطعام، وتعنى أيضاً

القليل من الماء واللبن أو ما بقى منهما في الإناء . وقد تدارست اللجنة ذلك

وانتهت إلى القرار التالي :

يجاز استعمال فُعْلَة اسماً للطائفة المجتمعة من الشيء ، ولما يتوسط

الشيء ، ولموضع الفعل ، وللشيء القليل ، لورودها في كلام العرب

كثيراً في هذه المعاني، ولتيسير المصطلح العلمي .

الموضوع الثالث : *

فَعُول

درست اللجنة صيغة فَعُول، والمعاني التي وردت فيها، فقد وردت اسماً نحو وقود، وصفة نحو ضرُوب، ومصدرًا نحو دُلُوع ... الخ .

وقد لاحظت اللجنة أن كثيراً من أمثلتها الاسمية منقول عن الوصفية، فقولهم: جنوب وحرُور وسمُوم، كانت صفات في أكثر كلام العرب .

كما لاحظت اللجنة استعمالها اسماً بمعنى المفعول في الأدوية مثل : سَفُوف ، وذرُور ، رَقُوع ، لدود ، غرُور ، وجُور ، مَضُوع ، دِلُوك ، سَنُون ، قرُور ... الخ.

وقد كثرت أسماء الأدوية على تلك الصيغة عند الخوارزمي في مفاتيح العلوم وابن سينا في القانون.

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

تقترح اللجنة إجازة استعمال فعول بفتح الفاء اسماً قياسياً للدلالة على الدواء ونحوه ، لكثرة ورودها في كلام العرب ولمجيء كثير من أسماء الأدوية عليها قديماً وحديثاً وللحاجة إليها في المصطلحات العلمية .

* وافق عليه المؤتمر المعقد في فبراير ١٩٩٩م - وتلك هي الصيغة التي أقرها المؤتمر .

* إجاز استعمال (فَعُول) بفتح الفاء اسماً للدواء ونحوه لورودها في كلام العرب . صرَّح بذلك سيوييه والأخفش وثلث ، ولأن أكثر أسماء الأدوية عليها - صرَّح بذلك الخوارزمي ، وللحاجة إليها في المصطلحات العلمية) . (الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة - د. محمد حسن عبد العزيز ص ١٤٧ - ١٥٩) .

* وافق المؤتمر المنعقد في فبراير ١٩٩١م على الموضوع وعلى الفرار السابق والمثبت بعد التغيير الذي رآه المؤتمر .

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان : صيغة فعول اسماً لما يتعاطى من دواء ونحوه

صيف أكثر من أن تحصي في العربية *

تتميز العربية بصيغ في الأفعال والأسماء أكثر من أن تحصى، وعنى المجمع من قديم بطرد القياس في كثير من صيغها لتلبى حاجة المصطلحات العلمية والغربية في نقلها إلى العربية ، وهي تُعد في كل علم غربي بعشرات الآلاف، ومهما تكن كثرتها في تلك العلوم فإن العربية تستطيع استيعابها — أو استيعاب أكثرها على الأقل — لطبيعتها المرنة التي تتفوق بها على جميع اللغات . ويكفى أن نرجع في بيان ذلك إلى صيغ الفعل فسنجد أن للثلاثي منه ستّ صيغ هي : فعل يفعل — فعل

يفعل — فعل يفعله — فعل يفعل — فعل يفعل — فعل يفعل — فعل يفعل ثلاث صيغ : أفعل — فعّل — فاعل — وزاد المجمع صيغة فعّلن وللمزيد منه بحرفين خمس صيغ : انفعّل — افتعل — تفاعل — تفعلّ — افعلّ وزاد المجمع صيغة تمفعّل وللمزيد منه بثلاثة أحرف أربع صيغ : استفعل — افعوّعّل — افعوّل — افعلّ ، واستدركت عليها خمس صيغ، هي : افوتّعّل — افعيّل — افعوّل — افعنّلى — افعنّلل.

والرباعي المجرد إما مضعف مثل زلزل — سلسل — قلقل وإما غير مضعف مثل بعثر — دحرج، وللمزيد بحرف منه صيغة تفعلّل، وللمزيد منه بحرفين أربع صيغ هي : افعنّلل — افعلّل — افعلّل — افعلنّلل، وألحق بالرباعي المجرد ستّ صيغ هي : فوعل مثل حوّل — فعّل مثل جلبّب — فعول مثل جدول فيعمل مثل شيطان — فعّنل مثل قلنس — فعّلى مثل قلسى، وزيدت على هذه الصيغ فعيل مثل شريف — فنعل مثل سنبل ، وكذلك صيغ هفعل — سفعل — مفعّل — فهعل — فعهل — فعلم — فعّلن — فعّلس — فعّفّل . وألحق بالرباعي المزيد بحرف خمسُ صيغ هي: تفعلّل — تمفعّل — تفوّعل — تقيّعل — تعقّلت مثل تعرّت . وألحق بالرباعي المزيد بحرفين أربع صيغ هي : افعنّلل مثل افعتسس — افعنّلى مثل اسلققى (نام على ظهره) — افوّنعل مثل احوّنصل — افعنّا مثل احبّنطأ (غضب بشدة) .

وهذه نحو ستين صيغة للفعل في العربية وهي تدل - بوضوح - على اتساع مرونتها في استخدام صيغ الأفعال ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن كثيرا من الأفعال يستخدم بمعان كثيرة أدركنا مدى قابلية العربية لاستخدام صيغ الفعل في دلالات شتى تسبق فيها اللغات جميعاً .

والمرونة في الأسماء أكثر سعة من المرونة في الأفعال، والمشتقات السبعة معروفة : اسم الفاعل وإخوته، وبجانبها الاشتقاق الصغير الدائر بين الأفعال وتلك المشتقات السبعة ، فالفعل الماضي يشتق منه المضارع واسم الفاعل وأخواته، وأجاز المجمع قياسية الاشتقاق من أسماء الأعيان للحاجة العلمية، واكتشف ابن جني الاشتقاق الكبير في اللغة بتغيير الحروف وتقليبها في الكلمة، وضرب لذلك مثلا كلمة قول وتغيراتها إلى : قلو - وقل - ولق - لقو - لوق ، وقال إن هذه الصيغ الست بصورها وتقاليبها المختلفة تدل في اللغة على الخفة والحركة. وبجانب ذلك الاشتقاق الأكبر وهو أخذ كلمة من أخرى مع التبديل في بعض الحروف مثل : " نَقَبَ - نَقَرَ - نَعَقَ - نَهَقَ " ويدخل في هذا الاشتقاق النحت من كلمتين أو أكثر مثل عبشمى في عبد شمس - وحوقل في " لا حول ولا قوة إلا بالله " . وأجاز المجمع هذا النحت في المصطلحات العلمية .

وإذا تصفحنا المصادر وجدنا القياسي منها يزيد عن خمس وعشرين صيغة، بينما يبلغ السماعي منها نحو خمسين صيغة بالإضافة إلى المصادر الميمية والصناعية وأسماء المرة والهيئة . وتبلغ الجموع القياسية أكثر من أربعين جمعا بينما تبلغ السماعية منها نحو ثلاثين جمعا . أما صيغ الاسم فقد عدد الزبيدي منها في كتابه الاستدراك والفارابي في كتابه ديوان الأدب والسيوطي في كتابه المزهرة نحو أربعمائة وخمسين صيغة . وأنا أعرض صيغتين فقط من صيغ هذه الأسماء لأدل بوضوح على صلاحية استعمالهما في الاصطلاحات العلمية وهما صيغتا فعلة، وفَعلة بل أيضا صلاحية التوسع في هذا الاستخدام لخفتها على الألسنة ، ولعل ذلك ما جعل الأسلاف والمعاصرين جميعا يستخدمونها في أسماء بعض الأمراض على نحو ما سيتضح من البيان التالي .

صيغة فعلة

تأتى صيغة فعلة بعدة استعمالات ، وحسبنا أن نذكر استعمالاتها الأساسية ،
إذ تأتى :

١- مصدرا في مثل رَحِمَ رَحْمَةً - حار حَيْزَةً - غار غَيْرَةً - خشى خَشْيَةً -
هاب هَيْبَةً - كثر كَثْرَةً - عبر (دمع) عِبْرَةً - فجأه فَجْأَةً - دفعه دَفْعَةً - رقد
رَقَدَةً - غفل غَفْلَةً .

٢- واسم مرة من الفعل الثلاثي المجرد بزيادة تاء على المصدر قياسا مطردا مثل
جال جَوْلَةً - سجد سجْدَةً - زل زَلَّةً - هفا هَفْوَةً - دَقَّ دَقَّةً - رماه رَمِيَةً -
هدأ هَدَأَةً - وثب وثْبَةً - طعنه طَعْنَةً - رقص رَقْصَةً - ونى وَنْيَةً .

٣- وجمعا شذوذاً إذ حكى سيبويه في الكتاب أنه سُمِعَ عن العرب : ثلاثة رَجَلَةٌ أى
ثلاثة رجال .

٤- واسم جنس وهو كثير مثل : بلدة - قرية - زهرة - روضة - صخرة - ليلة
- دولة - شَمْعَةٌ نَخْلَةٌ - زوجة .

٥- وعِلْمًا مثل : طَلْحَةٌ - حَمْزَةٌ - خَوْلَةٌ - عِبْلَةٌ - غَزَةٌ - بَرْقَةٌ - نَهْلَةٌ - رَنْدَةٌ
- الكعبة - طَيِّبَةٌ (مدينة الرسول ﷺ) .

ودارت فعلا مرارا على لسان أسلافنا في أسماء الأمراض، فمن ذلك ما جاء على
لسان الخوارزمي في كتابه " مفاتيح العلوم " من مثل :

١- السَّعْفَةُ : قروح في الرأس والوجه قد تكون يابسة وقد تكون رطبة يسيل منها
صديد . ذكرها الفارابي في كتابه ديوان الأدب وكذلك ابن سينا وقال بثور
متفرحة .

٢- السَّكْنَةُ : النوم دون أي شعور بشيء ، وهى عند ابن سينا .

٣- السَّلْعَةُ : زيادة تحدث في الجسد بلا ألم، وقد تكون صغيرة مثل الحمصة وقد
تكون كبيرة .

- ٤- الشَّهْوَةُ الكَلْبِيَّةُ : دوام جوع الإنسان ، ثم أكله ويثقل عليه ، فيقيئه .
- ٥- الشَّوْصَةُ : ريح تتعقد في الأضلاع ، وهي عند ابن سينا .
- ٦- الطَّرْفَةُ : حدوث نقطة حمراء في العين من ضربة أو غيرها وهي عند ابن سينا .
- ٧- القَرْوَةُ : أن تعظم جلدة البيضتين لنزول بعض الأمعاء أو الثَّرْبُ فيها .
- ٨- اللَّقْوَةُ : أن يتعَوَّج وجه الإنسان ولا يقدر على تغميض عينيه ، وهي عند الفارابي ، ويعرّفها ابن سينا بقوله : علة آلية في الوجه يجذب إليها شق من الوجه إلى جهة غير طبيعية فتتغير هيئته الطبيعية .
- ٩- النَّمْلَةُ مفرد النمل ، وهو بثور صغار مع ورم قليل وحكة وحرقة وحرارة في اللمس تسرع إلى التفرح ، ذكره ابن سينا والفارابي في ديوان الأدب وقال : قروح تخرج في الجنب .
- ١٠- لَهَيْضَةٌ : مَغْسٌ وكرب يحدث بعدهما قيئ . وذكرها ابن سينا والفارابي ، وهي انطلاق البطن .
- ومما أضافه ابن سينا إلى هذه الأمراض :
- ١- بَحَّةُ الصوت وهي خشونته .
- ٢- البَرْدَةُ : رطوبة تغلظ وتتحجّر في باطن الجفن وتشبه البرد .
- ٣- الدَّمْعَةُ : علة في العين تجعلها دائما مائية وربما سالت منها دمعة .
- ٤- الرَّعْشَةُ وأصنافها وعلاجاتها .
- ٥- الشَّجَّةُ : واحد شجاج الرأس وقطع جلدها .
- ٦ ، ٧ ، ٨ - السَّقْطَةُ - الصَّدْمَةُ - الضربة : ما يكون قد أصاب الجسم من صدمة بحجر أو حائط أو أصاب الكبد والأحشاء من سقطة أو ضربة .
- ٩- النَّزْلَةُ : زكام ووجع في الحلق .
- ١٠- النَّفْخَةُ : نفخة البطن .

ومما نقرؤه في ديوان الأدب للفارابي :

- ١- البثرة : واحدة البثر من الحبوب التي تطفح على الجلد .
 - ٢- الحصبة : الحمى الطفحية المُعدية المعروفة .
 - ٣- السحفة : الشحمة التي على الظهر .
 - ٤- الشأفة : قرحة تخرج بالقدم ، ومن أمثال العرب : استأصل الله شأفته .
 - ٥- العرقة : قرحة تخرج بالكف .
 - ٦- غضبة واحدة : يقال أصبح جلده غضبة واحدة إذا غطاه الجدري بأجمعه .
 - ٧- الغرسة : قرحة في العنق تفرسها أى تدقها .
 - ٨- القطرة : واحدة القطر من دواء العيون .
- وليست هذه دراسة استقصائية لما جاء عند الأسلاف من استخدام صيغة فعلة في علم الطب وأمراضه وأدوائه، إنما هي نظرات طائفة في ثلاثة من كتبهم، وأضيف إليها من المعجم الطبي الموحد المصطلحات التالية :

- ١- بثرة : pimple
- ٢- سلعة : struma تضخم الغدة الدرقية .
- ٣- غيبة : trance
- ٤- قرحة : ulcer
- ٥- نفطة بالجلد : blister
- ٦- نكسة : recrudescence
- ٧- نوبة مرضية : seizure
- ٨- الحصبة : measles
- ٩- وعكة : ailment

صيغة فعلة

تستخدم صيغة فعلة فيما يلي من الوجوه :

١- مصدرا مثل : حج حِجَّة — ذل ذِلَّة — رحل رِحْلَة — عف عِفَّة — غلظ غِلْظَة — فطن فِطْنَة — قل قَلَة .

٢- واسم هيئة من الفعل الثلاثي المجرد بزيادة تاء مصدره وكسر أوله، وهي قاعدة مطردة مثل : جلسة — قعدة — مشية — لبسة — منحة — رعدة — خلطة — بغضة — فتنة — شدة .

وقد يشتق اسم الهيئة من غير الفعل الثلاثي مثل الحشمة من الاحتشام — الخبرة من الاختبار ، الخمرة من الاختمار — العبرة من الاعتبار — العشرة من المعاشرة — القنية من الاقتناء — المحنة من الامتحان — النقبة من الانتقاب — الهجرة من المهاجرة ، وفي ذلك تيسير لاستعمال فعله للحاجة قياسا على ما سمع عن العرب .

٣- وبمعنى الجزء من الشيء مثل : قطعة — فلذة — شطرة — فلقة — فرقة — كسفة — فصيلة — جذوة (من النار) .

٤- وجمعا مثل : إخوة — ثيرة جمع ثور — صبية — فتية — غلمة .

٥- واسم جنس مثل : حنطة — سلعة — فضة — ذمة — حلية — بذلة — نحلة — قصبة — ضفة — كسوة — شراكة (ويكثر ذلك جدا في اللغة) .

٦- وعلماء مثل : كندة — دجلة — رجلة (بقلة) — الجيزة — الحيرة — السكة : حديدة المحراث — الكلة : الستر الرقيق — الملة : الدين — اللمة : ما ألم من الشعر بالمنكب — السنة من الأسنان — الربذة : صوفة يُطلَى بها القطران — الفرصة : القطعة من القطن وغيره تتمسح بها المرأة في الحيض .

وصيغة فعلة مثل صيغة فعلةسمى بها أسلافنا كثيرا من الأمراض، فمن ذلك ما ذكره الخوارزمي في كتابه " مفاتيح العلوم " من مثل : الخلفة : فيها لا يمكث الطعام

فسي البطن المكث المعتاد ، ويخرج سريعا وهو بحالة لم يتغير ، مع لدغ ووجع في البطن واختلاف صديدي .

ومما ذكره ابن سينا من الأمراض في كتابه القانون ما يلي :

- ١- إكلّة الرحم : أكال فيه واحتكاك .
 - ٢- الحكة : ألم في الجلد ينشأ عنه كثرة الحكّ .
 - ٣- القنينة : اصفرار الوجه بسبب الاستسقاء .
- ومما ورد ذكره في ديوان الأدب للفارابي من الأمراض والأدواء .
- ١- البطنة : امتلاء البطن من الطعام .
 - ٢- البيلة : الشفاء من المرض .
 - ٣- البيلة : من البول .
 - ٤- الحرمة : الغلّة وشدة الشهوة .
 - ٥- الحمية : الامتناع عما يضر المريض من طعام أو شراب .
 - ٦- العقة : الشعر على المولود .
 - ٧- القرقة : قشر يجعل في الدواء .
 - ٨- الفضّة : البكارة ودمها وفضّتها .
 - ٩- القنة : ضرب من الأدوية .
 - ١٠- كفة اللثة : ما انحدر منها .
 - ١١- مدّة الجرح : غثيته : ما فيه من مدة وقیح ولحم ميت .
 - ١٢- النفخة : انتفاخ البطن .

وأیضا ليست هذه دراسة استقصائية لما قاس الأسلاف على صيغة فعلة في أسماء الأمراض والأدوية، إنما هي نظرات سريعة في بعض كتبهم، وأذكر طائفة من هذه الأسماء بصيغة فعلة في المعجم الطبي الموحد، وفيما يلي بيانها :

- ١- إبرة needle
- ٢- إبطة undercut (لعلها قطع جزء من الإبط)

بنية	structure	٣- بنية
بيلة	uria	٤- بيلة
جبلية	protoplasm	٥- جبلية (المادة الحية الأساسية في الخلايا)
جبية	pouch	٦- جبية (جراب أو تجعيدة تحت العين)
حدة	acuity	٧- حدة
خزعة	biopsy	٨- خزعة (استئصال نسيج من الجسد)
رعدة	rigor	٩- رعدة
شدة	intensity	١٠- شدة
صمة	embolus	١١- صمة (سدادة في وعاء دموى)
غرسة	implant	١٢- غرسة (نسيجة حية مزروعة)
فقرة	vertebra	١٣- فقرة (فقرة من فقار سلسلة الظهر)
فلعة	slit	١٤- فلعة
قشرة	cortex	١٥- قشرة
كيسة	cyst	١٦- كيسة

وبعد هذا الاستعراض لصيغتي فعلة وفعلة وكثرة قياس الأسلاف والمعاصرين عليهما في وضع مصطلحات الأمراض والأدوية حرى بالمجمع أن يجيز القياس عليهما لا في مصطلحات الطب والصيدلة فحسب، بل أيضا في مصطلحات الغلوم المختلفة ، بحيث يضع القرار التالي :

ابتغاء للتيسير في وضع المصطلحات العلمية يجيز المجمع أن تصاغ — من صيغتي — فعلة بفتح الفاء وفعلة بكسرها — صياغة قياسية مطردة .

*

* *

* * *

من معاني فُعلة *

كان من أهداف المجمع منذ إنشائه إطلاق القياس في اللغة ليشمل ما قيس وما لم يقس من قبل، وكان من مذهبه إلى هذا أن يخفف من القيود التي وضعها النحاة واللغويون، وأن يستعين ببعض الصيغ على أداء مدلولات خاصة، وقد أنجز المجمع بعض ما هدف إليه فأقر قياسية أوزان لم يقل بالقياس فيها، فصاغ اسم الآلة على وزن مِفْعَل ومفعال ومِفْعَلَة، ووزن فِعالة للدلالة على الحرفة، ووزن فُعال للدلالة على الداء وفُعال أو فَعِيل للدلالة على الصوت .. الخ وقال بقياسية أفعال المطاوعة، وبقياسية تعدية الفعل الثلاثي بالهمزة أو التضعيف .. الخ ولم يكن ذلك مُسَلِّماً به من قبل على إطلاقه .^(١)

ومع ذلك فكان بعض المجمعين يطمع في أكثر من إطلاق القياس وتخفيف القيود، فقد دعا الدكتور أحمد عمار إلى إحياء الصيغ المهمة أو المهجورة ، وفي ذلك يقول: "إننا نقتصر في صوغ مصطلحاتنا على استعمال الصيغ المألوفة المتداولة وهي نزر يسير بالقياس إلى الصيغ المهجورة "

ويقول في علاج هذه العلة - كما سماها - : " والعلاج في نفص غبار الإهمال عن صيغنا الاشتقاقية المهجورة ، وتهيئتها للاستعمال في الاصطلاح العلمي، والسبيل إلى ذلك هو استعراض جميع صيغ المشتقات التي حوتها المعاجم ، واستقراء السمة المعنوية المشتركة الغالبة على كل صيغة ثم إفراد كل صيغة لما تلائمها من معنى ^(٢) ".

وقد بذل المجمع جهداً مشكوراً كاد يستوفى به البحث في الصيغ المألوفة المتداولة ، وأجاز القياس عليها بإطلاق أو عند الحاجة .

وهذا البحث الذي أقدمه اليوم إلى لجنة الأصول يستهدى مذهب المجمع ويستجيب لدعوته ، ويستكمل خطته ، فيعرض صيغة من تلك الصيغ التي يستشعر

* بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز - الحبير بالمجمع .

حاجة العلماء والمُعَرِّبين إليها في معان غير مشهورة لها في كتب الصرف وبهيئتها لاستعمالهم حين يصطلحون أو يعربون .

الصيغة والمعنى

الصيغة الواحدة قد يتعدد معناها الصرفي فصيغة (فاعل) مثلا تدل على المشاركة ، والتكثير ، ونسبة الفعل إلى الفاعل ، كما أن المعنى قد تتعدد الصيغ التي تدل عليه ، فالمشاركة مثلا يُدل عليها بصيغة فاعل وتفاعل وافتعل نحو خاصم وتخاصم واختصم .

والأصل في نسبة معنى معين إلى صيغة معينة — هو كما حدده سيبويه — في تقارب معاني عدد من الأمثلة في بناء معين . (٣)

وقد اختلف النحاة في جعل ذلك قياسا أو سماعيا ، وهو خلاف طويل متشعب يغنى عنه في هذا المقام أن المجمع قد أثر القياس في كثير من الصيغ التي درسها ، وقيل في تفسير القياس إنه الحمل على الوارد الكثير ، والكثرة قد تكون بمثال واحد إذا لم يسمع غيره في بابه . (٤)

والذي نراه في هذا أنه إذا وردت أمثلة كثيرة لصيغة من الصيغ في معنى من المعاني كان ذلك دليلا على أنه يسوغ لنا أن نبني على مثال هذه الصيغة لإفادة هذا المعنى ، وإن لم نسمع اللفظ بعينه ، وبهذا يفتح باب الوضع في المصطلحات العلمية بخاصة ، لاستعمال هذه الصيغ في هذه المعاني .

معاني فُعْلة :

نسب الصرفيون إلى فُعْلة عدة معان بلغت عشرين وجها عند ابن القطاع من أظهرها أنها تكون اسما نحو : بُسْرة ونَعْتا نحو : حُرّة ومصدرا نحو أَدْمَة... وبمعني المفعول نحو : لُعْنة وسُبّة ، وتكون اسما للألوان نحو : الحُمْرة والصفرة ، وتكون للعيوب نحو البُجْرة... وتكون اسما لما له أول وآخر نحو الخُطْبة . واسما من افتعل كالعُمْرة ... الخ (٥)

ومن المعاني التي اقترح على اللجنة الموقرة اتخاذ قرار بجواز استعمالها

(أ) الطائفة المجتمعة من الشيء (اسم جمع) .

الصبرة من الطعام : كتلة بلا وزن ولا كيل .

العُدرة من الدابة : الشعر الذي يقبض عليه الراكب عند ركوبه .

الحُزْمة : ما جمع وشد من ثياب وغيرها . ويقال حزمة من قصب .

الكُثْبَة : من التراب والطعام وغيره .

الجُمْلَة : هي الجماعة من كل شيء .

الصُّوْبَة : كل مجتمع أو من الطعام .

الكدسة : الجماعة من الطعام أو الشجر أو الرمل .

الركمة : الطين المجموع .

الحدرة : من الإبل : القطعة من الإبل نحو الثلاثين

الثبرة : الصبرة من الطعام .

العصبة : من الرجال : العشرة إلى الأربعين .

السرية : جماعة الطير والظباء والحرر ونحوها .

الشعبة : الطائفة من الشيء .

الزمرة : الجماعة من الناس .

الجمزة : كتلة من تمر ونحوه .

الزجلة : الجماعة من الناس .

الخصلة : لفيفة من شعر .

البهمة : الجماعة من الفرسان .

الثكنة : جماعة الطير .

الصبية : الجماعة من الناس، ومن المعز ما بين العشر إلى الأربعين .

الكبة : جماعة من الخيل .

الكتلة : ما جمع من التمر والطين وغيره .

- الصرمة : ما بين العشرة إلى الأربعين من الإبل .
- الجشة : الجماعة من الناس .
- الثلة : الجماعة من الناس .
- الجمة : الجماعة من الناس .
- الثنة : الشعيرات المدليات في مؤخر الرسح من الدابة .
- القبضة : من الطعان ما حملته كفاك .
- الكومة : من التراب .
- الجنوة : الحجارة المجتمعة .
- قبضة : ما قبضت عليه من شئ .
- لمة : الجماعة من الناس .
- القمزة : كتلة من تمر، ويقال : قمزة من حصي .
- الندهة : من صامت أو ماشية وهي العشرون من الإبل ونحو ذلك . ومن الصامت ألف .
- الحدرة : من الإبل : القطعة من الإبل نحو الثلاثين .
- الزبرة للأسد : مجتمع شعر قفاه .
- ومن هذه الأمثلة نتبين أن كثيرا منها اسم جمع، وهذا أيضا ما فهمناه من كلام أبي حيان : نص على أن فُعْلَةٌ تجئ اسم جمع، ومثل لها بصحبة .^(٦)
- (ب) ما يتوسط الشيء .
- الوُصْلَةُ : ما يوصل به بين شيئين .
- الكلية : من المزايدة رقعة مستديرة تخرز عليها العروة .
- الجبة : موصل الوظيف في الذراع .
- الصفة : في الرجل : الأدم التي تضم العرقوتين من أعلاها .
- الرقعة : ما يرقع به الثوب والأديم .
- الرؤبة : القطعة التي يرأب بها الإناء إذا انصدع .

- اللحمة : ما سُدى به بين سدى الثوب، والقراية .
- الحبكة : القدة التي تضم الرأس إلى الغراضيف .
- الشبكة : النسب والقراية .
- الشجنة : الغصن المشتبك .
- السهمة : القراية .
- الشعبة : ما بين القرنين والغصنين . وهي الرؤبة أى القطعة التى يشعب أى يرأب بها الإناء .
- (جـ) موضع الفعل في الأعضاء وغيرها .
- البقعة : من الأرض .
- النبذة : الناحية .
- العدوة : المكان المرتفع، وقيل جانب الوادى .
- الرحلة : الوجه الذي تريده في رحلتك .
- الحدوة : الناحية .
- السرية : المذهب والطريقة .
- البهرة : وسط الوادى ومعظمه .
- الثغرة : نقرة النحر بين الترقوتين .
- الجفرة : سعة في الأرض مستديرة .
- الثجرة : الوهدة، ومعظم الوادى ومجتمع أعلى الحشا أو وسطه .
- الكنة : الظلة من ظلل الدار .
- القلة : أعلى الجبل .
- العصرة : الملجأ .
- النقرة : حفرة في الأرض غير كبيرة .
- فرضة النهر : ثلمته التي يستقى منها ، وهي فرضة الدواة وفرضة الباب .
- النقطة : يقال : رأس الخط النقطة .

الخشعة : أكمة متواضعة .

القطعة : من الأرض إذا كانت مغروزة .

اللمعة : الموضع الذي لا يصيبه الماء في الغسل أو الوضوء من الجسد .

الجحفة : ميقات أهل الشام في الإحرام .

الثلمة : للحائط وغيره موضع الظلم .

الحفنة : الحفرة .

الجدة : ساحل البحر بقرب مكة، وجدة النهر ما قرب من الأرض منه .

الطرة : الجانب يقال خذ طرره أي جوانبه .

الصفة : الموضع المظلل من الدار أو المسجد أو غيرهما (٦)

وفي هذه الصيغة يقول الرضى : وقد جاء الفعل .. لموضع الفعل في

الأعضاء كثيرا نحو : القطعة لموضع القطع ، وكذا الجذمة والصلعة والنزعة " (٧)

(د) الشيء القليل أو بقية الشيء .

الغرفة : القليل من الماء والشراب .

النزفة : القليل من الماء والشراب .

الجرعة : القليل من الماء والشراب .

الندفة : القليل من اللبن .

النطفة : الماء الصافى قل أو كثر، وماء قليل يبقى في الدلو أو القربة .

الصبة : البقية من الماء واللبن كالصباة .

الكتبة : القليل من الماء واللبن .

العفة : بقية اللبن مثل العفافة .

العقبة : شئ من المرق يرده مستعير القدر إذا رده .

الغدره : شعر قليل .

النجبة : الجرعة .

الغمجة : الجرعة .

الركحة : البقية من الثريد تبقى في الجفنة .

القدحة : اعطنى قدحة من مرقتك أي غرفة .

الدفعة : أصابتهم دفعة من مطر أي قطعة .

الشبعة : عنده شبعة من طعام أي قدر ما يشبع مرة .

البلغة : ما يتبلغ به من العيش .

السلفة : ما يتعجله الرجل قبل الغداء .

الغفة : البلغة من العيش .

وفي هذا المعنى يقول الرضي : ويكون الفعل — بضم الفاء وسكون العين — للفضلة أيضا كالقلفة والغرلة " (٨) .

هذا وقد يستعمل لفظ من هذه الألفاظ ويراد به معنيان أو أكثر من تلك المعاني فالكثبة مثلا تعنى الطائفة المجتمعة من التراب أو الطعام وتعنى أيضا القليل من الماء واللبن أو ما بقى منهما في الإناء، والثجرة الوهدة أو معظم الوادى وهي أيضا مجتمع أعلى الحشا أو وسطه .

وأخيرا أقدم إلى لجنة الأصول المقترح الآتي : " يجاز استعمال فعلة اسما للطائفة المجتمعة من الشيء، ولما يتوسط الشيء، ولموضع الفعل، وللشيء القليل، لورودها في كلام العرب كثيرا في هذه المعاني ولتيسير المصطلح العلمي " .

المراجع

- (١) انظر : المجمع في ثلاثين عاما ص ٤٣،٥٥ .
- (٢) البحوث والمحاضرات دورة ٢٧ ص ٥٣ .
- (٣) الكتاب لسبويه : ١٥-١٢/٤ .
- (٤) شرح الشافعية للرضي ٨٤/١ ، ٨٥ : حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردى للشافعية ص ٤٥ .
- : مجلة المجمع جـ ١ ص ٢٠٦ - ٢١١، وانظر الخصائص لابن جنى ١٠/١ .
- (٥) انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع (تحقيق د. أحمد محمد عبد الدايم) مخطوط بكلية دار العلوم، ص ٢٥٥،٢٥٦ .
- ارتشاف الضرب لأبى حيان ٧٣/١ .
- شرح الشافعية للرضي ١٦٠،١٦٢/١ .
- (٦) انظر في الأمثلة السابقة :
- ديوان الأدب للفارابي ١٦١/١-١٧٥، ٢٣/٢-٢٨، ٣١٩/٢-٣٢٢ .
- أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٤٣٤ - ٤٣٧ .
- إصلاح المنطق لابن السكيت ص ١١٣ - ١١٨ .
- فقه اللغة للثعالبي ص ٢٢٥ - ٢٢٨ .
- المخصص لابن سيده ٩١/١٥ - ٩٤ .
- والقاموس المحيط في موادها .
- (٧) شرح الشافعية للرضي ١٦١/١ .
- (٨) شرح الشافعية للرضي ١٦١/١ .

*

*

*

*

*

*

صيغة فَعُول اسماً لما يتعاطى من دواء ونحوه *

تجئ صيغة فَعُول اسماً نحو : وَقُود، وصفة نحو : ضَرُوب، و مصدرأ نحو : وَلُوع ^(١) وهى في الوصف كثيرة وفي الاسم قليلة .
ويبدو أن كثيراً من أمثلتها الاسمية منقول عن الوصفية، فقولهم : جَنُوب
وَحَرُور و سَمُوم وقَبُول ودَبُور كانت صفات في أكثر كلام العرب، يقول ابن سيده :
سمعناهم يقولون . هذه ريح دبور، وريح سموم، وريح جنوب، وتجعل اسماً وذلك
قليل ... " (٢)

ومن أمثلة استعمالها اسماً بمعنى المفعول في الأدوية :

- سَقُوف : ما يسف من دواء ونحوه .
- ذُرُور : ما يذر في العين ونحوها .
- رَقُوع : ما يوضع على الجرح يقطع به الدم .
- لُدُود : ما يصب من الأدوية في أحد شقى الفم .
- غُرُور : ما يَتَغَرَّغَر به من الأدوية .
- وَجُور : الدواء يُوَجَّر (أي يُصَب) في الفم .
- نَقُوع : دواء ينقع من الليل .
- مَضُوع : ما يمضغ من دواء ونحوه .
- مَرُوخ : ما يدهن به البدن من دهن وغيره .
- سَعُوط : دواء يوضع في الأنف .
- لَعُوق : دواء يعطى في الفم بالمعلقة .
- وَشُوع : الدواء يصب في الفم .
- نَشُوق : كل دواء ينشق مما له حرارة أو يدنى من الفم ليجد ريحه وحره .
- غَسُول : ما يغتسل به من دواء أو طيب .

* : حدث للدكتور محمد حسن عبد العزيز - الخبير بالمجمع .

- نضوح : دواء أو طيب يصب في أي موضع من الفم .
 نضوخ : ما يرش على البدن من دواء أو طيب .
 دلوک : ما يدلک به البدن من دواء أو طيب .
 نطول : الماء المطبوخ بالأدوية يصب على رأس العليل قليلاً قليلاً .
 سنون : دواء ينقى الأسنان ويشد اللثة ويطيب النكهة .
 عقول : دواء يمسك البطن .
 قيوء : دواء يشرب للقيء .
 برود : ماء يصب على البدن ليبرد .
 ربوب : عصارة نبات أو نحوه يتداوى بها .
 سكوب : ما يسكب على رأس المريض من دواء .

ومن أمثلة استعمالها اسما في غير الدواء :

- فطور : لما يفطر به .
 سحور : لما يتسحر به .
 وضوء : لما يتوضأ به .
 سخون : للمرق الساخن .
 نقوب : لما تشعل به النار .
 سجور : لما يسجر به التتور من وقود .
 مشوش : ما يمسح به اليد من منديل ونحوه .
 خلوق : للطيب .
 حنوط : لما يخلط من الطيب لأكفان الموتى وأجسامهم خاصة .
 فتوت : ما يكسر من خبز أو تمر .
 قرور : الماء البارد يغتسل به (٣)

وقد انتشر استعمال هذه الصيغة بين الأطباء والصيادلة ، يقول الخوارزمي في (مفاتيح العلوم) : وأسماء الأدوية أكثرها على فَعول بفتح الفاء كالغسولات والنطولات والسكوبات والوجورات والسعوطات واللدودات واللعوقات " (٤) .

وقد رجعت إلى ابن سينا في قانونه فوجدته يستعمل بعض هذه الألفاظ (٥) وقد استعمل بعضها الدكتور محمد شرف في معجمه ومن ذلك :

Sternutatory	سعوط	Styptic	رقوء
Depilatory	جموش	Linctus	لعوق
Emetic	قيوء	Powder	سفوف
Dentifrice	سنون	Embrocation	دلوك
Lation	غسول	Draught	وجور

صيغة فَعول بين القياس والسماع :

أولا : في الوصف

تجى فَعول للمبالغة قياسا عند جمهور البصريين إذا صيغت من الفعل الثلاثي المتعدي دون اللازم، فيقال (غفور) من (غفر) وتجى صفة مشبهة قياسا من فعل لازم، والغالب صوغها من فَعْل مثل (طهور) من (طَهَّر) (٦) .

ثانيا : في المصدرية والاسمية

قال سيبويه : هذا باب ما جاء من المصادر على فَعول، وذلك قولك : توضأت وضوءا حسنا ، وأولعت به ولوعا ، وسمعنا من العرب من يقول . وقَدتِ النار وقودا عاليا ، وقبله قَبولا ، والوقود أكثر ، والوقود الحطب " (٧) .

ونقل الرضی هذه الأمثلة عن سيبويه وأضاف إليها تطهر، طهورا بأن " فَعول " مصدرا ، لم يأت منه إلا هذه الخمسة الأحرف . (٨) .

ويجئ فعول اسما مثل الوضوء للماء الذي يتوضأ به، والفطور والسحور لما يفطر عليه ويتسحر به .. إلى غير ذلك مما ذكرناه آنفا .

واللغويون مختلفون في صيغة المصدر والاسم ، فبعضهم لا يفصل بين وزن المصدر والاسم، فالوضوء بفتح الفاء للمصدر والاسم معا، وبعضهم يجعل الوضوء بالضم للمصدر وبالفتح للاسم . (٩)

ذكر الأخفش في قوله تعالى ﴿ وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ أن الوقود بالفتح الحطب ، والوقود بالضم الانتقاد، وهو الفعل، مثل ذلك الوضوء وهو الماء والوضوء وهو الفعل " ثم قال : وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد، يقال الوقود والوقود ، يجوز أن يعنى بهما الحطب والفعل " (١٠)

غير أن أبا عمرو ينكر الوضوء بالضم، قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو: ما الوضوء ؟ فقال الماء الذي يتوضأ به ، قلت . فما الوضوء ؟ قال : لا أعرفه . (١١) وعلى أية حال فكلام سيبويه والأخفش وغيرهم ممن لم نذكرهم صحيح في أن فعولا يجئ مصدراً واسماً. ومع ذلك فلم يصرح أحد منهم بقياس أو سماع ، والأمثلة الكثيرة التي سقناها آنفا تطمئننا إلى أن نقترح على الجميع أن يجيز القياس عليها، وقد سبق للمجمع أن أجاز القياس في صيغ مع أن الأمثلة التي وردت عليها قليلة جدا بالقياس إلى ما ورد على فعول اسما .

وأخيراً أقدم إلى لجنة الأصول المقترح الآتي " يجاز استعمال فعول اسما للدواء ونحوه، لورودها في كلام العرب، صرح بذلك سيبويه والأخفش وثعلب ولأن أكثر أسماء الأدوية عليها، صرح بذلك الخوارزمي ، وللحاجة إليها في المصطلحات العلمية " .

المراجع

- (١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٧٥/١ .
- (٢) المخصص لابن سيده ١٥٠/١٦ ، ١٥١ .
- (٣) انظر في هذه الألفاظ، ديوان الأدب للفارابي ٣٨٧/١ - ٣٩٧ ، ٦٩/٣ ، ٧٢ والقاموس المحيط في موادها . وانظر : إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٣٢ - ٣٣٥ ، والمزهر للسيوطي ١٢٧، ١٢٨/٢ .
- (٤) مفاتيح العلوم للخوارزمي ص ١٧٨ .
- (٥) انظر القانون لابن سينا في (السفوفات) ٣٥٩/٣ ، (اللعوقات) ٣٦٢/٣ (الوجورات) ٣٥٩/٣ ، (الربويات) ٣٦٣/٣ و (سون) ٤٢٦/٣ ، (ذرور) ٤٢٠/٣ ، (برود) ٤٢٤/٣ ، (سعوط) ٤١٣/٣ ، (النطولات) ٢٠٤/١ .
- (٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ص ٣٥٦ .
- (٧) الكتاب لسبويه ٤٢/٤ .
- (٨) شرح الشافية للرضي ١٥٨/١ والمخصص ١٥٥/٤ ، ١٥٦ ، وفيه : قال أبو سعيد : " هذه خمسة مصادر على فعول لا نعلم أكثر منها " .
- (٩) اللسان لابن منظور (وضاً) .
- (١٠) معاني القرآن للأخفش ٥١/١ ، ومعاني القرآن لأبي جعفر النحاس ١٥١/١ والبحر المحيط لأبي حيان ١٠٧/١ .
- (١١) اللسان لابن منظور (وضاً) .

*

* *

* * *

الدورة الثامنة والخمسون

١٩٩١م - ١٩٩٢م

موضوعات الدورة* :

- الموضوع الأول : الابتداء بالنكرة .
- الموضوع الثاني: صيغة تفاعل للتكرار والموالة أو لوقوع الفعل في مهلة أو تدرج.
- الموضوع الثالث : اشتقاق الحال وجموده .
- الموضوع الرابع : اشتقاق النعت وجموده .
- الموضوع الخامس: النسب بالالف والنون للتعبير عن النظرية أو النزعة أو الاتجاه.

* عرضت هذه المسائل على مجلس المجمع فوافق عليها . ثم عرضت على مؤتمر المجمع (من البيان الختامي للمؤتمر) . فأقرها جميعها .

الموضوع الأول :

الابتداء بالنكرة *

يقول النحاة : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة، لأن معناها مجهول غير معين، والإخبار عن غير المعين لا يفيد، ما لم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة ، وهناك أكثر من أربعين صورة في كتب النحاة يرون فيها أنه يجوز الابتداء فيها بالنكرة .

تدارست اللجنة هذا وانتهت إلى القرار التالي .

ترى اللجنة :

أن ما ذكره النحاة من مسوغات الابتداء بالنكرة للإفادة توسع
لا داعي له ، لأن المعرفة والنكرة في اشتراط الإفادة لصحة الكلام سواء .

* مع الموضوع بحث الدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان : " الابتداء بالنكرة "

الموضوع الثاني :

صيغة تفاعل للتكرار والموالة أو لوقوع الفعل في مهلة أو تدرج *

سبق للمجمع أن أقر قياسية تفاعل في بعض معانيها ، أقر قياسيتها لمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد ، وأجاز اتخاذ صيغة التفاعل للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل ، لتيسير المصطلح العلمي .
وتقترح اللجنة أن يضم إلى هذين القرارين القرار التالي :

يجوز استعمال " تفاعل " قياساً للدلالة على التكرار والموالة
ووقوع الفعل في مهلة أو تدرج .

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان " صيغه (تفاعل) "

الموضوع الثالث

اشتقاق الحال وجموده *

سبق أن وافق المجمع على مجيء المصدر حالاً قياساً (وهو من الجوامد) وبعد دراسة التراث اللغوي عند العرب دراسة دقيقة فاحصة ، اهتمت اللجنة إلى وقوع الحال جامدة بكثرة في اللغة العربية ، من قرآن وشواهد شعرية وأمثلة نثرية، الأمر الذي يسوّغ القرار التالي :

تقع الحال جامدة قياساً ، كما تقع مشتقة وإن كان مجيئها مشتقة أكثر .

* من الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان " اشتقاق الحال " .

الموضوع الرابع :

اشتقاق النعت وجموده *

قال النحاة : الأصل في النعت المفرد أن يكون مشتقاً أى مأخوذاً من المصدر للدلالة على الحدث وصاحبه ، وقالوا : إنه لا ينعت باسم الزمان واسم المكان واسم الآلة لأنها ليست مشتقة بالمعنى المقصود هنا — ولكنهم مع ذلك يقولون : إن النعت قد يكون جامداً مشبهاً للمشتق في معناه .

وقد سبق للمجمع أن وافق على قرار يجيز النعت بالمصدر قياساً مطرداً ..

درست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يقع النعت جامداً قياساً كما يقع مشتقاً ، وإن كان مجيئه مشتقاً أكثر .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان : " اشتقاق النعت وجموده " .

الموضوع الخامس :

النسب بالألف والنون للتعبير عن النظرية أو النزعة أو الاتجاه *

سبق أن أجاز المجمع ترجمة الكاسعة (اللاحقة) oid التي تدل، على التشبيه والتنظير بالنسب مع الألف والنون في مثل غِرَوَانِي وَسِمْسِمَانِي ، وأجاز استعمال الألف والنون في ترجمة المصطلحات التي تنتهي بالحروف like - Form - oid .
وترى اللجنة استكمالاً للقرارين السابقين أنه :

يجوز استعمال النسب بالألف والنون في ترجمة المصطلحات العلمية والفنية وألفاظ الحضارة التي ترد فيها اللواحق ism و ity بمعنى النظرية أو النزعة أو الاتجاه ما لم يتناف هذا الاستعمال مع الذوق العربي .

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز " بعنوان " النسب بالألف والنون للتعبير عن النظرية أو النزعة أو الاتجاه " .

الابتداء بالنكرة *

يقول النحاة : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة، لأن معناها مجهول غير معين، والإخبار عن غير المعين لا يفيد، ما لم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة .

يقول سيبويه [الكتاب ١/ ٣٢٨ - ٣٣٤] : .. لأن الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن تبدأ بالأعرف ، وهو أصل الكلام . ولو قلت : رجل ذاهب ، لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول : راكب من بنى فلان سائر، وتبيع الدار فتقول : حدّ منها كذا، وحدّ منها كذا فأصل الابتداء للمعرفة ... وضعف الابتداء بالنكرة، إلا أن يكون فيه معنى المنصوب .

واعلم أن : الحمد لله ، وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك : أحمد الله .

ومثل ذلك في المقتضب للمبرد جء ص ١٢٧ .

وتتابع النحاة بعد ذلك يذكرون صحة الابتداء بالنكرة إذا كان في الابتداء بها فائدة ، قال في المغنى [١٤٥/٢] : لم يعول المتقدمون إلا على وصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطنها، فتنبعوها، فمن مقل محل، ومن أكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمر متداخلة . "

ونقل الخضرى في حاشيته [١٠٠/١] قول أبي حيان : وكل ما ذكرت في التقسيم يرجع للتخصيص والتعميم " وقال : وجرى عليه في الشذور وغيره . " [الشذور ١٩١-١٩٢] .

والذي يدل على صحة ذلك قول سيبويه وأما قوله : شيء ما جاء بك ، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر، لأن فيه معنى : ما جاء بك إلا شيء، ومثله مثل العرب : شر أهر ذاناب .

وقد ابتدئ في الكلام على غير ذا المعنى ، وعلى غير ما فيه معنى المنصوب، وليس بالأصل، قالوا في مثل : أنت في الحجر لا فيك .

وتحت عنوان : هذا باب من النكرة يجرى مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء قال ٣٣٠/١ : وذلك قولك : سلام عليك ، وخير بين يديك ، وويل لك ، وويح لك ، وويس لك ، وويلة لك ، وتموله لك ، وخير له ، وشر له و" لعنة الله على الظالمين " فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئاً . قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى، كما أن : حسبك فيها معنى النهي، وكما أن : رحمة الله عليه فيه معنى رحمة الله ..

ومَثَلُ الرفع : ﴿ طوبى لهم وحسن مآب ﴾ يدل على رفعها رفع : حسن مآب. وأما قوله تعالى جده : ﴿ ويل يومئذ للمكذبين ﴾ و ﴿ ويل للمطففين ﴾ فإنه لا ينبغي أن نقول إنه دعاء ههنا ، لأن الكلام بذلك قبيح واللفظ به قبيح ، ولكن العباد إنما كلّموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون ، فكأنه — والله أعلم — قيل لهم : ويل للمطففين ... أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ، لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة، ووجب لهم هذا .

وقال صاحب المستوفي على بن مسعود [١٧١/١—١٧٢] : وربما كان مع كونه نكرة إما موصوفا بصفة يتخصص بها نحو : عبد فاره خير من عبد ليس بفاره. وإما مغنيا بانفراده غناء المعرفة نحو : رجل جاءني لامرأة ، وسلام عليك ، وخير لك ، وويل لسانك، وشر لعدوك . والشرط في هذه الأسماء أن تكون مجمعا على وجودها ، وثابتة عندك في حال الحديث ، تبتديها وتبنى عليها ما بعدها خبرا عنها . فإن كنت تعمل في إثباتها حالة ذكرها لها ، فالوجه النصب ، نحو : سقيا لك. ومما يرتفع بالابتداء وإن كان نكرة قولهم في المثل : شخب في الإناء وشخب في الأرض . وأيضا قولهم : شئ ما أتى بك، وشر أصبح ذا ناب . إذ المقصود أن

يثبت الحكم بشيء مالا بعينه ، ولشر أي شر ، والألفاظ مصوغة بحسب المعاني .
وقد ذكر ابن مالك في ألفيته ستة مواضع رأى أنه يجوز الابتداء فيها بالنكرة .
لما فيها من فائدة ، وقال إنه يقاس عليها ما يماثلها .
كما ذكر عددا أكبر قليلا في الكافية الشافية، وذكر ثمانية عشر موضعا في
شرح التسهيل .

وفي شرح الأشموني قال : والذي يظهر انحصار ما ذكره في الذي سيذكر
وذلك خمسة عشر مرا .

وذكر ابن عقيل في شرحه أربعة وعشرين موضعا، وقال : وقد أنهى بعض
المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعا، وعلق الخصري في حاشيته بأنه بهاء
الدين بن النحاس . وقد حصرها الخصري في عشرة مواضع .
وقد أحصيت من كتب النحاة أكثر من أربعين صورة رأوا أنه يجوز الابتداء
بالنكرة، وهذا بيانها :

- ١- أن يتقدم الخبر على المبتدأ وهو ظرف ، قال تعالى : ﴿ قال الذي عنده علم من
الكتاب... ﴾ ٤٠ ، النمل ، وقال : ﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾ ٣٦ ، يوسف .
- ٢- أن يتقدم الخبر وهو جار ومجرور، قال تعالى : ﴿ ومن ذريتهما محسن
وظالم لنفسه مبين ﴾ ١١٣ ، الصافات وقال : ﴿ فمنهم ظالم لنفسه ومنهم
مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ﴾ ٣٢ ، فاطر .
- ٣- وألحق النحاة بالظرف والجار والمجرور الجملة، مثل : قصدك غلامه رجل .
- ٤- أن يتقدم النكرة استفهام ، قال تعالى : ﴿ أإله مع الله ﴾ ٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ ،
النمل . وقال : ﴿ هل من خالق غير الله يرزقكم ... ﴾ ٣ ، فاطر .
- ٥- أن يتقدم النكرة نفى . كقول الرسول : « ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصوم
منه في عشر ذي الحجة » .
وقال الشاعر :

لا أحد الأم من حطية هجابنيه وهجا المرية .

- ٦- أن توصف النكرة بوصف ظاهر، قال تعالى : ﴿ قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى ﴾ ٢٦٣ ، البقرة .
- ٧- أن توصف النكرة بوصف مقدر، قال تعالى : ﴿ ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمانة نعاساً يغشى طائفةً منكم وطائفةً قد أهمتهم أنفسهم ﴾ أي : وطائفة من غيركم ، ١٥٤ / آل عمران .
- ٨- أن تكون موصوفة معنى ، كالنكرة المصغرة مثل : شجيرة نمت ، أي : شجرة صغيرة . وكالمنسوب مثل : مصري حاضر، أي : منسوب لمصر .
- ٩- أن تكون خلفاً عن موصوف مثل : سوداء ولود خير من حسناء عقيم " . أي : امرأة سوداء .
- ١٠- أن تكون النكرة عاملة، كقول الرسول : « أمر بمعروف صدقة ، ونهي عن منكر صدقة » .
- ١١- أن تكون النكرة مضافة، كقول الرسول : « خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة » .
- ١٢- أن تكون النكرة لها الصدارة بنفسها، كأسماء الشرط، مثل قوله تعالى : ﴿ مَنْ يعمل سوءاً يجز به ﴾ ١٢٣ ، النساء .
- ١٣- ومثلها في وجوب القصد أسماء الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ﴾ ٢٤٥ ، البقرة .
- ١٤- أن تكون لها الصدارة بغيرها ، كالمتصلة بلام الابتداء ، كقوله تعالى : ﴿ ولأمة مؤمنة خيرٌ من مُشركةٍ ولو أعجبتكم ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم ﴾ ٢٢١ ، البقرة .
- ١٥- أن تكون النكرة عامة كقوله تعالى : ﴿ قل كل يعمل على شاكلته ﴾ ٨٤ ، الإسراء .
- ١٦- أن يقصد التنويع — التقسيم — كقولهم : شهر ثري ، وشهر تري ، وشهر مرعي . وقول الشاعر :

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوب نسيبت و ثوب أجر

- ١٧- أن تكون دعاء كقوله : ﴿ فقل سلام عليكم ﴾ ٥٤ ، الأنعام .
 وقوله : ﴿ سلام على إل ياسين ﴾ ١٣٠ : الصافات .
- ١٨- أن تكون في معني الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ ويل يومئذ للمكذبين ﴾ ١٥ و ١٩
 و ... المرسلات .
 وقوله : ﴿ ويل للمطففين ﴾ .
- ١٩- أن يكون فيها معني التعجب ، كقول الشاعر :
 عجب لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب
- ٢٠- أن تكون أسلوب تعجب مثل : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتما ...
- ٢١- أن تكون في معني المحصور ، مثل قولهم : شر أهر ذاناب ، لأنها في معني :
 ما أهر ذا ناب إلا شر . وعبر عنها بعضهم بقوله : أن يقدر إيجابه بعد النفي .
- ٢٢- أن تقع بعد إنما ، مثل : إنما رجل حاضر ، لأنها في معني المحصور .
- ٢٣- أن تكون في صدر جملة الحال ، وسبقت بواو الحال ، مثل قول الشاعر :
 سرينا ونجمٌ قد أضاء كل شارق
- ٢٤- أن تكون في صدر جملة الحال ، ولم تسبق بالواو ، مثل قول الشاعر :
 الذئب يطرقها ... وكل يوم تراني مديّة بيدي
- ٢٥- أن تكون النكرة قد عطف عليها ما يصح الابتداء به ، كقوله تعالى : ﴿ طاعةٌ
 وقولٌ معروف فإذا عزم الأمرُ ﴾ أي طاعة وقول معروف أمثلٌ من غيرهما .
- ٢٦- أن تكون النكرة قد عطف علي ما يصح الابتداء به كقوله تعالى : ﴿ قول
 معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى ﴾ ٢٦٣ ، البقرة .
- ٢٧- أن يكون إبهامها مقصودا ، كقول الشاعر :
 مرسعة بين أرساغه به عَسَمَ يبتغي أرنبا
- ٢٨- أن تقع بعد لولا ، كقول الشاعر :
 لولا اصطبار لأودى .. للظعن
- ٢٩- أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : إن ذهب عيرٌ فعيرٌ في الرباط .

- ٣٠- أن تقع بعد كم الخبرية ، كقول الشاعر :
- كم عمة لك يا جرير ... عشارى
- ٣١- أن تقع بعد إذا المفاجأة ، مثل خرجت فإذا رجل بالباب .
- ٣٢- أن يراد بها واحد مخصوص، كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمر، رجل اختار لنفسه أمرا . [الخضري] .
- ٣٣- أن تكون فاعلا في المعني مثل : كريم يوفي بعهدہ. [الرضي ، والخضري] .
- ٣٤- أن تكون نائب فاعل في المعني مثل : جارية ضربت . [الرضي ، والخضري] .
- ٣٥- أن تكون في معني الأمر . كقوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم ﴾ بقراءة الرفع ٢٤٢ البقرة . [الخضري] .
- ٣٦- أن تكون مثل ، مثل قولهم : أمّت في حجر لا فيك . وقولهم : شخب في الإناء وشخب في الأرض .
- ٣٧- أن تقع جواب سؤال ، مثل : رجل ، جوابا لمن سأل : مَنْ عندك . [الرضي ، والتسهيل ، والهمع ، والخضري] .
- ٣٨- أن تكون النكرة وصفا ، مثل : ضعيف عاذ بقر ملة . [التسهيل والهمع] .
- ٣٩- أن يراد بها الحقيقة من حيث هي ، كقولهم : ثمرة خير من جرادة [ابن الناظم، وابن عقيل ، والهمع] .
- ٤٠- أن يؤتى بها للمناقضة ، مثل قولك : رجل " قائم لمن زعم أن امرأة قامت .
- ٤١- أن يكون الخبر من خوارق العادات ، مثل : حصاة سبحت ، وشجرة سجدت [التسهيل ، والهمع] .
- ٤٢- مذ ومنذ إذا وقعا مبتدئين ، مثل : ما رأيته منذ يومان .
- ٤٣- أن تقع بعد أمّا : مثل : أما غلام فليس عندك . [الرضي] .
- ٤٤- وقد ذكر سيبويه النكرة التي هي بمعنى ما فيه الألف واللام .
- ٤٥- كما ذكر السيوطي في الهمع أن من مواضعها وقوعها بعد بينا أو بينما .

وقد ذكر النحاة بعض صيغ على أنها مما لا ضابط له، من ذلك: قول العرب: شهر ثرى ، وشهر ترى وشهر مرعي ، وقد ذكرنا ذلك فيما أريد به التقسيم ، رقم ١٦ .

كما ذكروا من ذلك قوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ . ولكن هذه الآية الكريمة يمكن أن تكون من النوع السابق ، لأن بعدها ﴿ ووجوه يومئذ عليها غبرة ﴾ . ولكننا يمكن أن نجعل من هذا النوع قوله تعالى : ﴿ طوبى لهم وحسن مآب ﴾ وقوله تعالى : ﴿ لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور ﴾ ١٥ ، سبأ .

ويلحظ أن بعض هذه الصور فيه أكثر من مسوغ : فقوله تعالى : ﴿ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ ، ظالم لنفسه ، سابق بالخيرات ﴾ ، فيها مع تقدم الخبر أنها عاملة . — و ﴿ من يعمل سوءا ﴾ فيها مع الصدارة أنها فاعل في المعني ، وأنها تدل على العموم .

— و ﴿ ولأمة مؤمنة ﴾ و ﴿ ولعبد مؤمن ﴾ فيهما مع لام الابتداء أنهما نكرتان موصوفتان .

— و ﴿ كل يعمل على شاكلته ﴾ فيها مع العموم أنها فاعل في المعني .

— و: شهر ثري ...، فيها مع التقسيم أنها مثل .

— و: شر أهرذا ناب ، فيها مع الدلالة على الحصر أنها مثل ، وأنها فاعل في المعني ، وأنها يمكن أن تكون موصوفة بصفة مقدرة .

— و: ونجم قد أضاء ، فيها مع تصدر جملة الحال أنها فاعل في المعني .

— و: ضعيف عاذ بقرملة ، فيها مع كونها وصفا أنها فاعل في المعني .

— و: رجل قام ، فيها مع المناقضة أنها فاعل في المعني .

— و: حصاة سبحت ، فيها مع أنها من الخوارق أنها فاعل في المعني .

ومن أجل هذا اختلفت نظرات النحاة إليها ، وإن اتفقت علي جواز الابتداء بها .

ومع هذا العدد الكبير من الأساليب التي أجاز النحاة الابتداء بالنكرة فيها ، كانت لهم

عبارات واضحة الدلالة على إجازة الابتداء دون حاجة إلى قيود أو شروط، فالرضي يقول في ٨٨/١ : وقال ابن الدهان — وما أحسن ما قال — إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب ، فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أولا . فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ ... شيء واحد هو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو علم في المعرفة ذلك ، كما لو علم قيام زيد مثلا ، فقلت : زيد قائم ، عد لغواً ، ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك أن تقول : رجل قائم في الدار، وإن لم تتخصص النكرة بوجه ، وكذا تقول : كوكب انقضى الساعة ، قال الله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ . وقال ٨٩/١ بعد أن ذكر عدداً من المسوغات : وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم : شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم أمت في حجر لافيك ، وقوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ .

وفي المغنى ١٤٦/٢ : وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت : رجل من الناس جاءني ، لم يجز ، وفي الصفحة نفسها في حاشية الأمير : لو اعتقد المخاطب أنه ليس في الدار رجل ما صح : رجل في الدار ، ونحوه بدون مسوغ . وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٩٠/١ : ونبهت قائلاً : " بشرط الفائدة " على أن عدم حصولها مانع من كون المبتدأ والخبر كلاماً، سواء كانا معرفتين ، أو نكرتين، أو معرفة ونكرة .

وقال الشيخ خالد في شرح التصريح ١٦٩/١ : ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معني صحيح مقصود ، وإلا ورد على الظرف والمجرور : عند الناس درهم ، وفي الدنيا رجل ، وعلى النفي : ما جماد ناطق ، وعلى الاستفهام : هل امرأة في الأرض ؟ وعلى الموصوف : رجل ذكر قائم، وعلى العمل : شرب الماء نافع ، وغلाम إنسان موجود ، فهذه كلها لا تصح لأن تكون أمثلة لحصول الفائدة، مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٨٩/١ : والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو : كم مالك ؟ واقصد رجلاً خيراً منه أبوه .

وقال الشيخ يس ١٦٨/١ : ومن وقوع المبتدأ نكرة من غير مسوغ مذ ومنذ إذا وقعا مبتدئين . "

لهذا أرى أن كل ما قيل عن الابتداء بالنكرة تزيد لا داعي إليه لأن المعرفة والنكرة في الحكم سواء ، وكما يجوز الابتداء بالمعرفة إذا أفاد الحكم عليها ، يجوز الابتداء بالنكرة كذلك إذا كان الحكم عليها مفيداً ، فإذا لم تتحقق الفائدة لم يصح أن يكون أحدهما مبتدأ .

المراجع :

- الكتاب لسيبويه .
- المقتضب للمبرد .
- المفصل للزمخشري وشرحه لابن يعيش .
- الكافية لابن الحاجب وشرحها للرضي .
- المستوفي لابن مسعود .
- الألفية لابن مالك ، وشرحها لابن النازم . وابن عقيل .
- شرح التسهيل لابن مالك .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك .
- مغني اللبيب لابن هشام . وحاشية الأمير عليه .
- شذور الذهب لابن هشام .
- شرح التصريح للشيخ خالد ، وحاشية الشيخ يس العليمي .
- شرح الأشموني ، وحاشية الصبان .
- الهمع للسيوطي .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل .

*

* *

* * *

صيغة تفاعل *

الغالب في هذه الصيغة أن تدل على المشاركة بين اثنين في فعل فيكون كل منهما فاعلاً في اللفظ مفعولاً به في المعنى مثل : تخاصم الرجلان وتشارك الرجلان، وتجيئ مطاوعة لفاعل نحو : ضاعفت الحساب فتضاعف، وتجيئ للتظاهر بالفعل مع انتفائه نحو تجاهل وتغافل وقد تجيئ بمعنى صيغة أخرى ، فتجيئ بمعنى فعل نحو تواني بمعنى ونَى ، وبمعنى افتعل نحو : تقاتل بمعنى اَقْتَتَلَ . (١)

وتجيئ لمعان أخرى منها :

أ- التكرار والموالة :

إذا كان الفعل من جانب واحد كثر مجيئه للتعبير عن وقوع الفعل مرات . نحو : تعاطى الدواء والأمر . أي تناوله مرة بعد مرة ، وتشاغل بالأمر ، وتلاعب به ، وتلاهى عنه ، وتمايل الغصن ، وتهادت المرأة في مشيتها : إذا تمايلت ، وتعاطف الرجل إذا حرك رأسه ، وتقاذف الفرس في جريه ، وتساقط الشيء إذا تتابع سقوطه ، وتدافع المطر ، وتهافت القوم على الشيء أي تتابعوا عليه ، وتراجعوا مع الليل . (٢)

وقد يقال أن بعض هذه الأفعال يجوز أن يشار به إلى معنى فعل آخر فيقال مثلاً إن (تلاعب) بمعنى (لعب) ، وتلاهى بمعنى (لها) ... بيد أن هذا الفرض يصرفنا عن معنى دقيق وملح خفي يتضمنه الفعل وهو التكرار أو الموالة .

ب - وقوع الفعل في مهلة أو تدرج :

وهذا أيضاً معنى دقيق تلمحه في قولهم : تزايد النيل وتواردت الإب، أي حصلت الزيادة والورود شيئاً فشيئاً . ومما يمكن صرفه إلى هذا المعنى : تكاثف الضباب ، وتكامل العمل ، وتمائل من مرضه، وتعافى وتراجع عن الشيء وتقاوس عنه ، وتناثر النبات أي صار بعضه أطول من بعض ، وتفاقم الأمر وتعاضم ، وتكاثر

* بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز - الخبير بالمجمع .

القوم ، وتجانف عن الأمر وتجانف وتباعد .
ومما استعمله المحدثون في هذين المعنيين قولهم : تنامى الإنتاج ، والخواطر
تتقافز ، وقطرات المطر تتهاطل ، والأنباء تتراعى ... الخ .
وأقترح إجازة استعمال تفاعل قياسا للدلالة على التكرار والموالة ، وعلى
وقوع الفعل في مهلة أو تدرج .

الهوامش :

- (١) الكتاب لسبيويه ٦٩/٤ وشرح الشافية للرضي ٩٩/١ - ١٠٤ وارتشاف الضرب
لأبي حيان ٨٣/١ وشذا العرف للحملوى ص ٢٥ .
(٢) انظر في هذه الأمثلة : ديوان الأدب للفارابي ٤٦٦/٢ - ٤٧٣ ، ٢٨٨/٣ - ٢٨٩ ،
٤٥٩/٣ - ٤٦٠ .



اشتقاق الحال *

تأتى الحال مشتقة كثيراً، ولكن اشتقاقها ليس لازماً، فيمكن أن تكون جامدة .
يقول سيبويه ٣٧٠/١ : هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه
الأمر ... وذلك قولك : قتلته صبراً، ولقيته فجاءة ومفاجأة، وكفاحاً ومكافحة، ولقيته
عياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سمعاً
وسماعاً.

وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا
الموضع ، لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً، ألا ترى أنه لا يحسن:
أتانا سرعة ، ولا أتانا رجلة ... ومثل ذلك قول الشاعر، وهو زهير بن أبي سلمى :
فلأيا بلأى ما حملنا ولیدنا على ظهر محبوبك ظماء مفاصله
كأنه يقول : حملنا ولیدنا لأيا بلأى .. ومثله قول الراجز :
ومنهل وردته التقاطا أي فجاءة .

وقال ٣٧٢/١ : وهذا ما جاء منه في الألف واللام، وذلك قولك : أرسلها
العراك ، قال لبيد بن ربيعة :
فأرسلها العراك ولم يزدها كأنه قال : اعتركا .

وقال ٣٧٣/١ : وهذا ما جاء منه مضافاً إلى معرفة، وذلك قولك : طلبته جهداً،
كأنه قال : اجتهداً ، وكذلك طلبته طاقتك ...

وقال : هذا باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه؛
وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده. ومثل
ذلك في لغة أهل الحجاز : مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم ، وكذلك إلى العشرة ٣٧٤
وأما بنو تميم فيجيزونه على الاسم الأول ... ومثل خمستهم قول الشماخ :
أتنتى سليم قضيها بقضيضها تمسح حولي بالبقيع سبالها

كأنه قال : انقضاضهم ، أي انقضاضنا ... / ٣٧٥ ... وبعض العرب يجعل قضّهم بمنزلة كلّهم ، يجريه على الوجوه .

وقال : هذا باب ما يجعل من الأسماء مصدرا كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو : العراك ، وهو قولك : مررت بهم الجمّاء الغفير ، والناس فيها الجماء الغفير ... وهذا جعل كقولك : مررت بهم ٣٧٦ قاطبة، ومررت بهم طرّاً ، أي جميعاً ، إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام .

وقال : هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيها الأمر وهو اسم، وذلك قولك : مررت بهم جميعاً، وعامة ، وجماعة ، كأنك قلت : مررت بهم قياماً . وقال ٣٨٤/١ : هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور ، وذلك قولك : أما سمنا فسمين ، وأما علما فعالم . وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك : أنت الرجل علما ودينا ، وأنت الرجل فهما وأدبا ، أي أنت الرجل في هذه الحال، وعمل فيه ما قبله وما بعده ... ومن ذلك قولك : أما علما فلا علم له، وأما علما فلا علم عنده، وأما علما فلا علم ، وتضمّر " له " لأنك إنما تعني رجلا .

ويقول ٣٩١/١ : هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر ، فينتصب لأنه مفعول به ، وذلك قولك : كلمته فاه إلى فيّ ، وبايعته يدا بيد ، كأنه قال : كلمته مشافهة ، وبايعته نقداً ، أي كلمته في هذه الحال . وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى فيّ ... ومثله من المصادر في أن تلزمه، الإضافة وما بعدها مما يجوز فيه الابتداء ويكون حالا قوله : رجع فلان عوّده على بدئه، وانثنى فلان عوّده على بدئه ... ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك : بعت الشاة شاة ودرهما ، وقامرته درهما في درهم ، وبعته داري ذراعاً بدرهم ، وبعت البرقفيزين بدرهم ، وأخذت زكاة ماله درهما لكل أربعين درهما ، وبيّنت له حسابه باباً باباً ، وتصدقت بما لي درهما درهما .

وقال ٣٩٧/١ — ٣٩٨ : هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام ... وهو قولك : دخلوا الأول فالأول ، جرى على قولك : واحداً

فواحداً، ودخلوا رجلاً رجلاً. وإن شئت رفعت فقلت : دخلوا الأول فالأول .../٤٠٠
 هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات ، لأنها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك
 قولك : هذا برا أطيّب منه رطباً، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته
 حيناً مستقبلاً ، وإنما قال الناس : هذا منصوب على إضمار " إذا كان فيما يستقبل "
 و " إذا كان فيما مضى " لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على
 " إذا كان " ولو كان على إضمار " كان " لقلت : هذا التمر أطيّب منه البسر، لأن
 كان قد ينصب المعرفة، كما ينصب النكرة، فليس هو على " كان " ولكنه حال .

* * *

بهذا نجد أن سيبويه يرى أن الحال تجيء مشتقة وجامدة، مصدراً وغير
 مصدر، نكرة ومعرفة .

ويقول المبرد في المقتضب ٢٣٤/١ : ومن المصادر ما يقع في موضع
 الحال فيسد مسده، فيكون حالاً ، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل ، وأغنى غناءه، وذلك
 قولهم : قتلته صبراً، وإنما تأويله : صابراً أو مُصْتَبِراً . وكذلك : جئته مشياً، لأن
 المعنى : جئته ماشياً ، فالتقدير : أمشى مشياً ، لأن المجيء على حالات ،
 والمصدر قد دل فعله على تلك الحال . ولو قلت : جئته إعطاء لم يجز ، لأن
الإعطاء ليس من المجيء، ولكن :جئته سعياً، فهذا جيد ، لأن المجيء يكون سعياً،
 قال الله عز وجل : ﴿ ثم ادعهن يأتينك سعياً ﴾ فهذا اختصار يدل على ما يرد مما
 يشاكلها ، ويجرى مع كل صنف منها .

ويقول ٢٣٦/٣ : الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالاً وذلك
 قولك : كلمته فاه إلى فيّ ، وبايعته يدا بيد ، فإنما انتصب لأنه أراد : كلمته
 مشافهة، وبايعته نقداً ...

ويقول ٢٣٧/٣ : واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة، .
 وليس بحال ، ولكن دل على موضعه ، وصلاح للموافقة فنصب ... وذلك قولك :

أرسلها العراك ، وفعل ذلك جهده وطاقته ، لأنه في موضع : فعله مجتهدا ، وأرسلها معتركة ٢٣٨/... : وأعلم أن هذه المنتصابات من المصادر في موضع الأحوال وليست بأحوال ، ولكنها موافقة وموضوعة في مواضع غيرها ، لوقوعها معه في المعنى . وكذلك : جاءني القوم قاطبة وطرا ، وإنما معناه : جاءني القوم جميعا ، ولكن وقع " طرا " في معني المصدر ، كما تقول : جاءني القوم جميعا . / ٢٣٩ : هذا باب الأسماء الموضوعة في مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك . أو أريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين ، وذلك قولك : مررت بزيد وحده ، ومررت بأخويك وحدهما ، ومررت بالقوم خمستهم ، ومررت بهم ثلاثتهم ، وأناه القوم قضهم بقضيضهم ... / ٢٥١ ... ومثل هذا قولك : هذا برا أطيّب منه تمرا ٢٥٦/... ومن ذلك قولك : بعث الشاء شاة ودرهما ، وإنما تأويله على الحقيقة : بعث الشاء مُسَعَّرًا شاة بدرهم ، فإن قلت : لك الشاء شاة ودرهما ، كنت بالخيار ، إن شئت رفعت لأن " لك " ظرف ، فهو بمنزلة قولك : عبد الله في الدار قائم ، وقائما .

ويقول ٢٥٨/٣ : ما يقع في التسعير من أسماء الجواهر التي لا تكون نعوتا ، تقول : مررت ببر قفيز بدرهم ، لأنك لو قلت : مررت ببر قفيز ، كنت ناعتا بالجواهر ، وهذا لا يكون ، لأن النعوت تحلية ، والجواهر هي المنعوتات . وتقول : العجب من بُرٍّ مررنا به قفيزا بدرهم . فإن قلت : فكيف أجعله حالا للمعرفة ، ولا أجعله صفة للنكرة ؟ فإن سيبويه اعتل في ذلك بأن النعت عليه ، وأن الحال مفعول فيها ، وهذا على مذهبه صحيح بيّن الصحة .

ويقول ٢٦٨/٣ : وأعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال ، وتغنى غناءه ، فلا يجوز أن تكون معرفة ، لأن الحال لا تكون معرفة ، وذلك قولك : جئتكم مشيا ... وكذلك قوله عز وجل : ﴿ ثم ادعهم يأتينك سعيًا ﴾ ومنه : قتلتته صبرا .

ويقول ٢٧١/٣ : هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما

تجرى به الحال لعة دخلت ، وذلك قولك : ادخلوا الأول فالأول وادخلوا رجلا رجلا ، تأويله : واحدا بعد واحد .. ٢٧٢/ : وكان سيوييه يقول [١٩٨/١] : جيد أن تقول : هذا خاتمك حديدا ، وهذا سرجك خزا ، ولا تقول على النعت : هذا خانم حديد ، إلا مستكرها ، إلا أن تريد البذل ، وذلك لأن حديدا وفضة وما أشبه ذلك جواهر ، فلا ينعت بها ، لأن النعت تحلية ... ٢٧٣/ : ولو قلت : مررت بزيد رجلا صالحا ، لصلحت الحال لقولك : صالحا . إلا أن يكون علم أنك مررت بزيد وهو بالغ ، فتقول : مررت بزيد رجلا ، أي في حال بلوغه . فقد دللتك بهذا على معني الحال .

ويقول ٢٥/٢ : وكذلك أيادي سبا ، إلا أن هذا نكرة ، ٢٦/ وبأدى بدا مثله ، ويُشَدُّ هذا البيت على وجهين ، أما من أضاف فيقول : فيالك من دار تحمل أهلها أيادي سبا بعدى وطل اختبالها .

ومن لم يصف وأراد المعرفة لم ينون ، لأنه في موضع الحال ... فالتنوين عندي واجب ، أردت الإضافة أو غيرها ، لأنه لا يكون إلا حالا ... ٢٧/ وكذلك بأدى بدا ، لأنه في موضع قولك : أولا .

وفي ٣٠٤/٤ : وقرئت الآية على وجهين " : ﴿ في أربعة أيام سواء للسائلين ﴾ على المصدر ، فكأنه قال : استواء ... / ٣٠٥ فأما قولهم : هو عربي محضا ، وهو صميم قلبا ، وهو عربي حسبة ، وهو شريف جدا ، فإنها مصادر مؤكدة لما قبلها : وفي ٣١٢/٤ : هذا باب ما يكون من المصادر حالا لموافقة الحال ، وذلك قولك : جاء زيد مشيا ، وإنما معناه ماشيا ... وكذلك : جاء زيد عدوا ، وركضا ، وقتلته صبورا ، لما دخله من المعنى ، كما أن الحال قد تكون في معني المصدر فتحمل عليه ، وذلك قولك : قم قائما ، إنما المعني : قم قياما . وتقول : هنيئا مريئا ، وإنما معناه : هناك هناء ، ومراك مراء ، ولكنه لما كان حالا كان تقديره : وجب ذلك لك هنيئا ، وثبت لك هنيئا .

فنرى أن الحال عند المبرد كذلك تكون مشتقة وجامدة ، ومصدرا أو غير مصدر ونكرة ومعرفة .

وفي المفصل وشرحه ٥٩/٢ : وقد يقع المصدر حالا ، كما تقع الصفة مصدرا في قولهم : قم قائما ، وفي قوله : ولا خارجا من في زور كلام . وذلك : قتلته صبيرا . ولقيته فجاءة ، وعيانا ، وكفاحا ، وكلمته مشافهة . وأتيته ركضا ، وعدوا ، ومشيا ، وأخذت عنه سمعا ، أي : مصبورا ، ومفاجئا ، ومعائنا ، وكذلك البواقي ، وليس عند سيبويه بقياس وأنكر : أتنا رجلة وسرعة . وأجازه المبرد في كل ما دل عليه الفعل [٢٣٤/١] .

وقال ٦٠/٢ : والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلهما في هذا الباب ، تقول : هذا بسرأ أطيب منه رطباً ، وجاء البر قفيزين وصاعين ، وكلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد ، وبعث الشاء شاة ودرهما ، وبينت له حسابه باباً باباً .

قال ابن يعيش : اعلم أن هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أبواب متعددة لكنه جمعها كلها كونها أسماء غير صفات وقعت أحوالا .

وقال الزمخشري ٦٢/٢ : وحقها أن تكون نكرة ، وذو الحال معرفة ، وأما أرسلها العراك ، ومررت به وحده ؛ وجاءوا قضهم بقضيضهم ، وفعلته جهديك ، وطاقئك ، فمصادر قد تكلم بها على نية وضعها في موضع مالا تعريف فيه ، كما وضع : فاه إلى في ، موضع شفاها ، وعنى : معتركة ، ومنفردا .. " وقال ابن يعيش : والتحقيق أن هذا نائب عن الحال وليس بها ، وإنما التقدير : أرسلها معتركة ، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له ، فصار تعترك ، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه .

وقال ١٢٣/٤ : يقال : ذهبوا أيدي سبا ، وأيادي سبا ، أي : مثل أيدي سبا بن يشجب ... والأيدي كناية عن الأبناء والأسرة ، لأنهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الأيدي . "

وقال ابن يعيش : فإن قيل : فكيف جاز أن يكون حالا وهو معرفة ؟

قيل : أما إذا ركبتهما فقد زال بالتركيب معنى العلمية، وصار اسماً واحداً ...
وأما إذا أضفت ففيه وجهان : أحدهما أنه معرفة وقع موقع الحال وليس بالحال على
الحقيقة، وإنما هو معمول الحال، والمراد : ذهبوا مشبهين أيادي سباء، ثم حذفت
الحال . وأقيم معمولها مقامها ...

والوجه الثاني أن تجعل سبأ في موضع متكرر ... تريد : مثل سبأ، فتكون
الإضافة في الحقيقة إلى مثل، ومثل نكرة، وإن أضيف إلى معرفة .

* * *

وهنا نرى أن الأساليب معترف بوجودها ، ولكن التخريج هو الذي فيه كثير
من العنت والإبعاد .

وفي كافية ابن الحاجب وشرحها للرضي ٢٠٧/١ :

وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالا، نحو : هذا بسرا أطيّب منه
رطباً " قال الرضى : هذا رد على النحاة، فإن جمهورهم شرطوا اشتقاق
الحال، وإن كان جامداً تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق، قالوا : لأنها في
المعنى صفة . والصفة مشتقة، أو في معنى المشتق ، فقالوا في نحو : هذا
بسرا أطيّب منه رطباً : هذا مبسراً أطيّب منه رطباً، أي : كائناً بسراً
وكائناً رطباً . قال المصنف - وهو الحق - لا حاجة إلى هذا التكلف، لأن
الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده ، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد
حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يتكلف تأويله بالمشتق ، وكذا رد
عليهم اشتراط اشتقاق الصفة . كما يجيء في بابها . ومع هذا فلا شك أن
الأغلب في الحال والوصف الاشتقاق .

فمن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياساً الحال الموطئة ، وهي اسم جامد
موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة ، فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو
حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفاً بها ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إنا أنزلناه
قرآناً عربياً ﴾ ، وقولك : جاءني زيد رجلاً بهياً .

ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض أصحاب أمير المؤمنين على رضي الله عنه في بعض أيام صفين :

فما بالنا أمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف ؟
وقول المتنبي :

بدت قمرا ومالنا خوط بان وفاحت عنبرا ورنث غزالا

وفي تـأويل مثله وجهان : أحدهما أن يقدر مضاف قبله، أي : أمثال اسد العرين ، ومثل قمر . والثاني أن يؤول المنصوب مما يصح أن يكون هيئة لما تقدم، أي : ما بالنا أمس شجعانا واليوم ضعافا ، وبدت منيرة ونحو ذلك . وذلك لأنهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى، نحو قولهم : لكل فرعون موسى، بصرفهما ، أي لكل جبار قهار .

ومنها الحال في نحو : بوبته باباً باباً، وجاءوني رجلا رجلا ، وواحدا واحدا، ورجلين رجلين ... أي مفصلا هذا التفصيل المعين ... وكذا إن أتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء أو بثم نحو : دخلوا رجلا رجلا ... أي مترتبين هذا الترتيب المعين .

ومنها حال هو أصل لصاحبه نحو : يعجبني الخاتم فضة .. أو فرع له نحو : يعجبني الفضة خاتما ... أو نوع له نحو : يعجبني الحلبي خاتما ، والعلم نحوا .

ومنها الحال في نحو : هذا بسراً أطيب منه أو من غيره رطباً ، وضابطه أن يفضل الشيء على نفسه أو غيره باعتبار طورين ، وكذا إذا شبهت شيئا بنفسه أو بغيره بآلة التشبيه أو بدونها نحو : هذا بسراً مثله رطباً، ... قال المالكي : ومن الأحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو : أنت الرجل علما ، أي أنت الكامل في الرجولية عالما ، ومثله هو زهير شعرا ، وكونه حالا رأى الخليل [٣٨٤/١] . وقال أحمد بن يحيى هو مصدر أي : أنت العالم علما والذي أرى أن المصدر في مثله تمييز لأنه فاعل في المعنى ...

ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا ، بل يقتصر على مما

سمع منها ، نحو : قتلته صبيرا ، ولقيته فجاءة ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا ، أو عدوا ، أو مشيا .

والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه
نحو : أتانا رجلة وسرعة وبطئا ، ونحو ذلك . وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياس ، فلا يقال : جاء ضحكا ، أو بكاء ونحو ذلك . [٢٣٤/١] .

وفي ٩٠/٢ : ومنها أيدي سبا ، في قولهم : تفرقوا أيدي سبا ، وأيادي سبا ، أي مثل تفرق أولاد سبا بن يشجب ... ويجوز أن يكون في الأصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل ، ويجوز أن يكون على المصدر ... ٩١/٢ وقد استعمل جوازا لخمس عشرة مبنية الجزأين ظروف ... وأحوال نحو : لقيته كفة كفة ، وهو جاري بيت بيت ، وأخبرته أو لقيته صخرة بحرة .. ، واستعمل كخمس عشرة وجوبا أحوال لازمة للحالية نحو : تفرقوا شجر بعر ، وشذر بعر ، وشذر مذر ، بفتح الفاء وكسرهما ، وخذع يذع ، بكسر الفاءين ، وأخول أخول ، كلها بمعنى منتشرين ، وتركتهم حيث بيث ، أي متفرقين ضائعين ، وسقط بين بين ، أي : بين الحي والميت .

* * *

وهكذا نرى ابن الحاجب يصرح بأن الاشتقاق ليس شرطا ، وأن كل ما دل على هيئة يصح أن يقع حالا ، ويوافقه على ذلك الرضي ، بقوله : قال المصنف — وهو الحق — لا حاجة إلى هذا التكلف ، كما رأينا في الحديث عن الأحوال القياسية غير المشتقة .

وفي شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٢/٢ :

واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان ، ويغني عن اشتقاقه ... وإنما كان الحال جديرا بوروده مشتقا وغير مشتق ومنتقلا وغير منتقل لأنه خبر في المعني ، والخبر لا حجر فيه ... ٣٢٤/١ وأكثر ورود الحال مستغنيا عن الاشتقاق إذا كان

موصوفا ، كقوله تعالى : " فتمثل لها بشراً سوياً " أو مقدراً قبله مضاف كقول بعض العرب : وقع المصطرعان عدلى غير ... أو دالا على مفاعلة كقولهم : كلمته فاه إلى فيّ ، أو بايعته يدا بيد . أو دالا على سعر كقولهم : بعت الشاء شاة ودرهما ، والبر قفيزا بدرهم . والدار ذراعا بدرهم . أو دالا على ترتيب نحو : ادخلوا رجلا رجلا . وتعلم الحساب باباً باباً . أو دالا على أصالة الشيء كقوله تعالى : " أسجد لمن خلقت طينا " ونحوه : هذا خاتمك حديداً ، وهو من أمثلة سيبويه [٣٩٦/١] . أو دالا على فرعية الشيء كقوله : هذا حديدك خاتماً ، أو دالا على نوعية نحو : هذا تمر ك شهريزا ، وهذا مالك ذهب ، أو دالا على طور واقع فيه تفضيل نحو : هذا بسراً أطيب منه رطباً .

ومذهب سيبويه في : كلمته فاه إلى فيّ ، أنه نصب نصب الحال ، لأنه واقع موقع مشافها ، ومؤد معناه . ومذهب الكوفيين أن أصله : كلمته جاعلا فاه إلى فيّ ، ومذهب الأخفش أن أصله : كلمته من فيه إلى فيّ ، وأولى الثلاثة أولها ، لأنه قول يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ، ولا عدم للنظير ، وذلك موجود بإجماع ٣٢٥/ في هذا الباب وغيره ، فوجب الحكم بصحته ، ومن نظائره

وأجاز القياس عليه هشام الكوفي ، فيقال على رأيه : ما شيبته قدمه إلى قدمي ، وكافحته وجهه إلى وجهي .

وذكر ابن خروف أن الفراء حكى : حاذيته ركبته إلى ركبتي ، وجاورته بيته إلى بيتي ، وصارعه جبهته إلى جبهتي ، بالرفع والنصب ، ولا يُرد شيء من هذا ، ولكن الاقتصار فيه على السماع أولى ..

وفي ٣٢٧/٢ ومن وقوع المعرف بالإضافة حالا لتأويله بكرة قول أهل الحجاز : جاء القوم ثلاثتهم وأربعتهم ، والنساء ثلاثهن وأربعهن ، إلى عشرتهم وعشرهن ، النصب عند الحجازيين على تقدير : جميعا ، ورفع التميميون توكيدا على تقدير : جميعهم . وذكر الأخفش الأوسط أن من العرب من يقول : جاءوا

خمسة عشرهم ، وجئن خمس عشرين، وحكى سيبويه النصب والرفع في : جاءوا قضهم بقضيضهم ، ومعناه : جاءوا جميعا . ومن وقوع الحال معرفة مؤولة بنكرة قول العرب : جاءت الخيل بداد ، فبداد علم جنس وقع حالا لتأويله بنكرة ، كأنهم قالوا : جاءت الخيل متبددة .

ويقول ٣٢٨/٢ قد تقدم التنبيه على أن الحال خبر في المعنى، وأن صاحبه مخبر عنه، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ ، وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالا، لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة ، فإن ورد عن العرب شيء منه حفظه ولم يقس عليه ، كما لا يقاس على وقوع المصدر نفيا، فمن ورود المصدر حالا قوله تعالى : ﴿ ثم ادعهن يأتينك سعيًا ﴾ و : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية ﴾ و : ﴿ ادعوه خوفاً وطمعاً ﴾ و : ﴿ إني دعوتهم جهاراً ﴾ وقتلته صبراً ، ولقيته فجاءة ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً ومشياً ، فهذه في عدم القياس عليها بمنزلة الواردة نعوتاً ... إلا أن جعل المصدر حالا أكثر من جعله نعياً .

وقد اطرده ورود المصدر حالا في نحو : هو الرجل علماً وأدباً ونبلاً أي الكامل في حال علم .. واطرده أيضاً ورود المصدر ٣٢٩/ حالا في نحو هو زهير شعراً ، وحاتم جوداً ، والأحنف حلماً ، ويوسف حسناً ...

ومن هذا القبيل قول الشاعر : تخبرنا بأنك أحوذي وأنت البلكاء بنالصوقا واطرده أيضاً ورود المصدر حالا عند سيبويه في نحو : أما علماً فعالم ، يريد : مهما يذكر إنسان في حال علم فالذي وصفت عالم ... وأجاز بعض النحويين أن يكون ٣٣٠/ المنصوب بعد أما من المصادر مفعولاً به في التثكير والتعريف ، والعامل فيه فعل الشرط المقدر ، فيقدر متعدداً على حسب المعنى، فتقدير : أما علماً فعالم، على هذا : مهما تذكر علماً فالذي وصفت عالم . قلت : وهذا القول عندي أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب ، لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله ولا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية .

وفي الكافية الشافية لابن مالك ٧٣١/٢ ، ٧٣٢ : ويغترف جمودها فيما دل على النوع ... ويقارب هذا قولك : زكا ثمرنا عنبا وعُنْجُداً ، وحبذا المال فضة وعسجداً ، والعنجد الزبيب ، والعسجد الذهب .

ويغترف الجمود أيضاً في نحو : خط هذا الثوب قميصاً، وابر هذه القصبة قلماً، ومثله قوله تعالى : ﴿ وتنتحون الجبال بيوتا ﴾ وهي حال مقدرة ، ذكر ذلك الزمخشري في الكشف وهو من جيد كلامه ٧٣٥/ وورود المصدر المنكر حالا كثير ، كقوله تعالى : ﴿ والله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها ﴾ . [قال في الكشف ٩٠/٢ : وهي من الحال المقدرة ، لأن الجبل لا يكون بيتاً في حال النحت . ولا الثوب ولا القصبة قميصاً وقلماً في حال الخياطة والبرى . وقيل : كانوا يسكنون السهول في الصيف ، والجبال في الشتاء] .

وفي شرح الألفية لابن الناظم ٣١٦/ : فمن ورود المصدر حالا قولهم : طلع زيد علينا بغتة ... ٣١٧/ ... وقد اطرده ورود المصدر حالا في أشياء ، منها قولهم : أنت الرجل علماً ... زيد زهير شعراً ... أما علماً فعالم .. ولم يطرده مجئ المصدر حالا في غير ما ذكر . ورآه المبرد مطرداً فيما هو نوع من العامل نحو : أتيتته سرعة .

وفي شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٥١/١ :

يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعر .. ويكثر جمودها فيما دل على تفاعل .. أو على تشبيهه ... وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه أن ذلك هو الغالب لا أنه لازم .

ويقول ٣٥٥/١ : حق الحال أن يكون وصفاً، وهو ما دل على معنى وصاحبه ... فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل ، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى، وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة . ولكنه ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الأصل . وقد علق الخضري على ما ذكر ابن عقيل ٢١٣/١ .

وبقي ست مسائل لا يظهر تأويلها إلا بتكلف ، وهي كونها موصوفة نحو : ﴿ قرأنا عربياً ﴾ ، ﴿ فتمثل لها بشرا سويا ﴾ ، والفرق بين هذه وبين مَدَا بكذا ، ويدا بيد ، مع أن الكل موصوف ، أن المقصود هنا لصفة وحدها ، وذكر ما قبلها تمهيدا وتوطئة لها ، ولذلك تسمى حالا موطئة ، . والحال في : مدا الخ مجموعها كما مر .

وعلق الخضري ٢١٥/١ على قول ابن عقيل بأن مجيء الحال مصدرا نكرة ليس بمقيس بقوله : أي عند سيبويه والجمهور ، لأن الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرد ، فكذا ما بمعناه ، وقد يقال : غاية ما في ذلك إطلاق المصدر على الوصف مجازا ، ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح ، وقد ورد هنا ، فكيف لا يقاس عليه ، والمجاز لا حجر فيه ... لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا ، كما نقل عن المبرد ...

وفي التصريح رأى الشيخ خالد ٣٧١/١ - ٣٧٢ ، أن الذي يؤول بالمشق ثلاث مسائل هي : ما دلت علي تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب ، أما المسائل السبع الباقية فلا تؤول بالمشق ، وقال : إن ابن الناظم زعم أن المسائل العشر تؤول بالمشق ، وإن هذا تكلف منه . [شرح الألفية لابن الناظم ٣١٢-٣١٥] .

وفي الأشموني ١٣١/٢ ، ذكر أن الجمود يكثر في الحال الدالة على سعر ، وفي مبدى تأول بلا تكلف أما الحال الدالة علي مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب ، أما المسائل الست الباقية وهي الموصوفة ، والدالة على عدد ، أو طور واقع فيه تفضيل ، أو التي تكون نوعا لصاحبها ، أو فرعاً له ، أو أصلا له فلا تؤول بالمشق لما فيه من التكلف .

وفي ١٣٣/٢ قال : مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع / ١٣٤ وقاسه المبرد ، فقليل مطلقا ، وقيل فيما هو نوع من عامله ... وهو المشهور عنه . وقاسه الناظم وابنه في ثلاثة ، الأول قولهم : أنت الرجل علما ... الثاني نحو : زيد زهير شعرا ... الثالث نحو : أما علما فعالم .

وفي الهمع ٢٣٧/١ : ... والغالب في الحال أن تكون وصفا مشتقا ... ويغني عن الاشتقاق أمور ، أحدها وصفه . والثاني تقدير مضاف .. والثالث دلالة على سعر ... والرابع دلالة على مفاعلة .. والخامس دلالة على ترتيب .. والسادس دلالة على أصالة الشيء نحو : ﴿ أسجد لمن خلقت طينا ﴾ ... السابع دلالة على فرعيته .. الثامن دلالة على نوعيته ... التاسع دلالة على تشبيهه .. العاشر دلالة على تقسيم نحو : أقسم المال عليهم أثلاثا أو أخماسا ، الحادي عشر دلالة على تفضيل على نفسه باعتبارين نحو : هذا بשרاً أطيب منه رطباً، الثاني عشر دلالة على تفضيل على غيره ، ذكر ابن مالك في كافيته [٧٣٠/٢ - ٧٣٢] نحو : أحمد طفلا أجل من علي كهلا ..

وعن وقوع المصدر حالا ذكر عددا من الآيات والأمثلة . وذكر الخلاف في تخرجها ، فمنهم من ذهب إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق ، وقال بعضهم هي مصادر على حذف مضاف ، وقيل هي أحوال على حذف مضاف ، وقيل هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة ، وقيل هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال قال ٢٣٨/١ وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل بين ذلك إلا ما استعملته العرب ، ولا يقاس عليه غيره ... وشذ المبرد فقال: يجوز القياس ، واختلف النقل عنه ، فنقل عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقا ، ونقل عنه آخرون أنه أجازة فيما هو نوع الفعل ... ويستثنى ثلاثة أنواع جوزوا القياس فيها ، الأول ما وقع بعد خبر قرن بآل الدالة على الكمال نحو : أنت الرجل علما ... الثاني ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدؤه نحو : أنت زهير شعرا .. ٢٣٩/١ ، الثالث ما وقع بعد ما نحو : أما علما فعالم ...

وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم : أرسلها العراك .. وورد أيضا أحوال مضافة نحو : تفرقوا أيادي سبا ... وطلبته جهدى وطاقتي .. ، ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافا إلى ضمير ما تقدم بنحو : مررت بهم ثلاثتهم أو خمستهم أو عشرتهم ... وهل يجرى ذلك في مركب العدد ؟ قيل : لا ،

والصحيح الجواز ، فيقال : جاء القوم خمسة عشرهم ، والنسوة خمس عشرتهن ، بالنصب .. وفي وحده مذاهب ، قال سيبويه والخليل هو / ٢٤٠ اسم موضوع موضع المصدر . الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : إichادا ، وإichادا موضوع موضع موحودا في المتعدى ، ومتوحداً في اللازم . وقال قوم : أنه مصدر على حذف حروف الزيادة من إichاد ، واقع موقع الحال ، وقال آخرون إنه مصدر لم يلفظ له بفعل ، وقيل إنه مصدر بلا حذف ، لأنه سمع وحد يحد ، وقال يونس وهشام إنه منصوب انتصاب الظرف، فيجرى مجرى عنده .

وفي ٢٤٩/١ لما كانت الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها إنها مفعول فيها من حيث المعنى . وتوسعوا فيها توسع الظروف، أجريت مجراها أيضا في الجريان كخمسة عشر ، وهى ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، فمنها ما أصله العطف نحو : تفرقوا شجر بجر، بمعنى منتشرين ، وشذر مذر بفتح أولهما وكسره بمعنى متفرقين، وأخول أخول في قوله :

سقاط شرار القين أخول أخولا بمعنى متفرقا ،

وتركت البلاد حيث بيث ، بمعنى مبحوثة ، أي بحث عن أهلها، واستخرجوا منها، وهو جارى بيت بيت، بمعنى مقاربا، ولقيته كفة كفة، بمعنى مواجها ...

* * *

وبهذا نجد أن النحاة في حكمهم على ما جاء من الحال جامدا . سواء أكان مصدرا أم كان غير مصدر قد اختلفت آراؤهم : فمنهم من ذهب إلى أن كل ما دل على هيئة يصح أن يقع حالا، سواء أكان جامدا أم كان مشتقا، لأن ما بين الهيئة قد حصل المطلوب من الحال، كابن الحاجب والرضى ومنهم من ذهب إلى أن الاشتقاق وإن كان كثيرا ليس شرطا لا زما وإنما هو أمر غالب .

ومنهم من ذهب إلى اطراد مجيئها مصدرا في حالات محددة ، وأنها تأتى مشتقة فيما عدا ذلك .

ومنهم رأى تأويل الجامد بالمشتق، ومنهم من جعل التأويل فيما لا تكلف فيه، وعدم التأويل فيما فيه تكلف .

وأنا أرى أنه بعد استعراض الآراء المختلفة، وبعد الاسترشاد بالكم الكبير من الشواهد والأمثال التي ذكرت في كتب النحو وفي مقدماتها الآيات القرآنية الكريمة، أستطيع أن أقول إن الحال تأتي جامدة كما تأتي مشتقة ، وأن كلا منهما قياس . بعض الشواهد والأمثلة التي وردت في كتب النحاة دالة على مجيء الحال جامدة ، سواء أكانت مصدرا أم كانت غير مصدر .

قتلته صبيرا | الكتاب المقتضب المفصل الكافية التسهيل ابن

الناظم التصريح الأشموني

الكتاب المفصل الكافية التسهيل الهمع الكافية

لقيته فجأة ومفاجأة
وكفاحا ومكافحة

الكتاب المقتضب المفصل الكافية التسهيل ابن

الناظم الهمع

الكتاب المقتضب " ابن الناظم التسهيل التصريح
الأشموني الهمع

أتيته ركضا وعدوا ومشيا

الكتاب المفصل الهمع

الكتاب المفصل الهمع

أخذ ذلك عنه سمعا وسماعا
* فلأيا بلأى ما
حملناه وليدنا *

الكتاب المفصل الهمع

الكتاب المقتضب المفصل التسهيل ابن الناظم
الهمع

* ومنهل وردته التقاطا *
* فأرسلها العراك ولم
يذدها *

الكتاب المفصل التسهيل الهمع

طلبتَه جهدي

الكتاب المفصل التسهيل الهمع

طلبتَه طاقتك

الكتاب المقتضب التسهيل المفصل الهمع

مررت به وحده وبهم وحدهم

الكتاب المقتضب التسهيل

مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم
إلى العشرة

الكتاب المقتضب المفصل التسهيل	*أتتني سليم قضىها
	بقضيضها *
الكتاب المقتضب المفصل التسهيل	مررت بهم الجماء الغفير
الكتاب المقتضب	مررت بهم قاطبة
الكتاب المقتضب	مررت بهم طرا
الكتاب المقتضب	مرري بهم عامة
الكتاب المقتضب	مررت بهم جماعة
الكتاب المقتضب	أما سمنا فسمين
الكتاب التسهيل التصريح الهمع	أما علما فعالم
الكتاب الكافية التسهيل ابن الناظم التصريح الهمع	أنت الرجل علما ودينا
الكتاب الكافية التسهيل ابن الناظم التصريح الهمع	أنت الرجل فهما وأدبا
الكتاب التصريح	أما علما فلا علم له أو عنده
الكتاب المقتضب المفصل التسهيل ابن الناظم التصريح	كلمته فاه إلى فيّ
الكتاب المقتضب المفصل التصريح الأشموني	بايعته يداً بيد
الكتاب التسهيل الهمع	رجع عوده على بدئه وانثنى
الكتاب المقتضب الكافية التسهيل الهمع	بعث الشاء شاة درهما
الكتاب المقتضب الكافية التسهيل الهمع	قامرته درهما في درهم
الكتاب التسهيل	بعته دارى ذراعا بدرهم
الكتاب المفصل الكافية التسهيل	بعث البرقفيزين بدرهم
الكتاب الكافية	أخذت زكاة ماله درهما لكل
	أربعين درهما
الكتاب المفصل الكافية التسهيل الهمع	بينت له حسابه باباً باباً
الكتاب المفصل الكافية التسهيل الهمع	تصدقّت بمالي درهما درهما

دخلوا رجلا رجلا ورجلين	الكتاب المقتضب الكافية التسهيل التصريح
رجلين	الأشموني الهمع الخضرى
هذا بسرأ أطيّب منه رطباً	الكتاب المقتضب المفصل الكافية التسهيل التصريح
	الأشموني الهمع الخضرى
جئته مشياً وعدوا وركضاً	المقتضب
﴿ثم ادعهن يأتينك سعيًا﴾	المقتضب الهمع التسهيل
جئته سعيًا	
فعل ذلك جهده وطاقته	المقتضب الهمع التسهيل
العجب من بُر مررنا به قفيزاً	المقتضب الهمع التسهيل
بدرهم	
هذا خاتمك حديداً	الكتاب المقتضب التسهيل التصريح الأشموني الهمع
	الخضرى
هذا سرجك خزا	المقتضب التسهيل الهمع
مررت بزيد رجلاً صالحاً	المقتضب
*فيالك من دار تحمل أهلها	المقتضب المفصل الكافية التسهيل الهمع
أيادى سبأ بعدى *	
﴿فسي أربعة أيام سواء	المقتضب
للسائلين﴾	
هو عربي محضاً	المقتضب
هو صميم قلباً	المقتضب
هو عربي حسبه	المقتضب
هو شريف جداً	المقتضب
اقسم المال أثلاثاً وأخماساً	الهمع
أنا رجلاً	المفصل الكافية

أثانا سرعة	المفصل الكافية ابن الناظم التصريح الخضرى
أثانا بطئا	الكافية
﴿إنا أنزلناه قرآنا عربيا﴾	الكافية الأشمونى الخضرى
جاءنى زيد رجلا بهيا	الكافية الأشمونى الخضرى
فما بالناس أمس أسد العرين	الكافية الأشمونى الخضرى
وما بالناس اليوم شاء النجف	الكافية الأشمونى الخضرى
*بدت قمرا ومالت خوط	الكافية التصريح
بان*	
وفاحت عنبرا وزنت غزالا *	الكافية التصريح
يعجبني الخاتم فضة	الكافية
يعجبني الفضة خاتما	الكافية
يعجبني الحلى خاتما	الكافية
يعجبني العلم نحواً	الكافية
هذا بسرأ أطيب من غيره	الكافية
رطباً	
هذا بسرأ مثله رطباً	الكافية
هو زهير شعرا ، وحاتم جودا	الكتاب الكافية التسهيل ابن الناظم التصريح الهمع
والأحنف حلما ويوسف حسنا	
لقيته كَفَّة كَفَّة أى كفاحا	الكافية الهمع
هو جارى بيت بيت	الكافية الهمع
لقيته صَحْرَة بَحْرَة بلا حجاب	الكافية
تفرقوا شجر بجر في كل وجه	الكافية الهمع
تفرقوا شذر مذر في كل وجه	الكافية الهمع
تفرقوا خَذَع مَذَع منتشرين	الكافية الهمع

الكافية الهمع	يساقط عنه روقه ضارباتها *سقاط شرار العين أخول أخولا *
الكافية الهمع	تفرقوا أخول أخول
الكافية الهمع	تركهم حيث بيث متفرقين سقط بين بين بين الحي والميت
التسهيل	﴿ فانفروا ثبات ﴾
التسهيل	﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾
التسهيل	﴿ فما لكم في المنافقين فئتين ﴾
التسهيل التصريح الأشموني الخضرى	﴿ فتم ميقات ربه أربعين ليلة ﴾
التسهيل الأشموني الهمع الخضرى	﴿ فتمثل لها بشرا سويا ﴾
التسهيل الهمع	وقع المصطرعان عدلى غير
التسهيل التصريح الأشموني الهمع الخضرى	﴿ أسجد لمن خلقت طينا ﴾
التسهيل التصريح الأشموني الهمع الخضرى	هذا حديدك خاتما
ابن عقيل التصريح الأشموني	بعته مدا بكذا
الهمع	أحمد طفلا أجل من على كهلا
التسهيل	هذا تمر ك شَهْر يزا نوع من التمر
التصريح الأشموني الهمع الخضرى	هذا مالك ذهباً
التسهيل الهمع	ماشيته قدمه إلى قدمى
التسهيل الهمع	كافحته وجهه إلى وجهى
التسهيل الهمع	حاذيته ركبته إلى ركبتى

التسهيل	جاورته بيته إلى بيتي
التسهيل	صار عته جبهته إلى جبهتي
التسهيل الهمع	جاء النساء ثلاثهن وأربعهن
	إلى عشرتهم وعشرهن
التسهيل الهمع	جاءوا خمسة عشرهم وجئن
	خمس عشرتهن
التسهيل الهمع	جاءت الخيل بداد
التسهيل الهمع	﴿ الذين ينفقون أموالهم .
	سرا وعلانية ﴾
التسهيل الهمع	﴿ ادعوه خوفا وطمعا ﴾
التسهيل الهمع	﴿ إني دعوتهم جهارا ﴾
التسهيل ابن الناظم	هو حاتم جودا
التسهيل ابن الناظم	هو الأحنف حلما
التسهيل	هو يوسف حسنا
التسهيل	تخبرنا بأنك أحوذي
التسهيل	* وأنت البلكاء بنا لصوقا *
الكافية الشافية	هذا خاتمك فضة
الكافية الشافية	هذه جبتك خزا
الكافية الشافية	زكا ثمرنا عنبا وعنجدنا
الكافية الشافية	حبذا المال فضة وعسجدنا
الكافية الشافية	خط هذا الثوب قميصا
الكافية الشافية	ابر هذه القصبة قلما
الكافية التصريح الأشمونى الخضرى	﴿ وتحتون الجبال بيوتا ﴾
الكافية	﴿ والله يسجد من في السموات

الكافية	والأرض طوعا وكرها ﴿
ابن الناظم ابن عقيل التصريح الأشموني الهمع	طلع زيد بغته
ابن عقيل التصريح الهمع	كر زيد أسدا
التصريح	﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم
	أمر﴾
التصريح	﴿ وهذا كتاب مصدق لسانا
	عربيا ﴾



اشتقاق النعت وجموده*

قال النحاة : الأصل في النعت المفرد أن يكون مشتقاً، أي مأخوذاً من المصدر للدلالة على الحدث وصاحبه . يريدون بذلك اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل .

وقالوا : إنه لا ينعت باسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، لأنها ليست مشتقة بالمعنى المقصود هنا، وهو الدلالة على الحدث وفاعله أو مفعوله، وإن كانت مشتقة، من المصدر للدلالة على زمن الفعل أو مكانه أدواته.

ولكنهم مع ذلك يقولون : إن النعت قد يكون جامداً مشبهاً للمشتق في معناه، وذلك كأسماء الإشارة غير المكانية ، فإنها تقع صفات للمعارف لأنها بمعنى الحاضر أو المشاهد ، مثل : صاحبي محمد هذا في رحلتي . أما أسماء الإشارة الدالة على المكان مثل : مررت برجل هنا أو هناك أو ثم ، فإنها ظروف متعلقة بمحذوف صفة لرجل ، فهي ليست صفات ولكن متعلقاتها هي الصفات .

وكذا بمعنى صاحب وفروعها ، تقول : هذا رجل ذو خلق .

ومنها ذو الموصولة وفروعها عند طيئ ، ومن ذلك قول الشاعر الطائي :

فقولاً لهذا المرء ذو جاء ساعياً هلم فإن المشرفي الفرائض .

فإنها بمعنى الجائي . والأسماء الموصولة المبدوءة بـأل مثل قوله تعالى : ﴿ سبح اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوّى ﴾ وقوله : ﴿ قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴾ .

ومنها أسماء النسب مثل : هذا رجل قاهري ، أي منسوب للقاهرة .

وقالوا : إن النعت قد يكون جامداً غير مشبه للمشتق ولا مؤول به، كالمصدر عند البصريين .

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد — عضو المجمع .

يقول سيبويه " الكتاب ٣٦٣/١ : " هذا باب يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علا به ، وذلك إذا كان الآخر هو الأول ، وذلك نحو قولك : له صوتٌ صوتٌ حسنٌ ، لأنك إنما أردت الوصف ، كأنك قلت : له صوت حسن وإنما ذكرت الصوت توكيدا ، ولم ترد أن تحمله على الفعل لما كان صفة ، وكان الآخر هو الأول ، كما قلت : ما أنت إلا قائم وقاعد ، حملت الآخر على أنت لما كان الآخر هو الأول . "

ومثل ذلك : له صوتٌ أيما صوت ، وله صوتٌ مثل صوت الحمار ، لأن أيًا والمثل صفة دائمة ، وإذا قلت : أيما صوت ، فكأنك قلت : له صوت حسن جدا ، وهذا صوت شبيه بذلك ، فأى ومثل هما الأول . فالرفع في هذا أحسن ، لأنك ذكرت اسما يحسن أن يكون هذا الكلام منه يحمل عليه ، كقولك : هذا رجلٌ مثلك ، وهذا رجلٌ حسنٌ ، وهذا رجلٌ أيما رجل .

ويقول ٣٦٥/١ : هذا باب ما الرفع فيه الوجه ، وذلك قولك : هذا صوتٌ صوتٌ حمار ، لأنك لم تذكر فاعلا ، ولأن الآخر هو الأول حيث قلت : هذا ، فالصوت هو هذا ، ثم قلت : هو صوت حمار ، لأنك سمعت نهاقا ، فلا شك في رفع ، وإن شبهت أيضا فهو رفع ، لأنك لم تذكر فاعلا يفعله ، وإنما ابتدأته كما تبتدئ الأسماء ، فقلت : هذا ، ثم بنيت عليه شيئا هو ، فصار كقوله : هذا رجل رجل حرب .

وإذا قلت : له صوتٌ ، فالذي في اللام هو الفاعل ، وليس الآخر به ، فلما بنيت أول الكلام كبناء الأسماء ، كان آخره أن يجعل كالأسماء أحسن وأجود ، فصار كقولك : هذا رأس رأس حمار ، وهذا رجل أخو حرب ، إذا أردت الشبه .

وفي ٤٢٢/١ يقول : ومن النعت أيضا : مررت برجلٍ أيما رجل ، فأَيما نعت للرجل في كما له وبذره غيره ، كأنه قال : مررت برجل كامل . ومنه : مررت برجلٍ حسبك من رجل ، فهذا نعت للرجل بإحسابه إياك من كل رجل . وكذلك كافيك من رجل ، وهمك من رجل ، وناهيك من رجل ، ومررت برجل ما شئت من

رجل ، ومررت برجل شرعك من رجل ، ومررت برجل هذك من رجل ، وبامرأة هذك من امرأة ، فهذا كله على معنى واحد ، وما كان منه يجرى فيه الإعراب فصار نعتاً لأوله ، جرى على أوله ٤٢٣/ . ومن النعت أيضاً : مررت برجل مثلك ، فمثلك نعت على أنك قلت : هو رجل كما أنك رجل ويكون نعتاً أيضاً على أنه لم يزد عليك ولم ينقص عنك في شئ من الأمور . ومثله : مررت برجل مثلك ، أي صورته شبيهة بصورتك ، وكذلك : مررت برجل ضربك وشبهك ، وكذلك نحوك ، يجرين في المعنى والإعراب مجرى واحداً ، وهن مضافات إلى معرفة صفات لنكرة .. ومنه : مررت برجل غيرك ، فغيرك نعت ... ومما يكون نعتاً للنكرة وهو مضاف إلى معرفة قول الشاعر امرئ القيس :

بمنجردٍ قيد الأوابد لاحه : طرادُ الهوادي كلَّ شأوٍ مُغَرَّبٍ

ومنه أيضاً : مررت على ناقة عبُر الهواجر .

وفي ٤٣٠/١ ... ومنه : مررت برجل ذي مال ، أي صاحب مال .

ومنه : مررت برجل رجلٍ صدق ... كأنك قلت : مررت برجل صالح ، وكذلك : مررت برجل رجلٍ سوء ، كأنك قلت : مررت برجل فاسد ، لأن الصدق صلاح ، والسوء فساد ... ومن النعت أيضاً : مررت برجلين مثلين ... ومثل ذلك : سيان وسواء ... ٤٣١/ ومنه : مررت برجلين غيرك ... ومنه : مررت برجلين سواء ... وكذلك مررت بدرهم سواء .

وفي ٤٣٤/١ : ومن النعت أيضاً : مررت برجل مثل رجلين .. وهذا مثل قولك : مررت ببُرٍّ ملءٍ قد حين .. ، .. وكذلك : مررت برجلين مثل رجلٍ في الغناء ، كقولك : ببُرّين ملءٍ قدح . ونقول : مررت برجل مثل رجل . ونقول : مررت برجلٍ أسدٍ شدةً وجرأة ، إنما تريد مثل الأسد ، وهذا ضعيف قبيح ، لأنه اسم لم يجعل صفة ، وإنما قاله النحويون ، شبه بقولهم : مررت بزيد أسد شدة .

وفي ٢٣/٢ يقول : لو قلت : له خاتم حديد ، أو هذا خاتم طين ، كان قبيحاً ، إنما الكلام أن تقول : هذا خاتم حديد ، وصفة خز وخاتم من حديد ، وصفة من خز .

ويقول في ١٢/٢ : أنت الرجل كل الرجل ، ومررت بالرجل كل الرجل .
 فإن قلت : هذا عبد الله كل الرجل ، أو هذا أخوك كل الرجل ، فليس في الحسن
 كالألف واللام ... ومثل ذلك : هذا العالم حق العالم ، وهذا العالم كل العالم ، إنما أراد
 أنه مستحق للمبالغة في العلم ، فإذا قال : هذا العالم جد العالم ١٣/٢ فإنما يريد معنى
 هذا عالم جدا ، أي : هذا قد بلغ الغاية في العلم ، فجرى هذا الباب في الألف واللام
 مجراه في النكرة إذا قلت : هذا رجل كل رجل ، وهذا عالم حق عالم ، وهذا عالم جد
 عالم ...

ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك ، وما يحسن بالرجل
 خير منك أن يفعل ذاك ..

وفي ٢٧/٢ : وتقول : مررت برجل سواء أبوه وأمه .. وتقول : مررت برجل
 سواء درهمه ، كأنك قلت : مررت برجل تام درهمه . وزعم يونس أن ناسا من
 العرب يجرون هذا ، كما يجرون : مررت برجل خز صفته ... ٣٥/٢ : واعلم أن
 العرب يقولون : قوم تغلوجاء [من العلج وهو القوى الضخم] وقوم مشيخة ، وقوم
 مشيوخاء ، يجعلونه صفة بمنزلة : شيوخ وعلوج .

وفي ١٢٠/٢ : ... هذا عربي محضا ، وهذا عربي قلبا ، فصار بمنزلة دنيا وما
 أشبهه من المصادر ، والرفع فيه وجه الكلام ، وزعم يونس ذلك ، وذلك قولك : هذا
 عربي محض ، وهذا عربي قلب ، كما قلت : هذا عربي قح ، ولا يكون القح إلا
 صفة .

وفي ٢٣٧/٣ : ومما جاء مؤنثا صفة تقع للمذكر والمؤنث : هذا غلام يفعة ،
 وجارية يفعة ، وهذا رجل ربعة ، وامرأة ربعة .

وفي ٢٨/١ : ... فهذه تكون صفات ، كما كانت خير منك صفة يدلك علي
 ذلك قول العرب : أخذ بنو فلان من بني فلان بلا مائة ، فجعلوا مائة وصفا ، وقال
 الشاعر وهو الأعشى :

لئن كنت في جُب ثمانين قامة ورقيت أسباب السماء بسلم

وبعض العرب يجره كما يجز الخزّ حين يقول : مررت برجل خزّ صفته ،
ومنهم من يجره وهم قليل ، كما تقول : مررت : ٢٩/١ برجل أسد أبوه ، إذا كنت
تريد أن تجعله شديدا ... ومن قال : مررت برجل أسد أبوه ، قال : مررت برجل
مائة إيله ... ومثل ذلك : مررت برجل رجل أبوه ، إذا أردت معنى أنه كامل ،
وجره كجر الأسد ٣١ / ١ وأما قوله : مررت برجل سواء والعدم ، فهو قبيح حتى
تقول : هو والعدم .

ويقول المبرد " المقتضب ٣٠٤/٤ " .. وإن شئت رفعت فقلت : هذا درهم
وزن سبعة فنعته بالمصدر ... وقرأ ٣٠٥/٤ بعضهم " أربعة أيام سواء " على معنى
مستويات .. وقال لقيط بن زرار :
شأن هذا والعناق والنوم والمشرب البارد والظلّ الدوم

... فأما قولهم : هو عربي محضا ... ٣٠٦ / ٤ والأجود : هو عربي محض ،
وعربي قلب ، لأن هذه أسماء ، وإن كانت تكون على هذا اللفظ مصادر ، لأن
المصدر ينعت به ، والاسم لا يكون إلا نعتا من هذا الضرب ، إلا أن تجعله حالا
للنكرة . وأما : هو عربي قحّ ، فلا يكون إلا رفعا ، لأنه ليس بمصدر .

وفي ٢٥٩ / ٣ : وقد أجاز قوم كثير أن ينعت به فيقال : هذا راقود خل ،
وهذا خاتم حديد ، وسنشرح ما ذهبوا إليه ونبين فسادَه على النعت ، وجوازه على
الإتباع لما قبله ... فإن اعتل بقوله : مررت برجل فضة خاتمه ، ومررت برجل أسد
أبوه ، على قبحه فيما ذكره وبعده ، فإن هذا في قولك : فضة خاتمه غير جائز ، إلا
أن تريد شبيهه بالفضة ، ويكون الخاتم غير فضة ... وعلى هذا : مررت برجل أسد
أبوه لأنه وضعه في موضع شديد أبوه . ٢٦٠ / ٣ فإن قلت : مررت ببر قفيز بدرهم ،
جاز على البذل ، ويجيزه على النعت من عبنا قوله وشرحنا فسادَه .

[والحق أن البدلية هنا قلقة أو غير جائزة ، والنعت أوضح وأولى]

وفي ٢٨٥ / ٤ : فإن قلت : مررت برجل مثلك ، أو حسبك من رجل ، أو
مررت برجل أيما رجل .. وقوله عز وجل : ﴿ عطاء حسابا ﴾ ، أي كافيا .. وأما

النسب فقولك : مررت برجل تميمي وقيسي . وكذلك نسب القرابة نحو : مررت
بزيد أخيك ، وبزيد بن عبد الله .

وفي ٢٨٦/٤ : وتقول : مررت برجل ذي مال ، ومررت برجل مثلك .
وفي ٢٩٤/٤ : وأيما رجل ، إنما معناه : كامل ... وما زائدة ، فإنما معناه :
مررت برجل أي رجل .

وفي ٢٩٥/٤ : فإن قلت : مررت بزيد أخيك ، جاز في الأخ أن يكون بدلا ،
وأن يكون نعتا ، والنعت أحسن ، لأنه مما ينعت به .

وفي ٣٢٢/٤ : ... والوجه الخامس أن تجعل الاسم نعتا للمبهم ، فتقول : هذا
الرجل زيد ، تجعل الرجل نعتا ، فيكون بمنزلة : هذا زيد ... قال الشاعر :

توهمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع

وفي المفصل وشرحه ١٢٥/٢ : كل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه
إضافة معنوية ، إلا أسماء توغلت في إبهامها ، فهي نكرات وإن أضيفت إلى
المعارف ، وهي نحو : غير ومثل وشبه ، ولذلك وصفت بها النكرات ف قيل : مررت
برجل غيرك ومثلك وشبهك ... إلا إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه كقوله
تعالى : " غير المغضوب عليهم " أو بمماثلته .

وفي ٤٨/٣ : ... وقولهم تميمي وبصري على تأويل منسوب ومعزو ، وذو
مال وذات سوار متأول بمتمول ومتسورة ، أو بصاحب مال وصاحبة سوار .
وتقول : مررت برجل أي رجل ، وأيما رجل ، على معنى كامل في الرجولية ،
وكذلك أنت الرجل كل الرجل ، وهذا العالم جد العالم وحق العالم ، يراد به البليغ
الكامل في شأنه . ومررت برجل رجل صدق ، ورجل رجل سوء ، كأنك قلت :
صالح وفاسد ، والصدق ههنا بمعنى الصلاح والجودة ، والسوء بمعنى الفساد
والرداءة ، وقد استضعف سيبويه أن يقال : مررت برجل أسد ، على تأويل جرى .

قال ابن يعيش .. : وقد وصفوا بأسماء غير مشتقة ترجع إلى معنى المشتق ،

قالوا : رجل تميمي وبصري ونحوهما من النسب ، فهذا ونحوه ليس بمشتق ...

وإنما هو متأول بمنسوب ومعزو . قال الشاعر : ٤٩/

هو الفتى كل الفتى فاعلموا لا يُفسد اللحم لديه الصُّلُول

[أى : ادخار اللحم حتى ينتن] . ولا يحسن : هذا عبد الله كل الرجل ، لأنه ليس في لفظ عبد الله معنى يكون " كل الرجل " مبالغة فيه ، وهو مع قبحه جائز . ولا فرق بين المعرفة والنكرة في صفات المدح ، تقول : مررت برجل كل رجل ، ... وقولهم : مررت برجل أسد ، ضعيف عند سيئويه أن يكون نعتا ، لأن الأسد اسم جنس جوهر ، ولا يوصف بالجواهر ، لو قلت : هذا خاتم حديد أو فضة لم يحسن ... ومجازه على حذف مضاف تقديره : مثل أسد ، ومثل بمعنى مماثل . وقد أجاز أن يكون حالا ... من غير قبح ، واحتج بأن الحال مجراها مجرى الخبر ، وقد يكون خبرا مالا يكون صفة ، ألا تراك تقول : هذا مالك ذهب ، وهذا خاتمك حديد ، ولا يحسن أن يكون وصفا . وفي الفرق بينهما نظر ، وذلك أنه ليس المراد من الأسد شخصه ، وإنما المراد أنه في الشدة مثله ، والصفة والحال في ذلك سواء ، وليس كذلك الحديد والدرهم فإن المراد جوهرهما فاعرفه .

[الحق أنه قد يراد من : هذا خاتم حديد انخفاض قيمته ، ومن : هذا خاتم ذهب ارتفاع القيمة] .

قال صاحب الكتاب : ويوصف بالمصادر لقولهم : رجل عدل وصوم وفطر وزور ورضى ٥٠/ وضرب هير ، وطعن نتر ، ورمى سعر ، ومررت برجل حسبك وشرعك وهدك وكفيك وهمك ونحوك ، بمعنى محسبك وكافيك ومهمك ومثلك " قال الشارح : قد يوصف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات ، فيقال : رجل عدل ... وذلك على ضربين : مفرد ومضاف ، فالمفرد نحو : عدل وصوم ، وضرب هير ، وهو القطع .. وطعن نتر ، وهو كالخلس ، يقال : طعنه فأنتره ، أى أزغفه بمعنى : قتله سريعا ، وقالوا : رمى سعر : أي ممض محرق ، من قولهم سعرت النار والحرب أي ألهبتها ، وماء غور وأما المصادر التي ينعت بها وهي مضافة فقولهم : مررت

برجل حسبك من رجل .. ٥١/ ونحوه قول امرئ القيس :

وقد أغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكلا
ألا ترى كيف وصف منجردا بقيد الأوابد .

وفي ٥٦/٣ عند حديثه عن العلم يقول : ويوصف بثلاثة : بالمعرف باللام ، وبالمضاف إلى المعرفة ، وبالمهم .. وبزيد هذا .. والمهم يوصف بالمعرف باللام اسما أو صفة ، واتصافه باسم الجنس ما هو مستبد به عن سائر الأسماء ، وذلك قولك : أبصر ذاك الرجل ، وأولئك القوم ، ويأبها الرجل ، وبها هذا الرجل .

قال الشارح : .. أما العلم الخالص فلا يوصف ٥٧/٣ به . ويوصف لما ذكرناه من إزالة الاشتراك في اللفظ ، ووصفه بثلاثة أشياء بما فيه الألف واللام ، نحو : جاءني زيد العاقل ... وبما أضيف إلى معرفة من المعارف الأربع نحو : غلامك ، وغلام هذا .. ويوصف بالمبهم نحو : مررت بزيد هذا ... وأما أسماء الإشارة فتوصف ويوصف بها .. ولا توصف إلا باسم جنس ، لأن الغرض من وصفها بيان نوع المشار إليه ... فتقول : هذا الرجل فعل . ونظيره دخول أي في النداء وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام ... فتقول : يا هذا الرجل ، كما تقول : يأبها الرجل .

وفي الكافية وشرحها ٣٠٣/١ : وإنما يكون الوصف للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو : " نفخة واحدة " .. " الهين اثنين ، إنما هو إله واحد " قال ابن الحاجب : ولا فرق بين أن يكون مشتقا وغيره ، إذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل : تميمي وذو مال ، أو خصوصا مثل : مررت برجل أي رجل ، ومررت بهذا الرجل ، وبزيد هذا .

قال الرضى : قوله : ولا فرق بين أن يكون مشتقا وغيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل : تميمي وذو مال ، . يعنى أن معنى النعت أن يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه ، فإذا كانت دلالاته كذلك صح وقوعه نعتا ، ولا

فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره ، لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق ، توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط ، حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ، هذا كلامه .. ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الألف والسلام كالذي والتي وفروعها ، وذو الطائية ... وقوله : أو خصوصا ، يعنى به أن يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته ، وهى قاسم الجنس الجامد بالنظر إلى اسم الإشارة ... نحو هذا الرجل ... أما لو جعلته صفة لغير اسم الإشارة نحو : مررت بزيد الرجل ، أي الكامل في الرجولية ، فليس الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه ، لأن استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا .

/٣٠٤ ... ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المصنف أي واسم الإشارة في نحو : مررت برجل أي رجل ، وبزيد هذا ، فأى إنما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح ، واسم الإشارة يقع وصفا للعلم ، والمضاف إلى المضممر وإلى العلم وإلى اسم الإشارة ... وإذا جاءت — يقصد " أى " — بعد المعرفة فانصبها على الحال ... وتجاوز المخالفة بين الموصوف والمضاف إليه لفظا إذا توافقا معنى، نحو: مررت بجارية أيما أمة، وأيتما أمة، وجميع ما ذكره من الجوامد قياس ، عموما كان كالمنسوب وذى والموصول ذى اللام وذو الطائية ، أو خصوصا كأي التابع لنكرة ، واسم الجنس التابع لاسم الإشارة ، واسم الإشارة التابع لما ذكرنا .

وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة أشياء لم يذكرها المصنف ، وهى على

ضربين : قياسى وسماعى :

فمن القياسى : كل وجد وحق ، تابعة للجنس ، مضافة إلى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو : أنت الرجل كل الرجل ، وجد الرجل ، وحق الرجل ، هذا هو الأغلب الأحسن ، ويجوز على ضعف : أنت المرء كل الرجل ، وجد الرجل /٣٠٥ وحق الرجل ، ولا تتبع غير الجنس ، فلا يقال : أنت زيد كل الرجل ، وذلك لأن الوصف

بهذه الألفاظ الثلاثة كالتأكيد اللفظي ، فهذا لم يجر : أنت المرء كل الرجل ...
ويوصف بها النكرات أيضا فيقال : أنت رجل كل رجل ، وحق رجل ، وجد رجل
... ويقال أيضا في الذم : أنت اللئيم جد اللئيم ، وحق .. ومنه قولك : ما شئت من
كذا ، مقصود على نكرة ، نحو قولك : جاءني رجل ما شئت من رجل ، وما إما
نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، أو موصولة ، وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين
، والجملة صفة للنكرة ، ويجوز أن تكون موصوفة بالجملة بعدها ، وهي صفة
للنكرة قبلها ... وفي معنى قولك : رجل ما شئت من رجل عندي : رجل شرعك من
رجل ، ورجلان حسبك من رجلين ، ورجال نهيك أو نهاك أو كفيك من رجال ،
ورجل همك وهلك ... والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد أن المذكور هو
المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس إذا صنفوا رجلا رجلا ، ورجلين
رجلين ، ورجالا رجالا ... ومن المقيس أيضا أن تكرر الموصوف ، وتضيفه إلى
نحو : صدق وسوء ، نحو : عندي رجل رجل صدق ، وحمار حمار سوء ،
والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث . ٣٠٦ .
ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو : عندي رجال ثلاثة ، قال عليه السلام :
الناس كإبل مائة ، لا تجد فيها راحلة واحدة " وتقول : عندي بر قفيزان . وكذا
الوصف بالذراع والشبر والباع ، وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر ،
والقلة والكثرة ، ونحو ذلك .

والسماعي على ضربين : إما شائع وهو الوصف بالمصدر ... وإما غير
شائع وهو ضروب : أحدها : جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس
آخر ، كقولك : مررت برجل أسد ، قال المبرد : وهو بتقدير مثل ، أي مثل أسد ،
ويقوى تأويله قولهم : مررت برجل أسد شدة ، أي يشابه الأسد شدة ، فانتصاب شدة
على التمييز ... وقد يقال : برجل الأسد شدة ، وهو بدل عند سيبويه ، ويجوز عند
الخليل أن يكون صفة بتأويل مثل الأسد ... ويقولون : مررت برجل نار حمرة ، أي
مثل نار حمرة .. وقال غير المبرد : بل بتأويل الجوهر في مثل هذا مما يليق به من

الأوصاف ، فمعنى : رجل أسد أي جريء ، وبرجل حمار أي بليد ...
قال الشاعر :

وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحیحات العیون وعورها
كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا أعاليها وساجا ستورها
أي سودا أعاليها ، وكثيفا ستورها .

وثانيها : جنس يوصف به ذلك الجنس ، فيكرر اللفظ بمعنى الكامل ، نحو :
مررت برجل رجل ، أي كامل في الرجولية ، ورأيت أسدا أسدا ، أي كاملا .
وثالثها : جنس مصنوع منه الشيء ، يوصف به ذلك الشيء نحو :

هذا خاتم حديد ، قال سيبويه : يستكره نحو : خاتم طين ، وصفة خز وخاتم حديد ،
وباب ساج في الشعر أيضا .../٣٠٧ ومن غير الشائع قولهم : مررت برجل أبي
عشرة ، وأخ لك ، وأب لك .

وفي ٣٠٩/١ : ومما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء ، نحو : مررت
برجل سواء هو والعدم ، وسواء أبوه وأمه ، والفصيح المشهور رفع سواء على
الابتداء والخبر .. /٣١٠ ومن السماعي القبيح قولك : برجل حسبك فضله ، ومررت
برجل رجل أبوه ، أي كامل ، وكذا المقادير نحو : برجل عشرة غلمان ، وبحية ،
ذراع طولها ، وكذا الجنس المصنوع منه الشيء ، نحو : بسرج خز صفته ،
وبكتاب طين خاتمه ، وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو : برجل أسد
غلامه ، أي جريء . وكذا قولك : برجل مثلك أبوه ، وبرجل أبي عشرة
أبوه ، وهذه كلها من الجوامد التي تقع صفات لا على القياس .

وفي التسهيل وشرحه ٣/٣١٣ : والمفرد مشتق لفاعل أو مفعول أو جار
مجراه أبدا أو في حال ... /٣١٤ ... والجاري مجرى المشتق أبدا يعم الأوصاف التي
وضعت موافقة لمشتقات في تضمن معاني الأفعال دون حروفها ، فجرت مجرى
المتضمنة معانيها وحروفها في استدامة النعت بها ، فلودعي يجري مجرى فطن
وذكى ، وجرّشع يجري مجرى غليظ وسمين ، وصحيح يجري مجرى شديد ، وأمثلة

هذا النوع كثيرة ، ولذلك أدخلت كاف التشبيه على أول ما ذكرته منها . وفروع ذي بمعنى صاحب ذوا وذوو وذواتا وذوات . وأوليت فروع ذي أولي وأولات ، لأنهما بمعنى ذوى وذوات ، وقيدت النسب بالمقصود احترازا من نحو : قمرى وزئنى [قصير] من الأسماء التي هي منسوبة في الأصل ، وأغلب استعمالها دالة على أجناس دلالة مالا تعرض فيه للنسب .

وجعلت أسماء الإشارة جارية مجرى المشتق في حال دون حال ، لأن استعمالها غير منعوت بها أكثر من استعمالها منعوتا بها ، وقيدت أسماء الإشارة بغير المكانية احترازا من " هنا " وأخواتها .
وقيدت الموصولات المنعوت بها احترازا من الموصولات التي لا ينعت بها كمن وما .

ومن المنعوت به حال دون حال " رجل " فإنه ينعت به في حالتين :
أحدهما :

إذا قصد به كمال الرجولية ، فقولك : مررت بزيد الرجل ، أي الذي كملت رجوليته ، ووقوعه بهذا المعنى خبرا أكثر من وقوعه نعتا .
والحال الثانية إذا أضيف بمعنى صالح إلى صدق ، وبمعنى فاسد إلى سوء ، كقولك : هو رجلٌ رجلٌ صدق ، أو رجلٌ رجلٌ سوء .

ومن المنعوت به في حال دون حال " أي " فإنه ينعت به تبينا لكمال المنعوت ، ولا يكون إلا نكرة . ولا بد حينئذ من إضافته إلى نكرة تماثل المنعوت لفظا ومعنى ٣١٥ نحو : هذا رجل أي رجل . أو معنى دون لفظ نحو : هذا رجل أي فتى ، فالتماثل في اللفظ لا يلزم ، وإنما يلزم التماثل في المعنى ..

ومن المنعوت به في حال دون حال كل وجد وحق ، فإنها ينعت بها للمعنى الذي نسب لأي ، كقولك : زيد الرجل كل الرجل ، وجد الرجل ، وحق الرجل .
فالنعت بهذه كلها مطرد لا يتوقف على سماع ، بخلاف النعت بالمصدر وما ذكر بعده ، فإن السماع فيه متبوع ، واطاراده ممنوع ، وللمصدر مزية على غيره ،

وكذلك العدد ، ويقارب فيهما الاطراد . ومن المصادر المنعوت بها رضى وعدل وزور وصوم وفطر . ومن النعت بالعدد قول بعض العرب : أخذ بنو فلان من بني فلان إبلا مائة ، على النعت ، حكاه سيبويه ، وأنشد [للأعشى] .

لئن كنت في جب ثمانين قامة ورُقيت أسباب السماء بسلم
وفي الحديث : " الناس كإبل مائة "

والنعت بالقائم بمسماه معنى ينزله منزلة المشتق ، كمررت برجلٍ أسدٍ أبوه ، ولبست ثوبا حريرا ملمسه ، وشربت ماء عسلا طعمه ، تريد ماء شديد الحلاوة ، وثوبا شديد الليونة ، ومن هذا النوع قول الشاعر :

دليل يقول الناس من ظلماته سواءٌ صحيحاتُ العيون وعورها
كأن لنا منه بيوتا حصينة مسوحا أعاليها وساجا كسورها
فأجرى مسوحا وساجا مجرى سود . [نسب البيتان لمضرس بن ربيع ، وهما في ديوان الأعشى]

وفي ٣/٣٢٠ النعت باسم الإشارة كقوله تعالى : " بل فعله كبيرهم هذا " و " إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين "

وفي ٣/٣٢١ ومثل اسم الإشارة في أنه ينعت وينعت به الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ، وأسماء النسب المشتقة التي يجوز أن يبدأ بها .

وفي المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٠٩ : والمفرد مشتق لفاعل ، وهو اسم الفاعل ، والمثال ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل . أو مفعول كاسم المفعول ، وأفعال المفضل به المفعول ... أو جار مجراه أبدا ، وهى أوصاف تضمنت معنى الفعل دون حروفه ، واستديم النعت بها دون شرط ، كلوذعى وجرشع وصمحمح وشمردل ، فلوذعى جرى مجرى فطن ، وجرشع مجرى غليظ، وصمحمح مجرى شديد ، وشمر دل مجرى سريع ، وهى كثيرة .

وذي بمعنى صاحب وفروعه ، .../٤١٠ ... وأسماء النسب المقصود نحو قرشى ، وخرج بالمقصود نحو : قمرى ونحوه من الأسماء المنسوبة الأصل ،

وغلبت على أجناس لا يعرض فيها النسب .

والجاري في حال دون حال مطرد وغير مطرد ، فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية نحو : جاء زيد هذا ، وخرج بالمكانية هنا ونحوه ، فلا يوصف به ، على حد الوصف بهذا ونحوه ... وذو الموصولة وفروعها ... ومنه قولهم : بالفضل ذو فضلكم الله به ، وبالكرامة ذات أكرمكم الله به ، أي الذي والتي . وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل وهي : الذي والتي وفروعها من لفظهما كالذين ، أو غير لفظهما كالألي واللاتي ، وخرج بالمبدوءة مَنْ وما وأي الموصولات ٤١١/٢ ورجل بمعنى كامل نحو : مررت بزيد الرجل . أي الكامل في الرجولية ، ولذا يرفع الظاهر نحو : أرجل عبد الله ؟ مع العلم بأنه رجل ، ووقوع رجل بهذا المعنى خبرا نحو : زيد الرجل ، أكثر من وقوعه نعتا . أو مضاف إلى صدق وسوء نحو : هو رجلٌ رجلٌ صدق ، أي صالح . أو رجلٌ رجلٌ سوء ، أي فاسد .

وأي مضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنى نحو : مررت برجل أي رجل ، أو أي فتى ، والمعنى على الكمال . وكل وجد وحق مضافات إلى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت نحو : زيد الرجل كل الرجل ، وهو رجل كل رجل ، وجد رجل ، وحق رجل ، والمقصود كما له في ذلك . فهذه المذكورات يطرد الوصف بها ، ولا يتوقف على سماع . وغير المطرد النعت بالمصدر وما ذكره بعده مقصور على السماع ، وللمصدر مزية يقارب بها الاطراد ، ومنه قولهم : رجل رضى ، وعدل ، وزور ، وصوم ، وفطر ، والعدد نحو : أخذ بنو فلان ... إبلامائة ، حكاة سيبويه ، وأنشد لئن كنت في جب ثمانين قامة ...

والقائم بمسماه معنى لازم ينزله منزلة المشتق نحو : لبست ثوبا خزا ملمسه أي شديد الليونة ، وشربت ماء عسلا طعمه ، أي شديد الحلاوة ، ...

وفي شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٩٣ : ... إنما ينعت بما كان صفة .. أو اسما مضمنا معنى الصفة، إما وضعا كاسم الإشارة، وذو معنى صاحب ، أو

بمعنى الذي ، وكأسماء النسب . وإما استعمالا كقولهم : مررت بقاع عرفج أي خشن .

وفي شرح ابن عقيل على الألفية ١٥١/٢ : ... وقد نعتوا به — أي بالمصدر — كثيرا إما قصد للمبالغة بجعل الموصوف نفس المعنى مجازا ، أو توسعا بحذف مضاف وإقامة المضاف إليه وهو المصدر مقامه .. ويرى الكوفيون أن المصدر إذا وقع نعتا كان مؤولا بالمشتق الذي بمعنى اسم الفاعل كثيرا ، والذي بمعنى اسم المفعول قليلا .

وفي التصريح ١١١/٢ : ويقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها، فيقاس على أسماء الإشارة جميع الموصولات إلا من وما، وعلى ذي الصاحبية ذو الطائية وفروعها، وعلى المنسوب بالياء نحو : تمار وتامر وتمر، مما هو منسوب إلى التمر ونقل الشيخ يس : . وشبه المشتق إما مطرد جار مجرى المشتق أبدا كذي بمعنى صاحب، أو في حال دون حال كأسماء الإشارة غير المكانية وذو الموصولة وفروعها ، وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل . وأما غير المطرد كالمصدر والعدد .. وفي الأشموني ٤٩/٣ في تنبيه قال : وقوع المصدر نعتا وإن كان كثيرا لا يطرد، كما لا يطرد وقوعه حالا، وإن كان أكثر من وقوعه نعتا .

وقد علق الصبان بقوله : ولي في المقام بحث، وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد ؟ مع أن وقوع المصدر نعتا أو حالا إما على المبالغة أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف، أو على المجاز المرسل الذي علاقته التعلق إن أول المصدر باسم الفاعل أو المفعول ، وكل من الثلاثة مطرد ، كما صرح به علماء المعاني ، اللهم إلا أن يدعى اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني .

وقال الأشموني ٤٧/٣ تعقيبا على قول مالك : " وانعت بمشتق " : المتبادر منه أنه يشترط في النعت كونه مشتقا أو مؤولا به، وهو رأي الأكثرين، وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط ، وأن الضابط دلالة على معنى في متبوعه ، كالرجل الدال على الرجولية قاله الدماميني .

وفي حاشية الخصري بعد أن ذكر ما ذكره الصبان ٥٢/٢ قال : وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المحلى بأل بعد اسم الإشارة كونه نعتاً ككونه بدلاً أو بياناً نحو : هذا الرجل قائم، أما على الأول فلا يجوز كونه نعتاً إلا المشتق كهذا القائم رجل .

وبعد استعراضنا لهذه الآراء المختلفة نجد أن هناك شبه إجماع من النحاة على أن وقوع المصدر نعتاً يقتصر فيه على السماع ، على كثرة المسموع منه، وأن هناك إجماعاً منهم على اطراد وقوع أنواع متعددة، وأسماء كثيرة من الجوامد نعتاً ، وأنهم اختلفوا في قياسية بعض من الأسماء الجامدة .

وقد رأى مجمع اللغة العربية - وهو محق فيما ذهب إليه - أن وقوع المصدر نعتاً قياسي، مع كثرة القائلين بالالتزام فيه بالسماع ، فالقول بأن الجامد ينعت به قياساً أولى بهذا الحكم ، للإجماع على اطراده في أنواع متعددة ، وألفاظ كثيرة، ورد استعمالها في اللغة .

بعض الشواهد والأمثلة التي وردت في كتب النحاة دالة على مجيء النعت اسماً جامداً ، سواء أكان مصدراً أم كان غير مصدر .

فقولاً لهذا المرء ذو جاء

﴿ سبح اسم ربك الأعلى الذي

خلق ﴾

﴿ قد أفلح المؤمنون الذين هم في

صلاتهم خاشعون ﴾

هذا رجل عدل

هذان رجلان زور

هذه امرأة رضى

تمار ، وتامر ، وتمر

هذا الرجل قائم

المفصل ابن عقيل المساعد على تسهيل الفوائد

المفصل ابن عقيل المساعد على تسهيل الفوائد

المفصل ابن عقيل المساعد على تسهيل الفوائد

التصريح

المقتضب الكافية الأشموني

المقتضب المفصل الكافية	مررت برجل أى رجل
المفصل الكافية	مررت بزيد هذا
الكتاب المفصل شرح التسهيل المساعد	أنت الرجل كل الرجل
الكافية	مررت برجل أسد
الكافية	مررت برجل رجل
الكافية	هذا خاتم حديد
الكافية	صفة خز
الكافية	باب ساج
الكافية	مررت برجل أبى عشرة
الكافية	مررت برجل أخ لك
الكافية	مررت برجل أب لك
الكتاب	له صوت صوت حسن
الكتاب	له صوت أيما صوت
الكتاب	له صوت مثل صوت الحمار
الكتاب	هذا صوت صوت حمار
الكتاب	هذا رجل رجل حرب
الكتاب	هذا رجل أخو حرب
الكتاب المقتضب المفصل	مررت برجل أيما رجل
الكتاب المقتضب المفصل	مررت برجل حسبك من رجل
الكتاب المقتضب المفصل	مررت برجل كافيك من رجل
الكتاب	مررت برجل ناهيك من رجل
الكتاب المفصل الكافية	مررت برجل همك من رجل
الكتاب الكافية	مررت برجل ما شئت من رجل
الكتاب المفصل الكافية	مررت برجل شرعك من رجل

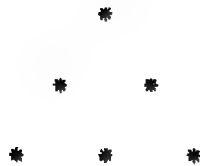
الكتاب المفصل الكافية	مررت برجل هذك من رجل
الكتاب المقتضب المفصل	مررت برجل مثلك
الكتاب المفصل	مررت برجل ضربك
الكتاب	مررت برجل شبيهك
الكتاب المفصل	مررت برجل غيرك
الكتاب	بمنجرد قيد الأوابد لاحه
الكتاب	مررت على ناقة عبر الهواجر
الكتاب المقتضب	مررت برجل ذى مال
الكتاب المفصل الكافية شرح التسهيل المساعد	مررت برجل رجل صدق
الكتاب المفصل الكافية شرح التسهيل المساعد	مررت برجل رجل سوء
الكتاب	مررت برجلين غيرك
الكتاب	مررت برجلين سواء
الكتاب	مررت بدرهم سواء
الكتاب	مررت برجل مثل رجلين
الكتاب	مررت ببرّ ملء قدحين
الكتاب	مررت برجلين مثل رجل
الكتاب	مررت ببرّين ملء قدح
الكتاب الكافية	مررت برجل أسد شدة
الكتاب المفصل	هذا أخوك كل الرجل
الكتاب	هذا العالم حق العالم
الكتاب	هذا العالم جد العالم
الكتاب	هذا رجل كل رجل
الكتاب المفصل	هذا عالم حق عالم
الكتاب الكافية المفصل	هذا عالم جد عالم
الكتاب	ما يحسن بالرجل مثلك
الكتاب الكافية	مررت برجل سواء أبوه وأمه

الكتاب	مررت برجل سواء درهمه
الكتاب	مررت برجل خزْ صفته
الكتاب	قوم معلو جاء
الكتاب	قوم مشيخة ومشيوخاء
الكتاب المقتضب	هذا عربى محض
الكتاب المقتضب	هذا عربى قلب
الكتاب المقتضب	هذا عربى قح
الكتاب المقتضب	هذا غلام يفعة
الكتاب	هذه جارية يفعة
الكتاب	هذا رجل ربعة
الكتاب	هذه امرأة ربعة
الكتاب	أخذوا إبلا مائة
الكتاب شرح التسهيل المساعد	لئن كنت في جب ثمانين قامة
الكتاب	مررت برجل أسد أبوه
الكتاب	مررت برجل مائة إبله
الكتاب	مررت برجل رجل أبوه
الكتاب الكافية	مررت برجل سواء والعدم
المقتضب	هذا درهم وزن سبعة
المقتضب	" أربعة أيام سواء "
المقتضب	شتان ... والظل الدوم
المقتضب	هذا راقود خل
المقتضب	هذا خاتم حديد
المقتضب	مررت بزيد أخيك
المقتضب	﴿ عطاء حسابا ﴾
المقتضب	مررت برجل تميمى وقيسى

المقتضب	مررت بزید بن عبد الله
المقتضب	توهمت آیات ... وذا العام سابع
المفصل	﴿ غیر المغضوب علیهم ﴾
المفصل	هو الفتی کل الفتی فاعلموا
المفصل	ضرب هَبْر [قاطع]
المفصل	طعن نَتْر [مبالغ فيه]
المفصل	رمى سعر [ممض محرق]
المفصل	مررت برجل کفیک
المفصل	ماء غور
المفصل	وقد أعتدى ... بمنجرد قید الأوباد
المفصل	أبصر ذاك الرجل
المفصل	وأولئك القوم
المفصل	یاأيها الرجل
المفصل	یاهذا الرجل
المفصل	جاعنى زید غلامك
المفصل الكافية المساعد	مررت بزید هذا
الكافية	﴿ إلهین اثین إنما هو إله واحد ﴾
الكافية	مررت بهذا الرجل
الكافية	مررت بجارية أيما أمة وأیتما
الكافية شرح التسهيل	أنت الرجل جد الرجل
الكافية شرح التسهيل	أنت الرجل حق الرجل
الكافية	أنت المرء كل الرجل
الكافية	أنت المرء جد الرجل
الكافية	أنت المرء حق الرجل

الكافية المساعد	أنت رجل كل رجل ، وجد رجل وحق ...
الكافية	أنت اللئيم جد اللئيم وحق ...
الكافية	رجلان حسبك من رجلين
الكافية	رجال نهيك أو نهاك أو كفيك ..
الكافية	عندى رجال ثلاثة
الكافية شرح التسهيل	[كابل مائة]
الكافية	عندى بر قفيزان
الكافية	مررت برجل نار حمرة
الكافية	وليل ... بيوتا ... سوها أعاليها وساجا ستورها
الكافية	رأيت أسد أسدا
الكافية	مررت برجل حسبك فضله
الكافية	مررت برجل رجل أبوه
الكافية	مررت برجل عشرة غلمانة
الكافية	مررت بحية ذراع طولها
الكافية	مررت بسرج خز صفته
الكافية	مررت بكتاب طين خاتمه
الكافية شرح التسهيل	مررت برجل أسد غلامه
الكافية	مررت برجل مثلك أبوه
الكافية	مررت برجل أبى عشرة أبوه
شرح التسهيل	لو ذعى يجرى مجرى فطن ذكى
شرح التسهيل	جرشع يجرى مجرى غليظ سمين

شرح التسهيل	صمصح يجرى مجرى شديد
شرح التسهيل المساعد	مررت بزيد الرجل
شرح التسهيل المساعد	هذا رجل أي رجل
شرح التسهيل المساعد	هذا رجل أي فتى
شرح التسهيل المساعد	أخذ بنو ... إبلا مائة
شرح التسهيل المساعد	لبست ثوبا حريرا ملمسه
شرح التسهيل المساعد	شربت ماء عسلا طعمه
شرح التسهيل المساعد	﴿ بل فعله كبيرهم هذا ﴾
شرح التسهيل المساعد	﴿ إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين ﴾
المساعد	شمردل جار مجرى سريع
المساعد	بالفضل ذو فضلك الله به
المساعد	والكرامة ذات أكرمكم الله به
ابن الناظم	مررت بقاع عرفج " خشن "



النسب بالألف والنون للتعبير عن النظرية أو النزعة أو الاتجاه *

يجئ النسب بالألف والنون في بعض المصطلحات العلمية والألفاظ الشائعة قصداً إلى الدقة في أداء المعنى فيقال : شخصية لتقابل Personalism وللتعبير عن المذهب الذي يؤكد على أهمية الشخصية باعتبارها شيئاً فريداً ، لا يجوز انتهاك حرمتها ، ويقال : الشكلانية لتقابل Formality للتعبير عن اتجاه فني يلتزم بالشكليات أو يحتفل بها ... إلى غير ذلك من قولهم : عقلانية rationalism وجوهرانية essentialism ، وفردانية individualism ، وعسكرانية militarism مما يمكن حمل الألف والنون فيه على معنى النظرية أو الاتجاه أو النزعة .

وقد جاء شيء من ذلك في مصطلحات المجمع ، ورد فيه :

شخصانية personalism :

- ١- نظرية قال بها رينو فييه ، ومؤداها أن الشخصية في قمة المقولات ... الخ .
 - ٢- ونظرية أخلاقية واجتماعية تقوم على القيمة المطلقة للشخص ... الخ (١) .
- وقد أعفانا المجمع الدكتور رمسيس جرجس من استقصاء الأمثلة التي وردت قديماً ، ومن بيان معانيها في بحثه الذي نشر في العدد الحادي عشر من مجلة المجمع بعنوان (النسب بالألف والنون) فقد جمع فيه ثلاثة عشر مثالا ومائة (٢) . ومع ذلك نرى من الضروري أن نستكمل بحثه الضافي بكلمة موجزة فيما قاله النحاة .

النحاة المتأخرون — على الرغم من الأمثلة الكثيرة المنقولة عن العرب — متفقون على أن النسب بالألف والنون شاذ ، ولا يقاس على ما ورد منه عن العرب . يقول الأشموني في قول ابن مالك :

وغير ما أسلفت مقرراً على الذي ينقل منه اقتصر

* بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز — الخبير بالمجمع .

يعنى أن ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ،
ومن ذلك قولهم في النسب إلى البحرينى بحراني .. ورقباني وشعراني وجماني
ولحياني للعظيم الرقبة والشعر والجمة واللحية (٣) .

غير أن الخليل وسيبويه ومن جرى على قولهما من النحاة قد فتحوا باباً لقبول
هذا الاستعمال من غير حرج .

قال الخليل في باب النسب : " كل شئ من ذلك عدلته العرب تركته على ما
عدلته عليه ، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس " (٤) .

ومن ذلك المعدول الذي هو على غير قياس قولهم بحراني .

يقول سيبويه : " وزعم الخليل أنهم بنوا البحر على فعلان ، وإنما كان القياس
أن يقولوا بحري " (٥) .

ويقول ابن سيده في تفسير ذلك : " وأما النسبة إلى البحر بحراني .. فإنهم
كرهوا اللبس ففرقوا بين النسبة إلى البحر والبحرين وبنو البحرين لما سموا به على
مثال سعدان وسكران ونسبوا إليه على ذلك " (٦) .

فكان كراهة اللبس مما يسوغ مخالفة القياس، وهذا أصل مقرر من أصول
العربية .

ويقول سيبويه : " هذا باب ما يصير إذا كان علماً في الإضافة على غير
طريقة ما هو على بنائه ، فمن ذلك قولهم في الطويل الجمّة : جُمَانِي ، وفي الطويل
اللحية : اللحيَانِي ، وفي الغليظ الرقبة : الرقبَانِي ، فإن سميت برقبة أو جُمّة أو لحية
قلت : رقبِي (ولحيِي) وجمِي (ولحوي) ، وذلك لأن المعنى قد تحول ، إنما
أردت حيث قلت ، جماني : الطويل الجمّة ، وحيث قلت ، اللحياني : الطويل اللحية ،
فلما لم تعن ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى " (٧) .

فكان سيبويه قد لاحظ في الأمثلة السابقة ما أودعه فيها العرب من معنى
المبالغة في الوصف ، وهو معنى لا يتحقق بالنسب القياسي بالياء ، فأجاز مخالفة

القياس إذا كان المقيس مؤدياً له ، فأنت تقول :

إذا أرت المبالغة في الطويل الرقبة : رقباني ، وإذا أردت النسب المجرد قلت: رقبى ، لأن المعنى على حد قوله قد تحول ، وليس لك أن تعدل عن النسب بالياء وهو الأصل إلا لمعنى، ومن ثم إذا لم تغن ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها هذا المعنى .

ويؤكد ذلك ما نقل عن سيبويه ، يقول ابن سيده : " قال سيبويه : رجل جماني: عظيم الجمة ، من نادر معدول النسب ، حاد بجمة ثم أضيف إليه ، وهذا عنده مطرد في جميع نادر معدول النسب ، أعنى أنه إذا رد شيئاً جنسياً إلى التسمية فالنسب إليه على القياس فقط " (٨) .

ويقول ابن منظور : " وقال سيبويه : زادوا ألفاً ونونا في الرباني إذا أرادوا تخصيصاً بعلم الرب دون غيره . كأن معناه صاحب علم بالرب دون غيره من العلوم " (٩) .

ومما نقله سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش قوله :
" وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن جميعاً : روحاني ... وزعم أبو الخطاب أن العرب تقول : روحاني لكل شئ فيه الروح من الناس والدواب والجن " (١٠) .

فهذا نفر من أئمة النحو واللغة ، يجيز لنا ما أجازته العرب لنفسها من العدول عن النسب بالياء بالألف والنون ، إذا كان لمعنى المبالغة أو التخصيص .
وقد استفاد المجمع من هذه الرخصة اللغوية فأجاز ترجمة الكاسعة Oid التي تدل على التشبيه والتنظير بالنسب مع الألف والنون فيقال : غرواني وسمسماني فيما يشبه الغراء والسمسم .

ثم عاد بقرار أكثر شمولاً وأجاز استعمال صيغة النسب مع الألف والنون في الاصطلاحات التي تنتهي الكلمة الإفرنجية منها بحرف Oid و Form و Like ما لم يتناف هذا الاستعمال مع الذوق العربي (١١) .

وبعد فهل لنا اليوم أن نقترح على لجنة الأصول أن تتخذ قرارا جديدا حذوة بالقرارين السابقين واستكمالاً لهما يجيز استعمال النسب بالألف والنون في ترجمة المصطلحات العلمية والفنية وألفاظ الحضارة التي ترد فيها اللواحق *ity* و *ism* بمعنى النظرية أو النزعة أو الاتجاه ما لم يتناف هذا الاستعمال مع الذوق العربي ؟

هوامش البحث

- (١) المعجم الفلسفي : ص ١٠١ ، مصطلح رقم ٥٤١ .
- (٢) مجلة المجمع : ج ١١ ، ص ١٨١ — ١٩٨ .
- (٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٦٤/١ ، وشرح الشافعية للرضي : ٥٨ ، حاشية الجاربردى : ١١٥/١ .
- (٤) الكتاب لسيبويه : ٣٣٥/٣ ، ٣٣٦ .
- (٥) الكتاب لسيبويه : ٣٣٥/٣ ، ٣٣٦ .
- (٦) المخصص لابن سيده : ٢٤١/١٣ ، ٢٤٢ .
- (٧) الكتاب لسيبويه : ٣٨/٣ .
- (٨) المخصص لابن سيده : ٦٤/١ .
- (٩) اللسان لابن منظور في (رب) .
- (١٠) الكتاب لسيبويه ٣٣٨/٣ .
- (١١) مجموعة القرارات العلمية : ص ٧٨ ، ٧٩ .

*

* *

* * *

الدورة التاسعة والخمسون

١٩٩٢م - ١٩٩٣م

موضوعات الدورة* :

- الموضوع الأول : " لما " الحينية .
- الموضوع الثاني : العطف على الضمير المتصل المجرور .
- الموضوع الثالث : عمل المصدر عمل فعله .
- الموضوع الرابع : يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً دون شروط .
- الموضوع الخامس : المضعف والمضاعف في اللغة العربية . (بحث)
- الموضوع السادس : تابع المجرور بإضافته إلى المصدر وإلى اسم الفاعل .
- الموضوع السابع : تابع المنادى .

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/٤/٥م فوافق عليها جميعها .
(ووافق عليها المؤتمر (من البيان الختامي لأعمال مؤتمر الدورة التاسعة والخمسين ٩٢-١٩٩٣م) .

الموضوع الأول :

لما الحينية *

يشيع في التعبير المحدث قولهم : لما يجيئك زيد فأكرمه ، ومثله مما يجيء فيه الفعل بعد (لما) أو في جوابها مضارعاً - " واليازجي " في (لغة الجرائد) يخطئ هذا الاستعمال لأن لما مخصوصة بالماضي ، وقد قرر النحاة أن ما يلي لما فعل ماضٍ مثبت لفظاً ومعنى - وقد أجاز ابن عصفور وقوع جوابها مضارعاً وكذلك الفراء - ومجيء المضارع بعدها شرط لم يذكره النحاة .. تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

جواز وقوع المضارع في جواب لما ، مستأنسة بقول الفراء وابن عصفور ، وجواز وقوعه بعدها شرطاً توسعاً في التعبير .

* مع الموضوع بحث الدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان : " لما الحينية " .

الموضوع الثاني :

العطف على الضمير المتصل*

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وذهب سيبويه إلى أنه يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر .. ولما كانت مؤيدات الجواز كثيرة تدارست اللجنة الموضوع وانتهت إلى القرار التالي :

تري اللجنة :

جواز العطف دون فاصل أو ضمير منفصل — على الضمائر المستترة والمتصلة المرفوعة والمجرورة .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان " جواز العطف على الضمير المتصل المحرور " .

— وبحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان " جواز العطف بدون فاصل على الضمائر مستترة ومتصلة مرفوعة ومجرورة " .

الموضوع الثالث :

عمل المصدر عمل فعله *

ذكر النحاة أن المصدر يعمل عمل فعله ، فإذا كان الفعل لازماً كان المصدر لازماً ، وإذا كان متعدياً كان المصدر متعدياً - لكنهم قيّدوا عمله بشروط كثيرة - تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

جواز إعمال المصدر عمل فعله مطلقاً .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان : " عمل المصدر عمل فعله "

الموضوع الرابع :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً دون شروط *

اتفق النحاة على أن اسم الفاعل يأخذ حكم فعله في العمل تعدياً ولزوماً —
وإذا كان بآل عمل مطلقاً دون شروط — أما المجرد فقد اختلفوا في عمله — ذهب
الجمهور إلى أن لا يعمل عمل فعله إلا بأربعة شروط — وذهب الكسائي إلى أنه
يعمل مطلقاً .

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

اسم الفاعل يعمل عمل فعله مطلقاً — أخذاً برأي الكوفيين وبعض البصريين .

* مع الموضوع بحث الدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان : " يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً دون شروط "

الموضوع الخامس :

المضعف والمضاعف في اللغة العربية *

لوحظ من متابعة مواد اللغة في بابيّ المضعف (الثلاثي) والمضاعف (الرباعي) أن هذين البابين متقارضان في نسبة كبيرة تصل إلى سبعين في المائة من الأفعال .

وجاء في كل من البابين أفعال مهموزة على حروف المعجم تقريبا وبمعان متجانسة بين أفعال كل باب على حدة .

ولذلك ترى اللجنة :

أن يفتح الباب لاستكمال المواد اللغوية في هذين البابين ، فيكون قياسا
أخذ المضعف من المضاعف ، وأخذ المضاعف من المضعف ،
عند الحاجة إليهما ، في التعبير عن معاني التوكيد ، أو التكرار ،
أو التحويل مع مراعاة ما أساغت العربية في هذا الباب
من اجتماع الأصوات المتجانسة ونفْي ما تنافر منها .

* مع الموضوع بحث للدكتور أمين السيد بعنوان : " مصعّف الثلاثي ومضعّف الرباعي يتقارضان " .

— ومذكرة لـ لاكتـ ر عبد الصبور شاهين .

الموضوع السادس :

تابع المجرور بإضافته إلى المصدر وإلى اسم الفاعل

المصدر يمكن أن يضاف إلى فاعله ، واسم الفاعل يمكن أن يضاف إلى مفعوله إذا جاء المفعول تالياً له ، وأجاز الكوفيون وبعض البصريين أن يأتي التابع مجروراً مراعاة للفظ المتبوع .. على حين ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الإلتباع على المحل .. تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

تري اللجنة :

الأخذ برأي الكوفيين وبعض البصريين في جواز الجر
مراعاة للفظ ، وجواز مراعاة المحل .. .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان : " تابع المجرور بإضافته إلى المصدر وإلى اسم الفاعل ... بحور جره مراعاة للفظ ، كما يجوز فيه مراعاة محل المتبوع " .

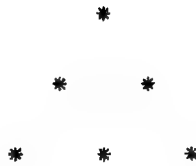
الموضوع السابع :

تابع المنادى

جعل النحاة تابع المنادى كثير الأقسام والأنواع — ووضعوا قيوداً وشروطاً في بعض منها ، مما جعل استيعاب ما قيل فيه شاقاً يعسر على الفهم .. ولذلك تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

ترى اللجنة مايلي :

- أ- تابع (أى) و (أية) في النداء مرفوع دائماً .
- ب- تابع المنادى المبني يجوز فيه الرفع والنصب
- إلا إذا كان مضافاً خالياً من (أل) فيجب نصبه .
- جـ — إذا كان المنادى معرباً وجب نصب تابعه .



لما الحينية *

يشيع في التعبير المحدث قولهم : لما يجيئك زيد فأكرمه ، ومثله مما يجئ فيه الفعل بعد (لما) أو في جوابها مضارعاً .

فاليأزجى في (لغة الجرائد) يخطئ هذا الاستعمال ، لأن لما مخصوصة بالماضى . والصواب عنده أن يقال في موضعها إذا : إذا جاءك زيد فأكرمه ، ولهذا السبب لحن بعضهم قول ابن حجة الحموى :

والنبت يضبطها بشكل مُعَرَّب لما يزيْدُ الطيرُ في التلحين (١)

لما بين الحرفية والاسمية

لما حرف عند سيبويه : للأمر الذي وقع لوقوع غيره (٢) فهي تدل على ربط جملة بجملة ربط السببية (٣) ، وفسر ابن مالك قول سيبويه بأنها تقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب ، كما تقتضي (لو) امتناعاً لامتناع ، واستدل له بقوله تعالى ﴿ وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا ﴾ فإن المراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم ، لأن الهلاك متأخر عنه " (٤) .

وذهب ابن السراج وأبو على وابن جنى إلى أنها ظرف زمان بمعنى حين . يقول أبو على : " وإنما هي (لم) دخلت عليها (ما) فتغيرت بدخول (ما) عن حال (لم) فوقع بعدها مثال الماضي في قولك : لما جئت جئت ، فصار بمنزلة ظرف من الزمان ، كأنك قلت : حين جئت " (٥)

ويقول عبد القاهر في تفسير قول أبي على : وهي تجرى مجرى الظروف التي يقع فيها ضرب من المجازاة ، ويقع بعدها الماضي الحقيقي كقولك : لما جئت جئت . بمنزلة حين جئت جئت ، فلما هاهنا قد جعلت اسماً .

ويستدل على اسميتها بقوله : ألا ترى أنك تضع موضع الاسم ويكون بمعناه ، وهو

قولك : حين جئت جئت . فدلالة الاسمية وانتفاء الحرفية أن تكون الكلمة واقعة في موضع يستحق الإعراب فيه ، فهي منصوبة الموضع على الظرف بمنزله قولك : حين جئت جئت " (٦)

ويفسر الرضى خلاف النحاة في اسميتها بقوله : ولما ظرف بمعنى (إذ) اسم عند أبي على ، ويستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما ، وكلام سيبويه محتمل فإنه قال : (لما) لوقوع أمر لغيره ، وإنما يكون مثل لو " فشبهها بلو ، ولو حرف ، وحمل ابن خروف كلام سيبويه على أنه شرط في الماضي كلو ، إلا أن (لو) لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ، و (لما) لثبوت الثاني لثبوت الأول ... ومن قال هو ظرف قال : وضع كلمة الشرط مع جملتيها للغرض الذي في إذا " (٧) خصائص جملتيها

يقرر النحاة أن ما يلي (لما) فعل ماض مثبت لفظا ومعنى نحو : ﴿ فلما آسفونا انتقمنا منهم ﴾ أو مضارع منفى بلم مثل : ولما لم يصدع الجبل بأمره أدرك أن جهاده عبث " . ويجوز زيادة أن بعد (لما) قبل الماضي نحو ﴿ فلما أن جاء البشير ﴾ وجوابها فعل ماض لفظا ومعنى نحو ﴿ فلما نجاكم إلى البر أعرضتم ﴾ أو منفى بما : " لما خرج إلي الخلاء ما وجد أحدا يؤنسه "

أو مضارع منفى بلم : فلما انقشع الحزن لم يعد هناك ما يستوجب اللوم أو جملة اسمية مقترنة بإذا الفجائية نحو ﴿ فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون ﴾ . أو جملة اسمية مقترنة بالفاء نحو ﴿ فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد ﴾ وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء كقول الشاعر :

فلما رأى الرحمن أن ليس فيكم رشيد ولا ناه أخاه عن الغدر

فصب عليكم تغلب بن وائل فكانوا عليكم مثل راغية البكر (٨)

وقد أجاز ابن عصفور وقوع جوابها مضارعا ، واستشهد لذلك بقوله تعالى ﴿ فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا ﴾ بيد أن غيره من النحاة يؤول ذلك (٩) .

يقول أبو جعفر النحاس : مذهب الأخفش والكسائي أن يجادلنا في موضع جادلنا^(١٠) ويقول أبو حيان : جواب لما محذوف .. وتقديره اجترأ على الخطاب إذ فطن إلى المجادلة ، أو قال كيت وكيت .^(١١) .

ويجيز الفراء وقوع المضارع جواباً ، يقول : وقد يجوز فلما أتاني أثب عليه كأنه قال : أقبلت أثب عليه .^(١٢)

أما مجيء المضارع بعدها شرطاً فلم يذكره النحاة ، ويبدو لي أن المحدثين حين قالوا لما يطول الوقت يزداد الاهتمام .

وضعوا لما موضع حين حيث يجوز معها أن يقال .

حين طال الوقت ازداد الاهتمام

و حين يطول الوقت يزداد الاهتمام

ولست أجد ما يمنعه لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار أنه أسلوب شائع على الألسنة متردد في الكتابة العلمية والأدبية .

وأقترح على اللجنة الموقرة :

أن تجيز وقوع المضارع في جواب لما مستأنسة بقول الفراء وابن عصفور وأن تجيز وقوعه بعدها شرطاً توسعاً في التعبير .

المراجع :

- (١) لغة الجرائد لليازجي ص ٥٦ .
- (٢) الكتاب لسيبويه ٢٣٤/٤ .
- (٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٥٧٠/٢ .
- (٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/٤ .
- (٥) المقتصد في شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجاني ١٠٩٢/٢ .
- (٦) السابق ١٠٩٢/٢ .
- (٧) شرح الكافية للرضي ١٢٧/٢ .
- (٨) شرح التسهيل ١٠٣/٤ وهمع الهوامع ٢١٥/٢ .
- (٩) المغنى لابن هشام ٢٨٠ .
- (١٠) اعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١٠٣/٢ .
- (١١) البحر المحيط لأبي حيان ٢٤٥/٥ .
- (١٢) معاني القرآن للفراء ٢٣/٢ .

جواز العطف على الضمير المتصل المجرور*

قال سيبويه [الكتاب ٣٨٢/٢ و ٣٨٣] : وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر . وجاز قمت أنت وزيدٌ ، ولم يجر : مررت بك أنت وزيدٌ ، لأن الفعل يستغنى بالفاعل ، والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه ، لأنه بمنزلة التثوين ، وقد يجوز في الشعر قال :
 أَبَكَ أَيُّهُ بَى أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُمُرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشُورٍ
 وقال الآخر :

فالיום قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب
 فقد عطف " مصدر " على الياء في " بى " وعطف " الأيام " على الكاف في " بك " وأبك بمعنى ويلك . وأيّه : ادع . والمصدر : الشديد الصدر . والجلة : المساق . والجأب : الغليظ . والحشور : المنتفخ الجبين .

وقال المبرد [المقتضب ١٥٢/٤] : وكذلك تقول : هذا ضاربك وزيدا غدا ، لما لم يجر أن تعطف الظاهر على المضمر المجرور جملة على الفعل ، كقول الله عز وجل : " إنا منجوك وأهلك " [العنكبوت ٣٣] كأنه قال : ومنجون أهلك ، ولم تعطف على الكاف المجرورة " .

وفي شرح ابن يعيش [٧٨/٣] : وقد نسب إليه — أى إلى المبرد — رد قراءة حمزة : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ وقال : لا تحل القراءة بها ، قال ابن يعيش : وهذا القول غير مرضى من أبى العباس ، لأنه قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة ، مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد . وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها . وتحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنى المخفوض :

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد — عضو المجمع .

أحدهما : أن تكون الواو للقسم ...

والوجه الثاني : أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال : وبالأرحام .

وقال ابن الحاجب [الكافية ٣١٩/١] : وإذا عطف على المضمر المجرور

أعيد الخافض مثل : مررت بك وبزيد "

وقال الرضى [٣٢/١] : وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة ،

مستدلين بالأشعار ، ولا دليل فيها ، إذ الضرورة حاملة عليه ، ولا خلاف معها .

وقال أبو البركات الأنباري [الإنصاف مسألة ٦٥] : ذهب الكوفيون إلى أنه

يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك : مررت بك وزيدٍ وذهب

البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في

التنزيل وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾

بالخفض ، وهى قراءة أحد القراء السبعة ، وهو حمزة الزيات ، وقراءة إبراهيم

النجعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ، ورواية الأصبهاني

والحلبى عن عبد الوارث . وقال تعالى : ﴿ ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن

وما يتلى عليكم ﴾ فما في موضع خفض ، لأنه عطف على الضمير المخفوض في

(فيهن) وقال تعالى : ﴿ لكن الراسخون في العلم فيهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل

إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة ﴾ (فالمقيمين) في موضع خفض

بالعطف على الكاف في " إليك " والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين

الصلاة ، يعنى من الأنبياء عليهم السلام . ويجوز أن يكون عطفا على الكاف في

(قبلك) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة ، يعنى من أمتك . وقال تعالى :

﴿ وصدّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ﴾ ، فعطف (المسجد الحرام) على

الهاء من (به) وقال تعالى : ﴿ وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين ﴾

(فمن) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم) فدل على

جوازه .

وقال الشاعر :

فما بك والأيام من عجب
فالأيام خفض بالعطف على الكاف مع بك والتقدير : بك وبالأيام
وقال آخر :

.. أفيها كان حتفى أم سواها
فعطف سواها بأم على الضمير في " فيها " والتقدير : أم في سواها .
وقال آخر :

... وما بينها والكعب غوط نفائف
فالكعب مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في " بينها " والتقدير : وما بينها
وبين الكعب .
وقال آخر :

..... عنهم وأبى نعيم ...
" فأبى نعيم " خفض بالعطف على الضمير المخفوض في " عنهم "
وأما البصريون فاحتجوا بأن : الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد فإذا
عطف على الضمير المجرور ... فكأنك قد عطف الاسم على الحرف الجار ،
وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .
ومنهم من قال : ... لأن الضمير قد صار عوضا عن التثوين ، فينبغي أن لا
يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التثوين .
ومنهم من قال : أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمير المجرور على
المظهر المجرور ، فلا يجوز أن يقال : مررت بزيد وك ، فكذلك ينبغي أن لا يجوز
عطف المظهر المجرور على المضمير المجرور ..

ثم حاول أن يؤول ما استدل به الكوفيون بتوجيهات متكلفة ، فـ " الأرحام "
مجرور بالقسم ، أو بباء مقدرة . " وما يتلى " في موضع رفع بالعطف على " الله "
أو في موضع جر بالعطف على النساء . و " المقيمين " في موضع نصب على " الله "

" أو في موضع جر بالعطف على النساء . و " المقيمين " في موضع نصب بتقدير فعل ، أو في موضع جر بالعطف على " ما " من قوله " بما أنزل إليك " وهكذا أخذ يذكر لكل آية أو شاهد تأويلا ، وهى تأويلات متكلفة لا داعي إليها . ولا شك في أن مالا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه ، وأن الحمل على الأقرب أولى من الحمل على الأبعد .

أما ابن مالك فقال [٣٧٥/٣ من شرح التسهيل] : وللموجبين إعادة الجار حجتان :

إحداهما : أن ضمير الجر شبيه بالتثوين ، ومعاقب له ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التثوين .

الثانية : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر ، وضمير الجر غير صالح لحلوله كل ما يعطف عليه ، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار .

وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى ، لأن شبه ضمير الجر بالتثوين — من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة ، لأن التثوين لا يعطف عليه بوجه ، ولأنه لو وضع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه ، لأن التثوين لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع ، فللعطف أسوة بهما ، قد تبين ضعف الحجة الأولى . ٣٧٦/ وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطا في صحة العطف لم يجز : رب رجل وأخيه ولا * أى فتى هيجاء أنت وجارها * ولا : كل شاة وسخلتها بدرهم ، ولا * الواهب المائة الهجان وعبدها * وأمثال ذلك كثيرة . فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو : مررت بك وزيد . وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعا، وجب الاعتراف بصحة الجواز .

ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى : ﴿ قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ﴾ بجر المسجد بالعطف على الهاء ، لا بالعطف على

سبيل ، لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته ، لأن المعطوف على جزء الصلة داخل في الصلة ، وتوفى هذا المحذور حمل أبا عليّ الشلوبين على موافقة يونس والأخفش والكوفيين في هذه المسألة .

ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ ... ومثل هذه القراءة ... قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما مثلكم واليهود والنصارى » بالجر ، وقول بعض العرب : " ما فيها غيره وفرسه " .

وذكر ابن مالك الشواهد التي ذكرت في الإنصاف ، وأضاف إليها ما يذكره

سبويه : * أبك أيّه بى أو مُصَدَّر *

وما ذكر في غيره ، كقول رجل من طيء :

* إذا بنا بل أنيسان اتقت فئة *

وقول آخر : * بنا أبدا لا غيرنا تترك المنى *

وقول آخر : * فقد خاب من يصلى بها وسعيرها *

وقوله : * لو كان لى وزهير ثالث وردت *

وقال ابن عقيل [المساعد على تسهيل الفوائد ٤٧٠/٢] : وإن عطف على

ضمير جر اختيار إعادة الجار ، ولم تلزم وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين واختاره الشلوبين . ومذهب جمهور البصريين اللزوم إلا في الضرورة . وقال الجرمى والزيادى : يجوز في الكلام إن أكد الضمير .

والصحيح الجواز مطلقا ، قال تعالى : ﴿ وكفر به والمسجد الحرام ،

تساءلون به والأرحام ﴾ ومن كلام العرب : ما فيها غيره وفرسه ، بجر فرس .

وفي شرح التصريح على التوضيح [١٥١/٢ - ١٥٢] ذكر الخلاف بين

المانعين والمجيزين ، وذكر بعض ما استدل به المجيزون .

وفي الأشمونى [٨٧/٣ و ٨٨] : ذكر مثل ما ذكر في التصريح ، وعلق

الصبان في حاشيته على ما قيل من أن الواو في ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ للقسم

لا للعطف بأنه عدول عن الظاهر ، وأن فيه زيادة تكلف .

وقال السيوطي [همع الهوامع ١٣٩/٢] : ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره ، أى الجر ، لورود ذلك في الفصيح بغير عود .. وهذا رأى الكوفيين ويونس والأخفش - وصححه ابن مالك وأبو حيان خلافا لجمهور البصرية في قولهم بوجوب إعادة الجار ، الأكثر ، واحتجوا ...

وثالثها : وهو رأى الجرمى والزيادى يجب العود إن لم يؤكد .. بخلاف ما إذا أكد نحو: مررت بك أنت وزيد ومررت به نفس وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد . وبهذا نرى أن جمهور البصريين لا يجيزون العطف على الضمير المتصل المجرور إلا بإعادة الجار أو في ضرورة الشعر .

وأن الكوفيين وبعض البصريين وكثيرا من المتأخرين يجيزون العطف مطلقا ، مستثنين إلى ما ورد في القرآن الكريم ، وفي بعض الحديث ، وبعض كلام العرب بدون إعادة الجار .

وأن ابن يعيش اعترض على رد المبرد قراءة حمزة ، وأن ابن مالك بيّن ضعف ما اعتمد عليه البصريون فيما ذهبوا إليه من المنع .

لكل ذلك أعتقد أن الصواب هو ما ذهب إليه المجيزون مطلقا دون التقيد بإعادة الجار ، أو بأن يكون ذلك في ضرورة الشعر ، وأن العطف على الضمير المجرور يمكن أن يكون بإعادة الجار ، ويمكن أن يكون بدونه وأن يكون في النثر وأن يكون في الشعر .

أما العطف على بقية الضمائر فلا إشكال فيه، لأنه جائز عند جميع النحاة، سواء كان الضمير منفصلا في موضع رفع أو في موضع نصب ، أو كان متصلا في موضع رفع أو في موضع نصب .

فالمنفصل الذي في موضع رفع مثل قوله تعالى : " قال سنشد عضدك بأخيك ونجعل لكما سلطانا فلا يصلون إليكما بآياتنا أنتما ومن اتبعكما الغالبون " ومثل قولك : أنت وصديقك أريتما الواجب .

والمنفصل الذي في موضع نصب مثل قولهم : إياك والشر . ومثل قولك : ما قابلن إلا إياك وزميلك .

والمتصل الذي في موضع نصب مثل قوله تعالى : ﴿ هذا يوم الفصل جمعناكم والأولين ﴾ ، ومثل قولك : الفائزون هنأتهم وآباءهم .

والمتصل الذي في موضع رفع قد يوجد بينه وبين المعطوف عليه فاصل مثل قوله تعالى : ﴿ لقد كنت أنتم وآباؤكم .. ﴾ وقوله : ﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ ، ومثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ذهبت أنا وأبو بكر وعمر ، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر ، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر » ، وقد لا يوجد بينه وبين المعطوف عليه فاصل مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر » . ومثل قول بعض العرب : مررت برجل سواءٍ والعدمُ ، ومثل قول جرير : " ورجا الأخيطل ... ما لم يكن وأبٌ له لينالا " ، وقول عمر بن أبي ربيعة :

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى .

وإن رأى جمهور البصريين أن هذا الذي لا فاصل فيه جائز لكنه ضعيف ، لأن غيرهم يرى جوازه وقوته .



جواز العطف بدون فاصل على الضمائر مستترة ،
ومتصلة مرفوعة ، ومجرورة *

أولاً : ضمير النصب المتصل يجوز العطف عليه بدون فاصل باتفاق البصريين والكوفيين مثل كلمتك وعلياً وكلمته وخالداً .

ثانياً : العطف على ضمير الرفع المستتر .

يقول الرضى أن مذهب البصريين أن التأكيد بالضمير المنفصل هو الأولي ويجوزون العطف بلا تأكيد لكن على قبح ، لا أنهم حظروه أصلاً بحيث لا يجوز أن يرتكب ، وأما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل من غير استقباح .

وتوضيح المسألة أن كثيرين من النحاة يرون أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل قبل العطف عليه فيقال :

زيد كتب هو وأخوه الدرس

وأكتب أنا وأخي الدرس

اكتب أنت وأخوك الدرس

والصيغة في السطور الثلاثة هي موضع الخلاف ، فإن الكوفيين لا يشترطون تأكيد الضمير المستتر بضمير منفصل ، والبصريين يجيزون رأى الكوفيين على قبح ويؤثرون اشتراط تأكيد الضمير المستتر بضمير منفصل .

وإذا رجعنا إلى العرب القدماء وجدنا النحاة رووا عنهم : مررت برجل سواء والعدم وسواء مصدر صفة لرجل وبه ضمير مستتر عطفت عليه كلمة " العم " دون ضمير منفصل ودون فاصل ، ومن ذلك قول جرير يهجو الأخطل :

ورجا الأخطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأبّ له لينالا

ففي (يكن) المجزومة ضمير مستتر تقديره هو يعود على الأخطل ،

وعطف عليه دون توكيده بضمير منفصل ، ومثله قول عمر بن أبي ربيعة في إحدى قصائده :

قلت اذا أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تَعَسْفَنَ رَمَلا

يقول عمر : إن صاحبتَه أَقْبَلَتْ وصواحب لها يتمايلن كبقر الفلا ركن رَمَلا وقد عطف عمر كلمة " زهر " على الضمير المستتر في " أَقْبَلَتْ " بدون تأكيده بضمير منفصل ، وفي هذه الأمثلة القديمة ما يدل على صحة رأى الكوفيين وأنه لا فرق بين العطف على الضمير المستتر والضمير المتصل المنصوب . وقد أثار بعض النحاة مشكلة في مثل :

أكتب أنا وأخي الدرس . واكتب أنت وأخوك الدرس .

إذ قال بعضهم أن العطف في الصيغتين على الضمير المستتر لا يجوز لأن ذلك يقتضي أن يكون فاعل الفعل المضارع للمتكلم وكذلك فعل الأمر اسما ظاهرا وفاعلهما دائما يكون ضميرا ، ولذلك قالوا ان الصيغتين من باب عطف الجمل والتقدير في الصيغتين هكذا :

أكتب أنا ويكتب أخي الدرس . واكتب أنت وليكتب أخوك الدرس .

ثانيا : العطف على ضمير الرفع المتصل

قياسا على ضمير الرفع المستتر يرى البصريون في حالة العطف على ضمير الرفع المتصل أن الأولى أن يؤكد بضمير منفصل أو يفصل بين الضمير المتصل والمعطوف عليه بفواصل — بينما يجيز الكوفيون العطف عليه بدون تأكيده بضمير منفصل وبدون فاصل . فيحسن عند البصريين أن يقال :

ذهبت أنا وعلياً إلى السوق . دخلوا هم ومن معهم الدرس . يقرءون هم وزملاؤهم القرآن . تعلموا أنتم وجماعتكم الفقه .

والكوفيون يجيزون في كل هذه الأمثلة أن لا يكون بها ضمير منفصل . ويجيز البصريون العطف على الضمير المتصل إذا فصل بين الضمير والمعطوف عليه بفواصل من مفعول وغير مفعول مثل : قرأت المحاضرة وعلى .

أذاكر الدرس وخالد . ما كتبنا ولا زملاؤنا . اكتب الآن وأخوك .

على أن هذه الصورة التي يجيزها البصريون أكد معها ضمير الرفع المتصل في القرآن الكريم بضمير منفصل في مثل قوله تعالى في سورة النحل : ﴿ لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شئ نحن ولا آباؤنا ﴾ ، وفي سورة الشعراء ﴿ فكُتِبُوا فيها هم والغاوون ﴾ .

وفي ذلك ما يدل بوضوح على صحة رأى الكوفيين إذ القرآن كما رأينا قد يذكر الضمير المنفصل مع الفاصل ، وقد لا يذكره في مثل قوله تعالى في سورة الأنعام : ﴿ وقالوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ . وقوله تعالى في سورة الرعد : ﴿ جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم ﴾ .

وهاتان الآيتان والآيتان السابقتان تدلان بوضوح على أن الضمير المتصل المرفوع مع الفاصل بينه وبين المعطوف عليه قد يؤكد بضمير منفصل وقد لا يؤكد .

وفي الصحيح عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه كثيرا ما كان يقول : « كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر » . وكل ذلك يؤيد رأى الكوفيين في جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون تأكيده بضمير منفصل .

ثالثا : العطف على الضمير المتصل المجرور

ذهب البصريون في العطف على الضمير المتصل المجرور إلى وجوب إعادة حرف الجر مع المعطوف عليه ، ففي مثل : على مررت به وبأخيه .

يتحتم أن يعاد حرف الجر وهو الباء مع المعطوف على الضمير المتصل وهو الهاء ، وأجاز الكوفيون ترك الإعادة ووافقهم من البصريين يونس والأخفش ومن المتأخرين ابن مالك وأبو حيان ، مستدلين على صحة ذلك بمثل ما سمع عن العرب من قولهم : ما فيها غيره وفرسه أي وغير فرسه . بعطف (فرسه) على الهاء دون إعادة المضاف ، وقال بعض الشعراء :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

"فقد عطف الشاعر كلمة " الأيام " على الضمير وهو كاف المخاطب في " بك
" دون إعادة الجار وهو الباء .

وأهم من ذلك أن حمزة وهو أحد القراء السبعة المشهورين قرأ آية سورة
النساء : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ بعطف لفظة (الأرحام) على
الهاء قبلها دون إعادة حرف الجر وهو الباء، ومثل ذلك آية سورة الحجر : ﴿ وجعلنا
لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين ﴾ . أي : ولمن لستم له برازقين ، فلم تُعدِ
الآية الكريمة حرف الجر وهو اللام المتصلة بالضمير المعطوف عليه مع المعطوف
ـ وفي ذلك ما يشهد بصحة رأى الكوفيين ـ وواضح من مناقشتي السالفة للعطف
على الضمائر أن العطف عليها دون فاصل من ضمير منفصل وغيره تشهد له أمثلة
عربية متعددة ، وهو بذلك سائغ ونخلص إلى القاعدة التالية :

جواز العطف — دون فاصل أو ضمير منفصل — على الضمائر
المستترة والمتصلة المرفوعة والمجرورة .



عمل المصدر عمل فعله *

قال النحاة إن المصدر يعمل عمل فعله ، فإذا كان الفعل لازما كان المصدر لازما ، وإذا كان متعديا كان المصدر متعديا .

ولكنهم قيدوا عمله بشروط كثيرة فقالوا : يشترط لعمله أن يكون اسما ظاهرا لا ضميرا ، مكبرا . لا مصغرا ، غير مختوم بالتاء الدالة على الوحدة وغير متبوع بتابع قبل تمام عمله، مفردا وليس مثنى أو مجموعا ، مذكورا لا محذوفاً ، متقدما على معموله لا متأخرا عنه ، غير مفصول من معموله بأجنبي .

وإن الباحث في هذه الشروط يجد أنه يمكن الاستغناء عنها كلها أو معظمها دون أن يكون هناك ضير أو خلل .

فالشروط الأول يمكن إغفاله وصرف النظر عنه، لأن الكلام عن عمل المصدر وليس عن عمل ضميره ، وأما البيت الذي نسب إلى الكوفيين الاستدلال به على عمل ضمير المصدر وهو :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم

فقد جعلوا " عنها " متعلق بالضمير " وهو " وليس تعلقها بالضمير ضروريا، ويمكن جعلها متعلقة بالحديث، ولا يمنع من ذلك جره بالباء ، لأن الباء زائدة، وقد قالوا في اسم الفاعل إن معموله يجوز أن يتقدم عليه إذا كان مجرورا بحرف جر زائد .

أما المختوم بالتاء الدالة على الوحدة، فقد ذكر النحاة شواهد على عمله مع

وجودها، منها : يحابى به ... بضربة كفيه الملا نفسي راكب

كما ذكروا الاتفاق على عمله إذا كان مختوما بتاء غير هذه التاء كقوله : فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك ... ومثل قولك : أعجبتني قراءة محمد الدرس ، وعيادته المريض .

وأما شرط ألا يكون متبوعاً بتابع قبل تمام عمله ، فشرط عجيب ، لأنهم يذكرون شاهداً على وروده هو : * أزمنت يأساً مبيناً من نوالكم * ويقولون : إن " من نوالكم " ليس متعلقاً بـ " يأساً " لأنه فصل بنعته " مبيناً " بل هو متعلق بمحذوف مقدر " . وأعتقد أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه ، ولأن القرآن الكريم قد جاء فيه : ﴿ أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة يتيماً ﴾ ، فيتىماً مفعول إطعام ، وقد فصل بنعت المجرور المتعلق بالمصدر " ذي مسغبة " وإذا كان يعمل مع الفصل بنعت المتعلق به ، فإن يعمل مع الفصل بنعته هو من باب أولى .

وأما شرط الإفراد فمنقوض بشواهد منها :

قد جربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا المجد والفنعا

وقول الآخر :

وعدت وكان الخلف ... مواعيد عرقوب أخاه ...

قياساً على اسم الفاعل الذي يعمل غير مفرد ، هذا إلى اتجاه بعض النحاة إلى إعماله غير مفرد .

أما شرط أن يكون مذكوراً غير محذوف ، فقد قدره عاملاً وهو محذوف في مواضع متعددة منها : * ... وما هو عنها بالحديث المرجم * فقد قالوا : إن عنها ليس متعلقاً بهو ، وإنما هو متعلق بمحذوف تقديره : الحديث عنها ، فالحديث عندهم بدل من هو ثم حذف ، وبقي ما يتعلق به .

وقدروا محذوفاً في : * المَنّ للزم داع بالعتاء *

وفي : وبعض الحلم عند الجهل للزلة إذعان .

فالشرط لا داعي إليه .

أما شرط تقدمه على معموله فقد علّوه بأنه كالموصول ، ومعموله كالصلة ، ولا يتقدم الصلة على الموصول ، وذلك لأنهم جعلوا من مواضع عمله أن يصلح أن يحل محله فعل مع أن أو مع ما . ولست أدري لماذا كان كذلك ، فالمصدر هو أصل المشتقات ، وهو يعمل لأن فرعه وهو الفعل يعمل ، لا لأنه حل محل أن

والفعل ، وحلول أن والفعل محله — كما يرى بعض النحاة — شرط غالب لا لازم .
فضلا عن أن من النحاة من يجيز تقدم معموله عليه مطلقا إذا كان ظرفا أو جاراً
ومجرورا كالرضى ، مثل قوله تعالى : ﴿ فلما بلغ معه السعى ﴾ وقوله : ﴿ ولا
تأخذكم بهما رأفة ﴾ ويرى أن تأويل ذلك تكلف .

وأما شرط ألا يفصل من معموله بأجنبي فقد مثلوا له بقوله تعالى : ﴿ إنه
على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر ﴾ ويقول الشاعر :

المن للذم داع بالعطاء فلا تمنن فتُنْفَى بلا حمد ولا مال

فقد قالوا في الآية الكريمة إن " يوم " ليس منصوبا برجع ، وإلا لزم ، الفصل
بأجنبي بين المصدر ومعموله ، والإخبار عن الموصول قبل تمام صلته ، فقد فصل
الخبر " لقادر " بين المصدر " رجع " ومعموله " يوم " وأخبر عن الرجوع معنى لا
لفظا ، فإن المعنى : إن رجعه يقدر الله عليه ، وهذا الإخبار وقع قبل أن يستوفي
المصدر صلته بالظرف .

وهذا كلام فيه كثير من التكلف والتعقيد ، ولماذا لا نقول — كما جاء في
ترتيب الآية الكريمة — إن الأصل : إن الله قادر على رجعه ، فقدم الجار والمجرور
على اسم الفاعل ، فهو مقدم في اللفظ مؤخر في الرتبة ، وبهذا لا يكون هناك فصل
بالأجنبي كما زعموا .

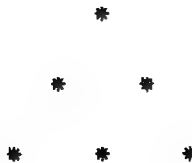
أما البيت فقد قالوا فيه : إن — بالعطاء — ليس متعلقا بالمصدر — المن —
وإن كان المعنى عليه ، لفساد الإعراب ، لأنه يلزم عليه الفصل بأجنبي ، عن
الموصول قبل تمام صلته ، ولهذا يقدر الجار متعلقا بمحذوف . والتقدير : المن للذم
داع المن بالعطاء ، فالمن الثاني بدل من الأول ، فحذف ، وأبقى ما يتعلق به دليلا
عليه . فأى تكلف هذا ؟ وأى تعقيد ؟ فكيف لا يتعلق بما المعنى عليه خوفا من فساد
الإعراب ؟ ومن الذي فرض هذا الإعراب ؟

أليس التمسك بهذا تمسك بما لا قيمة له ولا وزن ؟

لم يبق إذن إلا شرط : أن يكون مكبرا لا مصغرا ، ولعله يمكن قبول هذا الشرط على أساس أنه يخرج بصيغة المصدر عن أصل وصفها — كما قالوا — ولأن التصغير من خصائص الأسماء ، والأصل في الأسماء ألا تعمل ، فأصبح عمله ضعيفا ، ولأنهم لم يحفظوا ما يدل على عمله وهو مصغر .
ولهذا تقترح اللجنة إجازة عمل المصدر عمل فعله مطلقا ، إلا إذا كان مصغرا فإنه لا يعمل .

المراجع :

- شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ٦٧/٦ ذكر بعض الشروط .
- شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ١٩٢/٢ و ١٩٥ .
- شرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/٣ — ١١٥ . وفيه شواهد متعددة لكثير من هذه المخالفات .
- شرح الأشموني والصبان ٢١٣/٢ .
- شرح التصريح على التوضيح ٦٢ / ٣ — ٦٣ .



يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقا دون شروط *

اتفق النحاة على أن اسم الفاعل يأخذ حكم فعله في العمل تعديا ولزوما .
واتفقوا على أن اسم الفاعل إذا كان بأل عمل مطلقا دون شروط ، أما اسم الفاعل
المجرد من أل فقد اختلفوا في عمله :

فذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يعمل عمل فعله إلا بأربعة شروط هي :

- ١- أن يكون دالا على الحال أو الاستقبال أو الاستمرار التجددى .
- ٢- أن يكون مسبوqa بنفي ، أو استفهام مذكور أو مقدر ، أو موصوف مذكور أو مقدر ، أو صاحب حال ، أو مبتدأ أو ما أصله المبتدأ .
- ٣- ألا يكون مصغرا .
- ٤- ألا يكون متبوعا .

وذهب الكسائي إلى أنه يعمل مطلقا سواء دل على الحال أو الاستقبال أو دل على الماضي ، وسواء سبق بشيء أو لم يسبق وسواء صغر أو لم يصغر ، وسواء أتبع أو لم يتبع . ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين .

وفي داخل هذين الاتجاهين العامين كانت هناك خلافات جزئية في استعمالات خاصة ؛ فقد اتفق القائلون بعدم عمله إذا كان بمعنى الماضي على أنه لا ينصب المفعول به ، ثم اختلفوا في رفعه للفاعل ، فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الاسم الظاهر ، وذهب بعضهم إلى أنه يرفعه . وذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الضمير ، وقال بعضهم يرفعه .

وفي الإتياع ذهب جماعة من النحويين إلى جواز الإتياع إذا جاء المعمول قبل التابع ، لأن ضعف اسم الفاعل بالإتياع إنما يحصل بعد مجيء التابع لا قبله . ونسب هذا الرأي إلى البصريين والفراء من الكوفيين . وفي التصغير رأى بعض النحاة أن اسم الفاعل يعمل إذا كان قد استعمل مصغرا ولم يذكر له مكبر .

وقد ترتب على القول بأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي تقديرات كثيرة . وتكلف شديد ، فقد أوجبوا في مفعوله إذا كان تالياً له أن يكون مجروراً بإضافته إليه .

فإن كان التالي له فاعله وجب رفعه ، وأن يأتي المفعول به منصوباً ، وكذلك إذا أضيف إلى مفعوله الأول وجب أن يأتي المفعول الثاني منصوباً ، إذا كان قد اشتق من فعل يتعدى إلى مفعولين ، وأن يأتي المفعولان الثاني والثالث منصوبين إذا كان قد أخذ من فعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

فإذا سئل هؤلاء عن الناصب للمنصوب ، قالوا : يقدر له فعل ينصبه ولا يصح أن يقدر اسم فاعل ، لأن اسم الفاعل المذكور غير عامل ، فالمقدر كذلك يكون غير عامل .

وذهب بعضهم إلى أن اسم الفاعل الذي يدل على الماضي يكتسب بإضافته للمفعول قوة تجعله قادراً على أن ينصب المفعول به ، أو المفعولين التاليين ، لأنه أشبه ما فيه الألف واللام في امتناع تنوينه ، وما فيه الألف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضي ، فالمضاف للمفعول الأول يعمل كذلك فيما بعده . فالقوة عنده جاءت من عدم تنوينه ، ومعنى ذلك أن قوة المقرون بأل جاءت كذلك من عدم تنوينه ، لا من أن أل اسم موصول . واسم الفاعل في موقع الفعل ، والفعل يعمل مطلقاً .

وقد قوى بعضهم هذا الرأي بقولهم : هو ظان زيد أمس قائماً فقائماً يتعين نصبه بظان ، لأنه لو أضمر له فعل ناصب لزم حذف أول مفعوليه ، وثاني مفعولي ظان ، وذلك ممتنع ، إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي ظن . ولأن اسم الفاعل — ظان — طالب للمعمول — قائماً — فلا بد من عمله فيه ، كما تؤثر العوامل فيما تطلبه من المعمولات .

ومن الغريب أنهم في تخريج الآية الكريمة : ﴿ فالق الإصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسبانا ﴾ ، يقولون : التقدير : وجعل الشمس والقمر حسبانا ، بتقدير فعل ناصب لقوله " سكناً " وفعل ناصب لقوله " الشمس والقمر حسبانا " أو

أنه معطوف على معمول الفعل المقدر الذي نصب سكنا ، والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه .

وكان تقدير عامل واحد لم يكن كافيا ، فقدروا عاملا آخر .

ثم إنهم قالوا : إن معمول اسم الفاعل يجوز أن يتقدم عليه وعلى مبتدئه ، إلا إذا كان مقترنا بأل فإنه لا يصح تقدمه عليه ، لأن جزء الصلة لا يتقدم على الموصول ، وقد رأى بعضهم جواز تقدم معمول اسم الفاعل المقترن بأل إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا ، لأنهم يتوسعون فيهما مالا يتوسعون في غيرهما . مستدلين بقوله تعالى : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ ، فإنهم يجعلون " فيه " متعلقاً " بالزاهدين " ويرفضون ما يراه الآخرون من أنه متعلق باسم فاعل مقدر مقدم عليه ، أي " زاهدين فيه من الزاهدين " لما فيه من تكلف .

لقد كانت محاولة التماس علة لعمل اسم الفاعل ، وحصرها في مشابهة للفعل المضارع ، السبب في كل هذه التعقيدات . ولو أننا أخذنا اللغة كما وصلت إلينا ، لاكتفيننا بالقول بأن اسم الفاعل يعمل لأنه جاء في اللغة عاملا ، سواء أكان مقترنا بأل أم كان مجردا منها ، ولأنه كما يقول السيرافي ، كما قال غيره ، طالب للمعمول ، فلا بد من عمله فيه ، كما تؤثر العوامل فيما تطلبه من معمولات . وإذا أريد إيجاد مشابهة بين اسم الفاعل والفعل ، فلتكن المشابهة في المعنى هي التي أفضت إلى المشابهة في العمل . وبهذا نخلص النحو من بعض ما ينوء به ، مما يشق على الدارسين وينفرهم منه ، بدليل أنه يعمل محولا إلى صيغ المبالغة اعتبارا بالمعنى لا بالصورة !

المراجع

- شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٦ وما بعدها .
- شرح الكافية للرضي ١٩٨/٢ وما بعدها .
- شرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٣ وما بعدها .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨١/٢ وما بعدها .
- شرح الأشموني والصبان ٢١٨/٢ وما بعدها .
- شرح التصريح والشيخ يس ٦٥/٢ وما بعدها .
- همع الهوامع للسيوطي ٩٥/٢ وما بعدها .

*

*

*

*

*

*

مضعف الثلاثي
ومضعف الرباعي
يتقارضان*

اتفق علماء الصرف على تقسيم المضعف إلى قسمين هما :

مضعف الثلاثي ، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مثل : ردّ .

عَبّ . كَلّ . مَلّ . نَمّ .

ومضعف الرباعي ، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه

ولامه الثانية من جنس مثل : عسّس - زلزل . ككبب - مضمض .

والمضعف والمضاعف في عرْفهم وفي عِرف اللغويين بمعنى واحد ، فقد جاء في

كتاب سيبويه (٥٢٩/٣ ، ٥٣٠) عنوان يقول : هذا باب مضاعف الفعل ثم يبدأ

حديثه بقوله : والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد ، وذلك نحو :

رددت ... وجاء أيضا (٢٤١:٤) هذا باب ما شذ من المضاعف . وكذلك جاء في

المقتضب للمبرد (٢٤٥:١ ، ٢٤٦) .

وفي لسان العرب لابن منظور : والعرب تقول : ضاعفت الشيء وضعفته

بمعنى واحد . ومثّل هذا جاء في القاموس المحيط .

وتقارض هاتين الصيغتين يعنى إجازة تحويل كل منهما إلى الأخرى فنحول

ما انفرد به مضعف الثلاثي إلى مضعف الرباعي ، ونحول ما انفرد به مضعف

الرباعي إلى مضعف الثلاثي ، وذلك يثرى مفردات اللغة ، ويضيف إليها ما يزيد

على مائتي كلمة ، كما سيوضح فيما بعد .

وقد ورد في القاموس المحيط (٣٦٠) مادة لغوية استعملت من مضعف

الثلاثي ، كما استعملت من مضعف الرباعي ، إما بمعنى واحد ، وإما بمعان

مختلفة.

وانفرد مضعف الثلاثي ، فلم يرد معه مضعف الرباعي في (١٤٣) مادة .

* بحث للدكتور أمين السيد - عضو المجمع .

كما انفرد مضعف الرباعي ، فلم يرد معه مضعف الثلاثي في (٦٥) مادة وقد بلغ مجموع هذه الأنواع الثلاثة (٥٦٨) مادة، المشترك منها بنسبة مئوية قدرها ٦٣,٤ % ومضعف الثلاثي منها بنسبة ٢٥,٤ % ومضعف الرباعي بنسبة ١١,٢ % ونظرا لأن ما يقرب من ثلثي هاتين الصيغتين قد جاء مشتركا بينهما نرى أنه يجوز أن نحول ما انفردت به إحدى هاتين الصيغتين إلى الصيغة الأخرى قياسا على الكثرة الواردة ، كما قال ابن فارس (المزهر : ٢٠٠) : " أجمع أهل اللغة إلا من شذ منهم أن للغة العرب قياسا ، وأن العرب تشق بعض الكلام من بعض " . وهذا يجيز لنا أن نأخذ بهذا التمويل عند الحاجة إليه .

وعزى إلى سيبويه وأصحابه أن وزن ربرب ونحوه فعّل فأصله : رَبَّبَ — أبدل الوسط حرفا من جنس الأول " (المزهر ٢:٥)

وما عزى إلى سيبويه وأصحابه يوثق العلاقة بين مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي .

والكوفيون يقولون عن مضعف الرباعي : إن هذا الباب ونحوه ثلاثي، أصله : فعّل ، فاستثقل التضعيف ، فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل (الهمع ١١٥:٢)

وفي كتاب سيبويه (٤١٧:٤) " هذا باب التضعيف : اعلم أن التضعيف يثقل على السنتهم وأن اختلاف الحرف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد . " وفي هذا بيان لتحويل مضعف الثلاثي إلى مضعف الرباعي، أما عكسه فأمره أيسر من هذا لأنه رجوع بالصيغة إلى الأصل الثلاثي الذي جاءت عليه جمهرة المعجم اللغوي.

وقد منحنا ابن جنى هذا الحق في الخصائص (٣٠٨:١) فقال :

ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحليين ولمعانيهم وقصودهم آمين — جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه ، ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله .. أن يرى فيه نحو ما رأوا ، ويحذوه

على أمثلتهم التي حذوا ، وأن يعتقد في هذا الموضوع نحو ما اعتقدوا في أمثاله ، لا سيما والقياس إليه مصغ وله قابل وعنه غير متناقل ..

ومما يؤيد اتجاهي هذا ما نقله السيوطي (في المزهري ٣٠:٢ ، ٣١) عن ابن دريد :
قال في الجمهرة :

قالوا : تقّ تقاً ، ثم أميت هذا الفعل ، ورد إلى بناء جعفر ، فقالوا : تفتق وقالوا : تفتق الرجل من الجبل — إذا انحدر يهوى على غير طريق . وقالوا : الهتّ ، ثم أميت ، والحق بالرباعي في الههته ، وهو اختلاط الأصوات في الحرب أو في صخب ...

وكذلك قال ابن دريد عن : الجعّ ، القحّ ، الكحّ ، الذعّ ، الرف ، شعّ ، شعّ ، صغّ ، ضغّ ، ضغّ ، لّعّ ، قهّ .

وقد رجعت إلى القاموس المحيط فوجدت كثيرا مما أميت قد دونه الفيروزابادي وذكر معانيه ، ولم ينص على شيء من هذا بأنه أميت . ولم يذكر الثلاثي من (صعصع) وقد قال ابن دريد : وأميت قه ، وقيل قهقه . والذي في القاموس المحيط : قهقه : رجّع في ضحكته ، أو اشتد ضحكته ، كفه فيهما ، أو : قه : قال في ضحكته : قه ، فإذا كرره قيل : قهقه .

فابن دريد يتحدث عن الإمامة لبعض الصيغ واستعمال صيغ أخرى بدلها ، ومَنْ جاءوا بعده يحيون ما أميت ، فهل لنا أن نقفوا آثار هؤلاء فنجدد اللغة قياسا على اللغة !

وقد عرّض مقترحي هذا على مؤتمر المجمع الموقر في الدورة الثامنة والخمسين في الجلسة الخامسة من جلساته ، تابعا لتعليقي على بحث للأستاذ سعيد الأفغانسي عضو المجمع (سورية) بعنوان " تاريخ كلمة " ولما لم أجد معارضة عدّدت السكوت موافقة ، وقمت بإحصاء للمضعف من الثلاثي ومن الرباعي من القاموس المحيط على ما سبق في الحديث عن تقارض هاتين الصيغتين .

وفيما يلي نص ما ألقى في مؤتمر العام الماضي :

هذا وأرجو التفضل بإضافة كلمة عن مضعف الثلاثي ونقله إلى مضعف الرباعي في متن اللغة ، فقد رجعت إلى القاموس المحيط في بعض أبوابه ، فوجدت أن عددا كبيرا من مضعف الثلاثي انتقل إلى مضعف الرباعي ، أحيانا بنفس المعنى ، وأحيانا بمعنى آخر ، ومن ذلك بإيجاز :

أرّ : أرأر — بر : بربرة — ترت تترترة — ثر : ثرثرة — جر : جرجرة —
 الحر : الحرحاء — الخريز : الخرخرة : الدر : الدردرة — الذر : الذرذار — الزر :
 الزرزور — السر : سرسور — الشر : الشراشر — الصرة : الصرصر — الطر :
 الطرطور — الظر : الظرطور — العر : العرعررة — غر : غرغر — فر : فرفر —
 القر : القرقررة — الكر : كركر — مر : مرمرة — هر : هرهرة .
 الرع : الرعررة — السع : السعة — شع : شعشعة — الضع : الضعضعة —
 الطع : الطعطع — الفع : الففع — كع : كعكع — مع : معمع — النع : الننع —
 الوع : الوعوع — جفة : جفففة — حف : حفحف — خف : خفففة — دف : ددفف —
 — ذف : ذفف — رف : رفر — زف : زفف .

وإن الداعي إلى هذا كان سؤالا عن كلمة ابتكرها أحد المترجمين المتمكنين من اللغة العربية وهذه الكلمة ينبغي أن تنتظر إليها معاجمنا وتضيفها إلى متنها ، لأنها لا تخرج عن مثال من الأمثلة الكثيرة التي وردت في اللغة العربية ، من نقل مضعف الثلاثي إلى مضعف الرباعي . هذه الكلمة هي الخصخصة بمعنى تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص ، وهي لا تزيد على أنها من جعل مضعف الثلاثي (خصّ) من مضعف الرباعي (خصخص) والله من وراء القصد . وفيما يلي الإحصاء المتحدث عنه من قبل ، ولم أفرق فيه بين الأسماء والأفعال :

*
 * *
 * * *

إحصاء
لمضعف الثلاثي ومضعف الرباعي
من القاموس المحيط

أولا : ما جاء مشتركا بين الصيغتين .

الجزء الأول

- ١- تَبَّ ... تَبَّتْ يده : ضلنا وخسرنا ، وأنب الله قوته : أضعفها . وتبتب : شاخ
- ٢- ثَبَّ : جلس متمكنا ، كثثب ، والأمر : تمّ .
- ٣- جَبَّ : قطع .. والججيب : المستوى من الأرض .
- ٤- الحَبَّ : الوداد ... والحجبة : جرى الماء قليلا كالحجب .
- ٥- الخَبَّ : الخداع ... وخبيت كعلمت ... وخخب : غدر ...
- ٦- دَبَّ : مشى على هيننه ... والدببة : كل صوت كوقع الحافر على الأرض .
- ٧- ذَبَّ عنه : دفع ومنع ... والذبذبة : تردد الشيء المعلق في الهواء .
- ٨- رَبَّ : جمع وزاد ولزم ... والربرب : القطيع من بقر الوحش .
- ٩- زَبَّ يَزْبُ فهو أَرَبٌ : كثر شعره ... والزَّبْزَب : ضرب من السفن ، وزبذب : غضب ، أو انهزم في الحرب .
- ١٠- سَبَّه : شتمه ... وتَسَبَّه الماء : جرى وسال ... وسبسه : أساله ... والسبب : المفازة أو الأرض المستوية .
- ١١- شَبَّ يشب .. وشَبَّت النار ... وشَبَّش : تمّم ...
- ١٢- صَبَّه : أراقه ... وصبصبه : فرقّه ومحقه فتصبصب .
- ١٣- الضَبَّ ... أرض مَضَبَّة وضَبَّة : كثيرته ... والضَبُّضَب : السمين ..
- ١٤- الطَّب : علاج الجسم والنفس ... والطبطبية : الدرة . وطبطب : صوت ...
- ١٥- العَبَّ : شرب الماء .. والععبُ : نعمة الشباب .

- ١٦- الغِبّ : عاقبة الشيء ... والغِغْب : صنم ، واللحم المتدلى تحت الحنك كالغِغْب .
- ١٧- قَبّ القوم : صَخَبُوا في الخصومة ... وقَبَّب : هدر وصوت وحمق ...
- ١٨- كَبّه : قلبه وصرعه كأكيه . وكَبَّبه فأكب وهو لازم متعد .
- ١٩- أَلَبّ بالمكان : أقام كَلَبّ ... ولَبَّالِب الغنم : جلبتها .
- ٢٠- نَبّ يَنْب نبا ونبييا ونبابا بالضم ، ونَبِنب : صاح عند الهياج .. ونَبِنب : طول عمله في تحسين .
- ٢١- الوَبّ : التهيؤ للحملة في الحرب كالوبوبة .
- ٢٢- الهَبّ والهبوب : ثوارن الريح ، وهَبّ التيس تهب ويهب هبيبا وهبابا وهَبّة : نَبّ للسفاد ، كاهتَب وهبهب .
- ٢٣- حَنّه : فركه وقشره فانحّت ونحاتّ ، والمَرَقُ : سقطت كانهتّت وتحاتت وتَحْتَمَّتْ .
- ٢٤- الرَّتّ : الرئيس ... والرُّته : العجمة .. وأرّته الله فرتّ . ورتّرتّ : تتع في التاء .
- ٢٥- عَتّه : رد عليه الكلام مرة بعد مرة . والعتعت كبلبل وربرب : الجَدَى .. والعتعتة : الجنون ، ودعاء الجدّى بعّتْ عَتّ .
- ٢٦- الفَتّ : الدق والكسر بالأصابع ... والفتفتة : أن تشرب الإبل دون الرى .
- ٢٧- القَتّ : نَمّ الحديث كالتقّيت والفتفتة ... والكذب .
- ٢٨- كَتّ البعيرُ يكتّ : صاح صياحا ليئا .. الكتيت : المشى رويدا ، أو مقاربة الخطو في سرعة كالكتكة والنكنكت ... وككتكت : ضحك ...
- ٢٩- اللتّ : الدق ... واللتلتة : اليمين الغموس ...
- ٣٠- المَتّ : المد والنزع ... والتوسل بقراءة كالمتممة .
- ٣١- نَتّ منخره غضبا : نفخ ... ونَتَّتْ : تقدّر بعد نظافة .
- ٣٢- الوتّ ويضم : صياح الورشان كالوتة بالضم ، والوتات : الوسائس .
- ٣٣- الهتّ : سرد الكلام ... كالهتته . وهتته في كلامه : أسرع .

- ٣٤- أثّ النبات يئث (مثلثة ،: كثر ... والأثاث : الكثيرات اللحم .
- ٣٥- بثّ الخبر .. نشره .. وبثّ الغبار وبثّته : هيجه .
- ٣٦- الجث : القطع ... وتجتثّ الشَّعر : كثر .. والطائر : انتقض ..
- ٣٧- حثّه عليه واستحثّه وأحثّه واحتثّه وحثّته : حضّته .
- ٣٨- العثة بالضم : سوسة تلمس الصوف .. والعثّ : الفساد ، وعثّ : حرّك وأقام . والعثّاث : الشدائد .
- ٣٩- الغث : المهزول ... والغثّة : القتال الضعيف بلا سلاح .
- ٤٠- القثّ : الجرّ والسّوق . والقثّة : الجماعة . والقثّة : وفاء المكيال ، وتحريك الوتد لنزعه .
- ٤١- الكَثّ! : الكثيف .. والكثكث كجعفر وزبرج : التراب وفتات الحجارة ... وقد أكث وكثكث .
- ٤٢- اللثّ والإلثّ واللثّة : الإلحاح والإقامة ودوام المطر .
- ٤٣- مَثّ النّخى : رشّح ، كمثّ .. ومثّث : أسبغ الفتيلة بالدهن وخلط وتعتع وحرك ..
- ٤٤- نثّ الخبر : .. أفشاه . ونثّث : عرق كثيرا .
- ٤٥- الههته : الاختلاط والظلم .. والهث : الكذب .
- ٤٦- بجّ : شقّ وطعن بالرمح ... والبجبة : شئ يفعل عند مناغاة الصبي ... وبجج لحمه : كثر واسترعى .
- ٤٧- ثجّ الماء : سال ، كانثج وثجّج .
- ٤٨- الحجّ : القصد . وحجج : أقام ونكص وكف وأمسك عما أراد قوله ...
- ٤٩- الخجّ : الدفع والشق ... والخججة : الانقباض والاستخفاء . ورجل خجاجة خجاجة : أحمق لا يعقل .
- ٥٠- دجّ يدج دجيّا : دب في السير والبيت ... وليلة ديجوج ودجاجة : مظلمة وتدجدج : أظلم كدجدج .

- ٥١- الـرَجّ : التحريك والتحرك والاهتزاز والحبس ... والرجرجة : الاضطراب ، كالارتجاج والترجرج .
- ٥٢- سَجّ الحائط : طينه . والمسجة : خشبة يطّين بها ... ويوم سَجسج : لا حرّ ولاقر ... والسجسج : الأرض ليست بصلبة ولا سهلة .
- ٥٣- عَجّ يعج عجيجا وعجا : صاح ورفع صوته كعجيج .
- ٥٤- الفَجّ : الطريق الواسع بين جبلين ... والفجفج كفدغد وهدهد وخلخال : الكثير الكلام المتشبع بما ليس عنده .
- ٥٥- الكُجة : لعبة يأخذ الصبي خرقة فيدورّها كأنها كرة .. وكجّ : لعب بها . والكجكجة : لعبة تسمى است الكلبة .
- ٥٦- لَجّ : تردد في كلامه ... وتلجلج دَارَه : أخذها منه .
- ٥٧- مَجّ الشراب من فيه : رماه .. ومجمج في خبره : لم يُبَيِّنْهُ .
- ٥٨- نُجّبت القرحة تنج نجا ونجيجا : سالت بما فيها . وننجج : متّع وحرك ...
- ٥٩- الهجاجة : الهبوة التي تدفن بالتراب ، والأحمق كالهجهاج .. والهجهاج : النفور والشديد الهدير من الجمال .
- ٦٠- أَحّ : سعل .. وأحاح زيد : أكثر من قوله : يأحاح . وأحّى : تتحنح وأصله : أحج ، كتظنى أصله : تظنن .
- ٦١- بَجِحَ : أخذته بُحّة ... وتبحجج : تمكن في المقام والحلول كبجحج ، والبحبحة : الجماعة .
- ٦٢- الجَجّ : بسط الشئ ... والجججج : السيد كالججباح . ج جحا جح ...
- ٦٣- الدَحّ : الدش والنكاح ... والدحداح والدحدح : المرأة والناقاة العظيمنتان .
- ٦٤- الذح : الضرب بالكف . والذحذحة : تقارب الخطو مع سرعة .
- ٦٥- الرح محرّكة : سعة في الحافر محمود .. وشئ رحرح ورحراح ورحرحان : واسع منبسط
- ٦٦- زَحّه : نحاه عن موضعه ... وزحزحه عنه : باعده فترحزح .

- ٦٧- السخّ : الصب والسيلان من فوق كالسموح والتسحسح والتسحح .
- ٦٨- الشخ أمثلثه : البخل والحرص ... شححت بالكسر به وعليه تشخ .. وهو شحاح كسحاب وشحيح ، وشحشح وشحشاح ..
- ٦٩- الصخ بالضم والصحة بالكسر والصحاح بالفتح : ذهاب المرض .. والصحصح والصحصاح والصحصحان : ما استوى من الأرض .. وصحصح الأمر : تبين .
- ٧٠- ضحضح السراب : تفرق كتضحضح . والضح بالكسر : الشمس وضوؤها وضحضح : تبين .
- ٧١- الطخّ : البسط .. وطحطح : كسر وفرق وبدد إهلاكا .
- ٧٢- فحيح الأفعى : صوتها من فيها .. وفحفح : صحح المودة وأخلصها كفحّ .
- ٧٣- القُح : الخالص من اللؤم والكرم وكل شئ . وقد فح فحوحة .. والقحقة : تردد الصوت في الحلق .
- ٧٤- الكُحّ : القح .. عربيّ كح وعربية كحة . والكحكح كهدهد وسمسم : العجوز الهرمة ..
- ٧٥- ألح عليه في السؤال : ألحف ... ولحلحوا : لم يبرحوا مكانهم كتلحلحوا .
- ٧٦- المُحّ : الثوب البالي .. وخالص كل شئ .. والمحاح ككتان : الكذاب والمحماح : الخفيف النزق . ومحمح فلانا : أخلص مودته .
- ٧٧- نحّ ينيح نحيجا : تردد صوته في جوفه كنحنح وتنحنح ... ونحنحه : رده ردا قبيحا .
- ٧٨- الوحوحة : صوت معه بحح ، والنفخ في اليد من شدة البرد .. والوحّ : الوتد .. ورجل فقير ، ومنه : أفقر من وحّ أو من الوتد .
- ٧٩- بخبخ البعير : هدر .. وبخّ : سكن من غضبه ، وفي النوم : غط كبخبخ .
- ٨٠- النخّ : عصارة السمسم والعجين الحامض .. وقد نخّ .. وأنخه .. والتختخة : اللكنة .

- ٨١- جَخَّ : تحول من مكان إلى آخر كجخجخ . وتَجَجَجَخ . وجخجخ : كتم ما في نفسه ونادى وصاح وقال : جخ جخ .
- ٨٢- الدَّخ : الدخان .. دَخِدَخ : ذَلَّ وكَف .. والدَخَّ : سواء وكدورة . ورجل دُخِدُخ : قصير .. وتَدَخِدَخ : انقبض .
- ٨٣- الرخاخ كسحاب من العيش : الواسع ، ومن الأرض : الرخوة .. والإرخاخ : المبالغة في الشئ .. وطين رخرخ ورخراخ : رقيق .
- ٨٤- زَخَّ : أوقعه في وهدة .. وزخزها : جامعها كزخها .
- ٨٥- السخاخ كسحاب : الأرض اللبنة الحرة كالسحاسخ . وسَخَّ في الحفر والسير : أمعن .
- ٨٦- الشخ : البول .. وشَخَّ في نومه : غط . وشخشخ : امتد كالقضيبي ، والشخشخة : صوت السلاح .
- ٨٧- الطخَّ : رمى الشئ وإبعاده .. والطخطاخ : الشئ الخلق . والطخطخة : تسوية الشئ وضم بعضه إلى بعض .
- ٨٨- الفخَّ : المصيدة ... وفَخَّ النَّائم .. وفخفخ : فاخر بالباطل .
- ٨٩- لَخَّ في كلامه : جاء به ملتبسا مستعجما .. واللخلخانية : العجمة في المنطق " كاللخلخة "
- ٩٠- مَخَّ العظم وتمَخَّه وامْتَخَّه ومخمه : أخرج مُخَّه .
- ٩١- النخَّ : السير العنيف ، والإيل تَنَّاخ .. ونخنخه : نحاه .. والإيل : أبركها فتنخنخت .
- ٩٢- الوخَّ : الألم والقصد . والوخوخة : حكاية صوت طائر .. والوخواخ : العنين ..
- ٩٣- الجَدَّ ... والجَدَّجَد : الأرض الصلبة .
- ٩٤- الحد : الحاجز بين شيئين .. والحدحد كدفد : القصير .
- ٩٥- الخَدَّان ... والخَدَّ : الطريق .. وكهدهد : دويبة .
- ٩٦- صَدَّ عنه صدودا : أعرض ... وصَدَّصَدَّ : امرأة . وصداصد كعلايط : جبل لهذيل .

- ٩٧- العدّ : الإحصاء ... والعدّعة : العجلة والسرعة في المشي .
- ٩٨- الفديّد : رفع الصوت أو شدّته .. وكذا الفدفدة ، وقد فَدَّ .. وفدّقد : عدا هارباً من سبع أو نحو .
- ٩٩- القد : القطع المستأصل ... وكفّفل : جبل به معدن البرّام .
- ١٠٠- الكد : الشدة والإلحاح والطلب .. والكدكة : الإفراط في الضحك كالكدكاد بالكسر .
- ١٠١- المدّ : السيل ... والمدمد : النهر والجبل .
- ١٠٢- الهدّ : الهدم الشديد .. والهدهد (م) وهدهد الطائر : قرقر ، وهدهد الصبيّ : حركه لينام .
- ١٠٣- الجذّ : القطع المستأصل ... كالجذّجذة .
- ١٠٤- الحذّ : الحذّ والحذّة بالضم : القطعة من اللحم . وقَرَبَ (حصان) حذّاذ : سريع
- ١٠٥- غَذّ الجرح : سال . وأغذ السير وفيه : أسرع . وغذّذ منه نقصه كغذّه . وتغذّذ : وثب .
- ١٠٦- الفذّ : الفرد .. وفَذَفَذَ : تقاصر ليثب خاتلاً .
- ١٠٧- القذّة : ريش السهم ... والبرغوث ... وتَقَذَذَ في الجبل : صعد .
- ١٠٨- مَزمَذ : كذب ، وهو مَزمِذ ومَزمِذ : كذاب . والمِزْمَاز : الصيّاح والمَزمِذى : الظريف
- ١٠٩- الهدّ : سرعة القطع .. والهدهاذ والهداخذ : القطاع .
- ١١٠- الأَرّ : السوق والمطرّد ... وأرأر : من دعاء الغنم
- ١١١- البرّ : الصلّة والجنة والخير ... والبربرة : صوت المعز وكثرة الكلام . بَرَبَرَ فهو برّبار . ودلو برّبار : لها صوت . وبربر : جبل .
- ١١٢- ترّ العظم : بان وانقطع ... والترثرة : التحريك وإكثار الكلام .
- ١١٣- الثَّرّة من العيون : الغزيرة ... والمرأة الكثيرة الكلام كالثارّة والثرثرة

والثر : التفريق كالثرثرة .

١١٤- الجر : الجذب ... والجرجرة : صوت يردده البعير في حنجرته . وجَرْجَرَ
الشرابُ : صَوَّت .

الجزء الثانى :

١١٥- الحرّ : ضد البرد .. والحرّار : موضع ببلاد جهينة .. الحرّية : الأرض
اللينة الرملية ، ومن العرب : أشرافهم .

١١٦- الخريـر : صوت الماء والريح والعقاب إذا جفت كالخرخر .. وغطيط النائم
كالخرخرة .

١١٧- الدَّرّ : النفس واللبن ... والدردر : مغارز أسنان الصبى ، وتدردت اللحمـة
اضطربت ، ودردر البسرة : لأكها .

١١٨- الذَّرّ : صغار النمل ... والذرذار : المكثار .

١١٩- الزر : الذى يوضع فى القميص .. والزرير كأمر : الذكى الخفيف
كالزرار والزرزار ..، وزرزار : صوت .

١٢٠- السر : ما يكتم كالسريرة ... والتسرّسر فى الثوب : التهلّهل . وسرّسر
الشفرة : حدها .

١٢١- الشر : نقيض الخير ... وشرّشره : قطعه .

١٢٢- الصرة ... والصر : شدة البرد أو البرد .. وصَرّ : صاح كصرصر .

١٢٣- الطَّرّ : الشد والسوق الشديد ... وطرطر : طرمذ " عليه فهو طرماذ : صلف
مفاخر "

١٢٤- الظَّرّ : الحَجَر (ج) ظُران وظُران كالأظُرور والظُرظور .

١٢٥- العُرّ والعرة : الجرب ... وقد عُرّت فهى معرورة ، وتعرّعت .

١٢٦- غره : خدعه .. وغرغر : جاد بنفسه عند الموت .

١٢٧- الفرّ والفرار : الروغان والهرب . فر يفر ... وفرّفه : صاح به .

١٢٨- القَرّ : البرد ... والقرقرة : الضحك .

١٢٩- كرّ عليه : عطف ، وكرّ عنه : رجع ... وكرره تكريراً... وكركره : أعاده مرة بعد أخرى .

١٣٠- مرّ مرأً : جاز وذهب ... ومرره : جعله مرأً . وتمرمر : اهتزّ وترجرج .

١٣١- الورّة : الحفيرة في الأرض، والورورى كبربرى : الضعيف .. ورور نظره : أحده .

١٣٢- هرّه : كرهه وهرهر بالغنم : دعاها إلى الماء أو أورها كأهرّ .

١٣٣- جزّ الشّعَر : قطعة ، والجزيزة : خصلة من صوف ، كالجززة .

١٣٤- الحز : القطع .. والحززة : ألم في القلب من خوف أو وجع .

١٣٥- الخز من الثياب .. والخزخز بالضم : الغليظ . وكعلبط وعلابط : القوى الشديد .

١٣٦- رزّ الرجل : طعنه ... ورزّزه : حركه ، والحمل : سواه .

١٣٧- عزّ .. كتعزّز وقوى بعد ذله ... وعزّز بالعنز فلم تتعزّز : زجرها فلم تتنح .

١٣٨- غزّ فلان بفلان : اختصه من بين أصحابه ... والغزّ : الشدق كالغزغز .

١٣٩- فزّ عنى : عدل وانفرد ... وتفزّز عنى وافترّ : غلب ، وفزفز : طرد إنساناً أو غيره .

١٤٠- القزّ : الوثب ، والانقباض للوثب .. وابن قزقز بالضم : محدّث . وقزقزّ : موضع ، وقزاقز من الشئ : نبذ منه .

١٤١- لزّه لزا : شده وألصقه ... وتلزلز : تحرك .

١٤٢- مزّه : مصه . والمزة : المصّة ... ومزّمزه : حركه فتمزّمز ...

١٤٣- النّزّ : ما ينحلب من الارض من الماء ... والنزّنة : تحريك الرأس ...

١٤٤- الوزّ : الإوز ... والوزوز : الموت ... والوزوزة : الخفة وسرعة الوثب .

١٤٥- هزه وبه : حركه ... والهزهرة والهّاهز : تحريك البهايا .. وهزهزه : ذلّله وحركه وتهزهز إليه قلبى : ارتاح للسرور ...

- ١٤٦- البس : السوق اللين .. والبسبس : القفز الخالي .. وبسبس : أسرع ..
- ١٤٧- الحسّ : الجلبة ... وحسست ... اللحم : جعلته على الجمر ، كحسسته .
- ١٤٨- الرسّ : ابتداء الشئ ... ورسرس البعيرُ : تمكن للنهوض .
- ١٤٩- عسّ : طاف بالليل ... وعسّس الليلُ : أقبل ظلامه أو أدبر ..
- ١٥٠- غسّ في البلاد: دخل ومضى ... وغسّ فلانا في الماء : غطه .. كغسغس .
- ١٥١- الفسفاس : الأحق ... والفسيس : الضعيف العقل أو البدن .
- ١٥٢- الفّس في العلم كالفسيس . وفستهم : آذاهم بكلام قبيح . والفسفاس : السريع والدليل الهادى ... كالفسفس .. وفسفستهُ : تحريكه . وفسفس الصوت :
- تسمعه . وفسفس : أسرع .
- ١٥٣- الكّس : الدق الشديد كالكسكة . والكسكاس : القصير الغليظ . والتكسس :
- التكاف . والكسكة لتميم لا لبكر .
- ١٥٤- اللّسّ : الأكل واللمس ... والسلاس والسلسة بكسرهما : السنام المقطوع .
- ١٥٥- مسسته أمّته مساً : لمسته ... والمسّ : الجنون . والمسماس بالكسر والمسمسة : اختلاط الأمر والتباسه .
- ١٥٦- النس : السوق والزجر كالنسنسة ... ونسنس : ضعف .. وتنسس منه خبرا :
- تنسّمه .
- ١٥٧- الوسّ : العوض ... والوسواس : الشيطان .. والوسوسة : حديث النفس والشيطان بما لا نفع فيه ... وقد وسوس له وإليه .
- ١٥٨- هسه : دقه وكسره ... والهسيس : الكلام الخفى .. والهسهسة : تسلل الماء كالتهسهس .
- ١٥٩- البشّ والبشاشة : طلاقة الوجه .. وأبشت الأرض : التف نبتها ... وتبشّش به : أنسه وواصله .
- ١٦٠- جشّه : دقه وكسره ... وجشّ البئر : كنسها ونقاها كجشجشها .
- ١٦١- حشّ النار : أوقدها ... وتحشّشوا : تفرقوا وتحركوا ، كحشّشوا .

- ١٦٢- خَشَّتْ فيه : دخلت . وتخشخش : صوت . وفي الشجر : دخل وغاب ..
والخشخشة : صوت السلاح وكل شيء يابس إذا حكَ بعضه ببعض .
- ١٦٣- الرش : نفث الماء والدم والدمع كالترشاش ... والرشراش : الرخو من العظام .. كالرشرش .. والرشرة : الرخاوة والإطافة بمن تخافه ..
- ١٦٤- العشعش ويضم : العُش المتراكب بعضه فوق بعض ، وعشَّش الطائر تعشيشا : اتخذ عشا كاعتش ..
- ١٦٥- فَشَّ الوطب : أخرج ما فيه من الريح ... وفَشَّش : ضعف رأيه وأفرط من الكذب .
- ١٦٦- قَشَّ القوم قُشوشا : صلحوا بعد الهزال .. وأقَشَّ من الجدرى : برأ منه ، كَقَشَّش . والمقشَّشان : " قل يأيها الكافرون " و " الإخلاص " .
- ١٦٧- الكُشَّ : الذي يلقي به النخل ... والكشكشة : الهرب ... وكَشَّش الأفعى وقد كشكشت .
- ١٦٨- اللَّشَّ : الطرد ... واللششة : كثرة التردد عند الفرع ... وهو جبان لشلاش .
- ١٦٩- المشَّ : الخلط حتى يذوب .. ومص أطراف العظام .. كالتمشُّش . والمشمشة : الخفة والسرعة .. والمشمش : ثمر معروف .
- ١٧٠- النَّشَّ : السَّوق الرقيق .. ونَشَّشَ الطائر ريشه بمنقاره ... نتف منه .
- ١٧١- هَشَّ الورق يهشُّ هشا : خبطه بعصا ... والهشهاش : الحسن الخلق السخي .. وهشَّشه : استضعفه .. وهشَّشه : حركه .. والمتهشَّشة : المتحبة إلى زوجها .
- ١٧٢- بَصَّ يبص بصيصا : برق ولمع .. وبغير بصباص : ضامر ... وبصبصت الأرض : ظهر منها أول ما يظهر ، كبصَّصت وأبصَّت .
- ١٧٣- الجِص معروف ... ومكان جُصَّاجص بالضم : أبيض مستو .
- ١٧٤- الحَصَّ : حلق الشعر .. وحصَّص : بان وظهر .
- ١٧٥- الدَّصدصة : ضربك المنخل بيدك . ودَصَّ : خدم سائسا .

- ١٧٦- رصّه : ألزق بعضه ببعض .. والرّصاصة مشددة : البخيل ، وحجارة لازقة بحوالى العين الجارية كالرصراصة ... ورصرص البناء : أحكمه وشدده .
- ١٧٧- العصّ : الأصل ... وعصّ كملّ : صلب واشتد ... والعصعص كقنفذ وعلبط وحجب ... عجب الذنب . والعصعصة : وجعه .
- ١٧٨- الغُصة : الشجا ... والغصغص كجعفر : نبت . ومنزل غاص بالقوم : ممثلي.
- ١٧٩- الفصّ للخاتم مثلثة ... والفصفصة : العجلة في الكلام ... وفصفص : أتى بالخبر حقا .. وفص الجرحُ : ندى وسال .
- ١٨٠- قصّ أثره قصا : تتبعه ... ورجل قصقاص : غليظ ... وقصقص بالجرو : دعاه . وتققص كلامه : حفظه .
- ١٨١- اللص : فعل الشئ في ستر . والسارق ويثلاث ... ولصلصه : حركه ..
- ١٨٢- المص : الشرب شربا رفيقا ... وإنه لمصامص : أى حسيب ذاك . والممصصة : المضمضة .. وممصصة الذنوب : محمصتها .
- ١٨٣- نص الحديث إليه : رفعه ... ونصنصه : حركه وفلقه .
- ١٨٤- الوّص : إحكام العمل . والوصوص والوصواص : خرق في الستر بمقدار عين تنتظر فيه ... ووصوص : نظر فيه .
- ١٨٥- هصه : وطئه فشدخه ... والمهصهصة : عَيْن اللصوص بالليل خاصة . وهصهصة : غمزه ..
- ١٨٦- البيض : الرخص الجسد الرقيق .. وجارية بضبضة وباضّة وبضباضة . ورجل بضابض : قوى .
- ١٨٧- حضه عليه حضا : حثه ... والحضحض كقنفذ : نبت .
- ١٨٨- الخضاض كسحاب : اليسير من الحلى ... والخضخاض : يَفْط أسود رقيق تهناً به الإبل الجرب .. والخضخضة : تحريك الماء ... وتخضض : تحرك .
- ١٨٩- الرضّ : الدق والجرش ... ورضرضه : كسره . والحجارة تتررضرض : تنكسر .

- ١٩٠- غض طرفه .. غضًا : خفضه ... وغضغضه : نقصه ، كغضه فتغضغض .
- ١٩١- الفض : الكسر بالتفرقة ... ودرع فضفاض وفضفاضة : واسعة .
- ١٩٢- قض اللؤلؤة : ثقبها ... والقضقاض ... الأسد (ويضم وليس فُعالل سواء كالقضائض)
- ١٩٣- لَضّ ولضلاض : حاذق في الدلالة . ولضاضته : التفاته يمينا وشمالا .
- ١٩٤- مضه الشيء : .. بلغ من قلبه الحزن به ... والمضمضة : تحريك الماء في الفم .
- ١٩٥- نَض الماء : سال قليلا قليلا ... وحية نضناضة ونضناض : لا تستقر في مكان .
- ١٩٦- هضه : كسره ودقه ... كاهتضه وهضهضه فيهما .
- ١٩٧- بط الجرح : شقه ... والبطبطة : صوت البط أو غوصه في الماء ...
- ١٩٨- الخطّ : الكتب ... وخطط في سيره : تمايل كالالا .
- ١٩٩- الرطيط : الجلبة والصياح ... والرطراط : الماء أسأرتة الإبل .
- ٢٠٠- شط شطا : بعد ... والشطشاط : طائر....
- ٢٠١- عط الثوب : شقه ... والعطعط كهدهد : العقود من الغنم
- ٢٠٢- غطه في الماء : غطسه ... غطط البحر : علت أمواجه كتغطط ... والغططة : حكاية صوت يقارب صوت القطا ..
- ٢٠٣- الأفطّ : الأفطس ... والفطافط : الأصوات عند الزجر .. فطط : تكلم بكلام لا يفهم .
- ٢٠٤- القط : القطع ... وقطقطت السماء : أمطرت ... وتقطقط : ركب رأسه
- ٢٠٥- لَطّ بالأمر : لزمه ... واللّطّط : الغليظ الأسنان .
- ٢٠٦- مطّه : مده ... مطمط : توانى في خطه أو كلامه ، وتمطمط الماء : خثّر .
- ٢٠٧- النط : الشد والمد ، وقد نط ينط . والنطنط كغدغد ولفل وسلسال : الطويل .
- ٢٠٨- الوطّ : صوت الوطواط .

٢٠٩- الهطط بضمّتين : الهلكى من الناس والهطهطه : .. سرعة المشى والعمل ..

- ٢١٠- شطّه الأمر : شق عليه ... والشطشظة : فعل زُبّ الغلام في البول .
 ٢١١- عظّته الحرب كعضّته ... وعظّظ السهمُ عظّظه ... : ارتعش في مضيه ...
 ٢١٢- الكظة : البطنة ... وهو يتكظكظ عند الأكل : ينتصب قاعدا كلما امتلأ بطنه ..
 والكظكظة : امتداد السقاء إذا ملأته تراه يستوى كلما صببت الماء فيه .
 ٢١٣- اللظ : الرجل العسر المتشدد كاللظلاظ ... ويوم لظلاظ : حار .. وتلظّظ الحية ولظلاظتها : تحركها .
 ٢١٤- المظ : شجر الرمان ... ومظّظته : لممته ... وأمظّظت العود الرطب : توقعت ذهاب نُدوّته وعرضته لذلك ... والمظمظة : الذبذبة .

الجزء الثالث :

- ٢١٥- البعّ : الصبّ في سعة وكثرة ... والبعبع : حكاية صوت الماء المتدارك إذا خرج من إنائه ... وبهاء : حكاية بعض الأصوات ، وتتابع الكلام في عجلة ..
 والبعابعة : الصعاليك .
 ٢١٦- التّعّ والتعة : الاسترخاء ... والتتّع : الفأفاء .. وتتعّع في الكلام : تردد ...
 ٢١٧- ثع يشيع : قاء . والثثّع : اللؤلؤ والصدف ... والثثّعة : كلام فيه لثغة .
 ٢١٨- جعّ : أكل الطين ... والججعج : مائطا من من الأرض ... والججعجة : صوت الرحي . وتججعج : ضرب بنفسه الأرض من وجع .
 ٢١٩- الخُخُع كهدهد : نبت أو شجرة . وخعّ الفهد يخع : صات من حلقه إذا انبهر في عدوه .
 ٢٢٠- الدع : الدفع العنيف .. والدعدعاع : القصير ... ودعدع : عدا في بطاء والتواء .
 ٢٢١- ذعذع المال وغيره : بدده وفرقه ، فتذعذع ... والذعاع : الفرق ، الواحد كسحابة ومن النخل : رديئة ، كذعاذعة ..

٢٢١- الرعرع : السيف الحسن الاعتدال مع حسن شباب كالرعرع ... والرعرع كسحاب: الأحداث الطغام ، وكسحابة: النعامة ومن لا قواد له ولا عقل ، والرغ: السكون .

٢٢٢- السعيع كأمير ، والسع بالضم : الشيلم ... والسعسة : دعاء المعزى بسع سع والهزم والغناء كالتسعسع ... وتسعسع الشهر : ذهب أكثره ..

٢٢٤- الشعشع والشعشاع ... : الخفيف والحسن ... والشعاع كسحاب : التفريق .. وشع البعير بوله : فرقه .. وشعشع الشراب : مزجه .

٢٢٥- الضعضاع : الضعيف من كل شيء ... كالضعضع ... والضع : تأديب الناقة ..

٢٢٦- الطع : اللمس ، والطعطع كدفد : المطمئن من الأرض ...

٢٢٧- ماء قع وقُعاع : شديد المرارة ... والقُعاع : من إذا مشى سمع لمفاصل رجله تقعقع ... وقعه كمدّه : اجتراً عليه بالكلام ... وقععت عمدهم وتقععت : ارتحلوا ...

٢٢٨- كع يكع كعوعا : جبن وضعف فهو كع وكاع وكعكع بالضم .. وأكعته : خوفته .. ككعته فتكعكع هو .

٢٢٩- اللعاع كغراب : نبت ناعم في أول ما يبدو .. وألعت الأرض : أنبتتها .. واللع : السراب ... واللعلع : الجبان . واللعة : العفيفة المليحة .

٢٣٠- المع : الذوبان ، والمعمع : المرأة التي أمرها مجمع لا تعطى أحدا من مالها شيئا . والمعمة : القتال .

٢٣١- النع : الرجل الضعيف .. والنّعاع والنّع : بقل معروف .. والنعنة : رئة في اللسان .

٢٣٢- الوع : ابن آوى ، كالوعوع ، وهو الخطيب البليغ ...

٢٣٣- البغبغ كقنفذ : البئر القريبة الرشاء ... والبُغ : الجمل الصغير .

٢٣٤- الرغيغة : العيش الصالح ... والرغرة : رفاغة العيش .

- ٢٣٥- الزُّغ بالضم: صُنَان الحبش ، والزُّغزغ كهدهد: طائر ، والقصير الصغير .
- ٢٣٦- شَغُّ البعير ببوله : فرقه ... والشغشغة : تحريك السنان في المطعون .
- ٢٣٧- صَغَّ : أكل أكلا كثيرا ، وصغصغ شَعَرَه : رَجَلَه ...
- ٢٣٨- الضغيع كأمير : الخصب ... والضغضة : لوك الدرداء . ضغضغ اللحم في فيه : لم يحكم مضغه .
- ٢٣٩- التُّقَّ ... وسخ الظفر ... والتفتاف : من يلتقط أحاديث النساء كالمتفتف ..
- ٢٤٠- الجَفَّة والجَف ويضمان : جماعة الناس أو العدد الكثير ، وجَفَّة الموكب : هزيزه كجفجفته .. وجفجف : حبس ومنع وردَّ إيلَه بالعجلة مخافة الغارة .
- ٢٤١- حف رأسه يَحِف حفوفا : بعد عهده بالدهن ... وححف : ضاقت معيشته .
- ٢٤٢- خَفَّ يَخِف .. والخفيف .. وامرأة خفخافة: كأن صوتها يخرج من منخريها ..
- ٢٤٣- الدف بالفتح : الجنب من كل شئ .. والدَّف .. وقد دف وأدَف ودُدف واستدَف ودَفَّ تدفيفا : أسرع كدُدف ..
- ٢٤٤- ذَف على الجريح ... أجهز .. وذافَه وعليه وله: أجهز عليه كذَفَّه وذَقَذفه ..
- ٢٤٥- رف يرْف ويرِف : أكل كثيرا ... والرفرفة : الصوت ..
- ٢٤٦- زف العروس إلى زوجها ... والزفرفة : تحريك الريح الحشيش ..
- ٢٤٧- السفيف كأمير : نبت .. والسفساف : الردئ من كل شئ .. وسفسف: انتخل الدقيق ونحوه ، وعملُه : لم يبالغ في إحكامه .
- ٢٤٨- الشَّف ويكسر : الثوب الرقيق .. وشَفَّ الثوب .. : حكى ما تحته .. وثوب شفشاف : لم يُحَكَم عملُه ..
- ٢٤٩- الصف : المصدر كالتصفيف ... والصفصف : المستوى من الأرض ، وصفصف : سار وحده فيه .
- ٢٥٠- الضَفَّف .. : كثرة العيال ... وضَفَّة القوم وضمضفتهم : جميعهم .
- ٢٥١- الطفيف : القليل .. والطفُطفة ويكسر : الخاصرة .. والطفطاف : أطراف الشجر ... وطفطف : استرخى في يد خصمه .

- ٢٥٢- عف عفًا وعفافا .. : كف عما لا يحل ولا يجمل .. والعفف : ثمر الطلح ،
وعفف : أكله .
- ٢٥٣- قفّ العشبُ قفوفًا : يبس ، وقف الثوبُ : جف بعد الغسيل .. وقفقف : ارتعد
من البرد وغيره ، أو اضطرب حناكه واصطكت أسنانه .
- ٢٥٤- الكف : اليد أو الكوع .. وكففته عنه : دفعته وصرفته ككففته فكف هو ..
- ٢٥٥- لفه ضد نشره كلّفه ... ورجل لفلف ولفلاف : ضعيف .. ولفلف : استقصى
الأكل ..
- ٢٥٦- نفّ الأرض : بذرها .. النفنف : الهواء ، وكل مهوًى بين جبلين كالنفناف ..
- ٢٥٧- هفّت الريح تهف هفًا وهفيفا : هبت فسمع صوت هبوبها ... والهفّاف كشداد
من الخُمُر : الطيّاش ومن القمص : الرقيق الشفاف كالهفهاف فيهما ..
والهفهاف : الضامر البطن .
- ٢٥٨- بقّ على القوم بقًا وبقاقا : كثر كلامه ، كأبّق فيهما ... والبقبة : حكاية
صوت الكوز في الماء ونحوه ، والبقباق : الفم ، وبقبق علينا الكلام : فرقه .
- ٢٥٩- الحق من أسماء الله تعالى ... وقرب حقاق : جاد .. والحققة : أرفع السير
وأتعبه للظهر .
- ٢٦٠- الإخقيق كإزميل وأسبوع : الشق في الأرض .. وخَقّ الفرج يخق خقوقا
صوت (... وقد خَقّ وخقق ... وخق القار .. وخقق : غلى وسمع له
صوت) من لسان العرب لابن منظور .
- ٢٦١- دقّه : كسره أو ضربه فهشمه ... والدققة : جلبّة الناس وأصوات حوافر
الدواب .
- ٢٦٢- الرّقّ ويكسر : جلد رقيق يكتب فيه ... والرقراقة التي كأن الماء يجري في
وجهها ، وترقّق له : رق له قلبه . ورقرق الماء ونحوه : صبه رقيقا .
- ٢٦٣- الرّزق : رمى الطائر بذرقه وإطعامه فرخه كالزقزقة فيهما ..
- ٢٦٤- السقق بضمّتين : المغتابون للناس ، رسق الطائر : ذرق ، كسقسق .

- والمسقسق : من يصعد في دكة وآخر في أخرى وينشد كل منهما ...
- ٢٦٥- شَقَّه : صدعه ... وشَقَّشِق الفحل : هدر ، والعصفور : صوتت .
- ٢٦٦- طَقَّ: حكاية صوت الحجارة . والاسم الطقطقة (ضَقَّ يضق : صوت كطَقَّ)
- ٢٦٧- العقيق كأمير : خرز أحمر ... وعَقَّ والده ... والعقعق : طائر ...
- ٢٦٨- غَقَّ .. الصقر : صوت ، كغَقَغَق ...
- ٢٦٩- فَقَقَّتْه : فتحتَه ، ورجل فقاق كسحاب وسحابة ، وفققاق وفققاقة : أحرق هُدْرَة وفققق : افتقر فقرا مدقعا .
- ٢٧٠- اللَقَّ : الصدع في الأرض ، ولق عينه : ضربها بيده .. واللقلق : اللسان واللقلقة : صوته .
- ٢٧١- مَقَّ الطَّلعة : شفاها للإبار .. والمُقَامق : المتكلم بأقصى حلقه . ومقمق : لان وسَلَسَ .
- ٢٧٢- نَق الضفدع ينق نقيقا : صاح ... والنَّقَاة : الضفدعة ، والنقنقة : صوتها .
- ٢٧٣- الوقَّ : صياح . والوقواق : الجبان ... والوقوفة : نباح الكلاب .
- ٢٧٤- الهقهقة : السير الشديد ... وهَقَّها : جَهَّدها بالجماع ... والهقهاق : المنكمش في أموره .
- ٢٧٥- السَيَّق : جمار النخل ... وأبيض يَقَّق وككتف : شديد البياض، وبيض يقايقُ، وَيَقَّ : أبيض ..
- ٢٧٦- بَكَّه : خرقة وفرقه وفسخه ... وتباك : تراكم ، والقومُ : ازدحموا كتبكبكوا ، والبكبكة : طرح الشئ وبعضه على بعض .
- ٢٧٧- تَكَّه : قطعه أو وطئه فشدخه كتكتكه .. والتكه بالكسر : لرباط السراويل ..
- ٢٧٨- تَكَّ في الأرض : ساح ، وتكتك : حمق وعربد. والتكتكة: المرأة الرعناء .
- ٢٧٩- الذَّك : الدق والهدم .. والدكدك والدكداك من الرمل : ما تكبَس واستوى
- ٢٨٠- رَكَّ يرك ركاقة : ضعيف ... والركركة : الضعف في كل شئ .
- ٢٨١- زَكَّ زُكا وزككا وزكيكا ، وزكرك : مر يقارب الخطو ضعفا .

- ٢٨٢- السَّكَّ : المسمار ... والسكسكة : الضعف والشجاعة .. وتسكسك : تضرع.
- ٢٨٣- الشَّكَّ : خلاف اليقين ... والشكشكة : السلاح الحاد أو حدة السلاح .
- ٢٨٤- ضَكَّه الأمر : ضاق عليه ، والشئ : ضغطه ، كضكضكه ، والضكضكة : مشى في سرعة ... وتضكضك : انبسط وابتهج .
- ٢٨٥- لَكَّه : ضربه بجمعه في قفاه .. واللكك كهدهد : القصير والضخم من الإبل..
- ٢٨٦- مَكَّه وامتكه وتمككه ، ومكمه : مصه جميعه ..
- ٢٨٧- هَكَّ الشئ سحقه ... والهكهكة : كثرة الجماع ..
- ٢٨٨- بَلَّه بالماء ... وتبلَّل : حسنت حاله بعد الهزال ... والبلبل : طائر .. والبليلة : اختلاط الألسنة .. وبلبلهم بليلة وبلبالا : حركهم وهيجهم .
- ٢٨٩- تَلَّه : صرعه .. والتلثة : التحريك والإقلاق والزعزعة .
- ٢٩٠- التُّلَّة : الجماعة منا .. وتلُّ الدار : هدمه ، فتتلل .. والتلثل كهدهد : الهدم.
- ٢٩١- جَلَّ يجل جلالة وجلالا : عظم ... والجلجلة : التحريك وشدة الصوت ..
- ٢٩٢- حل المكان وبه : نزل ... والحلال : السيد الشجاع .. وحلحلهم : أزالهم عن مواضعهم ..
- ٢٩٣- الخل : ما حمض من عصير العنب وغيره . والخلخل ويضم وكبلبال : خلَّى ... وخلخل العظم : أخذ ما عليه من اللحم .
- ٢٩٤- ... دلَّه عليه دلالة ويثلث .. وتدلل : تهذل وتحرك متدليا ، والدلالة : تحريك الرأس والأعضاء في المشى .
- ٢٩٥- ذل يذل .. : هان ذليل .. والذلائل .. أسافل القميص الطويل .
- ٢٩٦- زللت تزل ... : زلقت في طين .. وزلزله زلزلة وزلزالا مثلثة : حركه .
- ٢٩٧- السَّل : انتزاعك الشئ وإخراجه في رفق ... السلسل كجعفر وخلخال : الماء العذب ... وتسلسل الماء : جرى ..
- ٢٩٨- الشَّلَل : أن يصيب الثوب سواد ولا يذهب بغسله .. والشلشلة : قطران الماء .

الجزء الرابع

- ٢٩٩- صلّ يصلّ صليلاً : صوت ، كصلصل صلصلة ..
- ٣٠٠- الضلال والضلالة والضل ويضم والضلالة : ضد الهدى .. وضلاضل الماء : بقاءه .
- ٣٠١- الطلّ : المطر الضعيق ... والطلّاطلة : الداهية .. وطلّطله : حركه .
- ٣٠٢- الظلّ .. وظلّ بالوسط : أشار تخويفاً . والظلّظل بالضم : السفن .
- ٣٠٣- العلّ والعلل : الشربة الثانية ... والعلل كهدهد وفدّدد : الذكّر .
- ٣٠٤- الغل .. العطش .. والغليل : الحقد .. وغلّ .. في الشيء غلاً : أدخل ، كغلغل ودخل كأنغلّ وتغلّ وتغلغل .
- ٣٠٥- فلّه وفلّله : تلمّه ... وتفلّفل : قارب بين الخطي وتبختر ، وشاخص فمه بالسواك ، كفلفل فيهما .
- ٣٠٦- القلّ والقلة بالكسر ضد الكثرة .. وقلقل : صوت .. وقلقل الشيء : حركه .
- ٣٠٧- الكلّ ... وتكلل به : أحاط ، وروضة مكلاة : محفوفة بالنور .. والكلكل : الصدر ..
- ٣٠٨- .. ملّلت وملّلت وتملّلت .. وتململ : تقلّب ... والململة : السرعة ...
- ٣٠٩- الهلال : غرة القمر .. ج أهلة .. هلّ المطر : اشتد انصبابه .. وهلهل الصوت : رجّعه .
- ٣١٠- تمّ يتمّ تماماً وتملّلتين .. والتمتمة : رد الكلام إلى التاء والميم .
- ٣١١- ثمّة : وطنه ... والتمثام : من إذا أخذ الشيء كسره ... وتثمّم عنه : توقف .
- ٣١٢- الجَمّ : الكثير كالجميم ... والجمجمة : ألا يبيّن كلامه كالتجمجم ، وإخفاء الشيء في الصدر .
- ٣١٣- حَمّ الأمر بالضم حمّا : قضى .. والحممة : صوت البرذون عند الشعير ..
- ٣١٤- حَمّ البيت والبئر : كنسها ... والخمخ كسمسم : الضرع الكثير اللين .
- ٣١٥- دَمّه : طلاه ، والبيت : جصصه ... والدمدمة : الغضب ..

- ٣١٦- ذمّه ذما ومذمة فهو مذموم ... وذنم : قَلَّ عطيته .
- ٣١٧- رَمِه يَرْمِه .. رَمًا ومَرْمَةً : أصلحه .. ورَمَزَ أو يرمز .. وترمرموا : تحركوا للكلام ولم يتكلموا .
- ٣١٨- زمه فانزم : شده ... والزمزمة : الصوت البعيد له دوى .
- ٣١٩- السم : الثَّقب ، وهذا القاتل المعروف ، ويثالث فيهما .. والسَّمسم : الثعلب وبالكسر : معروف .
- ٣٢٠- الشَّم : حس الأنف .. والشُّماشم : ما يبقى على الكباسة من الرطب ..
- ٣٢١- الصمم محرّكة : انسداد الأذن ... والصِّمَّة .. وأنثى القنافذ ، وصوتها الصمصمة .. وصمّم في الأمر والسير تصميمًا : مضى كصمصم ..
- ٣٢٢- الضمّ : قبض شئ إلى شئ ... والضَّمضم : الغضبان ... كالضَّمضام .
- ٣٢٣- طمّ الماء طمًا وطموما : غمر . والإِناء : ملأه .. ورجل طِمْطِم .. في لسانه عجمة .. والطمطام : وسط البحر ، وطمطم : سبح فيه .
- ٣٢٤- العم : أخو الأب .. وعم الشئ عموما : شمل الجماعة .. والعمامع : الجماعات ، وعمّعم الرجل : كثر جيشه بعد قلة .
- ٣٢٥- الغم : الكرب ... والغمغمة : أصوات الثورة عند الذعر ، والأبطال عند القتال .
- ٣٢٦- القمة بالكسر : أعلى الرأس .. وتقمّم : تتبع الكناسات ، والشئ : نسّمه كتقمّمه ، والقمقام ويضم : السيد ، والأمر العظيم ..
- ٣٢٧- الكُم : مدخل اليد ومخرجها من الثوب والكمة : القنسوة المدورة . وتكمكم : لبسها .
- ٣٢٨- لَمّه : جمعه .. وألمّ : باشر اللّم .. واللملوم : الجماعة .. وجيش لملم : كثير ..
- ٣٢٩- النم : ... ورفع الحديث إشاعة له وإفسادا ... ونمنمه : زخرفه ونقشه .
- ٣٣٠- الهم : الحزن .. والهمّة ... والهمهمة : الكلام الخفى ، وتنويم المرأة الطفل

بصوتها .

- ٣٣١- البَنَّة : الريح الطيبة والمنتنة ... والبَنَان : العمل والردئ من المنطق ..
- ٣٣٢- التَنّ بالكسر : المثل والقرن ... وتتنن : ترك أصدقاءه وصاحب غيرهم ..
- ٣٣٣- جَنّه الليل : ستره .. والجناجن : عظام الصدر الواحد : جِنَجِن وجنجنه بكسرهما ويفتحان ، وجنجون بالضم .
- ٣٣٤- خَنّ الجذع : قطعه ... والخنخنة : ألا يبين في كلامه، فيخنخن في خياشيمه.
- ٣٣٥- الدن : الراقود ... والدندنة : صوت الذباب والزنابير كالدَّنين والدندن .
- ٣٣٦- الذنين كأمرير وعراب : رقيق المخاط ، أو ما سال من الأنف رقيقا ... وذناذن الثوب : ذلاذله ... ومازال يذن في تلك الحاجة حتى أنجحها : أى يتردد فيها .
- ٣٣٧- السنّ بالكسر : الضرس .. وسُنّ السكينُ فهو مسنون .. وجاء الريح سنّاسينَ : على طريقة واحدة .
- ٣٣٨- شَنّ الماء على الشراب : فرقه .. والشنشنة .. : الطبيعة والعادة ..
- ٣٣٩- الطنين : صوت الذباب ... وطَنّ : صوت كطنطن وطنن .
- ٣٤٠- عنّ الشئ .. إذا ظهر أمامك .. عنعنة تميم .
- ٣٤١- الفَنّ : الحال والضرب من الشئ ... وفنن : فرق إبله كسلا وتوانيا ..
- ٣٤٢- القَنّ : تتبع الأخبار والتفقد بالبصر ... والقناقن بالضم : البصير بالماء في حفر القنّى .. والقنقن : صدف بحرى .
- ٣٤٣- الكنّ : وفاء كل شئ وستره .. والبيت .. وكنكن : هرب وكسل وقعد في البيت .
- ٣٤٤- بة : نَبَلّ وزاد في جاهه عند السلطان ... وتبهبهوا : تشرفوا وتعظموا .
- ٣٤٥- جهجه بالسبع : صاح ليكفه ، وجهّه : رده ردّا قبيحا ، والمجهجة بفتح الجيمين : الأسد .
- ٣٤٦- الرهرهة : حسن بصيص لون البشرة ونحوه ، وترهره جسمه : ابيض من النعمة .. وطست رة ورهرة ورهراء : واسع قريب القعر ..
- ٣٤٧- العّة : القليل الحياء المكابر ، وعهعه ، بالإبل : زجرها ...
- ٣٤٨- الفهة والفهاهة والفهفة : العي .. وقد فهه كفرح : عيى ... فهوفه وفهيه وفهقه .

- ٣٤٩- قهقهه : رجع في ضحكه ، أو اشتد ضحكك كقهقهة فيهما .
- ٣٥٠- الكهه : الناقة الضخمة المسنة ... والكهكهة : الحرارة .
- ٣٥١- لَه الشَّعْر : رَفَّقَه وحسنه ، ولهله الثوب : هلهله . وتلهله الكلاً : تتبع قليله .
- ٣٥٢- مة الإبل رفق بها .. والمهمه والمهمة : المفازة البعيدة ، والبلد المقفر .
- ٣٥٣- وهوه الكلب في صوته : جزع فرده ... والوه : الحزن ، وهوه من هذاوه كَأَفْ أَف ..
- ٣٥٤- البو : ولد الناقة .. وبَوَّبُوهُ كَفَوَّل : اسم جماعة .
- ٣٥٥- الجو : الهواء .. والجوجة : الصوت بالإبل ، أصلها : جَوَّجَوَّة .
- ٣٥٦- الدَّو : الفلاة ... والدودة : الأرجوحة (وأصلها دودوة — في لسان العرب لابن منظور) .
- ٣٥٧- الضوة : الجلبة كالضوضاة (ضوضيت — قلبوا الواو وياء في لسان العرب لابن منظور) .
- ٣٥٨- عَوَى ... وعوى يعوى ويعى عيعة وعياء وعوّه : اسم .
- ٣٥٩- عَى بالأمر ... عجز عنه ... وعيابة من عدوان .
- ٣٦٠- القوة ضد الضعف .. والقيقاء بالكسر : مشربة كالثلثة .. وقوى قوفاً وقيقاء : صاح .

ثانيا : ما انفرد به مضعف الثلاثي .

الجزء الأول :

- ١- الفُبَّ كجب : موضع بالكوفة .
- ٢- أَتَه أَتَا : غلبه بالحجة ، ورأسه : شدخه .
- ٣- بَتَّ : .. انبَتَّ .
- ٤- التَّتَّ : الشق في الصخرة .
- ٥- الجَتَّ : جس الكبش ليعرف سمته من هزاله .
- ٦- الخَتَّ : الطعن مداركا ... والختت محركا : الفتور في البدن .

- ٧- الزت والتزيت : التزيين ، والتزتن : التزين .
- ٨- الست بالكسر أصله : سدس .. وستى للمرأة أو لحن ، والصواب : سيدتى .
- ٩- شت يشت شتا وشتاتا وشتيتا : فرق . وجاءوا شتات شتات : متفرقين .
- ١٠- الصتت : الدفع بقهر ، أو الضرب باليد .
- ١١- غته بالأمر : كده .. والشئ بالشئ : أتبع بعضه بعضا .
- ١٢- الخت : غناء السيل .
- ١٣- الدث : المطر الضعيف . والدثة بالضم : الزكام القليل .
- ١٤- الرث : البالى .
- ١٥- الشث : نبت طيب الرائحة يدبغ به .
- ١٦- الطث : لعبة للصبيان .
- ١٧- الفث : نبت يختبز حبه في الجذب .
- ١٨- الأجيح : تلهب النار كالتأجج وأججتها ..
- ١٩- ذج : شرب وقدم من سفر فهو ذاج .
- ٢٠- الزج بالضم : طرف المرفق ، والحديدة في أسفل الرمح .
- ٢١- شج رأسه يشجه : كسره .
- ٢٢- صج : ضرب حديدا على حديد فصوتا . والصجج بضميتين : ذلك الصوت .
- ٢٣- أضج القوم إضجاجا : صاحوا .
- ٢٤- ظج : صاح في الحرب صياح المستغيث ، وبالضاد في غير الحرب .
- ٢٥- الوج : السرعة .
- ٢٦- الأخ : القذر وبكسر ، ولغة في الأخ .
- ٢٧- الصخ : الضرب بشئ صلب على مصمت .. والصاخة ...
- ٢٨- الضخ : الدمع وامتداد البول ونضخ الماء ، والمضخة بالكسر : قسبة في جوفها خشبة يرمى بها الماء .
- ٢٩- كخ في نومه : غط ..

٣٠- الإِدُّ والإِدة : العجب والأمر الفظيع .

٣١- بَدَّه تبديدا : فرقه فتبدد .

٣٢- رده ردًّا ..

٣٣- سَدَّ ..

٣٤- الشدة : اسم من الاشتداد . والشد : العذو ..

٣٥- الضَّتَّ ...

٣٦- الغدَّة ...

٣٧- لَدَّه لَدَّا .. الأَلَدَّ : الخصم ..

٣٨- نَدَّ البعير : شرد ونفر .

٣٩- الوَدَّ : الحب ..

٤٠- الأَذَّ : القطع ..

٤١- البَذَّ : الغلبة ..

٤٢- خَذَّ الجرحُ خذيذا : سال صديده .

٤٣- الرذاذ كسحاب : المطر الضعيف .

٤٤- شَذَّ .. وأشدَّ : جاء بقول شاذ .

٤٥- الكذَّان : حجارة رخوة ..

الجزء الثاني

٤٦- نَذَّ نذيذا : مال ، والنذيد : ما خرج من الأنف أو الفم .

٤٧- الضنَّ : ضد النفع .

٤٨- البررُّ : الشدة . حجر أبرَّ وصخرة برَّاء ..

٤٩- أزت القدر أزيلا .

٥٠- البزَّ : الثياب . والبزاز : بائعه .

٥١- الشرازة : اليبس الشديد ، وشئ شز وشريز .

٥٢- الكزازة والكزوزة : اليبس والانقباض . كز فهو كزَّ ... والكز : البخيل ..

- ٥٣- الأُس : أصل البناء .
- ٥٤- الجسّ : المسّ باليد ...
- ٥٥- خَسَّ نصيبه : جعله خسيساً ذليلاً حقيراً ...
- ٥٦- الدَّسَّ : الإخفاء وستر الشيء تحت الشيء .
- ٥٧- الشَّسَّ : الأرض الصلبة كأنها حجر واحد .
- ٥٨- الطسَّ : الطست .
- ٥٩- يَسَّ يَسَّ يسَّ : سار .
- ٦٠- الأَسَّ : الخبز اليابس .
- ٦١- تَشَّ سقاه وفشَّه : أخرج منه الريح .
- ٦٢- الدشَّ : السير ، واتخاذ الدشيشة ، وهي حسو يتخذ من بُرّ مرضوض .
- ٦٣- دَشَّ الرجلُ : سار لغة في : دَشَّن .
- ٦٤- الطَّشَّ والطَّشيش : المطر الضعيف ، وهو فوق الرذاذ .
- ٦٥- الطَّشَّ : الموضع الخشن ، مثل الشظف .
- ٦٦- غشه : لم يحضه النصيح كغشَّشه .
- ٦٧- بَشَّ وأشَّ : فرح .
- ٦٨- خصه بالشيء خصّاً ... والخُص : البيت من القصب .. والتخصيص ضد التعميم.
- ٦٩- الشَّصَّ بالكسر : حديدة عقفاء يصاد بها السمك .
- ٧٠- صَقَصَ الصبى وقفقه : حدَّته .
- ٧١- الكصَّ : الاجتماع والصوت الدقيق كالقصيص ...
- ٧٢- الإضَّ والإضااض : الملجأ ...
- ٧٣- جَضَّ : مشى الجبضى لمشية فيها تبختر .
- ٧٤- دَضَّ : خدم سائساً .
- ٧٥- عَضَضْتَه : أمسكته بأسناني .

- ٧٦- الموضّ : الاضرار .
 ٧٧- أطّ الرجل : صوت ...
 ٧٨- النّطّ : السلح ..
 ٧٩- الحطّ : الوضع ..
 ٨٠- الأذطّ : المعوجّ الكف .
 ٨١- السطط : الظلمة والجائرون .
 ٨٢- الضبطط محرّكة : الوجل الشديد ...
 ٨٣- بَطّ المغنى : حرك أوتاره .
 ٨٤- جَطّطه : طرده وصرعه .
 ٨٥- الحطّ : النصيب .
 ٨٦- الدطّ : الشلّ والطرّد .
 ٨٧- الفظ : السئ الخلق .

الجزء الثالث

- ٨٨- هَع كَمَدّ : قاء — لغة في : هاع .
 ٨٩- ذَغ جاريتّه : جامعها .
 ٩٠- الطغّ والطغياء : الثور .
 ٩١- الفَغّة : تصوع الرائحة .
 ٩٢- أفّ يئف ويؤفّ : تأفّ من كرب وضجر .. أفّ .. والأفة كَقَفّه : الجبان ..
 ٩٣- الظف : العيش النكر .
 ٩٤- الغفة بالضم : البلغة من العيش ... واعتفتّه : أعطيته شيئاً يسيراً .
 ٩٥- جق الطائر : ذرق .
 ٩٦- صَقّ الحرباء يصقّ : صرّ . والصقّ : المسمار أكره على الدقّ .
 ٩٧- ضَقّ يضقّ : صوت كطقّ .
 ٩٨- ... وقع في قَقّة : في رأى سوء . والققّة محرّكة : الغربان الأهلية .

- ٩٩- الأَكَّة : الشديدة من شدائد الدهر كالأكاكة .
 ١٠٠- الحَكَّ : إمرار جرم على جرم صكاً .
 ١٠١- صكه : ضربه شديداً .
 ١٠٢- العكة مثلثة : شدة الحر مع سكون الريح .
 ١٠٣- فكّه : فصله .
 ١٠٤- يَكُّ : واحد بالفارسية ، وقد وقع في شعر روبة :
 تَخَذَى الرومى من يك ليك

الجزء الرابع

- ١٠٥- أَلَّ في مشيه : ... أسرع .
 ١٠٦- البَلل محرّكة : قصر الأسنان العليا .
 ١٠٧- أمّه : قصده .. والتيمم : التوضؤ بالتراب ، إبدال ، أصله التأمم .. وهما
 أمّاك أي أبواك ، أو أمك وخالتك ..
 ١٠٨- البَمّ من العود معروف ، أو الوتر الغليظ من أوتار المزهر .
 ١٠٩- الفَمُّ ... وقد تشدد الميم ، وفَمَّ : حرف عطف ، لغة في : ثم .
 ١١٠- اليمّ : البحر — لا يكسر ولا يجمع جمع السالم ... ويممه : قصده .
 ١١١- أَنْ يئنّ أنا وأنيّنا .. تأوّه .. وأنّ الماء : صبّه .
 ١١٢- الثَّنّ بالكسر : يابس الحشيش إذا كثر وركب بعضه بعضا .
 ١١٣- الحنين : الشوق ... تحنّ : ترحم .
 ١١٤- الرنّة : الصوت . رنّ يرن رنيناً : صاح ..
 ١١٥- زَنّ عصبه : يبس .. وأبو زنة : القرد .
 ١١٦- الصنّ بول الإبل .
 ١١٧- الضنن محرّكة : الشجاع . والضنين : البخيل ...
 ١١٨- الظن : التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد غير الجازم .
 ١١٩- الغنة بالضم : جريان الكلام في اللهاة ..

- ١٢٠- منّ عليه منّا .. أنعم .. وأجر غير ممنون : غير محسوب ولا مقطوع .
- ١٢١- اللون : الضعف ، والصنّج الذي يضرب بالأصابع :
- ١٢٢- هنّ يهنّ : بكى وحنّ ..
- ١٢٣- بنة أبو عبد الرحمن الحمراوى شهد فتح مصر ، وإليه ينسب حمام بنة بمصر .
- ١٢٤- الأهة : التخزن .. وتأهه : توجع .
- ١٢٥- الذة : ذكاء القلب وشدة الفطنة .
- ١٢٦- ضهه : شاكله وشابهه ، لغة في : ضاهاه .
- ١٢٧- الأوة بالضم والشد : الداهية ..
- ١٢٨- البى : الرجل الخسيس .
- ١٢٩- التوّ : الفرد ... وبهاء : الساعة .
- ١٣٠- الثوة بالضم : قماش البيت .
- ١٣١- الثئة كالنئة : مأوى الغنم .
- ١٣٢- الحوة : سواء إلى خضرة .
- ١٣٣- الحى : ضد الميت .
- ١٣٤- الخو : الجوع .
- ١٣٥- الرو : الخصب .
- ١٣٦- الرى (بلد معروف)
- ١٣٧- الرى بالكسر : / الهيئة والجمع أزياء .
- ١٣٨- الصوة : جماعة السباع .
- ١٣٩- الغياية : ضوء شعاع الشمس ، وقعر البئر ، وكل ما أظلم الإنسان من فوق رأسه كالسحابة ونحوها .
- ١٤٠- الفوة كالقوة : عروق يصبغ بها ...
- ١٤١- الكوة ويضم والكو : الخرق في الحائط .

١٤٢- مَيِّ ومَيَّة من أسمائهن ...

١٤٣- الهوة كقوة : ما انهبط من الأرض .

ثالثاً : ما انفرد به مضعف الرباعى

الجزء الأول

١- بأباه ، وبه ... البؤبؤ : .. السيد الظريف .

٢- التأتأة : حكاية الصوت .

٣- ثأثأ الإبل : أرواها وعطشها ضد .

٤- الجأجاء : الهزيمة .. وكهدهد : الصدر .

٥- حأحأ بالتيس : دعاه .

٦- دأدأ وتدأدأ : تمايل في مشيه .

٧- الذأذاء والذأذأة : الزجر والاضطراب .

٨- رأرأ : حرك الحدقة ، أو قلبها ، وحدد النظر .

٩- زأزأه : خوَّفه ... وتزأزأ : تزعزع .

١٠- سأسأ بالحمار : زجره ليحتبس .

١١- شأسأ ، وشؤشؤ : دعاء الحمار إلى الماء ، وزجر الغنم .

١٢- صأسأ الجرو : حرك عينيه قبل التفتيح .

١٣- الضئضئ كجرجر وجرجير ، والضؤؤؤ كهدهد وسرور : الأصل .

١٤- طأطأ رأسه : طامنه .

١٥- ظأظأ التيس ظأظأة : نبأ .. والأعلم والأهتم : تكلم بكلام لا يفهم .

١٦- الغأغاء : صوت العواحق الجبلية .

١٧- الفأفأ كفدقد وبلبال : مرَّد الفاء كثيراً ، ومكثه في كلامه .

١٨- القأقأء : أصوات غربان العراق . والقئقئ كزبرج : بياض البيض .

١٩- كأكأ : نكص وجبن كتكأكأ .

٢٠- اللؤلؤ : الدر ... وأبو لؤلؤة : غلام المغيرة قاتل عمر رضى الله عنه .

- ٢١- مأمات الشاة والطبية : واصلت صوتها .
 ٢٢- نأنأه : أحسن غذاءه ...
 ٢٣- الوأواء : صباح ابن آوى .
 ٢٤- هأها بالإبل : دعاها للعلف .
 ٢٥- يأياه يأيأة ويأياء : أظهر الطافه .
 ٢٦- الأبّ : الكلاً أو المرعى أو ما أنبتت الأرض ... وأبّ للسير : تهيأ ..
 ٢٧- الطبطباب : الوجع والعيب . وظُبطِبَ الرجلُ : حُمَّ .
 ٢٨- القجقجة : لعبة يقال لها : عظم وضاح .
 ٢٩- التّحتحة : الحركة وصوت حركة السير .. وما يتحتح من مكان : ما يتحرك ..
 ٣٠- التّحثحة : صوت فيه بحة عند اللهاة .
 ٣١- الذخذاخ : المنقّب عن كل شئ .
 ٣٢- الودوذة : السرعة ... والذئب : مريونوذ .

الجزء الثانى

- ٣٣- الوشوشة : الخفة . وهو وشواش ... وتوشوشوا : همس بعضهم إلى بعضهم .
 ٣٤- الكضكضة : سرعة المشى .
 ٣٥- القدر المغطظة : الشديدة الغليان .

الجزء الثالث

- ٣٦- أع أع مضمومتين ، في حديث السواك .
 ٣٧- الزعازع ... الشدائد من الدهر ، والزعزعة : تحريك الشجرة .. وتزعزع : تحرك .
 ٣٨- الصّعصع : المتفرق .. والصعصعة : التفريق ... وتصعصع : تحرك ...
 ٣٩- الفعفع كفدقد : الجدى والرجل الخفيف .
 ٤٠- البعباع من فعال الصبيان إذا رمى أحدهم الشئ إلى آخر ...

٤١- تغتغ في كلامه : ردده ولم يبينه ... والمتغغ للفاعل : متكلم لم يكذ يسمع كلامه.

٤٢- تغثغ كلامه : خلط فيه .. وهو تغثغ وتغثاغ .

٤٣- دغدغه بكلمة : طعن عليه .. والدغدغة : الزغزغة في معانيها .

٤٤- سغسغ الشيء : حركه من موضعه كالوتد ونحوه .. وتسغسغت ثنيته : تحركت.

٤٥- اللغغ : طائر غير اللقلق .. وفي كلامه لغغة : عجمة ولخلخة .

٤٦- مغمغ اللحم : مضغه ولم يبالغ .. والمغمغة : العمل الضعيف الرديء ..

٤٧- النُّغغ : الأحمق الضعيف وهي بهاء .

٤٨- ... التفتقة : الحركة وسير عنيف . وتفتق من الجبل : وقع .

٤٩- تفتق : تكلم بكلام الحماقة .

٥٠- الذَّقْذاق : الحديد اللسان الذي فيه عجلة .

٥١- الجكجكة : صوت الحديد بعضه على بعض .

٥٢- الذكذكة : حياة القلب .

٥٣- النكنكة : التشديد على الغريم ، وإصلاح العمل .

٥٤- الوكوكة في المشى : التدرج .. والوكواك : الجبان .

الجزء الرابع

٥٥- النلنل كهدهد : الرجل الضعيف .

٥٦- الولوال : البلبال والدعاء بالويل .. ولولت المرأة ولولة وولوالا : أعولت ..

٥٧- التهتهه : اللكنة ..

٥٨- تهته الثلج : ذاب .

٥٩- دهده الحجر فتدهده : دحرجه فتدحرج .

٦٠- الزهزاه : المختال في غير مروءة .

٦١- صهصه بهم : أسكتهم .

٦٢- الطهطاه : الفرس الرائع الفتى المطهم ... وطهطاه الخيل : أصواتها .
 ٦٣- نهنه عن الأمر فتنهه : كفه وزجره فكف . وأصلها نَهَّه . والنهه : الثوب الرقيق .

٦٤- بهبه بالإبل : قال لها : باه باه .

٦٥- الموماة : الفلاة (أصله : موموة على فعلة وهو مضاعف ، قلبت واؤه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها — لسان العرب لابن منظور)

وقد قمت بفرز الأنواع الثلاثة بعضها عن بعض ، فبدأت بتدوين المشترك بين الصيغتين وأتبعته بما انفرد به مضعف الثلاثي ، ثم جاء بعده ما انفرد به مضعف الرباعي . والملاحظ أني لم أفرق بين الأسماء والأفعال فيما اعتمدت عليه . وقد ظهر أن المشترك بين الصيغتين لم يرد فيه شئ من باب الهمزة ، وكذلك ما انفرد به مضعف الثلاثي ، على حين أنه قد جاء فيه من مضعف الرباعي وحده (٢٥) مادة ، والتي لم ترد منه هي : باب الهمزة فصل الهمزة ، وباب الهمزة فصل الخاء ، وباب الهمزة فصل العين .

وفي باب الياء من المشترك (٢٢) ومن الثلاثي مادة واحدة ، ومن الرباعي مادتان .

وفي باب التاء من المشترك (١١) ومن الثلاثي (١١) ولم يرد فيه شئ من الرباعي .

وفي باب الناء من المشترك (١١) ومن الثلاثي (٦) ولم يرد فيه شئ مما انفرد به الرباعي .

فهذه أربعة أبواب يبدو فيها التفاوت ، وقد تتبعت المشترك بين الصيغتين فوجدت أن أكثر ما ورد فيه من باب الراء (٢٣) ثم الباء واللام (٢٢) ثم الميم (٢) ثم الحاء والفاء (١٩) ثم العين والقاف (١٨) ثم الجيم والحاء والصاد (١٤) ثم الزاي والشين والطاء والنون (١٣) ثم التاء والكاف (١٢) ثم التاء والصاد (١١) ثم الدال والهاء (١٠) ثم الذال (٧) ثم الواو والياء (٧) ثم الغين (٦) ثم الظاء (٥) .

وما أيسر ترتيب النوعين المنفردين !

عرفت العربية * نوعين من الأفعال متصلين في بنيتهما اتصالاً وثيقاً، أما أحدهما فيمكن أن يطلق عليه (المضعف)، وهو مثل : (مَدَّ - شَدَّ - عَجَّ - قَطَّ)، وهو ما تكون عينه ولامه من جنس واحد، وأما الآخر فيمكن أن يطلق عليه (المضاعف)، مثل :

(زلزل - وسوس - جرجر - سلسل)، وهو ما تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر .

وواضح أن مبنية الأول ثلاثية، ومبنية الآخر رباعية .

وقد اعتبر الصرفيون كلا من الفعلين في بابيه مجرداً، أى : إنه جذر مستقل عن نظيره من مادته .

غير أن الجوهرى يذهب في هذا إلى تأكيد العلاقة بين الفعلين، ويفرر ان المضعف أصل المضاعف، فهو يذكر مادة الثلاثي، حتى ولو لم تكن مستعملة، ثم يورد في تعريفها ما استعمل من الرباعي، وكان ذلك بناء على فكرته القائلة بأن فعلاً مثل (سغسغ) ناتج من التصرف في مضعفه بتحويل (سَغَغَ) إلى (سَغَغَ)، ند تقلب إحدى العينات الثلاث سينا فتكون (سغسغ) .. وهكذا .

ومن الممكن أن يقال حينئذ : إن تحول الفعل (سَغَغَ) إلى (سغسغ) قد ح على أساس المخالفة، حين استتقل تتابع ثلاثة أصوات من جنس واحد، فعُدل عن أحدهما بإبداله من جنس الصوت الرابع، الذي هو فاء الكلمة، على قياس ما حدث في (تظننَ) حين تحول الفعل إلى (تظننَ)، بقلب النون الأخيرة .

غير أن هذه الفكرة لدى الجوهرى لم ترق للصرفيين، فإذا هم يفصلون بين البنيتين، ويعتبرونهما مجردتين :

وقد وجدنا الزبيدي في (تاج العروس) ذا موقف يعتبر ثالثاً، فهو يذكر الثلاثي حين يكون مستعملاً، ويذكر في تعريفه ما يتعلق به من الرباعي إن وجد، ولكنه يذكر الرباعي مادة مستقلة، حين لا يكون الثلاثي منها مستعملاً ،

وهو موقف طبيعي يتعامل مع واقع اللغة .

وقد قمنا بإحصاء لنوعى-المضعف والمضاعف ، مزدوجين ، ومنفردين .

فجاء على النحو التالى (في تاج العروس) :

مجموع المضعف ٥٣٧ المزدوج منها ٣٥٥ .

مجموع المضاعف ٤٢٠ المزدوج منها ٣٥٥ .

مجموع المضاعف (المنفرد) ٦٥

مجموع المضعف (المنفرد) ١٨٢

فنسبة المضاعف ذي المقابل المضعف ٨٥%، من أصل (٤٢٠) جذرا . ونسبة

المضعف ذي المقابل المضاعف ٦٤%، من أصل (٥٣٧) جذرا .

هل يمكن النظر في وضع أصل جديد يجيز الصوغ القياسى لهذين النوعين

من الأفعال ، بالنسبة إلى الأفعال المنفردة ؟ .

إن الاتجاه العام الذي قرره المجمع بإجازة استكمال المادة اللغوية في ضوء

القواعد القياسية يفتح الباب إلى إمكان اشتقاق مضعف من المضاعف، والعكس .

ومعنى ذلك أن يجدّ في اللغة خمسة وستون فعلا مضعفا ، ومائة واثنان وثمانون

فعلا مضاعفا، بكل ما تمثله هذه الأفعال من قيم تعبيرية .

فإذا أخذنا في اعتبارنا أن معنى المضاعف كان غالبا يميل إلى تكرار وقوع

الحدث أو تأكيده ، حين يدل مضعفه على مجرد وقوع الحدث — كان ذلك سببا

لغويا يستند إليه طرد هذا القياس، إلى جانب ما يتحقق من استكمال المادة اللغوية.

وفي الموضوع نظرات أخرى عند استعراض مادته اللغوية من كلا النوعين:

المضعف ، والمضاعف .

أمثلة المهموز من المضعف

- أَبَ : الأَبَ : الكَلأ . أو المرعى .
 أَتَ : الأَتَ : الغلبة بالحجة . وأَتَ رأسه : شدخه .
 أَثَّ : أَثَّ النباتُ يُوْثُّ وَيُثِّثُ وَيَأْثُ : كَثُرَ والتَفَّ ، وأَثَّت المرأة : عظمت عجيزتها .
 أَجَّ : أَجَّت النار أجيجا : سمع صوت لهبها .
 أَحَّ : أَحَّ الرجل : سعل ، والأحاح العطس والغيط .
 أَخَّ : أَخَّ : القذر ، ولغة في الأخ ، وفي الأخت : أَخَّة .
 أَدَّ : الأَدَّ : الغلبة والقهر .
 أَذَّ : الأَذَّ : القطع .
 أَرَّ : الأَرَّ : السوق والطرْد والجماع .
 أَزَّ : الأَزَّ : صوت الغليان ، والأزير : صوت الرعد .
 أَسَّ : الأَسَّ : أصل كل شئ .
 أَشَّ : الأَشَّ : الخبز اليابس . والقيام والتحريك للشئ .
 أَصَّ : أَصَّه : كسره .
 أَضَّ : الإضَّ : الأصل ؟
 أَطَّ : صَوَّت (للرجل) ، و أَطَّت الإبل أطيطا : أنتت تعباً .
 أَظَّ : الإناء : امتلأ حتى ما يجد مزيداً .
 — [وفي العين أُغْ أُغْ : حكاية صوت المتهوع] .
 أَفَّ : قال : أَفَّ ، وَأَقَفَ تأفيفا : قالها أيضا .
 أَكَّ : الأكَّة : الشديدة من شدائد الدهر ، وشدة الحر .
 أَلَّ : في مشيه : أسرع ، أو اهتز ، أو اضطرب .
 أَمَّ : قصد ، أو صار إماما .
 أَنْ : يئن : توجع .
 أَهَّ : الأهَّة : التحزن .
 أَوَّ : استعمل (أَوَّ) كثيرا .
 أَى : أداة استفهام .

أمثلة المهموز من المضاعف

- بأبأ : إذا قال : بأبي أنت — وبأبأ الصبي : قال : بابا .
 التأتأة : حكاية الصوت ، أو ترديد التاء .
 ثأثأ : الإبل : أرواها .
 الجأجاء : الهزيمة . والجؤجؤ — كهدهد — الصدر .
 حأحأ : بالتيس : إذا دعاه .
 دأدأ : البعير : عدا أشد العدو .
 ذأذأ : الذأذأة : الاضطراب في المشى .
 رأرأ : الرجل : حرك الحذقة أو قلبها .
 زأزأ : الظليم : مشى مسرعا رافعا طرفيه .
 سأسأ : بالحمار : زجره ليحتبس .
 شأشأ : دعا الحمار إلى الماء .
 صأصأ : الجرو : حرك عينيه قبل التفتيح .
 ضأضأ : الضئضئ : الأصل .
 طأطأ : رأسه : طامنه وخفضه .
 ظأظأ : التيس : صاح .
 غأغأ : الغأغاء : صوت جنس من الغربان .
 فأفأ : ردد صوت الفاء ، وهو فأفأ .
 كأكأ : نكص وتأخر .
 لألأ : اللؤلؤ : الدر (حجر كريم) .
 مأمأ : صوت الطيبي والشاة .
 نأنأ : أحسن التغذية .
 هأهأ : دعاء للإبل .
 وأوأ : صياح ابن آوى . (حيوان) .
 يأيأ : بالقوم : دعاهم .

تابع المجرور بإضافته إلى المصدر وإلى اسم الفاعل *

يجوز جره مراعاة للفظ ، كما يجوز فيه

مراعاة محل المتبوع

من القواعد المقررة أن المصدر يمكن أن يضاف إلى فاعله مثل قوله تعالى :
﴿ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ .

ويمكن أن يضاف إلى مفعوله مثل قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دَعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ .

وأن اسم الفاعل يمكن أن يضاف إلى مفعوله إذا جاء المفعول تالياً له مثل
قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾ .

فإذا جاء تابع لهذا المجرور فقد اختلف النحاة فيه :

فأجاز الكوفيون وبعض البصريين أن يأتي التابع مجروراً مراعاة للفظ
المتبوع ، وأن يأتي مراعى فيه موضعه : فإذا كان فاعلاً للمصدر جاز رفعه مثل
قول لبيد :

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقَّ المظلومُ

فالمظلوم نعت للمعقب ، وجاء مرفوعاً لمراعاة لمحلّه .

وإذا كان مفعولاً للمصدر أو لاسم الفاعل جاز نصبه ، مثل قول رؤبة

قد كنت دأيت بها حسّانا : مخافة الإفلاس والليّانا

فالليّان معطوف بالنصب على الإفلاس مراعاة لمحلّه .

ومثل قول الشاعر :

هل أنت باعث دينارٍ لحاجتها أو عبدٌ ربٍّ أخاعون بن مخراق

فعبد منصوب مراعاة لمحل دينار .

وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحل ، ويجعلون

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد - عضو المجمع .

المرفوع فاعلا لمحذوف ، والمنصوب مفعولا لمحذوف .
وفصل بعضهم فأجاز في بعض التوابع ومنع في بعضها .
والحق أن ما ذهب إليه الكوفيون أولى وأيسر ، طلبا للخفة ، وتخلصا من
التقدير. قال ابن مالك : ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه .
وإن كان التقدير قول سيبويه .

المراجع :

- الكتاب ١٧١/١ .
- شرح المفصل ٦٥/٦ وما بعدها ، و ٦ / ٦٩ .
- شرح الكافية للرضي ١٩٦/٢ و ٢٠٣ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٢٢/٢ و ١٠٢٣ و ١٠٤٧ .
- شرح ابن عقيل ٧٩/٢ وما بعدها و ٩١/٢ وما بعدها .
- شرح الأشموني ٢١٦/٢ و ٢٢٣ .
- شرح التصريح ٦٤/٢ و ٦٥ و ٧٠ .

*

* *

* * *

تابع المنادى *

أكثر النحاة القول في تابع المنادى ، وجعلوه كثير الأقسام والأنواع ، مع قيود وشروط أضافوها في بعض منها ، بطريقة جعلت استيعاب ما قيل فيه شاقا عسير الفهم .

ولكننا بتطبيق بعض القواعد التي أقروها ، والتي وافقت اللجنة على الإفادة منها ، كقاعدة " يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل ، أو يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع " وباختيار أسهل الآراء وأيسرها يمكن أن نجعل هذا التابع واضح المعالم ، قريب التناول .

ويتلخص ذلك في أن نقول :

المنادى إما أن يكون مبنيا ، وإما أن يكون معربا :

أ- فإذا كان المنادى مبنيا ، كان تابعه على نوعين :

١- نوع يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى ، وهو نعت أىّ وأيّة ، مثل قوله تعالى : ﴿ يَأْيُهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ يَأْيُتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مَّرْضِيَةً ﴾ ، فأى وأية مبنيان على الضم ، لأن كلا منهما نكرة مقصودة ، و"ها" فيهما تنبيه ، وهى لازمة فيهما عوضا عما فاتهما من الإضافة .

ولا توصف أىّ وأيّة في النداء إلا بما فيه أل ، سواء كانت معرفة كالآيتين الكريمتين السابقتين . أو التي في الاسم الموصول مثل قوله تعالى : ﴿ يَأْيُهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ ﴾ ومثل قولك : يَأْيُتُهَا التّي تدافع عن الحق تمسكى به . أو باسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب مثل : يَأْيُهَا الرَّجُلُ ، ومن ذلك قول طرفة :

ألا أيّها الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مغلدى

فهذا صفة لأي ، مبنى في محل رفع ، والزاجر صفة لاسم الإشارة .

ومن ذلك قول الشاعر :

أُيْهَذَانُ كُلا زَادِيكَمَا ودعاني واغلا فيمن وغل

والفرق بين هذا البيت والذي قبله ، أن اسم الإشارة في البيت الأول منعوت بما فيه أل ، وفي هذا البيت غير منعوت .

٢- ونوع يجوز رفعه مراعاة للفظ المتبوع ، ويجوز نصبه مراعاة لمحلّه ، وهو ما عدا ما سبق ، وذلك النعت ، سواء كان مفردا ، مثل : يا محمدُ الكريمُ والكريم . أو كان مضافا مجردا من أل ، مثل : يا عليُّ صاحبُ الحق ، وصاحبُ الحق ، أخذا برأى الكسائي والفراء وابن الأنباري .

أو كان مضافا مقترنا بآل ، مثل : يا إبراهيم الكريمُ الخلق . والتوكيد ، سواء كان مفردا ، مثل : يا طلبةُ أجمعون وأجمعين . أو كان مضافا مجردا من أل ، مثل : يا جنودُ كلهم أو كلهم ، أخذا برأى الفراء . وعطف النسق ، سواء كان مفردا مثل : يا محمدُ وعليُّ ، وعليّا أخذا برأى المازني والكوفيّين . قال ابن مالك [شرح التسهيل ٤٠٢/٣] : وما رآوه غير بعيد من الصحة ، إذا لم تتو إعادة حرف النداء ، فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين ، كما يقصد تشريكهما في عامل واحد ، نحو : حسبت زيدا وعمرا حاضرين ، وكأن خالدا وسعيدا أسدان ... وصحة هذه المسألة مرتبة على أن العامل في المبدل منه عامل في البدل ، وقد بينت ذلك في البدل بأكمل تبين " .

وقال الرضي [شرح الكافية ١٣٦/١] : وذلك لأن البدل ساد مسد المبدل منه ، والأول في حكم الساقط ، وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف ، فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء . أعنى اللام ، جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره النداء ، هذا ما نص عليه سيبويه ، وأجاز : يا زيد وعمرا ، على الموضع ، إذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة ، وبين ما هو في حكم المباشر فرق . قالوا : ونظير ذلك : رب شاة وسخلتها . وعلى ما أجاز لا يمتنع نحو : يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ ، وكذا أجاز : يا عبد الله وزيدا بالنصب ، وكل ذلك بناء على أنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع " أو كان عطف النسق

مضافا حاليا من أل ، مثل يا عليّ وأبو عبد الله ، وأبا عبد الله ^(١)
أو كان مقترنا بأل ، مثل : يا عليّ والكاتب . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يا جبال
أوبي معه والطير ﴾ قرئت برفع الطير ونصبه .

والبدل ، سواء كان مفرداً ، مثل : يا محمد أمين ، وأميناً . ^(٢)
أو كان مضافا خاليا من أل ، مثل : يا عليّ أبو الحسن ، وأبا الحسن . ^(٣)
ب - وإذا كان المنادى معربا كان تابعه منصوبا ، مثل : يا عبد الله الكريم .
وياجنود الحق كلّكم . ويا عبد الله ومحمدا ، أخذا برأي الكوفيين والمازني .
ويا رسول الله محمدا . قال ابن مالك [شرح التسهيل ٣/٣٣٠] : ولا حجة
لابن خروف في لزوم ضم المفرد المبدل من المضاف ، كما لاحجة لمن زعم
أن عامل المعطوف غير عامل المعطوف عليه ، محتجا بضم زيد في نحو :
يا أخانا وزيد . والجواب عنهما أن العرب التزمت في البدل والمعطوف أحد
الجائزين في القياس ، وهو تقدير حرف النداء تنبيها على أنهما في غير النداء
في حكم المستقل بمقتضى العامل .
ويلحظ أننا لم نذكر أمثلة لعطف البيان أخذا بقرار سابق للجنة بالاستغناء عن
عطف البيان تطبيقا كذلك للقاعدة المذكورة .

المراجع

- المقتضب ٢٠٩/٤ - ٢٢٣ . - شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٠٢ .
- شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٠ و ٤٠٢ .
- الكتاب ١٨٣/٢ - ١٩٥
- شرح الرضى على الكافية ١٣٦/١ وما بعدها .
- شرح ابن عقيل ٢/١٩٨-٢٠١ . - شرح الأشموني ٣/١١٣ وما بعدها .
- شرح التصريح على التوضيح ٢/١٧٣ وما بعدها .

(١) يرى النحاة أن عطف النسق المضاف الخالي من أل يجب نصبه كما لو كان منادى مستقلا ، لأن العاطف
كالغائب عن الفاعل .

(٢) يرى النحاة أن البدل المفرد يبنى على الضم ، لأن البدل على نية تكرار العامل .

(٣) يرى النحاة أن البدل المضاف يكون منصوبا ، لأن البدل على نية تكرار العامل .

ولكن بتطبيق قاعدة " يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل " يصير ما قلناه سائغا مقبولا .

الدورة الستون

١٩٩٣م - ١٩٩٤م

موضوعات الدورة* :

- ١- جواز استعمال " ذات " بمعنى نفس أو عين توكيدا معنويا .
- ٢- جواز اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد إذا اتحد العمل .
- ٣- جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين .
- ٤- صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل مطلقا .
- ٥- قاعدة : يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل التي أخذ بها جمهرة من النحاة
تجيز الموضوعات التالية :
- (أ) جواز جعل الاسم الظاهر المسبوق بحرف عطف معطوفا على الضمير المستتر وجوبا الواقع فاعلا .
- (ب) الاستغناء عن عطف البيان اكتفاء بالبديل اذا لم يصح احلاله محل المتبوع .
- (جـ) المخصوص بالمدح بعد (نعم) أو بالذم بعد (بئس) يجوز أن يعرب بدلا من الفاعل المقرون بأل .
- (د) يجوز وقوع الفعل الماضي جوابا لفعل الشرط المضارع .
- (هـ) يجوز أن يعطف على النكرة المجرورة برب ، أو بكم ، أو بكل ، أو بأي اسم مضاف إلى ضميرها .
- (و) " لدن " لا تنصب الا غدوة ، ويجوز نصب المعطوف على غدوة بعد لدن .
- (ز) الوصف الواقع مبتدأ يجوز أن يرفع ما يسد مسد الخبر ولو كان مسبوqa بحرف جر زائد .
- كما رأت اللجنة تطبيق هذه القاعدة في كل ما يمكن أن يندرج تحتها من الأساليب طلبا للتيسير والتخفيف .

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته الثالثة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢١ م فوافق عليها . ثم عرضت على مؤتمر المجمع عام ١٩٩٤م فأقر المؤتمر الأبحاث الخمسة الأولى ورأى تأجيل الأبحاث المتبقية إلى الدورة المقبلة بمشيئة الله تعالى .

- ٦- يجوز الإعلال والتصحيح فيما جاء على فُعُول ولامه واو ، مفردا أو جمعا .
- ٧- يجوز زيادة الواو قبل ياء النسب ، كما يجوز زيادة ألف قبلها فيما شاع وكثر استعماله .
- ٨- جواز إهمال " ما " النافية ، وإعمالها دون شروط .
- ٩- " أي " الموصولة معربة مطلقا .
- ١٠- جواز تقديم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها .
- ١١- جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه .
- ١٢- جواز جر تمييز " كائِنْ " ونصبه .
- ١٣- جواز زيادة " كان " بين " ما " وفعل التعجب .
- ١٤- كان وأخواتها أفعال ناقصة ناسخة ، والمرفوع بعدها اسمها ، والمنصوب خبرها ، وليس حالا بأي حال .
- ١٥- جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور والنداء .
- ١٦- حذف نون الرفع تخفيفا .
- ١٧- العدد والمعدود بين التذكير والتأنيث .

الموضوع الأول :

جواز استعمال ذات بمعنى نفس أو عين تأكيداً معنوياً *

استعمله ذات بمعنى نفسى أو عين ، وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع ورأت أن هذا اللفظ الذي لم يذكره النحاة ضمن ألفاظ التوكيد المعنوى يمكن أن يستعمل ضمن هذه الألفاظ، وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

لم يذكر النحاة كلمة " ذات " من المؤكدات المعنوية، ولما كانت تستعمل كثيراً بمعنى " نفس " أو " عين " رأت اللجنة استعمالها ضمن ألفاظ التوكيد المعنوى ، كما تستعمل نفس وعين ، متأخرة عن المؤكد ، ومجرورة بالباء الزائدة ، وقد تتقدم على المؤكد .

* رأى الدكتور شوقي ضيف : أن " ذات " ذكرت في كتب قديمة، مطبوعة منذ سنة ١٩٨٢ ومن ثم لا داعي لعرضها على المؤتمر ، لأن هناك مؤلفين سبقوا في ذلك .

* وعلق الدكتور عبد الرحمن السيد : قائلاً نحن نعرض كى نتخذ قاعدة، ونبيح الاستعمال .

* ورأى الدكتور بدوى طبانة أنه : لا غرابة أن يكون الموضوع قد درسه مؤلف ما ، فهذا يؤيد وجهة نظر اللجنة . (مجلس)

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان استعمال ذات بمعنى نفس أو عين .

الموضوع الثاني :

جواز اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد إذا اتحد العمل * .

اختلف النحاة في جواز اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد، فأجازه بعضهم ومنعه بعضهم وقد تدارست اللجنة هذا وانتهت إلى القرار التالي :

لما كانت نسبة العمل إلى الألفاظ يقصد بها التقريب والتيسير ، وليس التأثير الحقيقي فقد رأت اللجنة الأخذ برأى القائلين بالجواز إذا كان العمل واحداً ، وتخلصا من التقديرات المعقدة في باب التنازع *

* رأى الدكتور شوقي ضيف أن هذا الموضوع برمته بحثته اللجنة سنة ١٩٧٨م واتخذت قرارات فيه، وأنه لا ينبغي عرضه على المؤتمر ولسيويوه فيه آراء .

* وعلق الدكتور عبد الرحمن السيد بأن المذكرة المكتوبة فيها آراء المؤيدين والمعارضين .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد .

الموضوع الثالث :

جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين *

بعض النحاة أجاز العطف على معمولي عاملين مختلفين، والبعض عارضهم مستنديين إلى حجج ضعيفة لا تقوى على نقض ما ذكره هم أنفسهم وما ذكره غيرهم من الشواهد، وقد ناقشت اللجنة هذا الموضوع وانتهت إلى القرار التالي :

لعل مما يساعد على إجازة هذا الأسلوب أن يكون المعنى واضحاً ، وأن هذا الأسلوب يجرى على السنة المتحدثين ، وأقلام الكتاب في هذا العصر .

* علق الدكتور كمال بشر : أمن وظيفتنا تنقيه النحو أم تنقية الأساليب؟ فالمذكرات المعروضة أمامنا الآن مدونة في كتب النحو، وما علينا إلا نأخذ أحد الآراء كما أننا ينبغي أن ندرس الأساليب التي ظهرت واستجدت، وأن نردها إلى أصلها القديم .

* ورأى الأستاذ إبراهيم السرزى : أن لجنة الأصول هدفها تيسير القواعد، وقد بحث الأعضاء قديماً هذا الموضوع ورأوا أننا لا بيسر فلا بد أن نستند إلى أحد الآراء، فالمسألة هي أن نيسر ولكن ليس من فراغ، أما مسألة الأساليب فهو من عمل لجنة الألفاظ والأساليب .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان : العطف على معمولي عاملين مختلفين .

الموضوع الرابع :

صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل مطلقاً *

اختلف النحاة في عمل صيغ المبالغة، وهناك شواهد كثيرة متواترة تؤكد عملها ، بعد أن تدارست اللجنة ذلك انتهت إلى القرار التالي :

الأخذ بالرأي القائل بعملها .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان " إعمال صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل مطلقاً "

الموضوع الخامس :

قاعدة يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل *

— قاعدة : يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل، التي أخذ بها جمهرة من النحاة، تجيز جملة من الأساليب التي تخلص النحو من كثير مما شابه من تعقيد ، وقد تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي تطبيقاً لهذه القاعدة :

(أ) جواز جعل الاسم الظاهر، المسبوق بحرف عطف، معطوفاً على الضمير المستتر وجوبا الواقع فاعلا، ولا داعي لجعله فاعلا لفعل محذوف، وتحويل الكلام من عطف المفردات إلى عطف الجمل .

(ب) صرف النظر عما اشترطه النحاة من ضرورة جواز إحلال البدل محل المبدل منه ، تطبيقاً لهذه القاعدة . وبهذا يمكن الاستغناء عن عطف البيان الذي كان يلجأ إليه عند تحقق الشرط السابق .

(جـ) جواز إعراب المنصوب بالمدح أو الذم بدلا من الفاعل المقترن بأل .

(د) جواز وقوع الفعل الماضي جوابا لفعل الشرط المضارع، وعدم تخصيص ذلك بالضرورة أو الحكم عليه بالقلّة .

(هـ) جواز أن يعطف على النكرة المجرورة برب أو بكم، وعلى النكرة المجرورة بكل أو بأي اسم مضاف إلى ضمير هذه النكرة .

(و) " لدن " لا تنصب إلا " غدوة " ويجوز نصب المعطوف على غدوة بعد " لدن "

(ز) الوصف الواقع مبتدأ يجوز أن ترفع ما يسد مسد الخبر ، ولو كان مسبوqa بحرف جر زائد ، وإن كان جمهور النحاة قد منع ذلك ، بحجة أن الوصف إنما يعمل حملا على الفعل ، والفعل لا يسبقه حرف جر ، لأن العامل هنا اسم ، فهو صالح لدخول حرف الجر، تطبيقاً للقاعدة السابقة .

وقد رأت اللجنة تطبيق هذه القاعدة في كل ما يندرج تمشياً مع الأساليب طلباً للتيسير والتخفيف .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل .

الموضوع السادس :

الإعلال والتصحيح فيما جاء على فعول ولامه واو مفرداً أو جمعاً *

تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى أن الأصل في هذه المسألة أن اللفظ الذي يأتي على هذا الوزن ولامه واو إذا كان جمعاً وجب عند جمهور الصرفيين أن تقلب لامه ياء .

تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي .

المفرد الذي يأتي على وزن فُعُول، ولامه واو — يجوز فيه التصحيح راجحاً، والإعلال مرجوحاً، وإن كان ابن مالك في الألفية يجيز الأمرين بلا فارق .
أما الجمع الذي يأتي على هذا الوزن ، وهذه الصفة ، فإنه يجوز فيه الإعلال برجحان ، كما يجوز فيه التصحيح مرجوحاً ، تبعاً لما يراه كثير من علماء التصريف.

* مع الموضوع بحث للدكتور ابراهيم البسيوني بعنوان ما جاء على فعول ولامه واو .

الموضوع السابع :

زيادة الواو قبل ياء النسب *

باب النسب كثر فيه الخروج على القياس بالزيادة والنقص في الحروف
وبتغيير الحركات ، مع إغفال صيغة النسب القياسية أحياناً واستعمالها أحياناً أخرى،
وهناك اعتماد على الشيوخ والكثرة في تعليل الإجازة — تدارست اللجنة موضوع
زيادة الواو قبل ياء النسب وانتهت فيه إلى القرار التالي :

يجوز زيادة الواو قبل ياء النسب ، كما يجوز زيادة ألف قبل الواو
مما شاع وكثر استعماله مثل : نخبوى وبوسنوى وحمزاوى وشعراوى .
لأن في ذلك تيسيراً على المتكلمين وإثراءً للغة .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان : زيادة الواو قبل ياء النسب .

الموضوع الثامن :

جواز إهمال ما النافية وإعمالها دون شروط *

ما النافية العاملة عمل ليس من الحروف التي كثر فيها كلام النحاة وكثر، فيها شروطهم وخلافاتهم .

فقد نسب إعمالها إلى الحجازيين والتهاميين والنجديين بشروط ونسب إعمالها إلى التميميين ، وقيل النصب بعدما بسقوط حرف الجر ونسب ذلك إلى الكوفيين .
تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز إهمال ما النافية ، وإعمالها مطلقاً ، دون شروط ،
ولكن الكثير الإهمال إذا نقض نفى ما بإلا

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان " جواز إهمال ما النافية وإعمالها دون شروط " .

الموضوع التاسع :

أي الموصولة معربة مطلقاً *

الأصل في الأسماء الموصولة أنها مبنية ، ولكن أي معربة قال النحاة لأنها ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً ، وهناك شروط وضعهما بعض النحاة لذلك — تدارست اللجنة الموضوع وانتهت إلى القرار التالي:

" أي الموصولة " معربة في جميع أحوالها إلا إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، فيجوز أن تأتي معربة وأن تأتي مبنية اعتماداً على النصوص الواردة في هذا الشأن ، تيسيراً على الباحثين ، والدارسين .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان " أي الموصولة معربة مطلقاً " .

الموضوع العاشر :

جواز تقديم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها *

يرى النحاة أن خبر كان وأخواتها يجوز أن يتقدم على اسمها وقالوا إن معمول خبرها يجوز تقدمه على اسمها تالياً لكان فاصلاً بينها وبين اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً . وللكوفيين رأى في ذلك .
تدارست اللجنة كل ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز تقدم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها ، سواء كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو كان غيرها " .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان " جواز تقديم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها " .

الموضوع الحادى عشر :

جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه *

أسماء الأفعال .ألفاظ تدل على ما تدل عليه الأفعال وتعمل عمل الأفعال التي هي بمعناها — لكن البصريين والكوفيين اختلفوا في تقديم مفعول اسم الفعل عليه — ولكل منهم حجه .

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز في معمول اسم الفعل أن يتقدم عليه كما يقع متأخرا عنه
خضوعا لما جاءت به اللغة ، والشواهد العربية الموثوق بصحتها ،
كما هو ثابت في الموضوع ذاته .

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد الرحمن السيد بعنوان " جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه " .

الموضوع الثاني عشر :

كأين وحكم تمييزها *

أثبت اللغويون والصحاة لتلك الأداة خمس لغات ، لكن تمييز كأين يقع مجروراً بمن في الغالب - ناقشت اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

كأين تدل على كثرة العدد ومعناها مثل كم الخبرية ، وتمييزها يجر بمن في الغالب ويجوز نصبه نثراً ونظماً .

* مع الموضوع بحث للدكتور إبراهيم البسيوني: بعنوان كأين وحكم تمييزها .

الموضوع الثالث عشر :

حكم كان الواقعة بين فعل التعجب وما التعجبية *

اختلف النحاة في كان الواقعة بين فعل التعجب وما التعجبية على ثلاثة مذاهب ، واشترطوا للحكم بزيادتها شرطين ، تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

جواز زيادة كان بلفظ الماضي أو المضارع بين ما وفعل التعجب ،
كما يجوز زيادة أصبح وأمسى من أخوات كان لورود السماع بزيادتهما
إثراء للغة وتجنباً للتكلف في التخريج .

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى بعنوان " جواز زيادة كان بين ما وفعل التعجب " .

الموضوع الرابع عشر

منصوب كان وأخواتها *

الفعل إذا اكتفى بمعرفة يكون تاماً ، وإذا لم يكتف يكون ناقصاً ، لذا اتجه البصريون إلى إعراب المرفوع بعد كان وأخواتها اتجاهات مختلفة عن إعرابه إذا وقع بعد الأفعال التامة فجعلوه اسماً لها والمنصوب خبراً لها إذ به يتم الكلام — وخالفهم الكوفيون فأعربوه حالاً — وهو إعراب غير سليم — تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يلزم الاعتداد بما قرره جمهور النحاة من أن كان وأخواتها أفعال ناقصة والمرفوع بعدها اسمها والمنصوب خبرها وليس حالاً بأي حال .

* مع الموضوع بحث للدكتور إبراهيم البسيوني بعنوان منصوب كان وأخواتها .

الموضوع الخامس عشر :

الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور أو النداء *

لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجرار ومجرور - وهناك خلاف في الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب وفيه أقوال ، تدارست اللجنة ذلك كله وانتهت إلى القرار التالي :

جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور .

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى بعنوان : الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور أو النداء .

الموضوع السادس عشر

حذف نون الرفع تخفيفاً *

حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة جاء على ضربين ، واجب وجائز .
تدارست اللجنة الموضوع وانتهت إلى القرار التالي :

حذف هذه النون فيه توسعة وتيسير على المتكلمين مع الاعتداد بأن
الأقصح ثبوتها عند تجرد الفعل من الناصب والجازم ونون التوكيد .

* مع الموضوع بحث للدكتور أمين السيد بعنوان : " حذف نون الرفع تخفيفاً " .

الموضوع السابع عشر :

العدد والمعدود تذكيرا وتأنيثا *

هناك حالات يجوز فيها تذكير اسم العدد وتأنيثه وفي معرفتها توسعة وتيسير على الناطقين باللغة العربية .

تدارست اللجنة هذه الحالات وناقشتها واتخذت القرار التالي :

إذا قدم المعدود على العدد جاز التذكير والتأنيث في هذا العدد مطلقا وليس ذلك خاصا بالكتابة العلمية كما نص على ذلك قرار سابق لمؤتمر الدورة الثامنة والعشرين هذا بالإضافة إلى جواز التأنيث والتذكير في المسائل التي أقرها النحاة".

* مع الموضوع بحث للدكتور أمين السيد بعنوان " العدد والمعدود بين التذكير والتأنيث " .

استعمال " ذات " بمعنى " نفس أو عين " *

يكثر استعمال كلمة " ذات " بمعنى : نفس أو عين ، فقد جاء في مقال بصحيفة الأهرام ما يلي : إن احتكار أقوياء عالمنا العلم والقدرة على التلاعب بمقدرات الآخرين ، ... لا تجرى مناهضتها بالركون إلى اليأس والإحباط ، ولا إلى الإرهاب ، ولا إلى شتى صور الهروب من ضرورة مواجهة الخصم بذات أسلحته ، وعلى ذات أرضية العلم والمعرفة ، التي هي أرضيته ... بل والقدرة على المشاركة في عمليات الإبداع والخلق ذاتها . "

وقد استعملت الكلمة في المعجمات دالة على معان مختلفة ، فاستعملت بمعنى صاحبة ، وذات بينكم أي حقيقة وصلكم ، وجاء من ذات نفسه أي طبعاً .

وجاء في المصباح : وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشيء عرفاً مشهوراً حتى قال الناس : ذات مميزة ، وذات محدثة ، ونسبوا إليها على لفظها من غير تغيير ، فقالوا : عيب ذاتي ، بمعنى جبلي وخلقى .. ونفس الشيء وذاته وعينه .. وقال المهدوي في التفسير : النفس في اللغة على معان : نفس الحيوان ذات الشيء الذي يخبر عنه ، فجعل نفس الشيء وذات الشيء مترادفين . "

وفي الوسيط : والذات النفس والشخص ، يقال : .. نقد ذاتي يرجع إلى آراء الشخص وانفعالاته " محدثة " ويقال : جاء فلان بذاته عينه ونفسه . "

وإذا كانت الذات تستعمل بمعنى النفس والعين ، فإنه يمكن ضمها إلى النفس والعين في التوكيد المعنوي ، وإن كانت كتب النحو لم تذكرها معهما . كما يجوز أن تجر بالباء الزائدة كما تجران .

ويجوز أن تتقدم على المؤكد كما يجوز تقدمهما ، وفقاً لما قرره المجمع من جواز تقدم النفس على المؤكد .

لذا ترى اللجنة جواز استعمال " ذات " ضمن ألفاظ التوكيد المعنوي المعروفة.

جواز اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد*

يقول ابن مالك في شرح التسهيل عند الكلام على التنازع ١٦٥/٢ : فلو كان ثاني العاملين مؤكداً لكان في حكم الساقط ، كقول الشاعر :

* أتاكَ أتاكَ اللاحقون احبس احبس *

فأتاك الثاني تأكيداً للأول ، فذلك لك أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى . ولك أن تنسبه للأول وتلغى الثاني لفظاً ومعنى لتنزله منزلة حرف زيد للتوكيد ، فلا اعتداد به على التقديرين .. ١٦٦/١ ... وجعل الفراء الرفع في نحو : قام وقعد زيد ، بالفعلين معا . والذي ذهب إليه غير مستبعد ، فإنه نظير قولك : زيد وعمرو منطلقان ، على مذهب سيبويه ، فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر ، فيلزمه أن يكون " منطلقان " مرفوعاً بالمعطوف والمعطوف عليه ، لأنهما يقتضيان معا ، ويمكن أن يكون على مذهبه قول الشاعر :

إن الرغاث إذا تكون وديعة يمسي ويصبح درها ممحوقا

[الرغاث : المرضعات ، جمع رغوثة .]

فلو كان العطف بأو ونحوها مما لا يجمع بين الشيئين لم يجز أن يشترك العاملان في العمل ، كقول الشاعر :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع

وفي شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٦ : ومذهب الفراء إعمال الأول أو إعمال الثاني وتأخير ضمير الأول إن كان رافعا نحو : يحسن ويسئ ابنك هما ، وضربني وضربت الزيدين هما . أو إعمال المتنازعين جميعاً في الاسم الظاهر إن كانا رافعين ، فيجوز : يحسن ويسئ ابنك . ولا يجوز : ضربني وضربت الزيدين . وقال الرضى في الكافية ٧٩/١ : والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إن طلب أيضاً الفاعلية نحو : ضرب وأكرم زيد ، جاز أن يعمل العاملان في المتنازع ، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعليين . لكن اجتماع المؤثرين التامين على

أثر واحد مدلول على فساد في الأصول ، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية .

وفي شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٨/٢ : وعند الفراء يكون الاسمان مضافين إلى من قالها في : " قطع الله يد رجل من قالها " ولا حذف في الكلام ، لا من الأول ولا من الثاني .

وعلق الخصري في حاشيته بقوله : خصه الفراء بما يكثر اصطحابهما في الذكر كاليد والرجل ، والنصف والربع ، وقبل وبعد ، فكأن العامل في المضاف إليه شيء واحد ، فلا يرد : توارد عاملين على معمول واحد ، بخلاف نحو : رأيت دار و غلام زيد ، فيمتنع لعدم الاصطحاب .

ومثل ذلك في الأشموني والصبان ^(١) ٢٠٧/٢ . والهمع ٥٢/٢ .

وقال في المساعد على تسهيل الفوائد عند الكلام على التنازع ٤٤٩/١ : فإذا قلت : قام قام زيد ، فالثاني تأكيد للأول ، فهو كالساقط والعمل للأول ، وأجاز المصنف مع هذا الوجه أن ينسب العمل لهما ، لكونهما شيئاً واحداً [شرح التسهيل ١٦٥/٢] وعلى التقديرين ليس هذا من التنازع .

وفي الهمع قال السيوطي ١٠٩/٢ : وقال الفراء : كلاهما يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب نحو : قام وقعد زيد ، فجعله مرفوعاً بالفعلين ، كما يسند للمبتدأ خبران ، وكما يرفع " منطلقان " في زيد وعمر منطلقان ، بالمعطوف والمعطوف عليه معاً ، لأنهما يقتضيان . والجمهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد .

وفي التصريح ١٠٤/١ - ١٠٥ ، عند الكلام على بيت الفرزدق : بالباعث الوارث الأموات ... قال : والأموات إما مجرورة بإضافة الباعث والوارث إليه ، على حد قولهم : بين ذراعي وجبهة الأسد ، أو منصوب بالوارث . على أن الوصفين تنازعا ، وأعمل الثاني . " ومثل ذلك في الدرر ٣٨/١ .

(١) ومنه في الأشموني ٢٠٦/٢

* سفي الأرضين الغيث سهل وحزنها * أى سهلها وحزبها .

وفي الأشموني ١٠٢/١ ، قال الصبان في حاشيته : والأموات إما مجرور بإضافة الباعث أو الوارث إليه ، على حد قوله *بين ذراعى وجبهة الأسد * أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعا " ومثل ذلك في العينى ٢٧٦/١ ، والخزانة ٤١٠/٢ .

وفي العينى ١٠/٣ ، وفي خزانة الأدب ٣٥٣/٢ إشارة إلى الآراء السابقة وعرض لها .

وبمراجعة هذه الآراء نجد :

١- أن من النحاة من جعل العمل للعاملين عند اتحادهما في اللفظ والمعنى ، مثل : قام قام زيد ، لكونهما شيئا واحدا في اللفظ والمعنى .

٢- ومنهم من جعل العمل للعاملين إذا اتحد عملهما في المعمول ، وإن اختلفا في اللفظ والمعنى ، سواء كان العمل رفعا مثل : قام وقعد زيد ، أو كان نصبا مثل *يمسى ويصبح درها محوقا * أو كان جرا مثل : قطع الله يد ورجل من قالها .

٣- وأن منع اجتماع عاملين على معمول واحد في النحو حملا على امتناع مؤثرين على أثر واحد في الأصول فيه مبالغة وتكلف ، لأن نسبة العمل إلى الألفاظ في النحو إنما يقصد بها التقريب والتيسير ، وإجراؤها مجرى المؤثرات الحقيقية فيه فساد ظاهر وتكلف عقيم .

٤- وبهذا يمكن أن نقول : إن تعدد العوامل لا يمنع عملها في المعمول إذا اتحد عملها فيه ، سواء كانت العوامل أفعالا ، أو أسماء ، أو بعضها أفعال وبعضها أسماء ، طلبا للتيسير والتخفيف ، مثل : استقبل وأكرم محمد عليا . ومثل قوله تعالى : ﴿ آتونى أفرغ عليه قطرا ﴾ ومثل قول الشاعر :

*عُهدت مغنيا مغنيا من أجرته *

ومثل قوله تعالى : ﴿ هاؤم اقرءوا كتابيه ﴾ ، ومثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « تسبحون وتكبرون وتحمدون دُبُر كل صلاة ثلاثا وثلاثين » فالأفعال تطالب الظرف " دبر " وتطلب النائب عن المفعول المطلق " ثلاثا وثلاثين " . ولهذا تقترح اللجنة جواز اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد إذا اتحد العمل .

العطف على معمولي عاملين مختلفين *

يقول سيبويه في كتابه ٦٥/١-٦٦ : وتقول : ما كلُّ سوداءَ تمرّة، ولا بيضاء شحمة، وإن شئت نصبت " شحمة " ، وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت كل فقلت : ولا كل بيضاء . قال الشاعر أبو داود :

أكلَّ امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل نارا

فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام ، ولقلة التباسه على المخاطب . وجاز كما جاز في قولك : ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ، وإن شئت قلت : ولا مثل أخيه . فكما جاز في جمع الخبر ، كذلك يجوز في تفريقه ، وتفريقه أن تقول : ما مثل عبد الله يقول ذاك ، ولا أخيه يكره ذاك . ومثل ذلك : ما مثل أخيك ولا أبوك يقولان ذاك . فلما جاز في هذا جاز في ذاك . "

هذا كلام سيبويه ، ومنه يتبين أن وضوح الكلام ، وعدم التباس على المخاطب ، عامل له أثره في قبول الأساليب وعدم رفضها .

ويقول المبرد في الكامل ١٦٨/١ - ١٦٩ ، بعد أن ذكر قول أعرابي :

فقال لي المكيُّ أمّا لِرَؤُوجَةٍ فسبعٌ وأمّا خُلّةٌ فثمانى

وفي هذا الشعر عيب ، وهو الذي يسميه النحويون العطف على عاملين ، وذلك أنه عطف خلة على اللام الخافضة لزوجة ، وعطف ثمانيا على سبع ، ويلزم من قال هذا أن يقول : مرَّ عبدُ الله بزيدٍ وعمرُو خالدٍ ، ففيه هذا القبح ، وقد قرأ بعض القراء ، وليس بجائز عندنا : ﴿ أن في السموات والأرض آياتٍ للمؤمنين ﴾

﴿ واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٍ ﴾ فجعل آيات في موضع نصب ، وخفضها لتاء الجميع ، فحملها على إن وعطفها بالواو وعطف اختلافا على في ، ولا أرى ذا في القرآن جائزا ، لأنه ليس بموضع ضرورة ، وأنشد سيبويه لعدى بن زيد العبادي

والصحيح أنه لأبى دواد الإيادى : أكل امرئ تحسبين .. فعطف على امرئ وعلى المنصوب الأول

وذكر المبرد الآية في المقتضب ١٩٥/٤ ، وقال فيه ما قاله هنا ، وقال إن الأخفش يجيزه .

وفي إتحاف فضلاء البشر ٣٨٩ : اختلف في ﴿ آيات لقوم يوقنون ﴾ و﴿ آيات لقوم يعقلون ﴾ الثاني والثالث من سورة الجاثية . فحمزة والكسائي ويعقوب بكسر التاء منصوبة فيهما عطا على اسم إن ، أي : وإن في خلقكم وإن في اختلاف ، والخبر قوله : وفي خلقكم ، وفي اختلاف ... ووافقهم الأعمش ، والباقون برفعهما على الابتداء .

وفي المفصل وشرحه لابن يعيش ٢٦/٣ : " وقد حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه في قولهم : ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة ، قال سيبويه : كأنك أظهرت كل فقلت : ولا كل بيضاء ، وقال أبو دواد : أكل امرئ تحسبين ... ويقولون : ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ، ومثله : ما مثل أخيك ولا أبوك يقولان ذاك ، وهو في الشذوذ نظير إضمار الجار " .

قال الشارح : اعلم أن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال ، أما ضعفه في القياس فلوجهين :

أحدهما أن المضاف نائب عن حرف الجر وخلف عنه ، فإذا قلت : غلام زيد ، فأصله : غلام لزيد . وإذا قلت : ثوب خز ، فأصله : ثوب من خز ، فحذفت حرف الجر ، وبقي المضاف نائباً عنه ، ودليلاً عليه ، فإذا أخذت تحذفه ، فقد أجمعت بحذف النائب والمنوب عنه ...

والوجه الثاني أن المضاف عامل في المضاف إليه الجر ، ولا يحسن حذف الجار وتبقيّة عمله ، فمن ذلك قولهم في المثل : ما كل سوداء . ٢٧/ وبيضاء مخفوض أيضاً على تقدير كل .. وكان أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثله على العطف على عاملين ، وهو

رأى الكوفيين ... ومثله عندهم : ما زيد بقائم ولا قاعدٍ عمرو ... وسيبويه والخليل لا يريان ذلك ، ولا يجيزانه .. فإن قيل : حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل ، وهو ضعيف ، والعطف على عاملين ضعيف أيضا ، فلم كان حمله على الجار أولى من حمله على العطف على عاملين ؟ قيل : لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم ... فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وإن كان قليلا ، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين .. وقد كثر التقلب بهذا المثل ، وأجازوا فيه وجوها من الإعراب ، وجعلتها خمسة ... فأما قول أبي دواد : أكل امرئ .. فسيبويه يحمله على ٢٨/ حذف مضاف تقديره كل .. وأبو الحسن يحمله على العطف على عاملين ... وهذا البيت أؤكد ما استشهد به أبو الحسن ، وأما قولهم : ما مثل عبد الله ... لم يكن من تقرير مثل أو العطف على ما يلين ... "

وهكذا تستمر المناقشة لتنتهي إلى أن الحمل على تقدير مضاف أولى .

وفي الإنصاف مسألة رقم ٦٥ : كما تقول العرب : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء ثمرة ، يريدون : ولا كل سوداء ... وقال الشاعر : أكل امرئ " ... أراد : وكل نار ... وهذا كثير في كلامهم.

وفي الكافية لابن الحاجب وشرحها للرضي ٢٩١/١ : فإذا حذف [أي المضاف] فالأولى والأشهر قيام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب كقوله تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾ ، وقد يترك عند سيبويه على إعرابه إن كان المضاف معطوفا على مثله مضافا إلى شيء . كما يقال في المثل : ما كل سوداء .. قال : ولو لم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الأول . لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده ، وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا .

وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٠/٣ : ثم أشرت إلى حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورا ، وأنه مقيس وغير مقيس ، فأما المقيس فما حذف منه مضاف مذكور قبله مثله لفظا ومعنى ، بشرط كون المحذوف بعد عاطف منفصل بلا أو غير منفصل ، كقولهم : ما كل سوداء . وما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك ،

وكقوله : أكل امرئ ... ، وكقوله :

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ولا الشر يأتيه الفتى وهو طائع

وكقوله :

لو أن طبيب الإنس والجن داويا الذي بي من عفاء ما شفياني ،

وكقوله (جرير) :

لو أن عصم عمايتين وتذبل سمعا حديثك أنزلا الأوعالا

وكقوله (القطامي) :

ألم يحزنك أن جبال قيس وتغلب قد تباينا انقطاعا

والأصل : ما كل سوداء ولا كل بيضاء ، ولا مثل أبك ومثل أخيك يقولان وكل

امرئ تحسبين امرأ وكل نار ، ولم أر مثل الخير ولا مثل الشر ، ولو أن طبيب الإنس

وطبيب الجن ، ولو أن عصم عمايتين وعصم يذبل ، وأن جبال قيس وجبال تغلب .

وظن بعضهم أن الحذف في هذا النوع مشروط بتقدم نفي أو استفهام وليس

ذلك شرطاً ، بل يجوز مع عدمهما ، كقول الشاعر :

لغير مغتبط مغرى بطوع هوى ونادم مولع بالحزم والرشد

ومثله : كل متثر في رهطة ظاهر العزّ وذو غربة وفقير مهين

وأما غير المقيس فما خالف المقيس بخلوه مما قيدته به .

وفي شرح الألفية لابن الناظم ٤٠٣ : وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف

إليه مجروراً ، بشرط أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله لفظاً ومعنى .

وفي شرح الأشموني ٢٠٦/٢ : أكل امرئ ... أي : وكل نار ، وقوله

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

أي : ولا مثل الشر ، لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين .. "

وعلق الصبان في الحاشية بقوله : أي : وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه ،

والعاملان في البيت الثاني : أر ومثل والمعمولان : الخير وجملة يتركه الفتى ،

والمعطوف على الخير ، الشر ، وعلى يتركه الفتى ، يأتيه امرؤ .

وفي شرح التصريح ٥٥ / ٢ : ... وإنما قدرناه مجروراً بكل محذوفة ولم نجعله

مجرورا بالعطف على امرئ المجرور بإضافة كل إليه ، لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين ... وذلك ممتنع ، لأن العاطف نائب عن العامل ، وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ، ولا يقوى أن يتوب مناب عاملين ، هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام ، وذهب الأخفش والكسائي والفراء والزجاج إلى الجواز ... واختير الحذف دون العطف ، لأن حذف مايدل عليه دليل مجمع على جوازه ، والعطف على معمولى عاملين مختلف فيه كما قدمنا ، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه .

بعد هذا العرض لآراء النحاة في العطف على معمولى عاملين مختلفين نجد أن منهم من أجازاه ، ومنهم من عارضه ، ونجد أن الأسس التي قامت عليها معارضة المانعين تتلخص فيما يلي :

أن حذف الجار وإبقاء عمله متفق عليه ، وأن العطف على معمولى عاملين مختلفين فيه ، والحمل على المتفق عليه أولى .

أن العطف على معمولى عاملين مختلفين لم يثبت في الاستعمال .
وكلتا الحججتين غير مسلمة ، لأن الاختلاف في أمر قاعدة لا يقتضى إلغائها ، وإنما أقصى ما يمكن أن يؤدي إليه هو تفضيل المتفق عليه المختلف فيه ، هذا إذا ساعدت القرائن على هذا التفضيل .

وأن القول بعدم استعمال العطف على معمولى عاملين غير صحيح ، بدليل أن هؤلاء المانعين يذكرون شواهد وأمثلة تدل على الاستعمال ، من أول سيبويه إلى ابن مالك الذي ذكر جملة من الشواهد والأمثلة ، بعضها منسوب وبعضها غير منسوب . كما ذكر المبرد قراءة جاءت على هذا الاستعمال ، وقد عزيت إلى حمزة والكسائي ويعقوب والأعمش ، ولا يصح أن يلتفت إلى اعتراضه عليها لأنه لا يملك هذا الاعتراض ، ولا إلى قوله بأن القرآن ليس بموضع ضرورة ، لأن الذين تناولوا الموضوع لم يقولوا إنه لا يكون إلا في الضرورة .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن هؤلاء المانعين يقولون إن حذف المضاف وإبقاء عمله

في القياس ، قليل في الاستعمال ، وإن المضاف إنما يعمل نيابة عن حرف الجر ، فحذفه فيه إجحاف بحذف النائب والمنوب عنه . وإن حذف الجر — الذي هو أصل في العمل — وإبقاء عمله قليل .

إذا أضفنا ذلك وجدنا أن المانعين لا يستندون في معارضتهم إلى حجة قوية ، وأن من الخير أن يكون وضوح الأسلوب وعدم التباسه على المخاطب — كما قال سيبويه — الأساس في القبول أو الرفض .

ولعله من المناسب بعد أن بينا رأى النحاة في العطف على معمولي عاملين مختلفين ، أن نذكر أن النحاة — كما يقول الأشموني ٩٣/٣ — قد أجمعوا على : جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو : إن زيدا ذاهباً وعمراً جالساً . وعلى معمولات عامل واحد نحو : أعلم زيداً عمراً بكراً جالسا ، وأبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً .

وعلى : منع العطف على معمولات أكثر من عاملين نحو : إن زيدا ضارب أبوه لعمره ، وأخاك غلامه بكر . "

ولهذا فإنني أرى أن القول بصحة هذا الأسلوب ، وجواز القياس عليه ، فيه ميل إلى الأخذ بالأيسر ، واجتناب لما فيه تكلف وتقدير ، ولعل مما يستوجب ذلك جريان هذا الأسلوب على السنة المتحدثين وأقلام الكتاب في عصرنا في مثل قولهم : كان إقبال الرجال على معرض الكتاب كبيراً والفتيات قليلاً .

وقولهم : لوحظ في نتائج امتحانات هذا العام أن نسبة نجاح الطالبات مرتفعة والطالب منخفضة وقولهم : لا شك في أن التراخي في تطبيق القانون يعقب نتائج وخيمة ، والأخذ بالحزم ردوداً طيبة .

وقول بعضهم : إكرام اللئيم يعقب الندامة ، والكريم الامتتان والسلامة .

إعمال صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل مطلقاً *

اختلف النحاة في إعمال صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل : فأجاز البصريون إعمالها عمل اسم الفاعل محتجين بالسماع عن العرب ، وبالحمل على أصلها وهو اسم الفاعل ، لأنها محولة عنه لقصد المبالغة . وأجازوا فيها أن يتقدم معمولها عليها ، وعلى مبتدئها كما يجوز ذلك في اسم الفاعل . وإن كان بعضهم لم يجز إعمال بعض الصيغ .

أما الكوفيون فلم يجيزوا إعمال شيء منها ، لمخالفتها لأوزان المضارع ومعناه ، ولأنها تدل على المبالغة ، والمضارع لا يدل عليها . وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ، ومنعوا تقديمه عليها .
وقول الكوفيين ضعيف من أوجه :

أنهم أجازوا إعمال الفاعل الذي بمعنى الماضي ، وهو مخالف لمعنى المضارع .
وأنهم أجازوا إعمال المصغر ، وهو مخالف لوزن المضارع ومعناه . وأن قولهم مخالف للمسموع عن العرب — والسماع هو أقوى الأدلة — في العمل وتقدم المعمول عليها وعلى المبتدأ الذي وقعت خبراً عنه ، فمن إعمالها قول القلاخ : أبا الحرب لبأساً إليها جلالها ...

وقول بعض العرب : إنه لمنجار بوائكها .

وقول أبي طالب : ضَرُوبٌ بنصل السيف سوقَ سمانها ...

وقول ابن قيس الرقيات : فتاتان أما منهما فشبيهة هلالا ...

وقول اللاحقى : حَذِرْ أُمُوراً لا تُضِيرُ ...

وقول لبيد : أو محل شيخ عضادة سمحج ..

ومن إعمالها مجموعة قول زيد الخير : أتانى أنهم مزقون عرضى ...

وقول طرفة : ثم زادوا أنهم في قولهم غُفِرَ ذُنُوبُهُمْ ...

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد — عضو المجمع .

ومن تقدم معمولها قول بعض العرب : أما العسل فأنا شرّاب ، فالعسل تقدّم على : أنا شراب.

وقول الراعي أو أبي ذؤيب : ... إنها على الشوق إخوان العزاء هيوج
فإخوان مفعول هيوج ، وعلى الشوق متعلق به .

ثم إن مالا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه.

ومن هذا نرى أن قول البصريين هو الأرجح والأولى بالاعتماد ، وأن من
الخير أن نقول : إن صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل مطلقا دون شروط ، وأن
معمولها يجوز أن يتقدم عليها وعلى مبتدئها.

المراجع

- الكتاب ١/١١٠ - ١١٥ .
- المقتضب ٢/١١٢ - ١١٣ .
- شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٩ - ٧٤ .
- شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٢ .
- شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٩ - ٨٢ .
- شرح ابن عقيل ٢/٨٥ - ٩٠ .
- شرح الأشموني ٢/٢٢٠ - ٢٢٢ .
- شرح التصريح ٢/٦٧ - ٦٩ .

*

* *

* * *

يُغْتَفَرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يَغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ *

يقول النحاة : يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل . ويقولون : يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع . يقصدون بذلك أن التابع يجوز أن يقع في الموقع الذي لا يجوز أن يقع فيه المتبوع ، أي أن المعمول إذا كان لا يصح وقوعه مباشرة للعامل إلا بشروط معينة ، فإن تابعه ليس من الضروري أن يتحقق فيه هذه الشروط ، لأن مناقضته للشروط جاءت بصورة فيها نوع من الخفاء بحيث لا تصادر القاعدة ولا تنقضها .

ولعل أصل هاتين العبارتين ما ذكره سيبويه [الكتاب ٢/١٨٦-١٨٧] :
وقال الخليل رحمه الله : من قال : يازيد والنضر ، فنصبت ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيء إلى أصله ، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم ويقولون : يازيد والنضر . وقرأ الأعرج : ﴿ يا جبال أوبى معه والطير ﴾ فرفع .
(سورة سبأ ، آية : ١٠)

ويقولون : ياعمر و الحارث . وقال الخليل رحمه الله : هو القياس ، كأنه قال : ويا حارث . ولو حمل الحارث على يا كان غير جائز ألبتة ، نصب أو رفع ، من قبل أنك لا تتأدى اسما فيه الألف واللام بيا ، ولكنك أشركت بين النضر والأول في يا ، لم تجعلها خاصة للنضر ، كقولك : ما مررت بزيد وعمر ، ولو أردت عمليْن لقلت : ما مررت بزيد ولا مررت بعمر . "

ويتضح ذلك في مسائل منها :

١- أنهم قالوا في العطف (الأشموني ٩٢/٣) : يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، فالأول نحو : قام زيد وعمر . والثاني نحو : قام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح : قام أنا ، ولكن يصلح : قمت ، والتاء بمعنى أنا . فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه ،

وجعل من عطف الجمل ، وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة ، أو النون ، أو تاء المخاطب ، أو بفعل الأمر نحو : أقوم أنا وزيد ، ونقوم نحن وزيد ، ونقوم أنت وزيد ، و﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ (البقرة ، آية : ٣٥) أى : وليسكن زوجك ، وكذا باقيها . وكذلك المضارع المفتوح بتاء التأنيث نحو : ﴿ لا تضار والدته بولدها ولا مولود له بولده ﴾ (سورة البقرة ، آية : ٢٣٣) قال ذلك الناطم . [شرح التسهيل ٣/٣٧١-٣٧٢] .

قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعرّبين من أن " زوجك " معطوف على الضمير المستكن في " اسكن " المؤكد بأنّ " .

وعلق الصبان في الحاشية بقوله : أى ويغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ، وكذا يقال في بقية الأمثلة المتقدمة .

٢- وفي عطف البيان والبدل قالوا [الأشموني وحاشية الصبان ٦٥/٣] : أن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه ، أو على نية تكرار العامل ، فيكون في التقدير من جملة أخرى ، وعلى هذا قالوا : إنه إذا امتنع إحلاله محل المبدل منه لا يكون بدلا ، وإنما يكون عطف بيان ، ومثلوا لذلك بقولهم : يا غلامُ يعمرَ ، وقوله : أيا أخويننا عبد شمس ونوفلا ، وقوله : أنا ابن التاركِ البكرى بشرٍ ... ويمتنع الإبدال في نحو : هند ضربت زيدا أخاها ، وزيد جاء الرجل أخوه ، لأن البدل في التقدير من جملة أخرى ، فيفوت الربط في الأولى .

وقد بين الصبان سبب منع يعمر ونوفل ، لأنهما منصوبان ، وسبب منع بشر لما يترتب عليه من إضافة الصفة المقترنة بأل لما ليس مقترنا بأل ، وأضاف لصور المنع : يأيا الرجل غلامُ زيد وكلا أخويك زيد وعمر وعندي ، ويا زيد الحارثُ ، ويا زيد هذا . إذ يلزم على البدلية إتباع " أي " في النداء بغير ذي أل ، وإضافة " كلا " إلى اثنين متفرقين ، وإخال " يا " على ذي أل ، وعلى اسم الإشارة بدون وصف .

واستثناء هذه الصور مبنى على أن البديل لا بد أن يصلح لحلوله محل الأول .
وقال في ٩٢/٣ : والبديل أيضا على هذين القولين نحو : ادخلوا أولكم
وآخركم ، فيقدر عامل على الأول ويكون من إبدال الجمل بعضها من بعض ، ولا
يحتاج إليه على الثاني " يريد على القول بتقدير عامل ، أو على القول بأنه يغتفر في
الثواني مالا يغتفر في الأوائل .

وعلى هذا نحكم بالجواز على كل هذه الصور التي قيل إنها ممتنعة .
ويقول الرضى [شرح الكافية ٣٣٧/١] وأنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلى
بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البديل، كما
هو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه لم يذكر عطف البيان بل قال [١٤/٢] : أما بدل
المعرفة من النكرة فنحو : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل : بمن مررت ؟ أو ظن
أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وإنك
لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله ... ﴾ (الشورى آيتا ٥٢-٥٣) والحق أن
المثال بالآية الكريمة من البديل ، ولا يصلان بشئ بالنسبة لعطف البيان . وأن
سيبويه ذكر عطف البيان في ١٨٦/٢ ، قال : وأما قول رؤية فعلى أنه جعل نصرا
عطف البيان ونصبه ، كأنه على قوله : يازيدُ زيدا . وأما قول أبى عمرو فكأنه
استأنف النداء . "

وفي باب نعم قال الأشموني [٢٨/٣] : وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص
بدل من الفاعل . وردّ بأنه لازم وليس البديل بلازم . ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم "
وعلق الصبان بقوله : أى قد لا يصلح ، فلا ينافى أنه قد يصلح نحو : نعم الرجل
غلام الأمير . قال يس [التصريح ٩٧/٢] وأقره شيخنا والبعض : يمكن أن يقال :
قد يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع ، قال في الارتشاف : قد يجوز في الاسم
إذا وقع بدلا مالا يجوز فيه إذا ولى العامل ، فإنهم حملوا : إنك أنت قائم ، على
البديل ، وإن كان لا يجوز : إن أنت .

وقال الصبان [في ص ٦٥] : وفي المستوفي [١١٠/١-١١١] : أولى ما يقال

في : نعم الرجل زيد ، أن " زيد " بدل من الرجل ، ولا يلزم أن يجوز : نعم زيد ، وذكر الدماميني من صور تخلف ذلك : فتنت هند حسن لها ، وأكلت الأرغفة جزء منها . "

وفي فعل الشرط وجوابه [الأشموني ١١/٤ - ١٢] : وماضيا فمضارعا نحو : ﴿ من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ﴾ (سورة الشورى ، آية : ٢٠) وعكسه قليل ، وخصه الجمهور بالضرورة . ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار ، وهو الصحيح ، لما رواه البخارى ... ومنه : ﴿ إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت ﴾ (سورة الشعراء ، آية : ٤) لأن تابع الجواب جواب " وعلق الصبان بقوله : قد يقال : يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع . ويجاب بأن هذا خلاف الأصل ، ولذا لم يغتفر مطلقا بل في مواضع مخصوصة . "

وفي رب قال [الكافية وشرحها ٣٢٩/٢] : ورب للتعليل ... مختصة بنكرة موصوفة على الأصح ... وقد تدخل على مضمير مبهم مميز بنكرة ، والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفييين في مطابقة التمييز ... ٣٣٢/١ ويجوز أن يعطف قياسا على المجرور برب ، وبكم ، وعلى النكرة المجرورة بكل وأى ، اسم مضاف إلى ضميرها ، لكون ذلك الضمير نكرة ... نحو : رب شاة وسلختها ، وكم ناقة وفصيلها ، وكل رجل وأخيه ، وأى رجل وغلame .

وقال الجزولى : هذا المعطوف معرفة ، لكنه جاز ذلك لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع . ولو كان كما قال لجاز : رب غلام والسيد "

وفي مغنى اللبيب وحاشية الأمير [الأمير ٢٠٦/١] : وسمع أعرابى يقول بعد انقضاء رمضان : يارب صائمه لن يصومه ، ويارب قائمة لن يقومه . وهو مما تمسك به الكسائى على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضى . "

وعلق الأمير بقوله : لأن " صائم " مضاف للهاء ، فلو لم يكن عاملا فيها كانت الإضافة محضة ، فيكون معرفة ، ومدخول "رب" لا يكون إلا نكرة ، والقوم يجعلونه على حكاية الحال .

وفي لَدُن قال [في الهمع ٢١٥/١] : قال سيبويه [١١٩/٣] : لا تنصب لدن غدوة ، ولا تقول : لدن بكرة ، لأنه لم يكثر في كلامهم . وإذا عطف على غدوة المنصوب بعدها فقل : لدن غدوة وعشية ، جاز عند الأخفش في المعطوف الجر على الموضع ، والنصب على اللفظ ، وضعف ابن مالك في شرح الكافية [٩٥٣/٢] النصب ، وأوجب أبو حيان ومنع الجر لأن غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر ، فليس من باب العطف على الموضع قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون " لدن " انتصب بعدها ظرف غير غدوة ، وهو غير محفوظ إلا فيها ، لأنه يجوز في الثواني مالا يجوز في الأوائل ، وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية وساقطة في التسهيل . "

وفي تعريف المبتدأ قال الأشموني [١٥٤/١] : هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، مخبرا عنه ، أو وصفا رافعا لمستغنى به ... والعارى عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان ، وغير الزائدة لإدخال نحو : بحسبك درهم ، و ﴿ هل من خالق غير الله ﴾ (سورة فاطر ، آية : ٣) وقد علق الصبان بقوله : " غير الله " إما نعت لخالق ، لرفعه تقديرا أو محلا على الخلاف ، والخبر محذوف أى : لكم . أو هو الخبر ، ويصح أن يكون " غير الله " فاعلا لخالق أغنى عن الخبر ، لأن الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل ، والفعل لا تدخل عليه " من " الزائدة ، فكذا ما هو بمنزلة ، كذا في يس [التصريح ١٥٦/١] . ولكننا إذا طبقنا القاعدة السابقة جاز أن تكون الآية الكريمة من المبتدأ الذي له مرفوع يغنى عن الخبر ، لأن العامل هنا ليس فعلا ولكنه اسم يعمل عمله . وهذا أيسر وأولى .

ولذا فإننى أرى أن جعل هذه القاعدة من القياس المطرد يخفف بعض ما ينوء به النحو من القيود والتعقيد ، والتأويل والتقدير .

بعد أن درست اللجنة هذه الأساليب ، وأقوال النحاة فيها ، رأيت أن تطبيق قاعدة : يغتفر في الثانوي مالا يغتفر في الأوائل ، لا يصادر القواعد الأساسية التي

ارتضاها النحاة ، وأن فيه تيسيرا كبيرا في تخريج الأساليب ، وتخليصا للنحو من افتراضات لا داعي إليها ، ولذا رأت الأخذ به فيما استبان لها من الأساليب السابقة :
١- الاسم الظاهر في مثل " : اسكن أنت وزوجك الجنة " معطوف على الضمير المستتر وجوبا في " اسكن " وليس فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل السابق .
ومثل ذلك في بقية ما يستتر فيه المرفوع وجوبا .

٢- عطف البيان يمكن أن يعرب بدلا ، وإن لم يصح إحلاله محل المبدل منه في مثل قول الشاعر :
* أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا *
وقوله :
* أنا ابن التارك البكري بشر *
وفي مثل قولك : يا أيها الرجل رسول محمد . ومثل : كلا أخويك محمد وعلى عندي . ويا زيد الحارث . ويا زيد هذا .

وبهذا يمكن الاستغناء عن عطف البيان كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة .
٣- المخصوص بالمدح بعد نعم ، وبالذم بعد بئس ، يعرب كل منهما بدلا من الفاعل المقرون بأل . وليس مبتدأ والجملة التي قبله خبر ، ولا مبتدأ خبره محذوف ، ولا خبرا مبتدؤه محذوف .

٤- إذا كان فعل الشرط مضارعا كان جوابه مضارعا ، ويجوز كونه ماضيا مثل قوله تعالى : ﴿ إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت ﴾ لأن تابع الجواب جواب وهو فظلت " ولا يكون ذلك مختصا بالضرورة ، ولا يحكم عليه بالقلة .
٥- رب مختصة بالدخول على نكرة ، ويجوز أن يعطف على النكرة المجرورة برب ، والمجرورة بكم ، وبكل ، وبأى اسم مضاف إلى ضميرها مثل : رب شاة وسلختها ، وكم ناقة وفصيلها ، وكل رجل وأخيه ، وأي رجل وغلामه .

٦- لَدُنْ لا تنصب إلا غدوة ، فإذا عطف على غدوة جاز أن ينصب المعطوف فيقال : لدن غدوة وعشية .

٧- الوصف يعمل حملا على الفعل ، فإذا وقع الوصف مبتدأ جاز أن يرفع ما يسد مسد الخبر ، إلا إذا سبق بحرف جر زائد مثل قوله تعالى : ﴿ هل من خالق غير

الله يرزقكم ﴿ ، لأن الفعل لا يسبق بحرف جر — عند النحاة — ولكننا إذا طبقنا القاعدة السابقة جاز أن يكون " غير الله " فاعلا سد مسد الخبر ، لأنه اسم وليس فعلا .

كما رأت اللجنة :

تطبيق هذه القاعدة في كل ما يمكن أن يندرج تحتها من الأساليب
طلبا للتيسير والتخفيف .



ما جاء على فُعل ولامه واو *

الأصل في هذه المسألة أن اللفظ الذي يأتي على هذا الوزن ولامه واو ، إذا كان جمعا وجب عند جمهور الصرفيين أن تقلب لامه ياء ، وذلك نحو عصى ودلى وجثى في جمع عصا ودلو وجاث ، وأصل هذه الجموع عُصوى ، ودلوى ، وجثوى وقعت الواو لام فُعل جمعا فوجب قلبها ياء لتصبح هكذا عصوى ودلوى ، وجثوى ، وحينئذ تجتمع الواو والياء والسابقة منهما متأصلة ذاتا وسكونا فتقلب الواو ياء وتدغم في الياء ، ثم تكسر عين الكلمة لمناسبة الياء المشددة ..

إلى هنا ينتهى العمل الواجب في الجمع ، وبعد هذا يجوز لك أن تبقى فاء لكلمة على حركتها، وهى الضمة ، ويجوز أن تكسرها اتباعا للعين .. قرأ الحسن قوله تعالى " فألقوا حبالهم وعصيهم " بضم الفاء في عصيهم، وقرأ غيره بكسرها .. والسفر في هذا القلب أن الجمع ثقيل بذاته ، وقد ازداد ثقلا بوقوع واوين في طرفه وضم فائه وعينه ، فتخففوا من هذه الأثقال بقلب لامه ياء وماتبع ذلك من تغيير .. وبهذا حكم هؤلاء العلماء بشذوذ أبوّ وأخوّ جمعي أب وأخ ، ونحوّ ونجوّ جمعي نحو ونجو — وهو السحاب الذي أريق ماؤه — لأنها جموع على فُعل سلمت لاماتها من الإعلال وكان حقها أن تُعل ، والقياس فيها أن تقول أبى وأخى ونحى ونجى .. حكى سيبويه عن بعض العرب " وإنكم لتطيطرون في نحوّ كثيرة " أى في جهات متفرقة ، وهو شاذ عند الجمهور كما سبق بيانه ..

وهناك من العلماء من يرى جواز الوجهين في الجمع والمفرد ، وإن كان الإعلال في الجمع أرجح لثقله ، والتصحيح في المفرد أرجح لخفته ، ويترتب على هذا أن ما حكم بشذوذ من نحو أبوّ وأخوّ ونحوّ ونجوّ لا يكون عند هؤلاء شاذًا وإنما هو جاء بقلة ..

وابن مالك من الكافية يتفق رأيه مع هؤلاء فيجيز الوجهين الإعلال والتصحيح في

* بحث للدكتور إبراهيم البسيونى — عضو المجمع .

الجمع والمفرد .. استمع إلى قوله فيها :

ورجح الإعلال في الجمع وفي مفرد التصحيح أولى ماقفى

لكنه ذهب في ألفيته إلى أبعد من ذلك فأجاز الإعلال والتصحيح في الجمع والمفرد بلا فارق بينهما .. يقول في الألفية :

كذلك ذا وجهين جا الفعول من ذى الواو ولام جمع أوفرد يعن

والألفية بالطبع كان تأليفها بعد الكافية ، فكأن ابن مالك عدل عن رأيه الأول برجحان الإعلال في الجمع والتصحيح في المفرد إلى المساواة بينهما في جواز الإعلال والتصحيح ..

والحكم عند الجمهور كما سبق بيانه ، وجوب الإعلال في الجمع ، فإن كانت لام الكلمة واوا في مفرد على وزن فعول فالأكثر عندهم تصحيحها وإدغام الواو فيها نظرا لأن المفرد خفيف يحتمل ثقل الواوين فتقول سما سموا وعلا علوا وعتا عتوا ، ويجوز لك الإعلال ، وإن كان قليلا بالنسبة للتصحيح نحو عتا عتيا وقسا قسيا .. ونستخلص من هذا كله أن المفرد الذي يأتي على وزن فعول ولامه واو يجوز فيه التصحيح راجحا والإعلال مرجوحا ، وإن كان ابن مالك في الألفية يجيز الأمرين بلا فارق .

أما الجمع الذي يأتي على هذا الوزن وهذه الصفة فإنه يجوز فيه الإعلال برجحان كما يجوز فيه التصحيح مرجوحا . تبعا لما يراه كثير من علماء التصريف.

المراجع :

- ١- شرح الشافية للرضي
- ٢- شرح الأشموني لألفية ابن مالك بحاشية الصبان
- ٣- شرح ابن عقيل على الألفية بحاشية الخصري
- ٤- التذييل والعلل بدال لأبي حيان شرح تسهيل ابن مالك " مخطوط "

زيادة الواو قبل ياء النسب *

ووافق مجلس المجمع في دورته الثانية والأربعين ، في الجلسة الخامسة والعشرين ، بتاريخ ١٩٧٦/٢/٤ ، على جواز استعمال : الودوى والودوية في النسب إلى وحدة ، على أن ذلك نسب إلى وحدات ، وأن القائل بالودوية ينزع إلى اعتبار النسب إلى الوحدات ، دون تفرقة أو تعدد .

وفي الجلسة الثامنة للمؤتمر بتاريخ ١٩٧٦/٣/٤ ، رأى أعضاء المؤتمر تعديل القرار إلى ما يلي : يجوز استعمال وودوى وودوية نسبا على غير قياس لشيوع استعمالها .

والقرار بالصيغة التي رآها المؤتمر يتسم بالواقعية ، والبعد عن التكلف في تلمس العلة لما يراد إجازته من الصيغ والألفاظ .

والاعتماد على الشيوع والكثرة في تعليل الإجازة ، يبيح القياس على هذه الصيغة فيما شاع وكثر ، وبخاصة أن باب النسب كثر فيه الخروج على القياس بالزيادة والنقص في الحروف ، وبتغيير الحركات ، مع إغفال صيغة النسب القياسية أحيانا ، واستعمالها أحيانا أخرى .

ومن ذلك قولهم في النسب إلى: بَصْرَة : بَصْرَى ، وأُمِيَّة: أُمَوَى . وَدَهْر: دَهْرَى . وَسَهْل: سَهْلَى .

وإلى : مَرَوْ : مَرَوْزَى . وَرَى : رَازَى .

وإلى : فَوْق : فَوْقَانِي . وَتَحْتَ : تَحْتَانِي . وَسْفَل : سَفْلَانِي .

وإلى : بَادِيَّة : بَدَوَى . وَعَالِيَّة : عَالَى وَعَلَوَى . وَخِرَاسَان : خِرَاسَى .

وإلى : خَرِيف : خَرَفَى ، وَخَرَفَى .

وإلى جلولاء : جلولى وحروراء حرورى

وإلى : شِبَاء : شَتَوَى . وَطَيِّئ : طَائِي . وَالبحرين : بحراني . والحيرة :

حيرى وحارى .

وإلى : صنعاء : صنعاني . وبهراء : بهراني . وروحاء : روحاني .
وإلى عظيم الرقبة والشعر والجُمَّة واللحية : رقباني ، وشعراني ، وجماني ،
ولحياني .

وإلى الشام شامي وشامي وشام ، وإلى اليمن يمني ويمان ويماني .
وإلى تهامة : تهامي وتهام . غيرها .
وعلى ذلك يمكن أن نقول في النسب إلى : نخبة : نخبوي . وأسرة : أسروي .
وأهل : أهلوي . وبوسنة : بوسنوي .

كذلك يمكن أن تزداد ألف قبل الواو ، فيقال في النسب إلى : بيضة :
بيضاوي . وجبل : جبلاوي . وجيزة : جيزاوي . وحمزة : حمزاوي وسبعة :
سبعأوي . وسنطة : سنطاوي . وشعرة : شعراوي . وطحلة : طحلاوي . وعزبة :
عزباوي . وغزة : غزاوي . وغلبة : غلباوي . وغمرة : غمراوي . ونفرة :
نفراوي . وأهل : أهلاوي . وبحر : بحراوي . وسحر : سحراوي . وسعد :
سعداوي . وصفط : صفطاوي . وعجم : عجماوي . وعرب : عرباوي . وقمح :
قمحاوي . وكفر : كفراوي . ومنزلة : منزلاوي . ومحلة : محلاوي . ومعصرة :
معصراوي . وغير هذه الألفاظ مما شاع وكثر استعماله ، سواء استعمل بزيادة
الواو وحدها ، أو بزيادتها وقبلها ألف ، وذلك لأن في قبولها تيسيرا على المتكلمين ،
وإثراء للغة .

*

* *

* * *

جواز إهمال " ما " النافية

وإعمالها دون شروط *

من الحروف التي كثر فيها كلام النحاة ، وكثرت فيها شروطهم وخلافاتهم " ما " النافية العاملة عمل ليس .

فقد نسب إعمالها إلى الحجازيين والتهامييين والنجديين بشروط
وقيل : النصب بعد ما بسقوط حرف الجر ، ونسب ذلك للكوفيين .
ونسب إهمالها إلى التميميين .

فمن شروط ما — عند من قالوا بإعمالها — ألا تأتي بعدها إن الزائدة ، وألا
تؤكد بما ، فإذا جاءت إن بعدها ، أو أكدت بما بطل عملها ، يقول الشاعر :
بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخرف
وقوله : فما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا
ورواية المجيزين : .. ما إن أنتم ذهبا ولا صريفا ..

كما استدلل المجيزون بقول الشاعر :

لا ينسك الأسى تأسيا فما ما من حمام أحد معتصما
وأجاب المانعون بأنه شاذ أو مؤول ، أي : فما يجدى الحزن ، ثم ابتدأ ما .
ومن الشروط مراعاة الترتيب بين اسمها وخبرها ، فإذا تقدم خبرها على
اسمها بطل عملها ، وسواء كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، أو كان غيرهما ،
مثل : ما في الحجرة أحد ، وما عندك على ، وما مسيء من أعتب ، وما منطلق
على .

وأما قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وقول الآخر : نجران إذ ما مثلها نجران

ف قيل : غلط ، أو شاذ ، أو مبني لإضافته إلى مبني ، أو حال ، وكانت في الأصل صفة لما بعدها ثم تقدمت ، والخبر محذوف ، وقيل : بشر خبر ، ومثلهم مبتدأ ، وبني على الفتح لإبهامه ، وإضافته إلى مبني . أو بشر مبتدأ ، والخبر محذوف مقدم على المبتدأ ، أي : ما في الوجود بشر مثلهم ، أي : مماثلاً لهم ، ورد بأن حذف عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنع . وقيل : مثلهم ظرف زمان تقديره : وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر . وقيل : ظرف مكان .

ويجيز الفراء تقدمه مطلقاً ، ويجيزه ابن عصفور إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً . وحكى الجرمي أن ذلك لُغِيَّة ، سمع : ما مسيئاً من أعتب . واستشهد أبو علي على تقدم الظرف والجار والمجرور بقول الشاعر :

لو أنك يا حسين خلقت حراً وما بالحر أنت ولا الخليق

وَألا يتقدم معمول خبرها على أسمها ، فإن تقدم بطل عملها . وأجاز ابن كيسان بقاء العمل ، ونسب للكوفيين فإذا كان معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز ، لأنهم يتوسعون فيها ، مثل قول الشاعر :

بأهبة حزم لُدْ وإن كنت آمناً فما كل حين من توالي مواليا

وأجاز السيوطي تقدم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، ومنع تقدمهما إذا كانا معمولين للخبر .

ومن الشروط ألا ينتقص النفي بإلا ، فإذا نقص بإلا رفع الخبر ، مثل قوله تعالى : ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾ وإن نقص بغير إلا بقي عمله مثل : ما على غير حاضر .

وأما قول الشاعر :

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات . إلا معذبا

وقوله :

وما حق الذي يعتو نهارا ويسرق ليله إلا نكالا

فهو شاذ ، أو مفعول مطلق لفعل محذوف ، أو مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير :

إلا يدور دوران منجنون ، فدوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذف الفعل وحذف المفعول المطلق وأقيم المضاف إليه مكانه قالوا والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير أمران كونه لا يصح أن يكون خبراً من الدهر وكونه واقعاً بعد الإيجاب والباعث على تقدير دوران ، أن منجنونا لا يصح كونه مفعولاً مطلقاً ، لأنه اسم للدولاب الذي يسقى عليه الماء ، فتارة يجعل السافل عالياً ، وتارة يعكس ، وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة ، إلا أن تكون آلة لها نحو: ضربته سوطاً . وكذا القول في : وما صاحب الحاجات إلا معذبا ، فإنه في تقدير : إلا يعذب معذبا ، أي : تعذيباً . والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم ، لأن معذبا اسم مفعول ، ولا يقبل النصب على المفعولية المطلقة .

وأجاز يونس والشلوبين النصب بعد الإيجاب ، والشاهدان يشهدان لهما ، والأصل عدم التأويل .

وقيل : يجوز النصب بشرط كون الخبر وصفاً ، وهو قول الفراء .

وقيل : يجوز النصب بشرط كون الخبر مشبهاً به ، وهو قول بقية الكوفيين .

وقيل : يجوز إذا كان الخبر هو الاسم في المعنى ، مثل : ما محمد إلا أخاك أو منزلاً منزلته ، مثل : ما هذا الشاعر إلا زهيراً .

أما شواهد عملها مستوفية للشروط التي ذكروها ، فمنها قوله تعالى : ﴿ هذا بشراً ﴾ وقوله : ﴿ ما هن أمهاتهم ﴾ .

وإليك بعض ما قاله النحاة في " ما "

قال سيبويه [الكتاب ٥٧/١] : هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله ، وذلك الحرف " ما " تقول : ما عبدُ الله أخاك ، وما زيد منطلقاً . وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل ، أي لا يعملونها في شيء ، وهو القياس ... فإذا قلت : ما منطلق عبدُ الله ، أو ماسئ من أعتب ، رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ...

وتقول : ما زيد إلا منطلق ، تستوى فيه اللغتان ، لم تقو " ما " حيث نقصت معنى

ليس ، كما لم تفوحين قدمت الخبر . وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق :
فأصبحوا ... ما مثلهم بشرٌ وهذا لا يكاد يعرف .

ويبدو أن عبارة سيبيويه لم تكن على النحو الذي يريده المبرد ، فقال
[المقتضب ١٩١/٤] : .. فأما قول الفرزدق : فأصبحوا ... ، فالرفع الوجه ، وقد
نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش ، وغلط بين ،
ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً وتضمّر الخبر ، فتنصبه على الحال ... "
وقال ابن مالك [شرح التسهيل ٣٦٨/١] ... وقد تعمل متوسطاً خبرها ،
وموجباً بإلا ، وفاقاً لسيبيويه في الأول ، وليونس في الثاني ... ٣٧٢/ من العرب من
ينصب خبر ما متوسطاً بينها وبين اسمها ، وأشار إلى ذلك سيبيويه ٣٧٣/٢ وأنشد ...
وإذ ما مثلهم بشر ... واستشهد أبو علي في التذكرة على نصب خبر ما مقدم على
اسمها بقول الشاعر :

لو أنك يا حسين خلقت حراً وما بالحر أنت ولا الخلق

بناء على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب ...

ورد على سيبيويه الاستدلال ببيت الفرزدق ، لأنه سمع من لغتهم منع نصب الخبر
مطلقاً ، لكنه رفع بشراً بالابتداء ، وحذف الخبر ونصب مثلهم على الحال ، أو يكون
تكلم الفرزدق بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلم يصب .

والجواب عن الأول ... والجواب عن الثاني أن الفرزدق كان له أصدقاء من
الحجازيين والتميميين ، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه ، مبادرين
إلى تخطئته . ولو جرى شئ من ذلك لنقل ، لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك
لو اتفق . ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أصدقاء الحجازيين والتميميين على
تصويب قوله .

فثبت بهذا صحة استشهاد سيبيويه بما أنشده ، والله أعلم .

وروى عن يونس عن غير طريق سيبيويه إعمال ما في الخبر الموجب بإلا /

٣٧٤ ، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر :

وما الدهر إلا منجنونا ...

وتكلف في توجيه هذا البيت بأن قال ...

وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه . فالأولى أن يجعل منجنونا ومعذبا خبرين لما منصوبين بها ، إلحاقا لها بليس في نقض النفي ، كما ألحقت بها في عدم النقض . وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مفلس :

وما حق الذي يعتو نهارا ويسرق ليله إلا نكالا

وقال السيوطي [الهمع ١/١٢٤] : وإذا امتنع النصب في حال تقدم الخبر ، ففي تقدم معموله أولى ، نحو : ما طعامك زيد آكل . وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياسا على لا ولن ولم .

فإن تقدم الخبر أو معموله وهو ظرف أو جار ومجرور نحو : ما في الدار أو ما عندك زيد ، وما بي أنت معينا ، فأقوال . ، أحدها منع النصب كغيرهما ، والثاني الجواز للتوسع فيهما .

والثالث جواز النصب إن كان الظرف المتقدم معمول الخبر ، والمنع إن كان هو الخبر . وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه ، وصرح به في الكافية الكبرى وشرحها [الكافية الشافية ١/٤٣٠ وما بعدها] وعندى عكس هذا ، وهو النصب إن كان الظرف المتقدم الخبر ، والمنع إن كان معموله . "

وإذا كان ما ذكره السيوطي عن رأى ابن مالك في كتابه — شرح الكافية الشافية — صحيحا ، في جواز تقدم معمول الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، وموجبا بعدم جواز تقدمهما إذا وقعا خبرين ، فإن ابن مالك قد وضع رأيه توضيحا تاما ، لا لبس فيه ولا إيهام ، في شرح التسهيل ، وهو جواز العمل مع تقدم الخبر إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا ، ويفهم من هذا جواز تقدمه إذا كان واحد منهما من باب أولى ، وقدم من الشواهد والأمثلة ما يؤيد رأيه ويجليه .

بعد هذا العرض لأقوال النحاة ، واختلافهم ، وتخريجهم للشواهد ، وتكلفهم في هذا التخريج ، وجزم الأعلام منهم بإسقاط الشروط التي قيل إنهم اشترطوها . أرى أننا نستطيع أن نقول : إن " ما " يعملها بعض العرب عمل ليس ، ويهملها بعضهم ، وقد وردت شواهد للإعمال ، وشواهد للإهمال ، وكلها شواهد عربية ،

فمن أعملها لم يكن مخطئاً ، ومن أهملها لم يكن مخطئاً .

وأقترح أن توافق اللجنة على القرار التالي :

" ما " النافية يجوز إهمالها ، ويجوز إعمالها عمل ليس مطلقاً دون شروط .

المراجع :

- كتاب سيبويه ٥٧/١ وما بعدها .
- المقتضب للمبرد ١٨٨/٤ وما بعدها .
- شرح ابن يعيش على المفصل ١٠٨/١ وما بعدها .
- شرح الرضى على الكافية ١١٢/١ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٣٠/١ وما بعدها .
- شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٨/١ وما بعدها .
- المغنى لابن هشام .
- شرح الأشموني وحاشية الصبان ٢٠٠/١ وما بعدها .
- شرح التصريح على التوضيح ١٩٦/١ وما بعدها .
- الهمع للسيوطي ١٢٣/١ وما بعدها .

*

* *

* * *

"أى" الموصولة معربة مطلقاً *

الأصل في الأسماء الموصولة أنها مبنية ، ولكن "أى" معربة ، قال النحاة: لأنها ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً ، أى أنها إذا لم تكن مضافة في اللفظ ، فإنها مضافة في التقدير ، أنها موضوعة على الإبهام ، ولذا كانت محتاجة إلى تعريف جنس ما وقعت عليه وذلك بالمضاف إليه ، وإلى تعريف عينه ، وذلك بالصلة .

وقد ذهب الخليل ويونس والأخفش والكوفيون إلى أنها معربة مطلقاً ، لوجود معارض البناء وهو الإضافة ، والإضافة من خصائص الأسماء ، والأصل في الأسماء الإعراب .

وذهب سيبويه إلى أنها معربة ، إلا إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، فإنها تكون مبنية ، لوجود الشبه الافتقاري مع عدم المعارض ، لتتزل المضاف إليه منزلة صدر الصلة ، فكأنه لا إضافة .

وعلى ذلك يكون لأى أربع حالات :

١- أن تكون غير مضافة في اللفظ ، وأن يذكر صدر الصلة ، مثل : يسرنى أى هو فاهم . وهذه معربة باتفاق ، فتقول : أكرم أيًا هو ناصح لك ، وأقبل على أى هو مستفهم .

٢- أن تكون غير مضافة ، وأن يحذف صدر الصلة ، مثل : يعجبني أى مؤد واجبه ، وهذه معربة كذلك باتفاق ، فتقول : أكرم أيّ ناصح لك ، وأقبل على أى مقبل عليك .

٣- أن تكون مضافة في اللفظ ، وأن يذكر صدر صلتها ، مثل : يسرنى أيّهم هو معتدّ بنفسه ، وهذه معربة كذلك باتفاق ، فتقول : أكرم أيّهم هو معتدّ بنفسه ، وأثن على أيهم هو حافظ عهده .

٤- أن تكون مضافة في اللفظ ، وأن يحذف صدر صلتها ، وهذه فيها الخلاف السابق ،

فبينها سيبويه ، ويعربها غيره . ومن ذلك الآية الكريمة : ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ﴾ .

" فأيهم " مفعول نزع عند سيبويه ، وهي مبنية على الضم في محل نصب ، وهم مضاف إليه ، وأشد خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

والحق أن هذا الرأي فيه عنت بالغ ، وتكلف شديد ، فعند عدم الإضافة في اللفظ يقال : أنها مضافة في التقدير ، وعند وجود الإضافة في اللفظ يقال : إن المضاف إليه نزل منزلة صدر الصلة ، فكأنه لا إضافة ، فهل هناك تكلف أشد من هذا وعنت أبلغ .

أما الذين قالوا إنها معربة دائما فذهبوا إلى أن أي في الآية استفهامية لا موصولة ، ثم اختلفوا بعد ذلك ، فقال يونس : الجملة الاستفهامية سدت مسد مفعول نزع ، ونزع معلق عن العمل لوجود الاستفهام . ولا يجعل التعليق خاصا بأفعال القلوب .

وقال الكسائي والأخفش : المفعول : كل شيعة ، ومن زائدة ، بناء على ما ذهبوا إليه من أن " من " تزداد في الإيجاب . وجملة الاستفهام مستأنفة .

وقال الخليل : مفعول نزع محذوف ، والجملة الاستفهامية نائب فاعل قول محذوف ، والتقدير : لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه أيهم أشد .

وقد قرئت الآية الكريمة : " أيهم أشد " بالنصب ، وهذه القراءة لا إشكال فيها .

وقد احتج على القائلين بأنها معربة بقول غسان بن ولة :

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل

فأي اسم موصول مبنى على الضم في محل جر بعلى ، وهم مضاف إليه ، وأفضل خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، والجملة صلة الموصول لا محل لها .

وذلك لأن حروف الجر لا تعلق ، ولا يضمّر قول بينها وبين معمولها ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته .

وقد روى البيت : على أيهم ، بالجر . وبهذه الرواية يحتج من أعربها .

ألا يغنى عن كل هذه الخلافات أن نقول هنا مثل ما قالوه عندما دخلت " أل " على الأعلام المنقولة من مصدر ، أو من صفة ، مثل : الفضل والحارث والعباس والحسن ، قالوا : إن الأعلام معرف ، وليست في حاجة إلى دخول " أل " عليها ، ولكن سمع دخولها على بعض هذه الأعلام ، للمح الأصل ، أي للدلالة على أن هذه الأعلام كانت في الأصل نكرات ، وكانت لدخول أل عليها ، فلما جعلت أعلاما ، أصبحت معارف ، ولم تعد في حاجة إليها ، ولكنها سمع دخولها على بعضها لتشير إلى هذا الأصل .

وهنا نستطيع أن نقول : إن الأسماء الموصولة مبنية ، ولكن " أي " لملازماتها للإضافة أعربت ، فإذا جاءت مبنية في بعض الأساليب العربية ، فإنما بنيت لتدل على أن أصلها البناء .

ولعل مما يؤيد ذلك ، أن الآية الكريمة فيها قراءة بالنصب ، وأن بيت الشعر فيه رواية بالجر .

وبذلك نستريح من هذا التكلف في التخريج ، وهو مع ما فيه من تكلف لا يسلم من شذوذ ، ونكون قد أفدنا من نهجهم في التخلص من خلافاتهم .

المراجع :

- الكتاب ٣٩٩/٢ — ٤٠٤ .
- شرح التسهيل لابن مالك ١٩٩/١ — ٢٠٨ .
- شرح ألفية ابن مالك لبدر الدين ص ٩٤ .
- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٩١/١ وما بعدها .
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٣٦/١ وما بعدها .
- شرح التصريح لألفية ابن مالك ١٣٥/١ وما بعدها .

جواز تقديم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها *

يقول النحاة : إن خبر كان وأخواتها يجوز أن يتقدم على اسمها مثل قوله تعالى : ﴿ فما كان جواب قومه إلا أن قالوا ... ﴾ فأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع اسما لكان ، وجواب خبرها . ومثل قوله : ﴿ وكان حقا علينا نصر المؤمنين ﴾ ، فنصر اسم كان ، و " حقا " خبرها .

وقالوا : إن معمول خبر كان يجوز أن يتقدم على اسمها ، تاليا لكان ، فاصلا بينها وبين اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، لأنهم يتوسعون فيهما مالا يتوسعون في غيرهما ، فنقول : كان عندك محمد مقيما ، فعندك متعلق بمقيم . ونقول : يكون في الربيع الجو معتدلا ، ففي الربيع متعلق بمعتدل .

وإذا كان معمول الخبر ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا كان فيه ثلاثة آراء :

١- رأى البصريين الذين ذهبوا إلى منع وقوعه تاليا للفعل مطلقا ، لما فيه من الفصل بين العامل والمعمول بمعمول عامل آخر ، سواء تقدم معمول وحده ، أو تقدم مع الخبر متقدما عليه ، ففي مثل : كان محمد مؤديا واجبه ، لا يصح أن يقال : كان واجبه مؤديا محمد ، للفصل بين العامل والمعمول .

٢- رأى الكوفيين الذين ذهبوا إلى الجواز مطلقا مستدلين بقول الفرزدق :

قَنَافِذُ هَذَّاجُونَ حَوْلَ بَيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا

فإياهم مفعول عود ، الذي هو خبر كان ، وقد فصل معموله بين كان واسمها .

ووجه المانعون البيت على أن كان زائدة بين الاسم الموصول " ما " وجملة الصلة - إياهم عطية عود - وعطية مبتدأ ، وجملة عود خبره ، وإياهم مفعول لعود مقدم على المبتدأ ، وتقدم معمول الخبر على المبتدأ جائز .

كما وجه على أن اسم كان ضمير الشأن ، والجملة التي بعدها خبر .

وعلى أن اسم كان ضمير عائد على " ما " والجملة التي بعدها خبر .

وقيل : إن البيت ضرورة .

كما استدل المجيزون بقول الشاعر :

باتت فؤادى ذاتُ الخال سالبةً فالعيش إن حم لى عيش من العجب

وأصل التركيب : باتت ذات الخال سالبة فؤادى ، فوقع مفعول الخبر تاليا للفعل الناسخ . ولا مجال هنا لتقدير الاسم ضمير الشأن ، لأن " سالبة " منصوبة ، وخبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة .

كما استدل المجيزون كذلك بقول الشاعر :

لئن كان سلمى الشيبُ بالصدّ مغرباً لقد هوّن السلوان عنها التحكم

فسلمى منصوبة بمغرباً ، قال الخضرى في حاشيته : إن هذا أقوى ما استدل به الكوفيون ، لأنه لا سبيل إلى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر .

وقيل : إن البيتين قد يوجهان على أنّ كلا من " فؤادى وسلمى " منادى بأداة

نداء محذوفة .

٣- رأى ابن السراج والفراسي من البصريين ، وابن عصفور من المتأخرين ، الذين أجازوا أن يقع معمول الخبر بعد الفعل الناسخ إذا تقدم الخبر مع معموله ، وكان المعمول سابقاً للخبر ، مثل : كان كتابه قارئاً على . ومنعوا وقوع معمول الخبر تالياً للفعل الناسخ إذا تقدم وحده .

أما إذا تقدم الخبر وكان معموله متأخراً عنه مثل : كان مستقبلاً ضيفه على ،

فإنه يجوز عند الجميع .

كما يجوز أن يتقدم معمول الخبر على الفعل الناسخ ، مثل قوله تعالى : "

وأنفسهم كانوا يظلمون : ومثل قوله : ﴿ أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ﴾ فأنفسهم

مفعول " يظلمون " الذي هو خبر لكان ، في الآية الكريمة الأولى ، و " إياكم "

مفعول " يعبدون " الذي هو خبر لكان ، في الآية الكريمة الثانية ، وقد تقدم كل

منهما على الفعل الناسخ .

والحق أن النفس تستريح إلى ما ذهب إليه الكوفيون ، لأنه أبعد عن التكلف

في التخريج . والإعراب في التأويل .

أما ما ذهب إليه البصريون من أن فيه فصلا بين العامل والمعمول بمعمول عامل آخر ، فحجة ضعيفة ، لأن هذا العامل الآخر ليس غريبا عن الفعل الناسخ ، لأنه حد له ، فهو معمول لهذا الفعل ، وبين الفعلين رابطة تقرب كلا منهما من الآخر ، وتجعل الفصل بينهما بمعموله سائغا مقبولا .

أما تقدير أداة نداء في البيتين فيجعل الدلالة فيهما على المعنى المقصود ضعيفة غير واضحة ، لأنه إذا قال : باتت يافؤادى ذات الخال سالبة ، جاز أن يسأل : ما الذي سلبته ؟

وإذا قال : لئن كان يا سلمى الشيب مغريا بالصد ، فإن الظن سيتجه إلى أنه لا يقصدها ببيته ، وإنما يقصد امرأة أخرى هون سلوانه عنها التحكم . وليس ذلك مقصودا لكل منهما .

والمفروض أن يكون الكلام واضحا يؤدي المعنى من أقرب الطرق وأيسرها . ولذلك فإننى أرى أنه يجوز تقدم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها ، سواء كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، أو كان غيرهما .

المراجع :

- شرح التسهيل ٣٤٨/١ و ٣٦٧ .
- شرح الرضى على الكافية ٢٩٩/٢ .
- شرح التصريح على التوضيح ١٨٩/١ .
- شرح الأشموني ١٩٣/١ — ١٩٤ .
- العينى ٢٨/٢ .
- شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٧٨/٧ .
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١١٥/١ .

جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه *

أسماء الأفعال ألفاظ تدل على ما تدل عليه الأفعال ، وتعمل عمل الأفعال التي هي بمعناها ، فإذا كان الفعل لازماً كان اسم الفعل لازماً ، وإذا كان متعدياً كان اسم الفعل متعدياً ، إلا في ألفاظ قليلة جاءت لازمة والأفعال التي هي بمعناها متعديّة ، مثل : آمين بمعنى استجب ، وإيه بمعنى زد . فكل من الفعلين متعد ، ولكن الاسمين الدالين على معنى كل منهما لم يذكر لهما مفعول .

ومن المعروف أن الفعل المتعدي يجوز أن يتقدم مفعوله عليه ، قال تعالى : " إياك نعبد ، وإياك نستعين " فإياك في الجملة الأولى مفعول مقدم لنعبد ، وإياك في الثانية مفعول مقدم لنستعين .

ولكن البصريين والكوفيين اختلفوا في جواز تقديم مفعول اسم الفعل عليه ، فأجاز الكوفيون تقدمه كما تقدم على الفعل ، لأنه بمعناه ، ويعمل عمله ، ومستندين إلى ما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ... والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكح كتاب الله عليكم ﴾ النساء آية ٢٤ فكتاب عندهم مفعول " عليكم " وهي بمعنى " الزموا " ، أي : الزموا كتاب الله .

وإلى ما جاء في الشعر من قول جارية من بنى مازن :

يأيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

فدلوي مفعول دونك ، وهي بمعنى خذ ، أي : خذ دلوي .

ومنع البصريون تقدمه ، وأولوا ما استدلل به الكوفيون ، فقالوا في الآية الكريمة إن " كتاب " مصدر منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : كتب الله ذلك كتاباً عليكم ، وعليكم متعلق بالفعل المحذوف أو بالمصدر .

وقالوا في البيت : إن " دلوي " مبتدأ ، ودونك خبر . ويجوز أن يجعل خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هذا دلوي دونك . وأجاز بعضهم أن يكون " دلوي "

مفعولا به لفعل محذوف يفسره " دونك " أي : خذ دلوي . وأجاز ابن مالك أن يكون مفعولا به لاسم فعل محذوف يدل عليه المذكور ، أي : دونك دلوي .

وقالوا : إن أسماء الأفعال فرع في العمل على الأفعال ، لأنها إنما عملت لقيامها مقام هذه الأفعال ، فيجب ألا تتصرف تصرفها ، فلا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، حتى لا يتساوى الفرع بالأصل ، لأن درجة الفروع أقل من درجة الأصول . وقالوا : إن هذه الألفاظ غير متصرفة في نفسها ، فينبغي ألا يتصرف عملها ، فوجب ألا يجوز تقديم معمولها عليها .

وإذا نظرنا إلى هذين الاتجاهين نجد أن اتجاه الكوفيين عملي واقعي ، ينظر إلى ما أثر عن العرب ، وما نطقت به ألسنتهم ، وما يرشد إلى المعنى المقصود من أيسر الطرق وأقربها .

أما اتجاه البصريين فهو اتجاه عقلي ، يخضع اللغة لنا تقضيه النظرة المنطقية ، وإن اقتضى ذلك تحميل الكلام فوق ما يحتمل ، وتقدير ما لم يرد على ذهن المتكلم ولسانه ، ولا حاجة تدعو إليه ، ولا يتفق أحيانا مع ما ارتضوه من قواعد ، وما وضعوه من أصول ، فقد قالوا : إن ما ذهبوا إليه في هذا الموضوع فيه مبالغة في التقدير ، ومجانبة لما ينبغي أن تكون عليه اللغة من سهولة ويسر .

لقد جاء في اللغة معمول اسم الفعل متأخر عنه ، مثل قوله تعالى : ﴿ يأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ﴾ فأنفسكم مفعول اسم الفعل عليكم ، الذي هو بمعنى الزموا وجاء متقدما عليه كذلك في قوله تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ كما جاء في غير ذلك من الكلام العربي .

كما جاء معمول الفعل متأخرا عنه ومتقدما عليه ، فكلما جاز ذلك في الفعل يجوز كذلك في اسم الفعل ، محاكاة لما قاله العرب ، وسيرا على نهجهم في الصياغة والتعبير .

ومن الغريب أنهم قالوا : إن اسم الفاعل يأخذ حكم الفعل في التعدي واللزوم ، فإذا كان فعله متعديا كان اسم الفاعل متعديا ، وإذا كان الفعل

لازما كان اسم الفاعل لازما كذلك. ولكنهم أجازوا تقدم معمول اسم الفاعل عليه وتأخره عنه ، بل إنهم أجازوا تقدم معمول اسم الفاعل على المبتدأ الذي وقع اسم الفاعل خبرا عنه. وقالوا: إنه يعمل سواء كان مفردا أو مثنى أو جمعا.

وإذا نظرنا إلى كل من اسم الفعل واسم الفاعل ، وجدنا أن اسم الفعل أقرب شبيها بالفعل من اسم الفاعل، لأنه يدل على ما يدل عليه الفعل، أما اسم الفاعل فيدل على الحدث كما يدل الفعل، ويدل كذلك على من فعل الفعل أو قام به الفعل، ثم إنه يعمل وهو مثنى أو جمع، مع أن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، فهي تبعد اسم الفاعل عن شبه الفعل، وتجعله موغلا في الاسمية، وكان مقتضى هذا ألا يعمل أصلا ، أو في أقل الأحوال أن يكون عمله أضعف من عمل اسم الفعل. على ما يفضي إليه منطقهم.

لهذا أرى أن معمول اسم الفعل يجوز أن يتقدم عليه، كما يأتي متأخرا عنه، خضوعا لما جاءت به اللغة، لا استجابة لما يقضي به المنطق.

المراجع

- الكتاب ١/١٢٦ - ١٢٧ .
- شرح ابن يعيش على المفصل ١/١١٧.
- شرح التسهيل ٢/١٣٧ .
- شرح التصريح ٢/٢٠٠ .
- شرح الأشموني ٣/١٥٧ .
- الإنصاف مسألة ٢٧ .
- شذور الذهب ٤٢١ .
- الهمع ٢/١٠٥ .
- الدرر ٢/١٣٨ - ١٣٩ .
- خزانة الأدب ٣/١٥ وما بعدها .

كأَيِّنْ وحكم تمييزها *

أثبت اللغويون والنحاة لهذه الأداة خمس لغات هي :

كأَيِّنْ ، وكأَنَّ ، وكأَيِّنْ ، وكَيْثُيْنِ ، وكَيْثُيْنِ ، وأشهرها كأَيِّنْ بتشديد الياء ، وتليها كَأَنَّ ، وبها قرأ ابن كثير ، والأولى هي الأكثر استعمالاً في القرآن الكريم ، وبها قرأ سائر القراء ، أما الثانية " كَأَنَّ " فأكثر ما جاء منها كان في الشعر لافي النثر .
واللغات الثلاث الباقية نادرة في الاستعمال .

قال تعالى : ﴿ وكأَيِّنْ من نبي قاتل معه ربيون كثير ﴾ ، وقال جل شأنه : ﴿ فكأَيِّنْ من قرية أهلكناها وهي ظالمة ﴾ ، وقال عز من قائل : ﴿ وكأَيِّنْ من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم ﴾ .

وقال الشاعر :

أطرد اليأس بالرجا فكأَيِّنْ أَلَمَّا حُمَّ يُسْرُهُ بعد عُسْر

وقال آخر :

وكأَنَّ رأينا من غنيٍّ مُذَمَّمٍ وصعلوك قوم مات وهو مُحَمَّد

وقال جرير بن الخطفي :

وكأَنَّ بالأباطيح من صديق يراني ، لو أصبْتُ هو المصابا

وقال آخر :

وكأَنَّ لنا فضلا عليكم ومِنَّةً قديما ولا تدرون ما مَنَّ مُنْعِمُ

وهذه الآيات الكريمة والشواهد الشعرية تبين لنا كثرة الاستعمال في كَأَنَّ ..

شعرا ونثرا ، كما تبين مجيء " كَأَنَّ " في الشعر كثيرا ..

معناها

كأَيِّنْ تستعمل بمعنى كم الخبرية في قصد التكثر لعدة ما تضاف إليه فهي

كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار أريد بها المبالغة في الكثرة ، وهو ما تفيد

كم الخبرية .

وجاء في معجم ألفاظ القرآن الكريم أن كَأَيِّن اسم له الصدارة في الجملة ،
ويفيد معنى الكثرة مثل كم الخبرية .

وقد اتفق العلماء على إقادتها هذا المعنى .. أما استعمالها في الاستفهام فأمر
نادر جاء منه قول أبي بن كعب لابن مسعود : " كَأَيِّنْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ آيَةً " ؟
قال ثلاثا وسبعين .

أصلها :

" كَأَيِّنْ " مركبة من كاف التشبيه وأى الاستغامية ، وقد زال معنى كل من
التشبيه والاستفهام بعد التركيب ، وجدَّ للكلمة معنى جديد لم يكن لجزئها هو الدلالة
على معنى الكثرة الذي نفيده " كم " الخبرية . قال ابن يعيش في شرح المفصل : "
هي مركبة ، أصلها " أَيْ " زيد عليها كاف التشبيه وجعلها كلمة واحدة ، وحصل من
مجموعهما معني ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الإفراد ، ولذلك نظائر في
العربية "

وقد اتفقت كلمة العلماء على ذلك ، ولم يخرق هذا الاتفاق إلا أبو حيان ، فإنه
قال ببساطة الكلمة ، وردّ دعوى التركيب بأنها بلا دليل .. نص على ذلك في البحر
المحيط عند تفسير قوله تعالى :

" وكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ "

ومع هذا الذي ظهر من أن النحاة حكموا بما يشبه الإجماع على كَأَيِّن
بالتركيب ، فإن رأى أبي حيان القائل ببساطتها له وجاهته ، ومعه دليله ، وهو
لوضوحه ويسره حقيق بالقبول ..

حكم تمييزها :

موضع كَأَيِّن من الإعراب هو موضع كم الخبرية ، تعرب بإعرابها باتفاق
العلماء لأنها بمعناها ، غير أن تمييزها يقع مجرورا بمن في الغالب .. قال الإمام
الرضي : " ولم أعثر على منصوب بعد كَأَيِّن ، وقال بعضهم يلزم ذكر " مِنْ " بعدها ،

ولعل ذلك لأنه لو لم يؤت بمن ، وجب نصب مميزها لمجيئه بعد المنون فكأن مميزها كمميز كم الاستفهامية مع أنها بمعنى كم الخبرية " هذا ما ذكره الإمام الرضى في شرحه على كافية ابن الحاجب ، والحق أن كلامه مردود ولا يطابق الواقع ، فقد ورد تمييز كآين وكائن منصوبا في الشعر والنثر ، فمن الشواهد السابقة التي ذكرها النحاة قول الشاعر :

اطرد اليأس بالرجا فكآين آلمًا حَمَّ يسره بعد عسر

وفيه جاء التمييز منصوبا بعد كآين ، وهو " آلمًا "

وقول الآخر :

وكائن لنا فضلا عليكم ومنة قديما وما تدرون ما منّ منعم

وفيه جاء التمييز منصوبا بعد كائن وهو " فضلا "

أضف إلى هذا أن سيبويه حكى قول بعضهم : كآين رجلا قد رأيت "

وفيه جاء التمييز منصوبا بعد كآين في عبارة نثرية .. غير أن سيبويه قال

بعد ذلك : " إلا أن أكثر العرب يتكلمون بها مع من " .

من هذا يتضح أن تمييز كآين وكائن يكثر أن يجئ مجرورا بمن ويصح أيضا

أن يجئ منصوبا دون حرج اعتمادا على ما جاء من كلام العرب شعرا ونثرا ، وبالله التوفيق . ،

المراجع

- كتاب سيبويه جـ ١ ص ٢٩٧ — ٢٩٨
- شرح المفصل لابن يعيش جـ ٤ ص ١٣٤ — ١٣٥
- شرح الكافية للإمام الرضى جـ ٢ ص ١٠١
- مغنى اللبيب لابن هشام جـ ٢ ص ١٠٢ — شرح الاشموني بحاشية
- الصبان جـ ٤ ص ٦٤ — التصريح على التوضيح جـ ٢ ص ٢٨١
- معجم ألفاظ القرآن الكريم جـ ٥ ص ١١٣

جواز زيادة كان بين ما وفعل التعجب *

كان — على ثلاثة أقسام ، أحدها : الناقصة ، والثاني : التامة ، والثالث : الزائدة . والأخيرة تزداد بين الشئيين المتلازمين : كالمبتدأ والخبر ، والفعل ومرفوعه ، والصلة والموصول ، والصفة والموصوف .

وإنما تنقاس زيادتها بين [ما] وفعل التعجب نحو : ما كان أحسن محمداً ، وما كان أصحّ علم من تقدّم ، ولا تزداد في غيره إلا سماعاً .

وقد اختلف النحاة في : كان — الواقعة بين فعل التعجب و — ما التعجبية — على ثلاثة مذاهب :

١- أنها زائدة ، لا اسم لها ولا خبر . وهو مذهب الكوفيين والفارسي . ومعنى زيادتها : أنها غير عاملة ، ولا يتأثر الأسلوب بحذفها ، وفائدتها : أنها تمنح الأسلوب قوة وتوكيداً وتمكناً ، وتدل على الزمن الماضي ، ولكنها تتجرد من الحدث الذي يكون في الفعل فلا تحتاج إلى اسم ولا إلى فاعل ، وبذلك تكون قد خالفت كان — التامة والناقصة لأنهما يحتاجان إلى ذلك .

٢- أنها التامة ، واسمها ضمير المصدر الدال عليه الفعل ، كأنه قيل [كان هو] أى : الكون ، وهو مذهب السيرافي .

٣- أنها الناقصة ، واسمها ضمير يعود على (ما) وخبرها فعل التعجب ، وهو مذهب الجرمي ، ونقله بعضهم عن : البصريين .

وإذا كان لها اسم وخبر فقد خرجت عن باب التعجب ؛ لأن — ما التعجبية لا بد أن تكون متصلة بفعل التعجب .

واختار أبو حيان من هذه المذاهب ، مذهب الفارسي والكوفيين .

وقد اشترط النحاة للحكم بزيادة [كان] شرطين :

١- أن تكون بصيغة الماضي ، وإنما كانت الزيادة بلفظ الماضي دون المضارع ؛

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى — الخبير بالمجمع .

لأن الماضي لما كان مبنياً أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ؛ كالباء وغيرها ، فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ، فتحصن بذلك الشبه عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذاً .

٢- أن تكون متوسطة بين شيئين متلازمين كما مرّ

ومن شواهدنا بلفظ الماضي قول امرئ القيس :

أدري أم عمرو دمعها قد تحذرا بكاء على عمرو وما كان أصبرا

وقول عبد الله بن رواحة :

ما كان — أسعد من أجابك آخذاً بهذاك مجتنباً هوى وعنادا

إلا أنه نقل عن الفراء في ارتشاف الضرب لأبي حيان : أنه أجاز زيادة (تكون) بين ما — وفعل التعجب نحو قولهم : ما يكون أطول هذا الغلام ، وما يكون أهون زيدا . كما وردت زيادة — يكون في الشعر أيضاً ، وشاهده قول رجل من طيئ :

صدقت قائل ما يكون أحقّ ذا أطفلا يبيد ذوى السيادة يافعا

والأصل : صدقت قائل : ما أحقّ هذا طفلا يافعا يبيد ذوى السيادة .

وفي شرح التسهيل لابن مالك : بأن ذلك لا يصحّ عن البصريين .

وأرى أنهم محجوجون بما جاء عن العرب شعرا ونثرا .

وإليكم بعض نصوص النحاة في هذا :

١- قال ابن يعيش في شرح المفصل : اعلم أنه قد تدخل كان — في باب التعجب

زائدة على معنى إلغائها عن العمل ، وإرادة معناها ، وهو الدلالة على الزمان ،

وذلك نحو قولك : ما كان أحسن زيدا إذا أريد أن الحسن كان فيما مضى ، فـ

(ما) مبتدأة على ما كانت عليه ، وأحسن زيدا — الخبر ، وكان — ملغاة عن

العمل ، مفيدة للزمان الماضي ، كما تقول : من كان ضرب زيدا ، تريد : من

ضرب زيدا ، ومن كان يكلمك . تريد : من يكلمك ، فكان — تدخل في هذه

المواضع ، وإن ألغيت من الإعراب ، فمعناها باق ، وهى هنا نظيرة (ظننت)

إذا ألغيت ، فإنه يبطل عملها ، ومعنى (الظن) باق .

٢- وفي ارتشاف الضرب لأبي حيان : .. وإذا زيدت كان — فهي فارغة من الفاعل

قاله الفارسي .

٣- وفي شرح التسهيل لابن مالك يعرض لرأى السيرافى في كان — الزائدة فيقول: وزعم السيرافى أن كان — الزائدة مسندة إلى مصدر منوى ، ولا حاجة إلى ذلك؛ ولا يبالى بأن يقال : خلوها من الإسناد إلى منوى يلزم منه كون الفعل حديثاً عن غير محدث عنه ؛ لأن كان — المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يبالى بخلوها من الإسناد ، كما أن الضمير الواقع فصلاً لما قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها — استجيز ألا يكون له موضع من الإعراب " .

٤- ويعلل الصيمرى في كتابه التبصرة والتذكرة بعدم جواز جعل كان — غير زائدة، على أن نضمر فيها اسمها ، ونجعل ما بعدها خبراً لها ؛ لأن ما — التي للتعجب لا تقع إلا على فعل التعجب ، فإذا أضمرت في كان — وجعلتها غير زائدة ، فقد أوقعت [ما] عليها ، فلم تل فعل التعجب في لفظ ولا تقدير ، أما إذا جعلتها — زائدة فكأنها وليت فعل التعجب .

ومن خلال ما سبق :

نرى أن كان — الواقعة بين ما — وفعل التعجب تكون زائدة ولا اسم لها ولا خبر ، كما يرى الكوفيون والفارسي .

بين " كان " وأخواتها في حكم زيادتها في أسلوب التعجب .

١- ورد عن ابن يعيش في شرح المفصل : ولا يزداد في باب التعجب إلا [كان]

وحدها دون غيرها من أخواتها ؛ وذلك لأنها أم الأفعال لا ينفك فعل من معناها

٢- وفي ارتشاف الضرب لأبي حيان : ولا يزداد غيرها (أي كان) من أفعال هذا الباب خلافاً للكوفيين ؛ فإنهم أجازوا زيادة (أمسى وأصبح) في التعجب وحكوا: (ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها) يعنون : الدنيا " .

وقد أجاز ذلك الكوفيون والأخفش ، قال الفراء : وأخوات كان — تجرى مجراها . ولهذا أرى أن زيادة : أمسى وأصبح — جاء به السماع ، وهو سائغ .

المصادر :

- شرح الشواهد للشنتمري على سيبويه ٢٩٠/١ بولاق .
- المقتضب للمبرد ١٨٤/٤ فما بعدها . تح . الشيخ عضيمة .
- الأصول لابن السراج ١٢٤/١ . تح . د . الفنلى .
- التبصرة والتذكرة ١٩٢/١ و ٢٧٠ . تح . د . فتحي على الدين .
- الهمع للسيوطي ١٢٠/١ ط — السعادة .
- شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١ تح . د . عبد الرحمن السيد / ود . بدوى المختون .
- ارتشاف الضرب لأبي حيان ٩٦/٢ . تح . د . النحاس .
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٨٩/١ تح . الشيخ محي الدين .
- شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٧ فما بعدها .
- المغني لابن هشام ٢٨٧/١ تح . الشيخ محي الدين .
- شرح التصريح ١٩١/١ .
- الدرر اللوامع للشنقيطى ٨٩/١ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك : تح . د . هريدى .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٦٨/١ ، تح . د . بركات .

*

* *

* * *

منصوب كان وأخواتها *

من الأمور المقدمة في النحو العربي أن الفعل إذا اكتفي بمعرفة يكون تاما ، وإذا لم يكتف بهذا الموقع يكون ناقصا ، وعلى هذا الأساس اتجه البصريون إلى إعراب المرفوع بعد كان وأخواتها اتجاها يختلف عن إعرابه إذا وقع بعد الأفعال التامة فجعلوه اسما لها ، نظرا لأن الفائدة به مع الفعل لا تتم كما هو الشأن مع الفعل التام ، أما المنصوب فجعلوه خبرا لها ، إذ به يتم الكلام وتصبح الجملة مفيدة .

لكن الكوفيين ، من باب المخالفة للاتجاه البصري ، أعربوه حالا وهذا الإعراب غير سليم من عدة أوجه :

أولا : الحال على تقدير " في " أو ما يصلح جوابا لكيف وهذه علامة مطورة مع الحال ، والمنصوب بعد كان وأخواتها لا يطرد فيه ذلك .. مثلا قولنا : كان المسافر محمدا لا تصلح معه هذه العلامة .. ثم كيف يكون العلم حالا ؟ والحال لا بد أن تكون وصفا ؟

ثانيا : منصوب هذه الأفعال قد يكون ضميرا ، ومحال أن يكون الضمير حالا ، لأن الحال وصف ، والضمير لا يوصف به ، يقول الرسول صلوات الله عليه لعائشة : " إياك أن تكونيها يا حميراء " ويقول لعمر في ابن صياد : " وإن مكنه فلن تسلط عليه ، وإلا مكنه فلا خبر لك في قتله " ومن ذلك قول قيس في ليلى : " كاد الغزال يكونها " وقول ابن أبي ربيعة : " إن كان غدرا فلا تكنه " وقول أبي الأسود :

فإلا يكنه أو تكنه فإنه أخوها غَدَتْهُ أمُّه بلبانها

ففي هذه الشواهد وقع الضمير في موضع النصب لمضارع كان، ومثل ذلك كثير .

ثالثا : أن الباء الزائدة تقع في الخبر المنفي من هذا الباب نحو قول الشاعر :

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

ونحو : ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ ، والنحاة لا يقولون لوقوع ذلك في الحال ، وقد ردوا على ابن مالك الذي يجيز ذلك محتجا بقول الشاعر : " فما رجعت بخائبة ركاب " الخ " ردوا عليه بأن الباء أصلية داخلية على موصوف محذوف تقديره بحاجة خائبة، ويمكن تخريج الكلام على أن " رجع " قد تسجل هذا العمل فتصبح بذلك من أخوات كان ..

رابعاً : هذه الأفعال ليست على منهج الأفعال اللازمة ، ذلك بأن الأفعال اللازمة تدل على الحدث والزمان وتكتفي بمرفوعها ، فلا غرابة إذن في أن ينصب ما بعد فاعلها على الحال أو التمييز .. أما كان وأخواتها فإنها ليست من هذه الجهة أفعالا إلا من حيث اللفظ والتصرف لعدم دلالتها على الحدث ، لأن الفعل الحقيقي هو الذي يدل على الحدث والزمن، ولهذا فالخبر كأنه عوض عن الحدث المفقود ، ومن ثم فإن الفائدة لا تتم إلا به ..

خامساً : هذه الأفعال ليست سوى أدوات : تشعر بزمن من الأخبار ، وغيرها ليس كذلك ، فضلا عما يجوز في بعضها مما لا يجوز في الأفعال التامة ؛ كزيادة كان واصبح وأمسى .. ثم إن وقوع ضمير الفصل بين مرفوعها ومنصوبها يقطع بأن هذا المنصوب خبر لا حال نحو قوله تعالى : ﴿ إن كان هذا هو الحق من عندك ﴾ وقوله : ﴿ وكنا نحن الوارثين ﴾ وقوله : ﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾ .. فمن المعروف أن هذا الضمير لا يقع إلا بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر ، ولم يقع بين الحال وصاحبها ... وأيضاً قد يقع ضمير الشأن اسماً لكان . كما في قول الشاعر :

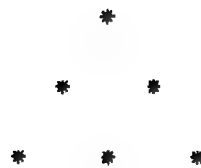
إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر فتن بالذي كنت أصنع

وضمير الشأن لا يجيء بعد الفعل اللازم مطلقا ..

من أجل هذا كله يلزم الاعتداد بما قرره جمهور النحاة من أن كان وأخواتها أفعال ناقصة ، والمرفوع بعدها اسمها والمنصوب خبرها وليس حالا بأي حال ، والله ولي التوفيق .

المراجع

- سيبويه ج ٢ ص ١٢ .
- التزييل ج ١ ص ٥٦ .
- المغنى ج ٢ ص ٨٤-٨٥ .
- التصريح على التوضيح ج ١ ص ٣٦٨ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ١١٩ .
- ابن يعيش ج ٢ ص ١٩ .
- الجنى الدانى ص ٥٥-٥٦ .
- شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩٠ .
- المقتضب ج ٤ ص ٢٥٤ .



الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف

أو الجار والمجرور أو النداء *

لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجر ومجرور .

وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب — خلاف ، وفيه أقوال :

أولاً : الجواز — وهو مذهب الجرمي والمازني والفراء وأبى على الفارسي والزجاج ، وهو : اختيار ابن خروف والشلوبين ، وذلك مثل قولهم : ما أحسن اليوم محمداً ، وما أجمل في الدار بكرا . والجواز هو المشهور المنصور ، هكذا قال الأستاذ أبو على الشلوبين وهو المنتهى بهذا الفن نقلاً وفهماً .

واحتجوا : بأن فعل التعجب وإن كان ضعيفاً ، فلا ينحط عن درجة [إن] في الحروف ، وأنت تجيز الفصل في [إن] بالظرف من نحو : إن في الدار علياً ، وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أجوز وإن ضعف ؛ لأنه لا يتقاصر عن الحروف ؛ فلذلك يجوز الفصل في التعجب . فإن كان الظرف والجار معمولاً لمفعول فلا يجوز الفصل نحو " ما أحسن بالمعروف أمراً ، وما أحسن اليوم مقاتلاً " إذا جعلت [اليوم] معمولاً لـ [مقاتل] . فهنا تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب ؛ لذا لم يجز الفصل اتفاقاً ، لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله .

هذا ، وقد أشار ابن مالك لهذا الخلاف حين قال :

وفصله بظرف أو بحرف جرّ مستعمل والخلف في ذاك استقر

ومحلّ الخلاف : إذا لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور ، فإن عليه ضمير من المعمول وجب تقدم الجار والمجرور ، وهو [بالرجل] وجوباً ؛ لأنه

* بحث للدكتور أحمد علم الدين البندى — الخبير بالمجمع .

تعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور .

ثانيا : المنع — قال الشيخ أبو عليّ الشلوبين : حكى الصيمري أن مذهب سيبويه : منعُ الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله ، كما عزى المنع أيضا في الهمع إلى سيبويه ، ومن الذين منعوا الفصل : الأخفش في أحد قوليه ، وأكثر البصريين ، واختاره الزمخشري .

وحجة القائلين بعدم الفصل : أن التعجب يجرى مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة ، والأمثال — الألفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم " الصيف ضيغت اللبن " يقال ذلك بلفظ التأنيث ، وإن كان المخاطب مذكرا ، كما أن فعل التعجب لا يتصرف ، وقد لزم طريقه واحدة فضعف عن الفصل .

ثالثا : وهناك من النحاة من زعم بأن الفصل بالظرف والمجرور قبيح ، جاء هذا في ارتشاف الضرب لأبي حيان .

وأعرض نصوصا لآراء النحاة سالفين وخالفين :

١- ورد في شرح الكافية لابن مالك ١٠٩٨/٢ بعد أن تكلم عن الفصل ناقلا عن السيرافي قوله " وكثير من أصحابنا يجيز ذلك منهم (الجرمي) وكثير منهم يأباه ، منهم الأخفش والمبرد " .

٢- وقد نصّ المبرد في المقتضب ١٧٨/٤ على منع الفصل صراحة .

٣- وفي المفصل للزمخشري ٢١٧ .

" وقد أجاز الجرمي وغيره من أصحابنا الفصل ، وينصرهم قول القائل " ما أحسن بالرجل أن يصدق " ومن العجب اعتراف الزمخشري بنصر الذين أجازوا الفصل مع أنه نفسه خالف المجيزين بلا دليل .

٤- وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣٨/٣

" وذهب الأخفش في أحد قوليه والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع ، واختاره

الزمخشري ونسبه الصيمري إلى سيبويه " .

٥- وفي كتاب التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٦٨/١ .

" ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه ، لأن فعل التعجب لا يتصرف وقد لزم طريقة واحدة ، فضعف عن الفصل " .

٦- وفي شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٧

" فأما سيبويه فلم يصرح في الفصل بشئ ، وإنما صرح بمنع التقديم فقال : ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا أن تزيل شيئاً عن موضعه ، فظاهر اللفظ أنه أراد تقديم — ما في أول الكلام وإيلاء الفعل وتأخير المتعجب منه بعد الفعل ، ولم يتعرض للفصل بالظرف "

ومما سبق ، وما سلف من آراء النحاة يتحصل لنا جواز الفصل وشاهده :

(أ) في المسموع من النثر :

١- قول علي رضي الله عنه ، وقد مرّ بعمار بن ياسر ، لما قتل : أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدّلاً : حيث فصل بين : أعزز ، وأن أراك بـ (عليّ) وبـ (أبا اليقظان) وذلك مجوز بالفصل بالنداء أيضاً .

٢- وقول عمرو بن معد يكرب الزبيدي : لله درّ بنى سليم : ما أحسنَ في الهيجاء لقاءها ، وأكرم في اللّزبات عطاءها ، وأثبت في المكرمات بقاءها ، والله لقد قاتلتها فما أجبتّها ، وسألتها فما أبخلتها وهاجيتّها فما أفحمتّها "

(ب) والنظم :

١- كقول العباس بن مرداس :

وقال بنى المسلمين : تقدموا وأحبّ (إلينا) أن تكون المقدّما فقد فصل بقوله (إلينا) من فعل التعجب وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله والفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب .

٢- وقول عمر بن أبي ربيعة :

فصدتْ وقالت بل تريد فضيحتي وأحببتْ [إلى قلبي] بها متغضباً

٣- وقول أوس بن حجر :

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأخر [إذا حالت] بأن أتحوّلا
فقد فصل الشاعر بـ (إذا الظرفية) بين فعل التعجب وهو (أخر) ومعموله وهو قوله (بأن أتحوّلا) .

(ج) والقياس :

إذا كان الظرف والجار والمجرور يغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد ، فاعتبار الفصل بهما بين فعلى التعجب والمتعجب منه وليسا كالشيء الواحد - أحق وأولى .

= ورغياً لهذا كله ، فإننا لا نرى القياس والسماع في المنثور والمنظوم إلا مجوزاً لهذا الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور، أو النداء ولا داعي للمنع ؛ لأن مذهب المجيزين يوسع القاعدة على أساس السماع الفصيح والقياس الصحيح .

المصادر

- المقتضب للمبرد ١٧٨/٤ .
- البغداديات للفارسي ٢٠٣ .
- المفصل للزمخشري ٢١٧ .
- شرح التسهيل لابن عقيل ١١٧/١ .
- التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٦٨/١ تح : د. علي الدين .
- شرح ابن عقيل على الألفية ١٥٦/٣ .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت لابن مالك ٧٥١-٧٥٢ . تحقيق : عدنان الدوري .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١٥٧/٢ فما بعدها .
- شرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٣-٤٢ تح : د. عبد الرحمن السيد .
- ود. بدوي المختون .
- شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧ فما بعدها .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق : د. عبد المنعم هريدي ١٠٩٦ فما بعدها .
- ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣٨/٣ . تح . د. النحاس .
- شرح الكافية للرضي ٣٠٩/٢ .
- همع الهوامع للسيوطي ٩١/٢ ط - أولى .
- شرح التصريح ٩٠/٢ .
- شرح الأشموني مع الصبان ٢٤/٣ .
- الدرر اللوامع ١٢١/٢ للشنقيطي . ط - أولى .
- حاشية الخضري على ابن عقيل ٦١/٢ .

حذف نون الرفع تخفيفاً *

جاء هذا في الأفعال الخمسة ، وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنتين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، نحو: يكتبان وتكتبان، ويكتبون وتكتبون، وتكتبين. وثبتت هذه النون علامة على رفع الفعل المضارع كالأمثلة المذكورة. وحذفها على ضربين: واجب وجائز.

فالواجب في موضعين

الأول : أن يكون علامة على جزم الفعل المضارع أو نصبه، نحو: لم يذهبوا ولن يذهبوا ، ولم يذهبوا ولن يذهبوا، ولم تذهبي ولن تذهبي، ومثله قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ .

والثاني: عند توكيد أحد الأفعال الخمسة بالنون، نحو: هل تسافران يا خالدان ؟ وهل تعودن إلى العمل يا محمدون ؟ وهل تقعدن مع البنات يا فاطمة؟ والحذف الجائز ضربان: كثير وقليل .

فالكثير: عند اتصال الفعل بنون الوقاية، نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي ﴾ قرئت بنونين متحركتين (تأمروني) وقرئت بالإدغام (تأمروني) وقرئت بنون واحدة مخففة (تأمروني) والقراءة الأخيرة موضع الشاهد، وقد حذفت منها نون الرفع على الصحيح ، وقيل نون الوقاية.

ومذهب سيبويه أنها نون الرفع، ورجحه ابن مالك، لأنها قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وحذف ما عهد حذفه أولى .. والقليل: فيما عدا ذلك.

ومنه قول الراجز:

أبيت أسرى وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الزكي

الأصل : " تبيتن تدلكين " بثبوت النون ، لكن الشاعر حذفها.

* بحث للدكتور أمين السيد - عصور المجمع .

ومثله قول أبي طالب :

فإن يك قوم سرهم ما صنعتم سيحتلبوها لاقحا غير باهل

الأصل : " سيحتلبونها " بثبوت النون ، ولكن الشاعر حذفها .

ومن حذف النون بمجرد التخفيف مارواه البغوى من قول النبي صلى الله عليه

وسلم :

« لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا » .

حذفت النون من الفعلين الواقعين بعد حتى علامة على نصبهما . وحذفت من الفعلين

الواقعين بعد لا النافية ، وهما (تدخلوا ، وتؤمنوا) بمجرد التخفيف .

ومن الحذف القليل ما جاء في حديث خرج مسلم ، في قتلى بدر ، حين قام عليهم

ورسول الله صلى الله عليه وسلم فناداهم — الحديث — فسمع عمر قول النبي صلى الله

عليه وسلم ، فقال : " يا رسول الله ، كيف يسمعون ؟ وأنى يجيبوا " .

فحذف النون من (يسمعون ، ويجيبون) .

ومن هذا الحذف قراءة أبي عمرو قوله تعالى : ﴿ قالوا ساحران تظاهرا ﴾

بتشديد الظاء ، لأن أصلها : تتظاهران ، قلبت التاء الثانية ظاء وأدغمت في الظاء

وحذفت نون الرفع .

وقد مثل ابن مالك في شرح التسهيل لحذف النون مفردة نظما ونثرا ، فذكر

أكثر ما تقدم ، ولم يتعرض لذكر الضرورة في الشعر ، ثم أعاد رأييه في شواهد

التوضيح بقوله : ومن حذف النون بمجرد التخفيف ما رواه البغوى ... وقول ابن

مالك : " بمجرد التخفيف " يشير إلى جواز حذف هذه النون ، دون الأسباب المتقدمة

باعتتماد على الشواهد المذكورة من القرآن ومن الحديث ومن الشعر .

وقد علل ابن مالك رأييه بمجرد التخفيف .

لهذا أرى الأخذ برأييه في حذف هذه النون توسعة وتيسيرا على المتكلمين . مع

الاعتداد بأن الأفصح ثبوتها عند تجرد الفعل من الناصب والجازم ونون التوكيد

ونون الوقاية .

بعض المراجع :

- الخصائص لابن جنى ٣٨٨:١ .
- الهمع للسيوطي ٥١:١ ، ٥٢ .
- شرح التصريح ١١١:١ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ٧٦:١ ، ٧٧ .
- حاشية يس على التصريح ٨٦:١ .
- الدرر اللوامع للشنقيطي ٢٧:١ ، ٢٨ .
- مصابيح السنة للبغوي ٩٦:٢ .
- شواهد التوضيح لابن مالك ١٧٣ .

*

* *

* * *

العدد والمعدود

بين التذكير والتأنيث *

في مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، جاء القرار رقم (١٣٣) تحت عنوان : " جواز موافقة العدد لمعدوده " . وقد وافق عليه المؤتمر في الجلسة التاسعة من الدورة الثامنة والعشرين ، ونص هذا القرار :

من أراد في الكتابة العلمية أن يتلافى الصعوبة في مراعاة قواعد العدد من ناحية مخالفة العدد لمعدوده تذكيرا وتأنيثا - جاز له استعمال كلتا الصورتين ، إذا قدم المعدود على العدد . وكان اسم العدد صفة .

وتخصيص الكتابة العلمية بهذا القرار غير صحيح لأن القاعدة عامة ، ونصها : " فلو قدم المعدود وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها " والقاعدة المشار إليها هي قاعدة المخالفة ، والمثال المذكور بعد هذه القاعدة تقول : مسائل تسع ، ورجال تسعة ، وبالعكس " أي : مسائل تسعة ، ورجال تسع ، فتوافق الصفة الموصوف ، أو يخالف العدد المعدود .

وهناك حالات أخرى يجوز فيها تذكير اسم العدد وتأنيثه ، وفي معرفتها توسعة وتيسير على الناطقين باللغة العربية ، ومن هذه الحالات :

أ- أن يقصد المعدود ولا يذكر في اللفظ ، نحو قولك : صمت خمسة ، أو : صمت خمسا ، فالأول على تقدير : صمت خمسة أيام ، والثاني على تقدير : صمت أياما خمسا ، ففي الأول حققت قاعدة المخالفة ، وفي الثاني حققت قاعدة المطابقة بين النعت والمنعوت في التذكير والتأنيث ، على أن خمسا صفة لموصوف محذوف . ومن هذا الحديث الشريف : " من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام العام كله " أي : بأيام ست ، فحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه .

* بحث للدكتور أمين السيد - عضو المجمع .

ب — الجمع بالألف والتاء إذا كان مفردة مذكرا ، نحو : ثلاثة سجلات ، وثلاث سجلات فإثبات التاء في لفظ العدد رأى البصريين ، وجواز حذفها رأى البغداديين والكسائي ، مراعاة للفظ والجمع ونحن بالرأى الثاني ، ليصبح قول القائل : ثلاث جنيهاً ، وثلاث حمامات .

ج — ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا . نحو : ثلاث شخوص — تريد نسوة ، كما في قول الشاعر :

فكان مجنى دون من كنت أنفى ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر

ونحو : عشر أبطن — تريد قبائل ، كما في قول الشاعر :

وإن كلابا هذه عشر أبطن وأنت برئ من قبائلها العشر

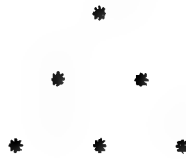
د — ما كان لفظه مؤنثا ومعناه مذكرا ، نحو : ثلاثة أنفس — أي : أشخاص ، ونحو : تسعة وقائع ، أي : مشاهد .

هـ — إذا كان المعدود مما يجوز فيه التذكير والتأنيث ، نحو : ثلاثة أنابيب ، وثلاث أنابيب ، ونحو ثلاثة أنفس ، وثلاث أنفس ، ونحو : ثلاثة أحوال وثلاث أحوال . هذه الأحوال الخمسة التي أو جرت القول فيها — ينبغي أن تضاف إلى القرار الذي ذكر قبلها ، كما ينبغي أن تحذف من هذا القرار عبارة " في الكتابة العلمية " .

بعض المراجع :

- التصريح على التوضيح — عيسى البابي الحلبي .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني — المطبعة الشرفية بالقاهرة .
- الخصائص لابن جنى — مطبعة دار الكتب .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك — المطبعة الشرفية بالقاهرة .
- شرح المفصل لابن يعيش — مكتبة المتنبي بالقاهرة .
- كتاب سيبويه — تحقيق عبد السلام هارون .
- الكتاب المقتضب للمبرد — تحقيق عزيمة .

- الكشف للزمخشري .
- لسان العرب لابن منظور .
- لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري — تحقيق سعيد الأفغاني .
- المزهر للسيوطي — طبعة محمد علي صبيح بالقاهرة .
- المغرب لابن عصفور — الجمهورية العراقية .
- همع الهوا مع الأسيوطي — مكتبة المتنبّي — القاهرة .
- الواضح في علم العربية لأبي بكر الزبيدي — دار المعارف بالقاهرة .



الدورة الحادية والستون

١٩٩٤م - ١٩٩٥م

موضوعات الدورة *

- ١- يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من غير بدل .
- ٢- الفصل بين الصلة والموصول .
- ٣- جواز حذف الفاء في جواب الشرط .
- ٤- اسم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو .
- ٥- حذف حرف العطف .

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته الخامسة والعشرين بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٢م مع موضوعات الدورة السابقة فوافق عليها .

ثم رأى المؤتمر في جلسته السابعة بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢م تأجيلها إلى الدورة المقبلة ، كما عرضت الموضوعات المؤجلة من الدورة السابقة — الستين — واعتبرها بحثاً قيمة وفيما يلي بعض المناقشات التي دارت حولها .

* في موضوع استعمال ذات بمعنى نفس أو عين رأى د. عبد الله الطيب أن اللجنة وقفت في هذا الرأي لأن النحويين لم يحصروا كل الكلمات التي استعملت في التأكيد .

* في موضوع جواز اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد إذا اتحد العمل تساءل أيضاً د. عبد الله الطيب عما إذا كان يمكن أن يلحق بهذه القاعدة أيضاً مسألة الفصل بين المتضايقين .

* في موضوع جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين علق أ.د. رفيدة قائل بأنّه إذا كان كل نموذج يصبح قاعدة — فالأجاء سيكون إلى التصعيب وليس التيسير .

وعلق د. أحمد علم الدين الجندى بأنّه لم تكن هناك خلافات بين القراء والنحاة لأنه في الصدر الأول كان القارئ نحويّاً وكان النحويّ قارئاً .

وعلق د. كمال بشر قائلاً بأنّه ليس من شأننا أن نغير في القواعد المستقرة الثابتة إلا إذا وجدنا مندوحة توجب هذا الأخذ .

* وفي موضوع يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل تساءل د. كمال بشر عن الفائدة العملية من إلغاء عطف البيان في حين أن هناك أمثلة بكلامهم هم لا ينطبق عليها أن تكون بدلاً — وعلق قائلاً بأن هذا ربما يكون تسهلاً ولكن في مقابله تضحية كبيرة بالقاعدة وأن تطبيق تلك القاعدة يؤدي إلى التعقيد أكثر لأن هناك أمثلة كثيرة أخرى رويت وسجلت على أنها عطف بيان .

* في موضوع زيادة الواو قبل ياء النسب علق د. عبد الله الطيب قائلاً بأن المجمع أقر هذه الواو لكنها في الواقع صحيحة لأن تاء التانيث كثيراً ما تصير ألفاً مقصورة ، وهذا أمر أشار إليه صاحب الصحاح .

هذا وقد عرضت بقية الموضوعات دون تعليق إضافة إلى الأبحاث المعروضة في صدر هذه الدورة ورأى المؤتمر تأجيلها إلى العام المقبل بعد توجيه الشكر إلى د. عبد الرحمن السيد (مقرر اللجنة) على تلك البحوث القيمة .

الدورة الثانية والستون

١٩٩٥م - ١٩٩٦م

موضوعات الدورة :

أولاً : موضوعات مؤجلة من الدورة الماضية (الحادية والستين)

- ١- يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من غير بدل .
- ٢- الفصل بين الصلة والموصول .
- ٣- جواز حذف الفاء في جواب الشرط .
- ٤- اسم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو .
- ٥- حذف حرف العطف .

ثانياً : موضوعات جديدة *

- ١- الفصل بين المضاف والمضاف إليه .
- ٢- جواز حذف الموصول الاسمي وبقاء الصلة .
- ٣- جواز التصحيح والإعلال في تصغير نحو جدول وقصور .
- ٤- " لا " النافية .
- ٥- جواز زيادة الواو .
- ٦- ضمير الفصل .
- ٧- النسب إلى فم فموى ويجوز على قلة فمى وفوهى .
- ٨- جواز إلحاق علاقة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر .
- ٩- النسب إلى المثني والجمع بأنواعه .
- ١٠- " حتى وكى " تجران الأسماء وتتصبان الأفعال .
- ١١- إنابة غير المفعول به عن الفاعل .
- ١٢- إشباع فتحة النون من (أنا) في الوصول .

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م - وقد أجازها المجلس . ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦م/٣/٢٤م . فردّ القرارات إلى اللجنة وأوصى بطبع البحوث في محلة المجمع .

الموضوع الأول :

يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من غير بدل *

هناك خلاف بين الكوفيين والبصريين في عمل أن الناصبة محذوفة دون بدل
— فعلى حين يرى الكوفيون أنها تعمل وأوردوا الشواهد على ذلك — لم يجز
البصريون عملها محذوفة — درست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

" أن " تعمل النصب في الأفعال محذوفة من غير بدل بشرط أن يكون
المعنى واضحاً على تقديرها وإن كان الكثير أن يكون هناك بدل ،
رعاية لما ورد من الشواهد الكثيرة في هذا المجال
ولشيوعها على السنة الكتاب والمتحدثين .

* عرض هذا الموضوع في الدورة الحادية والستين وأجازه المجلس في جلسته الخامسة والعشرين بتاريخ ٢/٢٢
١٩٩٥م ثم عرض على مؤتمر المجمع في جلسته السابقة بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢ فرأى تأجيله لهذه الدورة.
* علق د. شوقي ضيف قائلاً بأن المعروف هو أشياء موجودة في كتب النحو ، وهو يخالف الكثير من القواعد
النحوية المشهورة كهذا الموضوع فمعنى هذا أننا سنجزئ للناس أن يقرأوا المضارع مرة مرفوعاً ومرة
منصوباً (مؤتمر)

وعلق أ. على رجب بأن القول بأن أن تعمل غائبة محفوف بالشك .

وعلق د. أمين السيد بأن في القرآن ما يؤيد ذلك .

* ومع الموضوع بحث للأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثاني :

الفصل بين الصلة والموصول *

نظراً لقوة الالتصاق بين الصلة والموصول، امتنع الفصل بينهما بأجنبي ، أما إذا كان الفاصل غير أجنبي فقد أجاز النحاة مجيئه في أمور أربعة ..
ناقشت اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز الفصل بين الصلة والموصول الاسمي إلا " أل " ، بالقسم
وجملة الحال ومعمول الصلة والمنادى ، سواء أكان
في معني الموصول أم لم يكن .

* عرض هذا الموضوع في الدورة الحادية والستين وأجازه المجلس في جلسته الخامسة والعشرين بتاريخ ٢/٢٢
١٩٩٥م ثم عرض علي مؤتمر المجمع في جلسته السابعة بتاريخ ٢/٤/١٩٩٥م فرأى تأجيله لهذه الدورة .
* ومع الموضوع بحث للدكتور إبراهيم البسيوني بنفس العنوان .

الموضوع الثالث :

جواز حذف الفاء في جواب الشرط *

اتفق النحاة على وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء ، وذلك إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون فعل شرط .. واتفقوا أيضاً على جواز حذف هذه الفاء في ضرورة الشعر ووردت شواهد كثيرة على ذلك .

تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز حذف الفاء من جواب الشرط في الضرورة والاختيار والأكثر إثباتها .

* عرض هذا الموضوع في الدورة الحادية والستين وأجازه المجلس في جلسته ٢٥ المنعقدة بتاريخ ٢٢/٢/

١٩٩٥م . ثم عرض على مؤتمر المجمع في جلسته السابعة بتاريخ ٢/٤/١٩٩٥م فرأى تأجيله لهذه الدورة .

* ومع الموضوع بحث للأستاذ الدكتور أمين السيد بنفس العنوان .

الموضوع الرابع :

اسم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو *

ففي حالة وقوع الواو أو الياء عيناً لاسم المفعول من الثلاثي المعتل العين نحو مقول ومصوغ ومبيع ومدين - فإنها تعل بنقل حركتها حملاً على الفعل فيلتقى ساكنان - عين الكلمة وواو مفعول الزائدة ويصبح لا سبيل إلى التخلص منهما إلا بحذف إحداهما .

تدارست اللجنة آراء النحاة في ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

جواز الوجهين في اسم المفعول المعتل العين بالياء : النقص مثل مبيع ومدين وهو الأشهر ، والإتمام مثل مبيوع ومديون على الأصل .
أما إذا كانت العين واوا فيلزم النقص الا في ضرورة الشعر .

* عرض هذا الموضوع في الدورة الحادية والستين وأجازه المجلس في جلسته بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٢م ثم عرض على مؤتمر المجمع في جلسته السابعة بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢ فرأى تأجيله لهذه الدورة .
* ومع الموضوع بحث للأستاذ الدكتور أحمد علم الدين الجندى بنفس العنوان .

الموضوع الخامس :

حذف حرف العطف *

حذف حرف العطف كثير في الاستعمال اللغوي المعاصر في مستويات لغوية مختلفة - في الشعر - والقصة القصيرة وفي بعض المقالات وهذا الاستعمال له سند من تفسير بعض النحاة القدماء الذين يجيزون حذف حرف العطف - في الشعر والنثر - وهو الواو وأو - ناقشت اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز حذف حرفي العطف (الواو) و (أو) في الاستعمال ، إذا كان المعنى مفهوماً ، اعتماداً على ما ورد في النصوص العربية السليمة شعراً ونثراً .

* عرض هذا الموضوع في الدورة الحادية والستين وأجازه المجلس في جلسته ٢٥ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٢م ثم عرض على مؤتمر المجمع في جلسته السابعة بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢ فرأى تأجيله لهذه الدورة .
* ومع الموضوع بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بنفس العنوان .

الموضوع السادس :

الفصل بين المضاف والمضاف إليه *

يرى البصريون أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشعر، على حين يرى الكوفيون أنه يجوز في النثر في ثلاث مسائل — أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله أو يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله ، أو أن يكون الفصل قسماً .

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعمول وبالظرف

وبالجار والمجرور وبالقسم .

-
- * أجازته المجلس في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ٦/٣/١٩٩٦ م .
 - * علق الدكتور شوقي ضيف بقوله : إننا لا نملك رد أي شيء في هذا الموضوع لأنه مقرر في كتب النحو (مجلس)
 - * علق د. رفيدة قائلًا : بأن القرآن لم ترد فيه إلا قراءتان أحدهما متواترة وهي قراءة عبد الله بن عامر والأخرى شاذة في سورة إبراهيم — والقرآن في آلاف الآيات لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه وتساءل فأيهما الأولى بالقبول .. الكثير الشائع أم القليل النادر (مؤتمر)
 - * وعلق د. عبد الكريم خليفة قائلًا — بأنه يستشهد بالقراءة الشاذة في البحث العلمي للمتخصصين — بيد أنه لا يجوز أن نشيع بليلة في هذه القواعد (مؤتمر)
 - * وعلق د. عبد الله الطيب بأن هذا استعمل الآن في اللغة المكتوبة (مؤتمر)
 - * ومع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بنفس العنوان .

الموضوع السابع :

جواز حذف الموصول الاسمي وبقاء الصلة .*

البصريون يخالفون الكوفيين في جواز حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته —
 فعلى حين أجازوه الكوفيون والبغداديون والفرّاء وابن مالك — منعه البصريون إلا
 الأخفش والمازني وللنحاة آراء وأدلة في ذلك —
 تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز حذف الاسم الموصول غير (أل) وبقاء صلته إذا كان في الكلام
 ما يدل عليه ، ويكثر الحذف كلما قويت الدلالة كالعطف .

* عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦ وأجازوه .
 * رأى د. شوقي ضيف أن الموضوع كان يحتاج إلى أمثلة من اللغة المعاصرة (مجلس)
 ورد د. أحمد علم الدين قائلاً بأنه استند إلى القرآن والقراءات الموثقة والشعر العربي الأصيل وأنه إذا جاء
 في العامية المعاصرة شيء من هذا فالقياس على ما جاء به (مجلس)
 * ومع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي بالعنوان نفسه .

الموضوع الثامن :

جواز التصحيح والإعلال في تصغير نحو جدول وقسور *

القاعدة العامة في هذا الموضع أن الواو والياء إذا التقتا في كلمة واحدة — وكانت السابقة منهما متأصلة ذاتاً وسكوناً وجب قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء سواء أكانت الواو حرفاً أصلياً أم زائداً — وسواء أكانت متقدمة على الياء أم متأخرة عنها .. بيد أن علماء التصريف يجوزون في مثل ذلك الإعلال والتصحيح في حال التصغير — تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

كل اسم ثالثه واو متحركة مما يجمع على مفاعل وشبهه نحو جدول وقسور، يطرد عند تصغيره ، الإعلال فالإدغام فيقال جديل ، ويسير طبقاً للقاعدة التي تلزم ذلك ، وأجاز العلماء التصحيح نحو جديول وقسيور بقلّة حملا على جمع التكسير ، واللجنة ترى رعاية للقاعدة الأساسية الالتزام في مثل هذه الكلمات بالإعلال والإدغام .

* عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦ م وقد أجازته المجلس .

* ومع الموضوع بحث للدكتور إبراهيم البسيوني بالعنوان نفسه .

الموضوع التاسع :

" لا " النافية *

اختلف النحاة في عمل لا النافية عمل ليس، فمنهم من منعه، ومنهم من أجاز به شروط .. ناقشت اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

" لا " النافية تستعمل مهملة وتستعمل عاملة عمل ليس ، وتستعمل عاملة عمل إنَّ بشروط مذكورة في البحث .

* عرض الموضوع على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجاز المجلس .

* ومع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع العاشر :

جواز زيادة الواو *

جواز وقوع الواو العاطفة زائدة كان مثار خلاف بين النحاة فعلى حين ذهب الكوفيون إلى جواز زيادتها ووافقهم الأخفش والمبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين ، أ منع جمهور البصريين زيادتها .
تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

تري اللجنة

جواز الحكم بزيادة الواو في تفسير بعض التراكيب العربية
الموثوق بحجيتها شعراً ونثراً .

* عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازته المجلس .
* علق أ. مختار ولد إياه قائلاً بأن اللجنة في هذا اقترحت شيئاً جديداً - ونحن هنا لا نخلق قاعدة جديدة وإنما نفسر بعض المسائل كما أنه لا ينبغي إتخاذ قرار إلا في حالة تعدد الأمثلة لنتمكن من القياس (مؤتمر) .
ومع الموضوع بحث للأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الحادي عشر :

ضمير الفصل *

لضمير الفصل أحكام خاصة انفرد بها — وأهم ما يقوم به هو الفصل بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر، كما أنه يفيد معنى الحصر والتخصيص — كما يرفع اللبس — وله شروط .

وحول جواز اهماله بحيث لا يكون له موضع من الإعراب — أو أن يكون له محل — دارت مناقشات اللجنة وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز في ضمير الفصل أن يهمل فلا يكون له موضع من الإعراب ، وأن يكون له محل من الإعراب فيكون مبتدأ وما بعده خبر .

-
- * عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازته المجلس .
 - * علق د. شوقي ضيف قائلاً بأن هذه مسائل إعرابية ليست من عمل المجمع — (مجلس)
 - * وعلق د. عبد الرحمن السيد قائلاً بأن الإعراب هو النحو . (مجلس)
 - ومع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثاني عشر

النسب إلى فم فموى ويجوز على قلة فمى وفوهى *

فـيـمـا يـتـصـل بالنسب إلى فم — إذا قلنا فموى فهذا واجب على لغة القصر التي نقلها ابن برى وواجبة أيضاً عند من يرد المحذوف في التثنية أو الجمع بالتاء — وإذا قلنا فمى — فهذا جائز عند من لا يرد المحذوف — ناقشت اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

النسب إلى فم " فموى " ويجوز على قلة (فمى) و (فوهى) .

* عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازته المجلس .
* ومع الموضوع بحث للأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثالث عشر .

جواز إلحاق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر *

الفعل يجب إفراده دائماً حتى إن كان فاعله مثني أو مجموعاً — ولكن روى عن قبيلة طيئ وجيرانها من القبائل العربية أنها كانت تلحق الفعل علامة تثنية للفاعل المثني وعلامة جمع للفاعل المجموع — وهي لغة أكلوني البراغيث — ويشيع هذا الاستعمال المعاصر الآن — حيث تجرى على الألسنة — ظلموني الناس — لاموني العوازل، تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز إلحاق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله
أو نائب فاعله اسم ظاهر مثني أو جمع .

-
- * عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازته المجلس .
- * علق د. شوقي ضيف قائلاً بأن هذا مخالف لقواعد النحو التي اتفق عليها النحاة، فهي لغة (أكلوني البراغيث) — ورأى أن اللجنة كان من الأفضل لها أن تعرض تذييلات لأساليب جديدة (مجلس) .
- * ورد د. أحمد علم الدين على هذا التعليق قائلاً بأنه جاء بأمثلة من اللغة المعاصرة مثل ظلموني الناس وزاروني الجيران — وهذا امتداد للأصل القديم في العربية (مجلس)
- * ومع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي بعنوان : " جواز إلحاق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر " .

الموضوع الرابع عشر .

النسب إلى المثنى والجمع بأنواعه*

سبق للمجمع أن درس مسألة النسب إلى جمع التكسير على حاله دون رده إلى المفرد عند الحاجة وأصدر في ذلك قراراً ، كذا درس مسألة النسب إلى الجمع بالآلف والتاء في الأعلام وما يجرى مجراها دون حذف الآلف والتاء — وله قرار في ذلك .

وكذا في مسألة النسب إلى المثنى في المصطلحات العلمية بيد أنه لم يتعرض لمسألة النسب إلى جمع المذكر السالم إذا سمى به، تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز النسب إلى المثنى ، وجمع التكسير، والجمع السالم بنوعيه
على ألفاظها تفادياً للبس حتى لا يشبه النسب إلى المثنى
أو الجمع النسب إلى المفرد.

* عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازته المجلس .
ومع الموضوع بحث للدكتور أمين على السيد بعنوان : " النسب إلى المثنى والجمع بأنواعه : جمع المذكر السالم والجمع بالآلف والتاء وجمع التكسير " .

الموضوع الخامس عشر .

حتى وكى تجران الأسماء وتنصبان الأفعال*

على الرغم من إساعة البصريين والكوفيين لأن تكون الأداة جارة في استعمال، وناصبية في استعمال آخر، إلا أن هناك اختلافاً فيما تفعله كل من حتى وكى ..

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة

أن كلاً من حتى وكى يمكن أن تكون ناصبة للأفعال في بعض الأساليب ،
وأن تكون جارة للأسماء في أساليب أخرى ، مع التنويه بأن
حتى تنصب الفعل وتجر الاسم صريحا كان أو غير صريح .

* عرض الموضوع على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازته المجلس .
* ومع الموضوع بحث للدكتور الدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع السادس عشر .

إنابة غير المفعول به عن الفاعل *

ينوب عن الفاعل عند حذفه - المفعول به ، والظرف ، والمصدر ،
والجار والمجرور - وذلك بشروط ..
تدارست اللجنة هذه الشروط وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز إنابة الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر عن الفاعل ،
سواء وجد المفعول به أم لم يوجد .

* عرض هذا الموضوع على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازته المجلس .

* ومع الموضوع الدكتور أحمد علم الدين الجندي بالعنوان نفسه .

الموضوع السابع عشر .

إشباع فتحة النون من (أنا) في الوصل *

اختلف البصريون والكوفيون في هذا الضمير — فالهمزة والنون هما الاسم عند البصريين ، والألف الأخيرة أتى بها في الوقف لبيان الحركة ، فهي كالهاء في اغزه وارمة ، وإذا وصلت حذفها كما تحذف الهاء في الوصل — وذهب الكوفيون إلى أنها بكمالها هي الاسم واحتجوا لذلك ..

تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

تري اللجنة :

جواز إشباع فتحة النون من (أنا) في الوصل .

* عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجاره المجلس .

* علق د. محمد حماسة عبد اللطيف بأن بعض القراءات القرآنية تجيز هذا الاستعمال وبعض النحويين يحكمون بأنه لهجة من اللهجات — وهو واقع لغوي موجود في هذا كله .

* ومع الموضوع بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بالعنوان نفسه .

يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من غير بدل *

يرى الكوفيون أن " أن " الناصبة للفعل المضارع يمكن أن تعمل محذوفة دون بدل . أما البصريون فلم يجيزوا عملها محذوفة .

احتج الكوفيون بورود الشواهد الدالة على عملها محذوفة ، ومن ذلك قراءة عبد الله بن مسعود : ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدوا إلا الله ﴾ فتعبدوا فعل مضارع منصوب بأن مقدرة ، والتقدير : أن لا تعبدوا فحذفت " أن " ونصب الفعل المضارع . وقول طرفة :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوعى وأن أشهد اللذات هل أنت مخذى
فأحضر منصوب بأن مقدرة ، ويؤيد هذا التقدير عطف " وأن " أشهد اللذات " عليه ، وقول عامر بن الطفيل .

فلم أر مثلاً خباسة واجد ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله
فأفعل منصوب بأن مقدرة ، والتقدير : أن أفعله .

ويؤيد ذلك قول العرب : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، فتسمع يجوز فيه النصب على تقدير " أن " . وقولهم : مره يحفرها ، فيجوز نصب " يحفر " على تقدير " أن " .

وقد رفض البصريون هذا العمل محتجين :

بأن " أن " من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ، فلا تعمل مع الحذف من غير بدل .

وأن " أن " المشددة التى هى من عوامل الأسماء لا تعمل مع الحذف مع أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال .

وأن " أن " الخفيفة إنما عملت لمشابتها " أن " المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه به لا يعمل مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى ألا يعمل مع الحذف ، حتى لا

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد - عضو المجمع .

يكون الفرع أقوى من الأصل .

وأنّ من العرب من لا يعملها مظهرة ، ويرفع ما بعدها ، تشبيها لها بما ، لأنها تكون مع الفعل الذي بعدها بمنزلة المصدر ، كما أنّ " ما " كذلك ، فلما أشبهتها في هذا الوجه ، أشبهتها في ترك العمل . وقد قرأ ابن مجاهد : ﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ بالرفع . وقال الشاعر :

ياصاحبي فدت نفسي ..

أنّ تقرأن على أسماء ويحكما منى السلام وألا تتشعرا أحدا فلم يعملها في "تقرأن" تشبيها لها بما .

وردوا ما استدل به الكوفيون بأن قراءة " لا تعبدوا " شاذة ولا حجة فيها ، لأن " تعبدوا " مجزوم بلا ، لأن المراد النهي .

وقالوا : إن الرواية الصحيحة في " أحضر " الرفع ، وعلى فرض صحة رواية النصب ، فهو محمول على التوهم ، أى أنه توهم أنه أتى بأن فنصب على طريق الغلط ، واستدلوا على جواز التوهم وأثره في قول العرب ، بقول الأخوص اليربوعي :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها

فجر " ناعب " توهما فيه أنه قال : ليسوا بمصلحين ، فعطف عليه بالجر .
وبقول صرمة الأنصاري :

بدا لي أنى لست مدرك ماضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فجر " سابق " توهما منه أنه قال : لست بمدرك .

وقالوا : إن نصب " أفعله " في قول الشاعر : " بعدما كدت أفعله " إما على طريق التوهم والغلط ، كأنه توهم أنه قال : كدت أن أفعله لأنهم قد يدخلون أن على خبر كاد في ضرورة الشعر ، لا في اختيار الكلام ، وإما أن يحمل على أنه أراد : بعد ما كدت أفعّلها ، يعنى الخصلة ، فحذف الألف ، وأبقى فتحة الهاء على ما قبلها . ولا شك في أن هذه التخريجات تخريجات بعيدة متكلفة ، فهذا التخريج الأخير

ضعفه بعض النحاة بأنه يحتمل أن يكون التقدير : أفعَلَنه ، بنون التأكيد الخفيفة ، فحذفت النون وبقيت الفتحة ، أما تخريجه على أنه توهم أنه قال : كدت أن أفعله ، فهو تخريج ضعيف ، لا عترافهم بأنّ " أن " لا تدخل على خبر كاد إلا قليلا في ضرورة الشعر ، فمجئ أن بعد كاد لا يسبق إلى الذهن . لأن الذي يسبق إليه هو الكثير الغالب الجاري على الألسنة . أما أن يتوهم أنه جاء بها مع أن الإتيان بها شاذ قليل ، فاحتمال شاذ قليل لا يعول عليه .

أما نصب " أحضر " وغيره على التوهم لوروده في اللسان العربي ، فالشواهد التي جاء فيها يجوز هذا التوهم ، لبعد المسافة بين المعطوف والمعطوف عليه ، فيمكن أن ينسى فيتوهم ، أما أن يقع التوهم في الكلمة نفسها ، فاحتمال بعيد جدير بالنظر .

وأما القول بأن قراءة " تعبدوا " شاذة ، وهي قراءة عبد الله ابن مسعود ، وإذا لم يكن قد سمعها من الرسول — وهو احتمال ضعيف — فهو عربي يحتج بكلامه ، مسلم يوثق بقوله فيما ينطق به لسانه ، أو يرويه عن العرب ، فضلا عن أن يكون قراءة في القرآن الكريم .

وتخريج الآية على أن الفعل " تعبدوا " مجزوم لا منصوب ، تكلف غير مقبول ، لأنهم قالوا : إن الأصل أن يكون مرفوعا ، وأن تكون " لا " نافية ، كما يقضى بذلك السياق ، ثم حكموا على قراءة الجزم بالشذوذ ثم أبوا إلا أن تكون القراءة الشاذة لها تخريج شاذ لا يعين عليه السياق ، فقالوا : إن الفعل مجزوم بلا الناهية ، مع أن الأصل أن أقول : أخذت ميثاقلك على أن تفعل كذا ، أو أخذت ميثاقلك تفعل كذا ، وليس الأصل أن أقول : أخذت ميثاقلك أمرك بفعل كذا ، أو أنهاك عنه .

وأما الاحتجاج بأن بعض العرب يهملها حملا على ما ، فعملها ضعيف مع وجودها في الكلام . فهذا لا يمنع عملها ، لأننا نجد من الأفعال المتعدية ما يضمن معنى الفعل اللازم ، فلا يطلب المفعول في حال تضمينه ، ولكن هذا لا يمنعه من

أن يكون تام التصرف ، كامل الأحكام ، إذا ما استعمل استعماله الأصلي .
 وإذا قيل إن ذلك جائز في الأفعال لتمكنها وقوتها ، فإننا نقول إنّ " أن " لكثرة
 دورانها على الألسنة ، واستعمالها في اللغة ، ولأنها أم الباب ، وأصل النواصب .
 كان لها من الحكم ما ليس لغيرها ، فاختصت بالعمل محذوفة دون سائر أخواتها .
 وأما القول بأنّ المشددة لا تعمل مع الحذف ، مع أنها من عوامل الأسماء ،
 وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فإنّ الخفيفة أولى ألا تعمل مع الحذف .
 فقد نقضتم أنست ذلك بأن جعلتموها تعمل مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام
 وحتى ، وتعليكم هذا العمل بأن هذه الأحرف دالة عليها ، فنزلت منزلة ما لم يحذف ،
 تعليل ضعيف مردود ، لأنّ المشددة لا تعمل محذوفة ، سواء أكان هناك دليل
 يدل عليها أم لم يكن ، فقد لزمكم ما حاولت الخروج منه ، وهو أن يكون الضعيف
 - في رأيكم - أقوى عملاً من القوى .

وقولكم : إنّ " أن " الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت أنّ المشددة ،
 دعوى تدعونها ، ولا حاجة إليها . وإنما وجدتم أنّ المشددة تعمل في الأسماء ، وأنّ
 الخفيفة تعمل في الأفعال ، كما وجدتم غيرهما من العوامل والأدوات .
 وأعتقد كما قلت أن هذا بحث فيما هو وراء ما قالت العرب ، وليس فيه كبير
 فائدة . بل قد يكون في الاندفاع فيه إكثار من القيود ، وإفراط في التضيق ، وإقامة
 لكثير من الحواجز والسدود .

وقد سبق أن وافق مجلس المجمع والمؤتمر في الدورة الخمسين على جواز
 حذف " أن " في بعض الأساليب المعاصرة ، استناداً إلى ما ورد من نظائر لهذا
 الاستعمال في مسموع العربية من القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، ومن
 شعر العصر العباسي ، ومن أمثلة متعددة من مآثور القرن الثالث الهجري .
 ومرفق بهذا صورة لصفحة ١٤٧ من مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما .

جواز حذف " أن " في بعض الأساليب المعاصرة *

يشيع في الاستعمالات المعاصرة ، مثل قولهم : يحب يأكل ويريد يضحك ، مما يتوارد فيه إعلان ثانيهما متصل بالأول مما عهد فيه ذكر أن ، وترى اللجنة أن حذف " أن " باب من أبواب العربية واسع ، وأن هذا الاستعمال له نظائر في مسموع العربية وذلك في مثل قول الله تعالى ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ .. ﴾ وفي الحديث النبوي « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها » ، وفي الشعر العباسي لابن الرومي :

" كل حر يريد يظهر حاله "

وفي القرن الثالث الهجري أمثلة متعددة في كتاب " أخبار القضاة " لو كيع ومنها : " تحسن تتوضأ " و " أحب تقطن عندي " و " تتجراً تشهد عندي " ومن ثم لا ترى اللجنة مانعا من قبول ذلك الاستعمال إذ شاع وقبله الذوق . ولم يبين القرار السابق ضبط الفعل بعد حذف " أن " وإذا قدرنا أنه يرجح رفعه متابعة للبصريين ، فإنني أرى أنه يجوز نصبه ما دام السياق يدل ، على تقدير

* عرض على المجلس في ج ٢٦ د ٥٠ فوافق عليه كما عرضته اللجنة .

* وعرض على المؤتمر في ج ٥٥ د ٥٠ فوافق عليه كما عرض .

* عرّص هذا الموضوع على اللجنة الأستاذ محمد شوقي أمين عضو المجمع في مذكرة درستها اللجنة كما درست ما قدم إليها من مذكرات أخرى بعد ذلك ، وانتهت اللجنة إلى قرار وافق عليه المجلس والمؤتمر .

* انظر محاضر جلسات المجلس في الدورة الخمسين — الجلسة السادسة والعشرين

وكذلك محاضر جلسات المؤتمر الخمسين — الجلسة الخامسة

* قدم في ذلك :

- مذكرة الأستاذ محمد شوقي أمين عضو المجمع (موقع " أن " في الجملة المصدرية) .

- مذكرة الأستاذ عبد العظيم السيد فودة خبير لجنة الأصول بالمجمع : (إضمار " أن قبل المضارع والقول به) .

(تقدير " أن " في بعض الأساليب بين فعلان مضارعين) .

- مذكرات الدكتور تمام حسان عضو المجمع .

- مذكرة الأستاذ محمود محمد شاكر عضو المجمع / شواهد التوضيح لتقدير " أن " .

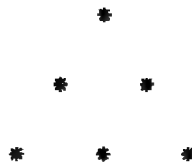
" أن " كما ذهب إلى ذلك الكوفيون واطمئنانا إلى الشواهد التي ساقوها للاستدلال على صحة رأيهم .

المراجع

- الكتاب ٣٠٣/١ .
- المقتضب ٨٢/٢ و ٨٣ .
- الكشف ٢٩٣/١ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٧٧ .
- أوضح المسالك ٩٥ .
- شرح الأشموني ١٥٥/١ .
- الهمع ٦/١ .
- الدرر ٣/١ .

وقد رأت اللجنة :

أنّ " أن " تعمل النصب في الأفعال محذوفة من غير بدل ، بشرط أن يكون المعنى واضحاً على تقديرها . وإن كان الكثير الغالب أن يكون هناك بدل ، رعاية لما ورد من الشواهد الكثيرة في هذا المجال ، ولشيوعها على ألسنة الكتاب والمتحدثين .



الفصل بين الصلة والموصول *

الموصول مع صلته في حكم الكلمة الواحدة ، وهما في قوة الالتصاق كالجار مع المجرور أو المركب تركيباً مزجياً ، ولا فائدة لواحد منهما دون الآخر ، ومن هنا كانت الموصولات مبنية بسبب افتقارها في بيان معناها إلى الصلة ، ونظراً لقوة هذا الالتصاق بين الصلة والموصول ، امتنع الفصل بينهما بأجنبي ، فإذا قلت مثلاً :
 " إن الذي ألف هذا الكتاب باحث ممتاز " لا يجوز لك أن تقدم كلمة ، باحث ، وهي خبر إن ، فتجعلها فاصلة بين الذي وصلته ، لأنها أجنبية منهما ...
 أما إذا كان الفاصل غير أجنبي ، فقد أجاز النحاة مجيئه ، وذلك واقع في الأمور الأربعة الآتية :

أولاً : القسم

قال ابن مالك : " والقسم ليس بأجنبي لأنه مؤكد للصلة " وجعله ابن جني من قبيل الاعتراض بين الصلة والموصول ، وكذلك فعل ابن عصفور .. ومن الفصل بالقسم قول جرير :

ذاك الذي ، وأبيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل
 ففصل بين الذي وصلته بقوله " وأبيك " وهو قسم .

ثانياً : جملة الحال ..

وجملة الحال ليست أجنبية ، لأن العامل فيها فعل الصلة ، فهي إذن من توابع الصلة ، وما كان كذلك لا يعد أجنبياً ، ومن ثم صح الفصل بها كقول الشاعر :
 إن الذي ، وهو مثر ، لا وجود حرٍ بفاقة تعتريه بعد إثراء
 فقد فصل بقوله " وهو مثر " وهي جملة حالية ، بين الذي وصلته :

ثالثاً : جملة النداء ..

يرى ابن مالك لصحة الفصل بالنداء أن يكون المنادى هو ما يدل عليه الموصول

* بحث للدكتور إبراهيم البسيوني - عضو المجمع .

السابق من حيث المعنى ، كقول حسان بن ثابت .

وأنت الذي ، ياسعد ، يؤت بمشهد كريم وأثواب المكارم والحمد
فقد فصل بقوله يا سعد " بين الذي وصلته ، وسعد المنادى هو نفس
الموصول السابق ، فإن وقع النداء فاصلا على غير هذا الوجه حكم بشذوذه ، وذلك
كقول الفرزدق :

تعش فإن عاهدتني لاتخونني نكن مثل من ، يا ذئب ، يصطحبان
فالذئب المنادى ليس هو ما يدل عليه الموصول ..

ولكن غير ابن مالك لم يشترط هذا الشرط ، وجعل الفصل بجملة المنادى
عاما أي سواء أكان في معنى الموصول السابق أو غيره .. وقد نصَّ على ذلك أبو
حيان وهو الرأي الحقيقي بالقبول ...
رابعا : الفصل بمعمول الصلة ..

يجوز الفصل بين الصلة والموصول بمعمول الصلة .. قال السيوطي في
الهمع : " ويجوز الفصل بغير أجنبي كمعمول الصلة نحو : جاء الذي زيدا ضرب "
فزيدا مفعول به للفعل ضرب ، وقد تقدم فاصلا بين الذي وصلته ، وجاز
ذلك لأنه من توابع الصلة ، وبهذا الاعتبار لا يعد أجنبيا ..

وبعد .. فقد وضح مما تقدم أنه يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالقسم
وجملة الحال ومعمول الصلة وجملة المنادى مطلقا ، سواء أكان المنادى في معنى
الموصول أم لم يكن ، مع إفادة أن هذه الفواصل الجائزة مختصة بالموصول
الاسمي ، أما إذا كان الموصول أل " أو حرفا امتنع الفصل .

المراجع

- الخصائص جـ ١ ص ٢٠٣ . - المقرب لابن عصفور ص ٦٦ .
- شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٣٠ . - الهمع جـ ١ ص ٨٨ .
- ارتشاف الضرب ص ٥٥٠ تحقيق د. مصطفى النحاس .
- شرح الكافية الشافية جـ ١ ص ٣٠٩ تحقيق د. عبد المنعم هريدي .

جواز حذف الفاء في جواب الشرط *

اتفق النحاة على وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء ، إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون فعل شرط ، وقد جمع بعضهم أكثر هذه الأنواع في قوله :

اسمية طلبية وبجامد وبما ولن وبقد وبالتنفيس

وأوجز هذه المسألة ابن مالك في بيت واحد من الألفية هو قوله :

واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لإن أو غيرها لم ينجعل

ولكنهم اتفقوا أيضا على جواز حذف هذه الفاء في ضرورة الشعر ، وقد ورد من شواهد هذا الحذف ما يتجاوز القلة إلى حد الكثرة ، ومن النحاة من تجاوز الحذف في الضرورة إلى الحذف في الاختيار .

وقد لخص السيوطي آراءهم في هذه المسألة فقال في الهمع : (١)

وفي جواز حذفها أي الفاء أقوال :

أحدها : يجوز ضرورة واختيارا — نقله أبو حيان عن بعض النحويين ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾ (٢)

ثانيها : المنع في الحاليين — قال أبو حيان : في محفوظي قديما أن المبرد منع من حذف الفاء في الضرورة ، وأنه زعم في قوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها أن الرواية : من يفعل الخير فالرحمن يشكره

قال : وهذا ليس بشيء ، لأنه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الأخرى .

ثالثها : وهو الأصح ، يجوز ضرورة ، ويمتنع في السعة ، وهو مذهب سيبويه وفي المغنى لابن هشام : (٣)

... وإن الفاء قد تحذف للضرورة ، كقوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها .

* بحث للدكتور أمين السيد — عضو المجمع .

(١) ج — ص ٦٠

(٢) سورة الأنعام آية رقم ١٢١ .

(٣) ج ١ ص ١٤١ (باب الفاء)

وعن المبرد منع ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إن ترك خيرا الوصية للوالدين ﴾ ...

وقال ابن مالك : يجوز في النثر نادرا ، ومنه حديث اللقطة : « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع به » .

وما عزي إلى المبرد من أنه منع حذف الفاء حتى في الشعر — يردّه قوله في المقتضب (١) : " ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريد لها لجاز " ، كما قال :

أما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب

قال الشاعر على إرادة الفاء :

وإني متى أشرف على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظر

وهو عندي على إرادة الفاء .

والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون على التقديم ،

أي : وإني ناظر متى أشرف ...

وأما قول عبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء ، " لأن التقديم فيه لا يصلح "

هذا نص كلام المبرد وبه يتم إجماع النحويين على جواز حذف الفاء من جواب

الشرط في ضرورة الشعر ، وإمامهم في ذلك سيبويه . (٢)

والرأي الأول المذكور في الهمع أنه يجوز ضرورة واختيارا، على ما تقدم، وما

جاء في المغنى عن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح ، وعن

ابن مالك أنه يجوز في النثر نادرا .

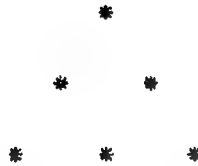
(١) جـ ٢ ص ٧١

(٢) الكتاب ٣ : ٦٤ ، ١١٤ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ : ٣ ، خزنة الأدب ٣ : ٤٤٤ وشرح التسهيل

وقد تقدمت شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الشريف ، وقد عثرت على حديث آخر في رياض الصالحين ^(١) وهو :

« عن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء ، فأقول : أعطه من هو أفقر إليه مني ، فقال : خذه ، إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل فخذته فتموَّله ، فإن شئت كله ، وإن شئت تصدق به ومالا فلا تتبعه نفسك ».

فقد حذفت الفاء من جواب الشرط (كله) و (تصدق به) وعلى ما تقدم يجوز حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة واختياراً ، والأكثر إثباتها .



اسم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو *

إذا وقعت الواو أو الياء عينا لاسم المفعول من الثلاثي المعتل العين نحو :
مقول ومصوغ ، ومبيع ومدين — أعلت بنقل حركتها حملا على الفعل ، فيلتقى
ساكنان : عين الكلمة ، وواو مفعول الزائدة ، ولا سبيل إلى التخلص منهما إلا
بحذف إحداهما .

فسيبويه يحذف واو مفعول لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الثقل بها ،
والأخفش يحذف عين الكلمة ؛ لأن الواو الزائدة علامة المفعولية ، وجريا على قاعدة
التخلص من التقاء الساكنين .

فاسم المفعول من : باع ودان على كلا الرأيين : مبيع ومدين مع الاختلاف
في الميزان الصرفي

واختلف العرب في اسم المفعول من بنات الياء — فقد نقل عن تميم أنهم
يصححون مفعولا من الياء فيقولون : مبيع ومغيوب . روى ذلك الخليل وسيبويه
عن العرب ، وهي بذلك جاءت على (الأصل) لأن اسم المفعول يطرد قياسا من
الثلاثي على وزن (مفعول) . وقد قالوا : طعام مزيوت ، ورجل مذيون ، وشجعهم
على تصحيح مفعول خفة الياء مع سكون ما قبلها ، كما أن الياء أقوى على احتمال
الضمة من الواو .

ولا اعتداد بمن أنكر هذا (الأصل) وهو : الإتمام ، وإن كان (الاستعمال)
جرى على غير الأصل كقولهم : مبيع ، وذلك لغة الحجاز وهو (الأفصح) .

ومن شواهد الإتمام في المعتل العين بالياء ما ورد في الشعر :

قد كان قومك يزعمونك سيدا وإخال أنك سيد مغيون^(١)

العباس بن مرداس (وهو تميمي) .

حتى تذكر بيضات وهيجه يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

علقة الفحل (وهو من تميم)

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى — الخبير بالمجمع .

(١) أى : مصاب بالعين . وورد بالغين ومعناه : الغيم . أى : غطى عليه .

*وكانها تفاحة مطيوبة *

أنشد الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء (وأنشدها لشاعر من تميم) .
والقياس : مطيوبة كمبيعة ، ولكنه أتى به على (الأصل) ، وهذا مطرد عندهم ،
وعزاه سيبويه لغة لبعض العرب .^(١)
وفي النثر :

قالوا طعام مزيوت وبرّ مكبول وثوب مَخِيوط ، وخذه مطيوبة بها نفسا
ورّد الأشياء على أصولها — عند النحاة — معترف به في العربية .
أما معتل العين بالواو :

فالقياس عند البصريين حذف أحد الواوين ، فيقولون : ثوب مَصُون وحلى
مصُونغ — فهم لا يتمون مفعولا من الواو ؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ولا
سيما بعدها واو أخرى ، فكرهوا اجتماع الواوين مع الضمة ، فلم يقولوا : مقُول
ومَخووف على الأصل ، كما قالوا : مَبْنُوع ومَخِيوط ؛ لأن الياء أخف ، فاحتملوا
من ردّه إلى الأصل لخفته مالم يحتملوا في الواو ولثقلها .
على أنه قد ورد عنهم تصحيح المفعول من (الواو) أيضا ، ولكنه قليل ، أو
نادر . قالوا : فرس مقوود وحلى مصنوغ وعنبر مدووف وثوب مصنُون وقول
مقوُول ورجل معوود من مرضه والأشهر : مقود ومصُونغ ومدووف ومَصُون .
أما سيبويه فقد أشار إلى إتمام اسم المفعول من الأجوف الثلاثي الواوى ،
حيث يقول : " وقد جاء مفعول على الأصل فهذا أجدر أن يلزم الأصل قالوا :
مخيوط ، ولا يستنكر أن تجئ الواو على الأصل ^(٢) " .
وفي الأمالي الشجرية ^(٣) : ولو جاء التصحيح فيما كان من الواو لم ينكر ،
والمبرد : قاس عليه وأجازه .

(١) الكتاب ٣٦٣/٢ بولاق ، وزاد الجوهري : وهى لغة مقيسة لبعض العرب .
(٢) الكتاب لسبويه ٣٦٦/٢ — ٣٦٧ ط بولاق و ٣٥٥/٤ ط الأستاذ هارون ، وقد أكد ذلك ابن يعيش في شرح
المفصل ٨٠/١٠ .

(٣) أمالي الشجرى ١٧٠/١ تحقيق د. محمود الطناحى

ويرى المبرد : أن تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوى العين الثلاثي إنما - يجوز في ضرورة الشعر ، وهو حين - يجيزه في الضرورة إنما جرى على قاعدة أصولية مفادها : أنه يجوز ردّ الأشياء في الضرورة إلى أصولها . وفي شرح المفصل : أنه نسب جواز ذلك مطلقا إلى المبرد، وورد في المنصف^(١) : وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافا لأصحابنا كلهم، أما حجة المبرد في جوازه والقياس عليه، فإن نطق اسم المفعول الواوي الأصل أيسر من نطق أمثال : غُوُور بواوين وضميتين. يقول : " وليس ذلك بأثقل من : سُرْتُ سُوُورا، وغارت عينه غُوُورا؛ لأن في: سُوُور و غُوُور واوين وضميتين، وليس في: مَصُوُون مع الواوين إلا ضمة واحدة (٢) " .

كما حكى ذلك الكسائي عن العرب وقاس^(٣) عليه ، وأنه لغة بطون من تميم كبنى يربوع وغيرهم ، وقبائل بنى عقيل ، كما حكيت هذه اللغة عن : البغداديين أيضا .

ويستأنس لهذا ، بما نسمعه اليوم في الجزيرة العربية وما حولها لما كان ينطق به العرب قديما ، ففي لهجة (حائل) وما حولها ويسكنها كثير من (تميم) يقولون في اليائى : فلان مذيون . والثوب مخيوط ومبيوع ، والزيت مكبول ، والتفاحة مطبوبة بدل : مدين ومخييط ومبييع ، كما يقولون في (نجد) : أم البيض مَصَيُودة^(٤) . بدل : مصيدة . وفي الكويت يقولون : مزبود . ومزيوت . ومحيوس (مخلوط بغيره) ومغيوب .

ويعلق الأستاذ حنفى ناصف على صيغة (مذيون) بقوله : ولا يعرف غير هذه اللغة عند عوام ديارنا^(٥)

(١) ٢٨٥/١

(٢) الممتع في التصريف ٤٦١ والمنصف ٢٨٥/١

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١٧٦/٤ .

(٤) أي : أن أنثى الطير ذات البيض بسهل صيدها .

(٥) مميزات لغات العرب ٢٦ .

أما الواوى : فقد قلبوا عينه ياءً في مناطق الحجاز والكويت فهم يقولون : مغيوف
 (اسم شخص) . مَبْيُوق . من (باق يَبوق) أى : سُرِق . وَمَصْيُوع . أى (عاطل)
 وملُيوم . من (لام يُلوم) .
 والفصيح : ملوم . وملُوم أقل فصاحة .
 المصادر والمراجع غير ما سبق .

- الخصائص ٢٦٠/١ و ٢٦٩ .
- شرح التصريح ٣٩٩/٢ .
- اللسان : عود / دوف / صوف / قود .
- الهمع ٢٧٥/٦ تحقيق د. عبد العال سالم .
- شرح شواهد الشافية ٣٧٨ و ٣٩٠ .
- شرح الشافية ١٥٠/٣
- ارتشاف الضرب ١٥٠/١ تحقيق د. النحاس .
- الأشموني ٣٢٤/٤ دار إحياء الكتب العربية .
- شرح الكافية الشافية ٢١٤٣ لابن مالك .
- ليس في كلام العرب ١١٥ تحقيق أحمد عطار ط ٢ .
- أدب الكاتب ٤٧٧ .
- التبصرة والتذكرة ٨٨٧ / ٢ فما بعدها .
- الاقتضاب ٢٧٥ للبطليرسى



حذف حرف العطف *

يكثر حذف حرف العطف في الاستعمال اللغوي المعاصر في مستويات لغوية مختلفة ، ونرى ذلك في الشعر ، وفي القصة القصيرة ، وفي الرواية وفي بعض المقالات .

وهذا الاستعمال المعاصر له سند من تفسير بعض النحاة القدماء الذين يجيزون حذف حرف العطف ، وهو الواو ، و (أو) ، وقد ورد شعرا ونثرا .
ولما كان النحاة لا يكادون يُجمعون على شيء ، فقد اختلفوا في حذف حرف العطف ، فأجاز ذلك بعضهم شعرا ونثرا ، ومنعه بعضهم شعرا ونثرا ، وأجازه بعضهم في الشعر دون النثر ، وعدّه في الشعر ضرورة .

يقول أبو الفتح ابن جنى " القياس ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها .

ومع ذلك فقد حذفت تارة ، وزيدت أخرى .

أما حذفها فكنحو ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد من حذف حرف العطف في نحو قولهم : أكلتُ لحمًا ، سمكًا ، تمرًا . وأنشد أبو الحسن :

كيف أصبحت ، كيف أمسيت مما يزرعُ الودّ في فؤاد الكريم

يريد : كيف أصبحت وكيف أمسيت . وأنشد ابن الأعرابي :

وكيف لا أبكى على علّاتي صَبَائِحِي ، غَبَائِقِي ، قِيَلَاتِي

أي : صَبَائِحِي وَغَبَائِقِي وَقِيَلَاتِي .^(١)

وقد نقل مؤلفو الضرائر هذين البيتين^(٢) وزادوا عليهما، فزاد ابن عصفور .

قول الشاعر :

فَأَصْنَبُخُنْ يَنْشُرُنْ آذَانَهُنَّ فِي الطَّرْحِ طَرْفًا شِمَالًا يَمِينًا

* بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف - الخبير بالمجمع .

(١) الخصائص لابن جنى ٢/٢٨٠ ، وانظر الجزء الأول أيضا ص ٢٩٠ وفيه يعدة شاذًا .

(٢) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ٨٣ (مخطوط بدار الكتب)

يريد : ويمينا ^(١) ويقول ابن هشام : حذف حرف العطف بابه الشعر كقول الحطيئة :

إنَّ امرءًا رهطه بالشَّام منزله برمل يبرين جارٌّ شدًّا ما اغتربا

أي : ومنزله برمل يبرين . كذا قالوا ^(٢)

وقد خرَّجت عدَّة آيات من القرآن الكريم على حذفه ، إحداها قوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناعمة ﴾ - الغاشية ٨ - أي : وجوه عطف على ﴿ وجوه يومئذ خاشعة ﴾ - الغاشية ٢ - والثانية ﴿ أن الدين عند الله الإسلام ﴾ - آل عمران ١٩ - فيمن فتح الهمزة وهى قراءة الكسائي ^(٣) عطف على ﴿ أنه لا إله إلا هو ﴾ - آل عمران ١٨ - والثالثة ﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ﴾ - التوبة ٩٢ - أي : وقلت. هناك بالطبع تخريجات أخرى غير القول بحذف العطف ، والذي يعنيني هنا أن حذف حرف العطف أحدها . ^(٤)

وقد جاء فى صحيح البخارى قول عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وقد دخل على حفصة فقال : " يا بنية ، لا يغرِّتك هذه التى أعجبها حسنُها حبُّ رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - إياها ، يريد عائشة " ^(٥) يقول السهيلي " وبلغنى عن بعض أشياخنا الجلة أنه جعل من هذا الباب قول عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - " لا يغرِّتك هذه التى أعجبها حسنُها حبُّ رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - إياها " قال : " المعنى حسنُها وحبُّ رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - لها " وبلغ الاستحسان بالسامعين لهذا القول إلى أن علقوه فى الحواشي من كتاب الصحيح للبخاري رحمه الله تعالى " ^(٦)

(١) انظر الضرائر لابن عصفور : ١٦٦١ (تحقيق السيد أحمد إبراهيم) دار الأندلس .

(٢) مغنى اللبيب لابن هشام : ٦٣٥ .

(٣) السبعة فى القرآن لابن مجاهد : ٢٠٢ (تحقيق الدكتور شوقي ضيف) دار المعارف بمصر .

(٤) انظر : مغنى اللبيب لابن هشام ٦٣٥ (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد) مكتبة ومطبعة محمد على

صبيح وأولاده .

(٥) صحيح البخارى ٤٤/٧ (كتاب النكاح - باب حب الرجل بعض نسائه أفضل من بعض) طبعة الشعب .

(٦) نتائج الفكر للسهيلي ٢٦٤ ، ٢٦٥ (تحقيق د. محمد إبراهيم البنا - دار الرياض للنشر والتوزيع) .

وجاء في صحيح البخارى " ثم سأل رجل عمر ، فقال : إذا وسع الله فأوسعوا ، جمع رجل عليه ثيابه ، صلى رجل في إزار ورداء ، في إزار وقميص ، في إزار وقباء ، في سراويل ورداء ، في سراويل وقميص ، في سراويل وقباء ، في ثَبَانٍ وقباء ، في ثَبَانٍ وقميص ، قال وأحسبه قال : في ثَبَانٍ ورداء^(١) " وفسر ابن مالك ذلك على حذف حرف العطف (أو) وقال إنَّ في هذا الحديث فائدتين أولاهما ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر وهو : صلى رجل والمعنى : ليُصلَّ رجل " والفائدة الثانية حذف حرف العطف فإن الأصل صلى رجل في إزار ورداء ، أو في إزار وقميص ، أو في إزار وقباء ، فحذف حرف العطف مرتين (ولم يورد ابن مالك من الحديث سوى هذا الجزء فقط) لصحة المعنى بحذفه " وأضاف " ونظير هذا الحديث في تضمن الفائدتين قول النبي - صلى الله عليه وسلم - « تصدق امرؤ من ديناره ، من درهمه ، من صاع بُره ، من صاع ثمره^(٢) » ونقل ابن هشام " وحكى أبو الحسن أعطه درهماً درهمين ثلاثة ، وخرَّج على إضمار (أو)^(٣) " والذين لا يجيزون حذف حرف العطف يتأولون الشواهد التي سبق إيرادها ويقدرّون تقديرات مختلفة كالبدل وغيره ، يقول السهيلي " لا يجوز إضمار حروف العطف ، خلافاً للفارسي ومن قال بقوله ، لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر به عما في نفس مُكلِّمه ، وحكم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك اللهم إلا أن حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر^(٤) " .

ولكن الأصح كما يقول السيوطي جواز حذف حرف العطف^(٥) ، والسهيلي

(١) صحيح البخارى ١٠٣/١ (كتاب الصلاة - باب الصلاة في القميص والسراويل والثَبَانِ والقباء)
 (٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك : ٦٢ ، ٦١ (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)
 مكتبة دار العربية وانظر الهمع ١٤٠/٢ .

(٣) مغنى اللبيب - مرجع سابق .

(٤) نتائج الفكر للسهيلي ٢٦٣ .

(٥) الهمع ١٤٠/٢ .

مع تشدده يجيز حذف حرف الاستفهام لأن هناك دليلاً عليه من هيئة المتكلم . وكل حذف جائز عند النحاة يسوغه وجود دليل على المحذوف ، وحذف حرف العطف يسوغه أيضاً فهمه من الكلام ، وإرادته هي التي تجيز حذفه ، ولا شك أن تفسير الكلام على البديل لا يستقيم في كل ما حذف فيه حرف العطف ، ففي قول صلاح عبد الصبور في قصيدته (كلمات لا تعرف السعادة) .

يانسيان

يانسيان ، اجعل ماضينا من أصداف ، مستقبلا من تبر^(١)

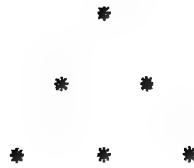
لا يمكن فيه أن تكون " مستقبلا من تبر " مستأنفة ، وإلا كانت تقريراً لا يتناسب مع السياق ، ولا يناسب المعنى أيضاً أن تكون بدلاً من ماضينا من أصداف " لأنها لو كانت بدلاً لكانت بدل إضراب ، وهو غير مراد هنا ، لأن المعنى المفهوم هو طلب جعل الماضي من أصداف وجعل المستقبل من تبر ، وبعبارة نحوية : وقوع " ماضينا " و " مستقبلا " في نطاق مفعولية " اجعل " وهذا لا يتأتى إلا بعطف " مستقبلا " على " ماضينا " غير أن حرف العطف قد حذف ، وهو مفهوم ، ومقصود مع عدم وجوده ، وليس ثمة لبس أو غموض ، وعدم إرادة غيره ساعد على فهمه وتعيينه دون سواه .

واعتماداً على النصوص الواردة من الاستعمالات اللغوية في الشعر والنثر ، واعتماداً على تفسير النحاة كابن مالك والسيوطي لبعض هذه النصوص ، واعتماداً على إرادة حرف العطف مع حذفه وعدم اللبس في ذلك يمكن أن نجيز حذف حرف العطف (الواو) و (أو) في النصوص اللغوية الفصيحة المعاصرة إذا كان المعنى مفهوماً .

(١) الأعمال الكاملة ، الجزء الأول ص ١١٥ وهناك نصوص أخرى كثيرة جداً حذف فيها حرف العطف ولحذفه تفسير انظر كتابي : ظواهر نحوية في الشعر الحر : دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور ص ١١٦ (مكتبة الخادجي) ، وانظر كتابي : الضرورة الشعرية في النحر ٣٦٠ (مكتبة دار العلوم) .

مراجع أخرى غير المذكورة :

- ١- تفسير القرطبي ١٢٨٥ (طبعة الشعب)
- ٢- شرح الكافية للرضي ٣٢٦/١ .
- ٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٦٠/٣ (تحقيق د. عبد المنعم هريدي)
- ٤- البسيط في شرح جمل الزجاجة لابن أبي الربيع : ٦٩٠ (تحقيق د. عيار الثبتي)
- ٥- ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣٠٨/٣ (تحقيق د. مصطفى النحاس) .
- ٦- البحر المحيط لأبي حيان ٤٠٧/٢ - ٤٠٩
- ٧- شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ١٣٧/٢ .
- ٨- حاشية الصبان على الأشموني ٩٢/٣ .
- ٩- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عبد الخالق عزيمة - القسم الأول ٥٧٤/٣ .



الفصل بين المضاف والمضاف إليه *

اختلف النحاة في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه : فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بينهما إلا في الشعر . ويرى الكوفيون أنه يجوز الفصل بينهما في النثر في ثلاث مسائل ، هي :

١- أن يكون المضاف مصدرا ، والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر : " وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادهم شركائهم " فقتل مصدر مرفوع على أنه نائب فاعل " زَيْنٌ " وشركائهم مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بمفعول المصدر وهو " أولادهم " ومن ذلك قول الشاعر :

عَتَوْا إِذْ أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السَّلَمِ رَأْفَةً فَسَقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ

فسوق مصدر مضاف إلى فاعله وهو " الأجادل " وفصل بينهما بمفعوله وهو " البغاث "

وإما ظرفه كقول بعضهم " تَرَكْتُ يَوْمًا نَفْسِيكَ وَهَوَاها ، سَعَى لها في رداها " فترك مصدر مضاف ، ونفسك مضاف إليه ، وفصل بينهما بالظرف . وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله ، والفاعل مقدر ، أي : تركك نفسك .

٢- أن يكون المضاف وصفا ، والمضاف إليه مفعوله ، والفاصل إما المفعول الثاني ، كقراءة : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مَخْلَفًا وَعَدَهُ رَسُولُهُ ﴾ ، فمخلف اسم فاعل ينصب مفعولين ، فأضيف إلى مفعوله الأول وهو رسله ، وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو وعده . ومن ذلك قول الشاعر :

مَا زَالَ يُوقِنُ مِنْ يَوْمِكَ بِالْغَنَى وَسَوَّاكَ مَانِعُ فَضْلِهِ الْمَحْتَاجِ .

فمانع اسم فاعل مضاف لمفعوله الأول وهو " المحتاج " وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو فضله .

وإما الظرف أو الجار والمجرور مثل قوله عليه السلام « هل أنتم تاركو لي

صاحبي « فتاركو ، جمع تارك ، اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو " صاحبي " بدليل حذف النون ، ولي جار ومجرور متعلق " بتاركو " وفصل به بين المضاف والمضاف إليه . ومن ذلك قول الشاعر :

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمَدِّ حَتَّى كُنَا حَتَّى يَوْمَا صَخْرَةٍ بِعَسِيلٍ

فناحت اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو صخرة ، وقد فصل بينهما بالظرف يوما —

٣- أن يكون الفاصل قسما ، مثل قولك : هذا كتابُ واللهِ محمدٍ ، فكتاب مضاف . ومحمد مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بالقسم .

أما الفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير هذه المواضع فمختص بالشعر . وتطبيقا لهذا الرأي أجاز الكوفيون الفصل بين " كم " الخبرية والمضاف إليها بالظرف والجار والمجرور .

ومنع هذه الإضافة البصريون ، وأوجبوا في الاسم أن يكون منصوبا .

وقد استدل الكوفيون على جواز الفصل بقول الشاعر :

كَمْ بِجُودٍ مَقْرَفٍ نَالَ الْعَلَا وَشَرِيفٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

وبقول الآخر :

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الْوَسِيْعَةِ مَا جَدَّ نَفَاعِ

واستدل البصريون على المنع بأن " كم " هي العاملة فيما بعدها الجر ، وإذا فصل بينهما بظرف أو جار ومجرور بطلت الإضافة ، لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام ، فعدل إلى النصب ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمَلِ

فالتقدير : كم فضل . وبقول الشاعر :

تَوْمَ سِنَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبَا غَارُهَا

والتقدير : وكم محدودبٍ غارها دونه .

وقالوا : إنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده .

ولما اعترض الكوفيون بأنها لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده لما جاز أن يفصل بينهما ، لأن العدد لا يفصل من معموله ، قالوا : إنما جاز الفصل بين " كم " ومميزها دون العدد ، لأن " كم " منعت بعض ما للعدد من التصرف ، لأن العدد يقع فاعلا ومفعولا لفظا ومعنى ، ولا يجوز ذلك في " كم " ولهذا جعل لها نوع من التصرف لا يكون للعدد ، ليقع التعادل بينهما .

وهذا — كما هو واضح — ضرب من الحدس والتكلف لا داعي لهما . كما أن ما استدل به البصريون ليس فصلا بظرف أو جار ومجرور ، فالبيت الأول : كم نالني ... " فصل فيه بجملة فعلية . والبيت الثاني : وكم دونه من الأرض .. " فيه فصل بظرف وجار ومجرور معا .

ومن هذا يتبين أن ما ذهب إليه الكوفيون أصح وأولى بالاعتماد ، لأنه مسموع عن العرب ، بعيد عن الضرب في متاهات الفرض والتقدير .

المراجع

- الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٤١ .
- شرح التسهيل ٤١٨/٢ وما بعدها ، ٢٧٢/٣ وما بعدها .
- شرح الأشموني ٢٠٧/٢ وما بعده ، ٥٨/٤ وما بعدها .
- التصريح على التوضيح ٥٧/٢ وما بعدها ، ٢٨١ وما بعدها .

*

* *

* * *

جواز حذف الموصول الاسمي وبقاء الصلة *

أجاز الكوفيون والبغداديون والفراء حذف الموصول الاسمي (إذا علم) .
ويسير ابن مالك معهم ، ولكنه شرط في بعض كتبه كون الموصول معطوفا على
موصول آخر .

أما البصريون فهم على خلاف ما سبق حيث يمنعون حذفه إلا الأخفش
والمازني .

ولنعرض لبعض آراء النحاة وأدلتهم وما ورد في ذلك من النصوص :

الاحتجاج والقرآن الكريم

أولا : احتج المجيزون على حذف الموصول الاسمي مطلقا غير الألف واللام بما
يلي :

أ- في القرآن ^(١) ﴿ وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم ^(١) ﴾ أي : وبالذي أنزل
إليكم ليكون مثل قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب
الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل ﴾ ^(٢)

ب- ﴿ لقد تقطع بينكم ^(٣) ﴾ بنصب بينكم ، وهي صلة الموصول المحذوف ، وقد
سأل أبو يعلى أستاذه المازني عنها فأجابه بقوله : يريد : ما بينكم ، أي أنه
حذف بما الموصولة وأبقى الصلة ، قال أبو يعلى مستفهما ؛ أتحذف الموصول
وتترك الصلة ؟ قال : نعم .

ومما يؤكد حذف الموصول وبقاء الصلة قراءة ابن مسعود : ﴿ لقد تقطع ما
بينكم ﴾ ، ويعلق الفراء في معاني القرآن - بعد أن ذكر قراءة ابن مسعود ، وهي

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي - الخبير بالمجمع .

(١) العنكبوت ٤٦

(٢) النساء ١٣٦

(٣) الأنعام ٩٤

التي زكّاهما الفراء فيما سبق .

هذا، ويستأنس لما سبق ما ورد من آيات في الذكر الحكيم ، أكتفي منها بما يلي:
أ- ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ (١) فقد ذهب الفراء والأخفش إلى أن - ثَمَّ - ظرف المكان وهي صلة لموصول محذوف . أي : وإذا رأيت ما ثَمَّ .

ب - ﴿ وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر ﴾ (٢) ففي قوله : من نذر - دلالة على حذف موصول قبل قوله : نذرتم . والمعنى : أو ما نذرتم من نذر ؛ لأن - من نذر - تفسير لذلك المحذوف ، وحذف ذلك للعلم به ، ولدلالة (ما) في قوله : وما أنفقتم - عليه .

ج - ﴿ وما منا إلا له مقام معلوم ﴾ (٣) فقد أجاز القرطبي أن يكون المحذوف موصولا على قول الكوفيين ، أي : وما منا إلا مَنْ له مقام معلوم .
هذا ، وقد خرّج أبو حيان في البحر آيات كثيرة على تقدير حذف الموصول الاسمي وبقاء الصلة . (٤)

ب - كما احتجوا بالشعر :

من قول حسّان :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء .

أي : ومن يمدحه .

وقول الأحموس :

أني لأمدحكم وأعلم أنه سيّان عندك مَنْ يَغْشُ وينصح

أي : ومن ينصح . فحذف : مَنْ لدلالة الموصول المتقدم عليه .

وقول بعض الطائيين :

ما لذي دأبه احتياط وحزم وهوأ أطاع يستويان

أراد : والذي هوأ أطاع .

وقول ابن رواحة :

فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب

أراد ما الذي نلتم وما الذي نيل منكم

(١) الإنسان / ٢٠

(٢) البقرة / ٢٧٠

(٣) الصافات ١٦٤

(٤) انظر: البحر المحيط ١/٤٦٥ و ٢/٣٢٢ و ٣٦٦ و ٥/٣٧٠ و ٥١٠ و ٧/١٤٧ و ٢٩٧ و ٨/٢٢٣ و ٣٩٩

وفي خزانة الأدب عن الفراء : لشتان ما أنوي وينوي بنو أبي جميعا فما هذان مستويان ^(١) يقول الشارح : وبقي استعمال ما الموصولة بفعل ولم يذكره ، وهو ما أورده الفراء ، وينبغي أن تقدر ما الموصولة في الفعل الثاني ليكون مرفوعها شيئين ، فما موصولة لأن بعدها فعل وينوي - الثانية يتعين أن يكون الموصول قبلها محذوفا.

وقول أبي ذؤيب .

لعمري لأنت البيت أكرم أهله وأقعد في إفتائه بالأصائل
أي : الذي أكرم أهله .

ومما يستأنس به قول المتنبي :

بئس الليالي سهرت من طربي شوقا إلى من يبيت يرقدها
أي (التي) سهرت فيها .

(جـ) كما احتجوا بالنثر :

١- أجاز الفراء والكوفيون أن (مَنْ) تحذف وتضم على معنى (الذي) مع (من وفي) خاصة فيقال : منا بقول ذلك ، ومنا لا بقوله ، وفينا بقول ذلك ، وفينا لا بقوله .

٢- وفي مجالس ثعلب : اختصم عندي من يقوم ويفعل . قال : أجازة الفراء في الاستواء

ثانيا : المانعون مطلقا حذف الموصول الاسمي وبقاء الصلة ، وعليه البصريون ، وقد أولوا الشواهد الشعرية كشاهد حسن حيث جعلوا (مَنْ) نكرة ، وليست موصولة ، والفعل وصفا لها ، والتقدير : وواحد يمدحه وينصره ، كما أولوا الآيات القرآنية كما سبق ذكره .

الاحتجاج بالقياس

استدل البصريون على عدم جواز حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته ، وقد استدلوا لذلك بأن الصلة والموصول كالشيء الواحد ، ومحال أن يحذف جزء الشيء ويبقى جزؤه ، ويرد عليهم بأن الموصول كالمضاف ، وصلته كالمضاف إليه ، وحذف المضاف إذا علم جائز ، وكذلك ما أشبهه وفي شرح الرضى^(١) : ولا وجه يمنع البصريين من ذلك من حيث القياس ؛ إذ قد يحذف بعض حرف الكلمة وإن كانت فاء أو عينا كـ (شيء) و (سه) وليس الموصول بالزق منها .
ومما سبق أرى أن اتجاه البصريين فيه كثير من المبالغة في التقدير ، والمجانبة لما ينبغي أن تكون عليه اللغة من يسر وسهولة .
أما اتجاه الكوفيين والبغداديين ويونس والمازني ومعهم ابن مالك فإنه اتجاه واقعي يحترم ما أثر عن العرب من منثور ومنظوم ، وما يرشد إلى المعنى من أيسر طريق وأقربه ، دون تكلف أو مبالغة "

المصادر

- ١- معاني القرآن للفراء ٢١٨/٣ و ١ / ٣٤٥ .
- ٢- مجالس ثعلب ٣٩٧/٢ ط ٤ . تح : الأستاذ عبد السلام .
- ٣- المقتضب للمبرد ١٣٧/٢ تح : الشيخ عزيمة .
- ٤- شرح الكافية ٦١/٢ ط دار الكتب الحديثة .
- ٥- البحر المحيط لأبي حيان : ٤٦٥/١ و ٣٢٢/٢ و ٣٣١ و ٣٦٦ و ٥ / ٣٧٠ و ٥١٠ و ١٤٧/٧ و ٢٩٧ و ٣٩٩/٨ و ١٢٣ .
- ٦- شرح أبيات مغني اللبيب البغدادى ٣٤٦/٧ تح : عبد العزيز رباح وزميله .

- ٧- شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٥/١ ، تح : د. عبد الرحمن السيد
و د. بدوى المختون .
- ٨- الهمع ٨٨/١ فما بعدها . تصحيح : النعسانى .
- ٩- الدرر للشنقيطى ٦٧/١ فما بعدها .
- ١٠- الأشمونى مع الصبان ١٧٤/١ طـ الولى . إحياء الكتب العربية .
- ١١- مجالس العلماء للزجاجى ١٤٣ تح : الأستاذ عبد السلام هارون .
الكويت .
- ١٢- أمالى الشجرى ١٠٠/٣ تح : د. الطناحى ٥/١ و ١٤٠ و ١٠٠/٣ و ٢/٢
٧٣ .
- ١٣- أمالى القالى ١٣٢/٢ .
- ١٤- المساعد على تسهيل الفوائد ٥٢٥ /١ لابن عقيل تح : د. بركات .
- ١٥- مغنى اللبيب ٦٢٥ تح : الشيخ محي الدين طـ المدني بدون تاريخ .
- ١٦- المنصف لابن جنى على التصريف للمازنى ٣٢٥/٣ . الأستاذ إبراهيم
مصطفى وزميلة .
- ١٧- حجة القراءات . لأبى زرعة ٢٦١ .
- ١٨- السبعة لابن مجاهد ٢٦٣ تح : د. شوقي ضيف .
- ١٩- إتحاف فضلاء البشر ٢١٣ .
- ٢٠- شرح الكافية الشافية ٣١٣/١ فما . تح د. هريدى . ط . دار المأمون .
- ٢١- خزانة الأدب البغدادي ٢٨٤/٦ فما بعدها . تح : الأستاذ عبد السلام
هارون .
- ٢٢- تفسير القرطبي ١٣٧/١٥ دار الكتاب العربى ١٣٨٧ - ١٩٦٧ .

*

* *

* * *

جواز التصحيح والإعلال في تصغير نحو جدول وقسور *

القاعدة العامة في هذا الموضوع تقول : الواو والياء إذا التقيا في كلمة واحدة، أو ما هو كالكلمة ، وكانت السابقة منهما متأصلة ذاتا وسكونا ، وجب قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء ، سواء أكانت الواو حرفا أصليا أو زائدا ، وسواء أكانت متقدمة على الياء أم متأخرة عنها ، وذلك نحو سيّد ومرميّ ، فأصل سيد سيؤد ، وأصل مرميّ مرموى ، قلبت الواو في كلا اللفظين ياء ، وأدغمت الياء في الياء ...

هذا هو الأصل المتفق عليه ، وبناء على ذلك كان يجب حين تصغر كلمة مثل جدول أو قسور فنقول جديول وقسيور ، أن نقلب الواو ياء وتدغم الياء ان طبقا لهذه القاعدة ، ولكننا وجدنا علماء التصريف يجوزون في مثل ذلك الإعلال والتصحيح في حال التصغير ، فيقولون جدیل وقسیر بالقلب والإدغام ، وجديول وقسيور بلا قلب ولا إدغام ، فما سر ذلك ؟

قالوا : هذا الجواز محكوم بقاعدة هي : إذا كان المكبر مما يجمع على مفاعل وشبهه وثالته واو متحركة نحو جدول وجداول ، وقسور وقساور ومحور ومحاور ومعول ومعاول وأسود وأساود ، فعند تصغيره تجتمع ياء التصغير وهي ثالته ساكنة وسابقة مع هذه الواو المتحركة ، وفي هذه الحالة يجوز لك أن نقلب الواو ياء وتدغم الياء في الياء على القياس ، وكما تقول القاعدة المذكورة . وهذا هو الكثير الغالب ، ويجوز لك وجه آخر هو ابقاء كل حرف على حاله بلا إعلال ولا إدغام ، ذلك لأن الواو استطاعت أن تبقى لأنها تقوّت بحركتها ، ثم إنها ثبتت في جمع التكسير فقالوا في جدول وقسور ومعول وجداول وقساور ومعاول ، مع أنها واقعة بعد الف مفاعل ، وهم يحملون التصغير على التكسير لما بينهما من روابط

* بحث للدكتور إبراهيم البسيوني - عضو المجمع .

قوية أضف إلى ذلك أن ياء التصغير عارضة ، أى فهي ليست في قوة الياء الأصلية وقوة الرابطة بين التصغير والتكسير تظهر بوضوح فيما يجرى عليهما من أحكام موحدة ، فمثلا كلمة سفرجل حين تجمع على صيغة منتهى الجموع تحذف لامها فيقال سفارج ، وكذلك الحال عند تصغيرها فيقال سفيرج بحذف لام الكلمة ، وإذا أخذنا كلمة وجمعناها على هذا الوجه ، فاننا نحذف الفضول ونبقى الفاضل ، أي نحذف السين والتاء فنقول مخارج ، وهو عين ما يصنع مع الكلمة إذا صغرت فيقال مخيرج ، وأيضا عندما يعوض عن المحذوف تكون الياء هي حرف التعويض في كل من التكسير والتصغير فيقال سفاريج ومخاريج في الجمع وسفيريج ومخيرج في التصغير ..

من هنا تظهر قوة الرابطة بين التصغير والتكسير ، ومن ثم أجازوا في هذا الضرب من الكلام تصحيح الواو في التصغير كما صحت في التكسير بطريق الحمل عليه . والرأي عندي في هذا الموضع أنه من المستحسن في استعمال هذا النوع من الكلمات الاعتداد بالوجه الأول والاقتصار عليه ، وهو الإعلال والإدغام، رعاية كما تنص عليه القاعدة الأصلية ، ولا داعي لاستعمال الوجه الآخر .

المراجع

- شرح الشافية ج١ ص١١٦ .
- الهمع ج٢ ص١٨٦ .
- الأشموني ج٤ ص٣١٤ .
- التصريح ج٢ ص٣٨٦ .
- ابن الناظم ص٣٤٤ .

" لا " النافية *

تستعمل " لا " النافية الداخلة على الجملة الاسمية مهملة غير عاملة فيما بعدها ، فما بعدها مبتدأ وخبر .

وتستعمل عاملة عمل " ليس " فترفع المبتدأ وتتصب الخبر .

وتستعمل عاملة " عمل " إن " فتتصب المبتدأ وترفع الخبر .

أما عملها عمل ليس فقد اختلف فيه النحاة ، فمنهم من منعه ومنهم من أجاز به بشروط ، فإذا اختلف شرط منها أهملت .

فقد نسب إهمالها إلى التميميين ، وإلى الأخفش والمبرد والفراء ، وقيل لم يوجد في شيء من كلام العرب خبر " لا " منصوبا كخبر ما وليس ،

ونسب إعماله إلى الحجازيين قليلا بشروط ، وقيل تعمل في الاسم فقط ، ونسب للزجاج . وقيل تعمل في الشعر فقط ، وقيل عملها شاذ .

أما شروط عملها فهي : ألا ينتقص نفى خبرها بإلا .

وألا يتقدم خبرها على اسمها .

وألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف أو جار ومجرور .

وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين .

ومن شواهد إعمالها مستوفية للشروط قول الشاعر :

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزرّ مما قضى الله وأقيا

وقول سعد بن مالك البكري :

من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براخ

وقول الشاعر :

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل فبؤئت حصنا بالكمة حصينا

وقول سواد بن قارب رضى الله عنه :

وكن لي شفيعا يوم لا ذو سفاة بمغن فتिला عن سواد بن قارب

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد - عضو المجمع .

وقد ذكر ابن الشجري وابن جنى وطائفة أنها تعمل في المعرفة ، مثل قول

النايعة الجعدى :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا

وقول المتنبي :

إذا الجرد لم يُرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

وقول الشاعر :

أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

قال ابن مالك : والقياس على هذا شائع عندي .

ووجه النحاة ذلك على أنه نادر ، أو على أن المرفوع معمول لفعل محذوف

تقديره : أرى ، مثلا ، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل . أو على أن المرفوع

مبتدأ ، والفعل يقدر بعده ، ناصبا لما ظن أنه خبر ، على أنه حال ، إذا كان الفعل

ينصب مفعولا واحدا ، أو على أنه مفعول ثان إذا كان الفعل ينصب مفعولين .

أما عملها عمل " إن " فبشروط كذلك ، إذا اختل شرط منها أهملت .

فقد اشترطوا في عملها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين .

وإذا فصل بينها وبين اسمها . وإذا أدخل عليها جار .

و " لا " هذه هي التي تسمى " النافية للجنس " نصا ، وهذا هو الفارق بينها

وبين " لا " العاملة عمل ليس ، فإنها قد تكون لنفي الوحدة ، أو لنفي الجنس ولكن لا

على سبيل التنصيص .

ومن أجل ذلك اشترط بعض النحاة شروطا ثلاثة أخرى هي : أن تكون نافية ،

وأن يكون نفيها للجنس ، وأن يكون النفي نصا . وهذه الشروط لا داعي لها لأن

الحديث فيها .

ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : لا أحد أغير من الله .

ومثل قول حاتم ، أو أبي ذؤيب الهذلي :

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتُها ولا كريم من الولدان مصبوح

ومثل قولك : لا صاحبَ خلقٍ مذمومٍ ، ولا جادًا في عمله ضائع .

وقد ذكر النحاة أمثلة لها كانت عاملة فيها في معرفة ، مثل قول عمر

رضي الله عنه : قضية ولا أبأ حسن لها ، وقول عبد الله بن الزبير الأسدي في عبد الله بن الزبير بن العوام ، وكان قد سأله فلم يعطه :

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد

وقول أحد بني دبير :

لا هيثم الليلة للمطى ولا فتى مثل ابن خيثرى

ولكنهم أولوها على تقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة ، أى : ولا مثل أبى

حسن ومنه قول أبى سفيان يوم فتح مكة : لا قریش بعد اليوم . وقولهم : لا بصرة لكم .

أو بجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى هذا العلم ، فيكون التقدير في المثال : ولا فيصل لها . وفي البيت الأول : ولا أجواد في البلاد . وفي البيت الثاني : ولا حادي لها .

أما مثل : لا إله إلا الله ، فقالوا : إن لفظ الجلالة ليس خبر لا ، لأنه معرفة ، إنما هو بدل من الضمير المستتر في الخبر ، عامًا كان الخبر مثل : موجود . أو خاصًا مثل : لنا ، أو يستحق العبادة .

وقيل : لا خبر لها ، وإلا بمعنى غير صفة تابعة لمحل لامع اسمها ، وظهر إعرابها على ما بعدها وهو الرفع .

وقيل : ما بعد إلا مرفوع على أنه بدل من محل لامع اسمها .

وقيل : لفظ الجلالة مبتدأ مؤخر . وإله خبر مقدم ، وركب مع لا ، وليس في الكلام حذف .

واسم لا النافية للجنس العاملة عمل إن ، يكون معربا منصوبا إذا كان مضافا

أو شبيها بالمضاف مثل : لا صادق العزم مهزوم ، ولا حريصا على عمله خائب .

ويكون مبنيًا إذا لم يكن مضافا ولا شبيها بالمضاف . وهو يبنى على الفتح إذا

كان مفردا أو جمع تكسير . ويبنى على الفتح أو الكسر إذا كان مجموعا بالالف والناء ، مثل قول سلامة بن جندل :

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجِدَ عَوَاقِبَهُ فِيهِ نَذٌّ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

بكسر لذات " وفتحها .

فإذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما كان منصوبا بالياء .

وبالنظر في الشروط التي ذكرها النحاة للانافية العاملة عمل ليس ، والعاملة عمل إن ، نجد أن شرط التنكير للمعمول غير مسلم ، لوجود الشواهد التي تدل على أنها تعمل في المعرفة ، وأن تخريج النحاة لهذه الشواهد فيه تقدير وتكلف لا داعي إليهما .

وبهذا نستطيع أن نقول : إن " لا " النافية الداخلة على الجملة الاسمية ، الكثير فيها أن تكون مهملة غير عاملة ، وأنها تعمل عمل ليس بشرط بقاء النفي وعدم نقضه بالإلا ، وبشرط بقاء الترتيب بين معموليها .

وأنها تعمل عمل إن بشرط بقاء الترتيب بين معموليها ، وبشرط ألا يدخل عليها جار .

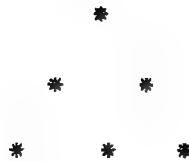
والكثير في " لا " المهملة أن تكون مكررة ، مثل قوله تعالى " : لا فيها غَوَلٌ " ولا هم عنها يُنْزَفُونَ " وقوله " : من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة " ومثل قولك : لا محمد في المنزل ولا محمود .

والكثير أن يحذف خبر لا إذا كان مفهوما من السياق ، مثل قوله تعالى :

﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فُزِعُوا فَلَا فَوْتَ ﴾ وقوله : ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾ .

المراجع

- الكتاب ٢ / ٢٩٦ - ٢٩٩ .
- شرح ابن يعيش على المفصل ١ / ١٠٥ - ١٠٧ .
- شرح التسهيل ١ / ٣٧٦ - ٣٧٧ . ٢ / ٥٣ وما بعدها .
- شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٩٩ و ٢٣٥ وما بعدها .
- شرح الأشموني على الألفية ١ / ٢٠٤ وما بعدها ، و ٣ / ٢ وما بعدها .
- مغنى اللبيب ١ / ٣٣٣ وما بعدها .
- شذور الذهب ٢٠١ و ٢٠٧ - ٢٠٨ .
- همع الهوامع ١ / ١٢٥ و ١٤٤ وما بعدها .
- شرح شواهد مغنى اللبيب ٤ / ٣٧٨ و ٣٨٢ .



جواز زيادة الواو*

اختلف النحاة في جواز وقوع الواو العاطفة زائدة ، فذهب الكوفيون إلى جواز زيادتها ، ووافقهم أبو الحسن الأخفش ، وأبو العباس المبرد ، وأبو القاسم بن برهان من البصريين .

ومنع جمهور البصريين زيادتها .

احتج الكوفيون بأنها وقعت زائدة في كلام العرب ، وجاء ذلك كثيرا في القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها ﴾ فالواو زائدة في " وفتحت " والتقدير : فتحت أبوابها لأنه جواب بقوله : إذا جاءوها " كما قال تعالى في أهل النار : ﴿ حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها ﴾ ولا فرق بين الآيتين . ومثل قوله : ﴿ حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ... ﴾ ، فالواو في " واقترب " زائدة ، لأن التقدير : اقترب ، لأنه جواب إذا . ومثل قوله : ﴿ إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلت وأذنت لربها وحقت ﴾ ، قالوا في " وأذنت " الثانية زائدة ، لأنها جواب إذا . ومثل قوله : ﴿ فلما أسلما وثقه لالجين وناديناه أن يا إبراهيم ﴾ ، فأحدى الواوين زائدة . وغير ذلك في القرآن الكريم كثير .

ومن ذلك قول الشاعر [هو امرؤ القيس] :

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن خبت ذي قفاف عقنقل

فالواو في " وانتحى " زائدة ، لأنها جواب لما . وقول الآخر :^(١)

حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا

وقلبتهم ظهر المجن لنا ...

* بحث للدكتور - عبد الرحمن السيد - عضو المجمع .

(١) هو الأسود بن يعفر . ديوانه : ١٩ .

فألوا وفي " وقلبتُم " زائدة ، و " قلبتم " جواب إذا . والشواهد كثيرة على زيادتها .
أما البصريون فقالوا : الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يحكم
بزيادته إذا أمكن أن يجرى على أصله ، وقد أمكن ههنا .

ولجئوا في التخريج إلى الحكم بأن الواو عاطفة في الآية الأولى ، وجواب إذا
محذوف . والتقدير : فازوا ونعموا . وفي الآية الثانية قالوا كذلك : إن الجواب
محذوف ، والتقدير : قالوا يا ويلنا . أو إنه " فإذا هي شاخصة " . وفي الآية التي
تليها قالوا : الجواب محذوف ، والتقدير : إذا السماء انشقت ، وأذنت ... وحقت " .
يرى الإنسان الثواب والعقاب .

وقالوا بحذف الجواب كذلك في البيت الأول ، والتقدير : فلما أجزنا ساحة
الحى ... خلونا ونعمنا . وكذلك قالوا : إن الجواب محذوف في قول الآخر ،
والتقدير : حتى إذا قملت بطونكم ... بأن غدركم ولؤمكم .

وقالوا : إنما حذف الجواب في هذه المواضع توخيا للإيجاز والاختصار ،
وقد جاء الحذف كثيرا في كتاب الله وكلام العرب .

وقالوا : إن حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره ، لأن الذهن يذهب في
تقديره كل مذهب .

وهذا كلام عجيب ، لأنه يوحي بأن إظهار الجواب غير بليغ ، أو على الأقل ،
هو أقل في درجات البلاغة من الحذف . وهذا غير صحيح ، لأن إظهار الجواب في
القرآن الكريم ، وفي كلام العرب أكثر من حذفه .

ثم إننا نقدر الجواب محذوفا إذا كنا مضطرين إلى هذا ، عندما لا يكون
مذكورا في الكلام ، أما إذا كان مذكورا فليس هناك داع إلى تكلف تقديره ، وهو في
الشواهد المذكورة موجود ، إذا قدرت الواو زائدة ، ولا ضرر في هذا ولا ضعف .

والقرآن الكريم نزل على نبينا صلى الله عليه وسلم بلغة العرب الذين أرسل
إليهم ، تطبيقا لقوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ﴾
وقوله : ﴿ لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين ﴾ وقوله :

﴿ نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين . بلسان عربي مبين ﴾ وغير ذلك من الآيات الكريمة .

وأن يكون قد نزل باللغة العربية ، يقتضي أن يأتي على ما أتت عليه هذه اللغة ، لتكون الحجة أقوى ، والإعجاز فيه أظهر ، ولعل خير شاهد على ذلك هو ما جاء في مفتتح كثير من السور من الحروف المقطعة ، التي اختلف المفسرون في المقصود منها ، وكان من أرجح الآراء فيها ، أنها جاءت لتدل على أن القرآن الكريم يتكون من الأحرف التي يتكون منها كلامهم ، وهم أفصح العرب ، ومع ذلك عجزوا عن أن يأتوا بما يماثله ، أو يماثل بعضه وقد جاءت الواو زائدة في بعض الأساليب العربية ، فأن تأتي زائدة في بعض آيات القرآن الكريم لا يتعارض مع تقديره وإجلاله ، بل إنه أبلغ في الدلالة على إعجازه ، لأنه جاراهم ، ومع ذلك أعجزهم .

ثم أيهما أكثر إيجازا واختصارا ، أن نكتفي بما هو موجود ؟ أو أن نقدر زائدا محذوفا .

ومما يلفت النظر أنهم عندما يأتون بمثال يستدلون به على صحة كلامهم ، يأتون بمثال عجيب ، يقولون : ألا ترى أنك لو قلت في تهديد عبدك : والله لئن قمتُ إليك " وسكتَ ، ذهب فكره إلى أنواع من العقوبة والمكروه ، من القتل والقطع والضرب والكسر ، فيكون أبلغ في ردعه من قولك : لئن قمتُ إليك لأضربنك ، لأنه قد وطن نفسه له ، فيسهل ذلك عليه .

وكذلك لو قلت لطالب معروفك : والله لئن زرتني " فإذا حذف الجواب . تصورت له أنواع الإحسان إليه . ويكون ذلك أبلغ في استدعائه من قولك : والله لئن زرتني لأعطينك درهما " لأنه ربما يكون مستغنيا غير راغب فيه .

فقد جاءوا عند التهريب بأخف أنواع العقوبة ، وعند الترغيب بأثقل أنواع الإحسان ، لكي يصلوا إلى ما يريدون من بلاغة الحذف وتأثيره . ولو أنهم جاءوا في الأول بأشد أنواع العقوبة ، وفي الثاني بأعظم أنواع المكافأة ، لكان التأثير أقوى ،

وأدعى إلى الامتثال والاستجابة لما يراد من فعل أو ترك .
 لذلك فإنني أرى أن القول بأن الواو زائدة ، أيسر وأقرب من تقدير محذوف
 لا داعي إليه ، ما دام الكلام مستغنيا عنه .
 ولعل خير ما يركى هذا الرأي قول ابن هشام في مغنى اللبيب : والزيادة
 ظاهرة في قوله [ابن الذئبة الثقفي ، أو وعله بن الحارث ، أو الأجرد الثقفي ...
 فما بال من أسعى لأجير عظمه حفاظا وينوى من سفاخته كسرى .
 وقوله [هو أبو العيال الهذلي] :

ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغيني
 وقد علق الأمير في حاشيته على المغنى على البيت الأول بقوله : أي : لأنه
 مضارع مثبت لا يربط بواو الحال . قال الدماميني : يمكن أن العطف على
 محذوف ، أي : يهمل حقي وينوي . "
 وعلق البغدادي على البيت الثاني بقوله : وزيادتها هنا متحتمة ، لأن إذا
 الفجائية لا تدخل إلا على جملة اسمية ، يكون مبتدؤها مجردا من حرف العطف .
 ونقل عن السكري قوله : يريد : أنت ، والواو مقحمة .

المراجع :

- المقتضب ٧٨/٢ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ٦٤ .
- شرح ابن يعيش على المفصل ٩٣/٨ و ٩٤ .
- مغنى اللبيب ٥٥/٢ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ٧٢/٣ وما بعدها .
- همع الهوامع ١٣٠/٢ .
- شرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٦/٦ وما بعدها .

ضمير الفصل *

ضمير الفصل — هو نوع من الضمائر العامة ، ولكن له أحكام خاصة ينفرد بها .
فإذا قلت : الصادق الناطق بالحق يبغي رضا الله — فيجوز أن يكون المعنى الذي
تريده : الصادق يبغي رضا الله . فـ : يبغي رضا الله — تكون ركنا أساسيا في
الكلام ؛ لأنها لا يتحقق المعنى الأصلي إلا بوجوده وانضمامه إلى المبتدأ (الصادق)
وتعرب كلمة : الناطق صفة .

ويمكن أن يكون المعنى هو (الصادق الناطق بالحق) فكلمة الناطق — هي
الأساسية ؛ لأنها خبر ، وما جاء بعدها يمكن الاستغناء عنها .
فالأمران متساويان بغير ترجيح لعدم قرينة مرجحة .

لكن إذا قلت : الصادق هو الناطق بالحق يبغي رضا الله — فيتعين المعنى الثاني
وحده ، ويمتنع الأول ويزول الاحتمال الذي كان قائما قبل مجيء الضمير .

وأهم دور يقوم به هذا الضمير — هو الفصل بين شيئين متلازمين كالمبتدأ أو
الخبر ، أو أصله المبتدأ وليس صفة ولا بدلا ولا غيرهما من التوابع التي ليست
أصيلة في المعنى الأساسي ، كما أن هذا الضمير يفيد معنى الحصر والتخصيص
(أي القصر) ، كما يرفع اللبس ففي مثل قولك : محمد القائم ، يحتمل أن يكون —
القائم — نعنا للمبتدأ وأن الخبر سيجيء أما إذا أتينا بضمير الفصل (هو) وقلنا :
محمد هو القائم — تعين كون — القائم خبرا ، لا نعنا ، ولضمير الفصل شروط
وهي :

الأول والثاني في صيغته ، والثالث والرابع في الاسم الذي قبله ، والخامس
والسادس في الاسم الذي بعده .

فيشترط في صيغته : أن يكون بصيغة الضمير المنفصل المرفوع ، وفي ذلك
ضرب من التأكيد ، وهذا التأكيد هو الذي أوجب تعرّف ما قبله وفي الأفراد

والتذكير والحضور والغيبة . وأما تعرّف ما بعده فهو الدافع إلى الإتيان به ليميز الخبر من التابع كقوله تعالى : ﴿ وكنا نحن الوارثين ﴾ القصص ٥٨ ، ﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾ المائدة ١١٧ ، ﴿ إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا ﴾ : الكهف ٣٩ . فلا يجوز : كنت هو الفاضل .

ويشترط فيما قبله : أن يكون معرفة ، وأن يكون مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ : كاسم كان وإنّ ، ومعمول ظننت وأخواتها ، كقوله تعالى : ﴿ وإنا لنحن الصافون ﴾ ﴿ وكنا نحن الوارثين ﴾ القصص ٥٨ .

وخالف الفراء في ذلك ، فأجاز كونه نكرة نحو : " ما ظننت أحدا هو القائم " ، " وكان رجل هو القائم " .

ويشترط فيما بعده : أن يكون خبرا لمبتدأ ، أو ما أصله خبرا له ، وأن يكون معرفة كالأية ﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾ أو ما قارب المعرفة في امتناع دخول أل — عليه وهو أفعل التفضيل المقترن بـ (من) كقوله تعالى : ﴿ إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا ﴾ أنا — ضمير فصل . (أقل) أفعل تفضيل وانتصب بـ (تر) مفعولا ثانيا .

هذا مذهب جمهور النحاة في الجميع ، وفي كل خلاف : أ — فقد خالف في ذلك الجرجاني ، فألحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه ﴿ إنه هو يبدئ ويعيد ﴾ وهو عند غيره تأكيد أو مبتدأ .

ب — خالف بعضهم فذهب إلى جواز وقوعه قبل المضارع ومثلوا لذلك بقولهم : كان زيد هو يقوم .

ج — وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقولهم : جاءني زيد هو ضاحكا ، وذكر المالقي أن ذلك لا يقاس عليه لقلته ، كما جاء في قراءة مروان بن الحكم ﴿ وهؤلاء بناتي هن أطهر لكم ﴾ هود ٧٨ بنصب أطهر على الحال ، على أن يكون (بناتي) خبر المبتدأ (هؤلاء) و (هن) فصل . وقد ضعف هذا القول لوقوعه قبل الحال وصاحبها ، كما قد ضعف سيبويه وغيره هذه القراءة لخروجها على أصولهم ، وقد ردّ بأن (أطهر) نصب بـ (لكم)

على أنه خبر (هن) فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي .
 د - ويرى بعض المخالفين عدم مطابقة الضمير مستشهدا بقول جرير :
 وكائن بالأباطح من صديق يرانى لو أصبتُ هو المصابا
 ولم يطابق ما قبله ، وقياسه : يرانى أنا - مثل : ﴿ إِن تَرِنِ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا ﴾ .
 وأوّل : بأنه ليس فصلا وإنما هو توكيد للفاعل ، وقيل : بل هو فصل ، فقيل : لما
 كان صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب ، فجعل
 ضمير الصديق بمنزلة ضميره ؛ لأنه نفسه في المعنى . وزعم ابن الحاجب أن
 الإنشاد : لو أصيب بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق . وهناك تأويلات أخرى
 أمسكنا عن ذكرها ، لا داعي لها .
 هـ - كما ذهب قوم إلى جواز وقوع الضمير بين نكرتين كمعرفتين في امتناع
 دخول (أل) عليهما نحو : ما أظن أحدا هو خير منك ، ولكن سيبويه أنكر
 هذا إنكارا شديدا (١) .
 وذهب قوم من الكوفيين إلى جواز وقوعه بين نكرتين (٢) مطلقا ، وخرجوا
 عليه ما جاء في القرآن ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾ (٣) هي - ضمير
 فصل عند الكوفيين ، ولا يجوز البصريون ذلك لكون - أمة - نكرة . وعليه
 - فهي مبتدأ ، خبره - أربى والجملة الاسمية خبر كان ، وذهب قوم منهم
 إلى جواز وقوعه بعد اسم - لا نحو : لا رجل هو منطلق .
 و - وذهب الكسائي والفراء : إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ نحو :
 ما شأن عمرو هو الجالس .

(١) الكتاب ٣٩٧/١

(٢) النحل ٩٢ .

(٣) من الملحوظ في استعمالاتنا الحديثة - التزام ضمير الفصل بين المعرفتين نحو : على هو الفادم ، ومحمد هو الذي زارني ، ويكاد الاستغناء ينعدم .

ز- وذهب الفراء إلى جواز وقوعه أول الكلام قبل المبتدأ والخبر وجعل منه " وهو محرمٌ عليكم إخراجهم ^(١) " والرأي الصواب : أن الضمير فيما سبق لا يمكن حمله على ضمير الفصل لمخالفته شروط ضمير الفصل عند جمهور النحاة ، بل هو إشارة إلى مبتدأ متأخر .

ح - وذهب آخرون إلى جواز تقدمه مع الخبر نحو : هو القائم زيد ، وهو القائم كان زيد ، وذهب آخرون إلى جواز توسطه بين كان واسمها وبين ظن والمفعول .

الأول نحو : كان هو القائم زيد ، وظننت هو القائم زيداً .
وهناك من الخلافات الأخرى ^(٢) بين النحاة - أمسكنا عنها خشية الإملال ، والنحو في غنى ؛ لاعتمادها على أمثلة مصنوعة ، نشأ عنها تفرعات كثيرة ، مخالفة لما أجمع عليه جمهور النحاة ومخالفة كذلك للمسموع عن العرب شعره ونثره ، وقد اعتمد جمهور النحاة على ما ورد في القرآن الكريم ^(٣) وقراءاته والسنة ^(٤) النبوية ، وفي ذلك تيسير لقضايا النحو ، وتصفية لمسائله من الشوائب والاتجاهات الضعيفة التي تثقل كاهله .
إعراب هذا الضمير :

يتعين القول بالفصل في هذا الضمير في صورتين :
الأولى : أن يليه منصوب ويقرن باللام الفارقة كقولك : إن كان محمد لهو الكريم ، وإن ظننت عليا لهو الفاضل ؛ لامتناع الابتدائية لما سبق في التبعية ؛ لدخول اللام عليه .

(١) البقرة ٨٥ .

(٢) الهمع ٢٣٨ - ٢٤٢ .

(٣) من ذلك : ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ . الزخرف ٧٦ ، ﴿ تجدوه عند الله هو خيراً ﴾ المزمّل ، ﴿ وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك ﴾ الأنفال ٣٢ ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ﴾ سبأ ٦ .

(٤) انظر : إعراب الحديث النبوي . للعكبري ٣٧٩ .

الثانية : أن يليه منصوب وقبله اسم ظاهر منصوب كقولك : ظننت محمداً هو القائم، إذ لا يمكن الابتدائية فيه ؛ لنصب ما بعده ، ولا البدلية لنصب ما قبله ؛ ولا التوكيد ؛ لأن المضممر لا يؤكد الظاهر ، ويلاحظ أنك لو أسقطت ضمير الفصل، فيما سبق من الأمثلة لم يُخلّ سقوطه في الكلام .

على أن قوما من العرب وهم تميم يعملون ضمير الفصل فهو عندهم مبتدأ وما بعده خبر مطلقاً في أى تركيب وقع فيه ، وعلى ذلك قراءة ابن مسعود ﴿ ولكن كانوا هم الظالمون ﴾ (١) . " على أن هم — مبتدأ ، والظالمون — خبر مرفوع والجملة خبر كان — وكذلك قرأ عيسى " إن ترن أنا أقل (٢) " وكذلك قرأ أبو السَّمال ﴿ تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظم أجرا ﴾ (٣) برفع خبر وأعظم وقرأ أبو معاذ ﴿ كنت أنت الرقيبُ عليهم ﴾ (٤) برفع الرقيب ، وقرأ الأعمش ﴿ وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك ﴾ (٥) برفع الحق ، وقرأ ابن أبي عبلة ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ﴾ (٦) برفع الحق ، جعل هو — مبتدأ والحق خبره ، والجملة موضع المفعول الثاني (ليرى) ، وقراءة : الجمهور فيما سبق بالنصب ، وهو — فصل . وبالرفع ورد شاهد قيس بن ذريح :

أتبكي على لبنى وأنت تركتها وكنت عليها بالمال أنت أقدرُ

على أن (أنت) مبتدأ و (أقدر) خبره ، والجملة خبر (كنت) . وقراءة الجمهور على معنى أن الضمير ليس إلا رابطة بين أجزاء الجملة فهو عنصر غير أصيل فيها ، فما بعده يعرب كما لو كان غير موجود ، أما قراءة تميم فالضمير عندها أساسى ، ولذلك أعربوه مبتدأ وأعربوا ما يليه خبراً له ، قال الجرمى " لغة

(١) الزخرف ٧٦ .

(٢) الكهف ٣٩ .

(٣) المزمل ٢٠ .

(٤) المائدة ١١٧ .

(٥) الأنفال ٣٢ .

(٦) سبأ : ٦ .

تميم تجعل ما هو فصل عند غيرهم — مبتدأ (١) " .

ورعيًا لما سبق أرى أن ضمير الفصل يجوز فيه الإهمال والإعمال بشروطه التي ذكرها جمهور النحاة ، وبذلك نحافظ على لغة العرب وطرز خطابهم ، وفي ذلك فتح السبيل إلى أن تستمر العربية نامية على وجه يلائم روحها وأصالتها .

— والفرق بين النصب والرفع في الآية الثالثة مثلاً : أن النصب على معنى : وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه خيراً (ثانی مفعول وجد) على حين معنى قراءة الرفع : وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله — لا يجحد ولا ينكر — هو خيرٌ وأعظمُ أجراً ، ويكون الخبر هو الجملة الاسمية ، وهي تفيد الثبوت والاستمرار .

ومثل ذلك ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث صيام يوم عاشوراء : « فلما قدم النبي المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما نزل رمضان كان هو الفريضة (٢) » . لك في (الفريضة) الرفع على أن يكون هو — مبتدأ ، والفريضة : خبره . والجملة في موضع نصب على أنه خبر (كان) .
ولك النصب على أن يكون — هو — فصلاً لا موضع له ، (والفريضة) بالنصب خبر كان .

أما تردد هذا الضمير بين الاسمية والحرفية ، وهل له موضع من الإعراب أو لا ؟

فقد جرى خلاف شديد هذا بين النحاة ، هل هو اسم فيكون له موضع من الإعراب ؟ أو هو حرف فلا يكون له محل من الإعراب ؟ وقد ذهب الكوفيون إلى الأول ، والبصريون إلى الثاني .

وأرجح أنه إذا تعين كون الضمير فصلاً — تعين خلو محله من الإعراب ، وتعين أن يكون مجرد حرف ، لا يعمل شيئاً ، شأنه شأن كاف الخطاب في أسماء

(١) البحر ٢٥٩/٧ .

(٢) إعراب الحديث النبوي ٣٧٩ . العكبري . تح : عبد الإله نبهان . دار الفكر سوربة . وانظر : إتحاف الحثيث لإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث . العكبري ٢١٩ نح : محمد سليم . الرياض .

الإشارة [ذلك وتلك وهو بذلك بعيد عن الاسمية لخلوه من الإسناد مثل [كان] الزائدة فلا يبالى بخلوها من الإسناد ولأنه لما قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيره - استجيز ألا يكون له موضع من الإعراب ، وإذا لم يكن له موضع من الإعراب فالحكم عليه بالحرفية أولى من الحكم بالاسمية . ويستأنس لهذا بما ذهب إليه برجشتراسر من أن ضمير الفصل وسيلة للربط ، وهذه الوسيلة قديمة جدا ، وكانت شائعة في اللغات السامية ، وربما تكون أقدم من الربط بفعل الكينونة^(١) .

المصادر غير ما تقدم

- الكتاب لسيبويه : ٣٨٩/٢ فما . الأستاذ عبد السلام .
- همع الهوامع ٢٣٦/١ فما بعدها تح : د. عبد العال سالم .
- شرح الرضى على الكافية ٢٥/٢ فما بعدها .
- التبصرة والتذكرة للصيمرى ٥١٢/١ فما بعدها .
- الإنصاف ٧٠٦/٢ / المسألة ١٠٠ .
- مغنى اللبيب ٤٩٣/٢ فما بعدها . تح : الشيخ محيى الدين .
- ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٨٩٨ .
- آمالى الشجرى ١٦١/١ و ٣٧/٢ و ٥٠٧ تح د/ الطناحى .
- الأشباه والنظائر ٢٢/٤ فما بعدها د/ عبد العال سالم .
- شرح الكافية الشافية ٢٤٠/١ فما بعدها . تح هريدى .
- الحجة لابن خالويه ٣٤٢ فما بعدها . تح د/ عبد العال سالم .
- شرح التسهيل ١٦٧/١ فما د. عبد الرحمن السيد وزميله د. المختون .
- حاشية الصبان ٢٨٢/١ فما بعدها . ط : عيسى الحلبي .
- المقتضب للمبرد ١٠٣/٤ تح الشيخ عضيمة .

- المخصص لابن سيدة ج ٥٠/١٤ طـ بولاق .
- رصف المباني للمالقي ١٢٨ .
- شرح التصريح ٢٧٠/١ .
- البحر المحيط ٢٩٦/٧ و ٣٦٧/٨ و ٢٧ و ١٢٩/٦ و ٣٥٩ و ٤٨٨/٤ .
- مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ٣٦ و ٤٩ و ١٢١ ، ١٦٤ .
- معاني القرآن للفراء ٤٠٩/١ .
- شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٣ .

*

* *

* * *

النسب إلى فم " فموى "
ويجوز على قلة " فمى " و " فوهى "

في القاموس المحيط : الفَمُ مثلثة ، أصله فَوْه ، وقد تشدد الميم .
وفي اللسان : الفراء : يقال : هذا فَم ، مفتوح الفاء مخفف الميم ، وكذلك في
النصب والخفض : رأيت فَمَا . ومررت بفَم ، ومنهم من يقول : هذا فُم ، ورأيت
فُما ، ومررت بفُم ، فضم الفاء على كل حال ، كما يفتحها في كل حال .
وأما بتشديد الميم فإنه يجوز في الشعر ، ولو قال : من فَمُّه بفتح الفاء لجاز .
فأما : فو وفا وفي ، فإنما يقال في الإضافة ، إلا أن العجاج قال : خالط من سلمى
خياشيم وفا .

قال : وربما قالوا ذلك في غير الإضافة . وهو قليل .

وفي الصحاح : الفم أصله فَوْه ، نقصت منه الهاء ، فلم تحتل الواو
الإعراب لسكونها ، فعوض منها الميم . فإذا صغرت أو جمعت رددته إلى أصله
وقلت : فويه وأفواه ، ولا تقل : أفماه . فإذا نسبت قلت : فمى ، وإن شئت فموى ،
يجمع بين العوض وبين الحرف الذي عوض منه ، كما قالوا في التثنية فموان .
قال : وإنما أجازوا ذلك لأن هناك حرفاً آخر محذوفاً وهو الهاء ، كأنهم جعلوا الميم
في هذه الحال عوضاً عنها ، لا عن الواو . وأنشد الأخفش للفرزدق :

[هما نفثا في فمى من فمويهما ...] قال : وفيه لغات : يقال : هذا فُم ، ورأيت فَمَا ،
ومررت بفَم ، بفتح الفاء على كل حال ، ومنهم من يعربه في مكانين بقوله : رأيت
فَماً وهذا فُم ، ومررت بفِم .

وفي كتاب سيبويه^(١) في باب عنوانه : باب الإضافة ، وهو باب النسب :
وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان فَوْه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ،
ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ، فهذه الميم بمنزلة العين ، نحو ميم دم ، ثبتت في

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد - عضو المجمع .

الاسم في تصرفه في الجر والنصب والإضافة (يقصد النسب) والتثنية ، فمن ترك " دم " على حاله إذا أضاف (أي نسب) ترك " فم " على حاله . ومن رد إلى دم اللام رد إلى فم العين فجعلها مكان اللام ، كما جعلوا الميم مكان العين في فم . قال الشاعر وهو الفرزدق :

هما نفثا في فيّ من فمويهما ...

وقالوا : فموان ، وإنما تردّ في الإضافة ، كما ترد في التثنية وفي الجمع بالتاء ، وتبنى الاسم كما تثني به ، إلا أن الإضافة أقوى على الرد ، فإن قال : فمان ، فهو بالخيار ، إن شاء قال : فمويّ ، وإن شاء قال : فمّي . ومن قال : فموان ، قال : فمويّ على كل حال .

وعلق السيرافي بقوله : كما يقال في أخ : أخويّ ، من حيث قال : أخوان وكان أبو العباس المبرد يقول : من لم يقل : فمّي ، فحقه أن يرده إلى الأصل ، والأصل : فوه ، فيقول : فوهي .

وقد نقل ابن بري^(٢) أن فما جاء في الشعر مقصورا مثل عصا ، قال : وعلى ذلك جاء تثنيته فموان ، وأنشد :

ياحبذا وجه سليمي والفما والجيد والنحر وثدى قد نما

ومما سبق نرى أن " فموي " عند النسب إلى " فم " واجبة على لغة القصر التي نقلها ابن بري ، ولا يجوز غيرها . وواجبة كذلك عند من يرد المحذوف في التثنية أو الجمع بالتاء ولا يجوز غيرها .

وأن " فمّي " جائزة عند من لا يرد المحذوف ، ويجوز أن يقال عندهم " فموي " لأن الإضافة أقوى على الرد كما يقول سيبويه .

ويجوز أن يقال : " فوهي " بالرد إلى الأصل ، كما نقل السيرافي عن المبرد . وبهذا نستطيع أن نقول : إن " فموي " عند النسب إلى " فم " أكثر وأشهر وأوضح ، وإنه يجوز على قلة أن يقال : " فمّي " وأن يقال : " فوهي "

(١) ٣٦٥/٣ - ٣٦٦ و ٤٥٣/٣ .

(٢) لسان العرب ١٧ / ٤٣٤ .

كما نستطيع أن نقول : إن استبدال الأكثر والأوضح بالأدنى والأقل سائغ مقبول ، أما العكس وهو استبدال الأدنى والأقل والأوضح فتحكم غير سائغ وغير مقبول ، يقول الله تعالى : ﴿ أُنسَبِدِلُونِ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ صدق الله العظيم .



جواز إلحاق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر *

قدم الأستاذ عباس حسن رحمه الله . بحثًا بعنوان " بعض الشوائب في النحو " وضح في جانب منه : جواز ما منعه النحاة من اتصال علامة التثنية أو الجمع بالفعل إذا كان فاعله اسما ظاهرا . وقد وافق المؤتمر على أن يطلب إلى مقرر اللجنة سحب هذا القرار . كما عرض الأستاذ الشيخ محمد محي الدين رحمه الله مذكرة تؤيد جواز تلك اللغة ، وقد أورد لها أكثر من عشرين شاهدا يؤيد بها تلك اللهجة ، ولما عرض قرار اللجنة على المؤتمر رئي سحبه ، وصرف النظر عن هذا الموضوع .

(عرض وتحليل واستنتاج)

والمعروف في العربية الفصحى ، أن الفعل يجب إفراده دائما حتى إن كان فاعله مثنى أو مجموعا فيقال مثلا : قام الرجل ، وقام الرجلان ، وقام الرجال بإفراد الفعل (قام) دائما . أما قبيلة طيء العربية وجيرانها من القبائل العربية فقد روى عنها : أنها كانت تلحق الفعل علامة تثنية للفاعل المثنى وعلامة جمع للفاعل المجموع ، وتعرف هذه الظاهرة عن النحاة العرب بلغة " أكلوني البراغيث " وكان سيبويه أول من مثّل لها في كتابه ، واختار هذا المثال فقال " في قول من قال أكلوني البراغيث " كما تحدث عنها غير مرة في كتابه فقال " واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك وضرباني أخواك فشبهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث علامة^(١) . والسبب في هذه اللغة وهي (إلحاق العلامة) أن الفاعل قد يكون

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الحنّدى - الخبير بالمجمع .

(١) الكتاب ٢٣٦/١ بولاق .

غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كـ (مَنْ) فإذا قصدت تثنيته أو جمعه ، والفعل مجرد لم يعلم القصد فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره ، فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما ، وجردوه عند قصد الإفراد ، فرفعوا اللبس ، ثم ألزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجرى الباب على سنن واحد .

وأعرض الآن شواهد جديدة تؤيد هذه اللغة ولم ترد في مذكرة شيخنا الأستاذ محمد محي الدين ، وكذلك أقدم أدلة أخرى شملت التراث العربي مقارنة ذلك بالساميات أخوات العربية وباللغة العربية المعاصرة في عالمنا العربي .

أ- من القرآن الكريم :

١- ﴿ قَدْ أَفْلَحُوا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ . سورة المؤمنون ١ في قراءة طلحة بن مصرف . قال عيسى بن عمر : سمعت طلحة يقرأ " قَدْ أَفْلَحُوا الْمُؤْمِنُونَ " فقلت له أتَلحن؟ ردَّ عليه في ثقة واعتزاز " نعم : كما لحن أصحابي ^(١) " يريد أن مرجوعه في القراءة إلى ما روى وليس بلحن ؛ لأنه على لغة طيء وأخواتها .

٢- ﴿ يَوْمَ يُدْعَوْنَ كُلُّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ ﴾ ٧١/الإسراء في قراءة الحسن البصري ^(٢) .. الواو في " يدعوا " حرف دال على الجمع ، وكل - فاعل على لهجة طيء .

٣- ﴿ لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ ٨٧/مريم . مَنْ - وقعت فاعلا ، وواو الجماعة حرف .

٤- ﴿ خَشَعًا أَبْصَارَهُمْ يُخْرِجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾ ٧/القمر . خَشَعًا أَبْصَارَهُمْ على يَخْشَعْنَ أَبْصَارَهُمْ وهي لغة طيء ^(٣) .

٥- ﴿ وَأَدْخَلُوا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ إبراهيم ٢٣ في قراءة الحسن البصري وعمرو بن عبيد .

" الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين " .

(١) البحر ٣٩٥/٦ .

(٢) الكشف ٣٦٩/٢ ط ١ . التجارية .

(٣) الكشف ٣٦/٤ .

٦- ﴿ ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله ﴾ آل عمران ١١٣
قالوا في (ليسوا) علامة جمع لا ضمير . واسم ليس (أمة قائمة) والمعنى :
ليس سواء من أهل الكتاب أمة قائمة موصوفة بما ذكر وأمة كافرة (١) .

ب - من الحديث الشريف مما لم يذكره الشيخ محي الدين :

١- قول عائشة : « كنّ نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلاة الفجر » .
٢- وقال أنس : « وكنّ أمهاتى يحثثنى » النون حرف يدل على جمع المؤنث :
أمهاتى : اسم كان .

٣- « قد أوكدناه يداه وأعمدناه (٢) أرجلاه »

٤- « من كنّ له ثلاث بنات يؤدّ بُهنّ وجبت له الجنة البتّة » والوجه في
الرواية المشهورة (وهي هذه) أنه جعل النون علامة مجردة للجمع وليست اسما
مضمرا ، كما أن تاء التأنيث في قولك : قامت هند - علامة وليست اسما .

٥- « قال : فغضب عمران حتى احمرتا عيناه » .

٦- « قام النبي (ص) يوم الفطر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ... فلما فرغ وأتى النساء
تذكرهن وهو يتوكأ على يد بلال ، وبلال باسط ثوبه ، يلقين النساء صدقة » .

٧- وقول الرسول (ص) لورقة عندما قال له : ليتني أكون حيّا إذ يخرجك قومك :
« أو مخرجي هم ؟ » وأصلها : مخرجوى ، فجمع بين الواو التي تدل على
جمع الذكور (وهم) وهي للجمع المذكر .

وإذا كان لي أن أعقب على تلك الأحاديث وغيرها كثير فأقول كما قال أبو
عبيدة القاسم بن سلام " لأهل الحديث لغة ولأهل العربية لغة ، ولغة أهل العربية
أقيس ، ولا بدّ من اتباع لغة أهل الحديث (٣) " ، والله درّ السهيلي حين قال : ألفيت في

(١) البحر ٣/٣٣ .

(٢) أي : صيرتاه عميدا وهو المريض الذي لا يستطيع أن يثبت على المكان حتى بعدد من جوابه لطول
اعتماده في القيام عليهما .

(٣) انظر مقدمة كتاب المغيبي في غريب القرآن والحديث لأبي موسى المديني .

كتب الأحاديث ما يدل على (كثرة) هذه اللغة (وجودتها)^(١) . وماذا نريد بعد كثرة لغة طيء وجودتها بشهادة علم من أعلام العربية .

أما ما سبق من الآيات الكريمة فحسبنا مقولة ابن خالويه : قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك^(٢) .

كما أن لغة طيء وجيرانها عندما وردت في القرآن الكريم أصبحت عنصرا من عناصر اللغة الفصحى ؛ أنها استخدمت في أرقى نصّ نموذجي لها .

ج - أما شواهد الشعر على هذه اللغة فما أكثرها في دواوينه في جميع العصور ، وقد جمعت منه الكثير غير ما جمعه شيخنا الأستاذ محمد محي الدين - وقد أمسكت عنها خشية الإملال والإطالة .

د - ومما يستأنس لهذه اللغة ما ورد في اللغات السامية أخوات العربية القديمة من إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع للفاعل المثني والمجموع .

أولا :- وذلك في العبرية : الآية الأولى من الإصحاح الثاني من سفر التكوين وترجمتها الحرفية (فاكتملوا السموات والأرض) . وفي سفر المزامير ٥/١ ما ترجمته الحرفية (لا يقومون الأشرار بالعدل) . وانظر أمثلة أخرى : سفر روث ١/٥ وأيضا : تك ٩/١ و ٢٠ تك ٢/٦ و ٤ - تك ٧ / ١٨ و ١٩ و ٢٠ - تك ٢/٨ و ٣ و ١٣ وسفر الأمثال ١٠/٥ وغيرها .

ثانيا : الحبشية :

وفيها ما ترجمته الحرفية " فعادوا الشعوب " ومثل ذلك ما ترجمته الحرفية " وكثروا أطفالهم وما ترجمته الحرفية " ويلبسون الزهاد ملابس خشنة من الصوف "^(٣)

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٣ .

(٢) المزهري ١٢٩/١ .

(٣) قوانين الملوك ٣٣١ دكتور عبد السميع محمد أحمد .

ثالثاً : السريانية :

وفيهما ما ترجمته الحرفية (كملوا أيام خدمته) فلحقت واو الجمع بالفعل المتقدم على فاعله المجموع (الآية ٢٣) (إنجيل لوقا) وانظر شواهد مماثلة في الآية الأولى من الصحاح الخامس (انجيل متى) الآية العاشرة من الإصحاح الخامس . سفر (أمثال سليمان) . الآية التاسعة عشرة من الإصحاح ١٩ (سفر أيوب) .

رابعاً : الآرامية

وفيهما ما ترجمته الحرفية (لئلا يزنوا الآخرون بامراتك) وانظر أمثلة أخرى في : إنجيل متى ١/٥ .

ويؤكد ماسبق أن الأسلوب كان شائعاً لدى الناطقين باللغات السامية ، ثم تطور في العربية حيث تخلت عن مطابقة الفعل لفاعله غير المفرد يفسر هذا قول سيبويه " وإنما قالت العرب : قال قومك وقال أبواك ؛ لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا : قالوا أبواك ، وقالوا قومك فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا (١) .

وهذا يؤكد لنا أن المطابقة هي الأصل وهي الصورة القدمى في العربية كما وجدناها كذلك في أخواتها الساميات كما تقدم . أي : أن هذا الأسلوب أسبق من القاعدة العامة المعروفة الآن وهي إفراد الفعل ؛ لأن المعقول أن يجمع الفعل مع الجمع ويفرد مع المفرد ، ومن العجيب أن نفرأ من النحاة يقررون عكس هذا المبدأ ، فيسمون حالة إفراد مع تثنية الفاعل أو جمعه - قياساً ، ويكون العكس إذن وهو تثنية الفعل مع الفاعل المثني وجمعه مع الفاعل الجمع - خروجاً على القياس (٢) .

هـ : ونرى هذا التركيب يظهر في كتاب (المكافأة) لأحمد بن يوسف المعروف بابن الداية ت ٣٤٠ هـ وأسلوبه يمثل المستوى الرفيع في الكتابة العربية المصرية وفيه يقول : " ودخل شهر رمضان فلما مضى نصفه اشتبهوا على صبياني حلوى في العيد ... " (٣) . كما ورد مثل هذا عند ابن المجاور في مؤلفه " صفة بلاد اليمن ومكة

(١) الكتاب ٢٣٤/١ بولاق .

(٢) انظر : الدرر اللوامع ١/١٤١ .

(٣) تاريخ اللغة العربية في مصر ١٢٩ د. أحمد مختار .

وبعض الحجاز " وقد انتهى من كتابته في سنة ١٠٠٣ هـ وقد أحصيت أكثر من ثلاثين شاهداً لهذا التركيب في عبارات نثرية. (١)

ولم يكن غريباً أن نسمع هذا التركيب في اللغة العربية المعاصرة من مثل :
ظلموني الناس ، زارونا الجيران ، لاموني العوازل .. وهي امتداد للأصل
القديم في العربية والساميات .

آراء العلماء في هذه اللغة

١- ينقل ابن يعيش رأى سيبويه قائلاً " ذهب سيبويه إلى أنهما (أى الألف والواو) قد تكونان تارة اسمين للمضمرين ومرة تكونان حرفين دالين على التنثنية والجمع ، فإذا قلت : الزيدان قاما . فالألف اسم وهو ضمير الزيدين ، وإذا قلت : الزيدون قاموا . فالواو اسم وهو ضمير الزيدين . وإذا قلت قاما الزيدان . فالألف حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين ، وكذلك إذا قلت : قاموا الزيدون . فالواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة " وقال عنها سيبويه في كتابه " وهي لغة قليلة " (٢) فسيبويه اعترف بها فلم يحكم عليها بالضعف أو الشذوذ كما فعل غيره ، وهي عنده لم تبلغ من درجة الشيوخ على ألسنة الفصحاء ما بلغته اللغة الأخرى ، والوارد المسموع بها كثير في ذاته بدليل ورودها مرات كثيرة في القرآن والحديث والشعر والنثر على السواء ، وإن كان قليلاً بالنسبة للوارد من اللغة الأخرى ، والقلّة النسبية لا تمنع القياس ، ويكفى أن تأتي الظاهرة في القرآن والسنة والشعر لنقيس عليها ونحاكيها .

٢- واعتماداً على رأى المازنى الذي يرى أن العلامات التي تلحق الفعل والفاعل مثنى أو جمعاً ، إنما تلحق الفعل والوصف المسند إلى أكثر من واحد ليتميز عن الفعل المسند إلى الواحد ، إذ ليس من الضرورة أن يكون الفعل لأكثر من واحد ، فإذا قلت : زيد قام - ففي الفعل ضمير مستتر في النية وليست له علامة ظاهرة ، فإذا ثنى أو جمع فالضمير في النية ، ولكن التنثية والجمع تحتاج إلى

(١) انظر ص ٣٧٣ - ٨٨ . ٨٩ و ١٨٩ و ٢٣٤ و ٢٦٠ وغيرها .

(٢) ٢٣٦/١ بولاق .

علامة تدل عليهما ؛ وبذلك تكون لغة طيئ صحيحة قياسا وعلى هذا فإن ما يسمونه لغة : أكلوني البراغيث لم يكن شئ منها شاذا مخالفا للقياس ، بل إنها على مذهب المازني قياسية .

٣- وعندما أعرب الزمخشري قوله تعالى : ﴿ لا يملكون الشفاعة إلا مَنْ اتخذ عند الرحمن عهدا ﴾ ٨٧ مريم - فمن - فاعلا ، وواو الجماعة علامة على لغة أكلوني البراغيث ، وقال عنها : " قد وقع في الآيات والأحاديث وكلام الفصحاء مالا يحصى " (١) .

٤- ويصف ابن يعيش هذه اللغة بقوله : " وهي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلامهم وأشعارهم : وأفهم من كلام ابن يعيش : أن لغة طيئ لم تكن لهجة محلية ، بل هي من لبنات اللغة الفصيحة المشتركة ، وبنزول القرآن الكريم بها ، وحديث الرسول ، وأشعار العرب ، زادها ذلك تأصيلا ، ومنحها سعة وانتشارا .

٥- وفي شرح صحيح البخاري عند التعليق على الحديث النبوي « يتعاقبون فيكم ملائكة » يقول : الواو في قوله (يتعاقبون) علامة الفاعل المذكر المجموع . وهي لغة فاشية مشهورة ولها وجه من القياس واضح .

٦- ويقول السهيلي : " ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها " (٢) .

٧- أما ابن مالك فإنه يذكر اللغتين ، كما أنه يقبل لغة طيئ دون تأويل أو تخريج .
٨- وأبو حيان وصف اللغة السابقة بأنها صحيحة حسنة (٣) ، وليست شاذة كما زعم بعضهم .

٩- والسيوطي رأى أن هذه العلامات حروف ، وعلل هذا بنقل الأئمة ، وأنها لغة طيئ وغيرهم .

(١) شرح درة الغواص للخفاجي ١٥٢ / استانبول .

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ١٧٠ .

(٣) البحر ٦ / ٢٩٧ .

تأويل الشواهد

ولنأخذ موقف من شاهد واحد من شواهد هذه اللغة وهو قوله تعالى :
 ﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم ثم عموا وصموا كثير
 منهم ﴾ (المائدة ٧١) فقد أسند الفعلان إلى الفاعل الظاهر — كثير — واتصلت
 بهما الواو التي هي علامة الجمع ، ومنع ذلك بعض النحاة ، فلا يقال عندهم : قاما
 الزيدان وقاموا الزيدون ؛ ولهذا فقد تأولوا الآية عدة تأويلات :
 التأويل الأول : (كثير : بدل من الواو في عموا وصموا) وأول الآية على هذا :
 الأخفش الأوسط .

التأويل الثاني : (كثير — خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : العمى والصم كثير) .
 التأويل الثالث : (كثير : مبتدأ مؤخر ، وجملة : ثم عموا وصموا — خبر مقدم) .
 التأويل الرابع : وهو توجيه لا تأويل فيه : بأن نجعل الواو علامة للجمع ونجعل :
 (كثير) فاعلا .

وهناك تأويلات أخرى كثيرة متكلفة فيما يشبه هذه الآية .

أما ابن هشام فقد صرح في المغنى بضعف هذه اللغة وحاول تخريجها فأتى بأحد
 عشر وجها بعضها يخرجها عن كونها علامات في الفعل^(١) ، لكنه في أوضح
 المسالك^(٢) دلل على صحة هذه اللغة في قوله : والصحيح أن الألف والواو والنون
 في ذلك أحرف دلوا بها على التثنية والجمع كما دلّ الجميع بالتاء في نحو قامت —
 على التأنيث ، لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير ، أو
 تابع على الإبدال من الضمير .

ويأتى عصر الحريري ت ٥١٦ هـ صاحب المقامات وقد انتشرت هذه اللغة في
 عصره ، لكنه اعتبرها من أوهام الخاصة وحكم بضعفها وقال : إن إلحاق الفعل

(١) معنى اللبيب ٣٦٦/٢ .

(٢) ٣٥١/١ .

علامة التنثنية والجمع لم ينطق به القرآن ولا أخبار الرسول ولا نقل عن الفصحاء وما سمع إلا في لغة ضعيفة^(١) ، وقد ردّ عليه الشهاب الخفاجي فقال : وليس الأمر كما ذكره فإن هذه لغة قوم من العرب يجعلون الألف والواو حرفي علامة للتنثنية والجمع ، والاسم الظاهر فاعلا^(٢) .

ويرى بعضهم أن هذه اللغة من الضرورات واستشهد لذلك بقول أبي تمام :
شجى في الحشى ترداده ليس يفترُ به صُمنُ آمالي وإني لمفطر
فقد ألحق النون — بالفعل علامة للجمع على هذه اللغة . والصحيح أنه لا ضرورة في ذلك ؛ لأن الشاعر لو قال [صام آمالي] لاستقام الوزن أيضاً .
وقد وقف الأشموني موقف سابقه من كبار النحاة في إثبات هذه اللغة بقوله : " ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال والتقديم والتأخير ؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن ، اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتنثنية والجمع " .

وأرى من بعد ذلك أن هذه اللغة نقلت عن طيء وجيرانها — وهى من القبائل الست التي أخذ عنها العلماء اللغة ، وتعقيد القواعد والتشريع اللغوي وقد أشار إلى ذلك الفارابي اللغوي ، فإذا أضفنا إلى جميع ما سبق وأن لغة طيء هذه عزيت إلى أبي عمرو الهذلي وكانت من لغته ، وكان الهذلي هذا من فصحاء الأعراب الذين سمع منهم ونقل عنهم الإمام أبو عبيدة معمر بن المثنى ت ٢٠٨ هـ ازددنا يقينا أن الشواهد عليها قديمة في كلام العرب وأنها ليست من صنع النحاة حتى تتخذ مادة للسخرية .

ولهذا ، فليس الأمر في حاجة إلى هذا الإسراف في التأويل ما دام قد ثبتت رواية تعزو ذلك النهج اللغوي إلى قبائل عربية فصيحة ، وهذا يردّ هذه التأويلات ؛ لأن هذا التأويل يستساغ لو كانت هذه اللهجة لجميع العرب .

تلك هي آراء النحاة وغيرهم في هذه الظاهرة ، وهم فيها مقلبون لكل الأوجه

(١) درة الغواص للحريزي ١٠٨ ط ليبسك ١٨٧١ .

(٢) شرح الدرة للخفاجي ١٥٢ استانبول .

الممكنة في العربية تأويلاً وتخريجاً ، فقد أسرف النحاة على أنفسهم حين أجازوا في قوله تعالى - وهو من شواهد اللهجة - : ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ (١) جميع وجوه الإعراب في كلمة (الذين) فقالوا مرة : إنها مرفوعة ومرة إنها منصوبة ، ومرة في موضع الجر ، ثم اختلفوا فيما بينهم في حالة الرفع ، فالرفع على ستة أوجه ... والنصب على وجهين ... والجر على وجهين أيضاً (٢) . وحسبنا تعليقا على هذا التكلف والإغراق في الإعراب ما قاله البغدادي حين ذكر ابن خلف وجوهاً وتأويلات كثيرة لشاهد شعري لهذه اللهجة - " وجميعها متعسفة في الإعراب (٣) " .

وأرى أن ظاهرة التأويل هذه إنما جاءت عند النحاة لأمرين :
الأول : عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع ، والآخر : حرص النحاة على تفسير كل ما سمع في ضوء (أصولهم وقواعدهم) وإذن فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغة قبيلة للغة أخرى ، وعجيب من النحاة أن يخضعوا الكلام المخالف لسهام التأويل ، دون أن يصححوا قاعدتهم لتساير الشاهد المأثور عن العرب .
وإذا كان النحويون قد بنوا منهجهم في فصاحة اللغة على أسس منها : مدى شبه تلك اللغة بلغة القرآن ، وقد عبّر المبرد عن هذا المنهج بوضوح في قوله : " وإنما يقال بنو فلان أفصح من بني فلان أي : أشبه لغة بلغة القرآن (٤) " فكيف يتأتى إخراج لهجة طيئ وأخواتها من الفصحى ، وقد ثبت ورودها كما سبق في القرآن والسنة وتراث العرب شعره ونثره . ويرحم الله أبا حيان في مقولته : إذا ثبتت القراءة لهجة عربية فلا ينبغي أن يُخطأ بها القارئ أو يُغلط " .

(١) الأنبياء ٣ .

(٢) انظر البحر المحيط ٢٩٧/٦ وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٧١/٢ .

(٣) خزانة الأدب ٢٣٦/٥ .

(٤) الفاضل للمبرد ١١٣ .

مصادر البحث

- صحيح البخاري ١٤٣/١ .
- البحر المحيط ٢٩٧/٦ و ١٧٥/٨ .
- صحيح مسلم ١٦٠٣/٣ و ٦٤/١ و ٢٠٣/٦٠٣ .
- الكشاف ٣٦٩/٢ ط التجارية و ٤/٣٦ .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك: ٢٤٦ تح طه محسن .
- روح المعاني للألوسي ٨/١٧ .
- إعراب القرآن للنحاس ١٨٣/١ .
- الفائق للزمخشري ٧٣/٣ .
- إعراب الحديث النبوي ٥٨ للعكبري تح : نبهان .
- النهاية لابن الأثير ٢٩٧/٣ .
- إعراب الحديث النبوي ٥٨ للعكبري تح : نبهان .
- إعراب القرآن لأبي عبيده ١٧٤ تح سزكين .
- حاشية الشهاب على البيضاوي ٣/٢٦٩ .
- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث ١٥٧/٢ د. محمود فجال .
- شرح ديوان أبي تمام ٢١٤/٢ للتبريزي تح : محمد عبده عزام .
- معاني القرآن للأخفش ٢٨٦/١ تح هدي قراعة .
- ضرائر الشعر ١٣٢ للقرزاز تح : د. زغلول ود. هدارة .
- تفسير الرازي ٤٤٧/٢ .
- تفسير القرطبي ٢٣٤١/٣ .
- الهمع للسيوطي ٢٢٦/٢ تح د. عبد العال سالم ٥٧/١ و ١٦٠ نشره النعساني .
- صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز لابن المجاور ٨٩ و ٨٨ و ٣٣ و ٨٩ و ١٨٩ وغيرها . ط ليدن ١٩٥١ .
- القوانين الملوك ٣٣١ د. عبد السميع محمد أحمد .
- الكتاب ٢٣٦/١ بولاق .
- خزانة الأدب ٢٣٦/٥ .
- الاقتراح في أصول النحو ١٩ للسيوطي ط سوريا
- شرح الأشموني ٤٩/٢ دار إحياء الكتب العربية .

النسب إلى المثنى والجمع بأنواعه :

جمع المذكر السالم

والجمع بالآلف والتاء

وجمع التكسير *

سبق أن درس المجمع مسألة النسب إلى جمع التكسير على حاله ، دون رده إلى المفرد عند الحاجة وأصدر القرار التالي :

قرار رقم (١١٠) من مجموعة القرارات العلمية ونصه :

رأى المجمع في هذا أن النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد .

بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد إلى مذهب الكوفيين المترخصين في إباحة النسبة إلى الجمع توضيحاً ، وتبييناً . ١هـ .

كذلك درس المجمع مسألة النسب إلى الجمع بالآلف والتاء في الأعلام وما يجرى مجراها دون حذف الآلف والتاء .

وقد أصدر المجمع القرار رقم (١١٢) وينص على :

جواز النسب إلى الجمع بالآلف والتاء في الأعلام وما يجرى مجراها دون حذف الآلف والتاء .

كما درس المجمع مسألة النسب إلى المثنى في المصطلحات العلمية وأصدر في ذلك القرار رقم (١١٤) ، وقد جاء فيه :

ويرى المجمع إجازة ذلك ، تنظيراً له بالجمع ، إذا إنه أقر من قبل أن ينسب إلى الجمع بلفظه عند الحاجة كإرادة التمييز على أن يلزم المثنى الآلف في هذا التركيب ، لأن الإعراب عندئذ يكون على الياء .

وعلى هذا نقول في النسبة إلى الملوك : ملوكى . وإلى الدول : دولى ومما جاء

من ذلك : الثعالبي . الأنماطي . المحاملي . الجواليقي .

ونقول في النسب إلى ساعات : ساعاتي ، وإلى عرفات : عرفاتي ، وإلى رياضيات : رياضياتي ، وإلى أذرعات : أذرعاتي .
ونقول في النسب إلى المسمى (حسنين) حسنيني ، وفي المسمى (صالحان) صالحاني .

وقد اعتمدت هذه القرارات على الأصول التي أقرها المتقدمون فقد جاء في كتاب سيبويه (١):

هذا باب الإضافة إلى الجمع .

أعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبدا فإنك توقع الإضافة على واحده الذي كسر عليه ، ليفرق بينه إذا كان اسما لشيء واحد ، وبينه إذا لم ترد به إلا الجمع ، فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : قبلي ، وقبيلة للمرأة ... وكذلك لو نسبته إلى المساجد قلت : مسجدي .

وإذا جاء شيء من هذه الأبنية التي توقع الإضافة على واحد اسما لشيء واحد تركته في الإضافة على حاله .

ألا تراهم قالوا في أنمار : أنماري ، لأن أنمارا اسم رجل ، وقالوا في كلاب : كلابي ...

وسألته عن قولهم : مدائني . فقال : صار هذا النبا عندهم اسما لبلد .
... وقالوا في الضباب إذا كان اسم رجل : ضبابي ، وفي معافر : معافري . وهو فيما يزعمون : معافر بن مر أخو تميم بن مر .

وقالوا في الأنصار : أنصاري ...

وفي المقتضب للمبرد (٢).

النسب إلى الجماعة ...

لاخلاف بين سيبويه والمبرد في هذا ، وقد نقل المحقق نص سيبويه هنا ، وفي شرح

(١) ٣٧٨:٣ ، ٣٧٩ .

(٢) ١٥٠:٣

المفصل لابن يعيش (ج ٦ ص ٩) (مالا يختلف عما تقدم في كتاب سيبويه وفي المقتضب .

وقال السيوطي في همع الهوامع (١٩٧:٢)

إذا نسب إلى اسم الجمع، أو الجمع المسمى به، الجمع الغالب ، أو الجمع الذي واحده مهمل ، نسب إليه على لفظه كما ينسب إلى الواحد فيقال :

في قوم ونمر : قومي ونمري .

وفي كلاب ضباب وأنمار - أسماء قبائل : كلابي وضبابي وأنماري لأنها بالعلمية لم يبق يلحظ بها مفرد أصلا .

وفي الأنصار : أنصاري ، لأنه وإن كان باقيا على جمعيته لم يخرج عنها لكنه غالب على قبائل بأعيانهم فنسب إليه على لفظه كالعلم .

وفي شماطيظ وعباديد : شماطيطي وعباديدي ؛ إذ ليس له واحد معين يرجع إليه .

وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل ، فإنه ينسب إلى الواحد

منه ، فيقال في الفرائض : فرضي .

وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا .

وخارج عليه قول الناس : فرائضي وكتبي وقلانسي وذهب هؤلاء إلى أن القمري والدبسي منسوب إلى الجمع من قولهم : طيور قمر ودبس (١).

وفي شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى (٣٣٦:٢) (مالا يختلف عما تقدم في كتاب سيبويه ، وكتاب المقتضب ، وشرح المفصل لابن يعيش .

وفي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١٣٠:٤) عند قوله :

والواحد اذكر ناسبا للجمع إن لم يشابه واحدا بالوضع

نراه يدور في فلك السابقين ، وينص على أن قول الناس : فرائضي وكتبي وقلانسي خطأ .

(١) قُمرج أقر مثل : حمر وأحمر ، والأقر : الأبيض . والظبر الدُّس الذي لونه بين السواد والحمرة .

وهذه القرارات التي صدرت عن المجمع ينبغي أن يضاف إليها ما ورد عن السابقين في النسب إلى المثنى على حاله دون أن يلزم الألف . وفي النسب إلى الجمع دون رده إلى المفرد .

وقد عرضنا بعض ما أثر عن السابقين في هذا لكي نتوسع في قرارات المجمع السابقة . وأهم ما ينبغي الاعتماد عليه هنا هو قول السيوطي في الهمع : " وأجاز جماعة أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً " .

فقد أطلق هؤلاء " الجمع " ليشمل أنواع الجمع الثلاثة : جمع التكسير ، والجمع بالألف والتاء ، وجمع المذكر السالم .

ولم يتعرض المجمع لمسألة النسب لجمع المذكر السالم إذا سمي به ، وينبغي أن ينسب إليه على لفظه إذا سمي به ، فنحو : حمدون — علما — ننسب إليه على لفظه ، فنقول : حمدوني ، ولا نغيره ، وينتقل إعرابه إلى ياء النسب ، لأن الواو التي قبل النون لم تعد علامة إعراب .

والذي نستنبطه مما تقدم :

أ- جواز النسب إلى المثنى على حاله عند خوف اللبس بين المنسوب إلى المفرد والمنسوب إلى المثنى .

ب - وجوب النسب إلى المثنى على حاله إذا سمي به ، فنقول في النسب إلى نحو (حمدان) : حمداني ، وفي نحو (حسنين) علماً : حسني .

ج - جواز النسب إلى جمع المذكر السالم على حاله عند خوف اللبس بين المنسوب إلى المفرد والمنسوب إلى الجمع .

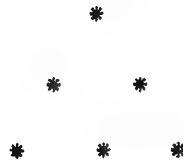
د - وجوب النسب إلى جمع المذكر السالم على حاله إذا سمي به ، فنقول في النسب إلى نحو (صالحين) علماً : صالحيني ، وإلى نحو (زيدون) علماً : زيدوني .

هـ - جواز النسب إلى المجموع بالألف والتاء على حاله عند خوف اللبس بين المنسوب إلى الجمع والمنسوب إلى المفرد .

و - وجوب النسب إلى المجموع بالألف والتاء على حاله ، إذا سمي به ، فنقول في النسب إلى (عرفات) عرفاتي ، وفي النسب إلى (أذرعان) أذرعاتي ، وفي النسب إلى (ساعات) ساعاتي ، وفي النسب إلى (رياضيات) رياضياتي .

ز - جواز النسب إلى جمع التكسير على حاله عند خوف اللبس بين المنسوب إلى المفرد والمنسوب إلى الجمع .

ح - وجوب النسب إلى جمع التكسير على حاله إذا سمي به نحو : محاسني - نسبة إلى محاسن علما . مما تقدم رأيت اللجنة جواز النسب إلى المثنى والجمع بأنواعه على لفظهما تقاديا للبس، حتى لا يشبه النسب إلى المفرد النسب إلى الجمع . فإذا سمي بشيء من هذا وجب النسب إليه على حاله دون تغيير .



حتى وكى تجران الأسماء وتنصبان الأفعال *

بهذا في إجماله قال البصريون والكوفيون ، ومع إساعة كل فريق أن تكون الأداة جارة فى استعمال ، وناصبة فى استعمال آخر ، نجد هما مختلفين فيما تفعله كل من حتى وكى .

فقد ذهب البصريون إلى أن " كى " يمكن أن تعمل الجر فى الأسماء ، وأن حتى هي التي يمكن أن يتحقق فيها ذلك ، ولكن البصريين لم يقبلوا منهم ما قالوه .

ومن الغريب أن البصريين يقولون فى الأداة : إذا ذهبت بها مذهب حرف النصب — لم تتوهم فيها غيره ، وإذا ذهبت بها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيها غيره ، فهي — وإن كانت حرفا واحدا — قد تنزلت منزلة حرفين .

ويقول الكوفيون : إن الأداة تكون حرف نصب من غير تقدير ناصب ، وتكون حرف جر من غير تقدير جار .

ومع ذلك يقول أحد الفريقين : إنا أجمعنا على أن " حتى " من عوامل الأسماء ، وإذا كانت من عوامل الأسماء ، فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال ، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل للأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض لأنه من عوامل الأسماء كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل للأسماء .

ويقول الفريق الآخر : إنما قلنا إن " كى " لا يجوز أن تكون حرف خفض ، لأن " كى " من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض لأنه من عوامل الأسماء وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء .

وهكذا اتفق الفريقان على أصول معينة ، ولكنهما لم يلتزما بهما ، وأخذ كل فريق يحاول الاستدلال على صحة ما ذهب إليه ، وفساد ما ذهب إليه غيره ، مع أن

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد — عضو المجمع .

الإشكال — فيما أرى — غير قائم ، لأن كل أداة من الأدوات إذا وجد معها ما يمنعها من عمل النصب كانت جارة ، وإذا وجد معها ما يمنعها من عمل الجر كانت ناصبة .

فالكوفيون يمنعون أن تكون " كي " حرف جر ، لأن اللام الجارة تدخل عليها في مثل قوله تعالى : ﴿ لَكَيْلًا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ ، لأن حرف الجر لا يدخل على مثله .

والبصريون يمنعون أن تكون " حتى " ناصبة في مثل قول الشاعر :

داوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الذَّهِيْقِ بِمَظْلِهِ حَتَّى الْمَصِيْفِ وَيَغْلُو الْعَقْدَانِ

فالمصيف مجرور بحتى ، ولا يصح أن تكون " حتى " هي الناصبة للفعل " يغلو " لأن حتى لا تكون في الموضع الواحد جارة ناصبة ، فوجب ألا تكون حتى هي الناصبة له ، وإنما هو منصوب بأن مقدرة لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم .

ولم يقل الكوفيون إنها تكون جارة ناصبة في الموضع الواحد ، وإنما قالوا : إنها تكون حرف نصب من غير تقدير ناصب ، وتكون حرف جر من غير تقدير جار . ولا أظن أن ما يبيحه البصريون لأنفسهم يمكن أن يُحرّموه على غيرهم . فقد قالوا — كما سبق — إذا ذهبت بها مذهب حرف النصب لم تتوهم فيها غيره ، وإذا ذهبت بها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيها غيره .

وما قاله كل منهما صحيح في الأسلوب الذي ذكره ، ولكن صحته في هذا الأسلوب ، لا تُلْزَمُ الاقتصار عليه ، والانعصار في نطاقه ، وإنما يُتَّجَهُ إليه عندما يمتنع غيره ، وكلا الاتجاهين سائغ ، وحذف " أن " وبقاء عملها مستعمل في الأساليب العربية ، مع وجود " حتى " وعند عدم وجودها ، مثل قول الشاعر :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرُ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مَخْلَدَى

ومثل قولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، وليس ذلك بدعا ، فعدا وخلا يمكن أن يكونا فعلين ، وأن يكونا حرفي جر . ومنذ ومذ كذلك .

وإليك بعضا مما جاء في مغنى اللبيب لابن هشام في حتى الجارة : قول الشاعر :

أنت حتاك تقصد كل فج ترجى منك أنها لا تخب
وقولهم : أكلت السمكة حتى رأسها . وقوله تعالى : ﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾
وقول الشاعر :

عَيَّنت ليلة فما زلت حتى نصيفها راجيا فعدت يؤسا
وقول الشاعر :

سقى الحيا الأرض حتى أمكن غربت لهم فلا زال عنها الخير مجدودا
ومما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو : سرت حتى أدخلها ، وذلك بتقدير : حتى أن أدخلها ، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ...

وإنما قلنا إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها ، كما يقول الكوفيون ، لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء ، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال ، وكذا العكس ثم يقول : ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان : مرادفة إلى نحو : ﴿ حتى يرجع إلينا موسى ﴾ ومرادفة كي التعليلية نحو : ﴿ ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم ﴾ ، ﴿ هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ﴾ ويحتملها ﴿ فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ﴾ ...
﴿ وما يعلمان من أحد حتى يقولوا ... ﴾ ومرادفة إلا في الاستثناء ، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم : والله لا أفعل إلا أن تفعل ، المعنى حتى أن تفعل ...

وهو ظاهر فيما أنشد ابن مالك في قوله :
ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
وفي قوله :

والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبيت مالكا وكاهلا ...

وجعل ابن هشام من ذلك الحديث : « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه ... »

ولا ينتصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقلا ، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب . نحو : " لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى "

ويقول عن كي: كي الجارة هي التي تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا، وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة : كيمه ، بمعنى لمه.

وعلى ما المصدرية في قوله :

إذا أنت لم تتفع فضر فإنما يرجى الفتى كيما يضر وينفع .
وقيل ما كافة . وعلى أن المصدرية مضمرة نحو : جئت كي تكرمني ، إذا قدرت النصب بأن ... وقوله تعالى : ﴿ كيلا يكون دولة ﴾ إذا قدرت اللام قبلها كانت بمنزلة أن المصدرية ، فإن لم تقدر فهي تعليلية جارة ، ويجب حينئذ إضمار أن بعدها ، ومثله في الاحتمالين قوله :

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتركها شنا ببيداء بلقع
فكي إما تعليلية مؤكدة للام ، أو مصدرية مؤكدة بأن ، ولا تظهر أن بعد كي إلا في الضرورة كقوله :

فقلت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا
وعن الأخفش أن كي جارة دائما ، وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة ، ويرده : ﴿ لكيلا تأسوا ﴾

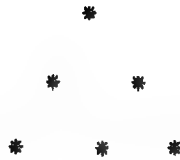
فإن زعم أن كي تأكيد للام ، كقوله : ولا ليلا بهم أبدا دواء .
رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ .

وعن الكوفيين أنها ناصبة دائما، ويرده قولهم: كيمه، كما يقولون : لمه. وقول حاتم:
وأوقدت ناري كي ليُبَصَرَ ضوؤها وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله لأن
لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه ...

إذا قيل : جئت لنكرتني بالنصب ، فالنصب بأن مضمرة ، وجوز أبو سعيد كون المضمركى ، وستجد في المراجع الأخرى آراء توافق أو تتعارض ، ومن أجل ذلك فإننا نميل إلى القول بأن كلا من حتى وكى يمكن أن تكون ناصبة للأفعال في بعض الأساليب ، وأن تكون جارة للأسماء في أساليب أخرى .
مع التنويه بأن حتى تنصب الفعل وتجر الاسم صريحا كان أو غير صريح .

المراجع

- مغنى اللبيب ١/١٩٣ وما بعدها ، و ٢٧١ وما بعدها .
- الإنصاف مسألة رقم ٧٨ ، ومسألة رقم ٨٣ .
- شرح التسهيل ٣/٥٥ و ١٦٦ ، و ١٥/٤ و ٢٣ وما بعدها ، و ٥٣ وما بعدها .
- الهمع ٢/٤ وما بعدها ، و ٢٢ وما بعدها .



إنابة غير المفعول به عن الفاعل *

ينوب عن الفاعل عند حذفه وبناء الفعل للمجهول أشياء :

المفعول به : فإذا كان الفعل متعديا للمفعول ثم حذف فاعله ، أقيم المفعول به مقامه ، فيرفع بعد أن كان منصوبا كقولك : استقبل خالد الضيف . فتقول فيها : استقبل الضيف .

الظرف : وذلك إذا كان الفعل لازما . ويشترط لإنابته : أن يكون الظرف متصرفا وهو ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ، وأن يكون مختصا : كقولك : صيم رمضان ، وجلس أمام القائد ، فلا تجوز إنابة الظرف عن الفاعل مثل : سير زمان وجلس مكان ، ولذا وجب عند إنابته عن الفاعل أن يخصص بوصف مثل : سير زمان طويل . أو إضافة مثل جلس مكان محمد .

المصدر : ويشترط لإنابته عن الفاعل : أن يكون مختصا بأن يقيد بوصف أو إضافة أو عدد ، وأن يكون متصرفا ، ومثاله من القرآن : ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ الحاقة ١٣ .

الجار والمجرور : وذلك بشرط تحقق القاعدة من الإسناد إليهما كقول القرآن الكريم ﴿ ولما سُقط في أيديهم ﴾ الأعراف ١٤٩ . لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فصحت نيابته عن الفاعل .

ويجوز إنابة المصدر أو الظرف أو المجرور عن الفاعل إذا لم يوجد في الكلام مفعول به كما مرّ في الأمثلة وبالشروط التي ذكرت مع كل منهما. أما إذا كان بعد الفعل المبنى للمجهول مفعول به بجانب الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر ، فلايقام إلا المفعول به ، ولا يجوز إقامة واحد من هذه الأشياء مع وجود المفعول ، وهذا مذهب البصريين . وحجتهم " أن الفعل المتعدى إنما جئ به للحديث عن الفاعل والمفعول ، فهو حديث عن الفاعل بأن الفعل صدر عنه ، وعن المفعول

بأن الفعل وقع عليه . فإذا أريد الاختصار على الفاعل حذف المفعول لأنه فضلة ، فلم يحتج إلى إقامة شئ مقامه ، ومتى أريد الاختصار على المفعول حذف الفاعل وبقي الفعل حديثاً عن المفعول به الأصل لا غير ، فوجب تغييره وإقامته مقام الفاعل ؛ لئلا يخلو الفعل من المسند إليه ... فلكون الفعل حديثاً عن المفعول به في الأصل، متى ظفر به وكان موجوداً في الكلام ، لم يبق مقام سواه ، مما يجوز أن يقوم مقام الفاعل عند عدمه من نحو: المصدر والظرف والجار ^(١) والمجرور " مثال ذلك : أنشد الشاعرُ القصيدةَ إنشاداً بارعاً في الحفل أمام الحاضرين . نقول عند بنائه للمجهول : أنشدت القصيدةَ إنشاداً بارعاً في الحفل أمام الحاضرين ، باختيار المفعول به دائماً (أي في جميع الحالات) ليكون هو النائب عن الفاعل .

والاتجاه الثاني: وأصحابه جمهور الكوفيين وابن مالك وأبو عبيد القاسم بن سلام، وهم يجيزون إنابة غير المفعول به عن الفاعل مطلقاً . أي سواء أكان في الجملة مفعول به أم لم يكن فيقال على هذا الرأي :

كُرمَ العميدُ الطلابُ المتفوقين تكريماً جميلاً

وحجة الكوفيين ومن تبعهم : أن الظرف وحرف الجر يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولاً بهما على السعة، فصار كالمفعول به، وكما جاز أن يجعل المفعول به قائماً مقام الفاعل، كذلك هذه الأشياء

- ١- كُرمَ (تكريم) جميل الطلاب المتفوقين (إنابة المصدر) .
 - ٢- كُرمَ (الطلاب) المتفوقون تكريماً جميلاً (إنابة المفعول به) .
 - ٣- كُرمَ (يوم الخميس) الطلاب المتفوقين تكريماً جميلاً (إنابة الظرف) .
 - ٤- كُرمَ الطلاب المتفوقين (في نادي الجامعة) (إنابة الجار والمجرور) .
- وقد استدلل أصحاب هذا الاتجاه على صحة ما ذهبوا إليه بالسماع :
- أ- بقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة، وبقراءة شيبه وعاصم :
- ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (الجاثية ١٤) ، بإقامة الجار والمجرور مقام

نائب الفاعل مع وجود المفعول به (قوما) مقدما .

ب - وبقرأة الشواذ : ﴿ وقالوا لولا نزل عليه القرآن ﴾ ٣٠ من الفرقان : بنصب القرآن .

ج - وقوله تعالى : ﴿ ويُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴾ فيمن بناه لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل إما الجار والمجرور (له) أو الظرف (يوم القيامة) .

ء - وقراءة عاصم " نُجى الْمُؤْمِنِينَ ^(١) " فقد أقيم المصدر المقدر (النجاء) مقام الفاعل مع وجود المفعول .

وقد تأول ذلك البصريون ، وردّوا على الكوفيين بأن الآية الأولى لا دليل لهم فيها لجواز أن يكون الأصل : ليجزى الله الغفران قوما بما كانوا يكسبون ، ثم حذف الفاعل للعلم به ، وأضمر الغفران فارتفع واستتر في الفعل ، فالنائب المفعول به لا الجار والمجرور ، وهذا عند أبي حيان تكلف لا محوج إليه . وإياه نختار .

كما تأولوا الآية الثالثة ، وردّوا على الكوفيين بأن الذي قام مقام الفاعل مفعول به لا مصدر ، والمفعول متعدّى إليه بواسطة حرف الجر ، والتقدير " ويخرج له عمله يوم القيامة كتابا " وكتبا ينصب على الحال الواقعة موقع مكتوب ، فلذلك لا يجوز أن تقام مقام الفاعل .

وقال البصريون عن الآية الرابعة : إنه سكن الياء وهي آخر الفعل الماضي ، وهو من باب الضرورة . والردّ عليهم أن الضرورة بابها الشعر ولا ضرورة في القرآن كما استدلل الكوفيون ومن تبعهم بالشعر كقول رؤبة :

لَمْ يُعْنِ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَىٰ ذَا الْغَىِّ إِلَّا ذُو هُدًى

فقد أقيم الجار والمجرور وهو (بالعلياء) مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو (سيّدا) . والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به ، أنه جاء بالمفعول به منصوبا ولو أنه أنابه لرفعه ، فكان يقول : " لم يعن بالعلياء إلا سيّد " .

وقول جرير :

ولو ولدت قفيرة جروَ كلبٍ لسبّ بذلك الجرو الكلابا

فقد ناب الجار والمجرور [بذلك] عن الفاعل مع وجود المفعول به (الكلابا) .

وتأول ذلك البصريون وقالوا : هو من ضرورة الشعر . والتقدير (ياجرو كلب) أي : لو ولدت قفيرة الكلاب . فالكلاب مفعول به (ولدت) و (ياجرو كلب) نداء معترض . وقال ابن خروف فيمن زعم بأن (جرو كلب) منادى و (الكلاب) منصوب بـ (ولدت) : قال عنه : بأنه أفسد اللفظ والمعنى .

ومثله قول الآخر : أتيح لي من العدى نذيرا به وقيت الشر مستظيرا
فقد أسند الفعل (أتيح) إلى الجار والمجرور مع ذكر المفعول به وهذا جائز عند الكوفيين والأخفش ومن معه حيث أنيب عن الفاعل الجار والمجرور وهو قوله _
بذكر (مع وجود المفعول به وهو (قلبه) .

أما الاتجاه الثالث : فصاحبه الأخفش وهو من البصريين ، فإنه يتوسط بين الطرفين السابقين فيجيز أن ينوب غير المفعول به مع وجود المفعول به في حالة ما إذا كان غير المفعول به مقدما على المفعول به كما في الشواهد السابقة ، أما إذا تقدم المفعول به على غيره فلا يجوز إقامة غير المفعول به نائبا عن الفاعل ويتحتم إقامة المفعول به وحده .

ويلجأ البصريون إلى تأويل هذه النصوص التي احتج بها الكوفيون والأخفش وأبو عبيد القاسم ، وحملها على الضرورات الشعرية ، وما لا يحتاج إلى تأويل أو حمل على الضرورة أولى مما يحتاج ولا سيما أنه قد ثبت له شواهد من القرآن الكريم وقرائاته .

المصادر

- البيان في غريب إعراب القرآن ٣٦٥/٢ لابن الأنباري . تح : د. طه عبد الحميد .
- أوضح المسالك شاهد رقم ٢٢٩ .
- شرح ابن عقيل ٤٣٠/١ .
- شرح الكافية للرضي ٨٤/١ فما بعدها .
- شرح التصريح ٢٩١/١ .
- أوضح المسالك ٣٧٩/١ .
- الهمع ٢٦٥/٢ فما بعدها تح د. عبد العال سالم .
- الدرر اللوامع ١٤٤/١ .
- شرح الأشموني ٦٨/٢ دار إحياء الكتب العربية .
- شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٧ .
- منار السالك ٢٥٨/١ .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٦٨ فما بعدها لأبي البقاء العكبري . دار الغرب الإسلامي . بيروت .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٧٧ .
- البحر المحيط ٤٥/٨ .
- الخصائص ٣٩٧/١ .
- شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ لابن مالك . مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .
- المساعد على تسهيل الفوائد ٣٩٩/١ لابن عقيل . مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .

إشباع فتحة النون من (أنا) في الوصل *

ضمير الرفع المنفصل (أنا) يتكون من الهمزة والنون المفتوحتين . فإذا وقف عليه أشبعت فتحة النون فيه ، أو اجتلبت له هاء ساكنة فقل (أنه)^(١) . وهذه الهاء الساكنة ، أو الألف (في رأي القدماء الناتجة عن إشباع فتحة النون لبيان حركة النون في الوقف . يقول العكبري " الاسم الهمزة والنون ، وإنما زيدت الألف عليها في الوقف لبيان حركة النون ، فإذا وصلته بما بعده حذفت الألف للغنية عنها"^(٢)) وهذا هو رأى البصريين .

وقد يرد هذا الضمير في الشعر والألف مثبتة وصلًا . وقد عدّ هذا من ضرورة الشعر . يقول أبو سعيد السيرافي " وربما اضطر الشاعر فيثبتها وهو واصل ، قال الشاعر :

أنا سيفُ العشيرة فاعرفوني حميدٌ قد تدريت السناما

وقال الأعشى :

فكيف أنا وانتحالي القوافي ي بعد المشيب كفى ذاك عارا^(٣)

ويقول أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي الفزاز : ومما يجوز للشاعر " إثبات الألف من (أنا) في الوصل ، وحققها أن تسقط في الوصل وتثبت في الوقف ؛ وذلك أن الاسم من (أنا) (أن) ، وإنما زيدت الألف للوقف ، فيجعل الشاعر الوصل في هذا كالوقف مثل قوله :

فكيف أنا وانتحالي القوافي ي بعد المشيب كفى ذاك عار .

وأنكر هذا قومٌ ، وقالوا : الرواية : فكيف يكون انتحالي القوافي^(٤) .

* بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف — الخبير بالمجمع .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢ .

(٢) إملأ ما من به الرحمن ١٠٨/١

(٣) شرح السيرافي ٢١٥/١ (مخطوط بدار الكتب) .

(٤) ضرائر الشعر : ٨٦ .

وقد قال مثل هذا ابن عصفور في ضرائره^(١).

وقد اختلف البصريون والكوفيون في هذا الضمير، فالهمزة والنون " هو الاسم عند البصريين، والألف الأخيرة أتى بها في الوقف لبيان الحركة فهي كالهاء في اغزة وارمة، وإذا وصلت حذفها كما تحذف الهاء في الوصل. وذهب الكوفيون إلى أنها بكمالها هو الاسم واحتجوا لذلك بقول الشاعر:

أنا سيفُ العشيرة فاعرفوني حميدٌ قد تذريت السناما

ووجه الشاهد أنه أثبت الألف في حال الوصل^(٢) وموقف البصريين يضيق واسعاً، ويجبر مباحاً، وقد اضطرهم هذا الموقف إلى إنكار رواية الشعر الذي ورد فيه إثبات الألف وصلاً، أو تغيير الرواية، والبحث عن مخرج يصطنعونه.

وباللغة وقراءة القرآن تثبت صحة مذهب الكوفيين، أما اللغة فإن " إثبات الألف وصلاً ووقفاً لغة بنى تميم، ولغة غيرهم حذفها في الوصل ولا تثبت عند غير بنى تميم وصلاً إلا في ضرورة الشعر^(٣) " على ما بينه أبو حيان في البحر المحيط، ويقول الرضى " وبعض العرب يصل أنا بالألف في الوصل أيضاً في السعة^(٤) ولعله يعنى بنى تميم أو بعض بنى قيس وربيعه^(٥) .

وأما قراءة القرآن فقد جاء في قراءة قوله تعالى : ﴿ قال أنا أحيى وأميت ﴾^(٦) ما يقوله ابن مجاهد : " كلهم قرأ (أنا أحيى) يطرحون الألف التي بعد النون من (أنا) إذا وصلوا في كل القرآن، غير نافع، فإن أبا بكر بن أبى أويس وقالون وورشاً رَوَوْا عنه : (أنا أحيى) بإثبات الألف بعد النون في الوصل إذا لقيتها همزة في كل القرآن مثل قوله (أنا أحيى) إلا في قوله : ﴿ إن أنا إلا نذير مبين ﴾^(٧) . فإنه

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور: ٤٩، ٥٠ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣

(٣) البحر المحيط ٢٨٨/٢ .

(٤) شرح الشافية ٢٩٥/٢ .

(٥) إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبى شامة ٣٦٥ .

(٦) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة .

(٧) الآية ١١٥ من سورة الشعراء .

يحذفها في هذا الموضع مثل سائر القراء . وتابع أصحابه في حذفها عند غير همزة . ولم يختلفوا في حذفها إذا لم تلقها همزة إلا في قوله : ﴿ لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ (١) ، (٢) وقد أفاض ابن الجزرى في ذكر طرق القراءة في إثبات الألف من (أنا) وحذفها ، وأشار إلى أنّ المدنيّين قرأوا بإثبات الألف ، وصحح الوجهين عن قالون نصاً وأداءً (٣) .

وفي الاستعمال المعاصر نجد أن الوجهين (إثبات الألف وصلاً وحذفها) يتردّدان معاً ، وإن كان يلاحظ أن الإثبات أكثر ، وقد أحصيت ما ورد في بعض دواوين الشعر المعاصر فوجدت أنّ استعمال (أنا) مشبعة الفتحة وصلاً - أو بتعبير القدماء مثبتة الألف - جاء ستاً وثلاثين مرة في مواضع شتى وسياقات مختلفة ، وهناك استعمالات أخرى جاءت (أنا) فيها بحذف الألف . وإن كنت أرى أن كل استعمال منهما له ما يسوغه في السياق بحيث يمكن تفسيره تفسيراً نصياً يخدم دلالة النص نفسه (٤) .

ومن هنا أقترح إجازة استعمال (أنا) مثبتة الألف وصلاً في الشعر وغيره لورودها بهذه الصورة في قراءة سبعية موثقة ، ولكونها لهجة عربية معترفاً بها ، ولا داعي للحكم على هذا الاستعمال بأنه ضرورة .

(١) من الآية ٣٨ من سورة الكهف .

(٢) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ١٨٨ .

(٣) النشر في القراءات العشر ٢/٢٣٠ ، ٢٣١ وانظر الحجة في القراءات لأبي زرعة ١٤٢ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/٢٨٨ والحجة في القراءات السبع ٧٥ ، ٧٦ والكشف عن وجود القراءات السبع ٣٠٦ ، ٣٠٧ والهمع ١/٦٠ .

(٤) انظر ظواهر نحوية في الشعر البحر : دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور ٩٦ .

المراجع

- ١- إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة ٣٦٥ .
- ٢- إملأ ما من به الرحمن للعبرى ١٠٨/١ .
- ٣- البحر المحيط لأبي حيان ٢٨٨/٢ .
- ٤- تفسير القرطبي ، الجامع لأحكام البيان ١٠٩٥ (الشعب) .
- ٥- الحجة في القراءات لأبي زرعة ١٤٢ .
- ٦- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٧٥،٧٦ .
- ٧- شرح الشافية للرضي ٢٩٥/٢ .
- ٨- شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣ .
- ٩- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٥/١ (مخطوط بدار الكتب ١٣٧ نحو).
- ١٠- ضرائر الشعر لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي الفزاز ٨٦ .
- ١١- ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٩،٥٠ .
- ١٢- ظواهر نحوية في الشعر الحرّ . د. محمد حماسة عبد اللطيف ٩٦ .
- ١٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ٣٠٦/١ ، ٣٠ .
- ١٤- النشر في القراءات العشر للشاطبي ٢٣٠/٢ ، ٢٣١ .
- ١٥- همع الهوامع للسيوطي ٦٠/١ .
- ١٦- معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢ .

*

* *

* * *

الدورة الثالثة والستون

١٩٩٦م — ١٩٩٧م

موضوعات الدورة* :

- ١- أداة العطف بعد التسوية .
- ٢- جواز إيلاء أداة الشرط وأداة التحضيض جملة اسمية خبرها فعل .
- ٣- جمع علم المذكر العاقل المختوم بـ"تاء التانيث" .
- ٤- حول وقوع الفعل الماضي حالاً من غير قد .
- ٥- مجيء الحال معرفة .
- ٦- لا سيما .
- ٧- زيادة الياء أو حذفها في جمع التكسير .
- ٨- جواز إنابة الجار والمجرور الدال على التعليل عن الفاعل .
- ٩- توكيد النكرة .

* عرضت هذه الموضوعات على مجلس المجمع في جلسته السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٥ مارس ١٩٩٧م

ووافق عليها جميعها.

* ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته التاسعة بتاريخ ٢٢/٣/١٩٩٧م فأقرها جميعها .

الموضوع الأول .

أداة العطف بعد التسوية *

استعمال " أم " المتصلة عاطفة له أساليب كثيرة كلها صحيح فيجوز أن تذكر قبلها كلمة سواء وأن يذكر ما يدل عليها، وأن تذكر قبلها همزة التسوية وألا تذكر ، وأن تذكر قبلها جملة وأن يذكر قبلها مفرد ، وأنه عند عدم ذكر الهمزة يجوز استعمال أم ويجوز استعمال أو —

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

تري اللجنة :

الأخذ بما قاله النحاة من وجوب العطف بأم إذا ذكرت همزة التسوية ، وتري جواز العطف بأو أو أم عند عدم ذكر همزة التسوية ، أخذاً بآراء بعض المتقدمين ، وتصحيحاً لما كثر استعماله في عصرنا الحاضر على ألسنة الكتاب والمتحدثين .

* رأى الدكتور شوقي ضيف أنه حبذا لو وسّع هذا القرار وأجارت اللجنة " أو " أو " أم " مطلقاً بعد التسوية .
 * علق الدكتور عبد الرحمن السيد بأن المطرود في الاستعمال القرآني والمراجع اللغوية أنه إذا ذكرت همزة التسوية يعطف بأم . (مؤتمر) .
 * مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثاني :

جواز إيلاء أداة الشرط وأداة التحضيض جملة اسمية خبرها فعل *

ذكر النحويون أن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ، كما ذكروا أن الفاعل لا يتقدم على فعله — وقد تحكم هذا في تحليل كثير من الجمل الواردة في اللغة — وكان ثمة تعسف في ذلك .

ناقشت اللجنة وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

من باب التيسير أن يعرب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط
مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده ، وكذلك
الاسم المرفوع بعد أداة التحضيض .

* علق الدكتور شوقي صيف قائلاً بأن هذا إعراب والمجمع لا يصدر إعراباً .

* علق الدكتور عبد الرحمن السيد بأن الدكتور شوقي ضيف سبق وقدم في مؤخر الدورة التاسعة والسبعين مذكرة بالغاء كان من النحو .

* أبد الدكتور محمد مختار ولد إياه اقتراح اللجنة . (مؤتمر)

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بالعنوان نفسه .

الموضوع الثالث :

جمع المذكر العاقل المختوم بتاء التانيث *

اختلف العلماء في جمع الاسم المختوم بتاء التانيث الذي يأتي علماً لمذكر عامل مثل حمزة - وهبيرة - وطلحة - فعلى حين يرى البصريون أن يجمع بالألف والتاء كما يجمع العلم المؤنث ، ولا يجوز أن يجمع بالواو والنون - ذهب الكوفيون إلى أنه يجمع بالواو والنون كما يجمع العلم المذكر .
تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

جواز جمع المذكر العاقل المختوم بتاء التانيث بالواو والنون ،
أو بالألف والتاء ، تأصيلاً لما ورد من جمع ألفاظ ليس فيها مسوغ واحد
من مسوغات جمع المذكر السالم ، وقد جمعت بالواو والنون والألف والتاء .

* تساءل الدكتور إبراهيم السامرائي عن مدى الحاجة إلى أن نقول حمزون مثلاً وأيده د. شوقي ضيف في ذلك وكذا الدكتور يوسف عز الدين.

* وذكر الدكتور أمين السيد أن القرار هو جواز وليس فيه التزام .

* علق الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف أن اللجنة في ذلك تستهdy بما فعله النحاة القدماء من قبل ، عندما كانوا يجيزون أشياء لا تستعمل وكانوا يعللون ذلك بأنه ادخار لوقت الحاجة . (مؤتمر)

* مع انموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الرابع :

حول وقوع الفعل الماضي حالاً من غير قد *

للنحويين مذاهب في الجملة الفعلية التي في موضع الحال — الجملة
الماضوية، وذلك من حيث اقترانها بقَد —
تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

- اعتماداً على الشواهد الكثيرة الواردة في القرآن الكريم
- وكلام العرب - أنه يجوز وقوع الجملة ذات الفعل الماضي حالاً
- دون حاجة إلى تقدير (قد) .

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي بالعنوان نفسه .

الموضوع الخامس :

مجيء الحال معرفة *

يؤول جمهور النحاة الحال بنكرة إذا جاءت معرفة ، إذ أنهم يرون أنها تكون نكرة لا معرفة ، ويرى البعض أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل — كما قال البعض ان الحال إذا تضمنت معنى الشرط صح تعريفها لفظاً —
تدارست اللجنة تلك الآراء وانتهت إلى القرار التالي :

بالرجوع إلى ما قاله أئمة النحاة نرى أن الحال قد وردت فيما نقل عن العرب نكرة ومعرفة ، وأن أمثلة المعرفة كثيرة ، وأنواع التعريف متعددة ، وهذا يجعلنا نميل إلى أن تعريفها قياسي كتنكيرها وإن كان التنكير أكثر ، ولا حاجة إلى القول بالتأويل عندما تجيء معرفة .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع السادس :

لا سيما *

قليل في هذا الأسلوب كلام كثير — قيل : انه يفيد الاستثناء ، ولا يفيد —
 وقيل : إن " ما " زائدة لازمة وقيل غير لازمة وقيل : قد تكون اسماً موصولاً وقد
 تكون عوضاً عما تضاف إليه سى وغير ذلك —
 ناقشت اللجنة هذا الأسلوب وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

جواز استعمال لا سيما على الأوجه التي كثرت وشاعت في عصرنا

وذلك :

(أ) بذكر الواو ولا ، مثل " تعجبنى الأخلاق الكريمة ولا سيما الصدق .

(ب) وبحذف الواو وحدها .

(ج) وبحذفها مع لا .

كل ذلك بتشديد الياء أو تخفيفها .

* تساءل الدكتور عبد الله الطيب عما إذا كانت الشواهد كثيرة في حذف لا ..

* علق الدكتور أمين السيد أن الذي منع ذلك وحده هو صاحب المصباح المنير . (مؤتمر)

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه..

الموضوع السابع :

زيادة الياء أو حذفها في جمع التكسير *

من صيغ جمع التكسير الدالة على الكثرة فعالل وما كان على هيئتها نحو مفاعل وفياعل وفواعل فإذا جمع الاسم جمع تكسير على إحدى هذه الصيغ وكان قد حذف منه شيء عند الجمع فإنه يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف منه أصلاً كان المحذوف أو زائداً —

تدارست اللجنة ذلك واستعرضت الشواهد فيه وانتهت إلى القرار التالي .

تري اللجنة :

أن جمع التكسير الذي على وزن فعالل وشبهها ، يجوز فيه أن تزداد الياء قبل آخره ، مثل مساجيد (جمع مسجد) ، وما كان منه بياء يجوز فيه حذفها مثل عصافر (جمع عصفور) ، وفي هذا ضرب من التيسير والتوسعة في بنية الكلمة وطرد " للباب على وتيرة واحدة " .

* علق الدكتور شوقي ضيف قائلاً بأن جمع التكسير ليس له قياس في اللغة إنما ينبئ على السماع لذا فينبغي ألا يغير مساجد إلى مساجيد لأننا بذلك نقحم أشياء على النحو العربي ووافق في ذلك الدكتور عبد الكريم خليفة.

* ذكر الدكتور أمين السيد أن الشواهد القرآنية تؤيد هذا القرار ومنها (ولو ألقى معاذيره) . (مؤتمر) مع الموضوع بحث للدكتور أمين السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثامن :

جواز إنابة الجار والمجرور الدال على التعليل عن الفاعل *

اختلف النحاة في جواز إنابة الجار والمجرور عن الفاعل إذا دلّ على التعليل. فعلى حين ذهب معظمهم إلى عدم جواز ذلك باعتبار أنه مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى وأن نائب الفاعل في هذه الحالة هو ضمير المصدر — ذهب البعض إلى جواز إنابته عن الفاعل لأن تقدير سؤال اعتبار ضعيف لا يجب أن يمنع الإنابة عن الفاعل —

تدارست اللجنة تلك الآراء وانتهت إلى القرار التالي :

تري اللجنة :

أن الجار والمجرور الدال على التعليل يصلح أن ينوب عن الفاعل إذا لم يكن في الكلام ما يصلح أن يكون نائباً عنه .

الموضوع التاسع :

توكيد النكرة *

رأى الكوفيون والأخفش وابن مالك أن تأكيد النكرة تأكيداً معنوياً جائز بشرط أن يفيد، ولذلك شرطان - أن تكون النكرة محدودة ، وأن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول . وذهب البصريون إلى أن توكيد النكرة غير جائز مطلقاً -

تدارست اللجنة تلك الآراء وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً بشرط إفادته وكون التوكيد
بألفاظ الإحاطة والشمول .

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي بالعنوان نفسه .

أداة العطف بعد التسوية *

ذكر النحاة أن " أم " تكون متصلة في موضعين :
أولهما — وهو الذي يعنينا — أن تكون مسبوقة بهمزة التسوية الداخلة على جملة ،
سواء كانت الجملة التي دخلت عليها الهزمة ، والجملة التي دخلت عليها أم فعليتين ،
أم كانت الجملتان اسميتين ، أم كانتا مختلفتين . وقالوا إن " أم " قد تقع بين مفرد
وجملة .

وإنه ليس من الضروري وجود كلمة " سواء " بل يكفي وجود ما يدل عليها.
وإن همزة التسوية قد تكون مذكورة في الكلام ، وقد تحذف عند أمن اللبس .
فالجملتان الفعليتان مثل قوله تعالى^(١) : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم ﴾
والجملتان الاسميتان مثل قول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا :

ولست أبالي بعد فقدي مالكا أموتى ناءٍ أم هو الآن واقع
والجملتان المختلفتان مثل قوله تعالى^(٢) : ﴿ سواء عليكم أذعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾
والواقعة بين مفرد وجملة قول الشاعر :

سواء عليك النفر أم بت ليلة بأهل القباب من عُمير بن عامر
وعدم وجود كلمة " سواء " لوجود ما يدل عليها بيت متمم بن نويرة السابق .
وعدم وجود همزة التسوية في الكلام قراءة : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم ﴾
بهمزة واحدة . ومثل قول الشاعر السابق : سواء عليك النفر ...

فإذا كانت همزة التسوية غير موجودة في الكلام ، فإن بعض النحاة يرون جواز
العطف بأو ، يقول الرضى^(٣) : ولا تجئ بالهمزة قبل " أو " فلا تقول : لا أبالي

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد — عضو المجمع .

(١) سورة يس ، آية : ١٠ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٩٣ .

(٣) الكافية ٢ / ٣٧٧ .

أَقَمْتُ أو قَعَدْتُ ، ولا : لأَ ضَرَبْنَاهُ أَقَامَ أو قَعَدَ ، لأنَّكَ إِنَّمَا جُنْتُ بِالْهَمْزَةِ مَعَ أَمَ ، وإنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ ، لَمَّا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّسْوِيَةِ الْمَطْلُوبَةِ هَهُنَا ، وَلَيْسَ فِي الْهَمْزَةِ مَعَ أَوْ مَعْنَى التَّسْوِيَةِ . "

وَيَقُولُ الدِّمَامِينِيُّ نَقْلًا عَنِ السِّيرَافِيِّ ^(١) : فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا وَجْهَ الْعُطْفِ بِأَوْ ، وَالتَّسْوِيَةِ تَأْبَاهُ ، لِأَنَّهَا تَقْتَضِي شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا ، وَأَوْ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ ؟ قُلْتَ : وَجْهَهُ السِّيرَافِيُّ بِأَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى الْمَجَازَةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : سَوَاءٌ عَلَى قَمْتُ أَوْ قَعَدْتُ ، فَتَقْدِيرُهُ : إِنْ قَمْتُ أَوْ قَعَدْتُ فَهُمَا عَلَى سَوَاءٍ . وَعَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ سَوَاءٌ خَبْرًا مُقَدِّمًا ، وَلَا مُبْتَدَأً كَمَا قِيلَ ، فَلَيْسَ التَّقْدِيرُ : قِيَامُكَ أَوْ قَعُودُكَ سَوَاءٌ عَلَى ، أَوْ سَوَاءٌ عَلَى قِيَامِكَ أَوْ قَعُودِكَ . بَلْ سَوَاءٌ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، أَيْ : الْأَمْرَانِ سَوَاءٌ ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ دَالَّةٌ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ الْمَقْدَرِ .

وَيَقُولُ الرُّضِيُّ ^(٢) : أَعْلَمْ أَنَّ أَمَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، مُتَّصِلَةٌ وَمُنْفَصِلَةٌ ، فَالْمُتَّصِلَةُ تَخْتَصُّ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : أَحَدُهَا تَقْدِمُ الْهَمْزَةَ إِمَّا لِلِاسْتِفْهَامِ... أَوْ لِلتَّسْوِيَةِ نَحْوَ ^(٣) : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ... ﴾ وَيَقُولُ ^(٤) : وَأَمَّا هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ وَأَمَّ التَّسْوِيَةِ فَهُمَا اللَّتَانِ تَلِيَانِ قَوْلُهُمْ : سَوَاءٌ ، وَقَوْلُهُمْ : لَا أَبَالِي وَمُتَّصِرَاتُهُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : سَوَاءٌ عَلَى أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ ، وَلَا أَبَالِي أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ . فَعِنْدَ النَّحَاةِ قَوْلُكَ : أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ جُمْلَتَانِ فِي تَقْدِيرِ مَفْرُودَيْنِ ، مَعْطُوفٌ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ بِوَاوِ الْعُطْفِ ، أَيْ سَوَاءٌ عَلَى قِيَامِكَ وَقَعُودِكَ . فَقِيَامُكَ مُبْتَدَأٌ ، وَقَعُودُكَ عُطْفٌ عَلَيْهِ ، وَسَوَاءٌ خَبْرٌ مُقَدِّمٌ . وَقَدْ أَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ أَيْضًا أَنَّ يَكُونُ سَوَاءٌ مُبْتَدَأً ، وَأَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ خَبْرُهُ ، لِكَوْنِهِمَا فِي الظَّاهِرِ فَعْلَيْنِ ... وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ " سَوَاءٌ " فِي مِثْلِهِ خَبْرٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : الْأَمْرَانِ سَوَاءٌ عَلَى ، ثُمَّ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بِقَوْلِهِ : أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ ،

(١) حاشية الصبا على شرح الأشموني ٧٥/٣ .

(٢) الكافية ٣٧٣/٢

(٣) المناقبون ، آية : ٦ .

(٤) الكافية ٣٧٥/٢

وهذا كما في قوله تعالى (١) : ﴿ فاصبروا أو لاتصبروا سواء عليكم ﴾ أى : الأمران سواء ، ... والجملة الاسمية المتقدمة ، أى الأمران سواء ، دالة على جزاء الشرط ، أى : إن قمت أو قعدت فالأمران سواء على ، ولا شك في تضمين الفعل بعد سواء وما أبالي معنى الشرط . "

ولعل مما يؤيد صحة استعمال أو في هذا الأسلوب ما أورده صاحب الصحاح في مادة " سواء : قال : يقال : سواء على أقمت أو قعدت وما أورده صاحب اللسان في المادة نفسها : وإذا قلت : سواء على احتجت أن تترجم عنه بشيئين ، تقول : سواء سألتني أو سكت عني ، وسواء أحرمتني أم أعطيتني .

ومن هذا نرى أن استعمال " أم " المتصلة عاطفة له أساليب كثيرة كلها صحيح فصيح ، فيجوز أن تذكر قبلها كلمة " سواء " وأن يذكر ما يدل عليها . وأن تذكر قبلها همزة التسوية ، وألا تذكر . وأن تذكر قبلها جملة ، وأن يذكر قبلها مفرد . وأنه عند عدم ذكر الهمزة يجوز استعمال أم ويجوز استعمال أو .

وهذا الأسلوب الذي قبله السيرافي والرضي والدمامي ، وورد التمثيل له في الصحاح وفي اللسان ، أصبح كثير الاستعمال في عصرنا الحاضر ، جاريا على ألسنة المتحدثين وأقلام الكتاب ، وهو من أجل ذلك جدير بالإجازة والقبول .

*

* *

* * *

جواز إيلاء أداة الشرط وأداة التحضيض جملة اسمية خبرها فعل *

يقول النحويون : إن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ، ويقولون أيضا : إن الفاعل لا يتقدم على فعله ، وهاتان القاعدتان تحكما في تحليل كثير من الجمل الواردة في اللغة مثل قول القرآن الكريم : ﴿ وإن أخذ من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ ^(٢) ، فيجعل النحويون الاسم المرفوع الواقع بعد أداة الشرط فاعلا لفعل محذوف وجوبا ، ويجعلون الفعل الواقع بعده مفسرا لذلك الفعل المحذوف ، وفاعله ضمير مستتر يعود على الاسم المتقدم ، والجملة مفسرة لا محل لها من الإعراب .

وفي هذا التفسير تعسف ، ويظهر هذا التعسف في مثل " هلا زيد قام أبوه " حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة التحضيض " هلا " وهي من الأدوات التي قالوا عنها لا يصح أن يليها إلا الفعل ، فلما لم يوجد الفعل هنا جعلوه مضمرا وجوبا ، وفي تفسيره يقولون : هلا لا بس زيد قام أبوه .

وكذلك يكون التقدير في ﴿ وإن أخذ من المشركين استجارك ﴾ و ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ ، إذ يقولون إن التقدير هو : وإن استجارك أحد استجارك ، وإذا انشقت السماء انشقت . إلا أنه لا يتكلم به " كما يقول الأشموني ^(٣) .

وقد نشب خلاف بين البصريين والكوفيين حول تفسير الاسم المرفوع الواقع بعد أداة الشرط ، فقال البصريون إنه فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه .

وذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية نحو

* بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف - الخبير بالمجمع .

(١) التوبة ، الآية : ٦ .

(٢) الانشقاق الآية ١ .

(٣) شرح الأشموني ٥٠/١ .

قولك : " إن زيداً أتاني آتاه " فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .
ولكل من الفريقين حجه التي تستند إلى نظرية " العامل " لا إلى النصوص
اللغوية. (١)

وانفرد أبو الحسن الأخفش برأيه الذي يقول إن هذا الاسم يرتفع بالابتداء وإن
كان ابن الأنباري يقول عنه " وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع
بالابتداء ففاسد ، وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ، ويختص به غيره ، ولهذا
كان عاملاً فيه ، وإذا كان مقتضياً للفعل ، ولا بد منه بطل تقدير الابتداء ، لأن
الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ، لأن حقيقة الابتداء
هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة ، وإذا وجب تقدير الفعل استحال
وجود الابتداء الذي يرفع الاسم .

والحق أن القول بوجوب إيلاء أداة الشرط والتحضيض فعلاً هو من كلام
النحويين ، أما اللغة فقد ورد فيها كثيراً جداً اسم مرفوع بعد أداة الشرط ، والاحتكام
ينبغي أن يكون للغة ، وقد ورد في سورة التكوين اثنتا عشرة آية ولى فيها الاسم
المرفوع أداة الشرط " إذا الشمس كورت " إلى قوله " وإذا الجنة أزلفت " وورد في
سورة الانفطار أربع آيات " إذا السماء انفطرت " إلى قوله " وإذا القبور بعثرت "
ووردت آيتان في سورة الانشقاق وورد ما لا يحصى كثرة في الشعر .
ومن التيسير في القواعد أن يعرب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره
الجملة الفعلية بعده وكذلك بعد أداة التحضيض .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري في المسألة الخامسة و"ثمانين ٦١٥ وما بعدها .

جمع علم المذكر العاقل المختوم بتاء التأنيث *

إذا جعل الاسم المختوم بتاء التأنيث علماً لمذكر عاقل مثل : حمزة وهبيرة وطلحة ، فقد اختلف العلماء في جمعه ، فذهب البصريون إلى أنه يجمع بالألف والتاء كما يجمع العلم المؤنث ، ولا يجوز أن يجمع بالواو والنون . وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يجمع بالواو والنون كما يجمع العلم المذكر .

كانت حجة البصريين أن المفرد فيه علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكير ، فلو جمع بهما لأدى ذلك إلى أن يجتمع في اسم واحد علامتان متضادتان ، وهذا غير جائز .

واستدلوا على صحة رأيهم بأنه لم يسمع عن العرب جمع هذا الاسم ونحوه إلا بالألف والتاء كقول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

وكقولهم في جمع ربيعة وصفا لرجل : ربعات .

وقالوا : إن الأصل في جمع مسلمة أن يقال : مسلمتات ، ولكنهم قالوا : مسلمات ، وحذفوا التاء التي كانت في المفرد ، حتى لا يجمعوا بين علامتي تأنيث في اسم واحد ، لأنه محذوف كالثابت ، والتاء التي في الجمع عوض عن التاء التي كانت في المفرد .

أما الكوفيون فقالوا : إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون ، لأنه في التقدير جمع للمجرد من التاء ، لأن العرب قد تجمع الكلمة على تقدير حذف حرف منها ، مثل قول الشاعر :

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم

فكسره على ما لا هاء فيه واستدلوا كذلك بالاتفاق على أن الاسم المختوم بألف

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد — عضو المجمع .

التأنيث الممدودة أو المقصورة ، إذا سمي به مذكر عاقل يجمع بالواو والنون ، فيقال في : حمراء وحبلَى : حمراء ون وحُبلون ، مع أن ألف التأنيث أشد في التأنيث من التاء ، لأن ألف التأنيث صيغت الكلمة عليها ، ولم تخرج الكلمة من التذكير إلى التأنيث ، ولهذا المعنى قام التأنيث بالألف في منع الصرف مقام شيئين بخلاف التأنيث بالتاء . وإذا جاز أن يجمع بالواو والنون ما في آخره ألف التأنيث، فإنه يجوز ذلك فيما في آخره التاء بطريق الأولى .

وقد حاول البصريون إبطال رأى الكوفيين بأن تقدير حذف التاء في المفرد غير صحيح ، لأنه لو جمع بالواو والنون لم يكن في الكلام ما يدل على أن التاء كانت في المفرد ، وإذا جمع بالألف والتاء ، كانت التاء التي في الجمع عوضا عن التي كانت في المفرد . أما المختوم بألف التأنيث فقد صيغت الكلمة عليها ، وليست في حاجة إلى أن تعوض بعلامة تأنيث في الجمع .

والحق أن هذا كله إيغال في مسالك عقلية لسنا في حاجة إلى أن نعمن فيها، لنختار من بينها .

وأعتقد أننا نستطيع أن نقول : إن اللغة قد حفظت لنا أسماء جمعت بالواو والنون وجمعت بالألف والتاء ، مع أنها لم تستكمل الشروط التي ذكرها النحاة لكي يجمع الاسم جمع مذكر سالما .

فأرْض مؤنثة ، وليست علما ، ولا لعاقل .
وسَنَّة فيها مع ما سبق تاء التأنيث ، وكذا عِصَّة ، وعِزَّة ، وثُبَّة ، ورِئَة ، وفِئَة ، ومِئَة ، ورقَّة ، ولِدة ، وحِشَة ، وظُبَّة ؛ وغيرها ، قد جمعت كلها بالواو والنون رفعا، وبالياء والنون نصبا وجرا .

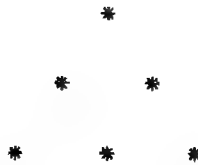
وعلى هذا يكون من الأولى — دون أن نضرب في المسالك السابقة — أن نقول : إن ما جعل علما لمذكر عاقل من الأسماء المختومة بتاء التأنيث يجوز أن يجمع بالألف والتاء مراعاة للفظه ، وأن يجمع بالواو والنون رفعا ، وبالياء والنون نصبا وجرا ، مراعاة لمعناه ، دون أن نكد أنفسنا في البحث عن مسوغ أو شاهد ،

لأنه لم يفقد من شروط هذا الجمع إلا الخلو من تاء التأنيث ، مع توافر الشروط الأخرى فيه .

وقد نقل الفراء : علا نون في جمع علانية ، وهو الرجل المشهور .
وقالوا : رجل ربعة ، أى : معتدل القامة ، وجمع على : ربعون .

المراجع

- الإنصاف مسألة ٧٧ .
- شرح التسهيل ٧٩/١ .
- التصريح ٧٢/١ وما بعدها .
- الأشموني ٧٢/١ وما بعدها .
- الهمع ٤٥/١ .



حول وقوع الفعل الماضي حالاً من غير " قد " *

من الجملة الفعلية التي في موضع الحال — الجملة الماضوية ، ولقد رأينا أن للنحويين فيها مذاهب :

١- ذهب البصريون إلا الأخفش إلى أن الجملة الماضوية المثبتة التي في موضع الحال — لابد من اقترانها " بقد " ظاهرة أو مضمرة ، فإن وجدت ظاهرة فيها ونعمت، وإن لم توجد وجب تقديرها، وإضمارها حينئذ واجب عند البصريين . وقد استدلوا بالسماع والقياس .

أولاً : السماع :

(أ) الماضي المقترنة بـ " قد " ظاهرة في موضع الحال .

في القرآن :

١- ﴿ أفطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ﴾ البقرة / ٧٥ .

٢- ﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ﴾ البقرة / ٢٣٧ .

(ب) ما جاء من غير " قد " وحملوه على إضمارها وجوبا :

في القرآن :

١- ﴿ كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وأتوا به متشابها ﴾ البقرة / ٢٥ ، فقلوه : وأتوا به متشابها — في موضع الحال على إضمار " قد " وصاحب الحال ضمير الفاعلين في (قالوا) .

٢- ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر ﴾ البقرة / ٣٤ فقد أعربوا (أبى واستكبر) — على أنه في موضع الحال على إضمار (قد) . كما يرد على البصريين في الإعراب السابق بأنه غير ملزم لصحة كون الكلام

مستأنفا ، وليس في موضع الحال . وقد ردّ عليهم ابن مالك: بأن الأصل عدم التقدير؛ لأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد ، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه^(١) .

والصحيح : هو ضرورة القياس على ما في القرآن الكريم ، فلا محوج إلى ارتكاب تقدير (قد) ؛ لأن ما في التنزيل من شواهد يردّ مزاعم البصريين في إضمارهم لها .
ثانيا : القياس :

قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالا لوجهين :
أحدهما : أن الفعل الماضي لا يدل على الحال ، فينبغي ألا يقوم مقامه .
والثاني : أنه يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه [الآن] أو [الساعة] نحو : مررت بعليّ يضرب ؛ لأنه يحسن أن يقترن به [الآن أو الساعة] وهذا لا يصلح في الماضي فينبغي ألا يكون حالا .
 واحتج الكوفيون على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا من غير (قد) بالسمع والقياس :

أولا : السماع من القرآن

- أ- ﴿ وجاءوا أباهم عشاءً يبكون قالوا ... ﴾ يوسف / ١٦ . قالوا : حال من واو الجماعة في (يبكون) شرح التسهيل ٣٧١/٢
ب - ﴿ والذين قالوا لإخوانهم وقعدوا ... ﴾ آل عمران / ١٦٨ ، والجملة من "وقعدوا" حالية . البحر ٤٢٦/٣ بيروت .
ج - ﴿ وقال الذي نجا منهما وادّكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله ﴾ يوسف / ٤٥ ، والجملة من قوله : وادّكر حالية . البحر ٢٨٤/٦ .
د - ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا ﴾ النمل / ١٤ ، واستيقنتها - في موضع الحال . البحر ٥٨/٧ ط ١

(١) شرح التسهيل ٣٧٣/٢ تح : د. عبد الرحمن السيد ود. بدوي المختون .

هـ - ﴿ فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا، وظلموا أنفسهم فجعلناهم أحاديث... ﴾ سبا /

١٩ وجملة - ظلموا حالية . البحر ٥٣٩/٨

و- ﴿ قال رجال من الذين يخافون أنعم الله عليهما ادخلوا عليهم الباب ﴾ المائدة/

٢٣ ، أنعم - في موضع نصب على الحال من المضمرة في (يخافون) .

مشكل إعراب القرآن ٢٢٢ مكي بن أبي طالب ، تح : حاتم الضامن .

ز- ﴿ وإن يكذبوك فقد كذب الذين من قبلهم جاءتهم رسلهم بالبينات ... ﴾ فاطر/ ٢٥

جاءتهم رسلهم في موضع الحال " التبيان في إعراب القرآن ١٠٧٤/٢ "

(العكبري) تح : البجاوي .

ح - ﴿ ودانية عليهم ظلالها وذُلِّلَتْ قطوفها تذليلاً ﴾ الإنسان / ١٤ ، وذُلِّلَتْ - في

موضع الحال . إملاء ما من به الرحمن . ٢٧٦/٢ . العكبري

ط - ﴿ قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به ... ﴾ الأحقاف / ١٠ ، وكفرتم به

حال ، وجواب الشرط محذوف تقديره : أستم ظالمين ؟ إملاء ما من به

الرحمن ٢٣٤/٢ .

ي - ﴿ وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السماوات والأرض أعدت

للمتقين ﴾ آل عمران / ١٣٣ ، أعدت - حال من جنة لأنها وصفت . إملاء

من به الرحمن ١٤٩/١ للعكبري ، ط . بيروت .

ك - ﴿ قال رب أنى يكون لي غلام وكانت امرأتي عاقراً ﴾ مريم / ٨ . وانظر:

شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٢/٢

ل- ﴿ إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاءوكم حصرت صدورهم ﴾

النساء / ٩٠ . حصرت - فعل ماض ، وهو في موضع الحال ، وتقديره " حصرة

صدورهم " والدليل على صحة هذا التقدير ، قراءة الحسن البصري ويعقوب

الحضرمي والمفضل عن عاصم: حصرة^(١) صدورهم ، (إتحاف فضلاء ،

البشر ١٩٣) قراءة الضحاك : حصرات صدورهم " وقرأها : جناح بن حبيش

حاصرات . بألفين (١) .

وقد احتجَّ البصريون بأنه لا حجة للكوفيين في هذا ؛ إذ إن (حصرت) صفة لقوم المذكور في أول الآية، أو صفة لقوم مقدر . والمعنى : أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم - فقومًا نصب على الحال، وحصرت - صفتهم ، وحذف الموصوف وأبقيت صفته _ أو محمولا على الدعاء عليهم، لفظه لفظ الماضي، ومعناه : الدعاء، فليس حالا ، كأنه قال : أو جاءوكم ضيق الله صدورهم ، كما تقول : جاء محمد أكرمه الله ، وأحسنَ إليَّ - غفر الله له. (٢)

ومن الشعر:

١- قول امرئ القيس :

له كفل كالدَّعْص لَبْدَه الندى إلى حارة مثل الغبيط المذأب (٣)

وجملة : لَبْدَه الندى في موقع الحال والفعل لماضي من غير (قد) .

٢- وقوله أيضا في وصف فرسه :

دَرِيرٍ كخذروف الوليد أمره تَقَلُّبُ كفيه . بخيطٍ موصل (٤)

وجملة : أمره في موقع الحال . ووقع الفعل الماضي حالا من غير (قد) .

٣- وقوله طرفة :

وكررى إذا نادى المضاف مُحَنَّبًا كسيد الغضا نَبْهَتُهُ المتورد (٥)

وجملة (نَبْهَتُهُ) في موقع الحال ، ووقع الفعل الماضي حالا من غير (قد) .

شرح التسهيل ٣٧١/٢.

(١) المرجع السابق

(٢) الإنصاف . المسألة : ٣٢

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/٢ تح : د. عبد الرحمن السيد و.د. بدوي المحتون . الدعص : قطعة من

الرمل مستديرة . الغبيط : ما يوضع على ظهر البعير لتركب المرأة فيه .

(٤) درير : سريع الدوران : يشبه فرسه في سرعته . بخذروف الوليد في الدوران : المرجع السابق .

(٥) نادى = صوت وطلب النجدة. المضاف = المستغيث . المُحَنَّب = الفرس الذي في ذراعه انحناء. السيد =

الذئب ، وذئب الغضا : أخبث الذئاب . نَبْهَتُهُ : هيجته . المتورد : الشديد العطش . شبه الشاعر حصانه بهذا

الذئب الشرس الذي ينطلق إلى الماء بسرعة ليشرب . المعلقات السبع ج ١/٦٨ تح . د. علي الجندي .

٤- وقول الذبياني :

سبقت الرجال الباهشين^(١) إلى العلا كسبقت الجواد اصطاد قبل الطوارد
وجملة (اصطاد) في موقع الحال ، ووقع فيها الفعل الماضي من غير (قد) ،
المرجع السابق .

٥- وقول أبي صخر الهذلي :

وإني لتعروني لذكراك هزّة كما انتفض العصفور بلّله القطر

شرح التسهيل ٣٧٢/٢

فـ (بلّله القطر) جملة فعلية ماضوية — وقعت حالا من غير أن يقرن الفعل بـ
(قد) فدلّ على جوازه .
والبصريون يرون أن (قد) مقدرة قبل الفعل ، والتقدير : قد (بلّله القطر) ، إلا
أنه حذف لضرورة الشعر .

ثانياً : القياس :

أ- أنه لو كان الماضي معنى لا يقع حالا إلا وقبله (قد) مقدرة ، لامتنع
وقوع المنفى بـ (لم) حالا ، وكان المنفى بـ (لما) أولي منه بذلك ؛ لأن لم —
تنفي (فعل) ، ولما — تنفي (قد فعل) ، وهذا واضح لا ريب فيه (شرح التسهيل
لابن مالك ٣٧٣/٢ تح : د. عبد الرحمن السيد ود. بدوي المختون) .

وقد جاءت الجملة الفعلية المنفية بـ (لم) حالا كقوله تعالى : ﴿ فانقلبوا
بنعمة من الله وفضل لم يمسهم سوء ﴾ آل عمران / ١٧٤ . وكقوله : ﴿ وردّ الله
الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيراً ﴾ الأحزاب / ٢٥ وكقول زهير :

كأن فتات العهن في كل منزل نزلن به حبّ الفنا لم يحطّ^(٢)

(المرجع السابق ٣٦١/٢) .

(١) بهش إلى الشيء : حف إليه .

(٢) العهن = الصوف . الفنا = غيب الثعلب ، وهو شجر له حبّ أحمر . شبه الشاعر : الصوف الأحمر بحبّ
عنب الثعلب قبل حطمه .

ومثال المنفي بـ (لَمَّا) قوله جل شأنه : ﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ... ﴾ البقرة / ٢١٤ .
وكقول الشاعر :

بانئت قطام ولَمَّا يحظّ ذومِقةً منها بوصل ولا إنجاز ميعادٍ

(المرجع السابق ٣٧٠/٢)

بـ — إن كل ما جاز أن يكون صفةً للنكرة نحو : مررت برجل قاعد — جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو : مررت بالرجل قاعداً . والفعل الماضي يجوز أن يكون صفةً للنكرة نحو : مررت برجل قعد ، فينبغي جواز وقوعه حالاً للمعرفة نحو : مررت بالرجل قعد^(١) .

ولقد جهد ابن الأنباري في تضعيف مذهب الكوفيين ، وإن كان مرتكزا على أساس متين من القياس والسماع ، والمتتبع لأبي حيان في البحر يجده يرجح مذهب الكوفيين ولا يقدر (قد) مع الماضي حيث يقول :

جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير (قد)^(٢) ، ويقول أيضا : " ولا يحتاج إلى إضمار (قد) ؛ لأنه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير (قد) فساغ القياس عليه^(٣) ، وفي موطن ثالث يقول : وهو الصحيح ؛ إذ كثر في لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويبعد فيها التأويل^(٤) " كما أكد السيوطي في الهمع مقولة أبي حيان حيث يقول : والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون (قد) ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جداً ؛ لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة ، وهذا مذهب الأخفش ، ونقله صاحب اللباب عن الكوفيين عن الجمهور^(٥) " ولعل ما يعزز هذا وروده في القرآن الكريم في ١٦١ موضعاً^(٦) .

(١) الإنصاف مسألة ٣٢ .

(٢) البحر ٣١٧/٣ .

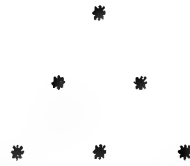
(٣) السابق ٣٥٥/٦ .

(٤) السابق ٤٩٣/٧ وانظر : ارتشاف الضرب ٣٧٠/٢ تح : د. النماس .

(٥) الهمع ٤٩/٤ تح : د. عبد العال سالم .

(٦) التأويل النحوي في القرآن الكريم ٩٤٨/٢ — د. عبد الفتاح . طـ أولى . الرياض .

والصواب : يؤكد أن ورود ذلك بكثرة في القرآن الكريم ، وفي الكلام شعره
ونسثه — يبيح وقوع الفعل الماضي حالا من غير (قد) لفظا أو تقديرا ، وفي ذلك
توسعة للقاعدة وتيسير لبعض مسائل النحو .



مجيء الحال معرفة *

يرى جمهور النحاة أن الحال تكون نكرة لا معرفة ، فإن جاءت معرفة أولت بنكرة .

ويرى بعض النحاة أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل .
وقال بعضهم : إذا تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً مثل : عبد الله المحسن أفضل منه المسيء ، لأن التقدير : إذا أحسن .
ولعله من الخير أن نرجع إلى كتب النحو لنعرف وجه الحق في هذا الموضوع .

قال سيبويه ٣٧٢/١ : وهذا ما جاء منه بالالف واللام ، وذلك قولك : أرسلها العراك ، قال لبيد بن ربيعة :

فأرسلها العراك ولم يذدها ... كأنه قال : اعتراكا .

وقال ٣٧٣/١ : وهذا ما جاء منه مضافاً إلى معرفة ، وذلك قولك : طلبته جهذاً ، كأنه قال : اجتهدا ، وكذلك : طلبته طاقتك ...

وقال : هذا باب ما جعل من الأسماء مصدرا ... وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، وبأخويك وحدهما ، ومررت برجل وحده ، ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز : مررت بهم ثلاثتهم ، وأربعتهم ، وكذلك إلى العشرة .

٣٧٤/١ : وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول ... ومثل خمستهم قول

الشماخ :

أنتنى سليم قَضَّها بقضيضها تَمَسَّح حولى بالبقيع سبالها

كأنه قال : انقضاضهم ، أي انقضاضا ...

٣٧٥/١ : .. وبعض العرب يجعل قَضَّهم بمنزلة كلهم ، يجريه على الوجوه.

وقال : هذا باب ما يجعل من الأسماء مصدرا ، كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو : العراك ، وهو قولك : مررت بهم الجماء الغفير ، والناس فيها الجماء الغفير ... ويقول ٣٩١/١ : هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر ، لأنه حال يقع فيه الأمر ، فينتصب لأنه مفعول به ، وذلك قولك : كلمته فاه إلى فيّ ، ... كأنه قال : كلمته مشافهة ... أي كلمته في هذه الحال ... ومثله من المصادر في أن تلزمه الإضافة وما بعدها مما يجوز فيه الابتداء ويكون حالا ، قوله : رجع فلان عَوْدَه على بدئه ، وانثنى فلان عَوْدَه على بدئه .

وقال ٣٩٧/١ - ٣٩٨ : هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام ... وهو قولك : دخلوا الأول فالأول .../٤٠٠ هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور .. ولو كان على إضمار كان لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر ، لأن كان قد ينصب المعرفة ، كما ينصب النكرة ، فليس هو على " كان " ولكنه حال .

ويقول المبرد ٢٣٦/٣ : الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالا ، وذلك قولك : كلمته فاه إلى فيّ ... ويقول ٢٣٧/٣ :

واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة ، وليس بحال ولكن دل على موضعه ، وصلاح للموافقة فنصب ... وذلك قولك : أرسلها العراك ، وفعل ذلك جهده وطاقته .../٢٣٩ : هذا باب الأسماء الموضوعة في مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك ، أو أريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين ، وذلك قولك : مررت بزيد وحده ومررت بأخويك وحدهما ، ومررت بالقوم خمستهم ، ومررت بهم ثلاثتهم ، وأتاه القوم قضتهم بقضيضهم .

وفي شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٤/٢ : ومذهب سيبويه في كلمته فاه إلى فيّ ، أنه نصب الحال ، لأنه واقع موقع مشافها ، ومؤد معناه . ومذهب الكوفيين أن أصله : كلمته جاعلا فاه إلى فيّ ، ومذهب الأخفش أن أصله : كلمته من فيه إلى فيّ . وأولى الثلاثة أولها ؛ لأنه قول يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق ، على وجه لا

يلزم منه لبس ، ولا عدم النظير ، وذلك موجود بإجماع / ٣٢٥٦ في هذا الباب وغيره ، فوجب الحكم بصحته ...

وأجاز القياس عليه هشام الكوفي ، فيقال على رأيه : ماشيته قدمه إلى قدمي ، وكافحته وجهته إلى وجهي .

وذكر ابن خروف أن الفراء حكى : حاذيته ركبته إلى ركبتي ، وجاريته بيته إلى بيتي ، وصارعه جبهته إلى جبهتي ، بالرفع والنصب ، ولا يُرد شيء من هذا ، ولكن الاقتصار فيه على السماع أولى .

وفي ٣٢٧/٢ : ومن وقوع المعرف بالإضافة حالا لتأويله بنكرة قول أهل الحجاز : جاء القوم ثلاثتهم ، وأربعتهم ، والنساء ثلاثهن وأربعهن ، إلى عشرتهم وعشرهن ، النصب عند الحجازيين على تقدير جميعا ، ورفع التميميون تأكيدا على تقدير : جميعهم .

وذكر الأخفش الأوسط أن من العرب من يقول : جاءوا خمسة عشرهم ، وجئن خمس عشرتهم . وحكى سيبويه النصب والرفع في : جاءوا قضتهم بقضيتهم ، ومعناه : جاءوا جميعا .

ومن وقوع الحال معرفة مؤولة بنكرة قول العرب : جاءت الخيل بداد ، فبداد علم جنس وقع حالا لتأويله بنكرة ، كأنهم قالوا : جاءت الخيل متبددة . وفي كافية ابن الحاجب وشرحها للرضي ٢٠٧/١ : ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض أصحاب أمير المؤمنين على رضي الله عنه في بعض أيام صفين :

فما بالناس أمس أسدَ العرين وما بالناس اليوم شاءَ النجف

وفي الأشموني ١٣٣/٢ : وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تأوي ، فأجازوا : جاء زيد الراكب . وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسى ، فالمحسن والمسىء حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط ، إذ التقدير : عبد

الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ، فإن لم يتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئهما بلفظ المعرفة ، فلا يجوز : جاء زيد الراكب ، إذ لا يصح : جاء زيد إن ركب .

وفي العينى ٥٣٥/٣ :

فإن تك فانتك السماء فإننى بأرفع ما رفع ما حولى من الأرض أطولا
أخا الحرب لبأسا إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا
قائله هو القلاخ بن حزن بن جناب ، أخا الحرب : كلام إضافي منصوب على الحال، وأراد بقوله : أخا الحرب ، مؤاخى الحرب ، وهو كناية عن ملازمته الحرب وأنه لا يفارقها . "

أما الجمهور فيرى التزام تنكيرها لأن الغالب كونها مشتقة ، وصاحبها معرفة، فإذا كانا منصوبين فقد يتوهم أنها نعت له .

وبالرجوع إلى ما قاله أئمة النحاة نرى أنها قد وردت فيما نقل عن العرب نكرة ومعرفة ، وأن أمثلة المعرف كثيرة ، وأنواع التعريف متعددة ، وهذا يجعلنا نميل إلى أن تعريفها قياسي كتتكيرها وإن كان التتكير أكثر ، ولا حاجة إلى القول بالتأويل عندما تجئ معرفة .



لا سِيِّمَا *

يقول سيبويه^(١) — عند الكلام على " كائِنٌ " : قال عز وجل^(٢) : ﴿ وكائِنٌ من قرية ﴾ ، وقال عمرو بن شأس^(٣) :

وكائِنٌ رددنا عنكم من مُدَجِّجٍ يَجِيءُ أمام الألف يَرُدِّي مُقَنَّعا

فإنما ألزموها " من " لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شئ يتم به الكلام ، وصار كالمثل . ومثل ذلك : ولا سِيِّمَا زيد ، قرب توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة .

ويقول^(٤) : وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب : ولا سِيِّمَا زيد ، فزعم أنه مثل قولك : ولا مثل ما زيد ، و " ما " لغو . وقال : وقال : ولا سِيِّمَا زيد كقولك : دَع ما زيد ، وكقوله^(٥) : ﴿ مثلاً ما بعوضة ﴾ فسى في هذا الموضع بمنزلة مثل ، فمن ثم عملت فيه لا ، كما تعمل رُبَّ في مثل ، وذلك قولك : رب مثل زيد ، وقال أبو محجن الثقفي :

يارب مثلك في النساء غريرةً بيضاء قد متَّعْتُها بطلاق

ويقول ابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري^(٦) : لا سيما كله يستثنى بها ، ويقع بعدها المرفوع والمخفوض ، فمن خفض جعل " ما " زائدة مؤكدة ، وخفض ما بعدها بإضافة السى إليه ، كأنه قال : ولا سى زيد ، أي : ولا مثل زيد . ومن رفع جعل " ما " بمعنى الذي ، ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف ... والسى منصوب بلا ، وليس بمبنى ، لأنه مضاف إلى ما بعده ، ولا يبنى ما هو مضاف ...

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد — عضو المجمع .

(١) الكتاب ١٧٠/٢ .

(٢) الحج ٤٨ ، والطلاق ٨ .

(٣) يردى : يمشى منبخترا .

(٤) الكتاب ٢٨٦/٢ .

(٥) البقرة .

(٦) ٨٥/٢ .

ولا يستثنى بسيما إلا ومعه جحد ، لو قلت : جاءني القوم سيما زيد لم يجز حتى تأتي بلا ، ولا يستثنى بلا سيما إلا فيما يراد تعظيمه .

ويقول الرضى في شرح كافية ابن الحاجب ^(١) : واعلم أن الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله : ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية ... إذ هي ما بعدها بتقدير جملة مستقلة ، والسى بمعنى المثل ، فمعنى : جاءني القوم ولا سيما زيد ، أي : ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءوني : أي : هو كان أخص بي ، وأشد إخلاصا في المجيء ، وخبر " لا " محذوف . وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها ، فقليل : سيما بحذف لا ، ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود " لا " وحذفها . وقد يحذف ما بعد لا سيما ، على جعله بمعنى خصوصا ، فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق ، وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو : أيها الرجل ، من باب النداء إلى باب الاختصاص ، لجامع بينهما معنوي .

ويقول ابن مالك ^(٢) : ومن النحويين من جعل " لا سيما " من أدوات الاستثناء ، وذلك عندي غير صحيح ، لأن أصل أدوات الاستثناء هو إلا ، فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته ، وما لم يكن كذلك فليس منهما ... ولا سيما بخلاف ذلك فلا يعد من أدواته ، بل هو مضاد لها ، فإن الذي يلي لا سيما داخل فيما قبله ، ومشهود بأنه أحق بذلك من غيره ، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول امرئ القيس :

ألا ربّ يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جلجل

فلا تردد في أن مراده دخول يوم " دارة جلجل " فيما دخلت فيه الأيام الآخر من الصلاح ، وأن له مزية ، وهذا ضد المستفاد بالإلا .

(١) شرح الكافية ٢٤٩/١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/٢ وما بعدها .

وإذا ثبت هذا فلتعلم أن " لا " من لا سيما هي العاملة عمل إن ، وسى اسمها ، وهو نكرة ، وإن أضيف إلى معرفة ، لأنه كمثل معنى وحكما ، و " ما " بعده زائدة إن جُرَّ ما يليها . وبمعنى الذي إن رُفِعَ ، وهو حين يرفع خبر مبتدأ محذوف ، والمبتدأ أو خبره صلة ما ... ويجوز أن تجعل " ما " عوضا عن المضاف إليه ، ويوما منصوب على التمييز ... وأشار إلى هذا الوجه الفارسي ، واستحسنه أبو على الشلوبين ...

ويجوز أن يجعل " يوما " من البيت المذكور منصوبا على الظرف ، ويكون صلة لما ، وبدارة جمل صفة (ليوما) أو متعلقا به لما فيه من معنى الاستقرار . ويجوز أن يجعل بدارة جمل صلة ما ، ويوما منصوبا لما فيه من معنى الاستقرار ، فإن " ما " المذكورة قد توصل بظرف كقولك : يعجبني الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة ، والتهدج ولا سيما قربَ الصبح . وقد توصل بجملة فعلية كقولك : يعجبني كلامك لا سيما تعظُّ به ، فمن الأول قول الشاعر :

يسر الكريم الحمدُ . لاسيما لدى شهادة من خيره يتقلب

ومن الثاني قوله :

ففي الناس في الحمد لا سيما يُنبئك من ذي الجلال الرضا
وقد تخفف " لا سيما " كقول الشاعر :
فه بالعمود وبالأيمان لا سيما عقد وفاء به من أعظم القرب
وقد يقال : لا سيما ، بمعنى : لا سيما .

وقد ذكر السيوطي معظم هذا الذي قيل^(١) ، ومما قاله : وما زائدة ، وزيادة ما بين المضافين مسموعة ، ويجوز حذفها نحو : لا سى زيد ، نص عليه سيبويه ، وزعم ابن هشام الخضراوى أنها زائدة لازمة لا تحذف ، وليس كما قال وقيل إن " ما " حرف كاف لسى عن الإضافة ، والمنصوب تمييز ، مثل قولهم : على التمرة مثلها زيدا . . ومن أحكام لا سيما أنه لا يجئ بعدها الجملة بالواو . وقال أبو

(١) الهمع ٢٣٤/١ وما بعدها .

حيان : ولحن من المصنفين من قال : لا سيما والأمر كذا ... وقد سمع تخفيف الياء من لا سيما ، حكاه الأخفش وابن الأعرابي وآخرون ، ومنعه ابن عصفور ، حذرا من بقاء الاسم المعرب على حرفين .. ولا يحذف " لا " من " لا سيما " لأنه لم يسمع إلا في كلام المولدين كقوله : سيما من حالت الأجراس من دون مناه .

وذكر ثعلب أنه يجب اقتران لا بالواو ، وجوز غيره حذفها .

وقال الصبان^(١) : ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم ، أي : اختصاصا فيكون معنى لا سيما راكبا ، يختص بزيادة محبتي راكبا ، فقول المصنفين : ولا سيما والأمر كذا تركيب عربي ، خلافا للمرادى . قال الدماميني : ونظير جعل لا سيما الذي بمعنى خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سِيّ على كونه اسم " لا " التبرئة ، نقل : أيها الرجل ، من النداء إلى الاختصاص ، مع بقائه على حالته في النداء من ضم أي ورفع الرجل .

وفي خزانة الأدب^(٢) ذكر البغدادي كثيرا مما سبق ، ومما جاء فيها : وأما من نصب فقد تكلفوا لتوجيهه ... وقال الفارسي : ما حرف كاف لسيّ عن الإضافة ، فأشبهت الإضافة في : على التمرة مثلها زيدا ، ففتحتها على هذا بناء . وقيل منصوب بإضمار فعل ، أي : أعنى يوما ... وإنما أدخل الواو نظرا إلى المعنى أنه مقدر بجملة أي : وأخص هذا اليوم ... وقد جعلها الشارح واو الاعتراض ... ثم ذكر أن قولهم : ولا سيما قد تحذف واوها وقد تخفف ياؤها . لكن قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله :

ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ.

ثم قال : تنمة : في شرح التسهيل : قد يقع بعد ما ظرف ... وقد تقع جملة فعلية ... والغالب وصلها بالاسمية .

(١) حاشية الصبان على الأسموني ١٢٩/٢ .

(٢) ج ٢ ص ٦٣ وما بعدها . ويراجع كذلك : شرح أبيات مغنى اللبيب لعبد القادر الجرجاني ٢١٦/٣ —

٢١٩ ، والدرر ١٩٩/١ .

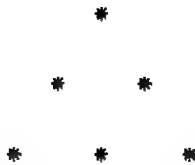
ومما سبق نرى أن هذا الأسلوب قليل فيه كلام كثير ، فقد قيل : إنه يفيد الاستثناء . ولا يفيد .

وإن من استعمله على خلاف ما جاء في بيت امرئ القيس مخطئ .
ولأن " ما " زائدة لازمة . وقليل غير لازمة . وقد تكون اسما موصولا ، وقد تكون عوضا عما تضاف إليه سى . وقليل حرف كاف لسى عن الإضافة وقليل لا يستعمل سى إلا ومعه جحد ، وقليل يجوز حذف لا .

وقيل إن الياء قد تكون مشددة ، وقد تخفف مع وجود لا وحذفها .
وقيل إن ما بعدها قد يكون ظرفا ، وقد يكون جملة فعلية ، وقد يكون جملة اسمية . وقليل إنه لا يجئ بعدها الجملة بالواو ، وقليل يجوز .

وأولى هذه الأساليب بالاختيار في رأيي : تعجبي الأخلاق الكريمة لا سيما الصدق .
: تعجبي الأخلاق الكريمة سيما الصدق .

بذكر " لا " وحذفها ، وبتشديد الياء وتخفيفها .



زيادة الياء أو حذفها

في جمع التكسير *

من صيغ جمع التكسير الدالة على الكثرة : فعالل ، وما كان على هيئتها أو عدتها نحو : مفاعل ، وفياعل ، وفواعل .

فإذا جمع الاسم جمع تكسير على إحدى هذه الصيغ ، وكان قد حذف منه شيء عند الجمع فإنه يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف منه أصلاً كان المحذوف أو زائداً ، فمثال ما حذف منه أصل : سفرجل ، نقول في جمعها : سفارج وسفاريج ، ومثال ما حذف منه زائد : منطلق ، نقول في جمعها : مطالق ومطاليق . وقد أجاز الكوفيون أن تزداد هذه الياء في كل ما شابه (مفاعل) وأن تحذف من كل ما شابه مفاعيل ، فيجيزون في جمع جعفر : جعافر وجعافير ، كما يجيزون في جمع عصفور : عصافر وعصافير .

وهذا عندهم جائز في الكلام . ويستشهدون على الأول بقوله تعالى : ﴿ وعنده مفاتيح الغيب ﴾ ^(١) وعلى الثاني بقوله تعالى : ﴿ ولو ألقى معاذيره ﴾ ^(٢) ووجه الاستشهاد أن المفاتيح جمع مفتاح ، وقد حذفت المدة منها في الجمع ، وأن المعاذير جمع معذرة ، وقد زيدت الياء قبل آخرها .

والبصريون لا يجيزون هذا إلا للضرورة ، وتأولوا الشاهدين ، وقالوا : إن المعاذير جمع معذار ، والياء التي قبل آخره منقلبة عن هذه الألف . وقالوا : إن المفاتيح جمع مفتاح ، وليس جمع مفتاح ، فليس في المفرد ما يدعو إلى وجود الياء . وقد تعرض لهذه المسألة كثير من المتقدمين : ففي كتاب سيبويه في باب ما يحتمل الشعر جاء قوله ^(٣) : وربما مدوا مثل مساجد ومناير ، فيقولون :

* بحث للدكتور أمين السيد - عضو المجمع .

(١) سورة الأنعام آية رقم : ٥٩ .

(٢) سورة القيامة آية رقم : ١٥ .

(٣) جـ ١ : ١٠ .

مساجيد ومناشير ، شبهوه بما جمع على غير واحدة في الكلام ،
كما قال الفرزدق :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصيارف
ويشرح السيرافي هذا فيقول^(١) : قد تزيد العرب في الشعر ياء في الجمع فيما ليس
حكمه أن يجمع بالياء نحو قولهم : مسجد ومساجيد ... ثم يعلق على بيت الفرزدق
بقوله : وإنما الوجه في الكلام " الدراهم والصيارف " وإنما زاد الياء ها هنا لأن
دخولها في الجمع في غير الضرورة على وجهين : أحدهما أن يكون الاسم الواحد
على خمسة أحرف ورابعه حرف زائد من حروف المد واللين فنقلبه في الجمع
كقولهم : صندوق وصناديق ... والوجه الثاني أن يكون الاسم الواحد على خمسة
أحرف أو أكثر وليس رابعه حرفا من حروف المد واللين فيحذف الواحد حتى يبقى
الاسم على أربعة أحرف ، ثم يجمع ، فإذا جمع فأنت مخير بين التعويض من
المحذوف وبين تركه ، فمن ذلك إذا جمعت (فرزدق) . فإذا اضطر الشاعر زاد
هذه الياء التي تزداد للتعويض في غير التعويض لأنهما جميعا في أصلهما ياء فيكون
من الضرورة بمنزلة التعويض .

ثم يتحدث صاحب الإنصاف في مسألة إعراب الأسماء الستة ويذكر اختيار
الكوفيين بأن إعرابها بالحركات ، والحروف إشباع ، ثم يذكر قولهم : وقد جاء ذلك
كثيرا في استعمالهم ، ويذكر عدة شواهد ، ومنها قول الفرزدق السابق ، والياء في
الجمع عندهم إشباع جائز .

في الهمع^(٢) شرح السيوطي هذه المسألة " ثم قال : وأجاز الكوفية الأمرين
في الاختيار .

واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وعنده مفاتيح الغيب ﴾ والأصل : مفاتيح ، لأنه
جمع مفاتيح وبقوله تعالى : ﴿ ولو ألقى معاذيره ﴾ ، لأنه جمع معذرة ...

(١) كتاب ما يحتمل الشعر من الضرورة تحقيق القوزي : ٨٠ .

(٢) ١٨٢:٢ .

ووافق ابن مالك الكوفيين فأجاز في سريال وعصفور : سريال وعصافر .
وفي درهم وصيرف : دراهيم وصياريف .

وكذلك فعل الأشموني ، ثم قال : (١)

أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل (مفاعل) وحذفها من مماثل (مفاعيل)
فيجيزون في : جعافر — جعافير ، وفي عصافير — عصافر .

وهذا عندهم جائز في الكلام ، وجعلوا من الأول : ﴿ ولو ألقى معاذيره ﴾
ومن الثاني : ﴿ وعنده مفاتيح الغيب ﴾ .

ووافقهم (ابن مالك) في التسهيل في جواز الأمرين ، واستثنى (فواعل)
فلا يقال فيه (فواعيل) إلا شذوذا ، كقوله :

سوابغ بيض لا يخرقها النبل

ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل (مفاعل) وحذفها في مثل
(مفاعيل) لا يجوز إلا للضرورة .

والوجه أن نأخذ برأي الكوفيين ومعهم ابن مالك ، دون أن نستثنى ما استثنى ،
فتطلق القاعدة بشقيها : الزيادة فيما لا يستحق الزيادة ، نحو : مساجيد . والحذف
فيما لا يجوز إلا للإثبات ، نحو : عصافر .

ولعل ابن يعيش يميل إلى هذا ؛ استنباطا من قوله (٢) : وقالوا : منكر ..
والجمع : مناكير ، وموسر من ايسر ... عادت الواو إلى الياء في الجمع ، نحو :
مياسير ، لتحركها وزوال الضمة قبلها ، وقالوا : مطفل ومطافل ، ومشدن ومشادن ،
وربما قالوا : مطافيل ومشادين ..

وفي جواز هذين الأمرين ضرب من التيسير والتوسعة في بنية الكلمة وطرد
لللباب على وتيرة واحدة ، فالمفاتيح والمفتاح يصح أن يكون مفردهما المفتاح
والمفتاح ، وكذلك مناكير يصح أن يكون مفردهما المنكور أو المنكر .

(١) ٩٨:٤ .

(٢) ٥ : ٦٨ ، ٦٩ .

جواز إنابة الجار والمجرور الدال

على التعليل عن الفاعل *

اختلف النحاة في جواز إنابة الجار والمجرور عن الفاعل إذا دل على التعليل.

فذهب معظمهم إلى عدم جواز ذلك بحجة أنه مبنى على سؤال مقدر ، فكأنه من جملة أخرى ، وأن نائب الفاعل في هذه الحاجة هو ضمير المصدر .
وذهب بعضهم إلى جواز إنابته عن الفاعل ، لأن تقدير سؤال اعتبار ضعيف لا ينبغي أن يمنع الإنابة عن الفاعل .

يقول الأشموني ٤٥/٢ : والقابل للنياحة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال ، كـمـذ ومنذ ... ولا دل على تعليل كاللام والباء ومن إذا جاءت للتعليل ، فأما قوله :

يفضي حياء ويغضي من مهابته فلا يكلم إلا حين يبتسم

فالنائب فيه ضمير المصدر ، لا قوله : من مهابته .

قال الصبان : واستقرب الروداني جعل النائب ضميرا عائدا على الطرف المفهوم التزاما من يغضي ، لأن الإغضاء خاص بالطرف .

وعلق على قولهم : ولا دل على تعليل بقوله : لأنه مبنى على سؤال مقدر ، فكأنه من جملة أخرى ، وبهذا يُعَلَّل منع نياحة المفعول لأجله والحال .. وفي المقام بحث ، وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين على سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه ، وإن شاع عندهم ، لأنه كما يجوز أن يقدر : كيف جئت ؟ ولم جئت ؟ ... يجوز أن يقدر : مَنْ ضربت ؟ في قولك : ضربت زيدا . ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سببا لمنع نحو : يقام لإجلال زيد ، ويهتز من اشتياقه ، مما هو كلام مفيد ، فتأمل . "

وفي شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ٣١١/٥ ، عند الكلام على البيت السابق :

وأورده المصنف والمرادى في شرحه على أن نائب الفاعل ضمير المصدر ، وهو الإغضاء . قال ابن يعيش : ولا يكون " من مهابة " نائب الفاعل ، لأن المفعول له لا يقوم مقام الفاعل ، لئلا تزول الدلالة على العلة ، فأعرفه ، انتهى . وكذا في إعراب الحماسة لابن جنى أيضا .

قال ابن الحاج في نقد المقرب لابن عصفور : نص أبو الفتح في التنبيه على مشكل " الحماسة " على أن قوله : " من مهابة " ليس نائب الفاعل لأنه مفعول له ، وليس مثل : سير يزيد ، لأن يزيد مفعول في المعنى . وهذا خطأ ، بل كل مجرور يقوم مقام الفاعل ، فيجوز : ذهب مع فلان ، وأمتلئ من الماء ، وأغضي من مهابة زيد ، وسير في حال إقامته ، انتهى ، نقله أبو حيان في تذكرته ، وله مذاهب قد انفرد بها . "

والحق أن الحجة التي احتجوا بها لمنع إنابة ما دل على التعليل حجة واهية ، يبدو فيها التكلف واضحا ، بل إننا نقول : إن إنابة الدال على التعليل أقرب إلى الذهن ، وأسلم في التقدير ، وأيسر في تناول المسائل وتخريجها .

*

* *

* * *

توكيد النكرة *

ذهب الكوفيون والأخفش ووافقهم ابن مالك إلى أن تأكيد النكرة تأكيداً (*) معنوياً جائز بشرط أن يفيد ، وتتحقق الإفادة من توكيد النكرة إذا اجتمع أمران :

الأول : أن تكون النكرة محدودة ، أي موضوعاً لمدة لها ابتداء وانتهاء . الثاني : أن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول مثل : اعتكفت أسبوعاً كله ، فإذا لم تكن النكرة محدودة ، أو لم يكن التوكيد بلفظ من ألفاظ العموم لم يجز توكيد النكرة ؛ لعدم الفائدة في التوكيد ، فلا تقول : صمت زمناً كله ؛ لأن النكرة غير محدودة ، ولا تقول : اعتكفت شهراً نفسه ؛ لأن المؤكد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول .

وذهب البصريون إلى أن توكيد النكرة غير جائز مطلقاً سواء كانت محدودة أو غير محدودة . أما الكوفيون فاحتجوا لمذهبهم بالفعل والقياس .

أما النقل : فقول عبد الله بن مسلم الهذلي :

١- لكنه شاقه أن قيل ذا رجبُ ياليت عدة حولِ كله رجبُ

حيث أكد حولٍ وهي نكرة محدودة بلفظ كله .

وقد ردّ المانعون الشاهد وزعموا أن الرواية عندهم : ياليت عدة حولي ... بإضافة حول إلى ياء المتكلم فهو معرفة لا نكرة .

٢- وقول الآخر :

* قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً *

فأكد يوماً — بأجمع ، فدل على جوازه . وقد ردّ المانعون بأن — يوماً — ليس بنكرة ، والأصل (يومي) فقلب كسرة الميم فتحة فانقلبت ياء المتكلم ألفاً مثل قوله تعالى : ﴿ يا حسرتاً على ما فرطت ... ﴾ وهذا كله من المانعين تمحل بعيد وغير مستساغ .

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى — الخبير بالمجمع .

(*) التوكيد المعنوي : هو التابع الذي يرفع احتمال إرادة غير الظاهر ، وله ألفاظ خاصة وهو على قسمين :

أحدهما : ما يجيء لرفع توهم مضاف إلى المؤكد وهو لفظان : النفس والعين . والثاني من التوكيد المعنوي :

ما يجيء لرفع توهم عدم إرادة الشمول مثل : كلا وكلتا وكل وجميع وعامة .

٣- وقول الراجز :

ياليتنى كنت صبيّاً تحملنى الذلفاء حولا أكتعا

فأكتعا — تأكيد لحول ، والنكرة محدودة .

٤- وقول الآخر

* أوفتُ به حولا وحولا أجمعا *

فأجمعا — تأكيد لحول ، والنكرة محدودة .

٥- وقول العرجى :

نلبث حولا كاملا كلّه لا نلتقى إلا على منهج

حيث أكد النكرة المحدودة بلفظ (كله) وهو يدل على الشمول والإحاطة .

٦- وقول الآخر :

إذا القعود^(١) كرّ فيها حفدا يوما جديدا كلّه مطردا

حيث أكد (يوما) وهو نكرة محدودة بقوله (كلّه) وذلك يدل على أن العرب تستجيز تأكيد النكرة المحدودة بألفاظ التوكيد المعارف .

والبصريون المانعون لذلك لا يرونه حجة ؛ لأن الرواية برفع (كلّ) على

أن يكون توكيدا للمضمر في (جديد) والمضمرات لا تكون إلا معارف .

وهناك شواهد أخرى تؤكد مذهب الكوفيين أمسكنا عنها خوف الإملال

والإطالة^(٢) .

وحسبنا في نهايتها ما ورد في الحديث عن عائشة رضى الله عنها : « ما رأيت

رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كلّه إلا رمضان^(٣) » حيث أكد

(شهرا) وهو نكرة محدودة بقوله (كلّه) .

(١) البكر من الإبل حين يركب . (حفّد) خف في العمل وأسرع . واليوم المطرد : الطويل .

(٢) ومن ذلك قول شيم بن خويلد : زحرت به ليلة كلها فجئت به مؤيدا خنقيقا

الزحير : إخراج الصوت بأنين ، ويقال للمرأة إذا ولدت ولدا : زحرت به . والشرط الثاني : كناية عن أنه

جاء به ناقصا مقصرا .

(٣) وفي سنن أبي داود : باب الصوم !! : هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : يصوم شهرا كلّه ؟ على

الاستفهام .

أما القياس : فلأنك إذا قلت : قعدت يوما وقمت ليلة ، فالיום موقت يجوز أن تقعد في بعضه ، والليلة موقتة يجوز أن تقوم في بعضها ، فإذا قلت : قعدت يوما كله ، وقمت ليلة كلها — صح معنى التوكيد ، ورفع الاحتمال .

أما البصريون فاحتجوا مستدلين بما يلي :

١- أن النكرة شائعة ليست لها عين ثابتة كالمعرفة فينبغي ألا تفتقر إلى تأكيد مالا يعرف لا فائدة فيه .

٢- أن النكرة تدل على الشيوع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ، فلا يصلح أن يكون تأكيدا له .

٣- أن ألفاظ التوكيد المعنوي معارف بذاتها ، أو بإضافتها إلى الضمير المطابق للمؤكد فلا تؤكد نكرة . ووجهها ما ورد من ذلك بأنه يحمل على : البديل أو الشذوذ أو الضرورة ، كما اتهموا الشواهد والروايات التي تجيز رأى الكوفيين بالتحريف والصنعة تارة ، أو المجهول القائل تارة أخرى .

ويميل ابن الأنباري في الإنصاف^(١) لرأيهم قائلا " ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكرها الكوفيون صحيحة عن العرب ، وأن الرواية ما ادعوه — لما كان فيها حجة ؛ وذلك لشذوذها وقتلتها في بابها ؛ إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًا مخالفًا للأصول والقياس، وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز، على أن هذه المواضع كلها محمولة على البديل، لا على التأكيد " .

ولا أجد في الرد على البصريين أبلغ من قول ابن مالك " وإجازته (يشير إلى رأى الكوفيين) أولى بالصواب لصحة السماع بذلك . ولو لم ينقل استعماله عن العرب — لكان جديرا بأن يستعمل قياسا ، فكيف واستعماله ثابت^(٢) " .

وفي مصدر آخر لابن مالك يقول : ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقا ، وأجازه بعض الكوفيين مطلقا ، وأجازه بعضهم إذا أفاد، ومنعه إذا لم يفد "

(١) ٤٥٦/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٧٧/٣ ج ٥ . هريدي رحمه الله ورضي عنه . وعبد الرحمن السد ،

ثم ساق أمثلة لذلك ... ثم قال " فتوكيد النكرة إن كان هكذا (أي بشرط الإفادة) حقيق بالجواز " ثم ساق شواهد عدة ختمها بقوله " وأما مالا فائدة فيه : اعتكفت وقتا كله ، ورأيت شيئا نفسه ، فغير جائز ، فمن حكم بالجواز مطلقا، أو بالمنع مطلقا، فليس بمصيب، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب^(١) " .

والحق أن مذهب البصريين في تلك القضية يجنح بهم إلى الغلو والتمحل — إذ كانت أدلتهم عقلية فحسب، وهذا يخرجهم عن حدود الإنصاف، على أن الشواهد التي استدل بها الكوفيون عقلا ونقلا — كثيرة — وهي تكفي لإثبات رأيهم ، القائم على احترام المسموع من العرب ما دام قد ثبت وورد ، ولنا أن نقيم القواعد السليمة عليه ، من غير حرج أو كلفة، وفي ذلك من التيسير ما فيه.

المصادر

- الإنصاف ٤٥١/٢ لابن الأنباري .
- شرح ابن عقيل ١٦٦/٢ .
- الهمع ١٢٤/٢ نشره النعساني .
- ارتشاف الضرب ٦١٢/٢ لأبي حيان تح : د. النماس .
- شرح الرضى على الكافية ٣١٠/١ .
- أوضح المسالك لابن هشام رقم ٤٠٢ .
- شرح شذور الذهب لابن هشام رقم ٢٢٨ .
- شرح المفصل ٤٤/٣ .
- الأشمونى ٧٦/٣ فما بعدها . دار إحياء الكتب .
- شرح التصريح ١٥٦/٢ فما بعدها . بولاق .
- الدرر اللوامع ١٥٦/٢ الشنقيطى .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٣، فما بعدها . تح الدكتور زين محمد بدوى المخقون .

الدورة الرابعة والستون

١٩٩٧م - ١٩٩٨م

موضوعات الدورة* :

- الموضوع الأول : صيغتنا التعجب .
- الموضوع الثاني : أفعال التفضيل دلالاته واستعمالاته .
- الموضوع الثالث : تقديم الحال على صاحبها إذا كان اسماً ظاهراً .
- الموضوع الرابع : حذف حرف النداء في اسم الإشارة واسم الجنس .
- الموضوع الخامس : قد مع المضارع لا تفيد التقليل وحده .
- الموضوع السادس : من الجارة يجوز أن تأتي لابتداء الغاية في الزمان .
- الموضوع السابع : دخول أل الزائدة للمح الأصل قياسي .
- الموضوع الثامن : جواز حذف الفاء في جواب الشرط .^(١)
- الموضوع التاسع : جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه .^(٢)
- الموضوع العاشر : جواز زيادة الواو .^(٣)

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع بتاريخ ٢٣/٢/١٩٩٨م ووافق المجلس عليها ورأى عرضها على مؤتمر المجمع كأبحاث لأخذ الرأي فيها ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته ١٢ المنعقدة بتاريخ ١٧/٣/١٩٩٨م وفي ختام جلسة المؤتمر تقدم الدكتور الخياط بالشكر إلى اللجنة على ما بذلت من جهد — وأن على السادة الأعضاء أن يروا رأيهم فيها فيما بعد .

(١) مؤجل من الدورة ٦١ وعرض في د/٦٢ ثم أجل للعرض في هذه الدورة .

(٢) مؤجل من الدورة ٦٢ .

(٣) مؤجل من الدورة ٦١ وعرض في د/٦٢ ثم أجل لهذه الدورة .

الموضوع الأول :

صيغتا التعجب *

صيغتا التعجب — ما أفعله وأفعل به — من الصيغ التي دار حولها خلاف كثير بين النحاة، فتعددت آراؤهم بشأنها وكان في بعضها تكلف ، تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

تري اللجنة :

أ — إعراب الصيغة الأولى على أن ما التعجبية مبتدأ والجملة التي بعدها جملة فعلية خبر عنها .

ب — إعراب الصيغة الثانية على أن أفعل فعل أمر في لفظه ومعناه للتعجب ، وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب .

* رأى الدكتور محمد نائل أن مضمون صيغة ما أجمله مثلاً — يعنى " هو جميل " فهو إذن تعجب في معنى الخبر وتطبق عليه قواعد الخبر اعتماداً على المعنى لا على اللفظ .

* وعلق الدكتور عبد الرحمن السيد قائلًا بأن اللجنة نظرت إلى الأسهل والأيسر وأنها بسطت الصيغة الثانية وجعلتها تسير وفق الأساليب العربية .

* ورأى الدكتور هيثم الخياط أن اللجنة لم تجتهد في إخراج هذه القواعد عن أصولها وإنما اختارت تارة رأى الكوفيين وتارة رأى البصريين وأنها لم تأت بجديد .

* علق د. عبد الرحمن السيد بأن اللجنة تحاول أن تختار رأى الأقرب إلى نادية المعنى الواضح وأنها لا نضع نحواً جديداً . (مؤتمر)

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثاني :

أفعل التفضيل دلالاته واستعمالاته *

في ضوء إرادة المفاضلة أو عدم إرادتها تكون صورة أفعل التفضيل ، فإذا أريدت المفاضلة وكان مجرداً من أل والإضافة وجب أن يكون مفرداً مذكراً ، وكذا إذا كان مضافاً إلى نكرة ، وإذا أضيف إلى معرفة جاز فيه الوجهان السابقان — المطابقة وعدمها — ناقشت اللجنة هذا وانتهت إلى القرار التالي :

تري اللجنة :

أن أفعل التفضيل يجب أن يطابق ما هو له إذا كان بأل ، ويجب إفراده وتذكيره إذا كان مجرداً من أل والإضافة ، أو كان مضافاً إلى نكرة ، ويجوز فيه المطابقة في غير ذلك، فإن لم يقصد به التفضيل جاز مراعاة المعنى المقصود ، وجاز الإفراد والتذكير .

* علق الدكتور هيثم الخياط قائلاً بأن رأى اللجنة هو أن تطلق إضافة أل إلى أسماء العلم جميعاً — ألا تكون

سماعية — وهذا رأى مقبول . (مؤتمر)

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثالث :

تقديم الحال على صاحبها إذا كان اسماً ظاهراً *

اختلف النحاة في تقديم الحال على صاحبها إذا كان اسماً ظاهراً على حين ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر وجوزوا تقديمها مع المضمرة، ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً مع الاسم الظاهر والمضمرة .
تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

جواز تقديم الحال على صاحبها إذا كان اسماً ظاهراً .

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي بعنوان : تقديم الحال على العامل فيها وصاحبها اسم ظاهراً .

الموضوع الرابع :

حذف حرف النداء في اسم الإشارة واسم الجنس *

يجوز حذف حرف النداء — يا — في الكلام العربي الفصيح، وقد اختلف في جواز حذف حرف النداء، إذا كان المنادى اسم جنس معيناً ويقصد به النكرة المقصودة، وإذا كان المنادى اسم إشارة .

استعرضت اللجنة الشواهد في ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

تري اللجنة :

أنه يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس .

* علق الدكتور أحمد علم الدين الجندي بأنه استثمر قول القدماء في حذف حرف النداء في اسم الإشارة واسم الجنس في الشواهد القديمة ، في الأسلوب المعاصر الذي نتكلم به .

* وعلق الدكتور الخياط قائلاً بأن اللجنة اختارت رأي الكوفيين وهو الرأي الصواب في نظره — فيما يتعلق بجواز حذف ياء النداء ، لأن هذا يقرب نحو القدماء من حديثنا اليوم .

* رأى د. عبد الله الطيب ود. الخياط حذف بيت ذى الرمة من البحث ووافقهم الدكتور أحمد علم الدين على ذلك. (مؤتمر)

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي بالعنوان نفسه .

الموضوع الخامس :

" قد " مع المضارع لا تفيد التقليل وحده *

من استعراض الشواهد تبين للجنة أن استعمال قد مع الفعل المضارع يمكن أن يكون للتقليل ، ويمكن أن يكون للتكثير ، ويمكن أن يكون كذلك للتحقيق — وأنه لا فضل لأحد الاستعمالات على غيره .

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

تري اللجنة :

أن قد مع الفعل المضارع لا تفيد التقليل وحده .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه

الموضوع السادس :

من الجارة يجوز أن تأتي لابتداء الغاية في الزمان *

" مِنْ " الجارة تأتي لمعانٍ كثيرة ، للغاية المكانية وفي ذلك اتفق البصريون والكوفيون، واتفاق الغاية الزمانية وهذا هو مذهب الكوفيين والأخفش — تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أنه يجوز أن تأتي من الجارة لابتداء الغاية من الزمان
كما تأتي لابتداء الغاية في المكان .

* علق الدكتور أحمد علم الدين قائلاً بأن اللجنة أخذت برأى الكوفيين إثراء للغة لما أثر عن العرب من منثور ومنظوم ، وما يشير إليه المعنى من أيسر طريق وأقربه دون تكلف أو مبالغة . (مؤتمر)

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي بالعنوان نفسه .

الموضوع السابع :

دخول أل الزائدة للمح الأصل قياسي *

دخول أل الزائدة للمح الأصل — قياسي — لكن النحاة رأوا ، أن دخول
(أل) للمح الأصل — بمعنى أن الأصل كان نكرة لذا فهو صالح لدخول أل عليه —
لكنه سماعي —

تدارست اللجنة ذلك وجاءت بأمثلة كثيرة تجعل من دخول (أل) للمح
الأصل قياسياً وليس سماعياً .
وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أن دخول أل الزائدة للمح الأصل قياسي .

الموضوع الثامن :

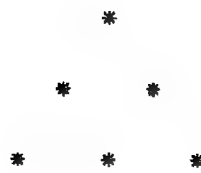
جواز حذف الفاء في جواب الشرط *

الموضوع التاسع :

جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه *

الموضوع العاشر :

جواز زيادة الواو *



* انظر القرار في الدورة الثانية والستين والبحث مرفق به .

صيغتا التعجب *

كانت صيغتا التعجب — ما أفعلُهُ وأفعلُ به — من الصيغ التي كثر فيها خلاف النحاة ، وتعددت آراءهم ، وظهر في بعضها التكلف والصنعة ، وإليك بعض ما قالوا :

في الصيغة الأولى — ما أفعلُهُ — اتفق النحاة على أن — ما — اسم مبتدأ واجب التقديم ، لأنها في كلام جرى مجرى المثل ، فلزم طريقة واحدة . ثم اختلفوا بعد ذلك :

فقال سيبويه وجمهور البصريين : إنها نكرة تامة بمعنى شيء ، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب المناسب له قصد الإبهام ، والجملة الفعلية التي بعدها خبر ، فهي في موضع رفع ، والمعنى : شيء حسنٌ محمداً ، أي جعله حسناً .

وقال الفراء وابن درستويه : هي استفهامية ، والجملة التي بعدها هي الخبر . وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة بمعنى الذي ، والجملة التي بعدها صلة ، فلا موضع لها ، والخبر محذوف وجوباً ، والتقدير : الذي حسنٌ محمداً شيء عظيم . أو نكرة ناقصة ، والجملة التي بعدها صفة لها ، فموضعها رفع ، والخبر كذلك محذوف وجوباً ، والتقدير : شيء حسنٌ محمداً شيء عظيم . كذلك اختلفوا في — أفعلُ — :

فقال البصريون والكسائي وهشام من الكوفيين : هو فعل ماضٍ ، للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، مثل : ما أفقرني إلى رحمة الله ، والفتحة التي في آخره فتحة بناء ، كالفتحة التي في آخر الأفعال الماضية ، وما بعده مفعول به .

وقال بقية الكوفيين هو اسم لمجيئه مصغراً في قول العرجي :

يأما أميلح غز لانا شذنّ لنا من هؤلئانكن الضال والسمر

والفتحة التي في آخره فتحة إعراب لا فتحة بناء، كالفتحة التي في عندك وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ في المعنى، تقتضي عندهم نصبه، فالناصب له أمر معنوي هو المخالفة، وهي عدم صلاحية الخبر للحمل على المبتدأ حقيقة أو حكماً، وأفعل إنما هو وصف في المعنى للمعمول الذي بعده لا لضمير ما، فأحسن عندهم معناه فائق في الحسن، وليس معناه جعل محمداً حسناً.

بخلاف ما إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى مثل : الله ربُّنا، أو مشبهاً به مثل قوله تعالى (١) : ﴿ وأزواجه أمهاتهم ﴾ فإنه يرتفع ارتفاعه .

ومما بعد — أفعل — منصوب على أنه مشبه بالمفعول به ، لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة .

وقد ردُّ هذا الرأي بأن التصغير في أفعل — شاذ، على أنه لم يسمع إلا في أَمَلَحَ وأَحْسَنَ ، ووجه تصغيره أنه أشبه الأسماء عموماً لجموده ، وأنه لا مصدر له، أو أنهم ذهبوا بتصغيره إلى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة ، أو أشبه أفعل التفضيل خاصة بكونه على وزنه ، وبدلالته على الزيادة، وبكونهما لا يبينان إلا مما استكمل شروطاً خاصة .

وفي الصيغة الثانية — أفعل به — مثل : أَحْسَنَ بِمُحَمَّدٍ ، أجمعوا على فعلية — أفعل — لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل ، ثم اختلفوا بعد ذلك :

فقال جمهور البصريين : لفظه الأمر، ومعناه في أصل وضعه الخبر، فمدلوله ومدلول — أَحْسَنَ — في الصيغة الأولى ما أحسن محمداً — واحد وهو في الأصل فعل ماضٍ على وزن — أفعل — وهمزته للصيرورة، أي صار ذا حسن، كأغد البعير، أي صار ذا غدة، وأبقلت الأرض، أي صارت ذات بقل، ثم غُيِّرَت صيغة الماضي إلى صيغة الأمر، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، لأن الأمر لا يرفع الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالياء كامرر بعلي، ولهذا القبح التزمت زياتها، بخلافها في فاعل الفعل

الماضي مثل^(١) ﴿كفى بالله شهيدا﴾ ، فيجوز تركها لعدم القبح في تركها .
وقال الفراء وابن كيسان من الكوفيين ، والزجاج من البصريين ، والزمخشري
وابن خروف من المتأخرين : هو أمر في لفظه ومعناه ، وفاعله ضمير مستتر فيه ،
والباء للتعدية ، داخلة على المفعول به لا زائدة . ثم اختلفوا في مرجع الضمير
المستتر الواقع فاعلا :

فقال ابن كيسان : الضمير للحسن المفهوم من أحسن ، والتقدير : أحسن
ياحسناً بمحمد ، أي : الزمه ، ولذلك لزم الضمير صورة واحدة فلم يثن ولم يجمع .
ويعترض على هذا بأنه يقال : أحسن بمحمد يا علي ، إذ لا يخاطب شيان في حالة
واحدة .

وقال غيره : الضمير للمخاطب المستدعى منه التعجب ، فمعنى أحسن
بمحمد ، اجعل يا مخاطب محمداً حسناً ، أي : صفه بالحسن كيف شئت . وإنما لم
يؤنث الضمير ولم يثن ولم يجمع لأنه كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير .
وهكذا نرى خلافاً كبيراً ، وآراء متعددة ، منها السائغ المقبول ، ومنها
المغرق في التكلف ، ولعل خير ما يمكن أن يختار مما قالوا هو :

في الصيغة الأولى — ما — استفهامية مشوبة بالتعجب مبتدأ ، والجملة التي
بعدها مكونة من فعل ماضٍ مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر يعود على — ما
— والاسم الذي بعده مفعول به منصوب ، والجملة خبر عن المبتدأ .

وفي الصيغة الثانية — أفعل — فعل أمر في لفظه ومعناه ، وفاعله ضمير
مستتر فيه ، والباء للتعدية ، داخلة على المفعول به لا زائدة . والضمير المستتر
الواقع فاعلاً يعود على المخاطب المستدعى منه التعجب ، ومعنى : أحسن بمحمد ،
اجعل يا مخاطب محمداً حسناً ، أي : صفه بالحسن كيف شئت . وإنما لم يؤنث
الضمير ، ولم يثن ولم يجمع ، لأنه كلام جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تغير .
وبذلك تدخل الصيغتان في نطاق المعروف المألوف من الصيغ دون نبوءة أو شذوذ .

أفعل التفضيل دلالاته واستعمالاته

يقول النحاة : إن أفعل التفضيل هو الوصف المبني على وزن أفعل للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها، مثل: محمد أكرم من عليّ، والضوء أسرع من الصوت، فكلاهما متصف بالصفة، ولكن أحدهما يزيد على الآخر فيها.

وقال بعضهم : إن أفعل التفضيل، قد لا تقصد به المفاضلة أصلا، وإنما يقصد به مجرد الاتصاف بالصفة، أو يقصد به الزيادة المطلقة على كل ما سواه. وفي ضوء إرادة المفاضلة أو عدم إرادتها، تكون صورة أفعل التفضيل فإذا أريدت المفاضلة وكان مجردا من أل والإضافة وجب أن يكون مفردا مذكرا مثل : فاطمة أفضل من زينب، والفائزان أحسن من بقية المتسابقين . وكذلك يجب أن يكون مفردا مذكرا إذا كان مضافا إلى نكرة مثل : الصغرى أفضل لاعبة، والمتقفات أفضل نسوة .

وإذا كان مقترنا بأل وجب أن يطابق الموصوف مثل قوله تعالى^(١) : ﴿ سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ وقوله^(٢) : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحَسَنَى ﴾ ، وقوله^(٣) : ﴿ وَلَا تَهْنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ .

وإذا أضيف إلى معرفة جاز فيه الوجهان السابقان؛ المطابقة وعدمها، مثل : القائدان أفضل القادة ، أو أفضل القادة . ومثل قول الرسول : « ألا أخبركم بأحبكم إليّ ، وأقربكم مني مجالس يوم القيامة ؟ أحاسنكم أخلاقا ، الموطئون أكنافا ، الذين يألفون ويؤلفون »

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد — عضو المجمع .

(١) سورة الأعلى، آية : ١ .

(٢) سورة الأعراف، آية : ١٣٧ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٣٩ .

أما إذا لم ترد المفاضلة أصلاً بل أريد الاتصاف بالصفة، أو أريد الزيادة المطلقة على ما سواه، فقد قال بعض النحاة: إنه يجب فيه المطابقة كالمقترن بـأل، ويستشهدون لذلك بأمثلة لا يؤيد معظمها ما ذهبوا إليه، ومنها: الناقص والأشج أعدلا بنى مردان^(١). ويقولون إن المراد: عادلاهم، لأنه لم يكن فيهم عادل غيرهما.

ومنها قول الشنفرى:

وإن مُدَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل
وقول الفرزدق:

إن الذي سَمَك^(٢) السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول
وقول حسان:

أتهجوه ولست له بكفاء فشركما لخيركما الفداء

ويقولون: إن المقصود بالأول: لم أكن بعجلهم، وبالثاني: دعائمه عزيزة طويلة، وبالثالث: فالشرير منكما فداء للخير.

وجعلوا من ذلك قوله تعالى^(٣): ﴿ربكم أعلم بكم﴾ أى: عالم، لأنه لا يشاركه في علمه أحد. وقوله^(٤): ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه﴾ أى: وهو هيئن عليه، لأن المقدورات لا تتفاوت بالنسبة لقدرته تعالى.

وإذا نظرنا في هذه الأمثلة نجد أن ما جاء منها مطابقاً هو المثال الأول، ونجد أن بيت الفرزدق لا مطابقة فيه، ونجد أن بقية ما استشهدوا به لا يصلح أن يكون سنداً لدعواهم، لأن الموصوف مفرد مذكر، واسم التفضيل مفرد مذكر، ولا يمكن أن يكون غير ذلك.

(١) الناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، لأنه نقص أرزاق الجند، والأشج هو عمر بن عبد العزيز لشجته في جبينه.

(٢) رفعها.

(٣) الإسراء، آية: ٥٤.

(٤) الروم آية: ٧.

وابن مالك يوافق النحويين فيما ذهبوا إليه، فهو يقول في الألفية :

..... وما لمعرفة أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة

هذا إذا نويت معنى من وإن لم تنو فهو طبق ما به قرن

أى إن لم تنو التفضيل طابق الموصوف

ويقول في شرح التسهيل ٥٨/٣ : إن قرن أفعل التفضيل بحر في التعريف أو أضيف إلى معرفة مطلقا له التفضيل ، أو مؤولا بما لا تفضيل فيه طابق ما هو له في الأفراد والتذكير وفروعهما ، وإن قُيِّدَتْ إضافته بتضمين معنى من جاز أن يطابق، وأن يستعمل استعمال العادى ... واستعماله عاريا دون من مجردا عن معنى التفضيل، مؤولا باسم فاعل أو صفة مشبهة ، مطرد عند أبي العباس ، والأصح قصره على السماع ، ولزومه الأفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة " .
وبعد أن يسوق الأمثلة السابقة وغيرها يقول : والذي سُمع منه فالمشهور فيه التزام الأفراد والتذكير إذا كان ما هو له مجموعا لفظا ومعنى كقوله تعالى (١) :
﴿ أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا ﴾ ... وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعا كقول الشاعر - الفرزدق - :

إذا غاب عنا أسودُ العين كنتم كراما . وأنتم ما أقام الأائم

أراد : وأنتم ما أقام لئام، فالأائم جمع ألأم بمعنى لئيم، فلذلك جمعه، إلا أن ترك جمعه أجود ... وإذا جمع أفعل العاري لتجرده من معنى التفضيل إذا جرى على جمع، جاز أن يؤنث إذا جرى على مؤنث... وعلى هذا يقول ابن هانئ : كأن صغرى وكبرى صحيحا ، لأنه لم يؤنث أصغر وأكبر المقصود بهما التفضيل ، وإنما أنث أصغر بمعنى صغير، وأكبر بمعنى كبير. "

وبهذا حكم عليه أولا بالمطابقة ، ثم ختم حكمه بأن عدم المطابقة أشهر

وأجود.

وقد حكى ابن الأنبارى عن أبي عبيد القول بورود أفعل التفضيل مؤولا بما

لا تفضيل فيه^(١)، وقال : لم يسلم له النحويون هذا، وقالوا : لا يخلو أفعال التفضيل من التفضيل ، وأولوا ما استدل به .

فالآية الأولى « ربكم أعلم بكم » أي : أعلم من غيره العالم ببعض أحوالكم والآية الثانية « وهو أهون عليه » باعتبار قياس الغائب على الشاهد، أي قياس أعمال الخالق سبحانه على أعمال المخلوق .

وأعجلهم ، وأعز وأطول ، لا مانع من جعلهما للتفضيل .
وبيت حسان : فشركما لخيركما ، قالوا : ليسا للتفضيل بل هما اسمان كالسهل والصعب .

وقول ابن مالك : إذا صح جمعه لتجرده عن معنى التفضيل جاز أن يؤنث في قول أبي نواس " يفيد أن مراعاة المعنى المقصود تسوغ ذلك^(٢) .
وبهذا نستطيع أن نخلص إلى أن أفعال التفضيل يجب أن يطابق إذا كان بأل .
ويجب إفراده والتذكير إذا كان مجردا من أل والإضافة أو كان مضافا إلى نكرة .
ويجوز فيه المطابقة وعدم المطابقة في غير ذلك فإن لم يُقصد به التفضيل جاز مراعاة المعنى المقصود، وجاز الإفراد والتذكير .

المراجع

- شرح التسهيل : ٥٨/٣ وما قبلها وما بعدها .
- شرح التصريح على التوضيح : ١٠٢/٢ وما بعدها .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٣٤/٢ وما بعدها .

(١) شرح الأشموني : ٣٨/٣-٣٩ وما قبلها وما بعدها .

(٢) وقد أجاز المجمع ذلك في القرار رقم ١١٦ الذي نصه : جواز صوغ فعلى دون تعريف كما في دنیا .

تقديم الحال على العامل فيها وصاحبها اسم ظاهر *

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو "منتصراً جاء محمد ويجوز أن يتقدم مع المضمر نحو "منتصراً جئت". أما الجرمي وهو من البصريين — فإنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها تشبيها بالتمييز، ويرد عليه بأن الفرق بين الحال والتمييز ، أن الحال يقتضيها الفعل بوجه ، فقدّمت كما تقدم سائر الفضلات. (١)

وكذلك الأخفش فإنه منع تقديمها ؛ لبعدها عن العامل ، فلا يقال : "راكبا محمد جاء " .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً مع الاسم الظاهر والمضمر. فالأول مثل "منتصراً جاء محمد" والثاني مثل "منتصراً جئت" أو كان العامل صفة تشبه الفعل المتصرف، وهي الصفة التي تضمنت معنى الفعل وحروفه ، وقبلت التأنيث والتثنية والجمع، والمراد بها: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كقولهم: محمد منطلق مسرعاً، فمسرعا حال من فاعل (منطلق) المستتر فيه ، فلك في "راكبا" من "جاء محمد راكبا" وفي "مسرعا" من "محمد منطلق مسرعاً" أن تقدمهما على (جاء) وعلى (منطلق) فتقول "راكبا جاء محمد" و "مسرعا محمد منطلق" أو "محمد مسرعاً منطلق" وردّ جمهور البصريين على ما سبق من قول الكوفيين والجرمي والأخفش

بالسماع والقياس

أولاً :- أما السماع فما جاء في القرآن ﴿ خَشَعَا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾ (٢) القمر / ٧ . فـ (خَشَعَا) — حال من الواو في يخرجون ، وقد تقدم على عامله الفعل.

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى — الخبير بالمجمع .

(١) الهمع ٢٨/٤ تح د. عبد العال سالم .

(٢) قرأ أبو عمرو وحمة والكسائي ﴿ خَاشَعَا أَبْصَارَهُمْ ﴾ . وقرأ ابن مسعود ﴿ خَاشَعَةُ أَبْصَارِهِمْ ﴾ ؛ الإقناع في القراءات السبع ٧٧٧/٢ لابن الباذش ، والسبعة في القراءات ٦١٨ لابن مجاهد .

ومن الأمثال العربية قولهم ^(١) : شَتَّى تَوُوبِ الحَلْبَةُ : جمع شَتَّيت ، حال تقدم على صاحبه وهو (الحَلْبَةُ) الواقع فاعلا وعلى عامله : تَوُوب . والمعنى : متفرقين يرجع الحالون ، وساغ هذا لكون العامل فعلا متصرفا فهو من القوة : بحيث يعمل متقدما ومتأخرا على السواء . وهذا المثل : كلام عربي مروى عن الفصحاء . ومن أشعار العرب :

١- سريعا يهونُ الصعبُ عند أولى النهى إذا برجاء صادقٍ قابلوا اليأسا.

حيث تقدم الحال (سريعا) وتأخر الفعل (يهون) .

٢- وقول سويد بن أبي كاهل اليشكري :

مُزْبِداً يخطر ما لم يرني وإذا يخلو له لَحْمِي رَتَعُ

حيث تقدم الحال (مزبدا) على عامله (يخطر) .

٣- وقول الآخر :

وصلتُ ولم أصرم مسيئين أسرتي وأعتبتهم حتى يلاقوا ولائيا

٤- وقول يزيد بن مفرغ الحميري :

عدس مالعِبَادٍ عليك إمارةً أمنتِ وهذا تحمِلين طليقُ

فتملِين - في موضع نصب على الحال من فاعل (طليق) عند البصريين ، وعاملها (طليق) وهو وصف مشتق يعمل عمل الفعل .

ثانياً :- القياس : لما كان العامل متصرفا وجب أن يكون عمله متصرفا، وإذا كان عمله متصرفا جاز تقديم معموله عليه، مثل المفعول به كقولهم: سعدًا ضرب عليّ، وبكرًا أكرم إبراهيم، والحال تُشَبَّه بالمفعول به، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل يجوز تقديم الحال عليه، وإلى ذلك ذهب شارح المفصل ورضي الدين في شرح الكافية .

أما الكوفيون ومن سار سيرهم فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها ؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضمَر على المظهر، ألا ترى أنك

(١) مجمع الأمثال ، أول حرف الشين ، الميداني .

إذا قلت (راكبا جاء زيد) كان في (راكبا) ضمير زيد ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمّر على المظهر لا يجوز .

والجواب عن رأى الكوفيين : أن قولهم " إنما لم يجز تقديم الحال ؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضمّر على المظهر — فاسد ، وذلك لأنه — وإن كان مقدما في اللفظ — تأخر في التقدير ، وإذا كان مؤخرا في التقدير ، جاز فيه التقديم ، قال عز وجل : فأوجس في نفسه خيفةً موسى " فالضمير في (نفسه عائد إلى (موسى) وهو تأخر في اللفظ .

وقد ذهب الكوفيون إلى تأويل شواهد البصريين المجيزين تقديم الحال على عاملها : ففي شاهد يزيد بن مفرغ الحميري السابق :

أمنت وهذا تحملين طليقُ

أعربوا [هذا] اسما موصولا مبتدأ ، وجملة (تحملين) صلة الموصول . و (طليق) خبر المبتدأ فلا شاهد فيه على تقديم الحال .

وكذلك في الآية السابقة ﴿ خَشَعًا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ فقد أعرب الكوفيون (خَشَعًا) صفة لمفعول محذوف ، والتقدير : يوم يدع الداعي إلى شئ نُكِرَ قوما خَشَعًا أَبْصَارَهُمْ . فلا شاهد فيه على تقديم الحال على عاملها . ويردُّ على الكوفيين بأن الأصل عدم الحذف .

ولأجل هذا أميل إلى مذهب البصريين ؛ لأنه اعتمد على المعقول والمنقول من القرآن والمثل والشعر . أما الكوفيون فقد اعتمدوا على دليل عقلي ضعيف ، وعلل واهية قائمة على الحذف والتأويل للشواهد الموثقة .

المصادر

- الأمثال لأبي عبيد ١٣٣ رقم ٣٦١ .
- المقتضب ١٦٨/٤ للمبرد .
- الأصول ١٦/١، فما بعدها . لابن السراج .
- الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٣١ ص ٢٥٠ .
- التبیین عن مذاهب النحویین البصريين والكوفيين ٣٨٣ للعكبري . تح :
- عبد الرحمن العثيمين .
- المساعد على تسهيل الفوائد ٢٤/٢ لابن عقيل ٢٤/٢ تح : الدكتور
- بركات .
- شرح ابن عقيل ٥٤٧/١ .
- السبعة في القراءات . لابن مجاهد . تح : الدكتور شوقي ضيف .
- شرح الكافية ١٨٧/١ فما بعدها . للرضي .
- شرح التسهيل ٢٥/٢ تح د . بركات .
- أسرار العربية ١٩١ فما بعدها ، لابن الأنباري .
- شرح المفصل ٥٧/٢ لابن يعيش .
- همع الهوامع ٢٧/٤ تح . د . سالم .
- شرح التصريح ٣٨١/١ .
- أوضح المسالك ٩١/٢ لابن هشام .
- شرح الأشموني ١٧٩/٢ ط دار إحياء الكتب العربية .
- الدرر اللوامع ٢٠١/١ للشنقيطي .

حذف حرف النداء في اسم الإشارة واسم الجنس

يجوز حذف حرف النداء — يا — في الكلام العربي الفصيح، وقد جاء في القرآن الكريم مثل قوله تعالى : ﴿ يوسفُ أعرض عن هذا ﴾ آية / ٢٩ يوسف . أي يا يوسف .

﴿ سنفرغُ لكم أيَّها الثَّقَلان ﴾ آية / ٣١ الرحمن . أي : يا أيها .

﴿ أن أدُّوا إلىَّ عباد الله ﴾ آية / ١٨ الدخان . أي : يا عباد الله .

كما جاء في كلام العرب كقول الشاعر :

إنما الأرض والسماء كتاب فاقراءوه معاشرَ الأذكيا .

أي (يا معاشر) .

ويمتنع حذف حرف النداء إذا كان ما بعده : مندوبا — مثل (يا محمدا) أو مستغاثا مثل (يا الله) للمسلمين أو متعجبا منه مثل (يا جمال السماء) ، أو كان بعيدا ^(١) ، أو كان المنادى اسم جنس غير معين مثل : (يا رجلا خذ بيدي) لأنه عام يشمل كل رجل ، ولم يوجّه الخطاب لرجل معين .

واختلف في جواز حذف حرف النداء في الموضعين التاليين :

أولاً : إذا كان المنادى اسم جنس معيناً ، ويقصد به النكرة المقصودة مثل قولهم : (أطرقُ كرا، إن النعام في القرى) ^(٢) أي : اخفض يا كروان عنقك للصيد ، فإن مَنْ هو أطول عنقا منك — وهو النعام — قد صيد ، وهو مثل يُضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه .

وقولهم (افتد مخنوق) ^(٣) أي : يا مخنوق . ويضرب لمن وقع في شدة ويبخل بافتداء نفسه بما له ، وقولهم (أصبح ليل) أي : يا ليل ^(٤) .

* بحث للدكتور — أحمد علم الدين الجندى — الخبير بالمجمع .

(١) لأن حذف حرف النداء يضيّع الوسيلة الصوتية التي يستدعى لها .

(٢) مجمع الأمثال للميداني ٤٣١/١ .

(٣) مجمع الأمثال ٧٨/١ .

(٤) مجمع الأمثال ٤٠٣/١ .

ومن ذلك في الشعر :

عجبت لعطارٍ أنا يسومنا بدسكرة المران دهن البنفسج
فقلت له عطارُ هلا أتيتنا بنور الخزامى أو بخوصة عرفج

أراد : يا عطار^(١) .

ومن الأمثال العربية (صمّي صمام) .

يضرب لشدة وقوع الداهية. أي: يا صمام . و (فيحي فياح) : أي: الحرب^(٢) .

وقولهم (أعورُ عينك والحجر) أي : يا أعورُ ، احفظ عينك واللق الحجر^(٣) .

وفي الحديث الشريف^(٤) الذي حكاه النبي عليه الصلاة والسلام عن موسى

عليه السلام حين وضع الحجر على ثوبه ، وذهب ليغتسل ففرّ الحجر بثوبه ، فقال :

ثوبي حجرُ ، أي : يا حجر .

وفي الحديث الشريف : « اشتدي أزمة تنفرجي » . أراد (يا أزمة)

وكلامه أفصح الكلام .

ومن ذلك قول الأعشى :

وحتى يبيت القوم في الصف ليَلْهم يقولون: أصبح ليل والليل عاتم^(٥)

أراد : يا ليل ، فحذف حرف النداء .

وفي ضوء ما سبق يمكن أن نقول الآن : ليلُ : أمالك آخر يدنو، صبحُ :

أمالك مقدّم يُرجى أي : يا ليلُ ، يا صبحُ .

(١) الخزامى : عتبة صغيرة الورق حمراء الزهر طيبة الرائحة. العرفج: نبات سهلى يميل إلى الخضرة ذو

قضببان دقيقة، وفي أطرافه زهرة صفراء، والغنم تأكله رطباً ويابساً (البلغة في شذور اللغة ٣٧ نشرها

أوغست هفز ط٤ (١٩١) — الدسكرة : بناء حوله بيوت للأعاجم فيها الشراب والملاهي — الخوصة : الورق

من النخل وغيره . وانظر المحتسب ٧٠/٢ .

(٢) مجالس ثعلب ٥٢١/٢ تح : الأستاذ هارون .

(٣) المستقصى للزمخشري ٢٥٥/١ .

(٤) انظر الجامع الصغير للسيوطي ٤٢/١ .

(٥) أمالي الشجري ٤١٩/١ تح د. محمود الطناحي وانظر : ديوان الأعشى، والتصريح على التوضيح ١٦٥/٢ .

ثانيًا : إذا كان المنادى اسم إشارة مثل قوله تعالى :

- (أ) ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ البقرة / ٥٨ . أي : يا هؤلاء . أنتم : مبتدأ ، خبره : الجملة الفعلية (تقتلون) ، وهؤلاء — منادى على حذف حرف النداء ، وقد فصل بجملة النداء بين المبتدأ والخبر ، وهو قول الفراء .
- (ب) ﴿ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ النساء / ١٠٩ .
- (جـ) ﴿ هَؤُلَاءِ تَدْعُونَ لِنَفْسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ محمد ٣٨ .
- (د) ﴿ هَؤُلَاءِ أَحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾ آل عمران / ١١٩ .
- (هـ) ﴿ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ﴾ آل عمران / ٦٦ : أي — هؤلاء . ومما جاء في الشعر :

(أ) ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الرُّ رأس شيئاً إلى الصَّبَا من سبيل^(١)
أي : يا ذا ارعواء .

(ب) وقول ذي الرمة :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك — هذا — لوعة وغرام^(٢)
أي : بمثلك لوعة وغرام — يا هذا .

(جـ) وقول رجل من طيئ :

إن الألي وُصِفُوا قومي لهم فبهم هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا^(٣)
فقد نادى اسم الإشارة ، وحذف معه حرف النداء ، وهذا مذهب الكوفيين .
(د) وقول الآخر :

ذي دعي اللوم في العطاء فإنَّ ال لَوْمَ يغري الكرام بالإجزال^(٤)
فقد حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة (ذي) .

(١) الأشموني ١٣١/٣ والعيني ٢٣٠/٤ .

(٢) العيني ٢٣٥/٤ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥٢/٧ والدرر اللوامع ١٥٠/١ .

(٣) شرح الأشموني ١٠٤/٣ فما بعدها .

(٤) شرح التسهيل ٣٨٦/٣ .

هـ) وقول الآخر: لا يغرّركم أَوْلَاءُ من القَوِّ م جُنُوحٌ للسلّم فهو خداع (١).
هذا هو رأى الكوفيين في جواز حذف حرف النداء، إذا كان المنادى اسم جنس معين أو اسم إشارة وعلّتهم في ذلك السماع من القرآن الكريم والحديث الشريف والأمثال العربية والشعر .

ووافق ابن مالك الكوفيين في شرح التسهيل (٢) حيث : ولا يجوز حذف حرف النداء ... فإن كان غير هذه الخمسة جاز الحذف إلا أن جوازه يقلّ في اسم الإشارة واسم الجنس المبني للنداء .
وفي معنى ذلك يقول في ألفيته :

وذاك في اسم الجنس والمشار له قلّ ، ومن يمنعه فأنصر عاذله
فهو يطالب بتأييد من يلوم المانع؛ إذ لا حجة له في المنع لورود أمثلة تكفي لإباحة القياس عليه .

أما البصريون فيرون امتناع حذف حرف النداء مع اسم الإشارة؛ ولذا رموا المتنبّي باللحن حين مدح أبا بكر الطوسي فقال :

هذى برزت لنا فهجت رسيسا ثم انصرفت وما شفيت نسيسا (٣)
بحذف حرف النداء (يا هذى) والمتنبّي كوفي المذهب؛ ولهذا فالكوفيون يجيزونه، وأما البصريون فإنهم يحملون ما ورد من ذلك على الشذوذ أو الضرورة أو التأويل، وقالوا بذلك في الآية السابقة :

"ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم" البقرة / ٨٥ — وأولوه على أن : أنت : مبتدأ
و— هؤلاء : خبر، وجملة : تقتلون — حال، أو : صلة على أن (هؤلاء) اسم موصول .

أو : هؤلاء — منصوب بإضمار أعنى، ويكون : أنتم : مبتدأ ، و(تقتلون) الخبر (٤).

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٧ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٨٦ .

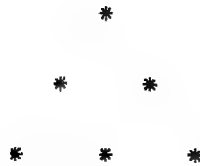
(٣) الرسيس = من الحمى، والنسيس = بقية النفس : شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٦ .

(٤) شرح المفصل ٢/٦ : وانظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٤٨ (للعبرى) .

ويقول الشيخ خالد الأزهرى : وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ في النثر^(١) : يقول المرادى في شرح النظم : الإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرتة نظما ونثرا ، وقصر اسم الإشارة . على السماع ؛ إذ لم يوجد إلا في الشعر ، إلا أن البصريين أولوه عندما ورد في القرآن كما في الآية السابقة .

ونحن نؤيد الاتجاه الكوفي في جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس للسماع الموثوق الذي استشهدوا به ، كما أنه ليس هناك ما يمنع من حذف الأداة في الأساليب العربية ، إذا كان السياق يؤيده ، كما أن هذا الحذف يفيد إيجازا ، فلا مانع منه ، وكذلك فيه من التخفيف ما لا يخفى .

وفي ضوء ما سبق فلنا أن نستثمر رأى الكوفيون في أسلوبنا المعاصر ونزكّيه، كقول الوالد لولده : هذا، استمع قول المعلم، ولو أغضبك قوله ! وقول الآخر لأولاده : هؤلاء . اعلموا أن أقوى الناس من قاوم هواه ! ومثل ذلك قولنا : ولّد . القطار ! بنت . النار ! بحذف حرف النداء مع اسم الإشارة والنكرة المقصودة .



قد مع المضارع لا تفيد التقليل وحده *

يقول ابن هشام في مغنى اللبيب ٢٥٦/١ وما بعدها: وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهى معه كالجزء ، فلا تفصل منه بشيء اللهم إلا بالقسم كقوله :

فقد والله بين لي عنائي يوشك فراقهم صرد يصيح

ولها خمسة معان : أحدها التوقع، وذلك مع المضارع واضح، كقولك: قد يقدم الغائب اليوم ، إذا كنت تتوقع قدومه . وأما مع الماضي فأثبتته الأكثرون ، قال الخليل : يقال : قد فعل ، لقوم ينتظرون الخبر . ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، لأن الجماعة ينتظرون لذلك وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي ، وقال : التوقع انتظار الوقوع ، والماضي قد وقع ...

الثالث التقليل ، وهو ضربان : تقليل وقوع الفعل نحو : قد يصدق الكذوب ، وقد وجود البخيل . وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى : ﴿ قد يعلم ما أنتم عليه ﴾ أى : ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه ، وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق . الرابع التكثر ، قاله سيبويه في قول الهذلي (١) :

قد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أنوابه مجت بفرصاد

وقاله الزمخشري (٢) في : ﴿ قد نرى قلب وجهك ﴾ ، قد نرى : ربما نرى ، ومعناه كثرة الرؤية ، كقوله : قد أترك القرن مصفراً أنامله . واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروص (٣) :

قد أشهد الغارة الشعواء تحملنى جرداء معروفة اللحيين سرحوب

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد - عضو المجمع .

(١) كتاب سيبويه ٢٢٤/٤ ، ابن يعيش ١٤٧/٨ ، وهو لعبيد الأبرص . مجت : رشت . الفرصاد : التوت شبه الدم به في الحمرة . والمقتضب ، وشرح التسهيل ٢٥٦/١ .

(٢) ٣١٩/١

(٣) علق الأمير في حاشيته : استشهد به لعروص البسيط المخبونة وضربه المقبوض . والجرعاء رقية القوائم . ومعروفة اللحيين : قليلة لحمهما . والسرحوب : الطويلة على وجه الأرض . والبيت لعمران بن إبراهيم الأنصاري ، وقيل إنه لامرئ القيس .

الخامس : التحقيق نحو^(١) : ﴿ قد أفلح من زكاها ﴾ وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى^(٢) : ﴿ قد يعلم ما أنت عليه ﴾ .

ويقول ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٨/٤ : وإذا كانت حرفا فهي على ثلاثة أضرب : أحدها أن تكون حرف تقريب ...

والثاني أن تكون حرف تقييل ، فتدخل على المضارع المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتعلييل وقوعه، كقولك : البخيل قد يعطى ، والجواد قد يمنع .

الثالث أن تكون حرف تحقيق فتدخل على كل من بناء المضارع والماضي لتقرير معناه ، ونفى الشك عنه. فدخلوها على الماضي كثير كقوله تعالى^(٣) : ﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها ﴾ ، ومن دخلوها على المضارع قوله تعالى^(٤) : ﴿ قد نرى تقلب وجهك في السماء ﴾ و^(٥) : ﴿ قد يعلم الله المعوقين منكم ﴾ وقول الشاعر^(٦) : قد أترك القرن مصفرا ...

ولا يفصل بين قد والفعل إلا بالقسم كقول الشاعر^(٧) :

لقد أرسلوني في الكواعب راعيا فقد وأبى راعى الكواعب أفرسُ

وقد ذكر صاحب خزانة الأدب بيت عبيد ٥٠٢/٤ :

فقد أترك القرن ، على أن قد مع المضارع تكون للتكثير في مقام التمدح والافتخار ، قال سيبويه : وتكون قد بمنزلة ربما ، وأنشد البيت ، وقال : كأنه قال : ربما وأراد بربما التكثير ، قال سيبويه في قول الهذلي : قد أترك القرن .

(١) سورة الشمس، آية : ٩ .

(٢) سورة النور، آية : ٦٤ .

(٣) سورة المجادلة، آية : ١ .

(٤) سورة البقرة، آية : ١٤٤ .

(٥) سورة الأحزاب، آية : ٨ .

(٦) هو عبيد الأبرص والبيت من البسيط، كتاب سيبويه ٢٢٤/٤، والمقتضب ١/١٨١، وابن يعيش ٨/١٤٧ شرح التسهيل ٢٥٦/١ .

(٧) شرح التسهيل ٢٥٦/١ قال في اللسان: أتشده ابر، الأعرابي .

وقال له الزمخشري في : « قد نرى تقلب وجهك في السماء » ، قال : أي ربما ، ومعناه تكثير الرؤية ، ثم استشهد بالبيت ، واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض ، قد أشهد الغارة .

وزعم ابن مالك أن مراد سيبويه أن قد مثل ربما في التقليل لا في التكثير ، ورد عليه أبو حيان ، وانتصر بعضهم لابن مالك ، وقد نقل الجميع الدماميني في الحاشية الهندية ، وصحح كلام أبي حيان ، ولا بأس بإيراده .

وبعد أن ذكر كلام الدماميني في مناقشة الموضوع قال ٥٠٣/٤ : هذا آخر ما أورده الدماميني ، وقد أجاد في رده .
ومن ذلك قول علقمة بن عبدة (١) :

وقد أقود أمام الخيل سلهبة يهْدِي لها نَسَبٌ في الحي معلومٌ

و (٢) « قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لوأذاً » .

قال الزمخشري ٧٩/٣ : أدخل قد ليؤكد علمه بما هم عليه من المخالفة عن الدين والنفاق ، ومرجع تأكيد العلم إلى تأكيد الوعيد ، وذلك أن قد إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربما ، فوافقت ربما في خروجها إلى معنى التكثير في نحو قوله (٣) :

فإن تمس مهجور الفناء فربما أقام به بعد الوفود وفود

ونحو قول زهير :

أخي ثقة لا تهلك الخمر ماله ولكنه قد يهلك المال نائله

والمعنى أن جميع ما في السموات والأرض مختصة به خلقاً وملكا وعلماء ، فكيف يخفى عليه أحوال المنافقين ... " .

ومعنى قول زهير : أنه لا يضيع ماله فيما لا يجدي ، ولكنه يضيعه في أوجه الخير ، ومساعدة المحتاجين .

(١) المقتضب ١٨١/١ ، السهبة : طويلة العظام .

(٢) سورة النور ، آية : ٦٣ .

(٣) البيت لأبي عطاء السندي ، خزنة الأدب ١٦٧/٤ .

ومن ذلك ما أنشده أبو عبد الله نبطويه، قال : أنشدنا أحمد بن يحيى لعدى بن زيد^(١) :

قد يدرك المبطئ من حظه والخير قد يسبق جهد الحريص
فسرقه القطامي فقال :

قد يدرك المتأنى بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل
وقول عنبرة^(٢) :

ولقد أبييت على الطوى وأظله حتى أنال به كريم المأكـل
وقول رجل من بنى سلول^(٣) :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى وأعف ثم أقول ما يعنينى

* * *

ومن هذا يتبين أن استعمال قد مع المضارع يمكن أن يكون للتقليل ويمكن أن يكون للتكثير ، ويمكن أن يكون كذلك للتحقيق ، ولا فضل لأحد الاستعمالات على غيره .

*
* *
* * *

(١) المصون ٦٩ .

(٢) شرح ابن يعيش ١٠٦/٧ .

(٣) العيبي ٥٨/٤ .

من الجارة يجوز أن تأتي لابتداء الغاية في الزمان *

تأتي من الجارة لمعان كثيرة، من أشهرها : التبويض وبيان الجنس والظرفية والاستعانة...^(١) الخ كما تأتي لابتداء الغاية وهو الغالب عليها سواء كانت :
 أ — غاية مكانية : وذلك باتفاق البصريين والكوفيين ، مثل قوله تعالى :
 ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾^(٢)
 فلفظ المسجد الذي جر بـ (من) ابتداء مكاني للغاية دلّت عليه : من، وكذلك
 ما نزل منزلة المكان نحو قولك : من فلان إلى فلان .
 ب — أو ابتداء غاية زمانية، وهو مذهب الكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه،
 وشواهد :

[١] القرآن الكريم (أ) ﴿ لا تقم فيه أبداً لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين ﴾^(٣).
 فدخلتُ — من — على أول يوم، وهو ظرف زمان، وبها استشهد الأخفش في
 (معاني القرآن)^(٤)

(ب) ﴿ يأيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ﴾^(٥).
 (ج) ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾^(٦) والقبل والبعد زمان .

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى — الخبير بالمجمع .

(١) المقتضب ١٣٦/٤ للمبرد، والأزهرية في علم الحروف ٢٣٢ للهروى . تح : عبد المعين الملوحي . دمشق،

وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٣/٣ تح د. عبد الرحمن السيد ، ود / بدوى المختون ، والهمع ٢١١/٤ تح

د/ عبد العال سالم .

(٢) الإسراء / ١ .

(٣) البقرة / ١٠٨ .

(٤) ٥٦١/٢ تح عبد الأمير الورد . ط أولى .

(٥) الجمعة / ٩ .

(٦) الروم / ٤ .

[٢] كما احتجوا بما جاء في الحديث الشريف — من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم :
 أ — « مثلکم ومثل اليهود والنصارى کرجل استعمل عمالا فقال : من يعمل لي
 إلى نصف النهار على قيراطٍ قيراط ؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على
 قيراط قيراط ، ثم قال : من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على
 قيراط قيراط ؟ فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على
 قيراط قيراط ، ثم قال : من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس .
 على قيراطين قيراطين ؟ ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب
 الشمس على قيراطين ألا لكم أجرکم مرتين » ^(١) ويعلق ابن مالك الأندلسي
 على الحديث بأنه استعمل (من) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات وهو مما
 خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليدًا لسيبويه في قوله " وأما من — فتكون
 لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قولك : من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا،
 وتقول : إذا كتبت كتابا من فلان إلى فلان — فهذه الأسماء سوى الأماكن
 بمنزلتها ^(٢) " ويقول سيبويه : " وأما (مذ) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان
 ... ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتهما ^(٣) " .

يعنى أن (مذ) لا تدخل على الأمكنة، ولا (من) على الأزمنة .
 وفي شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك تعليق على ما سبق حيث يقول : فالأول
 مسلم بإجماع ، والثاني : ممنوع لمخالفته النقل الصحيح والاستعمال الفصيح ^(٤) " .
 ب — ومن شواهد هذا الاستعمال أيضا قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أرأيتم
 ليلتكم هذه ، فإن على رأس مئة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض
 أحد » ^(٥) .

(١) صحيح البخارى ٢٠٧/٤ .

(٢) كتاب سيبويه ٢٢٤/٤ تح الأستاذ هارون .

(٣) السابق ٢٢٦/٤ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٨٩ لابن مالك ، تح : طه محسن . بغداد .

(٥) السابق ١٩٠ .

جـ - وقول عائشة رضى الله عنها : فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يجلس عندي من يوم قيل فى ما قيل " (١) (شرح التسهيل ١٣٢/٣) .

د - وقول أنس رضى الله عنه : " فلم أزل أحب الذُّبَاء من يومئذ " (٢) .

هـ - وقول بعض الصحابة رضى الله عنهم : " فمطرنا من جمعة إلى جمعة " (٣)

و - وفي جامع المسانيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضى الله عنها : هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام (٤) .

ف - (مِنْ) فيما سبق من الآثار أتت لابتداء غاية زمانية ، وذلك مذهب الكوفيين ومن لف لفهم .

[٣] وإليك شواهد شعرية أتت فيها مِنْ - لابتداء الغاية في الزمان أيضا .

أ- قول النابغة : (٥)

مُخَيَّرَنَ مِنْ أزمان يوم حليلة إلى اليوم قد جُرَّبَنَ كلَّ التجاربِ

ب - وقول جبل بن حوال :

وكل حسام أخلصته قُبُونُهُ (٦) تُخَيَّرَنَ مِنْ أزمان عاد وجرهم

جـ - وقول بعض الطائيين :

من الآن قد أزمعتُ حلما فلن أرى أغازل خوذا أو أذوق مدا

د - وقول الآخر :

ألفتُ الهوى من حين ألفتُ يافعا إلى الآن مَمْنُونا بواشنٍ وعازلٍ

هـ - ومنه : ما زلتُ مِنْ يومٍ بنتم والها دنفاً ذا لوعة عيشُ مَنْ يُبلى بها عجبُ (٧)

(١) صحيح البخارى ٣١٧/٣ .

(٢) البخارى ٧٦/٣ و ٨٩/٧ و ١٠٢ والذبء = القرع .

(٣) صحيح البخارى ٣٥/٢ وانظر الموطأ ١٩١/١ وسنن النسائى ١٢٥/٣ .

(٤) شرح التسهيل ١٣٢/٣ .

(٥) ديوانه ٤٥ ومغنى اللبيب ٣١٩/١ ومعجم شواهد العربية ٥٨/١ ، ونون النسوة عائدة إلى السيوف المذكورة

في البيت السابق ، يوم حليلة - من أشهر أيام العرب ، سار فيه المنذر بعرب العراق إلى الحارث الغساني .

(٦) القيون : جمع قَيْن وهو الحداد . شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، ١٣٢ تح - فؤاد عبد الباقي .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ، ١٣٣/٣ .

ز - ومنه : إننى زعيم يانوي - قة إن أمنت من الرزاح

ونجوت من عرض المنو ن من الغدو إلى الرواح

ح - وقول زهير :

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر^(١).

والحجج - جمع حجة بكسر الحاء وهي السنة والدهر اسم زمان .

[٤] ومما جاء قول بعض العرب : من الآن إلى غد^(٢) .

فما جاء من الشعر ، وقول العرب يؤيد مذهب الكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه في أن [من] تأتي لابتداء الغاية الزمانية، أما أهل البصرة فيمنعونه، وقد تمحلوا وأولوا :

ما جاء في القرآن الكريم، فقالوا في الآية (أ) : لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ... أن التقدير : من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ لأن من مذهبهم أنها لا تجر الزمان، فتكون (من) لابتداء الحدث ؛ إذ (التأسيس) مصدر، والمصدر: حدث، كما أن تقدير المضاف غير الأصل ، فلا يصار إليه إلا لحاجة ، ولا حاجة بنا إلى المصير^(٣) إليه .

أما الآية (ب) : إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة... فـ [من] ليست لابتداء الغاية وإنما هي ظرفية ، وقدرُوا مضافا في الآية لتكون [من] لابتداء الغاية في الأحداث ، أي : صلاة يوم الجمعة .

وما جاء في الشعر أولوه كذلك، أو أنكروا ثبوته، أو طعنوا في روايته برواية أخرى فالشاهد الأول للنابعة رقم :

أ - تُخَيِّرْنَ مَنْ أزمان يوم حليلة . فـ [من] فيه لابتداء الغاية في الأحداث وقدروه : من استمرار يوم حليلة على تقدير مضاف، فليست فيه [من] للدلالة على

(١) القنة : أعلى الجبل - الحجر : منازل ثمود - أقوين : حلون من السكان .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٥٦١/٢ تح عبد الأمير الورد - بغداد ١٩٨٥ .

(٣) الإنصاف. المسألة ٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٨ فما بعدها ، الى شبة . وشرح الأشموبى ٢١١/٢

ابتداء الغاية في الزمان، كما يرى الكوفيون (١)

أما قول زهير :

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر (٢)

فقد ردّ البصريون هذه الرواية (التي تؤيد مذهب الكوفيين) حيث وردت فيها (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان، وذلك أن الإقواء لم يبتدئ من الحجج (جمع حجة وهي السنة) بل المعنى : من أجل مرور حجج ودهر، (فَمِنْ) في هذا الشاهد ليست زمانية ، وإنما هي للتعليل، والرد الثاني: أن في الأسلوب مصدرا محذوفا، تقديره : من مرّ حجج ومن مرّ دهر، فيكون مجرورها حدثا لازمانا، وردّ ثالث : بأن: مِنْ فيه زائدة ، وأصل الكلام : أقوين حججا ودهرا .

ومن البصريين من أنكر رواية الشاهد السابق، وادعاء أن المروى [أقوين مذحج ومزدهر] على أن (مذ) تأتي لابتداء الغاية في الزمان الماضي .

ومن البصريين من ينكر هذا الشاهد بـتّة حتى لا يحتج به الكوفيون. (٣)

وإذا بطل محل تخريج هذه الشواهد والنصوص — ثبت ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد والأخفش وابن درستويه وارتضاه المحققون من متأخري النحاة كابن مالك وابن هشام وأبي حيان وهو أن [مِنْ] تأتي لبدء الغاية في الزمان .

يقول ابن مالك في شرح التسهيل (٤) : " وأما استعمال (مِنْ) في الزمان فمنعّه غير صحيح، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة والأشعار الفصيحة " .

ويقول أبو حيان (٥) " مِنْ : ومن معانيها ابتداء الغاية في المكان نحو : خرجت من البصرة، ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين، وقد كثر

(١) خزانة الأدب ٣/٣٣١ الأستاذ عبد السلام هارون .

(٢) خزانة الأدب ٩/٤٣٩ فما .

(٣) أوضح المسالك ٢/١٢٨ و ١٤٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١١ .

(٤) ٣/١٣١ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢/١٤١ تح : د. النحاس .

ذلك (لابتداء الغاية في الزمان) في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون والمبرد وابن درستويه وهو الصحيح، وتأويل كثرة وجوده ليس بجيد " .

ويقول المرادي^(١) : " وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسف " .

ولقد استثمرت لغتنا المعاصرة رأى الكوفيين، وذلك في قولنا : نمت من أول الليل إلى آخره .

ولهذا نرى الأخذ برأى الكوفيين إثراء للغة، لما أثر عن العرب من منثور ومنظوم، وما يرشد إليه المعنى من أيسر طريق وأقربه، دون تكلف أو مبالغة .

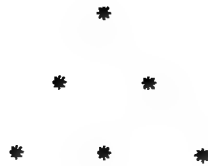
مراجع لم ترد في أثناء البحث

- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٤٠٥/١ تح د. طه عبد الحميد .

- البحر المحيط ٩٩/٥ .

- الكافية الشافية لابن مالك ٧٩٧/٢ .

- التصريح على التوضيح ٨/٢ .



(١) الجنى الدالى في حروف المعانى ص ٣١٤ .

دخول أل الزائدة للمح الأصل قياسي *

هي أل الداخلة على بعض الأعلام التي كانت في الأصل نكرة، لملاحظة المعنى الذي نقلت عنه .

قالوا^(١) : وأكثر ما يكون ذلك في المنقول عن صفة ، سواء كانت اسم فاعل مثل: حارث وقاسم . أو كانت من أمثلة المبالغة مثل : عباس وضحاك . أو كانت صفة مشبهة مثل : حسن وحسين .

وقد يكون في المنقول عن مصدر مثل : فضل . وفي المنقول عن اسم عين مثل : نعمان ، فإنه في الأصل اسم للدم .

قالوا : ودخول أل للمح الأصل سماعي، فليست كل الأعلام المنقولة تدخل عليها أل ، وإنما يقتصر في ذلك على ما سمع دخول أل عليه، فلا تدخل في نحو: محمد وصالح ومعروف ، لأنه لم يُسمع .

كما لا تدخل على المنقول مما لا يقبل أل في أصل وصفه مثل : يزيد ويشكر علمين، لأن أصلهما الفعل المضارع، والفعل لا يقبل أل وكذا لا تدخل على ما ليس منقولاً، مثل : سعاد وأدد " أبو قبيلة من اليمن " .

والحق أن ما قاله النحاة في ذلك فيه بعض التضيق، لأن القاعدة متى استعملت ، وذكر لها بعض الأمثلة، افترض أنها تذكر لينسج المتكلم على منوالها، لا ليردد فقط الألفاظ التي ذكرها السابقون ، ولم يُبَحْ له أن يفعل كما فعلوا إلا بعد مراجعة المعجمات كلمة لمعرفة أنها استعملت أو لم تستعمل .

وقد مثلوا لما يسمع دخول أل عليه بالأعلام : محمد وصالح ومعروف . ومع ذلك ذكر الشيخ يس بن زين الدين العلمي، في حاشية على التصريح ١/١٥٢: قال الشهاب القاسمي : وجهه كما أفاده في تقرير الدرس، أن نحو محمد لم يقع، ولكنه لو

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد - عضو المجمع .

(١) سرح الأشموني وحاشية الصبان ١/١٥٠ - ١٥١ .

وقع لكان جائزا ، لأنه اسم ، بخلاف نحو يزيد، لأنه لم يقع ، ولا يجوز وقوعه لأنه فعل ، وهذا صريح في تأييد ما ندعو إليه .

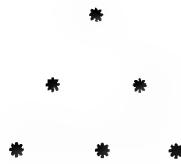
كما جاء في الصفحة نفسها : والباب كله سماعي ، فلك الآن أن تسمى ولدك بنحو حارث ، ثم تدخل عليه أل للّمع ، لوروده ، ولا يشترط قصد إطلاقه على المسمى نفسه الذي وردت التسمية به .

وهذا النص يوحى بتوهم وجود من يظن أن ذلك خاص بالأعلام السابقة بعينها .

وقد رأينا أن من السابقين من أجاز دخول أل على محمد . وأما صالح الذي قالوا : إنه لم يسمع دخول أل عليه ، فكلنا سمعنا بالملك الصالح أيوب .

فلا يمكن أن نتوقف في مثل : الرشيد والمنصور والمهدى ، وطالب وغالب وكاسب والهادى والناصر والفتاح والغازى والناقص والأشج والأمجد والدباغ والصباغ والطباخ والجزار والوحش و ... غير ذلك كثير .

إننا نرجو أن يكون مبدؤنا التيسير، وألا نعترض على ما لا يستحق الاعتراض عليه .



الدورة الخامسة والستون

١٩٩٨م - ١٩٩٩م

موضوعات الدورة* :

- الموضوع الأول : يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من غير بدل .
- الموضوع الثاني : النسب إلى فم (فموى) ويجوز على مكة (فمي) و (فوهي) .
- الموضوع الثالث : النسب إلى المثني والجمع بأنواعه .
- الموضوع الرابع : ضمير الفصل .
- الموضوع الخامس : لا النافية .
- الموضوع السادس : جواز حذف الموصول الأسمى وبقاء الصلة .
- الموضوع السابع : أفعال التفضيل المقترن بأل بين المطابقة وعدمها .
- الموضوع الثامن : الفصل بين المصدر ومعمولة الظرفي .

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته الخامسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/٣/١ .
ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته الثالثة عشرة بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٧م فوافق عليها ما عدا الموضوع الأول " يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من غير بدل " فقدرته المؤتمر للجنة . .

الموضوع الأول :

يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من غير بدل*

-
- * علق الدكتور شوقي ضيف قائلاً بأننا نيسر النحو ولا نصعبه، وأنا إذا أخذنا بذلك (أن تعمل وهي محذوفة) فمن شأن هذا أن يحدث خللاً في تعليم النحو .
- * كما علق الدكتور عبد الكريم خليفة قائلاً بأن الشواهد الشعرية الموجودة في البحث تتعلق بالوزن والضرورة وعندما نوجهها للنشر فهي تقع في باب إجازة العامى وأيد رأى الدكتور شوقي فيما يقال وذكر أن التفسير لا بد أن يكون فيما لا يخرج عن ثوابت اللغة فالأصل هو عدم الحذف .
- * علق الدكتور أمين السيد قائلاً بأن المجمع سبق أن أجاز حذف أن في بعض الأساليب المعاصرة — واستدل بصورة هذا القرار من مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ص ١٤٧ .
- * كما علق الدكتور إحسان النص قائلاً بأن القاعدة هي الفعل المضارع وأن وما عدا ذلك فهو شاذ لا نقيس عليه . وبعد المناقشة رد المؤتمر القرار للجنة . (مؤتمر)
- * انظر القرار والبحث في الدورة الثانية والستين .
- ند رد الموضوع إلى اللجنة) .

الموضوع الثاني:

النسب إلى فم فموى ويجوز على قلة فمي و فوهى * .

الموضوع الثالث :

النسب إلى المثني والجمع بأنواعه *.

* انظر القرار والبحث في الدورة الثانية والستين . وقد وافق المؤتمر على القرار .

الموضوع الرابع :

ضمير الفصل •

-
- * علق الدكتور شوقي ضيف قائلاً بأن هذه مشكلة نحوية بت فيها النحاة وجاءوا بالصيغ المختلفة وأعربوها — وأن مهمتنا هنا أن نقدم ما فيه صعوبة ونذله .
- * علق الدكتور أمين السيد قائلاً بأن ضمير الفصل حرف ذو معنى في غيره ، وأنه إذا أدى هذا المعنى في غيره وهو التفرقة بين الخبر والصفة في مثل محمد هو الناجح — فإننا نحتاج إلى التنبيه عليه . وبعد المناقشة وافق المؤتمر على القرار . (مؤتمر)
- * انظر القرار والبحث في الدور النائية والستين .

الموضوع الخامس :

لا النافية *

الموضوع السادس :

جواز حذف الموصول الاسمي وبقاء الصلة *

-
- * علق الدكتور شوقي ضيف قائلاً بأننا لا نستطيع أن نعلم الشباب أن الاسم الموصول قد يحذف وتظل صلته وقد وافق المؤتمر على القرار . (مؤتمر)
- * انظر القرار والبحث في الدورة الثانية والسنين .

الموضوع السابع :

أفعل التفضيل المقترن بأل بين المطابقة وعدمها .

* سبق أن نوقش الموضوع في الدورة السادسة والخمسين، انظر القرار وبحثين للدكتور محمد حسن عبد العزيز والدكتور أمين السيد في أعمال هذه الدورة وقد وافق المؤتمر على القرار .

الموضوع الثامن :

الفصل بين المصدر ومعموله الظرفي*

المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل مع معمله كالموصول مع صلته
لذا فهو لا يتقدم به عليه ، كما لا يتقدم شئ من الصلة على الموصول ولا يفصل
بينهما بأجنبي ، كما لا يفصل بين الموصول وصلته .. وإذا ورد ما يوهم ذلك فإنه
يؤوّل ولكن في ظل النصوص الفصيحة وما أثر عن العرب من ورود الفصل
بأجنبي وتوسّع النحاة في الفصل بين المصدر ومعموله .
تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالى :

ترى اللجنة :

جواز الفصل بين المصدر ومعموله الظرفي ، اعتماداً على ما ورد
في القرآن الكريم وفي الفصحى من كلام العرب منثوراً ، ومنظوماً ، وما أجمع
عليه أعلام النحاة من أن الفصل مغتفر إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه ،
لاتساعهم فيه ، واستثناساً بالقاعدة المجمع عليها من أن ما
لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج .

* علق الدكتور شوقي ضيف قائلاً بأننا لسنا بصدد أن نقرر المسائل اللغوية في الأصول فإن ننقل ما في كتب
النحو ونتناقش فيه ليس هذا هدفنا — إنما نحن نريد بعض الآراء التي تيسر النحوي العربي .
وبعد المناقشة وافق المؤتمر على القرار . (مؤتمر)
* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجبدي بالعنوان نفسه

الفصل بين المصدر ومعموله الظرفي *

معلوم أن المصدر المقدر بالحرف المصدرى ، والفعل مع معمله كالموصول مع صلته ، فلا يتقدم به عليه ، كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبي ، كما لا يفصل بين الموصول وصلته .

فإذا ورد ما يوهم ذلك أول .

وقد ورد الفصل بأجنبي في القرآن الكريم :

١- في قوله جل اسمه : ﴿ إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر ﴾ (١)

ويترتب على هذا الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله ، ومعنى الآية والله أعلم : إنه على رجعه يوم تبلى السرائر - لقادر ، إلا أنه يجوز أن يكون إعرابه الآن على هذا لأن الظرف الذي هو يوم تبلى السرائر على هذا التقدير يكون متعلقاً (بالرجوع) وقد فصل بينهما بـ (لقادر) وهو خبر - إن . وهو أجنبي عن المصدر ولا يجوز على رأيهم الفصل بينهما .

وابن جنى يتأول إعراب الآية : بقوله : إنه على رجعه لقادر أى يرجعه يوم تبلى السرائر ، فدلّ (رجعه) على (يرجعه) (٢) .

وأرجح أن الآية الكريمة يمكن أن يحتج بها على جواز الفصل ، لأن معمول المصدر ظرف وهو (يوم تبلى) .

والظرف والجار والمجرور قد توسّع فيهما النحاة كثيراً وكفيهما راحة الفصل (٣) .

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى - الحبير بالمجمع .

(١) سورة الطارق : ٨ ، ٩ .

(٢) الخصائص ٤٠٢/٢ و ٢٥٥/٣ وانظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢٣٣/٢ وجمع الهوامع ٥/

٧٠ تح د/ عبد العال سالم ، وشرح التسهيل ١١٤/٣ لابن مالك . تح د. عبد الرحمن السيد ، ود . المخون

(٣) الرضى على الكافية ١٩٥/٢

٢- وورد الفصل كذلك في قوله جلّ شأنه ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ (١)

وعلق الزمخشري الظرف (إِذْ) بالمقت الأول، وهو مصدر مفصول من معموله، ولا يصح عمله - مع الفصل على رأى النحويين (٢). والزمخشري حين رأى ذلك فقد أهدر حكماً نحوياً في سبيل المعنى وتوجيهه .

أما ابن هشام فيرى غير ذلك حيث يقول : " والصواب أن (إِذْ) متعلقة بمحذوف . أي : مقتكم " .

ويقرر بعض النحاة : أن الحذف خلاف الأصل، كما أن القارئ يستشعر أن تعليق الظرف (بالمقت) المذكور أسبق إلى الفهم (٣) .

٣- كما ورد الفصل أيضاً في قوله عزّ اسمه ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾ ، فقد جوز بعضهم كالزمخشري : أن تكون (أَيَّاماً) منصوبة بالمصدر وهو - الصيام مع وجود الفصل (٤) وفي معنى اللبيب (٥) " وفيه أن أَيَّاماً منصوبة بفعل محذوف تقديره : صوموا أَيَّاماً ، ولا تتعلق (بالصيام) لوجود الفصل بمعمول : كُتِبَ ، وهو : كما كُتِبَ . كما ورد الفصل بين المصدر ومعموله في الشعر كذلك :

١- كقول الشاعر : المنُّ للذمِّ دافعٌ بالعطاء فلا .. تَمُنُّنْ فَتُلْفَى بلا حمدٍ ولا مالٍ (٦)
ومعنى الشاهد : أن تعداد الإنسان مآثره على من أسداها إليه - يستدعى من الناس ذمّه وانتقاصه ، وأن من فعل ذلك أصبح بغير مال وبغير حمد، لأنه كدّر الصنيعة بالمنة .

(١) غافر / ١٠ .

(٢) الكشف / ١١٩/٤ فما بعدها .

(٣) النحو وكتب التفسير ٧١٠/١ د. إبراهيم رفيده، وانظر الخصائص ٢٥٦/٣ .

(٤) راجع الكافية بشرح الرضى ١٩٥/٢ .

(٥) مغنى اللبيب ٥٤١/٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك ج ١٠٢٠/٢ .

فالذي يسبق إلى الذهن أن الباء الجارة (للعطاء) متعلقة بـ (المن) ليكون التقدير : المنُّ بالعطاء داع للذم ، وعليه مدار المعنى ، إلا أن ذلك التقدير ممنوع في الإعراب لاستلزامه فصلاً بأجنبي بين المصدر (المن) ومعموله ، فإذا أخبرت بـ (داع) عن : المصدر وهو [المن] وجعلت (بالعطاء) متعلقاً بالمصدر المذكور كنت قد ذكرت ما أخبرت به عنه قبل أن تذكر معمولاته، وهذا هو الإخبار عما هو كالموصول قبل استكمال ما هو بمنزلة الصلة. وجمهور النحاة لا يجيز ذلك ، وحاولوا التخلص من ذلك المحذور، فقدروا للجار والمجرور (بالعطاء) متعلقاً كأنه قيل : المنُّ للذم داع للمن بالعطاء ، فـ (المن) الثاني بدل من (المن) الأول وبقي ما يتعلق به دليلاً عليه .

وبعضهم يجوز أن يكون [بالعطاء] متعلقاً بـ (لا تمنن) أو بفعل من معناه، مضمراً يدل عليه الظاهر^(١) .

٢- ومما يتصل بهذا الموضوع من : الفصل بين المصدر ومعموله الظرفي في الشعر :

تلك المحاورة التي وقعت بين ابن جنى والمتنبي ، قال أبو الفتح : ذاكرت المتنبي شاعرنا وقت القراءة في إعراب هذا البيت :

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمة .. بأن تسعدوا والدمع أشفاه ساجمة^(٢) .

فالشاعر خاطب صاحبيه، وقد كانا عاهداه بأن يسعداه ببكائيهما عند ربع أحبته، والربع إذ تقادم عهده فدرس، كان أشجى لزائره وحزنه، فقلت له : بأي شيء تتعلق الباء من (بأن) ؟

فقال بالمصدر الذي هو : وفاؤكما، فقلت له : وبما ارتفع وفاؤكما ؟ فقال : بالابتداء . فقلت : وما خبره ؟ فقال : كالربع . فقلت له : هل يصح أن يخبر عن اسم قبل تمامه ، وقد بقيت منه بقية ، وهي الباء ومجرورها ؟

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٢١/٢ .

(٢) تفسير أبيات المعاني من شعر المتنبي ٢٢٣ والخصائص ٤٠٢/٢ فما بعدها .

فقال : هذا لا أدري ما هو ، إلا أنه قد جاء في الشعر له نظائر (١)

فابن جني لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ويؤول ما جاء من الشواهد مخالفا لهذه القاعدة، فهو يقول :

وكذلك لا يجيزون أن تعلق الباء في " بأن تسعداً " بالوفاء، وقد أخبرت عنه بقولك : كالربع ، فإذا لم يجز ذلك كانت الباء " بأن " متعلقة بفعل محذوف يدل عليه قوله : وفاؤكما " فكأنه لما قال : وفاؤكما كالربع : " قال " وفيتما بأن تسعداً " وإن لم يقدر هذا التقدير فسد الإعراب (٢) " ثم نظر لذلك بالآية الكريمة السابقة وهي : ﴿ إنه على رجهه لقادر يوم تبلى السرائر ﴾ وقد سبق الحديث (٣) عنها .

وأرى بعد هذا العرض في الفصل بين المصدر ومعموله الظرفي ، أن الرأي الصحيح لا يمنع هذا التعبير ، لأنه ورد في الفصيح منثوراً ومنظوماً فلا سبيل إلى رده ، وبعضهم يؤولونه ويخرجونه على وجه تسلم به القاعدة على تقدير فعل محذوف ، بل أجاز الرضى — وهو على حق فيما ذهب إليه حيث يقول : " ويجوز الفصل بينه — أي بين المصدر ومعموله بأجنبي على هذا فلا يقدر الفعل ... (٤) لأن تقدير الفعل فيما أراه تكلف أيضاً، ومجانبة لما يجب أن تكون عليه اللغة من يسر وسهولة ، وما يرشد إلى المعنى المقصود من أقرب طريق وأيسره ، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى . وهناك حجة أخرى لجواز الفصل في الآية الأولى والآية الثالثة : بأن معمول المصدر ظرف، وجار ومجرور في الشاهد الشعري الأول والثاني، والظرف والجار والمجرور قد توسع فيهما النحاة كثيراً، وفي ذلك يقول الصبان : " فالفصل مغتفر إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه لاتساعهم فيه (٥) " .

(١) انظر هذه النظائر في أمالي الشجري ٢٩٦/١ — ٣٠٠ تج : د/ محمود الطناحي والخصائص ٢٥٦/٣ وشرح التسهيل ١١٤/٣ تج د. عبد الرحمن السيد ود/ بدوى المختون .

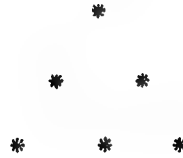
(٢) تفسير أبيات المعاني من شعر أبيات أبي الطيب المتنبى ٢٢٣ . ٢٢٤ تج : د/ الصواف وزميله . طـ دار المأمون للتراث .

(٣) ص ١ من هذا البحث .

(٤) شرح الكافية للرضى ١٩٥/٢ .

(٥) حاشيته على الأشموني ٢٩٢/٢ .

وفي النهاية : أرى أن النصوص فصيحة، والمعنى واضح في ظل ما أثر
عن العرب وما نطقت به ألسنتهم ولا داعي للتأويل والتقدير، فمذهب المجيزين
يوسّع القاعدة على أساس السماع الفصيح .



الدورة السادسة والستون

١٩٩٩م - ٢٠٠٠م

موضوعات الدورة* :

- الموضوع الأول : تعامل حاشا في الاستثناء معاملة عدا وخلا .
- الموضوع الثاني : مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً .
- الموضوع الثالث : إضافة الاسم إلى ما اتحد معه في المعنى .
- الموضوع الرابع : إجازة أن يكون الجواب للشرط مع تقدم القسم أو ما يدل عليه.
- الموضوع الخامس : اسم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو .

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته الخامسة والعشرين بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٦ م فوافق عليها جميعاً، ثم عرضت على المؤتمر في جلسته الرابعة عشرة بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٢ م فأقرها جميعها .

الموضوع الأول :

تعامل حاشا في الاستثناء معاملة عدا وخلا *

حاشا وعدا وخلا — يصح استعمالها أفعالاً تنصب ما بعدها ، ويصح استعمالها حروفاً فيُجرّ ما بعدها ، وهي نائبة عن إلا في الاستثناء .
ولم تأتِ حاشا في كتاب سيبويه إلا على أنها حرف ولكن من جاءوا بعده وجدوها في كلام العرب مسبوقة بما المصدرية — أي أنها تكون فعلاً —
تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أن " حاشا " تعامل في الاستثناء معاملة " خلا وعدا " فتكون حرفاً يجر ما بعده ، وفعلاً ينصبه ، وقد تدخل عليها " ما " المصدرية فلا يكون ما بعدها إلا منصوباً مثل خلا وعدا .

* وافق المؤتمر عليه .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد. بالعنوان نفسه .

الموضوع الثاني :

مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً

اشترط أكثر النحاة ، في صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه. أن يكون المضاف إما جزءاً حقيقياً من المضاف إليه أو بمنزلة، وإما عاملاً في المضاف إليه ، وكذا ذهب سيبويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل — تدارست اللجنة ذلك كله وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أن صاحب الحال يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً
بإضافة أو بحرف جر أصلي ، أو زائد ، أو مبتدأ ، وتأتى الحال
من المضاف إليه مطلقاً دون تقيد بما ذكره النحاة .

* علق الدكتور هيثم الخياط قائلاً بأن في البحث المقدم آيتان تخالفان ذلك وهما :

«أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً» و «ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً»

* وعلق الدكتور أمين السيد قائلاً : بأنه يريد أن يقول إن العامل في الحال هو العامل في صاحبه — وقد هدم

سيبويه هذه القاعدة في القرن الثاني الهجري ولم يستعملها ولم يدع إليها — وفي مجيء الحال من المضاف إليه

مطلقاً توسعة على الكتاب والأدباء والشعراء والمتقنين بعمامة — وقد وافق المؤتمر على القرار .

* مع الموضوع بحث للدكتور أمين السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثالث :

إضافة الاسم إلى ما اتحد معه في المعنى *

هناك اختلاف بين النحاة في جواز إضافة الاسم إلى ما اتحد معه في المعنى
 - وقالوا إن الاسم لا يضاف إلى مرادفه ولا يضاف موصوف إلى صفته ولا
 تضاف صفة لموصوفها -
 ناقشت اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أنه يجوز قبول التراكيب الإضافية التي فيها ما ظاهره
 أن الاسم أضيف إلى نفسه أو إلى موصوفه إذا اختلف اللفظان
 من غير تأويل أو تقدير محذوف .

* وافق عليه المؤتمر .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الرابع :

إجازة أن يكون الجواب للشرط مع تقدم القسم أو ما يدل عليه *

في الاستعمال المعاصر شاع اجتماع القسم والشرط ثم يأتى الجواب للشرط
— ومن خلال استشارة كتب النحو في هذا الاستعمال — واستعراض آراء النحاة في
ذلك — رأت اللجنة القرار التالي :

جواز أن يكون الجواب للشرط غير الامتناعى ، وفى غير ما يسبقه
ما يحتاج إلى خبر مع تقدم القسم أو ما يدل عليه .

* وافق عليه المؤتمر

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بالعنوان نفسه .

الموضوع الخامس :

اسم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو *

* انظر القرار والبحث والمناقشات في الدورة الحادية والستين .

* وقد تغيرت صيغة القرار لتصبح : ترى اللجنة جواز الإتمام في اسم المفعول المعتل العين بالياء على الأصل مثل مبيوع ومديون ، إضافة إلى النقص مثل مبيع ومدين وهو الأشهر .

* علق الأستاذ على رجب قائلاً : أحى الدكتور أحمد علم الدين فيما أورده وما يمثل نموذجاً لما ينبغي أن نسلكه في استمالة العامية لأن العامة درجوا على استعمال مثل هذه الصيغة — مديون — مبيوع وما شاكلها — وكنا نخطئها اكننا إذا أجزنا هذه القاعده فإننا نستأنس . (مؤتمر)

تعامل " حاشا " في الاستثناء معاملة " عدا و خلا " *

اختلف النحاة في عمل هذه الألفاظ في الاسم الواقع بعدها ، فذهب بعضهم إلى أنها يجوز أن تنصب هذا الاسم على أنها أفعال ، ويجوز أن تجره على أنها حروف .

وذهب بعضهم إلى أن هذا جائز في بعضها دون بعضها الآخر .
يقول سيبويه [الكتاب ٢/ ٢٠٩] : فحرف الاستثناء إلا ... وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون وليس و عدا و خلا .

وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة ، وليس بإسم ، فحاشا و خلا في بعض اللغات . ويقول [الكتاب ٢/ ٣٤٩] : وأما حاشا فليس بإسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده ، كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله ، فيجعل خلا بمنزلة حاشا .

ويقول المبرد متحدثا عن إلا [المقتضب ٤/ ٣٩١] : وهى حرف الاستثناء الأصلي ، وحروف الاستثناء غيرها ما أذكره لك ... وما كان حرفا سوى "إلا" فحاشا و خلا . وما كان فعلا فحاشا و خلا " وإن وافقا لفظ الحروف . و عدا ولا يكون ."
ويقول [المقتضب ٤/ ٤٢٦] : وأما عدا و خلا فهما فعلا ينصب ما بعدهما ... وقد تكون " خلا " حرف خفض ، فنقول : جاءني القوم خلا زيد ... فإن قلت : فكيف يكون حرف خفض وفعلاً في لفظ واحد ؟ فإن ذلك كثير ، منه "حاشا " وقد مضى تفسيرها ... فإذا قلت : ما عدا وما خلا لم يكن إلا النصب . "

ويقول ابن مالك [شرح التسهيل ٢/ ٣٠٦] من أدوات الاستثناء : حاشا و عدا و خلا ، والمستثنى بهن منصوب أو مجرور ، فإن كان منصوباً فهن أفعال مستحقة منع التصرف ، لوقوعها موقع الحروف ، وتأديتها معناها . وإن كان المستثنى بهن مجروراً فهن أحرف جر . وكون "حاشا " حرفاً جاراً هو المشهور ، ولذلك لم

يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها . إلا أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عن يوثق بعربيته ، فمن ذلك قول بعضهم : اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبع ، رواه أبو عمرو الشيباني وغيره .

وقال الأخفش : وأما " حاشا " فقد سمعت من ينصب بها . وأنشد ابن خروف في شرح الكتاب :

حاشا قریشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

وتعصب بعض المتأخرين مانعا فعلية " حاشا " بقول بعض العرب [الأقيشر] :

في فتية جعلوا الصليب إلههم حاشاي إني مسلم معذور

والجواب : أن هذا ورد على استعمالها حرفا .

ونقل عن الفراء إجازته نصب المستثنى بحاشا وخفضه ، قال : إذا استثنيت بما عدا وما خلا ضميرا لم تكلم قلت : ما عداني وما خلاني ، ومن نصب بحاشا قال : حاشاني ، ومن خفض قال : حاشاي .

ونقل عن بعض من منع النصب بها ، بأنها لو كانت فعلاً لجاز أن يوصل " ما " بها ، كما وصلت بعدا وخلا . ورد عليه بأن ذلك غير لازم ، لأن من أفعال هذا الباب " ليس ولا يكون " ولم توصل " ما بهما ، وبأن الدليل يقتضي ألا توصل " ما " وغيرها من الحروف الموصولة إلا بفعل له مصدر مستعمل ، حتى يقدر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر ، ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة ، فهذا وصل ببعضها ، فإذا وصل ببعضها حرف مصدرى فهو على خلاف الأصل ، فلا يبالى بانفراده بذلك . على أنه قد قيل " ما حاشا " في حديث ابن عمر : أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة .

وإن كان هذا الحديث قد اعترض على الاستدلال به ، بأن " ما " فيه نافية . وبتتبع آراء النحاة في هذه الألفاظ : خلا وعدا وحاشا ، نجد أنها يمكن أن تستعمل أفعالا جامدة لوقوعها موقع إلا ، فيكون المستثنى بعدها منصوبا على أنه مفعول به

لها ، ويكون فاعلها ضميراً مستتراً ، ويمكن أن تستعمل حروف جر ، فيكون ما بعدها مجروراً بها .

وأن الجر "بعدا" لم يذكره سيبويه ، كما لم يذكر النصب "بحاشا" ولكن غيره من النحاة ذكروا ما لم يذكره ، واستدلوا للجر بعدا بقول الشاعر :

أبحنا حيّهم قتلاً وأسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير

كما استدلوا للنصب بحاشا بما سمع من قول بعض العرب : اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ ، وبقول الفرزدق :

حاشا قريشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

وقال جمهور النحاة إن "ما" المصدرية إذا دخلت على خلا وعدا تعين أن يكونا فعلين، لأن "ما" المصدرية لا يقع بعدها حرف ، وتكون ما المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب ، إما على الظرفية على حذف مضاف ، أى وقت خلوهم ، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل . أي : خالين .

وقالوا إن "ما" لا تدخل على "حاشا" . ولكن بعضهم أجاز دخولها عليها . وهو الصحيح ، إجراء لها مجرى أختيها واستدلوا بقول الأخطل فى التصريح :

رأيت الناس ما حاشا قريشا : فإننا نحن أفضلهم فعلا

وفى كتاب سيبويه فى الجزء الثانى ص ٣٤٩ تحقيق هارون : وأما "حاشا" فليس بإسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده ، كما تجر "حتى" ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما آتاني القوم خلا عبد الله فيجعل "خلا" بمنزلة "حاشا" فإذا قلت : "ما خلا" فليس يفیه إلا النصب ...

ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاما .

وفى الهمع للسيوطى ١ : ٢٣٣ :

والعذر لسيبويه فى قول هذه العبارة أنه لم يحفظ النصب بحاشا ولذلك

قال : ألا ترى أنك لو قلت أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلاما .

وإذا كان سيبويه لم يحفظ النصب بحاشا فإن غيره قد حفظه . ففي شرح التصريح

٣٦٥/١ : وقد ثبت النصب بنقل أبى زيد والفراء والأخفش والشييانى وابن خروف، وأجازه الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والناظم.

فإذا أخذنا برأى هؤلاء فى جواز النصب بحاشا، سواء دخلت عليها "ما" أم لم تدخل انضمت إلى أختيها "خلا وعدا" فى هذا الحكم .

وبهذا ترى اللجنة أن "حاشا" تعامل فى الاستثناء معاملة "خلا وعدا" فتكون حرفا يجر ما بعده ، وفعلا ينصبه، وقد تدخل عليها "ما" المصدرية فلا يكون ما بعدها إلا منصوبا مثل "خلا وعدا" .

بعض المصادر

- الكتاب ٣٩٦/٢ ، تحقيق هارون .
- المقتضب ٤٢٦ و ٣٩١/٤ .
- الإنصاف مسألة ٣٧ .
- شرح التصريح ٣٦٥/١ .
- شرح الأشمونى ١٢٧/٢ وما بعدها .
- شرح التسهيل ٣٠٦/٢ ، وما بعدها .

*

* *

* * *

مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً *

قال الأستاذ عباس حسن في كتابه " النحو الوافي - ص ٢٤٤، ٤ : يصح أن يكون صاحب الحال مضافاً إليه ، نحو : تمتعت بجمال الحديقة واسعة . ونعمتُ برائحة الزهر متفتحاً ناضراً ، نادر الفاكهة ناضجة .

ويشترط أكثر النحاة في صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه أن يكون المضاف :
(أ) إما جزءاً حقيقياً من المضاف إليه ، نحو : أعجبتني أسنان الرجل نظيفاً ، وراقتني أظفاره بأسطاً أنامله . فالأسنان مضاف ، وهي جزء حقيقي من المضاف إليه أي من صاحب الحال (وهو : الرجل) والأظفار مضاف . وهي جزء حقيقي من المضاف إليه صاحب الحال . وهو الضمير العائد على الرجل ، ويعتبر في حكم الرجل .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ أُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾
فكلمة (ميتاً) حال من المضاف إليه ، وهو : أخ ، والمضاف (وهو لحم) بعض منه .

(ب) وإما بمنزلة الجزء الحقيقي ، (حيث يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه : فلا يتغير المعنى العام) كما في الأمثلة الأولى : (تمتعت بجمال الحديقة واسعة ، ونعمت برائحة الزهر متفتحاً ناضراً ... فيصح أن يقال : تمتعت بالحديقة واسعة ، ونعمت بالزهر متفتحاً ...

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ حيث يصح : أن اتبع إبراهيم حنيفاً .

(حـ) وإما عاملاً في المضاف إليه ، كأن يكون المضاف مصدراً عاملاً فيه ، نحو : عند الله تقدير العاملين مسرورين . ونحو قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جميعاً ﴾ أو أن يكون وصفاً عاملاً فيه ، نحو هذا رافع الراية عالية في الغد .

وفى شرح التصريح (١ : ٣٨) بعد الحديث عن هذه المسألة :

وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تتخرب قاعدتهم ، وهى أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها . وصاحبها إذا كان مضافا إليه يكون معمولاً للمضاف ، والمضاف لا يعمل فى الحال إذا لم يشبه الفعل ، فإذا كان المضاف مصدرا أو صفة فالقاعدة موفاة ؛ لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد . وإذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه وكجزئه ، فلشدة اتصال الجزء ب كله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال ، فيكون العامل فيه هو العامل فى الحال ، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك . فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب الحال : إذ لو قلت : ضربت غلام هند جالسة ، أو نحو ذلك — لم يجز .

قال ابن مالك : بلا خلاف .

ونقل غيره عن بعض البصريين إجازة ذلك .

قال أبو حيان : والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه ، سواء كان المضاف إليه جزأه أو كجزئه أو لم يكن ؛ لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها فى العامل . وأما (ميتا) فيحتمل أن يكون حالا من (لحم) و (إخوانا) يحتمل أن يكون منصوبا على المدح و (حنيفا) يحتمل أن يكون حالا من الملة . وذكر لأن الملة والدين بمعنى ، أو من الضمير فى (اتبع) .

وفى المغنى لا بن هشام : المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها ، وليس بلزوم عند سيبويه ، ويشهد له نحو : أعجبنى وجه زيد مبتسما ، وصوته قارئا فإن عامل الحال الفعل . وعامل صاحبها المضاف ، وقوله : (لمية موحشا طلل) فإن عامل الحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف ، وعامل صاحبها — وهو طلل — الابتداء .

وفى حاشية الصبان (ج ٢ : ١٢٣) بعد ما تقدم : وقال الرضى فى باب المبتدأ : التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ، ولا ضرورة ألجأتهم إليه . والحق أنه يجوز اختلاف العاملين .

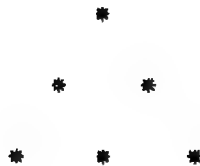
وقال الأشمونى فى شرح الألفية تحت عنوان (تنبيه) ح ٢ : ١٢٢ :

ادعى المصنف فى شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضربت غلام هند جالسة ، وتابعه على ذلك ولده فى شرحه ، وفيما ادعياه نظر ؛ فإن مذهب الفارسي الجواز ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري فى أماليه .

وفى حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية (١ : ١٩٤) : وذهب سيبويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها فى العامل ، لأنه أشبه بالخبر من النعت ، وعامل الخبر غير عامل صاحبه ، وهو المبتدأ على الصحيح ومقتضى ذلك صحة مجيئه من المضاف إليه مطلقا ، فليحرر ، ثم رأيت فى الصبان التصريح به .

صاحب الحال يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو خبراً أو مبتدأ . وتأتى من المضاف إليه مطلقا . دون تقييد بما ذكره ابن مالك فى قوله :

ولا تجز حالاً من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفاً أو مثل جزئه فلا تحيفاً



إضافة الاسم إلى ما اتحد معه فى المعنى *

اختلف النحاة فى جواز إضافة الاسم إلى ما اتحد معه فى المعنى، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إضافة الاسم إلى ما اتحد معه فى المعنى ، لأن المقصود بالإضافة أن يستفيد المضاف التعريف من المضاف إليه المعرفة . أو التخصيص من المضاف إليه النكرة ، فإذا كان المضاف إليه متحدًا معه فى المعنى، كانت الإضافة كأنها إضافة الشيء إلى نفسه . والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها . ولذلك قالوا : لا يضاف الاسم إلى مرادفه مثل : ليث أسد، وقمح بر.

ولا يضاف موصوف إلى صفته مثل : رجل فاضل ، ومنزل واسع .

ولا تضاف صفة لموصوفها مثل : فاضل رجلٍ وواسع منزلٍ .

فإذا جاء فى كلام العرب ما يوهم ذلك أولً .

فمما يوهم إضافة الشيء لمرادفه إضافة الاسم إلى اللقب . مثل قولهم :

جاءني سعيد كرزٍ، فهما لمسمى واحد ، وأضيف أحدهما للآخر، فيؤول على أن

المراد بالمضاف المسمى ، والمراد بالمضاف إليه الاسم ، أي جاء فى مسمى

هذا الاسم .

ومما يوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: حبة الحمقاء ، وصلاة الأولى.

ومسجد الجامع ، فيؤول على تقدير موصوف ، أي : حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة

الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع .

ومما يوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جرد قطيفة ، وسحق عمامة ،

فيؤول على تقدير موصوف ، وعلى أن الصفة مضافة إلى جنسها ، ويجر جنسها

بمن ، أي : شئ جرد من جنس القطيفة ، وشئ سحق من جنس العمامة .

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد - عضو المجمع .

وعلى هذا أولوا ما جاء مثل ذلك في القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : ﴿ ولدار الآخرة خير ﴾ ، قالوا : التقدير : ولدار الساعة الآخرة .

وفى قوله تعالى : ﴿ وما كنت بجانب الغربي ﴾ ، التقدير فيه : بجانب المكان الغربي .

وفى قوله تعالى : ﴿ وحب الحصيد ﴾ ، التقدير : حب الزرع الحصيد .
وفى قوله تعالى : ﴿ إن هذا لهو حق اليقين ﴾ ، وقوله : ﴿ وإنه لحق اليقين ﴾ ، قالوا : إنه على تقدير مضاف ، أي : حق الأمر اليقين .

وفى قوله تعالى : ﴿ وذلك دين القيمة ﴾ ، قالوا : التقدير : ذلك دين الملة القيمة .
أما الكوفيون فقالوا : إنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان من غير تأويل ، وقد استدلوا بهذه الآيات ، وبالمأثورات التي نقلت عن العرب ، فالمضاف يدل على ما يدل عليه المضاف إليه .

ومما يمكن أن يضاف لهذه النماذج قوله تعالى : ﴿ يعلم خائنة الأعين ﴾
فالمعنى هو : الأعين الخائنة . وقول بشامة بن حزن النهشلي :

إننا محيوك يا سلمى فحيينا وإن سقيت كرام الناس فاسقينا

فالمعنى : الناس الكرام .

وبالنظر في كل من الاتجاهين نجد أن ما ذهب إليه الكوفيون أقرب إلى الذهن وأيسر في التخريج ، وأن بعض ما ذهب إليه البصريون فيه إكثار من الحذف ، مثل قولهم : شيء جرد من جنس القطيفة ، كما أن فيه تقدير مالا يتبادر إلى الذهن ، مثل قولهم : دار الساعة الآخرة . فهل هذا هو المقصود ؟ وما المعنى ؟ وكيف تكون دارا للساعة الآخرة ؟

ومع أن ابن مالك يميل إلى التقدير ، نجده يقول : ونبهت أيضا على إضافة الاسم إلى ما هو الأصل صفة ، كمسجد الجامع ، واسطة بين المحضة وغير المحضة على أصح القولين ، لأنها إضافة تصل ما هي فيه بما يليه ، عما بها نحو : ﴿ ولدار الآخرة ﴾ ، وإما بالتبعية ، وكلا الاستعمالين صحيح فصيح ، فوجب أن

يكون لنوعه اعتباران : اتصال من وجه ، وانفصال من وجه ... مع أن بعض هذا النوع لا يحسن فيه تقدير موصوف ، نحو: ﴿ دين القِيَمَة ﴾ ، فإن أصله : الدين القيمة والتاء للمبالغة ، فإذا قدر محذوف لزم أن يقال : دين الملة أو الشريعة ، والملة هي الدين ، وكذا الشريعة ، فيلزم تقدير ما لا يغنى تقديره ، لأن المهررب منه كان إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو لازم بتقدير الملة والشريعة ... " وسواء أكان هناك تقدير أم لم يكن ، فالإضافة موجودة ، فالإضافة إذا إضافة صحيحة ومن الخير أن تقبل الأساليب وتفسر على ما هي عليه ، دون إلزام بحذف أو تقدير .

بعض المصادر

- الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة / ٦١ .
- شرح التسهيل ٢٢٥/٣ وما بعدها .
- الأشمونى ١٨٣/٢ وما بعدها و ١٨٧ وما بعدها .
- شرح الرضى على الكافية ٢٨٥/١ - ٢٨٨ .
- الهمع ٤٨/٢ - ٤٩ .

*

* *

* * *

إجازة أن يكون الجواب للشرط مع تقدّم القسم أو " ما يدلّ عليه "

يشيع الآن في الاستعمال المعاصر أن يجتمع القسم والشرط ثم يأتي الجواب للشرط ، والملاحظ أنّ هذا الاستعمال يجرى على أقلام كثير من الأفاض المشهورين . لا الألفاف المستضعفين ، كأن يقول أحدهم : " ولئن كانت هذه النسخة أقدم النسخ عهداً ، فإنّها أقلّهنّ وزناً " ^(١) وكقول آخر : " ولئن فاتني كل ما تلقيته وعرفته فأرجو ألا يكون قد فاتني عظمه ولبابه " ^(٢) ، ولقد انتقل هذا الاستعمال من بطون الكتب إلى الصحف اليومية ، وبخاصة المقالات التي لها بالتراث أو بالشرعية سبب .

فإذا ذهبنا نستشير كتب النحو في هذا الاستعمال ، وجدنا سيبويه يقول في كتابه " هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله وذلك قولك : " والله إن أتيتني لا أفعل " ، لا يكون إلاّ معتمدة عليه اليمين . ألا ترى أنك لو قلت : " والله إن تأتني آتاك " لم يجز . ولو قلت : " والله من يأتني آته " كان محالاً ، واليمين لا تكون لغواً كلا والألف (يعنى همزة الاستفهام) : لأن اليمين لآخر الكلام وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه . ألا ترى أنك تقول : " لئن أتيتني لا أفعل ذاك " ، لأنها لام قسم . ولا يحسن في الكلام " لئن تأتني لا أفعل " لأن الآخر لا يكون جزمًا . ^(٣) وقد يكون هناك شرط ، وليس هناك قسم ، ولكن جواب قسم ، فيقدر النحويون لام القسم التي تسمى اللام الموطئة للقسم . يقول سيبويه " فلو قلت : " إن أتيتني لأكرمك " و " إن لم تأتني لأغمنك " جاز ؛ لأنه في معنى " لئن أتيتني لأكرمك " ، ولئن لم تأتني لأغمنك " ولا بدّ من هذه اللام مضمرّة

* بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف - الخبير بالمجمع .

(١) مقدمة تحقيق تأويل مشكل القرآن ص ٨٦ للسيد أحمد صقر .

(٢) ثقافة المفهرس (ضمن مباحث فن فهرسة المخطوطات - معهد المخطوطات العربية - القاهرة ١٩٩٩)

ص ٢٣٤ والبحث للمرحوم محمود الطناحي .

(٣) سيبويه ٨٤/٣ .

أو مظهره لأنها اليمين ، كأنك قلت : "والله لئن أتيتني لأكرمك" ^(١) وعلى هذا خرجت هذه الآيات الكريمة ، فى قوله تعالى : ﴿ وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾ ^(٤) . وقد أجاز العكبرى والحوفى أن تكون هذه الآية من حذف فاء الجزاء ^(٥) ، وقد ردّه ابن هشام ، يقول " وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدّر وإن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلاً
مردوداً، لأن ذلك خاص بالشعر " ^(٦) وقد ردّ أبو حيان فى البحر المحيط على الحوفى بمثل هذا يقول : " وجواب الشرط زعم الحوفى أنه { إنكم لمشركون } على حذف الفاء ، أي فإنكم . هذا الحذف من الضرائر فلا يكون فى القرآن ، وإنما الجواب محذوف و (إنكم لمشركون) جواب قسم محذوف ، التقدير : والله إن أطعتموهم لقوله : ﴿ وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن ﴾ ^(٧) وقوله : ﴿ وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن ﴾ ^(٨) وأكثر ما يستعمل هذا التركيب بتقدير اللام المؤذنة بالقسم المحذوف على إن الشرطية كقوله : ﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ﴾ ^(٩) ، وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه " ^(١٠) .

(١) السابق ٦٦/٣ .

(٢) الآية ٧٣ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٢٣ من سورة الأعراف .

(٤) الآية ١٢١ من سورة الأنعام .

(٥) انظر التبيان فى إعراب القرآن ٥٣٦/١ والبحر المحيط ٢١٣/٤ .

(٦) معنى اللبيب، لابن هشام ٢٣٦/١ .

(٧) من الآية ٧٣ من سورة المائدة .

(٨) من الآية ٢٣ من سورة الأعراف .

(٩) من الآية ١٢ من سورة الحشر .

(١٠) البحر المحيط ٢١٣/٤ .

وإذا اجتمع الشرط والقسم، وقبلهما ما يحتاج إلى خبر من مبتدأ أو اسم كان أو اسم إنَّ ونحوهما، فإنه يترجح أن يكون الجواب للشرط، لأن سقوطه محلّ بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد^(١)، وقد يأتي الجواب للقسم.

هذا ما يقرره كثير من النحويين أو جمهورهم فإذا ورد من التراكيب ما يكون فيه الجواب للشرط مع تقدم القسم أو ما يدل عليه، وهو اللام الموطئة للقسم، ولم يسبقهما ما يحتاج إلى خبر، فإن النحويين يؤولون هذا تأويلاً يبعده عن الجواز، ويُخرجه عن أن يكون فيه قسم وشرط مجتمعان، وبعضهم يقصره على الشعر^(٢).

وكل ما سبق عن الشرط غير الامتناعي، وأمّا الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله :

فأقسم لو أندى الندى سواده لما مسحت تلك المسالات عامرُ

وقوله : والله لو لا الله ما اهتدينا .

على أن ابن عصفور ذهب إلى أن الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضياً لأنه مُغْنٍ عن جواب لو ولولا، وجوابهما لا يكون إلا ماضياً .^(٣)

والذي أراه أنه يجوز أن يكون الجواب للشرط مع تقدم القسم أو ما يدل عليه في الشرط غير الامتناعي وفي غير ما يسبقه ما يحتاج إلى خبر لما يأتي :

أولاً : إنَّ الفراء ذهب إلى جواز أن يكون الجواب للشرط مع تقدم القسم عليه^(٤)، وذهب ابن مالك مذهبه في هذا، يقول " ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره^(٥) " ويقول : " وقد يستغنى عند عدم المبتدأ بجواب شرط مؤخر عن جواب قسم مقدم^(٦) .

ثانياً : عبارة سيبويه توحى بجواز ذلك إذا كان فعل الشرط مضارعاً، يقول " ولا

(١) انظر الأشموني ٢٩/٤ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٤٥٧/٤ . وانظر مغنى اللبيب ٢٣٦/١، ٢٣٧ .

(٣) انظر الأشموني : ٢٨/٣ .

(٤) انظر مغنى اللبيب ٢٣٦، ٢٣٧/١ والأشموني ٢٩/٣ وراجع نصّ الفراء في معاني القرآن ١٣٠/٢ و ٦٦/١ .

(٥) شرح التسهيل ٢١٦/٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٦١٦/٣ وانظر منار السالك إلى أوضح المسالك ٢٢٧/٢ والهمع ٢٥٢/٤ .

يُحَسِّن فِي الْكَلَامِ لئِنْ تَأْتَنِي لَا أَفْعَلْ لِأَنَّ الْآخِرَ لَا يَكُونُ جُزْأً ^(١) "فعبارة" لَا يَحْسُنُ
"توحي بجواز ذلك مع عدم حسنه .

ثالثاً : هناك شواهد كثيرة وردت عن العرب ، وهذا هو الأساس في الجواز وعدمه ،
من ذلك قول الفرزدق ^(٢) :

لئن بلّ لي أرضي بلالاً بدفعه
أكنّ كالذي صاب الحيا أرضه التي
من الغيث في يمني يديه انسكابها
سقاها ، وقد كانت جدياً جنبها
وقول ذي الرمة ^(٣) :

لئن كانت الدنيا علىّ كما أرى تباريح من مئى فللموت أروح
وقول الأعشى ^(٤) :

لئن منيت بنا عن غبّ معركة لا تلّفنا عن دماء القوم ننقل
قال الفراء : " وأنشدني بعض بني عَقِيل ^(٥) " ، ثم عاد فقال " وأنشدتني امرأة عقيلية
فصيحة ^(٦) :

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أصمّ في نهار القيظ للشمس بادياً
وأركبُ حماراً بين سرج وفروّة وأغرّ من الخاتم صغرى شماليا
قال الفراء أيضاً " وأنشدني القاسم بن مَعْن عن العرب
حلفتُ له إن تُدَلِّجَ الليلَ لا يزلُ أمامك بيتٌ من بيوتى سائرُ

ولمّا كان هذا الاستعمال جائزاً في الشعر على حدّ تعبير الرضى الذى يقول "
ويجوز قليلاً في الشعر اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدره " ^(٧) ، وجائزاً في
الشعر وغيره عند الفراء وابن مالك - وهما من أئمة اللغة - ، وفاشياً في
الاستعمال المعاصر ، أرى أن تجيزه اللجنة استناداً إلى كل ما قدمته .

(١) سيبويه ٨٤/٣ .

(٢) ديوانه ٤٧/١ .

(٣) ديوانه : ٢٢ .

(٤) ديوانه ٦٣ وشعراء النصرانية .

(٥) معانى القرآن ٦٧/١ .

(٦) معانى القرآن ١٣١ .

(٧) شرح الكافية ٤٥٧/٤ .

الدورة السابعة والستون

٢٠٠٠م - ٢٠٠١م

موضوعات الدورة* :

الموضوع الأول : زيادة الواو بين "لابد" والمصدر المؤول بعدها من "أن" والفعل أو " أن " ومعموليها.

الموضوع الثاني : همزة إن بعد القول بين الفتح والكسر .

الموضوع الثالث: اتساع مفردات الصيرورة اعتمادًا على دلالة التحول .

الموضوع الرابع : تقارض الصيغ بين مضعّف الثلاثي ومضعّف الرباعي .

الموضوع الخامس : إنابة غير المفعول به عن الفاعل .

* عرضت هذه الموضوعات وقراراتها على مجلس المجمع في جلسته السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٢ من مارس ٢٠٠١م فوافق عليها جميعها ، ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته الرابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٧ من مارس ٢٠٠١م فوافق عليها أيضاً .

الموضوع الأول :

زيادة الواو بين "لابد" والمصدر المؤول بعدها من أن والفعل
أو أن ومعموليهـا * .

زيادة الواو مما اختلف فيه النحاة قديما بين الإجازة والمنع ، وهذا الاختلاف
فى تفسير بعض التراكيب اللغوية الواردة فى الاستعمال لا يغيرها . ومنها الواو
التي تأتى بين لابد وما يأتى بعدها من مصدر مؤول من أن والفعل أو أن ومعموليهـا
— ولأن هذا الاستعمال شاع فى العصر الحاضر لدى كثير من المثقفين حتى
اللغويين منهم . فقد تدارسته اللجنة وانتهت فيه إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

صحة التركيب الذي تزداد فيه الواو بين " لابد " والمصدر المؤول بعدها
من أن والفعل أو أن ومعموليهـا لكثرة ورود الواو زائدة فى تراكيب
كثيرة فى العربية ، لتقوية المعنى وتمكينه " .

* فى الجلسة الرابعة عشرة من المؤتمر ٢٧/٣/٢٠٠١م علق أ.د. شوقي ضيف بقوله : إن هذا التعبير لم ينقل
لنا عن الذين عاشوا قبل القرن الثالث . وبعد القرن الثالث لا يستشهد فيه بالصيغ الجديدة . وأننا نستطيع أن
نأخذ قراراً بأن الصيغة صحيحة ولكنه ليس من الضروري أن نعربها ونقول الواو زائدة لأن هذا يسبب
مشكلة إذا علمنا الناشئة أن واو العطف زائدة .

* ورأى أ.د. أحمد مختار عمر أنه مع تصحيح هذا الأسلوب الجديد القديم ، لأن المجمع فى مقدمة معجمه
الوسيط يقول إنه ألغى الحدود الزمنية وبذلك فهو لم يقف عند قرن الاستشهاد وهو القرن الثالث الهجري، كما
أنه أدخل الكلمات المستعملة فى اللغة العربية بين المثقفين حتى هذه اللحظة — إضافة إلى أن البحث أتى
بنصوص كثيرة لكتاب يستشهد بهم .. كالأصاغانى وابن جنى وابن خلدون، والأكثر من هذا أن المجمع أقر
عبارة بل وفى أيام السلم التي تجمع بين حرفى عطف، ونشر هذا فى القرارات الجمعية من الدورة ٣٤-٣٧
ص٧٢.

وقد أجاز المؤتمر القرار بعد هذا .

ومع الموضوع بحث مقدم من الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بعنوان : "زيادة الواو (فى لابد وأن) "

الموضوع الثاني :

همزة إنَّ بعد القول بين الفتح والكسر*

لأن كثيراً من الباحثين يتوهمون أن مواضع كسر همزة إنَّ وفتحها محصورة في مسائل محددة ، مع أن النحاة قد وضعوا ضابطاً عاماً للكسر والفتح فكل موضع يمكن أن تؤول فيه إن مع ما بعدها بمصدر تستحق الفتح — وكل موضع لا يمكن أن تؤول فيه مع ما بعدها بمصدر تستحق الكسر ، وكل موضع يمكن فيه التأويل وعدمه يجوز فيه الفتح والكسر . فقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

- أنه يجوز في إنَّ التي تقع بعد لفظ القول ومعناه — الكسر والفتح .
- فالكسر على إرادة الحكاية . (وهو نقل الجملة بلفظها) .
- والفتح على إرادة التضمين (أي تضمين الفعل (قال) معنى (ظن) ،
- أو معنى فعل يأتي مفعولُهُ مفردًا مثل : ذَكَرَ أو أخبر .

* في جلسة مؤتمر المجمع الرابعة عشرة بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠١م علق أ.د. كمال شر قائلاً: إن هذه قضية كبيرة — والبحث ممتاز وقيم — ولكن أين المتكلم الذي يستطيع أن يميز هذا الموقف من ذاك فهذه قضية العلماء الكبار .

* ورأى أ.د. شوقي ضيف أن الناشئة من الصعب أن نفهم فكرة التضمين .

* فعلق أ.د. أحمد مختار عمر قائلاً بأن المجمع إذا كان سيتقيد بما سيدرس لتلاميذ المدارس فقد نزل إلى مستوى لا يصح أن ينزل إليه ، لأننا نتعامل مع مشكلة تمس جانب اللغة في التعبير وتمس المثقف الذي يريد أن يضع العبارة المناسبة في الموقف المناسب .

— ورأى أ.د. ناصر الدين الأسد تعديل صيغة القرار لتكون : تكسر همزة إن بعد لفظ القول إذا أريدت الحكاية — بمعنى نقل الجملة بلفظها كما قال قائلاً وتفتح الهمزة إذا أريد التضمين إلى آخر القرار .. فووفق على ذلك .

— ومع الموضوع بحث للدكتور أحمد مختار عمر بعنوان : " همزة إن بعد القول بين الفتح والكسر " .

الموضوع الثالث :

اتساع مفردات الصيرورة اعتمادًا على دلالة التحول * .

لأن صار وهى تعبر عن معنى التحول تأخذ كان وبعضًا من أخواتها إليها دلالة - ولأنها تخرج نفسها من خلال هذا الباب إلى سياقات اللغة لتأخذ كمًا من المفردات سياقًا يؤدي هذا المعنى - فقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالى .

ترى اللجنة :

- إثراء للغة - اتساع الأخذ بمفهوم الصيرورة لكل مفرد يدل على التحول ، لأن دلالة هذا المفهوم موجودة فى الاستعمال المعاصر حيث تركز أدوات " كان وظن " عليه .

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد كشك بالعنوان نفسه، وقد أجاز المؤتمر القرار والبحث .

الموضوع الرابع :

تقارض الصيغ بين مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي*

تقارض هاتين الصيغتين يعني تحويل كل منهما إلى الأخرى مما لم يرد عن العرب اشتراكه فيهما — فتحول ما انفرد به مضعف الثلاثي إلى مضعف الرباعي — وهذا يضيف إلى مفردات اللغة ما يزيد على مائتي كلمة . وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أن تقارض الصيغ بين مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي يعني تحويل ما انفرد به مضعف الثلاثي إلى مضعف الرباعي وتحويل ما انفرد به مضعف الرباعي إلى مضعف الثلاثي .
ويعدُّ هذا تطبيقاً لقرار المجمع بتكملة المادة اللغوية إذ ورد بعضها ولم يرد بعضها الآخر .

* عرض هذا الموضوع في الدورة ٥٩ ومثبت بها البحث كاملاً .

* علق أ.د. كمال بشر قائلاً : هل يريد الباحث أن يجعل هذا قياساً ينضم إلى أقيسة اللغة في التقعيد .. وطلب من الدكتور أن يأتي بأمثلة شائعة مستعملة نحن في حاجة إليها بحسب المقامات الاجتماعية والسياسية في العالم العربي .

* علق الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر بقوله: أننا حينما نستخدم الفعل خصص فهو فعل ليس له منافس الآن في لغة الاقتصاد. وهذا المثال يصلح لأن يكون مثلاً للحاجة الملحة التي تحتم علينا أن ننقل من مضعف الثلاثي إلى مضعف الرباعي .

* وعلق أ.د. أمين السيد بأن أمثلة كثيرة لهذا منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية . (الجزء التاسع والسبعون نوفمبر ١٩٩٦م) ، وقد ووفق على القرار بعد تعديله إلى : ويقتصر التحويل على الحاجة إليه في ضوء قرار المجمع — ومع الموضوع بحث للدكتور أمين السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الخامس :

إنابة غير المفعول به عن الفاعل *

لأن العربية لديها حساسية بالغة في استثمار قواعد النحو ومطابقتها لما هو أنسب للسياق والموقع ، ومطابقة الحال للمقام. تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أنه يجوز مع وجود المفعول به — إنابة الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر عن الفاعل ، إذا تعلّق غرض المتكلم بأحدها .

زيادة الواو في " لا بَدَ وأنْ .. " *

زيادة الواو مما اختلف فيه النحاة قديما ، فبعضهم يجيزه مستشهدا على ذلك بشواهد من القرآن الكريم ، ومن الشعر العربي ، وبعضهم يمنعه ، ويتأول ما ورد من الشواهد وجوها من التأويل لا تخلو من وجهة (١) . وكلا المذهبين — كما هو واضح — اختلف في تفسير بعض التراكيب العربية الواردة في الاستعمال ، وهذا الاختلاف لا يغيّر هذه التراكيب ولا يبدل منها ، ولا يفضل أحدها على الآخر ، لأن هناك فرقا واضحا بين المتكلم باللغة " و " دارس اللغة " . المتكلم يجزى على سنن لغته ونظامها ، والدارس يراعى القواعد التي استنبطها ويعمل على اطرادها .

ومما يدخل تحت هذه المسألة الواو التي تأتي بين " لا بَدَ " وما يأتي بعدها إذا كان مصدرا مؤولا من " أنْ والفعل " أو " أنْ ومعمولها " . وقد شاع هذا الاستعمال في العصر الحاضر لدى كثير من المثقفين حتى اللغويين منهم كأن يقول بعضهم : " لا بَدَ وأنْ يكون لهذه المشكلة حل " أو أن يقول : " لا بَدَ وأنْ هذا الأمر واضح تمام الوضوح " .

وليس هذا الاستعمال مقصورا على لغة المحدثين ، بل إنه مما ورد في لغة بعض السابقين ، فقد جاء في " التكملة والذيل والصلة " للحسن بن محمد الصغاني المتوفى سنة ٦٥٠ هـ في مادة (زوى) قوله : " وقال الجوهري أيضا : والزاي حرف يمدّ ويقصر ، ولا يكتب إلا بياء بعد ألف ، وليس كذلك ، فإنه إذا مدّ لا بَدَ وأنْ يكتب بهمزة بعد الألف ، لأنها من نتائج المدّ ولوازمه " (٢)

وقد نقل صاحب تاج العروس كلام الصغاني فقال عن الزاي : " وقال المصنف (إذا مدّ كتب بهمزة بعد الألف) هذا الكلام أورده الصغاني في التكملة بعد أن ذكر كلام الجوهري وقال : وليس كذلك فإنه إذا مدّ لا بَدَ وأنْ يكتب بهمزة بعد الألف لأنها

* بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف — الخبير بالمجمع .

(١) انظر المسألة الستين في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري : ٤٥٦ .

(٢) التكملة والذيل والصلة للصغاني ٤٣١/٦ .

من نتائج المد ولوازمه. انتهى " (١) ولم يعقب على كلام الصّغاني بشيء .

وقد وقع الخلاف في التفسير التركيبي بين البصريين والكوفيين في عدد من آي القرآن الكريم ، منها قوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿ فلما أسلما وتلّ للجبين وناديناه أن يا إبراهيم ﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿ إذا السماء انشقت وأذنت لربّها وحقت وإذا الأرض مدت ﴾ (٤) فقد رأى الكوفيون أنّ جواب الشرط المذكور في الآيات ، وهو " قال لهم خزنتها " في الآية الأولى ، و " ناديناه في الثانية ، و " أذنت " أو " إذا الأرض مدت " في الثالثة، وأنّ الواو زائدة في جميع ذلك . وأمّا البصريون فقد قالوا بعدم زيادة الواو في جميع هذه الآيات، ورأوا أن الجواب محذوف، وأنّ الحذف أبلغ من الذكر في هذه المواضع لأنهم " لا يجيزون زيادة هذه الواو ، ويرون أن أجوبة هذه الأشياء محذوفة للعلم بها والاعتیاد في مثلها ، وتأويل ذلك عندنا على معنى : فلما أسلما وتلّ للجبين ، وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ؛ أدرك ثوابنا ، ونال المنزلة الرفيعة عندنا ، وكذلك : إذا السماء انشقت وكان كذا وكذا عرف كل واحد ما صار إليه من ثواب أو عقاب ... وكذلك قوله عز وجل : ﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلامٌ عليكم ﴾ (٥) تقديره : صادفوا الثواب الذي وعدوه ... وذهب أصحابنا إلى أن حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره وأنّه لذلك (٦) حذفت هذه الأجوبة . قالوا : ألا ترى أنك إذا قلت لـغلامك : والله لئن قممت إليك .

وسكت عن الجواب ؛ ذهب بفكره إلى أنواع المكروه من الضرب والقتل والكسر

(١) تاج العروس للزبيدي ١٦٦/١٠ (زوا) .

(٢) سورة الزمر ، الآية : ٧٣ .

(٣) سورة الصافات ، الآية : ١٠٣ و١٠٤ .

(٤) سورة الانشقاق ، الآيات : ٣ و٢ .

(٥) سورة الزمر ، الآية : ٧٣ .

(٦) (ما) زائدة في مثل هذا التركيب .

وغير ذلك ، فتمثلت في فكره أنواع العقوبات ، فتكاثرت عليه ، وعظمت الحال في نفسه ، ولم يدر أيها يتقى . ولو قلت " والله لئن قمت إليك ؛ لأضربنك فأنتيت بالجواب ، لم يتق شيئا غير الضرب ، ولا خطر بباله نوع من المكروه سواء ، فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه ... وكذلك الحال في الجميل من الفعل ، نحو قولك : والله لئن زرتني ، إذا حذف الجواب تصورت له أنواع الجميل وضروبه من الإحسان إليه والإنعام عليه .

ولو قلت : والله لئن زرتني ؛ لأعطيتك دينارًا ، رمى بفكره نحو الدينار ولم يجل في خله شيء من الجميل سواء ، ولعله أيضا أن يكون مستغنيا عنه غير راغب فيه ، فلا يدعوه ذلك إلى الزيارة . وإذا حذف الجواب تطلعت نفسه إلى علم ما توليه إياه ، فكان ذلك أدعى له إلى الزيارة كما كان الباب الأول أدعى له إلى الترك " (١)

وإذا كان ابن جني قد اجتهد في شرح وجه الحذف في مثل هذه التراكيب فإن الفراء اكتفى بوصف التركيب الذي يرى فيه زيادة الواو يقول : وقوله تعالى في ﴿ فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية ﴾ (٢) جواب . وربما أدخلت العرب في مثلها الواو وهي جواب على حالها ، كقوله في أول السورة : ﴿ فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجب وأوحينا إليه ﴾ (٣) والمعنى — والله أعلم — أوحينا إليه . وهي في قراءة عبد الله ﴿ فلما جهزهم بجهازهم وجعل السقاية ﴾ ومثله في الكلام : لما أتاني وأثب عليه ، كأنه قال : وثبت عليه (٤) وكذلك فعل ابن قتيبة إذ يقول : "وإنا لنسوق قد تزداد حتى يكون الكلام كأنه لا جواب له " (٥) وذكر آيات الزمر والصفات وأضاف قوله تعالى : ﴿ حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني : ٦٤٦/٢ ، ٦٤٧ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ وقد نقل صاحب كتاب الإنصاف في

مسائل الخلاف هذه المحاجة لمساندة رأي البصريين في المسألة المشار إليها سابقا .

(٢) سورة يوسف الآية ٧٠ .

(٣) سورة يوسف ، الآية : ١٥ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ٥٠/٢ وانظر الجزء الأول : ١٠٧ ، ١٠٨ والجزء الثالث : ٢٤٩ حيث يقصر زيادة

الواو في جواب (حتى إذا) و (فلما أن) ورأى أن العرب لم يجاوزوا ذلك .

(٥) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٢٥٢ وانظر ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

حَدَّبَ يَنْسَلُونَ . واقتربَ الوعد الحق ﴿^(١) ورأى أن الجواب هو : اقتربَ وأنّ الواو زائدة.

وهناك أبيات من الشعر أوردوها شواهد على هذه الحالة وهي حذف الجواب عند البصريين ، وزيادة الواو عند الكوفيين ، منها قول امرئ القيس :

فلما أجزنا ساحةَ الحيّ وانتحى بنا بطنُ خَبْتِ ذي قفافٍ عَقَنَقِلِ^(٢)

أراد : انتحى ، بزيادة الواو على رأى الكوفيين .

وقول الأسود بن يعفر :

حتى إذا امتلأت بطونُكم ورأيتُم أبناءكم شَبُّوا^(٣)

وقلبتُم ظهَرَ المجنّ لنا إنّ اللثيمَ العاجز الخبّ

أراد — في تفسيرهم — : قلبتُم .

وهذه الواو الزائدة في الكلام يسميها الهروي : " المقحمة " لأنه لو لم تجئ بها لكان الكلام تاماً^(٤)، ويفرق بين الواو المقحمة والواو الزائدة للتوكيد كقولك : ما رأيت أحداً إلّا وعليه ثيابٌ حسنة ، وإن شئت قلت : إلّا عليه ثيابٌ حسنة . وفي القرآن الكريم ﴿ وما أهلكنا من قرية إلّا ولها كتابٌ معلومٌ ﴾^(٥) وفي موضع آخر ﴿ وما أهلكنا من قرية إلّا لها منذرون ﴾^(٦) . وقال الشاعر :

إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن سراجٌ لنا إلّا ووجهك أنورُ

فجاء بالواو وقال آخر :

وما مسّ كفى من يدٍ طابَ ريحُها من الناس إلّا ريحُ كفّك أطيبُ

(١) سورة الأنبياء الآية : ٩٦، ٩٧ .

(٢) ديوانه : ٩٨ . ويقول أبو بكر بن الأنباري عنه : " والواو مقحمة لمعنى التعجب " شرح القصائد السبع الطوال : ٥٥ .

(٣) ديوانه : ١٩ .

(٤) الأزهية في علم الحروف : ٢٣٤ .

(٥) سورة الحجر ، الآية ٤ .

(٦) سورة الشعراء ، الآية : ١٠٨ .

فجاء بغير الواو (١) .

وقد عهدت زيادة الواو في مواضع ، منها قولهم : " ربنا ولك الحمد " المعنى — كما يقول الهروي : ربنا لك الحمد . ومنها ما أورده ابن جني الذي اجتهد في الاحتجاج لرأي البصريين ، إذ يقول : " وقد زيدت الواو في نحو قولهم : كنت ولا مال لك ، أي : كنت لا مال لك . وكان زيدٌ ولا أحد فوقه . وكأنهم استجازوا زيادتها هنا لمشابهة خبر كان للحال ، ألا ترى أن قولك : كان زيدٌ قائماً مشبّه من طريق اللفظ بقولهم : جاء زيدٌ راكباً ، وكما جاز أن يشبه خبر كان بالمفعول فينصب ، فغير مُنكر أيضاً أن يشبه بالحال في نحو قولهم : جاء زيدٌ وعلى يده باز فتزاد فيه الواو" (٢) وكذلك نجد ابن هشام الذي يرجح أحد الرأيين على الآخر يقول — وكأنه يميل إلى القول بزيادة الواو — : والزيادة ظاهرة في قوله :

فما بال من أسعى لأجبر عظمه حفاظاً ، وينوى من سفاهته كسرى

وقوله :

ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغي (٣)

تأسيساً على كل ما سبق أرى ألا يخطأ التعبير الذي تزد فيه الواو بين " لا بد " والمصدر المؤول من أن والفعل أو أن ومدخوليها مثل : " لا بد وأن يكون لهذه المشكلة حل " وأن يُنظر إليه على أن الواو فيه زائدة لتمكين اللفظ وتقوية المعنى . وفي النصوص التي أوردتها دليلٌ يعول عليه وسند يستند إليه في القياس عليه . وبالله التوفيق .

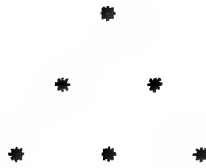
(١) الأزهية : ٢٣٩ .

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جني ٦٥٠/٢

(٣) مغنى اللبيب لابن هشام : ٣٦٢/٢ .

أهم المراجع

- ١- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد) .
- ٢- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (تحقيق السيد أحمد صقر) .
- ٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي .
- ٤- سر صناعة الإعراب لابن جني (تحقيق د. حسن هندأوى) .
- ٥- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (تحقيق عبد السلام هارون) .
- ٦- شرح الكافية للرضي .
- ٧- شرح المفصل لابن يعيش .
- ٨- كتاب الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي .
- ٩- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (تحقيق عبد السلام هارون) .
- ١٠- معاني القرآن للفراء .
- ١١- مغنى اللبيب لابن هشام (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد) .



همزة إنَّ بعد القول بين الفتح والكسر *

يتوهم كثير من الباحثين فيظن أن مواضع كسر همزة "إن" و "فتحا" محصورة في مسائل محددة ، غير مدركين أن النحاة قد وضعوا ضابطا عاما للكسر والفتح ، فكل موضع يمكن أن تؤوّل فيه "إن" مع ما بعدها بمصدر^(١) تستحق فيه الفتح ، وكل موضع لا يمكن أن تؤوّل فيه مع ما بعدها بمصدر تستحق فيه الكسر ، وكل موضع يمكن فيه التأويل وعدمه يجوز فيه الفتح والكسر ، يقول ابن مالك :

وهمز إنَّ افتتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر

ومعنى هذا أن النحاة حين عدوا وقوع "إن" ومدخولها بعد القول من مواقع الكسر ، كانوا ينظرون إلى عدم إمكانية حلول المصدر (المفرد) محلها ، لأن مفعول القول لا يكون إلا جملة .

والذي يبدو لي أن ما قاله النحاة مقصور على نوع واحد من أنواع القول ، وهو ما يحكى بعده نص المقول (أو المفعول) فهذا يجب كسر همزة "إن" بعده ، ولا خلاف معهم في ذلك . وهذا النوع من القول هو الذي عناه سيبويه بقوله : "واعلم أن (قلست) في كلام العرب وقعت على أن تحكى بها ما كان كلاما لا قولاً" ، يعني بالكلام الجمل ، كقولك : زيد منطلق ، وقام زيد ، ويعني بالقول الألفاظ المفردة التي يبنى الكلام منها كزيد من قولك زيد منطلق^(٢) .

أما خلافي مع النحاة فيتعلق بأنواع أخرى من القول لا تستحق كسر همزة "إن" بعدها لإمكانية حلول المفرد محلها هي ومدخولها ، ومع ذلك صمت النحاة عن هذه الأنواع فأوهموا الكافة عموم الحكم ، وهو ليس كذلك . ومن هذه الأنواع :

١- قال التي بمعنى ذكر ، أو نطق ، أو أخبر وهذه يأتي مفعولها مفردا .^(٣)

* بحث للدكتور أحمد مختار عمر - عضو المجمع .

(١) أو بعبارة أخرى : يمكن أن يحل محلها هي ومدخولها مفرد .

(٢) اللسان ، وتاج العروس (قول) . ومثل هذا قول سيبويه : نقول : " قال عمرو : إن زيدا خير منك ، وذلك لأنك أردت أن تحكى قوله " (الكتاب ١٤٢/٣) .

(٣) تاج العروس (قول) وفي اللسان : سمي الملك قَيْلاً لأنه إذا قال قولاً نفذ .

- ٢- قال التي بمعنى فعل ، قال ابن الأثير : العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال وتطلقه على غير الكلام واللسان ، فتقول : قال بيده (أي أخذ) ، وقال برجله (أي مشى) ، وقال بثوب (أي رفعه) وكل ذلك على المجاز والاتساع .
- ٣- قال التي بمعنى اجتهد ، أو حكم ، أو رأى رأيا ، وهذه تتعدى بحرف الجر ، وفي الحديث قولوا بقولكم أو بعض قولكم .. قال في اللسان : أي قولوا بقول أهل دينكم وملتكم (١) .

بل إن جواز الفتح يمتد ليغطي كذلك " قال " التي تشتمل على لفظ القول ومعناه إذا لم يُرد المتكلم حكاية مفعولها ، ويتم في هذه الحالة تقدير حرف الجر معها أو تضمين فعل القول معنى فعل آخر يأتي مفعوله مفردا (٢) كقوله تعالى : ﴿ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات ﴾ (البقرة ٢٥) . ويتضح هذا أكثر في قوله تعالى : ﴿ وشهدوا أن الرسول حق ﴾ (آل عمران ٨٦) ، مع قوله تعالى في آية أخرى : ﴿ واشهد بأننا مسلمون ﴾ (آل عمران ٦٤) . وقد لوحظ تقدير حرف الجر في عدد من القراءات مع أفعال أخرى ، كقراءة معظم السبعة : ﴿ فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك بيحيى ﴾ على حذف حرف الجر ، أي بأن في حين قرأ ابن عامر وحمزة ﴿ إن الله يبشرك بيحيى ﴾ بكسر الهمزة إجراء للنداء مجرى القول (٣) .

فالعامل الحاسم إذن بالنسبة للفعل الذي يشتمل على لفظ القول ومعناه ، وفي غيره من الأفعال المشابهة هو إرادة الحكاية أو عدمها . ويتفرع على هذا أن هناك أفعالا خلت من لفظ القول ولكنها حملت معناه ، وقصد بها الحكاية فكسرت همزة "إن" بعدها . وقد قرأ عاصم - في رواية - وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق والأعمش وغيرهم : ﴿ فدعا ربه أني مغلوب فانتصر ﴾ (القمر ١٠) على إضمار

(١) اللسان (قول) .

(٢) يقول سيبويه : وسألت يونس عن قوله : متى تقول أنه منطلق ؟ فقال : إذا لم نرد الحكاية ، وجعلت تقول مثل تظن قلت : متى تقول أنك ذاهب ، وإن أردت الحكاية قلت : متى تقول إنك ذاهب (الكتاب ١٤٢/٣) .

(٣) الإتخاف ص ١٠٥ .

القول عند البصريين ، أو على إجراء الدعاء مجرى القول عند الكوفيين ^(١) . وعلى الجانب الآخر سمعت أمثلة لفعل القول لم يُرد به الحكاية ففتحت همزة "إن" بعده . وفي هذا يقول الأشموني : " فإن لم تحك ، بل أجري القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روي بالوجهين قوله :

أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مَمْتَعٌ وَقَدْ اسْتَبَحْتَ دَمَ امْرِئٍ مُسْتَسْلِمٍ

فالكسر على إرادة الحكاية ، والفتح على تضمين القول معنى الظن ^(٢) . ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ إِنَّ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

قال الجوهري : وبنو سليم يُجرون متصرفً قلت : (ما تصرف منها) في غير الاستفهام أيضا ^(٣) مجرى الظن فيعدونه إلى مفعولين ، فعلى مذهبهم يجوز فتح "إن" بعد القول ^(٤) .

وقد كان الأشموني دقيقاً حين أوجب الفتح عند عدم قصد الحكاية ، وكان الصبان ذكياً حين دافع عن المرادي في إجازته الفتح والكسر في هذه الحالة بقوله : " قبل اختيار أحدهما " ^(٥) . فإذا اخترت أحد الوجهين وجب الكسر في حالة ، ووجب الفتح في حالة .

فإذا رجعنا إلى القراءات القرآنية نستشيرها في هذه القضية نجدها مؤيدة لجواز الوجهين بعد القول حسب القصد ، فإن اتجه القصد إلى الحكاية وجب الكسر ، وإلا وجب الفتح . ومن هذه القراءات :

١- قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلِ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ ﴾ (طه ٩٠) ، فقد فتح الهمزة في المرتين عدد من القراء ، وفي " إن "

(١) الكتاب ١٤٣/٣ ، والمغني ٦٣/٢ ، وتفسير الألويسي ٨١/٢٧ .

(٢) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ، وشرح العيني ٢٧٣/١ - ٢٧٥ .

(٣) لأن جميع العرب يفعلون ذلك في الاستفهام .

(٤) الصحاح (قول) .

(٥) الأشموني بحاشية الصبان ٢٧٥/١ .

الثانية أبو عمرو - في رواية - والحسن وعيسى (١) .

٢- قوله تعالى : ﴿ ولئن قلت إنكم مبعوثون من بعد الموت ﴾ (هود ٧) ، فقد قرأه المطوعي (إمام في القراءات ، عارف بها ، ضابط لها ، ثقة ، وتوفي عام ٣٧١ كما ورد في لطائف الإشارات) ، والأعمش ، وعيسى بفتح الهمزة . وقد ذكر الألوسي أن هذا على تضمين " قلت " معنى " ذكرت " تجوزا ، وقيل إن الذكر والقول مترادفان فلا داعي للقول بالتجوز .

٣- قوله تعالى : ﴿ قل أوحى إليّ أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدي إلى الرشـد فأما به .. وأنه تعالى جد ربنا .. وأنه كان يقول سفيها .. وأنا ظننا أن لن تقول الإنس والجن .. وأنه كان رجال من الإنس .. وأنهم ظنوا كما ظننتم .. وأنا لمسنا السماء .. وأنا كنا نقعد منها .. وأنا لا ندري .. وأنا منا الصالحون .. وأنا ظننا .. وأنا لما سمعنا الهدى .. وأنا منا المسلمون .. ﴾ (الجن ١-١٤) .

فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بالكسر في الآيات جميعا ابتداء من قوله تعالى : ﴿ وأنه تعالى جد ربنا ﴾ ، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بالفتح (٢) وذكر صاحب الإتحاف أن أبا جعفر قرأ بالفتح في ثلاثة منها وهي : ﴿ وأنه تعالى ﴾ ، ﴿ وأنه كان يقول ﴾ ، ﴿ وأنه كان رجال ﴾ جمعا بين اللغتين (٣) .

وجميع التخريجات التي ذكروها لتفسير الفتح مطعون عليها ، وهي ما يلي :

أ - أن الآيات معطوفة على نائب الفاعل للفعل " أوحى " .

قال أبو حيان : وهذا لا يصح في جمعيه ، مثل : ﴿ وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ﴾ .

ب - أن الآيات معطوفة على الضمير المجرور في " به " (الآية ٢) .

(١) معجم القراءات القرآنية ٢٢٧/٣ .

(٢) روح المعاني ٩٤/٢٩ . وعكس أبو حيان النسبة في البحر ٣٤٧/٨ .

(٣) انظر معجم القراءات القرآنية ٢١٣/٥ .

وهذا لا يجوز إلا على رأي الكوفيين ، فضلا عن أن بعض ما فتح لا يناسبه العطف في المعنى .

ج - أن الآيات معطوفة على مفعول " آمنا به " بعد تأويله بـ " صدقناه " .

ولكن بعض ما فتح لا يناسبه تسليط " آمنا " عليه ، مثل : " وأنا ظننا " (١) .

ولا يسلم من التجريح إلا القول بالفتح على عدم إرادة الحكاية ، ويكون الجميع معطوفا على مفعول القول الوارد في الآية الأولى .

٤- وهناك قراءة رابعة تلفت النظر لأن القارئ بها أغلب السبعة ، وذلك في قوله

تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ ﴾ (آل عمران

٤٥) . فقد قرأها بكسر الهمزة حمزة وابن عامر ، وبفتح الهمزة باقي السبعة ،

وهم : نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم ، والكسائي . فالكسر على

أنها مقول القول ، والفتح على تقدير : نادتها بأن الله يبشرك (٢) .

ومعنى هذا أن القاعدة النحوية الخاصة بكسر همزة " إن " بعد القول ينبغي أن تتعدل لتصبح على النحو التالي :

يجوز في " إن " التي تقع بعد لفظ القول ومعناه الكسر والفتح . فالكسر على إرادة الحكاية (وهي نقل الجملة بلفظها) ، والفتح على إرادة التضمين (أي تضمين الفعل قال معنى ظن ، أو معنى فعل يأتي مفعوله مفردا مثل ذكر أو أخبر) ، أو على تقدير حرف الجر .

*

* *

* * *

(١) البحر المحيط ٣٤٧/٨ .

(٢) حجة القراءات لأبي زرعة ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، وانظر معجم القراءات ٤٠٦/١ .

اتساع مفردات الصيرورة اعتمادا على دلالة التحول *

في بناء الجملة العربية مفرد لغوي ناسخ هو " صار " يرفع المبتدأ وينصب الخبر ويخلع على جملته دلالة التحول ، ومثاله قول المتكلم : صار الطينُ إبريقا بمفهوم كون الطين مادة لزجة لم يحدث لها تشكيل وبالصيرورة بان تحوله من هيئة الطين إلى هيئة الإبريق .

وقد بان لهذا المفرد سيطرة دلالية خاصة في باب كان وأخواتها توازي سيطرة كان على بناء الجملة الاسمية بمطلق المضى فيها ، وبان وجود له في باب ظن وأخواتها معتمد على دلالة التحول الواردة في باب كان .
وتسلمنا دلالة التحول في الجملة العربية إلى :

- (١) خلوص صار إلى هذه الدلالة وقيامها بالنسخ ..
 - (٢) وجود جملة مفردات تدخل في نظام كان وأخواتها ؛ لاتفاق دلالة هذه المفردات مع صار في مفهوم التحول .
 - (٣) مجئ بعض أخوات كان سياقيا دالا على الصيرورة .
 - (٤) ورود الصيرورة في باب ظن بناء على إكساب الفعل قيمة تعد زائدة .
- والثراء السوارد لمعنى التحول من جهتي الاستعمال التراثي والمعاصر يجعلنا نلقى الضوء على هذه المفردات التي تمثل عطاء للمستعمل المعاصر الذي إن لمح دلالة التحول في بناء جملة اسمية وقع بها في إطار صار وأخواتها أو ظن وأخواتها .

نصوص من النحاة تدل على ثراء وعطاء الصيرورة :

أ- ابن مالك وشرح الكافية :

لعل شرح الكافية يكون من المصادر التي اتسع فيها أمر الاستشهاد بالصيرورة أكثر من غيره .

يقول صاحب شرح الكافية ٣٨٨/١ :

ورببته حتى إذا ما تركته أخوا القوم واستغنى عن المسح شاربه
وبالمخض حتى أض جعدا عنطنطا إذا قام ساوى غارب الفصل غاربه^(١)
وقال آخر :

وكان مَضْلِي من هُدَيْت برشده فَلَله مغوٍ عاد بالرشد آمرا
وفي الحديث " فاستحالت غربا " ، وفي حديث آخر " لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب
بعضكم رقاب بعض " ، ومن كلام العرب : أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة .
وقال بعض العرب :

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه فيالك من نَعْمَى تحولن أبوسا
... وحكى سيبويه عن بعض العرب ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما
صارت . ويتابع صاحب الشرح حديثه قائلا : " فهذه ثمانية أفعال مساوية لصار
معنى وعملا ، وأما غدا وراح فإنهما ملحقان عند بعضهم بها أيضا إلا أني لم أجد
لذلك شاهدا من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحا .

ويحدد ابن مالك بعضا من أخوات كان تتضح فيه دلالة الصيرورة قائلا :
وأما كان وظل وأضحى ، وأصبح وأمسى فاستعمالها بمعنى صار كثير .

ب — جاء دالة على الصيرورة

والنسبة موجهة في الأصل لسيبويه كما يعبر عنها نصه الوارد في كتابه ١/
٥٠ والذي يوضح أمر الأشموني قائلا :

" وحكى سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما
صارت فالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ وفي جاءت ضمير يعود إلى ما ،
وحاجتك التانيث على ما لأنها هي الحاجة وذلك الضمير هو اسم جاءت ، وحاجتك
خبر ، والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك . وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما
خبرها " والصبان يتحدث طردًا للمجئ في غير المثل قائلا بأن " ابن الحاجب طرده

(١) المخض : اللبن الخالص ، العنطنط الرجل الطويل ، الغارب ما بين السنام إلى العنق في البعير ثم استعير
لأعالي كل شيء .

في غيره وجعل منه: جاء البرق ففيزين ونقل هذا السيوطى في الهمع عن قوم " حاشية الصبان ٢٢٩/١ "

جـ - آل ومفردات أخرى يرتاب في صيرورتها بعض الدارسين :

رغم أن المفرد " آل " لم يرد في حسبة ابن مالك في شرح الكافية إلا أنه في التسهيل ٣٤٤/١ يعرضه في جملة ما رادف معنى صار معلقا على التصور الدلالي قائلا : " والأصح ألا تلحق بها آل ولا قعد مطلقا " . والإفصاح عن مثل هاتين الكلمتين وغيرهما من كلمات مثل غدا وراح وأسر وأفجر وأظهر في مجال الرفض لدى نحوي يجعلها احتكاما إلى السياق داخل القبول ومن هنا تبدو دلالة التحول واضحة ورؤية نحوي لا تصادر رؤية نحوي آخر فهي هي " قعد " يقول عنها صاحب شرح التسهيل ٣٤٨/١ :

" والفراء يرى استعمال قعد بمعنى صار مطردا وجعل من ذلك قول الراجز :

لا يقنع الجارية الخضابُ ولا الوشاحان ولا الجلبابُ

من دون أن تلتقى الأركابُ ويقعد ... له لعابُ

" وحكى الكسائي : قعد لا يُسأل حاجة إلا قضاها "

والاستشهاد لصيرورة غدا وراح قد يعتمد على قول ابن مسعود رضي الله عنه " اغد عالما أو متعلما ولا تكن إمعة " وحديث " تغدو خماسا وتروح بطانا " فمنصوب المفردين يتأهب للصيرورة كما يتأهب للحالية .

والصيرورة المختلف حولها في مفهوم (بات) من كان وأخواتها قيل فيها :
ومن أصلح ما يتمسك به جاعل بات بمعنى صار قول الشاعر (عمرو بن قيس المخزومي)

أجنى كلما ذكرت كليبُ أبيتُ كأننى أطوى بجمر

(ديوان الهذليين ٢ / ٨٠١)

لأن كلما تدل على عموم الأوقات وأبيت إذا كانت على أصلها مختصة بالليل " وإن كان الأشموني في شرحه ٢٣٠/١ يقول : وزعم الزمخشري أن بات ترد بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه "

سياقات العربية تسلم إلى مجموعة من المفردات دالة على التحول رافعة للمبتدأ ناصبة للخبر هي : صار ، كان ، أمسى ، أصبح ، بات ، أضحى ، ظل ، أض ، ترك ، عاد ، استحال ، رجع ، قعد ، حار ، ارتد ، تحول ، (جاء) في سياق خاص وغير خاص ، غدا ، راح ، اسحر ، أفجر ، أظهر ، آل .
فهذه الأفعال بالإمكان وفق دلالة التحول أن تتسخ الجملة الاسمية رافعة للمبتدأ ناصبة للخبر .

د - انتقال معنى الصيرورة والتحول إلى باب ظن :

يقول صاحب شرح التسهيل عن القسم الرابع من باب ظن المرتبط بدلالة التحول ٨٢/٢ :

" والنوع الرابع صيّر وأصار وما وافقهما كجعل في ﴿ ... فجعلناه هباء منثوراً ﴾ (الفرقان / ٢٥)

وهب ، في قولهم : وهبني الله فداءك ؛ أي جعلني . ذكره الأزهرى عن ابن الأعرابي . وردّ كقوله تعالى : ﴿ لو يردوكم من بعد أيمانكم كفاراً ﴾ (البقرة / ١٩) .. وترك كقول الشاعر :

وربيته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه
واتخذ كقوله تعالى : ﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلاً ﴾ (النساء / ١٢٥) .. وألحق ابن أفلح بأصار (أكان) المنقولة بمعنى صار وما حكم به جائز قياساً ، لكني لا أعلمه مسموعاً " ٨٣/٢ .

والحديث السابق يوقفنا أمام مجموعة من الملاحظات :

(١) الأفعال التي تؤدي معنى الصيرورة في باب ظن: صيّر ، أصار ، جعل ، ردّ ، ترك ، اتخذ ، اتخذ ، وهب ، أكان الملحقة بأصار ، ومجموع هذه الأفعال تسعة.

(٢) تتفق هذه الأفعال دلالة مع صار التي في باب كان .

(٣) الجاري على هذه الأفعال حين مفارقة صار كما ألاحظ :

أ - تضعيف عين الفعل والتضعيف وسيلة من وسائل التعدي كما في " صيّر " .

ب - إضافة همزة التعدي وهي وسيلة أخرى كما في أصار وأكان .

- جـ - احتمال تضمين الأفعال الباقيات معنى الصيرورة المتعدية كما في صير .
 د - قبول صار وسائل التعدية يمثل ميزة دلالية لها في باب كان مع بقاء صيرورتها ويعطى قبولا لوجود المنصوب الثاني والاستقرار في باب ظن .
 هـ - دلالة الأفعال على الصيرورة دلالة سياقية .

٤) كم هذه الأفعال يثبت الاتساع والثراء فابن أفلح جعل (أكان) بمعنى (أصار) . ولم يرفض ابن مالك هذا الاتساع تحقيقا للقياس وهذا واضح من قوله : " وما حكم به جائر قياسا ، ولكني لا أعلمه مسموعا " . ويبدو أن قياسية الصيرورة ارتكازا على دلالة التحول جعل الأسموني في تعليقه لمراد (نحو جعل) يقول : " إنما قال " نحو " لإدخال كثير من حذاق النحاة .. ضرب العامل في المثل نحو ﴿ ضرب الله مثلا قرية ﴾ النحل / ٧٦ ، ﴿ واضرب لهم مثلا أصحاب القرية ﴾ يس / ١٣ ، ويقول " وما زاده بعضهم من نبذ في نحو ﴿ نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم ﴾ البقرة / ١٠١ فكتاب الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ، ولا يصح أن يكون ظرفا لنبذ ؛ لأن الظرف لابد أن يكون حاويا لفاعل العامل وذلك متعذر هنا . كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره حاشية الصبان ٢٥/٢ وهكذا تكون ضرب ونبذ في سياق دال على التحول ناصبتين لمفعولين .

والخلاصة أن الصيرورة وقعت في دائرة النسخ بمراد التحول في موقعين : موقع أفصح عن منصوب واحد وموقع أفصح عن منصوبين ؛ ولأن مراد التحويل كان مناط النسخ فعليا أن نوسع دائرته سبيلا قياسيا وسياقيا في لغتنا المعاصرة التي تركز استخدام أفعال النسخ في إطار الصيرورة والتحول بعيدا عن الزمن فالباحث المعاصر يكثر من أمر هذه التراكيب :

- وقد أوضحت أمورنا معقدة غير ملق بالتعقيد في حدود زمن الضحي .
- لا يمكن أن توقت بالليل وحده ، وهاهي قراءة سريعة لبعض وريقات من جريدة أخبار اليوم ٢٠٠٠/١١/١٨ تسلم إلى مراد الصيرورة في أصبح من خلال قول فؤاد علام ص ٥ " لم يتمكن الإخوان من تحقيق فوز لهم داخل هذه النقابات وأصبح تواجدهم في بعضها عاديا " ومن خلال قول رفعت السعيد ص ٦ " وشنت حملة

إعلامية غسّلت كل القيم وأصبحت التعددية الحزبية جريمة " وقول آخر من مقال بعنوان بوش قلق على ابنه ص ٨ " ولكن لو أصبح هذا الرئيس ابني فلکم أن تتخیلوا ... " وقول جلال عارف تحت عنوان ملفات ساخنة ص ٩ " في ظل هذه الأوضاع تصبح استعادة العراق .. مطلباً عاجلاً وتصبح العلاقات ... وتصبح المصالحة العربية هدفاً .. " .

ليتسع مقصود التحول استخداماً معاصراً إثراء لحق اللغة وتيسيراً لحاجة المستعمل عادياً كان أم مبدعاً مع قبول السياق لهذا المراد مع إحساس بالمفرد الناصب لمفعول واحد والمفرد الناصب لمفعولين وليتحرك القياس بناء على ذلك تاركاً طريقاً لحرية الاستخدام ما دامت الحرية لا تتأفر مطالبه .

في النهاية يرمى البحث المقدم إلى :

- (١) اتساع الأخذ بمفهوم الصيرورة لكل مفرد يدل على التحول لأن دلالة هذا المفهوم موجودة في الاستعمال المعاصر حيث تركز أخوات كان وظنّ عليه .
 - (٢) الأفعال المستخدمة في سياق العربية قديمها وحديثها الدالة على الصيرورة ناصبة لمفعول واحد هي : صار ، كان ، أمسى ، أصبح ، ظل ، بات ، أضحى ، أض ، ترك ، عاد ، استحال ، رجع ، قعد ، حار ، ارتد ، تحول ، غدا ، راح ، (جاء) في سكّ وفي غير سكّ ، آل ، أسحر ، أفجر ، أظهر .
- والمستخدمة في سياق العربية ناصبة المفعولين باستخدام وسائل التعدية :

- أ - عن طريق الهمز أ صار أ كان .
 - ب - عن طريق التضعيف : صير .
 - ج - عن طريق التضمين : جعل ، رد ، ترك ، اتخذ ، تخذ ، وهب
- ضرب (العاملة في المثل) ، نبذ .

تفارض الصيغ بين مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي

مضعف الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، كما عرفه سيبويه بقوله : والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد .
وذلك نحو : رددت ... (الكتاب : تحقيق هارون ٣ : ٥٢٩ ، ٥٣٠)
ومثل هذا في (المقتضب للمبرد : تحقيق عضيمة ١ : ٢٤٥ ، ٢٤٦)
ومضعف الرباعي ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر ، نحو عسّس . زلزل . كبكب . وسوس .
والمضعف والمضاعف مصطلح واحد عند النحاة واللغويين ، ويتعين أحدهما بالإضافة فيقولون : مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي ، أو يتعين بالوصف فيقولون : الثلاثي المضعف ، أو الرباعي المضعف .
ومثل هذا قولهم : مضاعف الثلاثي ، ومضاعف الرباعي ، وهو كقولهم :
الثلاثي المضاعف ، والرباعي المضاعف .
وتفارض هاتين الصيغتين يعني تحويل كل منهما إلى الأخرى مما لم يرد عن العرب اشتراكه فيهما ، فنحول ما انفرد به مضعف الثلاثي إلى مضعف الرباعي ، ونحول ما انفرد به مضعف الرباعي إلى مضعف الثلاثي .
وهذا يضيف إلى مفردات اللغة ما يزيد على مائتي كلمة .
وبيان ذلك في إحصاء المضعف الثلاثي ومضعف الرباعي من القاموس المحيط :

فقد جاء مشتركا بين الصيغتين (٣٦٠) ستون وثلاثمائة مادة .
وجاء ما انفرد به مضعف الثلاثي في (١٤٣) ثلاث وأربعين ومائة مادة
وما انفرد به مضعف الرباعي (٦٥) خمس وستون مادة .

وقد بلغ مجموع هذه الأنواع الثلاثة (٥٦٨) مادة :

المشترك منها بنسبة مئوية قدرها (٦٣,٤ %)

وما انفرد به مضعف الثلاثي بنسبة مئوية قدرها (٢٥,٤ %)

وما انفرد به مضعف الرباعي بنسبة مئوية قدرها (١١,٢ %) .

ونظرا لأن ما يقرب من ثلثي هاتين الصيغتين قد جاء مشتركا بينهما - نرى أنه يجوز أن نحول ما انفردت به إحدى هاتين الصيغتين إلى الصيغة الأخرى قياسا على الكثرة الواردة .

* وقد قال ابن فارس : أجمع أهل اللغة إلا من شذ منهم أن للغة العرب قياسا ، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض ، وهذا سند قوى لهذه المسألة .

* وعزى إلى سيبويه وأصحابه أن وزن : " ررب " ونحوه فَعَلَ فأصله رَبَّ ، أبدل الوسط حرفا من جنس الأول .

وما عزى إلى سيبويه وأصحابه يوثق العلاقة بين مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي .

* والكوفيون يقولون عن مضعف الرباعي : إن هذا الباب ونحوه ثلاثي ، أصله (فَعَلَ) فاستثقل التضعيف ، فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل .

* وفي كتاب سيبويه : " هذا باب التضعيف : اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم ، وأن اختلاف الحرف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد " .

وفي هذه العبارة بيان لتحويل مضعف الثلاثي إلى مضعف الرباعي .

* ومما يزكى هذه الفكرة ويوجب تطبيقها قول ابن جنى في الخصائص :

ولما كان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم متحلّين ، ولمعانيهم وقصودهم آمين - جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شجاعه ، وشرع أوضاعه ، ورسم أشكاله ووسم أغفاله ... أن يرى فيه نحواً مما رأوا ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله ، لاسيما والقياس إليه مصغ وله قابل ، وعنه غير مُتَنَاقِل ..

وقد جاء كلام ابن جنى تحت عنوان (باب من غلبة الفروع على الأصول)

* وابن دريد يتحدث عن الاماتة لبعض الصيغ ، ومن جاءوا بعده يحيون ما أميت .
ولنا أن نقفو آثار هؤلاء ، فنجد اللغة وننميها قياسا على اللغة .
وقد عرض هذا المقترح على مؤتمر المجمع في الدورة الثامنة والخمسين في
الجلسة الخامسة من جلساته ، ولم يعارضه أحد .
ولذلك ترى اللجنة أن تقارض الصيغ بين مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي يعنى
تحويل ما انفرد به مضعف الثلاثي ، إلى مضعف الرباعي وتحويل ما انفرد به
مضعف الرباعي إلى مضعف الثلاثي وبالإحصاء فإن هذا يضيف إلى مفرد اللغة ما
يزيد على مائتي كلمة .
وهذا يعتبر تطبيقا لقرار المجمع بتكملة المادة اللغوية إذ ورد بعضها ولم يرد بعضها
الأخر .

*

* *

* * *

* نشر هذا البحث مستوفى في مجلة مجمع اللغة العربية ، بحوث مؤتمر الدورة الستين ١٤١٤ هـ — ١٩٩٤ م
— القسم الثاني الجزء التاسع والسبعون — جمادى الآخرة ١٤١٧ هـ — نوفمبر ١٩٩٦ م

إنابة غير المفعول به عن الفاعل *

ينوب عن الفاعل عند حذفه وبناء الفعل للمجهول أشياء :

المفعول به : فإذا كان الفعل متعديا للمفعول ثم حذف فاعله ، أقيم المفعول به مقامه ، فيرفع بعد أن كان منصوبا كقولك : استقبل خالد الضيف . فتقول فيها : استقبل الضيف

الظرف : وذلك إذا كان الفعل لازما . ويشترط لإنابته : أن يكون الظرف متصرفا وهو ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ، وأن يكون مختصا : كقولك : صيم رمضان ، وجلس أمام القائد ، فلا تجوز إنابة الظرف عن الفاعل مثل : سير زمان . وجلس مكان ، ولذا وجب عن إنابته عن الفاعل أن يخصص بوصف مثل : سير زمان طويل . أو إضافة مثل جلس مكان محمد .

المصدر : ويشترط لإنابته عن الفاعل : أن يكون مختصا بأن يقيد بوصف أو إضافة أو عدد ، وأن يكون متصرفا ، ومثاله من القرآن : ﴿ فإذا نُفِخَ في الصور نفخة واحدة ﴾ الحاقة ١٣ .

الجار والمجرور : وذلك بشرط تحقق الفائدة من الإسناد إليهما كقول القرآن الكريم : ﴿ ولما سَقَطَ في أيديهم ﴾ : الأعراف ١٤٩ . لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فصحت نيابته عن الفاعل .

ويجوز إنابة المصدر أو الظرف أو المجرور عن الفاعل إذا لم يوجد في الكلام مفعول به كما مرّ في الأمثلة والشروط التي ذكرت مع كل منها . أما إذا كان بعد الفعل المبني للمجهول مفعول به بجانب الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر ، فلا يقام إلا المفعول به ، ولا يجوز إقامة واحد من هذه الأشياء مع وجود المفعول ، وهذا مذهب البصريين . وحجتهم " أن الفعل المتعدي إنما جيء به للحديث عن الفاعل والمفعول ، فهو حديث عن الفاعل بأن الفعل صدر عنه ، وعن المفعول

بأن الفعل وقع عليه ... فإذا أريد الاختصار عل الفاعل حذف المفعول لأنه فضلة ، فلم يحتج إلى إقامة شيء مقامه ، ومتى أريد الاختصار على المفعول حذف الفاعل وبقي الفعل حديثاً عن المفعول به لا غير ، فوجب تغييره وإقامته مقام الفاعل ؛ لئلا يخلو الفعل من المسند إليه ... فيكون الفعل حديثاً عن المفعول به في الأصل، متى ظفر به وكان موجوداً في الكلام ، لم يبق مقام الفاعل سواء ، مما يجوز أن يقوم الفاعل عند عدمه من نحو : المصدر والظرف والجار والمجرور " (١)

مثال ذلك : أنشد الشاعرُ القصيدةَ إنشاداً بارعاً في الحفل أمام الحاضرين . نقول عند بنائه للمجهول : أنشدت القصيدةَ إنشاداً بارعاً في الحفل أمام الحاضرين . باختيار المفعول به دائماً (أي في جميع الحالات) ليكون هو النائب عن الفاعل .

والإتجاه الثاني : وأصحابه جمهور الكوفيين وابن مالك وأبو عبيد القاسم بن سلام، وهم يجيزون إنابة غير المفعول به عن الفاعل مطلقاً . أي سواء أكان في الجملة مفعول به أم لم يكن فيقال على هذا الرأي :

كُرمَ العميدُ الطلاب المتفوقين تكريماً جميلاً ١- كُرمَ (تكريم) جميل الطلاب المتفوقين (إنابة المصدر)

وحجة الكوفيين ومن تبعهم : أن الظرف هو حرف ٢- كُرمَ (الطلاب) المتفوقون تكريماً جميلاً (إنابة المفعول)

الجر يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولاً بهما ٣- كُرمَ (يوم الخميس) الطلاب المتفوقين تكريماً جميلاً (إنابة الظرف)

على السّعة ، فصارا كالمفعول به ، وكما جاز ٤- كُرمَ الطلاب المتفوقين (في نادي الجامعة)

أن يجعل المفعول به قائماً مقام الفاعل ، (إنابة الجار والمجرور) كذلك هذه الأشياء .

وقد استدلل أصحاب هذا الإتجاه على صحة ما ذهبوا إليه بالسماع :

أ - بقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة ، وبقراءة شيبه وعاصم : ﴿ لِيُجْزِي قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (الجاثية ١٤) بإقامة الجار والمجرور مقام نائب الفاعل مع وجود المفعول به (قوما) مقدما .

ب - وبقراءة الشواذ : ﴿ وَقَالُوا لَوْ نَزَّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ ﴾ ٣٠ من الفرقان : بنصب القرآن .

ج - وقوله تعالى : ﴿ وَيُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مِنْشُورًا ﴾ ، فيمن بناه لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل إما الجار والمجرور (له) أو الظرف (يوم القيامة) .
 د - وبقراءة عاصم ﴿ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ ^(١) ﴾ فقد أقيم المصدر المقدر (النجاء) مقام الفاعل مع وجود المفعول .

وقد تأول ذلك البصريون ، وردّوا على الكوفيين بأن الآية الأولى لا دليل لهم فيها لجواز أن يكون الأصل : ليجزي الله الغفران قوما بما كانوا يكسبون ، ثم حذف الفاعل للعلم به ، وأضمر الغفران فارتفع واستتر في الفعل ، فالنائب المفعول به لا الجار والمجرور ، وهذا عند أبي حيان تكلف لا محوج إليه ، وبقوله أقول .

كما تأولوا الآية الثالثة ، وردّوا على الكوفيين بأن الذي قام مقام الفاعل مفعول به لا مصدر ، والمفعول متعدّ إلى بواسطة حرف الجر ، والتقدير : ﴿ ويخرج له عمله يوم القيامة كتاباً ﴾ ، وكتاباً ينصب على الحال الواقعة موقع مكتوب ، فلذلك لا يجوز أن تقام مقام الفاعل .

وقال البصريون عن الآية الرابعة : إنه سكن الياء وهي آخر الفعل الماضي ، وهو من باب الضرورة . والردّ عليهم أن الضرورة بابها الشعر ولا ضرورة في القرآن ، كما استدلل الكوفيون ومن تبعهم بالشعر كقول روبة :

لَمْ يُعْنِ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغِيِّ إِلَّا ذُو هُدًى

فقد أقيم الجار والمجرور وهو (بالعلياء) مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو (سيّداً) . والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب

المفعول به ، أنه جاء بالمفعول به منصوبا ولو أنه أنابه لرفعه ، فكان يقول :
" لم يعن بالعلياء إلا سيّد " .

وقول جرير :

ولو ولدتُ قُفيرةَ جروَ كلبٍ لسبّ بذلك الجرو الكلابا

فقد ناب الجار والمجرور [بذلك] عن الفاعل مع وجود المفعول به (الكلابا) .

وتأول ذلك البصريون وقالوا : هو من ضرورة الشعر . والتقدير (يا جرو كلب)
أي : لو ولدت قفيرة الكلاب . فالكلاب مفعول به (ولدت) و (يا جرو كلب) نداء
معترض . وقال ابن خروف فيمن زعم بأن (جرو كلب) منادى و (الكلاب)
منصوب بـ (ولدت) : قال عنه : بأنه قد أفسد اللفظ والمعنى .
ومثله قول الآخر :

أُتِيح لي من العدى نذيرا به وقيتُ الشرَّ مستطيرا

فقد أسند الفعل (أُتِيح) إلى الجار والمجرور مع ذكر المفعول به وهذا جائز عند
الكوفيين والأخفش ومن معه ، كما استشهدوا بقول الشاعر :

وإنما يُرضى المنيبُ ربّه مادام مَعْنِيًا بذكرِ قلبه

حيث أنيب عن الفاعل الجار والمجرور وهو قوله (بذكر) مع وجود المفعول به وهو
(قلبه)

أما الاتجاه الثالث : فصاحبه الأخفش وهو من البصريين ، فإنه
يتوسط بين الطرفين السابقين ، فيجيز أن ينوب غير المفعول به مع وجود
المفعول به في حالة ما إذا كان غير المفعول به مقدما على المفعول به كما
في الشواهد السابقة ، أما إذا تقدم المفعول به على غيره فلا يجوز إقامة
غير المفعول به نائبا عن الفاعل ويتحتم إقامة المفعول به وحده .

ويلجأ البصريون إلى تأويل هذه النصوص التي احتج بها الكوفيون والأخفش
وأبو عبيد القاسم ، وحملها على الضرورات الشعرية ، وما لا يحتاج إلى تأويل أو
حمل على الضرورة أولى مما يحتاج ولا سيما أنه قد ثبت له شواهد بشواهد من
القرآن الكريم وقراءاته .

رأى :

إذا اجتمع المصدر والظرف والمجرور : فأنت مخير في إقامة ما شئت .
وقيل يختار إقامة المصدر نحو: ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ (الحاقة ١٣)
وعليه ابن عصفور . وقيل يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان. (١)
والحق في هذه المسألة أن يقال : إن كان الأهم عند المتكلم غير المفعول به
أنيب هذا الأهم مناب الفاعل ، ولو كان المفعول به مذكورا في الكلام ، أو أنه أول
أو غير أول ، متقدم على غيره أو غير متقدم .

فإذا قلت (خطف اللصُّ النقود من صاحبها أمام الراكبين في القطار) تكون
نيابة الظرف (أمام) أولى من نيابة غيره فيقال : خُطِفَ (أمامُ) الراكبين في
القطار (النقودَ من صاحبها . لأن الأهم في الخبر أن تقع الحادثة أمام الراكبين ،
ولا يستطيع الراكبون أن يدفعوا عنه ، وقد يكون الأهم الجار والمجرور نحو : سُرِقَ
[في قسم الشرطة) سلاح جنودها . حيث ناب الجار والمجرور لأهميته ، فما كان
أكبر أهمية وأعظم تحقيقا للمراد - فهو الأحق بالاختيار في الإنابة والأولى من
غيره (٢) .

ومعنى ما سبق في الخبرين السابقين أن العربية عندها حساسية بالغة في
استثمار قواعد النحو ومطابقتها لاختيار الأولى في السياق والموقع ، ومطابقة الحال
للمقام ؛ فلا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى تكون لها في المعنى
تأثير لا يكون لصاحبيتها .

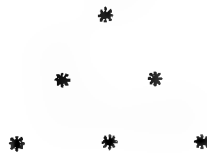
وهذا يؤكد ربط المعاني النحوية بمدلولات التراكيب العربية .

(١) معجم الهوامع ٢٦٩ تح . د. عبد العال سالم وارتشاف الضرب ١٩٤/٢ تح د: النحاس .

(٢) النحو الوافي ١٢٠/٢ عباس حسن .

المصادر

- البيان في غريب إعراب القرآن ٣٦٥/٢ لابن الأنباري . تح : د . طه عبد الحميد .
- أوضح المسالك شاهد رقم ٢٢٩ .
- شرح ابن عقيل ٤٣٠/١ .
- شرح الكافية للرضي ٨٤/١ فما بعدها .
- شرح التصريح ٢٩١/١ .
- أوضح المسالك ٣٧٩/١ .
- الهمع ٢٦٥/٢ فما بعدها تح د. عبد العال سالم .
- الدرر اللوامع ١٤٤/١ .
- شرح الأشموني ٦٨/٢ دار إحياء الكتب العربية .
- شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٧ .
- منار السالك ٢٥٨/١ .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٦٨ فما بعدها لأبي البقاء العكبري . دار الغرب الإسلامي : بيروت .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٧٧ .
- البحر المحيط ٤٥/٨ .
- الخصائص ٣٩٧/١ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك . مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .
- المساعد على تسهيل الفوائد ٣٩٩/١ لابن عقيل . مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .



الدورة الثامنة والستون

٢٠٠١م - ٢٠٠٢م

موضوعات الدورة* :

الموضوع الأول : القرن التاسع عشر .

الموضوع الثاني : القرن الحادي والعشرون / الواحد والعشرون / الأحد والعشرون *

* عُرِضَ هذان الموضوعان على مجلس المجمع في جلسته الحادية والعشرين المنعقدة بتاريخ ٦ من ذي الحجة ١٤٢٢هـ، الموافق ١٨ من فبراير ٢٠٠٢م، وقد رفض المجلس القرارين الخاصين بهما وأوصى بنشر البحثين في مجلة المجمع .

الموضوع الأول :

القرن التاسع عشر *

من المعلوم في قواعد النحو أن العدد المركب يبني على فتح الجزأين ، وكذلك الوصف ، ولكن نظراً لما يشيع الآن في لغة الإذاعة والإعلام ، وحتى في لغة كبار المثقفين من معاملة صدر الوصف من العدد المركب معاملة الكلمة الحرة مثل : جاء القرن التاسع عشر ، أي إعرابها حسب العوامل ، فقد رأى البحث أن هذا التعبير يمكن تصحيحه بشيء من التحليل البسيط، حيث أن هناك قاعدة تسمح بإضافة الوصف من العدد إلى العدد المماثل له أو إلى العدد الأعلى منه .. وعلى ذلك يمكن أن يُخرج التعبير .. جاء القرن التاسع عشر على اعتبار أنه جاء القرن التاسع عشر تسعة عشر ، بمعنى أن أصل التركيب كان تعبيراً يشتمل على وصف من العدد المركب وعدد مركب مضاف إليه .

ولنا في هذا التركيب ثلاث طرق أهمها إضافة صدر الوصف المركب إلى عجز العدد المركب .. وهذه الطريقة ذكرها النحاة ..

* اعترض د. شوقي ضيف على هذا التركيب . باعتبار أن الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر أنها تبنى على فتح الجزأين ماعدا اثني عشر، إضافة إلى أن رأى بعض النحاة الذي يجيز إعراب الجزء الأول بحسب العوامل الداخلة عليه، وإضافة الجزء الثاني، لم يأخذ به الأسلاف إلى اليوم، وأن المجمع لا يستطيع أن يأتي بقاعدة جديدة في الوصف من العدد المركب .

* رأى د. كمال بشر أن هناك فرقاً بين الاستعمال والقياس، وأن الوضع في هذا الموضوع مستقر الآن على بناء الجزأين على الفتح معاملة له معاملة العدد المركب، وأن الرجوع عن هذا سيحدث بلبلة كبيرة .

* علق الأستاذ الدكتور عبد الحافظ حلمي محمد قائلاً : اعترف أنني - في صدر شبابي - كنت بالفطرة استبعد الوصف من العدد، وكنت أقول : التاسع عشر، حتى أقنعني وأجبرني بعض الفضلاء أن ألتزم بالقاعدة . فأنا أولاً عندي حسّ منطقي أن الوصف مختلف عن العدد، وهو ما يسميه الدكتور أحمد مختار الوصفية والاسمية، فهذه المصطلحات جديدة على، وأنا أتكلم بالفطرة، فالوصف ليس عدداً، وباصطلاح

وبعد أن تدارست اللجنة هذا الموضوع انتهت إلى القرار التالي :

القاعدة في الوصف من العدد المركب أن يُبنى على فتح الجزأين ،
ويجوز إعراب الطرف الأول حسب موقعه في الجملة بالحركات ،
وجر الطرف الثاني بالإضافة .

الدكتور أحمد مختار ليس اسمًا عددًا، وما دام هناك جديد فأنا شخصيًا سعيد بهذا الجديد، وأطلق عليه (الفتوى)، لأن الدكتور أحمد مختار مثل الفقيه المتضلّع الذي يحل أحيانًا ما يستحرمه الناس. والحقيقة أن ما جاء به الدكتور أحمد مختار ليس قاعدة جديدة — كما ذكر الدكتور شوقي ضيف — فهو لم يأت إلا بدليل غير معروف لكثير من الناس، وفي رأيي أن هذا الرأي يتفق والفطرة العادية؛ فالوصفية شيء مختلف تمامًا عن العدد، ويجب أن يتبع سياق النحو والإعراب .

* علق الدكتور أحمد مختار عمر قاتلا : بأنه لا أحد يدعى أن ما قاله إنما يكشف أو يكتشف بعض العلاقات، التي ربما خفيت على بعض الناس، واستشهد بقول ابن الأنباري في المذكر والمؤنث، بأنه يحوز ضبط الطرف الأول حسب موقعه في الجملة ضبط إعراب، وبقاء الطرف الثاني على حاله من البناء على الفتح، وكذا استشهد بالنحو الوافي للأستاذ عباس حسن، كما استدل بأن المجمع سبق أن اتخذ قراراً بجواز الجر بعد حيث، مع أن الجميع يقول إن حيث تضاف إلى الجمل ولا بد أن يرفع ما بعدها إذا كان اسمًا، وتسأل سيادته عن سبب خروج المجمع عن هذا الأصل حين أجاز جر الاسم الواقع بعد حيث على الإضافة .. كما نوه بأن المجمع يتردد في قبول ما كان يقبله القدماء .

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد مختار عمر بنفس العنوان .

الموضوع الثاني :

القرن الحادي والعشرون / الواحد والعشرون / الأحد والعشرون *

تبين بالنسبة للواقع اللغوي الحديث كثرة مجيء لفظ (أحد) مركباً مع العشرة فقط كعدد اسمي ، كأحد عشر مثلاً، وكثرة مجيء لفظ واحد معطوفاً عليه أحد ألفاظ العقود باعتباره عدداً اسمياً، وكذلك تبين أنه لم يرد لفظ (أحد) في مركب مزجي أو عطفى باعتباره عدداً وصفيّاً، كما تبين التساوي في كثرة الاستعمال بين وقوع لفظي (واحد) و (حادي) كعديين وصفيين مع ألفاظ العقود بدءاً من العشرين . وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

الفصيح أن يميز في الاستعمال بين العدد الاسمي، والعدد الترتيبي أو الوصفي ، ويستخدم مع الأول لفظ واحد، ومع الثاني لفظ (حادي) ، ويجوز على سبيل التيسير أن يوضع (الواحد) مكان (الحادي) بضرب من التأويل يجعل معنى القرن (الواحد والعشرون) هو : المتمم للواحد والعشرين ، أو القرن تمام الواحد والعشرين ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

* رأى د. كمال بشر أن لفظ واحد يستعمل في الأعداد المفردة، وأن يصبح الحادي إذا انتقلنا إلى الأعداد المركبة أو المعطوفة .

* ورأي د. شوقي ضيف أن هذا القرار يمثل مشكلة لأنه اضطر إلى أن يجعل هناك مضافاً محذوفاً، مع أن الحذف والتقدير في النحو لا يرضى عنه كثيرون، إضافة إلى أن ابن مضاء ألغاه، وبالتالي فإنه لا داعي لمخالفة القاعدة العامة، والمجمع ليس من حقه أن يغير في قواعد النحو التي ارتضتها الأمة لأكثر من أربعة عشر قرناً .

* علق الدكتور أحمد مختار عمر قائلاً : إن هذا التأويل موجود في ألفاظ العقود منذ القديم، وأن العرب ترخّصوا في ألفاظ العقود فاستعملوها أسماء للأعداد وصفات لها، وبالتالي فإن الترخيص استند إلى ترخص موجود في اللغة منذ القديم .

* وقد علق الأستاذ فاروق شوشة قائلاً : بأنه يقترح أن ينشر البحث ضمن مطبوعات المجمع باعتباره إجتهداً من الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر، وقال إن القادمين بعدنا لعلهم يكونون أرحب صدرأ وأفقاً ويقفون من هذا الكلام موقفاً مغايراً .

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد مختار عمر بنفس العنوان .

القرن التاسع عشر *

المذكور في كتب النحو أن الوصف من العدد المركب يأخذ حكم العدد المركب في بنائه على فتح الجزأين ؛ يقول سيبويه : " إذا أردت أن تقول في أحد عشر كما قلت خامس قلت : حادى عشر . وتقول : ثانى عشر .. إلى أن تبلغ تسعة عشر ، ويجرى مجرى خمسة عشر في فتح الأول والآخر " (٥٦٠/٣) . ولكن وردت في لغة الإعلام العبارات الآتية :

- من الآن وحتى الخامس عشر من هذا الشهر .
- حتى السادس عشر من الشهر القادم .
- مات في السابعة عشرة من عمره .

وما زلت أذكر حديثاً للكاتب الكبير المرحوم الأستاذ عباس محمود العقاد ألقاه في إذاعة القاهرة ، قال فيه : وجاء القرن التاسع عشر ..

وقد ظللت حيناً من الدهر آخذ على المتحدثين إعراب الجزء الأول من العدد الوصفى المركب حسب موقعه في الجملة (أخطاء اللغة العربية المعاصرة ص ١٢٩) إلى أن وجدت المخرج في كتب النحو ، حين الحديث عن إضافة الوصف من العدد إلى عدد مساوٍ له للدلالة على أن فاعلاً هذا هو بعض من العدد الأصلي المحدد (النحو الوافى ٥٥٥/٤) كقوله تعالى : ﴿ ثانى اثنين إذ هما فى الغار ﴾ (التوبة ٤٠) ، أو إلى عدد أقل منه ليفيد معنى التصيير والتحويل (النحو الوافى ٥٦١/٤) ، كقوله تعالى : ﴿ سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجماً بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم ﴾ (الكهف ٢٢) .

وعلى الرغم من أن الرواة لم ينقلوا عن العرب إضافة الوصف من العدد المركب إلى عدد مركب فقد أجازته النحاة ، وفي ذلك يقول الأشمونى : " لم يذكر ابن مالك هنا صوغ اسم الفاعل من المركب .. لكونه لم يسمع إلا أن سيبويه

وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا " (٧٧/٤) . وبالرجوع إلى كتاب سيبويه نجد فيه :

" ومن قال خامس خمسة قال خامسُ خمسةَ عشرَ ، وحادي أحدَ عشرَ . وكان القياس أن تقول : حاديَ عشرَ أحدَ عشرَ .. فإن قلت : حادي أحد عشر ، فحادي وما أشبهه يرفع ، ويجر ، ولا يبنى لأن أحد عشر وما أشبهه مبنى ، فإن بنيت " حادي " وما أشبهه معها صارت ثلاثةُ أشياء اسما واحدا " (٥٦٠/٣) .

وقد ذكر النحاة أن الوصف من العدد المركب إذا أضيف إلى لفظ جاز فيه ثلاثة أوجه :

١- إضافة كامل الوصف المركب إلى كامل العدد المركب : " ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ " وحكم هذا النوع بناء كل من الطرفين على فتح الجزأين ، الأول في محل رفع أو نصب أو جر حسب موقعه الإعرابي ، والثاني في محل جر بالإضافة .

٢- إضافة صدر الوصف المركب إلى كامل العدد المركب : " ثالثَ ثلاثةَ عشرَ " وحكم هذا النوع إعراب الطرف الأول حسب العوامل ، وبناء الثاني على فتح الجزأين في محل جر مضاف إليه .

٣- إضافة صدر الوصف المركب إلى عجز العدد المركب : " ثالثَ عشرَ " ، ويجوز في هذه الصورة وجهان :

أ- بناء الطرفين ، أو بعبارة أخرى : الاحتفاظ بوضع كل طرف على الصورة التي كان عليها قبل الاختصار ، فيبنى كل طرف على الفتح باعتباره وحدة مستقلة ، لا باعتبار تركيبهما وتشكيلهما وحدة واحدة ، فيقال : " ثالثَ عشرَ " . وعيب هذا الضبط أنه يوقع في خلط بين الوصف المركب المضاف إلى العدد المركب ، والوصف المركب .

ب - ضبط الطرف الأول حسب موقعه في الجملة ضبط إعراب ، وإبقاء الطرف الثاني على حاله من البناء على الفتح (المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٢٥٢) ، فنقول : " ثالثَ عشرَ " ، وثالثَ عشرَ ، " وثالثَ عشرَ " ، أو جره (الطرف الثاني)

على الإضافة لزوال تركيبه ، فنقول : " ثالث عشر " (النحو الوافي ٥٦١/٤) .
وميزة هذا الرأي أنه لا يوقع في خلط بين الوصف المركب المضاف إلى العدد
المركب ، والوصف المركب ، لأن الأول يتميز بضم شطره الأول (أو فتحه أو
كسره) ، في حين أنه في الصورة الأخرى يكون مبنياً مع شطره الثاني على فتح
الجزأين (تفصيل ذلك في المخصص ١١١/١٧ ، النحو الوافي ٥٦١/٤) .

فلو أخذنا بالوجه الأخير وطبقناه على قولهم : وجاء القرن التاسع عشر (أو
التاسع عشر) لأمكن تصحيحه على أن يكون المراد : " القرن التاسع تسعة عشر ،
أي " البالغ تسعة عشر " ، أو " المتمم تسعة عشر " وعلى حد تعبير الرضى :
" هذا المبنى على وزن الفاعل وإن لم يكن اسم فاعل حقيقة لكن فيه معنى الوصف
بخلاف نحو الحائط " (شرح الكافية ٢٧٢/٤) . وبهذا تصح الجملة ، ويصح ما
يشبهها فنقدر الجملة : " حتى الخامس عشر " بالجملة : " حتى اليوم الخامس
[خمسة] عشر أي البالغ خمسة عشر ، أو المتمم ، أو الموفى ، أو تمام الخمسة ،
أو كمالها ... (همع الهوامع ٣١٨/٥) .

*

* *

* * *

القرن الحادي والعشرون / الواحد والعشرون / الأحد والعشرون *

لفت نظري حوار سجله " بريد الأهرام " بين هاويين لغويين من أصدقاء الأهرام ، يجمعهما تخصص واحد ليس اللغة العربية ، وهما الدكتوران شعبان عفيفي ، وأحمد شفيق الخطيب أستاذ اللغة الإنجليزية . وقد بدأ الحوار حين خطأ الأول قول القائل : " نحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين " ذكرا أن الصواب : " .. القرن الحادي والعشرين " . فرد الثاني مصوبا التعبيرين بالإضافة إلى تعبير ثالث لم يتطرق إليه الأول ، استنادا إلى أن " معجمات اللغة تذكر عن كلمة (الحادي) أنها مقلوب (الواحد) ، وتذكر أيضا أنه يمكننا القول (أحد وعشرون) بمعنى (واحد وعشرون) ، ومن ثم يمكننا أن نقول : " القرن الأحد والعشرون " .

فما القول الفصل في الموضوع ؟

بعد رجوعنا إلى العديد من أمهات كتب اللغة والنحو أمكننا أن نحرر القول في المسألة فيما يأتي :

أولا : يميز العرب بين العدد الاسمي والعدد الوصفي (أو الترتيبي) في جميع الأعداد ما عدا ألفاظ العقود بدءا من العشرين ، والمائة ومضاعفاتها ، حيث يطابقون فيها العددين : الاسمي والوصفي ، فيقولون : " عشرون رجلاً ، و " الرجل العشرون " ، والنحاة يتأولون الجملة الأخيرة على معنى : الرجل المتم للعشرين ، أو تمام العشرين فتحذف " التمام " وتقيم " العشرين " مقامها (ابن الأنباري - المذكر والمؤنث ٢/ ٢٥٣ ، ٢٥٤) .

ثانيا : أن العددين " واحد " و " أحد " عددان اسميان لاوصفيان ، ويختص كل منهما بموقع معين ، فالأول حين يكون العدد منفردا (عند بدء العدد) ، ومؤنثه " واحدة " ، والآخر حين يليه لفظ من ألفاظ العقود ، مثل " أحد عشر " ، و " أحد وعشرون "

* بحث للدكتور أحمد مختار عمر - عضو المجمع .

ومؤنثه " إحدى " . وقد يقع مع ألفاظ العقود " واحد " و " واحدة " أيضا لكن قليلا ، فيقال : " واحد عشر " ، و " واحدة عشرة " ، و " واحد وعشرون " و " واحدة وعشرون " (شرح الرضي على الكافية ٢٣٥/٤ ، ٢٧٢)
وقد ذكر السيوطي أن " واحد عشر " مما حكاه الكسائي ، وأنه جاء على الأصل (همع الهوامع ٣١٧/٥ ، ٣١٨) .

ثالثا : أن صحة التبادل بين " واحد " و " أحد " باعتبارهما عددين اسميين لا تستتبع صحة وقوعهما كعديين وصفيين ، وبالتالي لا تصح النتيجة التي توصل إليها الدكتور أحمد شفيق الخطيب ، وهي : " ومن ثم يمكننا أن نقول : القرن الأحد والعشرون " .

رابعا : أن هناك خلافا بين النحاة حول نوع كلمة " واحد " المستعملة في العدد وأصلها ، وقد تبلور هذا الخلاف في رأيين هما :

١- أنها اسم فاعل من وَحَدَ يَحْدُ ، أي انفرد ، فالواحد بمعنى المنفرد ، أي العدد المنفرد (شرح الرضي على الكافية ٢٣٥/٤ ، ٢٧٢) .

٢- أنها - وهذا رأي أبي علي الفارسي - اسم وليست بوصف ، كما أن سائر أسماء الأعداد كذلك (المخصص ٩٧/١٧ ، ١١١) ، وقد مال أبو البقاء الكفوي إلى هذا الرأي حين قال : " الواحد : اسم بني لمفتتح العدد " (الكليات ص ٥٣) .

خامسا : أن هناك خلافا آخر بين النحاة حول أصل كلمة " حادي " ووزنها ، تبلور في الرأيين التاليين :

١- أنها فاعل من " وحد " وهذا هو رأي ابن جني - وأصلها " واحد " فنقلت من " فاعل " إلى " عالف " (الخصائص ٧٨/٢ ، وأوضح المسالك ص ١٧٤) .

٢- أنها فاعل من " حدو " ووزنها " فاعل " ، فقد حكى الفراء : " معي عشرة فاحدُهنَّ لي " أي اجعلن أحد عشر ، قال ابن جني : " فظاهر هذا يؤنس بأن (الحادي) : فاعل " (الخصائص ٧٨/٢) . وقال ابن سيده : ذكر الفراء أن " حادي عشر " من قولك " يحدو " ، أي يسوق ، كأن الواحد الزلَّيد يسوق العشرة

وهو معها (المخصص ٩٧ / ١٧ ، ١١١) .

سادسا : أن الخلاف حول اسمية " واحد " أو وصفيتها ، وحول أصل " حادي " وهل هي مقلوبة " واحد " أو كلمة قائمة بذاتها — لا يفيد شيئا في مدى صحة استخدام " واحد " كعدد وصفي . فالعامل الحاسم في هذا هو الاستعمال وليس القياس العقلي ، فإن باب العدد مبني في كثير من مسائله على الشذوذ . ومثال ذلك ما ذكره المبرد في المقتضب (١٥٣ / ٢) من أنه كان القياس أن تقول : واحد رجال ، واثنا رجال ، كما تقول : ثلاثة رجال ، ولكنه لم يقل . وكذلك مجيء العدد .

(١) على شكل اسم الفاعل ، وهو اسم جامد ، وتأنيث " أحد " على غير قياس على " إحدى " .

سابعا : أنه نتيجة لتمييز العرب بين العددين الاسمي والوصفي تحقيقا للوضوح المطلوب ، اتجه الاستعمال الشائع والفصيح إلى أن تسير سلسلتا العددين الاسمي والوصفي في خطين متوازيين على النحو التالي :

٢- العدد الوصفي : الأول — الثاني .. الحادي عشر — الثاني عشر .. الحادي والعشرون ... إلخ ، ومؤنث الأول : الأولى ، ومؤنث الحادي وأخواتها : بإضافة تاء التأنيث .

وكما لا يجوز أن يحل " اثنان " محل " الثاني " كان من المفروض ألا يحل " الواحد " أو " الأحد " مكان " الحادي " لكن توهم الوصفية في كلمة " واحد " أو القول بوصفيتها هو الذي سهل على العربي الانتقال بها من سلسلة الأعداد الاسمية إلى سلسلة الأعداد الوصفية . لكن يظل استعمالها قليلا ، ولا يمكن تسويغه إلا بضرب من التأويل يشبه تأويل النحاة لاستخدام ألفاظ العقود بدءا من العشرين والمائة ومضاعفاتها أسماء وصفات في آن واحد . وهو تأويل إذا كان ضروريا مع العشرين وأخواتها فما الداعي إلى ارتكابه مع " الواحد " وله بديل لا تشوبه شائبة ، وليس مضطرا إليه لأن أمامه البديل الخالص من أي شائبة وهو لفظ " حادي " ؟

يقول ابن الأنباري : وتقول هذا الجزء الواحد والعشرون والأحد والعشرون ، وهذه الورقة الإحدى والعشرون والواحدة والعشرون على معنى : هذه الورقة تمام الإحدى والعشرين وتمام الأحد والعشرين (المذكر والمؤنث ٢/٢٥٣) .

ويظل بعد ذلك استعمال لفظ " الحادي " هو الاستخدام الفصيح المجمع على فصاحته ، كما يتضح من النصوص الآتية :

أ- يقول سيبويه : " إذا أردت أن تقول في أحد عشر كما قلت خامس ، قلت : حادي عشر ، وتقول في المؤنث حادية عشرة ... " (٣/٥٦٠) .

ب - ويقول ابن هشام : " وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين فإنك تقلب فاءهما إلى موطن لأمهما فتصيرهما ياء ، فتقول حاد وحادية " (أوضح المسالك ص ١٧٤) .

ج - ويقول ابن الأنباري : " الذي يجيزه النحويون كلهم : الجزء .. الحادي عشر ، والثاني عشر " (المذكر والمؤنث ٢/٢٥٣) .

د - ويقول الرضي في شرحه على الكافية : " إن قصدت الواحد باعتبار حاله (يعني رتبته) قلت : الأول ، والثاني ، والثالث .. وإنما أبدلت الأول بالواحد لأن الواحد يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات ، إذا لم يقصد الترتيب . فقلت : الأول ، ليتبين قصد الترتيب " (٤/٢٧٢، ٢٣٥) .

لهذا يبدو غريباً مساواة عباس حسن بين الاستعمالين الراجح والمرجوح حين يقول : " يصح اشتقاق صيغة فاعل من أحد الأعداد المفردة المحصورة في واحد وتسعة وما بينهما ويذكر بعد الصيغة العقد معطوفاً عليه بالواو خاصة ، نحو : الواحد والعشرون ، والحادي والعشرون ، والواحدة والعشرون والحادية والعشرون .. والثاني والثلاثون ، والثانية والثلاثون وهكذا " (النحو الوافي ٤ / ٥٥٩ ، ٥٦٢) . وبعد هذه الجولة في كتب اللغة والنحو فكرنا في استقراء الواقع اللغوي القديم

من خلال البحث في موسوعة الحديث الشريف ^(١) من ناحية ، والاستعمالات الواقعية في معجم لسان العرب من ناحية أخرى .

* وقد تبين لنا من الرجوع إلى موسوعة الحديث الشريف ما يأتي :

١- ورود لفظ " أحد " في الحديث الشريف كعدد اسمي مع غير العشرة ، في مثل : فجاء أبو طلحة بسَلْبٍ أحدٍ وعشرين رجلاً " ، " إذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون أنه رمضان فجاءهم ثبت أن هلال رمضان قد رئي قبل أن يصوموا بيوم، وأن يومهم ذلك أحد وثلاثون فإنهم يفطرون " ، فعدها فإذا هي أحد وخمسون ديناراً ، أحد وثمانون رجلاً .

٢- ورود " واحدة " في الحديث كعدد اسمي في مثل : " فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جَذَعَة " ، " فإذا زادت واحدة يعني واحدة وتسعين ففيها حَقَّتَانِ ، " التمسوها في العشر الأواخر من رمضان ، والتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة ، قال : قلت يا أبا سعيد .. ما التاسعة والسابعة والخامسة ؟ قال : إذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها التاسعة ، وإذا مضى ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة " .

٣- عدم ورود أي من العددين الاسميين السابقين في سياق يقعان فيه عددين وصفيين .

* كما تبين لنا بالرجوع إلى مادة لسان العرب ^(٢) استخدام كلمة " أحد " كعدد اسمي مع غير العشرة في مثل قوله : " في كل فقرة أحد وثلاثون ديناراً " ، " كان له أحد وعشرون .. " .

(١) برنامج صخر (١٩٩٥ - ١٩٩٧) . وتضم الموسوعة كتباً تسعة هي : صحيح البخاري ومسلم ، وسنن الترمذى ، والنسائى ، وأبي داود ، وابن ماجه ، والدارمي ، ومسند أحمد ، وموطأ مالك .

(٢) (برنامج المعاجم العربية - مكتبة التراث الإلكترونية - الإمارات) . ، وتختلف النسخة الإلكترونية عن النسخة الورقية في أنها تعطيك الفرصة في استخلاص جميع المواقع التي ورد فيها اللفظ المعين، سواء ورد في المداخل في لغة الشرح، وسواء ورد في مادته أو في غير مادته .

ومرة ثانية لم يرد العدد "أحد" في لسان العرب في أي سياق يحتمل فيه أن يكون عددا وصفيا .

فإذا انتقلنا إلى المادة المعاصرة، واستقرأنا ما أمكننا جمعه من خلال شبكة الإنترنت وقاعدة البيانات الخاصة بلغة الصحافة^(١) وجدنا الأمر لا يختلف كثيرا عما سبقت ملاحظته ويمكن تلخيص الملاحظات فيما يأتي :

١- كثر مجيء لفظ أحد مركبًا مع العشرة كعدد اسمي : " أعلن أحد عشر من نواب جبل لبنان ، " أن أحد عشر شخصا قتلوا صباح أمس " ، " قبل الانتخابات بأحد عشر شهرا " .

٢- كثر مجيء لفظ " واحد " معطوفا عليه أحد ألفاظ العقود باعتباره عددا اسميًا مثل " منذ واحد وخمسين عاما " ، " عن واحد وسبعين عاما " ، " واحد وعشرون بحراً " .

٣- لم يرد لفظ " أحد " في مركب مزجي أو عطفى باعتباره عددا وصفيا .

٤- التساوي في كثرة الاستعمال بين وقوع لفظي " واحد " وحادي " كعديدين وصفيين مع ألفاظ العقود بدءا من العشرين ، فمن الأول : " عالم القرن الواحد والعشرين .. " ، " تحديات القرن الواحد والعشرين " ، " طائفة القرن الواحد والعشرين الروسية " ، " أبواب القرن الواحد والعشرين " ، " أعتاب القرن الواحد والعشرين " ، " سلاح القرن الواحد والعشرين " ، " مدخل القرن الواحد والعشرين " ، " سيعبر بمصر إلى القرن الواحد والعشرين " . ومن الثاني : " وبينما قرننا الحادي والعشرون يتأهب .. " ، " تحديات القرن الحادي والعشرين " ، " مع مطلع القرن الحادي والعشرين " ، " في بدايات القرن الحادي والعشرين " ، " كان في الحادية

(١) أجري البحث على مادة تقرب من مليوني كلمة تشكل قاعدة بيانات جزئية أخذت من جريدة الحياة لمدة عام (يناير ١٩٩٥ - ديسمبر ١٩٩٥) ، ومادة أخرى استخلصت من على شبكة الإنترنت في موضوعات متنوعة (أدب - اقتصاد - سياسة - إعجاز قرآني ... إلخ ، وشملت مقالات في صحيفة الأهرام ، والسياسة الدولية ، والنهار اللبنانية ، والشرق القطرية وغيرها ، وقد بلغت مادة البحث ما يقرب من مليون ومئة ألف كلمة فيكون مجموع مادة البحث قرابة ثلاثة ملايين كلمة .

والسبعين من العمر " ، " تقبل على القرن الحادي والعشرين " ، " يقبل القرن الحادي والعشرون وقد تكاملت " ، " مع دخول القرن الحادي والعشرين " .

٥- لم يأت لفظ " واحد " أو " واحدة " مركبا مع العشرة مطلقا، وإنما اقتصر الاستخدام على " حادي " و " حادية " : " وفي الحادية عشرة رصدت المقاومة " ، " في الحادية عشرة صباحا " ، الدورة الحادية عشرة " ، " بين الحادية عشرة صباحا والثالثة " ، " في الحادي عشر من آذار " ، " في الحادي عشر من الشهر " ، " حتى الحادي عشر من إبريل " .

* * *

وفي الختام : يقترح صاحب البحث على لجنة الأصول أن توافق على القرار التالي: الفصيح أن يميّز في الاستعمال بين العدد الاسمي ، والعدد الترتيبي أو الوصفي ، فيستخدم مع الأول لفظ " واحد " ، ومع الثاني لفظ " حادي . ويجوز - جنوحا إلى التيسير - أن يوضع " الواحد " مكان " الحادي " بضرب من التأويل يجعل معنى " القرن الواحد والعشرون " هو " القرن المتمم للواحد والعشرين " ، أو القرن تمام الواحد والعشرين، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. ولا ينصح باستخدام لفظ " أحد " في تركيب مزجي أو عطفى باعتباره عددا وصفيا .

*
* *
* * *

بيان بأسماء السادة أعضاء وخبراء ومحرمي
لجنة الأصول من الدورة الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين

الدورة وتاريخها	الأعضاء	الخبراء	المحرمون
٨٧/١٧ ١٧٦١٣ (٧٤)	أ.د. مهدي علام (رئيس اللجنة) أ. محمد شوقي أمين (المقرر) أ.د. شوقي ضيف أ.د. عبد العزيز السيد أ.د. محمد رفعت فتح الله أ. عبد السلام هارون	أ.د. محمد حسن عبد العزيز	أ. أيمن حجازي
٨٧/١٧ ١٧٦١٣ (٧٤)	أ.د. مهدي علام (رئيس اللجنة) أ. محمد شوقي أمين (المقرر) أ.د. شوقي ضيف أ.د. محمد رفعت فتح الله أ. عبد السلام هارون	أ.د. محمد حسن عبد العزيز أ.د. عبد العليم فودة	أ. أيمن حجازي
٨٧/١٧ ١٧٦١٣ (٧٤)	أ.د. مهدي علام (رئيس اللجنة) أ. محمد شوقي أمين (المقرر) أ.د. شوقي ضيف أ. عبد السلام هارون	أ.د. عبد العليم فودة	أ. أيمن حجازي أ. أحمد عبد التواب
٨٧/١٧ ١٧٦١٣ (٧٤)	أ.د. مهدي علام (رئيس اللجنة) أ. محمد شوقي أمين (المقرر) أ.د. شوقي ضيف أ. عبد السلام هارون	أ.د. عبد العليم فودة	أ. أيمن حجازي أ. أحمد عبد التواب أ. عبد الناصر محمد
٨٧/١٧ ١٧٦١٣ (٧٤)	أ.د. مهدي علام (رئيس اللجنة) أ. محمد شوقي أمين (المقرر) أ.د. شوقي ضيف أ. عبد السلام هارون أ.د. كمال بشر	أ.د. عبد العليم فودة	أ. أيمن حجازي أ. محمد أحمد الالفي

الدورة وتاريخها	الأعضاء	الخبراء	المحررون
٦٧/٨٧٦٤ (٥٤)	أ. د. مهدي علام (رئيس اللجنة) أ. محمد شوقي أمين (المقرر) أ. د. شوقي ضيف أ. عبد السلام هارون أ. د. كمال بشر أ. د. محمد نايل	أ. عبد العليم فودة	أ. أيمن حجازي
٨٧/٧٧٦٤ (٥٤)	أ. د. مهدي علام (رئيس اللجنة) أ. د. شوقي ضيف (المقرر) أ. عبد السلام هارون أ. د. كمال بشر أ. محمد نايل أ. د. محمود مكي	أ. عبد العليم فودة	أ. محمد مصطفى
٧٧/٦٧٦٤ (٥٥)	أ. د. شوقي ضيف (المقرر) أ. د. محمود مكي أ. د. محمد نايل أ. د. أمين السيد أ. عبد الكريم العزباوي	أ. عبد العليم فودة أ. د. محمد حسن عبد العزيز	أ. محمد مصطفى
٦٧/٦٦٤٠ (٥٦)	أ. د. شوقي ضيف (المقرر) أ. د. كمال بشر أ. د. محمد نايل أ. د. محمود مكي أ. د. أمين السيد أ. د. عبد الرحمن السيد أ. عبد الكريم العزباوي	أ. د. محمد حسن عبد العزيز	أ. محمد مصطفى
٩٠/٩٦٤١ (٥٧)	أ. د. شوقي ضيف (المقرر) أ. د. كمال بشر أ. د. محمد نايل أ. د. محمود مكي أ. د. أمين السيد أ. د. عبد الرحمن السيد	أ. د. محمد حسن عبد العزيز	أ. محمد مصطفى أ. ثروت عبد السميع
٩١/٩٦٤٢ (٥٨)	أ. د. شوقي ضيف (المقرر) أ. د. كمال بشر أ. د. محمد نايل أ. د. محمود مكي أ. د. أمين السيد أ. د. عبد الرحمن السيد	أ. د. محمد حسن عبد العزيز	أ. أسامة محمد علي أ. ثروت عبد السميع

الدورة وتاريخها	الأعضاء	الخبراء	المحررون
٩٢/٩٣ (٥٩) م ١٩٩٣	أ.د. شوقي ضيف (المقرر) أ.د. كمال بشر أ.د. محمد نايل أحمد أ.د. أمين السيد أ.د. عبد الرحمن السيد أ.د. إبراهيم خليل البسيوني	أ.د. أحمد علم الدين الجندي . أ.د. عبد الصبور شاهين	أ. أسامة محمد علي . أ. عمرو فاروق . أ. ثروت عبد السميع
(٦٠) /٩٣ م ١٩٩٤	أ.د. عبد الرحمن السيد (المقرر) أ.د. أمين السيد أ. إبراهيم البسيوني	أ.د. أحمد علم الدين الجندي	أ. عمرو فاروق أ. نادر صلاح الدين
٩٦/٩٧ (٦٣) م ١٩٩٧	أ.د. عبد الرحمن السيد (المقرر) أ.د. أمين السيد	أ.د. أحمد علم الدين الجندي أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف	أ. نادر صلاح الدين
٩٨/٩٩ (٦٥) م ١٩٩٩	أ.د. عبد الرحمن السيد (المقرر) أ.د. أمين السيد	أ.د. أحمد علم الدين الجندي أ.د. محمد حماسة	أ. نادر صلاح الدين
٩٩/٠٠ (٦٦) م ٢٠٠٠	أ.د. أمين السيد (المقرر) أ.د. أحمد علم الدين أ.د. أحمد مختار عمر	أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف أ.د. أحمد كشك	أ. نادر صلاح الدين
٠٠/٠١ (٦٧) م ٢٠٠١	أ.د. أمين السيد (المقرر) أ.د. أحمد علم الدين أ.د. أحمد مختار عمر	أ.د. محمد حماسة أ.د. أحمد كشك	أ. نادر صلاح الدين
٠١/٠٢ (٦٨) م ٢٠٠٢	أ.د. أحمد مختار عمر (المقرر) أ.د. أمين السيد أ.د. أحمد علم الدين	أ.د. محمد حماسة أ.د. أحمد كشك	أ. نادر صلاح الدين

فهرس المحتويات

الصفحة

الموضوع

٥	تصدير	أ. د. كمال بشر
ز	مقدمة	أ. د. أحمد مختار عمر

الدورة الثامنة والأربعون

١

القرارات :

٢

ضبط عين المضارع من ماضي الثلاثي المفتوح العين.

البحوث :

٤

رسالة من أ. محمد الباشا .

٩

أ.د. شوقي ضيف

تعليق على محاولة لضبط عين المضارع.

١٢

أ.د. محمد حسن عبد العزيز

أبنية الفعل الثلاثي المجرد .

١٧

أ.د. مهدي علام

رأى في الفعل وصوره .

٢٠

أ. محمد شوقي أمين

في تصريف الأفعال .

٢٣

أ.د. شوقي ضيف

ضبط عين المضارع .

٢٥

الدورة التاسعة والأربعون

القرارات :

٢٨

صيغة فاعل للدلالة على المشاركة والموالاتة .

٢٩

الرأي في مثل قولهم أمين عام الجامعة .

٣٠

الفصل بين المتضايقين بالعطف .

٣١

إضافة المتضايقين .

٣٢

مما يعد من الإضافة اللفظية .

٣٣

عن حفيد وأحفاد .

٣٤

إضافة حيث إلى الاسم المفرد .

٣٥

جواز وقوع الشرط ماضيًا في مثل "مهما فعل".

البحوث :

٣٦

أ.د. شوقي ضيف

قياسية فاعل للدلالة على المشاركة والموالاتة .

٣٨

أ. محمد شوقي أمين

في إضافة الموصوف إلى صفته

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت

٤١

أ.د. شوقي ضيف

المضاف .

٤٦

أ. محمد شوقي أمين

في الفصل بين المتضايقين بالعطف .

٤٨

أ.د. محمد حسن عبدالعزیز

رأى في الفصل بين المتضايقين بالعطف .

٥١

أ. محمد شوقي أمين

إضافة المتضايقين في اللغة المعاصرة .

٥٤

أ. على النجدي ناصف

إنك الرجل بعيد النظر ، صادق الفراسة ...

- ٥٦ أ.د محمد رفعت فتح الله . في مثل قولهم : أشتري من محمد بائع الفاكهة .
 ٥٩ أ. عبد السلام هارون . في مثل قولهم : أشتري من محمد بائع الفاكهة .
 ٦٢ أ.د. مهدي علام . عن حفيد وأحفاد .
 ٦٤ أ.د شوقي ضيف . إضافة حيث إلى الاسم المفرد .
 ٦٦ أ. محمد شوقي أمين . جواز وقوع الشرط ماضيًا في مثل مهما فعل .
 ٦٨ أ.د. شوقي ضيف . مهما يكن - مهما كان .

٧١

الدورة الخمسون

القرارات :

- ٧٤ حذف أن في بعض الأساليب المعاصرة .
 ٧٥ إن وأخواتها النونيات إذا اتصل بها الضمير (نا) .
 ٧٦ جمع (فعلة) على (فَعَل) .

البحوث :

- ٧٧ موقع أن في الجملة المصدرية وجواز إسقاطها . أ. محمد شوقي أمين
 ٨٠ توالى المضارعين مع حذف أن المصدرية . أ.د. تمام حسان
 ٨١ شواهد التوضيح لتقدير أن في بعض الأساليب . أ. محمود شاكر
 تقدير أن في بعض الأساليب بين فعلين
 ٨٣ مضارعين
 ٨٥ إضمار أن قبل المضارع والقول فيه . أ. عبد العليم فودة
 ٩٦ إن وأخواتها النونيات إذا اتصل بها الضمير (نا) . أ.د محمد رفعت فتح الله
 ١٠١ مذكرة للرد على بحث الدكتور رفعت فتح الله . أ. عبد العليم فودة
 ١٠٦ جمع فعلة على فعل في مثل فصلة وفصل . أ. محمد شوقي أمين

١٠٩

الدورة الحادية والخمسون

القرارات :

- التصرف المحدث في أساليب الاستفهام حذف همزة
 الاستفهام - خروج ماذا عن الصدر، تسويغ أساليب
 ١١٢ في ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها .
 ١١٤ حذف تمييزكم .
 ١١٥ جواز دخول الألف واللام على كل وبعض .
 ١١٦ دخول إذا على الجملة الاسمية .

البحوث :

- ١١٧ حذف همزة الاستفهام . أ. عبد العليم فودة
 ١٢٢ التصرف المحدث في أساليب الاستفهام . أ. عبد العليم فودة
 ١٢٥ صدارة أسماء الاستفهام . أ. عبد العليم فودة
 ١٢٨ في صدارة أسماء الاستفهام . أ. عبد العليم فودة
 ١٣٣ تمييزكم ووجوب النص على جواز حذفه . أ. محمد شوقي أمين

الصفحة

الموضوع

- ١٣٥ أ. عبد العليم فودة . تمييزكم وجواز حذفه .
 ١٣٧ أ. محمد شوقي أمين . جواز دخول الألف اللام على كل وبعض .
 ١٤٠ أ. محمد شوقي أمين . دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية .
 ١٤٣ أ. عبد العليم فودة . إيلاء إذا الجملة الاسمية .

١٤٧

الدورة الثانية والخمسون

القرارات :

- ١٥٠ إعراب الاسم المرفوع بعد إن الشرطية .
 ١٥١ إعراب الاسم المرفوع بعد لو الشرطية .
 ١٥٢ أفعال بصيغة تمفعّل قديمة وحديثة .
 ١٥٣ قياسيّة صيغ المبالغة
 ١٥٤ صيغ المبالغة والتقاؤها بصيغ الصفة المشبهة .
 ١٥٥ أحكام العدد تيسيرًا للتذكير والتأنيث في أدنى العدد .
 ١٥٦ تحقيق أفعال المطاوعة وقياسيتها .
 ١٥٨ في ضوابط الخبر .
 ١٥٩ في ضوابط الحال .

البحوث :

- ١٦٠ أ. عبد العليم فودة . إن الشرطية تدخل على الاسم المرفوع .
 ١٦٤ أ. عبد العليم فودة . لو الشرطية يليها الاسم المرفوع .
 ١٦٦ أ.د. شوقي ضيف . أفعال بصيغة تمفعّل قديمة وحديثة .
 ١٧٢ أ. محمد شوقي أمين . قياسيّة صيغ المبالغة .
 ١٧٥ أ.د. شوقي ضيف . صيغ المبالغة والتقاؤها بصيغ الصفة المشبهة .
 ١٨٠ أ. محمد شوقي أمين . تيسير التذكير والتأنيث في أدنى العدد .
 ١٨٣ أ.د. شوقي ضيف . أفعال المطاوعة .
 ١٩٠ أ. محمد شوقي أمين . قول في تحقيق ما يسمى أفعال المطاوعة .
 ١٩٥ أ. محمد شوقي أمين . تنمة القول في تحقيق أفعال المطاوعة .
 ١٩٧ أ. محمد شوقي أمين . ضوابط الخبر .
 ١٩٩ أ. محمد شوقي أمين . ضوابط الحال .

٢٠١

الدورة الثالثة والخمسون

القرارات :

- ٢٠٤ لزوم الفعل الثلاثي وتعديّه .
 ٢٠٥ التضمين .

البحوث :

- ٢٠٦ أ.د. شوقي ضيف . لزوم الفعل الثلاثي وتعديّه .
 ٢٢٤ أ. عبد العليم فودة . الأفعال اللازمة .
 ٢٣٤ أ.د. شوقي ضيف . التضمين .

٢٤٧

الدورة الرابعة والخمسون

القرارات :

٢٥٠

دلالة الفعل المبني للمعلوم بصيغته على الفاعل.
دلالة الفعل المبني للمجهول بصيغته على نائب
الفعل .

٢٥١

جواز إثبات الياء في المنقوص النكرة مثل
قاضي ومنحني .

٢٥٢

البحوث :

٢٥٣

أ.د. شوقي ضيف دلالة الفعل بصيغته على الفاعل .

٢٦٢

أ.د. شوقي ضيف استغناء الفعل المبني للمجهول بصيغته عن نائب
الفاعل .

٢٧٣

أ. د. محمد نايل جواز إثبات الياء في المنقوص نحو قاضي
ومنحني .

٢٧٥

الدورة الخامسة والخمسون

القرارات :

٢٧٨

جمع الجمع .

٢٧٩

الصدارة لأدوات الاستفهام .

٢٨٠

إخراج غير وسوى من باب الاستثناء .

٢٨١

بعض مسائل النسب .

البحوث :

٢٨٢

أ. محمد شوقي أمين قول في قضية جمع الجمع .

٢٨٦

أ.د. شوقي ضيف جمع الجمع .

٢٩١

أ. عبد العليم فودة جمع الجمع .

٢٩٥

أ.د. شوقي ضيف الصدارة لأدوات الاستفهام والشرط .

٣٠٧

أ.د. شوقي ضيف إخراج غير وسوى من باب الاستثناء .

٣١٤

أ.د. كمال بشر الرأي في غير

٣١٦

أ.د. شوقي ضيف رد المحذوف من فاء الثلاثي ولامه في النسب .

٣١٨

أ.د. محمد نايل النسب إلى فعيل بفتح الفاء وضمها...

٣٢٠

أ.د. محمد نايل النسب إلى جمع المذكر السالم إذا سمي به .

٣٢١

الدورة السادسة والخمسون

القرارات :

٣٢٤

إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر .

٣٢٥

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت
المضاف .

الصفحة

الموضوع

- ٣٢٦ جواز المطابقة وعدمها في اسم التفضيل المقترن بـأل.
٣٢٧ زيادة النون في فعلن وما يشتق منها.
٣٢٨ دخول ربما على الجملة الاسمية والاسم المفرد.

البحوث :

- ٣٢٩ أ.د. شوقي ضيف إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر .
٣٣١ أ.د. محمد حسن عبد العزيز من مسائل اسم التفضيل .
٣٣٤ أ.د. أمين السيد أفعال التفضيل المقترن بـأل .
٣٤١ أ.د. محمد حسن عبد العزيز زيادة النون في فعلن وما يشتق منها .
٣٥١ أ.د. محمد حسن عبد العزيز ربما في بعض تعبيرات عصرية.

٣٥٧

الدورة السابعة والخمسون

القرارات :

- ٣٦١ فُعْلَةٌ وفِعْلَةٌ .
٣٦٣ فُعْلَةٌ .
٣٦٤ فُعُولٌ .

البحوث :

- ٣٦٥ أ.د. شوقي ضيف صيغ أكثر من أن تُحصى في العربية.
٣٧٣ أ.د. محمد حسن عبد العزيز من معاني فُعْلَةٌ .
٣٨١ أ.د. محمد حسن عبد العزيز صيغة فُعُولٌ اسماً لما يتعاطى من دواء ونحوه.

٣٨٧

الدورة الثامنة والخمسون

القرارات :

- ٣٩٠ الابتداء بالنكرة .
٣٩١ صيغة تفاعل للتكرار والمواالة.
٣٩٢ اشتقاق الحال وجموده .
٣٩٣ اشتقاق النعت وجموده .
٣٩٤ النسب بالألف والنون للتعبير عن النظرية أو النزعة أو الاتجاه .

البحوث :

- ٣٩٥ أ.د. عبد الرحمن السيد الابتداء بالنكرة .
٤٠٤ أ.د. محمد حسن عبد العزيز صيغة تفاعل.
٤٠٦ أ.د. عبد الرحمن السيد اشتقاق الحال .
٤٢٨ أ.د. عبد الرحمن السيد اشتقاق النعت وجموده .
النسب بالألف والنون للتعبير عن النظرية أو النزعة أو الاتجاه.
٤٥٠ أ.د. محمد حسن عبد العزيز

٤٥٥

الدورة التاسعة والخمسون

القرارات :

٤٥٨

لما الحينية

٤٥٩

العطف على الضمير المتصل المجرور .

٤٦٠

عمل المصدر عمل فعله .

٤٦١

يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقا دون شروط .

٤٦٢

المضغف والمضاعف في اللغة العربية .

٤٦٣

تابع المجرور بإضافته إلى المصدر وإلى

٤٦٤

اسم الفاعل .

تابع المنادى .

البحوث :

٤٦٥

لما الحينية . أ.د. محمد حسن عبد العزيز

جواز العطف على الضمير المتصل أ.د. عبد الرحمن السيد

٤٦٨

المجرور .

٤٧٥

جواز العطف بدون فاصل على الضمائر . أ.د. شوقي ضيف

٤٧٩

عمل المصدر عمل فعله . أ.د. عبد الرحمن السيد

٤٨٣

يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقا دون

شروط .

مضغف الثلاثي ومضغف الرباعي أ.د. أمين السيد

٤٨٧

يتقارضان .

٥٢٤

المضغف والمضاعف (العنوان مقترح) . أ.د. عبد الصبور شاهين

تابع المجرور بإضافته إلى المصدر وإلى أ.د. عبد الرحمن السيد

٥٢٨

اسم الفاعل .

٥٣٠

تابع المنادى . أ.د. عبد الرحمن السيد

٥٣٣

الدورة الستون

القرارات :

٥٣٧

جواز استعمال "ذات" بمعنى نفس أو عين

توكيدا معنوياً .

٥٣٨

جواز اجتماع أكثر من عامل على معمول

واحد إذا اتحد العمل .

٥٣٩

جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين .

٥٤٠

صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل مطلقا .

٥٤١

قاعدة : يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في

الأوائل التي أخذ بها جمهرة من النحاة .

الدورة الحادية والستون

٦١٣

الدورة الثانية والستون

٦١٧

القرارات :

يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من
غير بدل .

٦٢٠

الفصل بين الصلة والموصول .

٦٢١

جواز حذف الفاء في جواب الشرط.

٦٢٢

اسم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو .

٦٢٣

حذف حرف العطف .

٦٢٤

الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

٦٢٥

جواز حذف الموصول الاسمي وبقاء الصلة.

٦٢٦

جواز التصحيح والإعلال في تصغير نحو

٦٢٧

جدول وقصور .

٦٢٨

لا النافية .

٦٢٩

جواز زيادة الواو .

٦٣٠

ضمير الفصل .

٦٣١

النسب إلى فم فموي ويجوز على قلة فمى وفوهى.

٦٣٢

جواز إلحاق علامة التثنية أو الجمع .

٦٣٣

النسب إلى المثنى والجمع بأنواعه.

٦٣٤

حتى وكى تجران الأسماء وتنصبان الأفعال.

٦٣٥

إنابة غير المفعول به عن الفاعل .

٦٣٦

إشباع فتحة النون من أنا في الوصل .

البحوث :

يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من

٦٣٧

أ.د. عبد الرحمن السيد

غير بدل .

٦٤٣

أ.د. إبراهيم البسيوني

الفصل بين الصلة والموصول.

٦٤٥

أ.د. أمين السيد

جواز حذف الفاء في جواب الشرط.

٦٤٨

أ.د. أحمد علم الدين

اسم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو .

٦٥٢

أ.د. محمد حماسة عبد

حذف حرف العطف .

اللطيف

٦٥٧

أ.د. عبد الرحمن السيد

الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

٦٦٠

أ.د. أحمد علم الدين

جواز حذف الموصول الاسمي وبقاء الصلة.

٦٦٥

أ.د. إبراهيم البسيوني

جواز التصحيح والإعلال في تصغير نحو

جدول وقصور.

٦٦٧

أ.د. عبد الرحمن السيد

لا النافية .

الصفحة

الموضوع

٦٧٢	أ.د. عبد الرحمن السيد	جواز زيادة الواو .
٦٧٦	أ.د. عبد الرحمن السيد	ضمير الفصل .
٦٨٤	أ.د. عبد الرحمن السيد	النسب إلى فم فموي ويجوز على قلة فمي وفوهي .
٦٨٧	أ.د. أحمد علم الدين	جواز إلحاق علامة التثنية أو الجمع .
٦٩٨	أ.د. أمين السيد	النسب إلى المثنى والجمع بأنواعه .
٧٠٣	أ.د. عبد الرحمن السيد	حتى وكى تجران الأسماء وتنصبان الأفعال .
٧٠٨	أ.د. أحمد علم الدين	إنابة غير المفعول به عن الفاعل .
٧١٣	أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف	إشباع فتحة التون من أنا في الوصول .

الدورة الثالثة والستون

القرارات :

٧٢٠	أداة العطف بعد التسوية .
٧٢١	جواز إيلاء أداة التحضيض جملة اسمية خبرها فعل .
٧٢٢	جمع علم المذكر العاقل المختوم بتاء التانيث .
٧٢٣	حول وقوع الفعل حالاً من غير قد .
٧٢٤	مجيء الحال معرفة .
٧٢٥	لاسيما .
٧٢٦	زيادة الياء أو حذفها في جمع التكسير .
٧٢٧	جواز إنابة الجار والمجرور الدال على التعليل عن الفاعل .
٧٢٨	توكيد النكرة .

البحوث :

٧٢٩	أ.د. عبد الرحمن السيد	أداة العطف بعد التسوية
٧٣٢	أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف	جواز إيلاء أداة الشرط وأداة التحضيض جملة اسمية خبرها فعل .
٧٣٤	أ.د. عبد الرحمن السيد	جمع المذكر العاقل المختوم بتاء التانيث .
٧٣٧	أ.د. أحمد علم الدين الجندي	حول وقوع الفعل الماضي حالاً من غير قد .
٧٤٤	أ.د. عبد الرحمن السيد	مجيء الحال معرفة .
٧٤٨	أ.د. عبد الرحمن السيد	لاسيما .
٧٥٣	أ.د. أمين السيد	زيادة الياء أو حذفها في جمع التكسير .
٧٥٦	أ.د. عبد الرحمن السيد	جواز إنابة الجار والمجرور الدال على التعليل عن الفاعل .
٧٥٨	أ.د. أحمد علم الدين الجندي	توكيد النكرة .

الصفحة

الموضوع

٧٦٣

الدورة الرابعة والستون

القرارات :

٧٦٦

صبيغتا التعجب .

٧٦٧

أفعل التفضيل دلالاته واستعمالاته.

٧٦٨

تقديم الحال على صاحبها إذا كان اسماً ظاهراً .

٧٦٩

حذف حرف النداء في اسم الإشارة واسم

٧٧٠

الجنس .

قد مع المضارع لا تفيد التقليل وحده .

٧٧١

من الجارة يجوز أن تأتي لابتداء الغاية في

٧٧٢

الزمان .

دخول أل الزائدة للمح الأصل قياسي .

٧٧٣

جواز حذف الفاء في جواب الشرط

(مؤجل من د/ ٦٠،٦٢)، انظر ص ٦٢٢.

٧٧٤

جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

(مؤجل من د/ ٦٢)، انظر ص ٦٢٥ .

٧٧٥

جواز زيادة الواو (مؤجل من د/ ٦١،٦٢)

انظر ص ٦٢٩ .

البحوث :

٧٧٦

أ.د. عبد الرحمن السيد

صبيغتا التعجب .

٧٧٩

أ.د. عبد الرحمن السيد

أفعل التفضيل دلالاته واستعمالاته.

٧٨٣

أ.د. أحمد علم الدين الجندي

تقديم الحال على العامل فيها وصاحبها اسم

ظاهر .

٧٨٧

أ.د. أحمد علم الدين الجندي

حذف حرف النداء في اسم الإشارة واسم

الجنس .

٧٩٢

أ.د. عبد الرحمن السيد

قد مع المضارع لا تفيد التقليل وحده .

٧٩٦

أ.د. أحمد علم الدين الجندي

من الجارة يجوز أن تأتي لابتداء الغاية في

الزمان .

٨٠٢

أ.د. عبد الرحمن السيد

دخول أل الزائد للمح الأصل قياسي

٨٠٥

الدورة الخامسة والستون

القرارات :

٨٠٨

يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من غير .

بدل . (مؤجل من د/ ٦٢) ، انظر ص ٦٢٠ .

٨٠٩

النسب إلى فم "فموي" ويجوز على قلة "فمي" و

"قوهي" . (مؤجل من د/ ٦٢) انظر ص ٦٣١ .

٨١٠

النسب إلى المثني والجمع بأنواعه .

(مؤجل من د/ ٦٢) انظر ص ٦٣٣ .

- ٨١١ ضمير الفصل. مؤجل من (٦٢/د) انظر ص ٦٣٠ .
 ٨١٢ لا النافية. مؤجل من (٦٢/د) انظر ص ٦٢٨ .
 ٨١٣ جواز حذف الموصول الاسمي وبقاء الصلة.
 مؤجل من (٦٢/د) انظر ص ٦٢٦ .
 أفعل التفضيل المقترن بال بين المطابقة وعدمها.
 مؤجل من (٥٦/د) انظر ص ٣٢٦ . قرارات ،
 ٨١٤ ٣٣٤ بحوث .
 ٨١٥ الفصل بين المصدر ومعموله الظرفي.

البحوث :

- ٨١٦ الفصل بين المصدر ومعموله الظرفي . أ.د. أحمد علم الدين الجندي

الدورة السادسة والستون

القرارات :

- ٨٢١ تعامل حاشا في الاستثناء معاملة عدا وخلا .
 ٨٢٤ مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا .
 ٨٢٥ إضافة الاسم إلى ما اتحد معه في المعنى .
 ٨٢٦ إجازة أن يكون الجواب للشرط مع تقدم
 القسم أو ما يدل عليه .
 ٨٢٧ اسم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو .
 ٨٢٨ مؤجل من (٦١/د) انظر ص ٦١٣ .

البحوث :

- ٨٢٩ تعامل حاشا في الاستثناء معاملة عدا وخلا . أ.د. عبد الرحمن السيد
 ٨٣٣ مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا . أ.د. أمين السيد
 ٨٣٦ إضافة الاسم إلى ما اتحد معه في المعنى . أ.د. عبد الرحمن السيد
 إجازة أن يكون الجواب للشرط مع تقدم أ.د. محمد حماسة عبد
 ٨٣٩ القسم أو ما يدل عليه . اللطيف

الدورة السابعة والستون

القرارات :

- ٨٤٣ زيادة الواو بين "لا بد" والمصدر المؤول
 ٨٤٦ بعدها من "أن" والفعل أو "أن" ومعموليهما .
 ٨٤٧ همزة إن بعد القول بين الفتح والكسر .
 اتساع مفردات الصيرورة اعتمادا على دلالة
 ٨٤٨ التحول .
 تقارض الصيغ بين مضعف الثلاثي ومضعف
 الرباعي (وانظر د/٥٩ ص ٤٦٢ قرارات ،
 ٨٤٩ ٤٨٧ بحوث) .

الصفحة

الموضوع

٨٥٠

إنابة غير المفعول به عن الفاعل.

البحوث :

٨٥١ أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف

زيادة الواو في لايدّ وأن .

٨٥٧ أ.د. أحمد مختار عمر

همزة إن بعد القول بين الفتح والكسر .

اتساع مفردات الصيرورة اعتمادًا على دلالة

٨٦٢

التحول .

تقارض الصيغ بين مضغف الثلاثي

٨٦٨ أ.د. أمين السيد

ومضغف الرباعي .

٨٧١ أ.د. أحمد علم الدين الجندي

إنابة غير المفعول به عن الفاعل .

٨٧٧

الدورة الثامنة والستون

القرارات :

٨٨٠

القرن التاسع عشر .

القرن الحادي والعشرون / الواحد العشرون /

٨٨٢

الأحد والعشرون .

البحوث :

٨٨٣ أ.د. أحمد مختار عمر

القرن التاسع عشر .

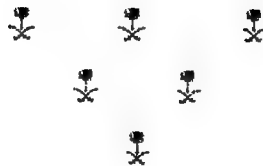
القرن الحادي والعشرون / الواحد

٨٨٦ أ.د. أحمد مختار عمر

والعشرون / الأحد والعشرون .

بيان بأسماء السادة أعضاء وخبراء

ومحررى اللجنة .



تم إعداد هذا الجزء للطباعة
بمركز الحاسب الآلي بمجمع اللغة العربية

أشرف على تنسيقه وإخراجه
حسين عبد السلام خاطر
رئيس مركز الحاسب الآلي بالمجمع

كل الحقوق
محفوظة
لمجمع اللغة العربية بالقاهرة

راجع تجاربه
نادر صلاح الدين
مدير إدارة المعجمات اللغوية

تم صفه وإخراجه للطباعة
بمركز الحاسب الآلي بمجمع اللغة العربية

القاهرة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر
٩٢ ش قصر العينى - القاهرة ت: ٧٩٥١٨١٠ - ٧٩٥١٨١٨

مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر
٩٢ ش قصر العينى - القاهرة ت: ٧٩٥١٨١٠ - ٧٩٥١٨١٨